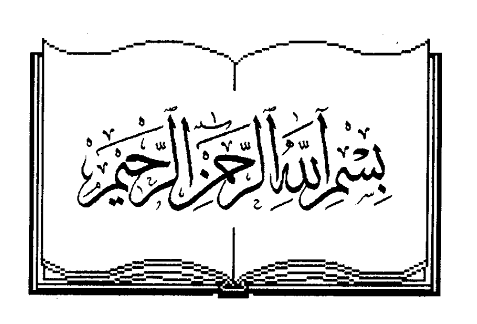


الإدخار والإئتمان التعاوني
بين
التمويل والإدارة المالية

الإدخار والإئتمان التعاوني

بين

التمويل والإدارة المالية

دكتور/ كمال حمدي أبو الخير

أستاذ إدارة الأعمال

كلية التجارة - جامعة عين شمس

وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

٢٠٠٠

الناشر

مكتبة عين شمس

٤٤ شارع القصر العيني - القاهرة



Dr. Kamal Hamdy Aboul-Kheir

"For an Outstanding Contribution to

the Study of Business and Commerce"

MEN OF ACHIEVEMENT

Published by the International Biographical Centre

Cambridge, England, 1990/1991



ABUL KHEIR, Kamal Hamdy, born in Cairo, U.A.R., on 16 December 1922. Profession: University Dean and Professor. Married . one child: Education: B.Com., Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1943–47; Postgraduate Diploma in Organization and Management, ibid., 1952–53, in Marketing, 1953–54, in Stock-Exchange Studies in Cotton, 1954–55; Ph.D., Organization and Management of Cooperatives, 1960.

Appointments held: Member of Staff, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1948; currently Professor, Business Administration Department, ibid.; Consultant, Presidential Bureau for Economic Research, 1961; Dean, Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, 1961; Member, Supreme Council for Reorganization of the Cooperative Movement, 1968; Consultant to the Cooperative Committee, Central Committee of the Arab Socialist Union; Member, Higher Cooperative Supreme Councils of Agriculture, Consumer, and Producer. Books published: (university textbooks) Principals of Organization and Management, 1961; The Development of the Cooperative Movement in the U.A.R., 1962; Consumers Cooperation, 1964; Comparative Cooperative Systems in Many Lands, 1967; Cooperative Organization, 1969; Towards New Cooperative Structure, 1970; The Development of Cooperative Thought, 1970; Cooperative Application in Great Britain, 1970; (published by Al-Ahram Economic Review) Towards a Clean Cooperative Movement, 1964; Towards Sound Cooperative Movement, 1966 (issued by the President's Office for Economic Research) The Cooperative Movement in the United Kingdom, 1962; The Role of Cooperative Organization in the National Economy (U.A.R.), 1962. Contributor to professional journals and newspapers.

Professional affiliations: Egyptian Society for Cooperative Studies (Vice-Chairman, 1962); Congress of the Arab Socialist Union. Address: Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, El-Monira, Cairo, U.A.R.

بالرجوع الى القاموس الدولى بعنوان « أبرز ۲۰۰۰ من علماء العالم Two Thousand Men of Achievement الصـــادر فى عام ۱۹۷۱ ، تقول مقدمته :

أن أســماء العلمـاء الذين تضـمنهم هـذا القاموس هم الصفوة الممتازة من أبرز علماء العالم تقدما وعطاءا ... وأن اسماءهم تعتبر أكثر أسماء علماء العالم دورانا على ألسنة الناس والمجتمعات ، على الصعيد المحلى والدولى ، وأن الوثائق تتضمن نشـاطهم وجهـدهم سـتظل محفوظة على مر العصـور فى أرشـيف « ميلروز Melrose بلندن ودارتماوث Dartmouth وهــو الثغــر الذى هاجر منه الآباء والأجداد الانجليز فى عام ١٦٢٠ من انجلترا الى العـالم الجديد .

عنــوان المراســلات مع القاموس الدولى :

All communications to : Two Thousand Men of Achievement, Artillery Mansions, Victoria Street, London S.W.I., England

ورد اسم الدكتور كمال حمدى ابو الخير فى هذا القاموس فى الصفحة رقم (٢)

بعض أوجه نشاط
الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

*) تدرج في مناصب هيئة التدريس منذ عام ١٩٤٨ في كلية التجارة جامعة عين شمس حتى الأستاذية ، ومازال إستاذاً بها حتى الآن..
*) كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال أسبوعي منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن.
*) تولى أمانة ثم عمادة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية منذ إنشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن.
*) رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي تملك المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ومركز البحوث التعاونية ، ومركز تنمية العلاقات التعاونية الدولية ، ومركز التدريب التعاوني ، المركز التعاوني للثقافة وتنمية المجتمع ، قصر التعاون للمؤتمرات ، الملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء ، المركز التعاوني للحاسب الآلي ونظم المعلومات ، مدرسة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، تحت الإنشاء " متحف التعليم التعاوني " .
*) رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها عام ١٩٦٨ وصدر قرار من مصلحة الإستعلامات بذلك.
*) عضو نقابة الصحفيين.
*) نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي منذ عام ١٩٧٦ وأعيد إنتخابه في أكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة تالية حتى عام ١٩٨٤ وإنتخبته اللجنة الإقتصادية في نفس العام نائباً لرئيسها.
*) عضو اللجنة المركزية للحلف التعاوني ، ولجنة الصحافة التعاونية ، وعديد من لجان الحلف النوعية.
*) عمل مستشاراً لجامعة الدول العربية في الشئون الإجتماعية والتعاونية والإدارية.
*) شغل عضوية مجالس إدارة الإتحادات التعاونية المركزية للتعاون الإستهلاكي والإنتاجي والإسكاني والزراعي.
*) تحت رعاية رئاسة الجمهورية تولى الأمانة العامة للمؤتمر التعاوني الإستهلاكي الأول عام ١٩٨٠.
*) عضو في المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومي للتنمية الإجتماعية والخدمات وعضو شعبتي الحكم المحلي والتنمية الإدارية).
*) عضو المجلس الأعلى لقطاع التموين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التموين.
*) عضو مجلس إدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
*) عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية.
*) رئيس المؤتمر الدولي الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي سنة ١٩٨٢.

*) رأس مؤتمر الإصلاح الزراعي بصوفيا الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي بالتنسيق مع الإتحاد التعاوني في بلغاريا سنة ١٩٨٣.

*) إختير خبيراً بالهيئة الإستشارية التعاونية الكندية التي تضم أبرز علماء وخبراء الحركة التعاونية في عام ١٩٨٤.

*) رأس الندوة الدولية لإدارة التنظيمات التعاونية في الدول العربية التي نظمها المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية سنة ١٩٨٥ بالتنسيق مع إتحاد رايفيزن العالمي.

*) عضو مجلس إدارة صندوق تمويل المساكن - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة وإستصلاح الأراضي سنة ١٩٨٥.

*) عمل رئيساً للجنة الإستشارية الدائمة للأمانة العامة للإتحاد التعاوني العربي سنة ١٩٨٥.

*) أسهم في العمل السياسي ، حيث أختير عضواً في المؤتمر القومي للقوى الشعبية.

*) وأميناً للمكتب التنفيذي بكلية التجارة جامعة عين شمس.

*) وأميناً لصندوق هيئة رعاية طلاب الجامعات التي تشكل مجلس إدارتها من عمداء الكليات الجامعية ١٩٦٤.

*) وعضواً منتخباً بلجنة المائة التي أنتخبت على مستوى الجمهورية لوضع أسس الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي سنة ١٩٦٨.

*) وعضواً منتخباً باللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي العربي.

*) منحته نقابة التجاريين في عام ١٩٨٠ شهادة تقدير ، وذلك عرفاناً بالمركز القيادي الذي يشغله ، وتتويجاً للدور الإيجابي الذي يقوم به في خدمة المجتمع.

*) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء تمثال الإمتياز الإداري كأحد رواد الإدارة في مصر في عيد الإدارة الثالث الذي نظمته أكاديمية إدارة الأعمال وإتحاد الجمعيات العلمية العاملة في مجال الإدارة ١٩٨١.

*) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه رئيس الوزراء درع العيد الخمسيني للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي (١٩٣١-١٩٨١) للدور ذاته البارز الذي قام به في إعداد التعاونيين وخدمة الإقتصاد القومي.

*) منحه السيد رئيس الجمهورية وسام الجمهورية من الطبقة الثانية تقديراً لحميد صفاته وجليل خدماته .. عام ١٩٨٣.

*) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء ميدالية وشهادة تقدير في العيد الماسي للحركة التعاونية المصرية (١٩٠٨ - ١٩٨٣).

*) عضو مجلس إدارة بنك العمال المصري عام ١٩٨٦.

*) منحه السيد رئيس الجمهورية في عام ١٩٨٨ نوط الإمتياز من الطبقة الأولى تقديراً لحميد صفاته وجليل خدماته للحركة التعاونية.

*) عضو المجلس الأعلى للمعاهد الفنية والخاصة التابعة لوزارة التعليم.

*) مقرر لجنة العلوم الإدارية بالمجلس الأعلى للثقافة.

*) إختارته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٢ للمشاركة في وضع التوصيات التي ترتبط بدور التعاونيات في ظل النظام الإجتماعي والإقتصادي الجديد.

*) إختارته هيئة الأمم المتحدة للمشاركة في وضع ورقة العمل التي تختص بمؤتمر القمة والتنمية الإجتماعية الذي سينعقد في مارس ١٩٩٥ بكوبنهاجن بالدانمارك ويحضره ملوك ورؤساء العالم.

*) عرضت عليه في عام ١٩٩٤ جامعة المشروعات في الصين أن يتولى الرئاسة الفخرية لهذه الجامعة وأرسلت بذلك وثائق رسمية غير أنه رأى أن الأولى بهذا المنصب شخصية عامة لها قُدرة على إتخاذ القرارات التي ترتفع إلى مستوى العلاقات الدولية.

*) مَنَحه السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة درع الإمتياز في مهرجان الإنتاج الزراعي لدوره البارز في إثراء الفكر التعاوني في يناير عام ١٩٩٥.

*) منحته السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لتنمية الطفولة شهادة تقدير في عام ١٩٩٥ تعبيراً عن الوطنية الصادقة والإلتزام العميق بقضايا الوطن.

أبرز إسهامات

الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

*) إنشاء دبلوم الإدارة العليا التعاونية بمرحلة الدراسات العليا التطبيقية بكلية التجارة جامعة عين شمس.

*) إنشاء الدراسات العليا التعاونية على مستوى الدراسات التمهيدية لمرحلة الماجستير والدكتوراه.

*) إنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية على مستوى مرحلة البكالوريوس ، والحصول على إعتراف وزارة التعليم العالي بشهادته على المستوى المالي والعلمي .. وكذلك إعتراف اليونسكو ... والجامعات الدولية في الشرق والغرب .. ومعادلة المجلس الأعلى للجامعات المصرية لشهادة بكالوريوس المعهد ، وفقاً لقرار المجلس الأعلى للجامعات رقم ٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢ بأن بكالوريوس المعهد يعادل البكالوريوس الذي تمنحه كليات التجارة في الجامعات المصرية شعبة إدارة الأعمال.

*) إعتراف نقابة التجاريين بخريجي المعهد وقيدهم في الشعب المختلفة وفقاً لتخصصاتهم الوظيفية.

*) الحفاظ على إسم الحركة التعاونية الشعبية عن طريق تمثيلها في فترة غيابها في المنظمات الدولية بصفة عامة والحلف التعاوني الدولي بصفة خاصة.

*) عضوية المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في لجنة الحلف التعاوني الدولي المركزية .. وعضويته في إتحاد رايفايزن العالمي بالإضافة إلى مشاركة المعهد في كافة اللجان النوعية الدولية المنبثقة عن الحلف وإتحاد رايفايزن كاللجنة الدولية للزراعة ، واللجنة الدولية الإستهلاكية واللجنة الدولية للعمال واللجنة الدولية للإسكان ، واللجنة الدولية للثروة السمكية ، والمؤتمرات العلمية التعاونية التي تعقدها كليات التعاون الألمانية وغيرها.

*) إصدار المجلة المصرية للدراسات التعاونية كأول مجلة تعاونية علمية دورية تسجل وتحلل أحدث التطورات من حيث النظرية والتطبيق لعلوم التعاون في مجتمعنا الدولي المعاصر.

*) إنشاء مكتبة علمية تعاونية على مستوى الدراسات الأكاديمية إبتداء من مرحلة البكالوريوس حتى مرحلة الدكتوراه تسهم في إعداد جيل تعاوني علمي جديد يقود حركة التغيير نحو مواكبة ثورة الإدارة العلمية التعاونية المعاصرة.

*) كلفته المجالس القومية المتخصصة بوضع إستراتيجية لتطوير نظام التعاون في مصر ، وناقشها المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية ورفعت إلى السيد رئيس الجمهورية ضمن تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية الكتاب رقم ١٦٧ من مطبوعات المجلس ، الدورة الرابعة ، سبتمبر ١٩٨٣ – يونية ١٩٨٤.

*) كلفه السيد وزير التموين والتجارة الداخلية بموجب القرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ برئاسة لجنة لإجراء الدراسات وتقديم ورقة عمل ووضع إستراتيجية تطوير الحركة التعاونية الإستهلاكية وتنشيطها في

ظل ما هو قائم حالياً وما يلائم الظروف المستقبلية حتى تتمكن من أخذ وضعها الطبيعي في تنمية الناحية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المصري في جمهورية مصر العربية.

*) وقد قام الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير بصياغة ورقة الإستراتيجية وتلقى شكراً رسمياً من الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء.

*) كلفه مدير مركز الأمم المتحدة للتنمية الإجتماعية والدراسات الإنسانية بوضع ورقة عمل خاصة بدور حكومات العالم في التنمية الإجتماعية وذلك في الندوة الدولية التي عقدت بموسكو فيما بين ١٨-٣١ مايو ١٩٨٧.

*) وقدم الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير كخبير تعاوني للأمم المتحدة ورقة عمل تتعلق بدور حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التنمية التعاونية.

*) كلفته الأمانة العامة لمجلس وزراء العمل والشئون الإجتماعية بالدول العربية الخليجية بالمشاركة في أعمال ندوة (دور الحركة التعاونية في خدمة المجتمع العربي الخليجي) والتي عقدت في الدوحة فيما بين ١٥ ، ١٧ سبتمبر ١٩٨٧ بإعداد الدراسة حول واقع وآفاق الحركة التعاونية في الدول العربية الخليجية.

*) كلفته منظمة العمل الدولية بالإشتراك مع أربعة عشر خبيراً عالمياً بمراجعة كافة التوصيات التي تتعلق بالتعاونيات في ضوء المتغيرات العالمية ، على أن تتم صياغة كافة التوصيات في مؤتمر عام يعقد في جنيف بسويسرا ، وكان الدكتور كمال حمدي أبو الخير العالم الوحيد بالنسبة للمنطقة العربية.

*) أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة عين شمس وجامعة القاهرة وجامعة الأزهر.

*) كلفته اللجنة الدولية للإتصالات والإعلام بإصدار بحث خاص بمناسبة الإحتفال بمائة وخمسين عاماً على إنشاء الحركة التعاونية البريطانية ومائة عام على إنشاء الحلف التعاوني الدولي ودور الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في قيادة الفكر التعاوني والدروس المستفادة من تجارب الآخرين وذلك بصفته نائباً لرئيس اللجنة وعضو مشارك في إصدار الأعداد الخاصة التي يصدرها الحلف لنشاط المؤتمر.

مؤلفات الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

*) تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية للإستهلاك – مكتبة عين شمس ١٩٥٩.
*) تطور التعاون وفلسفته في ضوء الإشتراكية العربية – الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢.
*) دور المؤسسات العامة التعاونية في الإقتصاد القومي – مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الإقتصادية ١٩٦٣.
*) التعاون في المملكة المتحدة – مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الإقتصادية ١٩٦٣.
*) التعاون الإستهلاكي (تاريخه ونظمه ومشكلاته) – مكتبة عين شمس ١٩٦٤.
*) نحو حركة تعاونية نظيفة – الأهرام الإقتصادي ١٩٦٥.
*) نحو بنيان تعاوني سليم – الأهرام الإقتصادي ١٩٦٦.
*) تطور مفهوم ديموقراطية الإدارة في التنظيمات التعاونية جامعة الدول العربية – مكتبة عين شمس ١٩٦٧.
*) أصول التنظيمات والإدارة في المؤسسات والتعاونيات – مكتبة عين شمس ١٩٦٨.
*) التنظيم التعاوني – مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) نشأة الفكر التعاوني وتطوره – مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) التطبيق التعاوني في بريطانيا – مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) التطبيق التعاوني في بعض الدول الإشتراكية والأسكندنافية – مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) نحو بنيان تعاوني جديد – مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) التعليم التعاوني – المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠.
*) التطبيق التعاوني الإشتراكي – مكتبة عين شمس ١٩٧٢.
*) التطور التعاوني الإشتراكي في مصر وتشيكوسلوفاكيا – مكتبة عين شمس ١٩٧٣.
*) أصول الإدارة العلمية – مكتبة عين شمس ١٩٧٤.
*) دراسات في التسويق – مكتبة عين شمس ١٩٧٤.
*) الثورة الإدارية ومشكلات التعاون – مكتبة عين شمس ١٩٧٥.
*) الإدارة بين النظرية والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٧٦.
*) التعاون – تاريخه – فلسفته – أهدافه – مكتبة عين شمس ١٩٧٦.
*) التسويق التعاوني – مبادئه ومشكلاته – مكتبة عين شمس ١٩٧٧.
*) تطور التنظيم التعاوني – مكتبة عين شمس ١٩٧٩.
*) التطبيق التعاوني المصري – مكتبة عين شمس ١٩٧٩.
*) التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي – مكتبة عين شمس ١٩٨٠.
*) التعاون بين التشريع والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٨٢.
*) بحوث ودراسات في التعاون – مكتبة عين شمس ١٩٨٢.
*) الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاوني العربي – مكتبة عين شمس ١٩٨٤.

*) تنظيم الملكية الزراعية وإستغلالها – مكتبة عين شمس ١٩٨٤.
*) روبرت أوين – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) دكتور وليم كنج – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) فردريش فلهلم ريفيزن – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) تاريخ رواد روتشديل – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) فلسفة رواد التعاون ومبادئ التعاون الدولية – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) التنمية التعاونية والتطبيق المصري – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) تنظيم وإدارة النشاط التعاوني في عالم متغير – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) إقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) العملية الإدارية والتطبيق الإداري – مكتبة عين شمس ١٩٨٧.
*) تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية – مكتبة عين شمس ١٩٩٠.
*) المفهوم العلمي المعاصر للتعليم التعاوني ١٩٩١ – المجلة المصرية للدراسات التعاونية.
*) العلاقة الإيجارية للأراضي الزراعية – مكتبة عين شمس ١٩٩٣.
*) إدارة المكاتب بين ثورة المعلومات وخدمات المشروع – مكتبة عين شمس ١٩٩٣.
*) التنظيم ونظام إدارة الجودة الشاملة – مكتبة عين شمس ١٩٩٤.
*) إدارة المكاتب ونظم المعلومات ودورها في تحديث إدارة قطاع الأعمال – مكتبة عين شمس ١٩٩٥.
*) ما بين جمعية رواد روتشديل والجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، الدروس المستفادة ١٩٩٥ – المجلة المصرية للدراسات التعاونية.
*) العملية التنظيمية والبناء التنظيمي – ١٩٩٥ (مكتبة عين شمس).
*) مبادئ الإدارة الدولية " النظرية والتطبيق " مكتبة عين شمس ١٩٩٦.
*) إستراتيجية الملكية الزراعية – ١٩٩٧ (مكتبة عين شمس).
*) تنظيم وإدارة التعاونيات والشخصية التعاونية – ١٩٩٧ (مكتبة عين شمس).
*) مشكلات البنيان التعاوني بين النظرية والتطبيق – ١٩٩٧ (مكتبة عين شمس).
*) قراءات في إدارة التسويق – ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) تاريخ ومبادئ التعاون – ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) إدارة المكاتب بين ثورة الإتصالات ونظم المعلومات – ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) النظم التعاونية المقارنة – ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) مفهوم الإئتمان التعاوني (نشأته وتطوره) – ١٩٩٩ (مكتبة عين شمس).
*) الإدخار التعاوني بين التمويل والإدارة المالية – ٢٠٠٠ (مكتبة عين شمس).

أبحاث أخرى منشورة :

*) بحوث ودراسات أخرى في المجلة المصرية للدراسات التعاونية التي تصدر بصفة دورية عن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ الستينات حتى الآن ، بالإضافة إلى الأبحاث المقدمة إلى المؤتمرات الدولية.

*) Statement on Cooperative Structure In The Arab Republic of Egypt.
Published by : Egyptian Society of Cooperative Studies (E.S.C.S) 1976.

*) The Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies. Its objects and Affiliated Units.
Published by : (E.S.C.S) 1978.

*) Prospects on the Cooperatives and the Energy problem.
Published by : Third International Cooperative Trade conference Cairo, 1982.

*) Egyptian Cooperative Structure :
Published by : (E.S.C.S) 1983.

*) Working paper on Cooperative and the Development Strategy within the frame work of the general state plan.
Published by : (E.S.C.S) Cairo 1984.

*) The role of the government in promoting the cooperative movement in the Middle East and North Africa.
Published by : United Nations Vienna.

*) The Relation Between The Principal Bank for Development (P.B.D.A.C) And The Cooperative Sector. IRU-Courier , RAIFFEISEN : vOL. 2 , 1997.

كلمة الباحث

أرجو أن أضع تحت نظر القراء دراسة تاريخية هامة حدثت في تاريخ الحركة التعاونية المصرية ، حيث أنه إنتُخبت في عام ١٩٦٨ لجنة أطلق عليها " لجنة المائة " ، وكُلّفت هذه اللجنة بإعداد البحوث والدراسات التي من شأنها إعادة تنظيم الدولة على أُسس تكفل الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي، وقد أُنتُخِبت في هذه اللجنة مقرراً للجنة التعاون.

وقد دارت المناقشات في هذه اللجنة وقدمت البحوث على أساس أن الحركة التعاونية ينبغي أن يُعاد تنظيمها على أسس جديدة ، ومن أهم هذه الأسس ضرورة اعادة تنظيم البُنيان التعاوني على أساس شعبي من القاعدة حتى القمة ، وأنه قد آن الأوان للحركة التعاونية أن تعتمد على نفسها وأن تستشعر شرف الإسهام في بناء المجتمع ، خاصة وأن التعاون بفلسفته وأسلوبه يُعتبر خير دعامة من دعامات التنمية وأنه لا يستهدف فقط تحسين الشئون الإقتصادية والإجتماعية لمجموع أعضائه ، إنما يستهدف هدفاً أسمى وأعمق من هذا وهو إعداد المواطن الصالح الذي يؤمن بوطنه ويؤمن بقدرته على الإبداع والإبتكار ، وهذه العناصر الأساسية هي مقومات شخصية الفرد من أجل أن يصبح حقاً وصدقاً من أهم مقومات الدولة العصرية ، ومن هذا المعنى كان الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به التعاون في الإعداد للمجتمع الجديد ، خاصة وأن التعاون يعتبر أسلوباً من الأساليب التي ينتظم فيها الجهد الإنساني في المجالين الإقتصادي والإجتماعي ، كما وأن التعاون يعمل على إعادة تشكيل المناهج الإقتصادية المتعارف عليها ليصبغها بصبغة إنسانية جديدة يغلب عليها طابع الإنسجام والسلام الإجتماعي والإيمان بالفرد والمجتمع وتغليب صالح الجماعة فوق صالح الفرد ووضع كافة إمكانيات الفرد وأقصى طاقاته في خدمة المجموع ، على أن يبذل كل شخص جهده وفقاً للأسلوب العلمي في أداء العمل ، وبروح من الإيثار وإنكار الذات.

ومن هذا المعنى أسهمت كمقرر للتعاون في لجنة المائة بوضع إقتراح يُمثّلُ شكل البنيان التعاوني بمختلف قطاعاته راجياً أن تعمل الأجهزة التنفيذية على تحقيقه وفقاً للروح التي أملت إصدار التقرير الذي وضّح مفهوم البنيان التعاوني في ضوء الإقتراح المشار إليه ، وأننا أوضحنا في المداولات ضرورة إلتزام التعاونيات في جميع إنشطتها لاسيما عند التعامل مع الجمهور العام بشعور أخلاقي عميق وإستقامة إجتماعية كاملة ، وأنه يجب على التعاونيات القائمة أن تبرر وجودها لا من حيث المزايا التي توفرها لأعضائها فحسب ، بل من حيث روح المسئولية والعدالة والإستقامة في كل أعمالها ، ويجب أن تقاوم الحركة التعاونية كل إغراء يدفعها للأخذ بالوسائل الملتوية التي يأخذ بها المنافسون حتى ولو بدا أن التعاونيات تعاني من هذا الإلتزام ، خاصة وأن الواقع يشهد في حالات ليست قليلة أن الغش والفساد من سمات المنافسة.

وأنه لشرف عظيم للرواد التعاونيين الأوائل أنهم بدأوا يُحَوّلون ميدان المنافسة من الغش والفساد إلى النقاء والجودة حتى قبل أن تفكر الدولة في التدخل بسنوات عديدة وتضع مستويات كحد أدنى للمعاملات وتعاقب الذين لا يلتزمون بها ، وقد أوضحنا أنّ الحركة التعاونية تستطيع تحويل ميدان الصراع التنافسي وقيادة التجارة إلى سبل جديدة من الأمانة الإجتماعية ، ولكي يمكنها ذلك يجب أن يكون المستوى الأخلاقي للمعاملات في قطاع التعاون مرتفعاً ومستمراً في الإرتفاع ، وألاّ يهبط أبداً إلى دون ما يتطلبه القانون بحيث يعرف الجمهور ذلك ويعتمد عليه ويثق فيه.

إن الكفاح من أجل إعادة بناء النظام الإقتصادي على أساس من المبادئ التعاونية يتطلب تنظيماً وفكراً يختلف عن نُظم وأفكار كُلٍ من المشروعات الفردية أو الحكومية ، فيتوجه التعاون بصفته شكلاً من أشكال المساعدة المتبادلة إلى دوافع أخرى غير دوافع الإنسان الأنانية أو المتركزة على مراعاة الذات ، وليس الإنضباط الذاتي الجماعي شيئاً يوجد تلقائياً أو ينمو بنفسه لكنه يحتاج لكي ينمو وينتشر إلى عنايةٍ

وجهد ، ويحتاج التعاون لمن يمارسونه بحق وفاعلية إلى قبول أفكار جديدة ومستويات سلوك جديدة وعادات تفكير جديدة تقوم على القيم العُليا للتجمعات التعاونية ، ولذا لا يمكن لأي مؤسسة تعاونية أن تُغفل الحاجة إلى تعليم وتثقيف أعضائها بالطرق المناسبة حفاظاً على مصالحها الخاصة وبقائها ذاته.

ومن الجدير بالملاحظة أن هيكل البنيان التعاوني الذي إقترحناه في عام ١٩٦٨ ووافق عليه المؤتمر الوطني وقتئذ تضمن أهمية الإتحادات أو المنظمات المركزية أو منظمات المستوى الثاني بصفة عامة في خدمة أغراض كثيرة متنوعة إقتصادية وفنية وتعليمية .. إن هذا التعاون على المستوى الثاني كما شرحنا وأوضحنا ينبغي أن يؤدي في الحركة التعاونية وسيؤدي بإذن الله في المستقبل دوراً أهم بكثير مما أداه حتى الآن ، حيث أنه إمتداد طبيعي وطيب للفكرة التعاونية الأساسية ، أي التجمع من أجل المنفعة المشتركة وهي طريقة التعاون في التقدم من إحدى مراحل العملية الإنتاجية إلى مرحلة أخرى تالية ، مثل التقدم من البيع بالتجزئة إلى البيع بالجملة ، والإنتاج من أجل الإنتقال من البيع في السوق المحلية إلى التصدير ، فالمنظمات الثانوية التي تعمل في البداية على أساس مناطقي أو إقليمي تنمو فيما بعد أو تتكامل لتصبح منظمات قومية .. ولا سبب هناك يدعو إلى توقف هذا الشكل التعاوني عند الحدود القومية ، بل يوجد على العكس كل سبب سواء من ناحية المبدأ أو الناحية العملية النفعية يجعل الحركة التعاونية تخترق الحواجز القومية التقليدية المادية والعقلية لتدخل عهداً جديداً من التعاون الدولي ، ويفترض ذلك منطقياً وعملياً قيام منظمات تعاونية ذات مستوى ثالث مثل جمعية تجارة الجملة ، ووجود مصادر الإئتمان والتمويل التعاونية الخاصة بها مثل جمعيات الإدخار والإئتمان ، وبنك التعاون ، وأوضحنا أن بنك التعاون لا يمنع من وجود بنوك إئتمان أخرى سواء تبع الدولة أو خاصة، هذا بالإضافة إلى التأمين التعاوني إلى غير ذلك من الأساليب التي تُيَسِّرْ عمليات التصنيع التعاوني الذي يخدم البنيان التعاوني المتكامل وتمتد خدماته إلى المجتمع الذي يعمل فيه .

وهناك إيمان بوجوب خدمة قطاعات التعاون لبعضها البعض حيث تكتسب فكرة الوحدة والتماسك داخل الحركة التعاونية بشكل أوسع مدى أهمية خاصة ويتحقق ذلك تحت أسماء مختلفة مثل التنسيق أو التدعيم ، أو التركيز أو التكامل ... إن هذه المعاني تكتسب أرضاً جديدة دائماً بين التعاونيين لاسيما عندما يدركون أن منافسيهم الذين يخافونهم اليوم هي المنشآت الرأسمالية الكبيرة وهي الآن تتكامل رأسياً وأفقياً ، ولا أساس هناك للظن بأن هذه المنافسة سوف تفتر حدتها ، بل المُتوقَّع أن المشروع الرأسمالي سوف يستمر في تطوره بمساعدة الأدوات الفنية الحديثة حتى يبلغ حد الإحتكار لا في الأسواق القومية فحسب بل على المستوى الدولي في وحدات إقتصادية جديدة متعددة الجنسية تُسمَّى مناطق التجارة الحرة أو المجتمعات الإقتصادية وستصبح المنافسة منافسة بين الكبار أنفسهم.

والجدير بالذكر أننا أشرنا وأوضحنا أن للحركة التعاونية المصرية كافة إمكانيات التطور لتصبح في مقدمة الكبار ، ولا ينقصها إلاَّ أن تركز قوتها في وحدات كبيرة وتُطبق دائماً - وبلا حدود أو قيود - مبدأ التعاون بين التعاونيات لتعمل بنجاح ضد الإحتكارات ، وتضع من بين أهدافها أن يمتد نشاطها إلى المستوى الإقليمي والدولي ، فإذا تمسكت الحركة التعاونية المصرية بقيمها ومبادئها في إطار من مواكبة أحدث ثمرات الفكر العلمي والتكنولوجي الذي يسود عصرها ، وتسلحت بالشجاعة والإقتناع الراسخ ، إستطاعت أن تثبت عملياً إمكانية قيام مجتمع تعاوني لا يكون فيه الإنسان عبداً للقوى الإقتصادية ، بل سيداً لها ، ورسالتها أن تُعَلِّم الأفراد العاديين بالبيان العملي كيف أن مبادئها يمكنها أيضاً أن تؤثر على العلاقات المتبادلة بينها وبين أخوتها من الحركات التعاونية الشقيقة.

وأوضحنا كذلك أنه إذا أرادت الحركة التعاونية المصرية والعربية أن تتبوأ مكانتها اللائقة بها سواء في كل قطر أو دولياً فيجب على المؤسسات التعاونية أن تساعد كل منها الأخرى مساعدة مطلقة وبلا تحفظ ، بحيث تعمل المؤسسات كأعضاء في جهد مشترك موحد لتحقيق أهدافها ، ويكاد يستحيل قيام

المجتمع التعاوني العمالي المثالي على النمط الذي توخاه الرواد الأوائل بغير جهود مُوحَّدة ودائبة مـن جـانب جميع التعاونيين والمؤسسات التعاونية كبيرها وصغيرها سواء منها القومية أو الدولية.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة إستجبنا لما كلفتنا بـه المجـالس القوميـة المتخصصـة فيمـا يتعلق بوضع إستراتيجية لتطوير نظام التعاون في مصر ، وناقشها المجلس القومي للخدمـات والتنميـة الإجتماعيـة ورفعت إلى السيد رئيس الجمهورية ضمن تقرير المجلـس القومـي للخدمـات والتنميـة الإجتماعيـة وتضمنهـا الكتاب رقم ١٦٧ من مطبوعات المجلس ، الدورة الرابعة سبتمبر ١٩٨٣ – يونية ١٩٨٤.

وكذلك إستجبنا لما كلفنا به الأستاذ الدكتور وزير التموين عندمـا أصـدر القـرار الـوزاري رقـم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل لجنـة برئاسـة الأستاذ الدكتـور كمـال حمـدي أبـو الخـير لوضـع إستراتيجية تنشـيط التعاون الإستهلاكي في جمهورية مصـر العربيـة والتـي تلخصت مهمتهـا حسب نـص المـادة رقـم (٢) من القـرار الـوزاري فـي " إجـراء الدراسـات وتقديـم ورقـة عمـل ووضـع إستراتيجية تطويـر الحركـة التعاونيـة الإستهلاكية وتنشيطها في ظل ما هو قائم حالياً وما يلائم الظروف المستقبلية حتى تتمكن مـن أخـذ وضعهـا الطبيعي في تنمية الناحية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع المصري في جمهورية مصر العربية ".

والجدير بالذكر أنني في خلال اللقـاءات الموسَّعة فـي مناقشـات اللجـان ، أو خـلال المؤتمـرات التـي إنعقدت فيما بعد ضربت العديد من الأمثلـة عن أن هنـاك مصلحـة مشـتركة بيـن الحركـة التعاونيـة والحركـة النقابية حيث أن الحركتان نبعتا من معين واحد ومن مصدر واحد ... هو العمـال .. والفلاحين .. والطبقـات المحدودة الدخل ، وأن من بين أولويات التعاونيات والنقابات المشتركة " التنمية الإجتماعية والإقتصاديـة " ، وعلى هذا الأساس فإن التعاون بينهما حتماً سيعود عليهما وعلى المجتمع بالخير والنفع العام.

ومن بين الأسباب والدوافع لحفز هذا العمل المشترك ذكرنا ما أجمعت عليـه تجـارب الأمـم فـي هـذا الشأن ومن بينها :

*) التنظيمات التعاونية وسيلة لزيادة العضوية والولاء للنقابات عن طريـق تقديـم خدمـات تعاونيـة إضافيـة للأعضاء من مصادر أمينة تستهدف جودة السلع والخدمات وعدم الإستغلال.
*) تستطيع النقابات إكتساب المعرفة بطرق الإنتاج وإدارة الأعمال مما يتيح لها دعـم موقفهـا إزاء أصحـاب العمل ، وإيجاد منافذ للبيع للإسهام في إستقرار الأسعار.
*) تستطيع النقابات إيجاد فرص عمالة جديدة حيث أن التعاون المشترك يحقق إنشـاء المصـانع ومـا يرتبـط بالإنتاج من خدمات ، وكذلك التنمية البشرية لأعضائها ، بالإضافة إلى تكوين إحتياطات مالية تسـتخدمها في تحسين حالة العمال.
*) يمكـن للنقابـات مـن خـلال التعـاون مـع التنظيمـات التعاونيـة أن تشـكل أساسـاً للقـوة الإقتصاديـة للدولـة وللأعضاء وتكتسب مركزاً مرموقاً في إقتصاديات البلاد مما يزيد من سمعتها وبالتالي تأثيرهـا السياسـي والإجتماعي ، بالإضافة إلى تحسين صورتها الوطنية من حيث الإسهام في مشـروعات النفـع العـام التـي تعود على المجتمع وأعضائها بالخير ، هذا بالإضافـة إلـى أن خطـوات التعاونيـات والنقابـات الإجتماعيـة والإقتصادية الناجحة قد تجعل السلطات المسئولة تدعوها للقيام بـدور فـي المشـاركة فـي تخطيـط وتنفيـذ برامج التنمية الشاملة في البلاد.

ومن أجل تأكيد هذا الفهم نسرد العديد من الأمثلة من تجـارب الأمـم ومـن بينهـا التجربـة البريطانيـة والألمانية ، وقد أشرنا في هذا المرجع إلى الدور الذي قامت به الحركة التعاونية في بريطانيا ، وذكرنا بمزيد من التفصيل الدور الذي قامت به الحركة التعاونية الألمانية وعلـى وجـه الخصـوص فكـرة الإئتمـان التعـاوني التي إنتشرت في معظم أنحاء العالم.

ولا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أتقدم لجميع المستويات العلمية والتعاونية في كُل من إنجلترا وألمانيا بالشكر العميق للترحيب الصادق والتعاون الأمين في إتاحة الفرصة لي وتيسير تغطية كافة الجوانب المرتبطة بالتعرُّف على تطُّور التجربة الإنجليزية والألمانية ، وعلى وجه الخصوص الزيارات الميدانية التي أتاحت لي الكثير من الصداقات وتبادل الزيارات ، بل إن البعض منهم حاضر أبنائي طلاب الدراسات العليا في تجارة عين شمس ، وأبنائي وبناتي طلاب المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.

وأخيراً ... فإني أرجو أن أوجه الأنظار إلى أن الحركات التعاونية في مجتمعنا الدولي المعاصر تهتم بموضوع الإدخار والإقراض من أجل التنمية الإقتصادية لأعضائها بصفة عامة ، وعلى وجه الخصوص العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وصولاً إلى تحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية لأهالي الريف ، وهذا يتطلب بالضرورة إيجاد حلول لمشكلات التنظيمات التعاونية وتوافر التمويل اللازم الذي يُساعد على تحقيق الأهداف في إطار خطة التنمية الإقتصادية المستمرة التي تؤدي إلى زيادة معدل الإنتاجية لكل فرد من السكان في المجتمع بصفة عامة والتعاونيات بصفة خاصة ، وبحيث يزداد مجموع الإنتاج بأسرع من زيادة عدد السكان . ويرى العلماء أن التطور المستمر في عملية التنمية يتطلب مواكبة المتغيرات التي ينبغي بذل الجهود التي تُصاحبها من أجل قبولها من حيث المعتقدات والإتجاهات والعلاقات والمؤسسات والمنظمات ، الأمر الذي يتطلب إشراك العديد من المتخصصين في جهود حسن إعداد القوى البشرية حيث أن جهود هؤلاء المتخصصين تُسهم في القضاء على العقبات التي تقف أمام التنمية الإقتصادية ، وتمهد الطريق أمام إقامة نُظم فعَّالة تُطبق أساليب ملائمة لخصائص المجتمع ، أخذاً في الإعتبار أن هذه الخصائص قد تختلف أختلافاً كبيراً من مجتمع إلى آخر.

ويرى العلماء أنه لا ينبغي إعتبار القُدرة على توفير الإقراض حلاً للمشكلات !!... إنما ينبغي إعتبار توفير المال الخطوة الأولى لإتاحة السير في طريق يؤدي إلى تحقيق مستقبل أفضل ... أي أن الإعتبارات المالية لكي تحقق أهدافها لابد من التخطيط المُسبق لعمليات أخرى كبحوث التسويق ، ووسائل النقل والمرافق الجماعية للمجتمع وغير ذلك من الخدمات ... فهذه بعض العمليات العلمية التي لابد من أخذها في الإعتبار لكي تتكامل مع تقديم القروض التي تُقدَّم للتنمية ، لإن الإقراض في حد ذاته لا يخلق موارد جديدة ، ولكنه إذا تمَّ في ظل ظروف سليمة فإنه قد يؤدي إلى قوة إنتاجية أوفر ... بل إن هُناك من العلماء من هو أكثر صراحة ويقول أنه لابد من التأكد من أن المُقترض له قدرة على إستخدام أموال القرض في زيادة الإنتاج أفضل مما لو إستخدمها الدائن ، ومن هذا المعنى فإن جانباً من الوفر الذي يتحقق من حُسن الإستثمار سيُخصص لزيادة رأس المال ...

ومن هذا الفهم يرى العلماء أنه يقع على عاتق الحكومات في الدول النامية واجباً على جانب كبير من الأهمية وهو الإضطلاع بقدر كبير من المسئولية تجاه سياسة الإقراض وذلك إذا أُريد لهذا الأسلوب الإئتماني أن يحقق أهدافه في التنمية الإقتصادية ، أي أن الإئتمان لابد وأن يتم في نطاق الخلفية الكاملة للسياسات والبرامج القومية الشاملة الخاصة بالتنمية ، ومن بينها الإقراض الزراعي ، حيث ينبغي على الدولة أن تأخذ في إعتبارها أساليب تدفق الأموال إلى المناطق الريفية ، وذلك لأن أي نظام ناجح للإقراض لابد أن يقوم على معرفة وافية بالظروف والمتطلبات الإقتصادية ، وكذلك العلاقات والإتجاهات الإجتماعية.

ومن أجل تجديد الدعوة للفكر الذي سبق وأن طرحته ، وداومت الإشارة إليه في العديد من المراجع التي أصدرتها ، خاصة وأن مصر جادة في إتخاذ خطوات الإصلاح الإقتصادي في إطار العولمة ، أو تطبيق آليات السوق الحر في إطار مستحدثات النظام العالمي الجديد ، ومن هذه الحقيقة يسعدني أن أقدم هذا المرجع ، خطوة على الطريق للتعرُّف على خطوات وتجارب الناجحين ، لعل وعسى أن يخرج من بين أبناء شعبنا العظيم من يكون أكثر توفيقاً ، ويواصل رسالة وضع فكرة الإدخار والإئتمان التعاوني موضع التطبيق ، ونحن في جهدنا هذا نتأسى بقول الله سبحانه وتعالى في سورة النور " يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شئ عليم ". صدق الله العظيم

والله سبحانه وتعالى هو ولي التوفيق ،،،

دكتور / كمال حمدي أبو الخير

المحتويـــات



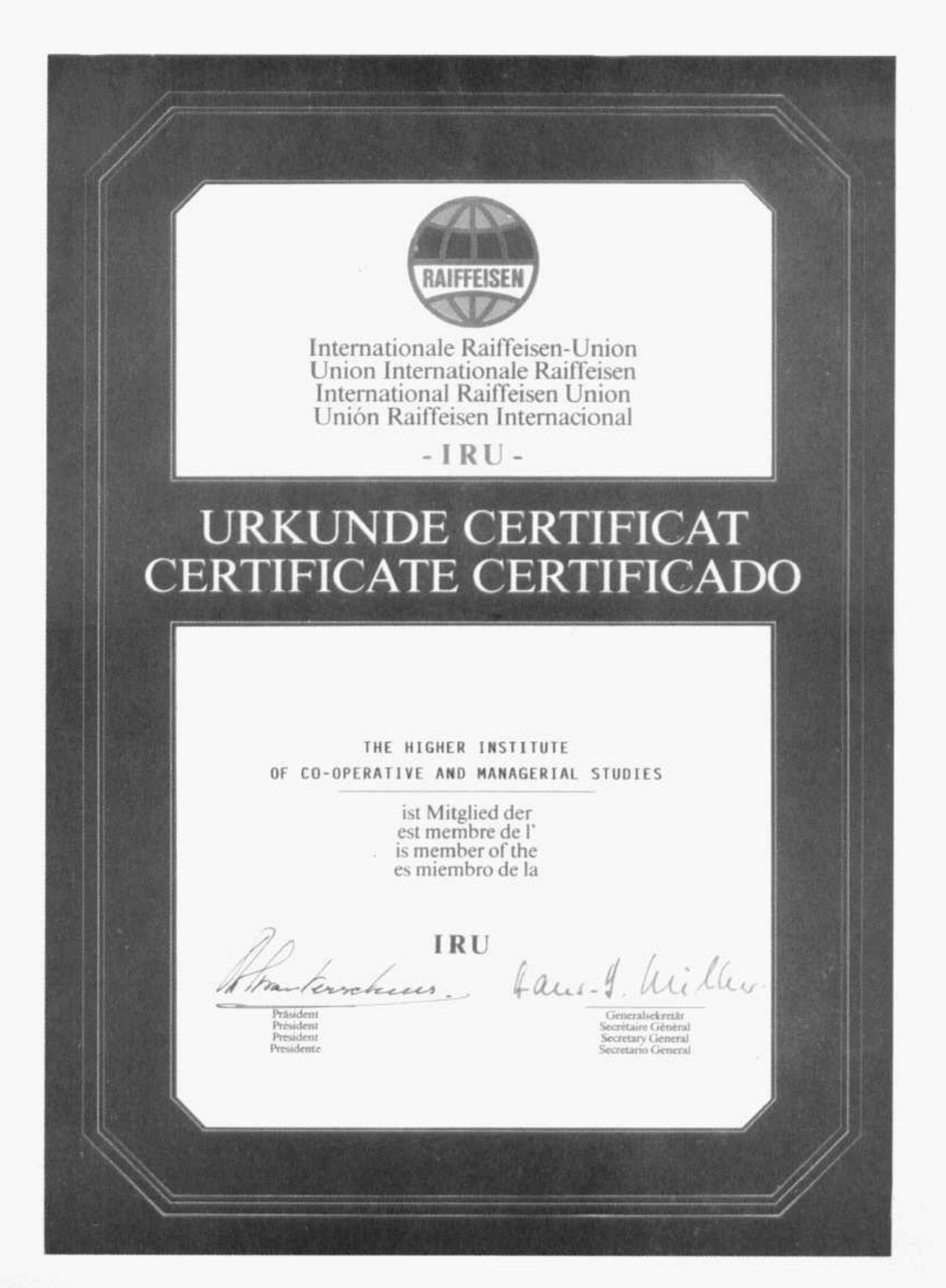

THE ROCHDALE PRINCIPL



صورة توضح الجناح الذى تعرض فيه الأدوات التى إستخدمها رواد روتشديل منذ عام ١٨٤٤



صور إحتفال الحركة التعاونية البريطانية بالدكتور/ كمال أبو الخير في متحف رواد روتشديل الأوائل بمناسبة إصداره سلسلة رواد التعاونيين في العالم.



يوضح الخطاب المرفق بالوثيقة ما قرره مجلس رئاسة إتحاد رايفيزن العالمي بالنسبة لعضوية المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في الإتحاد.

INTERNATIONALE RAIFFEISEN - UNION
UNION INTERNATIONALE RAIFFEISEN
INTERNATIONAL RAIFFEISEN UNION

53 BONN 1 - ADENAUERALLEE 127 - TELEFON 1061

The Higher Institute of Co-
operative and Managerial Studies
Ismail Serry Street
El Mounira

Cairo / EGYPT

Bonn, January 23, 1989

Dear Madam,
Dear Sir,

The Presidium of the International Raiffeisen Union decided to send a membership certificate to all members of IRU.

On behalf of President Baron van Verschuer, I have pleasure in sending you the certificate meant for you.

Yours sincerely,

H. D. Wülker

Dr. Hans-Detlef Wülker
Secretary General

Encl.

BANKVERBINDUNGEN: KONTO 2100203017 BEI DER VOLKSBANK BONN EG (BLZ 38060186)
KONTO 730-1408782-47 BEI DER RAIFFEISEN-ZENTRALKASSE, LEUVEN/BELGIEN

تمثل هذه الوثيقة الرسمية ما تلقاه المعهد عن عضويته في إتحاد رايفيزن العالمي.

الفصل الأول

مدخل إلى الفكر التعاوني ومشروعات النفع العام

التنوير والتطور :

يرى بعض الكُتاب أنه قبل أن تتبلور مبادئ الثورة الفرنسية في شعاراتها الثلاثة الحرية والمساواة والإخاء ، ظل الفكر الفرنسي قرناً كاملاً يصوغ فلسفة الحرية وفلسفة المساواة وفلسفة الإخاء ، فلما نشبت الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ **كانت تستند إلى ثروة فكرية إستطاعت أن تنتشر ليس فقط في عقول المثقفين ، إنما أيضاً إلى قلوب الجماهير ، وأصبحت هذه الثروة الفكرية بمفهوم التجاوز اللفظي " الدستور الجديد " الذي جذب عقول الناس ومشاعرهم ... جذب العقول ، لأن المفكرين لجأوا إلى منطق العقل لتنوير أذهان الناس وتنقية معارف مواطنيهم من ظلمات الجهل ، وتدريبهم على المنهج العلمي والعقلي في التفكير والمعرفة ، والإهتمام بمشكلة الإنسان من حيث هو إنسان ، وكان لهذا المفهوم صدى كبيراً عند الناس سواء داخل فرنسا أو خارجها.**

وجاءت بعد الثورة الفرنسية ثورة أخرى ... **هي الثورة الصناعية في بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية ، جاءت هذه الثورة نتيجة لعدة إختراعات هامة ظهرت متتابعة وكان كل منها يترك أثراً تطورياً** ، ويُفسح المجال لمزيد من الإختراعات والتطورات المكملة ، ولكن قد يجوز القول بأن **آثار التصنيع بدأت تظهر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ثم تتابع** التطور الذي قلب إقتصاديات ومصائر الدول الصناعية طوال القرن التاسع عشر.(*) على أن ظهور التغيرات السريعة في الصناعة التي جاءت نتيجة هذه الإختراعات المتتالية كان

---

* See " The relevant chapers in L.C. Knowels" The Industrial and Commercial Revolution in Great Britain (London 1935).

وكذلك دكتور جمال الدين سعيد : التطور الإقتصادي في العالم (١٩٥٨) ، ص ١١٢-١٨٠ ،

ودكتور حسين كامل سليم : تاريخ أوربا الإقتصادي (١٩٥٣) مطبعة جامعة القاهرة صفحات ١٤١-١٤٥ الخاصة بإنجلترا.

أبرز ما يكون في الطاقة الإنتاجية ، وهذه بدورها قلبت نظام الإنتاج الحرفي ، كما قلبت النظام الإقتصادي في صميمه ، وتغيرت نظم الصناعة والعمالة والتمويل والتسويق ، وترتب على ذلك تَغَيُّر في التكوين الإجتماعي ، وفي القوة النسبية للدول الصناعية ، **مما أدى بالضرورة إلى تطور فكري في المجتمع ، هذا بدوره كان سبباً في تلك المرحلة السوداء من تاريخ الدول الرأسمالية** ، وهي مرحلة الإستعمار الإحتلالي والإقتصادي والسياسي ، بالإضافة إلى إستغلال الفئات القادرة للفئات الضعيفة على الصعيد المحلي.

ومما لاشك فيه أن أظهر الإختراعات " الإنقلابية " كانت في صناعة النسيج ، فكانت الأنوال " الحديدية " ذات طاقة إنتاجية كبيرة ، ولكنها في الوقت ذاته كانت تحتاج إلى طاقة محركة أكبر من طاقة الإنسان ، فكانت الآلات تُقام أول الأمر بالقرب من مساقط المياه كما كانت تتطلب إقامة مصانع كبيرة وبذلك قُضِي على الأنوال اليدوية ، وعلى النظام الإنتاجي الحرفي ، وتولدتْ مناطق صناعية جديدة جذبت إليها العمال من الجهات المجاورة لها ، وظلت هذه الآلات الحديثة تدخل عليها التحسينات المتتالية على ضوء التجارب حتى صارت سهلة الإستعمال ، ميسورة المراحل ، لا تحتاج مراقبتها إلى عامل ماهر ، **بل يمكن إدارتها بواسطة النساء والأطفال وقد حدث هذا فعلاً ، وكان حدوثه سبباً في وجود مرحلة إجتماعية تُعَد من أسوء المراحل في تاريخ إنجلترا الصناعي ، فقد بلغت القسوة بأصحاب الأعمال ورؤوس الأموال من الإنجليز إلى درجة أنهم كانوا يستخدمون أطفالاً في سن الخامسة والسادسة في مصانع خالية من أبسط المبادئ الصحية لمدد تتراوح بين إثنى عشر وست عشر ساعة يومياً.**

عصر البخار :

ثم جاء دور البخار والإختراعات البخارية ، فزادت حدة الإنقلاب الصناعي والإجتماعي ، وأصبحت مواطن الصناعة الجديدة هي تلك القريبة من مناجم الفحم ،

فنشأت المدن الصناعية الجديدة المكتظة بالمصانع والعمال ، كما أدى إزدياد الطلب على الفحم إلى تشغيل عدد كبير من الأطفال بالمناجم في ظروف سيئة وبأجور هزيلة مما زاد الحالة الإجتماعية سوءاً. وكانت الإستفادة من تلك المخترعات تتطلب أن يكون نطاق الإنتاج كبيراً ، كما أنها كانت تتطلب إستعداداً لإقامة المزيد من المصانع لإنتاج المعدات الآلية (أي الصناعات الثقيلة) اللازمة ، وهذه كانت أكبر من حيث نطاقها ونفقاتها الإنشائية.

إن الإنتاج الكبير لكي يحقق مزاياه لابد أن يستفيد من وفورات التسويق كما يفيد من الوفورات الفنية والمالية والإدارية ، مع ضرورة أن يدعم التطور الصناعي تطور في وسائل النقل وبخاصة بعد إدخال البخار في السكك الحديدية وفي النقل البحري والنهري ، وكان لكل هذا أثره الواضح في القضاء على العزلة الإقتصادية للمناطق النائية ، وفي فتح أسواق واسعة جديدة محلياً وخارجياً ، مما زاد المنتجين ثراءاً فوق ثراء ، وخَلَّف في المجتمعات الصناعية ذلك النظام الصناعي الذي نعرفه اليوم وتلك العلاقة الإجتماعية بين أصحاب العمل من الرأسماليين والعمال الأجراء(*).

ظهور طبقات جديدة :

والإنتاج الكبير يتطلب تمويلاً في نطاق ضخم ، وإقتصاداً نقدياً يستجيب لحاجاته ، وأسواقاً كبيرة تتلقى منتجاته ، وقد قامت الأسواق ووضعت النظم المصرفية التي تُساعد على تمويل المشروعات الكبرى ، وكانت هذه وتلك وما إليها من الحقائق المعروفة مما أدى إلى ظهور طبقات جديدة في المجتمع بعضها آلت إليه السيطرة الصناعية والتجارية. وبعضها وهي الطبقة العاملة هوت إلى الضعف المادي والمعنوي ، فكان الأجير لا يفكر مجرد تفكير في إدخار رأس مال متواضع

* F. Hall and W.P. **Watkins,** , Cooperation - Cooperative Union Ltd. Holyoake House, Hanover Street Manchester 4 - 1937 , pp. 22-23.

ينشئ به مشروعاً صغيراً يُغْنيه عن العمل في هذه المؤسسات التي يشقى فيها ، وبمعنى أوضح ، جعلت التطورات الصناعية من العامل " مجرد عنصر إنتاج " يعتمد في كسب عيشه على " رغبة وميول وتصرفات أصحاب الأعمال "(*) وهذه نقطة كان لها أهميتها فيما أصاب الحركة التعاونية من النجاح أو الفشل.

وهكذا أصبح أصحاب الأعمال طبقة جديدة تخلع على المجتمع ظاهرة جديدة ، طبقة لا تقاليد لها ولا خبرة ولا فكر سياسي أو عقائدي ... طبقة أوجدتها المصادفات والظروف وأضفى عليها الرخاء والثراء طابع النفوذ والسلطة والسيطرة والتَحَكُّم ، فإنضمت إلى الطبقة المُمَيَّزة الحاكمة ، وتفاقم أمرها حتى أصبح من العسير من وجهة القومية وقف هذا التيار الجديد من طغيان نفوذ الرأسماليين على الحياة الإجتماعية والسياسية ، لأن قيادة هؤلاء الأفراد للثورة الصناعية قفزت بإنجلترا إلى القمة العالية بين دول العالم، وحققت لها مكاسب إستعمارية وإقتصادية جعلتها أقوى الدول الكبرى في القرن التاسع عشر.

التطور الصناعي والحرية الإقتصادية :

وفي تلك المرحلة من التطور الصناعي وجد رجال الأعمال في فلسفة المذهب الحر الذي نادى بها آدم(**) سميث سنداً قوياً ، فظلوا فترة طويلة يتذرعون بالحرية الإقتصادية لمنع تدخل الحكومة حتى في النواحي التشريعية اللازمة لإزالة مظاهر الإستغلال السئ الذي كان يجحف بالطبقات الضعيفة ، ولكن الأمانة العلمية

---

* المرجع السابق صفحة ٣٣ (هول واتكنز Hall and Watkins).

** كان آدم سميث رائداً للمفهوم القائل بأن الهدف الصحيح للسياسة الإقتصادية هو في الدرجة الأولى زيادة بضائع الإستهلاك للرجل العادي ، وبيعها له بأقل ثمن يستطيع المنتجون أن يتحملوه.

تحملنا على الإعتراف بأن مذهب المصانع الجديدة والإستفادة من الإختراعات المتتابعة ، وحرية التنقل من حرفة لأخرى ومن طبقة لأخرى ، وحرية التسويق والمنافسة من أجل كسب الأسواق ... كل هذه حريات ضرورية لنجاح الثورة الصناعية(*) ، بل إن إنتشار المذهب الحر في تلك المرحلة من تاريخ الدول الأوربية بصفة عامة هو الذي جعل التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي ظهرت مقبولة من حيث أهدافها الإيجابية ، **ولو تدخلت الحكومات مثلاً** لحماية العمال من البطالة وإستجابت لرغبتهم في منع إدخال الآلات الحديثة التي توفرالأيدي العاملة ، ولو تدخلت لمنع إقامة مشروعات إنتاجية كبيرة ، أو لمنع الأفراد من تمويل المشروعات العامة كالسكك الحديدية وبناء السفن ، أو لتحديد أرباحهم لحال ذلك دون إستثمار قدرتهم الإدخارية وعاق التكوين الرأسمالي المحلي والإستثمار الخارجي عن متابعة حركته ونشاطه ، **وكان من المحتمل ألا يتحقق ذلك التقدم الهائل الذي وصلت إليه الدول في أعقاب الثورة الصناعية.**

بيد أن النقطة السوداء في تاريخ المذهب الحر كانت في أنه إتُخِذَ ذريعة للوقوف دون أي تدخل من الحكومة في أي ناحية من نواحي النشاط الإقتصادي ، فكان بذلك عائقاً لكل تشريع يهدف إلى إصلاح مساوئ الرأسمالية الصناعية ، وكان بذلك عاملاً على تمادي الأقلية الرأسمالية الصغيرة في إستغلال الغالبية الأجيرة ، وهناك جانب آخر من جوانب هذا المذهب يؤخذ به ويحاسب عليه – وهو عدم تدخل الحكومة لفرض ضرائب عادلة على الدخول الكبيرة – فقد كان هذا أكبر عائق للحكومة في سبيل العمل لتخفيف وطأة البؤس والبطالة والتدهور الإجتماعي التي كانت تئن تحتها الملايين من طبقة الأجراء ، حتى أنه في الوقت الذي كانت تتحقق فيه لبعض الأفراد مئات الألوف من الجنيهات كأرباح سنوية ، كانت ميزانية

(*) في تبرير المذهب الحر – أنظر :

Irene Collins, Liberalism in Nineteenth Century in Europe (London 1957, pp. 2-23.

الدولة تعجز عن مواجهة الإنفاق الإجتماعي اللازم لإعانة الأسر البائسة من العاطلين ، أو للإنفاق على مشاريع التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية الأخرى اللازمة لتحقيق العدالة المنشودة في ظل النظام الذي كان يُطلق عليه إسم الديموقراطية ... ولكن هذا المذهب الحر أخذ من الديموقراطية ناحية واحدة – هي الحرية – وإكتفى بتطبيقها لصالح طبقة واحدة هي الطبقة الرأسمالية !!...

إن الفكر الإنساني اليوم ليذهل من الظروف التي كانت تسود في الأمس ، ويدهش من سوء المعاملة التي كان يحكم بها أصحاب العمل والمعاملة التي كانوا يُعاملون بها العمال **وبخاصة النسوة والأطفال** ، كما يدهش من الموقف السلبي الذي كانت تقفه الحكومات وقتذاك إزاء تلك الأحوال ، ومن عدم إكتراث المتعلمين **بما كانت تعانيه الطبقة العاملة من شقاء وحرمان ، وبما كان يعانيه الفلاح من طبقة المرابين.**

وقد بلغ الإستغلال أشده في أوائل الرأسمالية الصناعية ، فرُؤيَتْ ورُويَتْ مشاهدات وحقائق أغرب من الخيال ، **إذ كان البؤس يلحق بالآلاف المجمعة داخل المصانع – أو خارجها إن كانوا عاطلين** – فالأجور ضعيفة ، وأثمان المواد الغذائية مرتفعة نتيجة لتدهور الإنتاج الزراعي ، والمدن الصناعية تكتظ بالعمال ، **والمالية العامة عاجزة عن إيواء من لا يجدون المأوى وتغذية من لا يجدون الغذاء.**

وفي مثل هذه الظروف برزت العديد من الأفكار والآراء التي تستهدف الإصلاح ، ومنها على سبيل المثال الإشتراكية الثورية التي ترى إستحالة تحويل ملكية عناصر الإنتاج إلى ملكية جماعية دون الإلتجاء إلى أسلوب العنف ، والإشتراكية التطورية التي ترى تحقيق الهدف عن طريق الجهاز التشريعي في الدولة وتعويض الملاك عما يمتلكونه من موارد إنتاج تنتقل ملكيتها إلى الدولة تعويضاً عادلاً (*).

---

* See : Twentieth Socialism : by Socialist Union.

كذلك الدكتور/ مصطفى الخشاب ، المرجع السابق ، ص ١٠٤-١٠٥.

وبين هذه الأفكار وتلك ، وبين أنواع الصراع الفكري والإصطراع الطبقي الذي إنتاب بعض الدول ... وبين إختلاف المنادين بالإصلاح والمعارضين للتغيير ... ، وبين المُحبذين للتطور الإشتراكي والمناهضين لتدخل الدولة ... ، وبين المقدسين للملكية الفردية والمعارضين لها ... بين هذا التباين الإجتماعي الصارخ في الثراء الفاحش من جهة والفقر المدقع من جهة أخرى .. في وسط هذا الواقع المادي وما بين تلك الإختلاجات النفسية والفلسفات الفكرية ، ظهرت فكرة التعاون الإقتصادي السلمي على أساس البناء لا الهدم ، وعلى أساس التحرر من كل ألوان الإصطراع الفكري والطبقي.

الفكر التعاوني وسبيل الإصلاح :

نرجو أن نوجه النظر في بداية حديثنا عن الإصلاح إلى أننا قد خصصنا هذا المرجع لعرض كفاح رواد التعاون في ألمانيا وآثارهم على التنمية البشرية ، وذلك لأن ألمانيا تعتبر حقاً وصدقاً رائدة الفكر والتطبيق التعاوني فيما يتعلق بالإدخار والإئتمان التعاوني وإنشاء مشروعات النفع العام وفي تمويلها وإدارتها على أسس الإعتماد على النفس ، والمسئولية الذاتية والإدارة الذاتية، غير أنه إتماماً للفائدة رأينا أن نشير في إيجاز شديد إلى تجربة إنجلترا التي تعتبر رائدة التعاون في الفكر والتطبيق التعاوني الإستهلاكي والجهود التي بذلوها من أجل تكتيل جهودهم لإيجاد نظام يحل محل الرأسمالية الطليقة ، وأن يقوم هذا النظام على مبدأ الإدخار والتطور التدريجي والإعتماد على النفس في إقامة مشروعات صغيرة ، وحسن تنظيمها وإدارتها ، مستهدفين من وراء ذلك أن تنتفي في هذا النظام جميع مساوئ الرأسمالية ولا تنتفي فيه فكرة الملكية ، وبحيث يكون أسلوبه ديموقراطياً بكل معاني الكلمة ، وجماعياً من حيث تقدير مصلحة الجماعة على أنها مجموع مصالح الأفراد ، وهذا التعاون الذي فكر فيه الرواد الأوائل سواء أكانوا من الإنجليز أو الألمان ورأوا فيه

خير بديل للرأسمالية لم يكن عقيدة معينة أو نظرة جامدة ، وإنما محاولة إختبارية وتثبت التجارب صحتها أو عدم صلاحيتها(*) وكانت الرأسمالية وقتذاك تتكون من عدة عمليات أو مراحل متصلة (من إنتاج أولى إلى إنتاج ثانوي .. إلى تخزين ونقل .. وتجارة جملة .. وتوزيع تجزئة .. إلخ ..) وقد جاءت هذه العمليات في النظام الرأسمالي نتيجة للمصادفة الإجتماعية أكثر منها نتيجة للتدبير الإنساني المقصود. فلم يكن هناك من يحدد في الرأسمالية الحرة من سيكون منتجاً للمواد الأولية ؟... ومن يصنع الخامات ؟... ومن ينقلها ؟... ومن يبيعها ؟... ولا من يُحَدِّدْ ... أين وكيف توزع السلع ؟... **أما في الفكر التعاوني فإن التدبير والتخطيط هما المرشدان اللذان يحققان هذه السلسلة من العمليات.**

ويقتضي سياق عرض الموضوع كما أوضحنا ذلك سابقاً أن نعرض في لمحة سريعة نشأة الفكر التعاوني في بريطانيا للتأكيد على أن الفكر التعاوني الرائد كان مُكمِلاً لبعضه.

كما ونعرض في إيجاز إلى دراسة المحاولات الأولى للشخصيات الشهيرة في تاريخ التعاون حتى نلمس مدى نجاح أو فشل أفكارهم ... وما هو نصيب الفكر التعاوني من التطبيق الناجح أو الفاشل في السنوات التي أعقبتهم(**).

روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨) Robert Owen :

لاشك أن في مقدمة الرواد الإنجليز التعاونيين الذين نعرض لفكرهم هو روبرت أوين .. مشيرين إلى أن المحاولات الأولى للإقتصاد التعاوني قبل روبرت أوين كانت تخدم ظروفاً محدودة ، أو تحل مشاكل في نطاق ضيق ولعدد صغير من الأفراد ، ولهذا لم تنجح كخطة عامة ، لأن طبيعتها جعلت منها مخرجاً مؤقتاً ، **ولأنه لم يكن قد وُجِدَ بعد ذلك**

(*) Sidney Webb : The Consumers' Cooperative Movement, (London 1931), p. 28.

(**) نرجو التكرم لتوجيه الراغبين في مزيد من المعرفة والإطلاع بالرجوع إلى " سلسلة الرواد " وهي من خمسة أجزاء الصادرة في عام ١٩٨٥ ، تأليف الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير - الناشر : مكتبة عين شمس ، حيث أن هذه السلسلة ألقت الأضواء على كفاح الرواد التعاونيين الأوائل وآثارهم على التطبيق.

الرابط الفلسفي الذي يخلق فكرة إجتماعية تضم كثيراً من ذوي المصالح المشتركة فكان " مبدأ " أو أسلوب التعاون تُعْوزه الفلسفة الإجتماعية والمحتوى المعنوي الذي يختلف عن المُثُل والقيم التي كانت تُسَيِّر الرأسمالية الحرة وقتئذ وتخضعها لتوجيهاتها.

وقد إختارت الأقدار روبرت أوين(*) لكي يعرض هذه الفلسفة ويحاول نشرها حتى إستحق أن يلقبه المؤرخون بأبي التعاون في العصور الحديثة.

ولما كان المقام هنا لا يتسع لشرح تفاصيل جهوده العديدة ، فقد رأينا أن نكتفي بالإشارة إليها ومجرد عرضها مع قليل من تحليل فلسفته ومُثله ومدى إسهامها في بعث الروح التعاونية الحديثة.

كان أوين في بدء حياته من رجال الأعمال الناجحين ، ولكنه لم يكن من المغامرين الذين يبحثون عن الثراء والشهرة ، بل كان إنساناً خَيِّراً **هاله ما شاهد في أواخر القرن الثامن عشر من المساوئ الإجتماعية التي تسببت فيها الرأسمالية ،** فاشترى في عام ١٧٩٩ مصانع للغزل في مدينة نيولانارك (على نهر كلايد) ليديرها طبقاً لنموذج مثالي رسمه في ذهنه(**) ، **وكان جل همه مساعدة الطبقة العاملة وتحسين حالتها ،** عن طريق تخفيض ساعات العمل مع رفع الأجور ، وإختيار الأحداث الذين يعملون في المصنع من ذوي السن المرتفع ، وقد أثبت بذلك أنه على الرغم من

(*) نشأ روبرت أوين نشأة متواضعة ، حيث أن أباه كان يحترف حرفة صنع سروج الخيل في ولاية ويلز بإنجلترا ، وكان يعمل وهو في سن العاشرة ككاتب في دكان مانيفاتورة ليكسب عيشه.

(**) B. Potter (Mrs. Sidney Webb) : The Cooperative Movement in Great Britain (London 1904), pp. 120-135.

وتوضح المراجع العلمية أن روبرت أوين عندما آلت إليه هذه المصانع **كان عمالها من حثالة الرجال والنساء السكيرين والسكيرات الذين يعيشون في جو من القذارة تشمئز منه النفوس ، ولا سبيل إلى الإعتماد عليهم في إنجاز العمل أو إتقانه ، أما الأطفال فهم من يتامى الملاجئ.**

إرتفاع تكلفة الإنتاج قد إستطاع أن يحقق ربحاً ، ثم أخذت مساعدته للطبقة العاملة تمتد خارج المصنع ، فبنى لهم منازل وأصلح القديم من منازلهم ، وفتح المدارس للأطفال والكبار ، وكان يحرص دائماً على أن يقرن عمله هذا بدعوة رجال الأعمال في حرارة وقوة إلى أن يسيروا في العمل على منهجه ، ومطالبة المسئولين بالإصلاح الإجتماعي في شتى النواحي ، ولكنه مع هذا لم يكن ثورياً أو إنفعالياً في مطالبه.

كانت محاولات أوين الأولى محاولات إنسانية مثالية ، فكانت تجد لذلك جاذبية لدى الكثيرين في داخل إنجلترا وخارجها ، وقد شجع هذا أوين – مع معارضة شركائه – على تحديد الأرباح التي تُدفع لرأس المال المستثمر(*) وكأنه بذلك كان يحاول أن يخلق علاقة جديدة بين الأرض والعمل ورأس المال فقد كان يعتقد أنه يضع مثلاً يحتذى به غيره من الرأسماليين ، ونسى أن الروح المثالية التي كانت تُسَيِّره هو لم تكن هي الروح السائدة في مجتمع غلبت عليه الأهداف المادية ، وإستأثرت بمقدراته طبقة أصحاب النفوذ المادي والسياسي.

وكان أوين يعتقد أن شخصية الفرد تُكَيِّفْها البيئة والظروف المحيطة به – وهو إعتقاد صائب في رأينا – ولكن بشرط أن تكون الظروف ذات أثر شامل وجزءاً جوهرياً من بقية المؤثرات الإجتماعية الأخرى. كما كان يعتقد أن النظم التي أدخلها في مصانع نيولانارك ستوجد مجتمعاً صغيراً كاملاً ومثالياً. ولما نجح مشروعه في أول الأمر أعتقد أن التعاون – لا المنافسة الحرة – هو مفتاح التنظيم الصناعي الأمثل ، وظن أنه يستطيع تطبيق نظامه على جميع أنواع النشاط الإنتاجي ، وأن المعاملة الطيبة لطبقة العمال باعث قوي يدفعهم إلى

* J. Bailey : The British Cooperative Movement

تحسين كفايتهم ، وأن من الحمق أن يعامل أصحاب الأعمال عمالهم ، بخلاف المعاملة التي إتبعها معهم(*) .

إلى هنا كان روبرت أوين مجدداً ومصلحاً إجتماعياً ناجحاً ، بل لا نُبالغ إذا قلنا أنه كان المُبشر الأول بمبادئ حسن الإدارة الصناعية وأسس رفع الكفاية الإنتاجية للعمال بالطريقة العملية والسيكولوجية ، ولكن أوين لم ير في نفسه مجرد مصلح إجتماعي أو إداري ناجح ، بل ترك العنان لعاطفته ومثله ، ولم يشأ أن يقف جامداً إزاء التطور السيئ الذي آلت إليه الحالة الإقتصادية والإجتماعية وبخاصة بعد الحروب النابليونية ، من الفقر والبؤس والأجور المنخفضة والأمراض المتفشية ، وبخاصة بعد أن فقد الثقة برجال السياسة والمسئولين " (**) وهنا تظهر لنا نقطة تَحَوُّل خطيرة في فلسفة أوين.

فقد نادى بأن دفع الإعانات للعاطلين إهدار للكرامة الإنسانية ، وضياع للأموال العامة وأن تلك الأموال يمكن إستخدامها في بناء مجتمعات نموذجية لتشغيل هؤلاء العمال وإيوائهم وتعليمهم وإطعامهم ، وهذه المجتمعات أو المستعمرات أو الوحدات الجماعية Communities تستطيع أن تنتج الغذاء الذاتي بعد أن تقف على أقدامها ، وبذلك تعفي الخزانة العامة من أعباء الإعانة ، وتوفر المال الذي يمكن إستخدامه لإنشاء عدد آخر من الوحدات الجماعية ، لا للعمال العاطلين فحسب وإنما لجميع العمال(***).

على هذا الوضع كان أوين يتصور الخطة اللازمة لإقامة مجتمع رشيد مُنَظَّم يقوم مقام نظام الرأسمالية الحرة وكان يتخيل أن مستعمراته التعاونية الصغيرة سوف

---

* Margaret Cole : Robert Owen of New Lanark (London 1936).

** Jack Baily المرجع السابق صفحة ١٤-١٥.

*** مارجريت كول . المرجع السابق صفحات ٣١١-٣١٥.

تنتشر في جميع أنحاء العالم ، وكان كلما وجد معارضة من الطبقة العليا والتي منها الحُكّام ويطلقون عليها " الأليت Elite " ، كان كلما وجد من هذه الطبقة معارضة لصيحته ومطالبته بالتشريعات الإصلاحية إزداد إقتناعاً بفكرته وإندفاعاً إلى التحمس لها(*). ولم يعدم هذا الرائد الأول للفكر التعاوني أن يجد مؤيدين لآرائه ، وخاصة من قاموا بشتى المحاولات لتطبيق مبادئه ، سواء بكامل وضعها الذي تصوره أوين وبنى عليه تصميمه ، أو مع تعديلات إقتضتها التجربة العملية.

روبرتت أوين ونظرته إلى المجتمع الجديد :

نشر روبرت أوين فيما بين سنة ١٨١٣ إلى سنة ١٨١٦ أربع كتيبات عنوانها " نظرة جديدة إلى المجتمع "(**) New View of Society ضمنها آرائه ونظرياته الإجتماعية.

تكلم في المقالة الأولى عن أن الإنسان لا يمكن أن يكون حسن النية أو سيئها بالسليقة ، أو أن الذكاء والغباء وغير ذلك من الصفات تكون موروثة فيه ، إنه يُنكر ذلك ويرى أن تطبيق الوسائل السليمة جدير بخلق المواطن الصالح ، ومن أجل ذلك نراه ينادي بأنه يجب على السلطات الحاكمة أن تقيم المشروعات المناسبة لتعليم(***) الشعب وتدريب الأطفال على العادات الطيبة منذ حداثتهم ، وإحاطة صحتهم وأخلاقهم وعاداتهم بعناية خاصة وسياج متين وإلى حسن الإنتفاع بعملهم.

(*) باتريس بوتر (B. Potter) المرجع السابق صفحة ٣١١-٣١٥.

(**) Cooperation : F. Hall and W.P. Watkins, Cooperative Union.

(***) يرى بعض الكتاب أن أساس " الأوينية " Owenism – قائم على أساس نظرية التعليم كوسيلة لتكوين الأخلاق والحصول على السعادة فإن أوين مؤمن كل الإيمان بقوة التعليم وقدرته في توجيه شئون العالم نحو الرفاهية . يرجع إلى :

The Life of Robert Owen, by G.D.H. Cole : Macmillan and Co., Limited, London 1939, p. 126.

وفي المقالة الثانية وصف التَغَيُّرْ الكبير الذي حدث في مصنعه بنيولانارك New Lanark - أولاً تحت إدارة ديفيد ديل David Dale ثم تحت إدارته وكيف أنهما توصلا إلى إستئصال شأفة الآفات الإجتماعية التي كانت تسود وقتئذ ، وكيف أن ذلك أعطى أوين الثقة والأمل في القيام بإصلاح إجتماعي عن طريق إقامة مشاريع ينظمها جميع الأشخاص على إختلاف أحزابهم.

وفي كتيبه الثالث(*) شرح النظام التعليمي الذي أقامه بمصنعه بنيولانارك للأطفال والبالغين.

وفي كتيبه الرابع ذكر أن سياسته ترمي إلى عدم التدخل في حقوق الملكية بمصنعه ونادى بوجوب إصلاح الكنيسة والقوانين التي تحكم بيع المخدرات ووقف أوراق اليانصيب الحكومية ومراجعة قانون الفقراء .

ولم تقف أعماله وجهوده عند هذا الحد بل رفع صوته عالياً سنة ١٨١٧ مستصرخاً نواب الأمة أن يعملوا لخيرالأمة ، وأهاب بهم أن يبحثوا عما أصاب العمال في أرزاقهم وأولادهم من جراء الآلات الصناعية وإستبداد أصحاب المصانع بهم.

وقدم لمجلس النواب تقريراً ضافياً عن قانون الفقراء Poor Law طالب فيه بتحديد ساعات العمل وتحريم قبول الصبية في المصانع قبل سن العاشرة - وإنشاء صناديق للتوفير خاصة بالعمال ، وتنظيم مخازن لتموينهم ، وأن يمتلكوا الآلات والمصانع ، وأن تقسم الناس إلى مجموعات صغيرة تتضمن كل مجموعة منها عدداً يتراوح بين ٥٠٠ ، ٢٠٠ شخصاً ، وأن يستبدل نظام المعيشة الفردية بنظام مشترك ، وأن تُوزَّع الأعمال بينهم بحيث يشتغل

(*) كان روبرت أوين يؤمن أن تقدم العلم يجعل التربية الصالحة ، والتعليم الراقي ، والغذاء الكافي ، وسائر مقومات المدنية في متناول كافة الناس ، بعد أن كان وقفاً على القلة.

كل واحد منهم في العمل الذي يصلح له ، وبذا يصبح الناس في مجتمع واحد يتعاونون على أداء لوازمهم وإحتمال عبء معيشتهم كتلة واحدة يتقاسمون الخير والشر في ظل المحبة والأخاء ، وناشد الحكومة والبرلمان العمل على تحقيق هذه الفكرة – وقوبل تقريره من أعضاء المجلس بالعناية التامة وعلقت عليه الصحف وقتئذ بمقالات ضافية.

كان أوين يؤمن بإمكان تحسين الحياة البشرية عن طريق توفير بيئة أفضل ، وزادته تجاربه إيماناً بصواب فكرته . كما أن تجاربه أيضاً زادته إقتناعاً بعبث محاولة الإعتماد على روح العطف الأبوي لحمل أصحاب الأعمال على تعديل الأوضاع إذا أعوزتهم الإرادة اللازمة – ومن هنا إستقر في ذهنه وقرارة نفسه أنهم لا يملكون كذلك القدرة على التغيير.

وفي يناير سنة ١٨٢١ ظهرت جريدة الأيكونومست **Eonomist** وهي جريدة أسبوعية كان يحررها جورج ميدي **George Mudie** الذي أخذ على عاتقه توضيح مشروعات وأفكار روبرت أوين لتحسين أحوال الطبقة العاملة – وبذلك إزدادت تعاليمه وضوحاً – غير أن هذه الجريدة توقفت عن الظهور بعد أثنا عشر شهراً من تاريخ صدورها.

وفي أكتوبر سنة ١٨٢٤ أنشئت جمعية لندن التعاونية **London Cooperative Society** وكان إنشاؤها على جانب كبير من الأهمية ، رغماً عن أن التجارة لم تكن من أهدافها – إذ كان هدفها الدعاية ، فكانت تقيم المحضرات والمناظرات العامة وأصدرت فيما بين سنة ١٨٢٦(*) وسنة ١٨٣٠ مجلة تعاونية **The Cooperative Magazine** وكانت تراسل بإستمرار جميع من يهتمون بشئون التعاون وقد أدت هذه المجلة أيضاً خدمات جليلة بما أوضحته من آراء روبرت أوين في الصناعة – وقد أعلنت في العدد الأول من صدورها أنها لا تزمع الدفاع عن نظريات أوين **ولكنها**

(*) في ٤ يوليو عام ١٨٢٦ نشر روبرت أوين ما اسماه " **إعلان الإستقلال العقلي** " نادى فيه بالتحرير مما أسماه أعداء الإنسانية الثلاثة " الملكية الخاصة ... والمتشددون في تفسير الأمور الدينية بغير علم ... والزواج غير الموفق".

توجه إنتباه الجمهور إلى مبادئ التعاون المتبادل وعدالة التوزيع والتي يعتبر روبرت أوين من دُعاتها الأقوياء المخلصين.

دكتور وليم كنج (١٧٨٦-١٨٦٥) :

كان وليم كنج يعيش في عصر أوين ، وكانت تراوده نفس أحلامه وأمانيه.

وُلِد عام ١٧٨٦ وجمع الدكتور كنج في شخصيته بين خصائص الرجل العملي من حيث كان طبيباً ناجحاً ، وبين النزعة إلى الخير والرغبة في مساعدة الفقراء وكان يُطلق عليه طبيب الرجل الفقير **The poor man's physician** وقد تولدت فيه هذه النزعة عن طريق كثرة إتصاله بهم بحكم مهنته.

ولعل أهم ما ساهم به كنج في ميدان الدعوة والدعاية للتعاون وهو نشر مجلة صغيرة بإسم " التعاوني " **The Cooperator** فقد إكتسبت هذه المجلة فيما بعد شهرة واسعة بسبب ما كانت تحتوي عليه أعدادها من الإرشادات العملية الكثيرة ، ومن أنباء إنتشار ونجاح التجارب التعاونية في شتى أنحاء البلاد. ولم يكن كنج يلجأ إلى إستخدام الألفاظ الرنانة والفلسفات المجردة والنظريات الذهنية التي يعوزها التطبيق. كان يستعمل الأسلوب المبسط المعقول الذي يسهل فهمه على الطبقة العاملة ، وبذلك خدم الهدف الذي كان يرمي إليه بنشر هذه الدعاية وهو تثقيف الطبقة العاملة وتلقينها مبادئ التعاون وإقناعها بفائدته. وكان المبدأ الذي سار عليه كنج في كل كتاباته ، وبدأ به أول عدد من مجلة " التعاوني " هو : " **المعرفة والإتحاد هما قوة ، والقوة الموجهة بالمعرفة تؤدي إلى السعادة ، والسعادة هي هدف بني الإنسان** ".

"Knowledge and union are power, power directed by knowledge is happiness, and happiness is the end of all creation".

وقد ظل هذا المبدأ شعار المجلة مدة إنتشارها.

عرف التعاون وتكلم عنه قائلاً " **التعاون لغوياً معناه العمل[*] سويا – والإتحاد قوة في جميع الحالات وبدون إستثناء – فما لا يستطيع أن يفعله رجل قد يستطيعه إثنان ، وما هو عسير على القلة يكون يسيراً على الكثرة ، ولكن قبل أن تبدأ الكثرة عملها يجب أن تتحد يداً بيد ويربطها شعور مشترك.**

" إننا نحصل الآن على جزء صغير " وذلك لأننا نعمل من أجل الآخرين ، فإذا كنا بأية وسيلة نستطيع أن نعمل لأنفسنا فإننا نحصل على كل شئ ، وطالما أن رأس المال ليس لدينا فنحن مُرغمون على أن نبحث عن سيد يعطينا وظيفة ، ومجبرون على العمل للحصول على أجر.

" **إنه رأس المال الذي نحن في حاجة إليه ، وبالإتحاد والإدخار نستطيع أن نجمعه. يجب أن تنظم أنفسنا في جمعية لهذا الهدف الخاص ، ورأس المال المتجمع يمكن إستخدامه في خير وسيلة قد تراها الجمعية ".**

ثم إستطرد مبينا آراءه في مشروعات أوين " التعاون يعتبر موضوعاً جديداً ، بالنسبة للطبقات العاملة فمن الطبيعي أن لا يعرفوا عنه شيئاً ، وإذا كانوا قد سمعوا عنه فإنهم علموا أن تحقيقه يتطلب مبالغ طائلة وأن أقل مبلغ يلزم لتحقيقه هو ٢٠٠٠٠ ج.ك يرتفع إلى أن يصل إلى مليون ج.ك. **إن شروطاً كهذه لم تكن لتقرب الناس إلى التعاون وتُحببهم فيه وتشجعهم على الإهتمام بأمره بل كانت تأتي بنتائج عكسية ".**

وقد بين كنج الجانب العملي لفكرته في التعاون عندما شرح كيفية تكوين جمعيات تعاونية صغيرة أولاً ، تباع فيها المنتجات البسيطة التي تنتجها جمعيات الإنتاج التعاوني ، وتكون في نفس الوقت وسيلة لجمع عدد من الأعضاء ثم تصبح بعد ذلك مصدراً للحصول

[*] هذه المقتطفات من كتاب

T.W. Mercer : Cooperation's Prophet (Cooperative union ltd., 1947).

على الأموال اللازمة لإنشاء " المستعمرات " النموذجية ... وكان يُخاطب العمال عندما قال في مجلته بأسلوبه المبسط الواضح(*)

" **العمال المتحدون يجب أن يكونوا مستقلين ، فلابد أن يدخروا ويدخروا لتكوين رأس مال جماعي ، ليكن رأس مالهم هذا سيدهم !! ورأس المال بهذا الأسلوب لن يخطئهم ، أو يرهقهم ، أو يلقي بهم في الخارج ..**"

" إن الإنسان لا يحتاج لأكثر من أجره وزميل أمين ليبدأ عمله ، وإذا وفق هذان إلى أن ينضم إليهما ثالث حق لهما أن يطمئننا إلى قوة الرابطة التي تربط ثلاثتهم ، لأنه يصعب فصم عرى مثل هذه العلاقة ، وعندئذ يجوز لهم الإكتتاب أسبوعياً لتكوين رأس مال مشترك بينهم ليتجروا فيه سوياً بشراء البضائع اللازمة لعملهم ، **ويقتصدون بهذه الطريقة قليلاً من المال يضيفونه إلى مالهم المشترك الذي جمعوه في بادئ أمرهم.**

" وإذا إنتهج عدد آخر من العمال نهجهم ، فإن هذا سيؤدي بهم إلى أن يقدموا على عمل أكثر أهمية ، فقد يمتلكون مخزناً خاصاً بهم يتعاملون فيه بكل ما يحتاجون إليه ، ويتنافسون مع المحلات الأخرى في خدمة الجمهور ، **فإذا زادت معاملاتهم زادت أرباحهم وزاد بالتالي رأس المال ، وحينئذ يمكن توظيفه فيما هو أكثر نفعاً للجمعية** ، فإذا كان هناك طلب مربح على سلعة معينة فإن الجمعية قد تتجه نحو إنتاجها ، وإذا كانت الأرباح الناتجة من السلعة لا تتناسب مع الجهد المبذول في صنعها ، فإن الأعضاء قد يلجأون إلى زراعة الأطعمة التي يحتاجون إليها عن طريق شراء أو إستئجار الأرض ، وبذلك يصبح بعضاً منهم زراعاً بدلاً من صناع "(**)

وكتب في العدد الثامن من مجلته الصادرة في أول ديسمبر سنة ١٨٢٨ مقالاً بعنوان : " الأسس الثلاث للتعاون " : العمل – رأس المال – العلم **The three essentials of Cooperation : Via, Labour - Capital, Knowledge** – وقد

* نشر في كتاب " نبي التعاون " السابق الإشارة إليه .Cooperator : No. 8 Dec., 1, 1828

** أوردنا هذه المقتطفات دون إختصار لإعتقادنا في أهميتها التوجيهية.

أوضح فيه أنه إذا أرادت الجمعيات التعاونية إستقلال أعضائها ، فيجب عليها أن تثبت أنها تحتوي على الأساس الذي يبنى عليه كل إستقلال في العالم ، **ذلك الأساس هو العمل... فالعمل هو كل شئ** ، هو بمثابة القلب من الجسد - **والحجر الأساسي للبناء** - هو ينبوع الحياة - والعمال وحدهم القابضون على زمامه فيجب أن يستفيدوا به لمصلحتهم دون الآخرين ، ثم إستطرد شارحاً لهم **كيف أن رأس المال الذي هم في حاجة إليه نتيجة عمل مدخر Produce of labour saved up**.

فعلى العمال أن يدخروا جانباً من ناتج عملهم إذا أرادوا أن يملكوا رأس المال ليصبحوا سادة أنفسهم ، فرأس المال يجب أن يقترن بالعمل ليكون منتجاً ، ورب معترض يقول لا يمكن أن يصبح الناس جميعاً سادة - **وهذا حق - أن السيادة التي نعنيها هي أن يعمل الشخص برأسماله ولمصلحته.**

ثم حثهم على التضامن وعدم تَفَرُّد كل منهم في عمله لأن كل **أمة سادها الإنقسام سهل تسرب الفساد إليها ، وكان مالها الفوضى والضياع** ، وهو يذكرهم دائماً بأن أكبر عائق يحول دون تحقيق التعاون هو إنتشار الجهل بينهم ثم يعطيهم الثقة في أنفسهم قائلاً " **لا نزاع في أن عقول العمال ليست بأقل قدرة من عقول غيرهم من الناس على إستيعاب العلوم بدليل أن أكثر عظماء الرجال نهضوا من بين طبقات العمال ولا ينقصهم للحصول على العلم إلا الوقت والراحة** ".

وفي نفس هذا العدد .. يستطرد شارحاً أهمية العلم فيقول :

إن أعظم عقبة أمام التعاون هي عقبة الجهل .. جهل الأعضاء العاملين . فالعلاقات التي تتطلبها التنظيمات التعاونية **تفرض على التنظيمات التعاونية، تفرض على كل شخص ، أيا كان مركزه في الجمعية أن يكون على قدر من العلم والمعرفة** .. إن أي عامل في أي موقع من مواقع العمل ، حتى وإن كان يقوم بأعمال الخدمات .. **هذا العامل لا يستطيع أن يؤدي واجبه على الوجه اللازم إذا**

كان لا يعرف القراءة والكتابة. هذه المعرفة تعطيه قوة .. والقوة المستمدة من معرفة العامل للقراءة والكتابة يترتب عليها بالضرورة الفهم لكيفية إستخدام وتطبيق هذه المعرفة .. ومن المعروف أن الإنسان إذا تأصل فيه حب المعرفة ، فإنه يصعب عليه أن يتركها .. وهذا ما سيكون عليه الحال بالنسبة لأعضاء التعاونيات .. إنهم لن يقللوا من قدر المعرفة التي سيحصلون عليها .. فهذه المعرفة بكل تأكيد هي التي ستقودهم نحو الإستقلال .. وعلى قدر إزدياد هذه المعرفة ، سيزداد تفهمهم لمبادئ التعاون ، وتمسكهم بضرورة وضع هذه المبادئ موضع التطبيق.

وفي آخر عدد من مجلته(*) الصادرة في أول أغسطس سنة ١٨٣٠ تكلم أيضاً عن التعليم والإدارة **Education and Management** وخاطب أنصار التعاون قائلاً :

" كما أنه لا يمكن لأنصار التعاون الحصول على أهدافهم بدون تعليم ، فكذلك لا يتسنى لهم تحقيق أمانيهم من غير حسن الإدارة ، ونصحهم بأن النجاح في التجارة يتوقف على حسن الإدارة في عمليات الشراء - كماً وكيفاً - فمن جهة هناك مزايا تنجم عن الشراء بكميات كبيرة ، ومن جهة أخرى هناك خسائر تنتج من ركود البضاعة ... إن سر النجاح في التجارة قائم على سرعة تصريف البضاعة فرأس المال الصغير الدائر كثيراً ما يحقق أرباحاً أكثر مما يحققه رأس المال الكبير الجامد ، كما طالب في هذه المقالة بالبيع بالنقد ودقة إمساك الدفاتر ".

* أوضح دكتور وليم كنج أنه بهذا العدد يكون قد نشر في المجلة أفكاره وتوجيهاته ، وأنه وقد أدى دوره في نشر الدعوة ، عليه بعد ذلك أن يتفرغ لوضع أفكاره موضع التطبيق.

أهداف وطرق الجمعيات في رأي كنج :

يتضح مما تقدم أن **كنج على خلاف " أوين " لم يعتمد على مساعدة الأغنياء في تحقيق أهدافه ، بل إعتمد على جهود العمال** ، وأوضح لهم أن في إستطاعتهم تحقيق أهدافه ، بل إعتمد على جهود العمال ، **وأوضح لهم أن في إستطاعتهم تحقيق الأهداف المرجوة إذا إتحدوا ونظموا صفوفهم ، وتمكنوا من محو الجهالة المتفشية بينهم** ، وفيما يلي نورد مُلخصاً للأهداف والطرق التي ينبغي أن تسير عليها الجمعيات التعاونية في رأي كنج كما أوردها في العدد السادس من مجلته(*) .

أ) الأهداف :

١) أن يعمل الأعضاء على حماية أنفسهم ضد الفقر.

٢) أن يحصلوا على جانب أكبر من الراحة في معيشتهم.

٣) أن يتحرروا من سيطرة رأس المال عن طريق **جمع رأس مال مشترك بينهم.**

ب) وسيلة تحقيق الأهداف :

١) **جمع رأس مال مشترك عن طريق أن يدفع الأعضاء ستة بنسات كل أسبوع.**

٢) **إستعمال هذه الأموال في أوجه مخالفة لما إعتادوا على إنفاقها فيما مضى** ، وذلك عن طريق إستخدامها في التجارة بدلاً من إستثمارها في صناديق التوفير.

٣) إذا تجمع رأس مال كاف **يستخدم في الإنتاج لمصلحة الجمعية.**

(*) نوجه النظر مرة ثانية ، أننا أوردنا هذه المقتطفات دون إختصار لإعتقادنا في أهميتها التوجيهية.

٤) إذا تجمع رأس مال أكثر من ذلك يستخدم في شراء أرض ليعيش الجميع عليها.

٥) إذا أخذ رأس المال في التزايد فإن هذا يؤدي بالتدريج **إلى توظيف جميع الأعضاء والإنتفاع بجهودهم بأحسن الطرق المنتجة.**

ج) صفات الأعضاء :

يرى الدكتور وليم كنج أنـه **يجب إختيار الأعضاء بعناية تامة** ، ويجب أن تتوافر فيهم الصفات الآتية :

١) أن يكون الأعضاء جميعهم من طبقة العمال ، وسبب ذلك في رأيه :

أ) **أن العمل وحده هو مصدر الثروة.**

ب) أنه لا قيمة لرأس المال ما لم يتحول بجهود العمال إلى ما يؤدي إلى راحة الحياة ورفاهيتها.

ومن رأيه أنه لم يكن من السهولة بمكان في ظل نظام[*] الطبقات ، لأن الحسد كان يقف حائلاً دون ذلك ، هذا فضلاً عن أن **الطبقات الراقية لم تكن تحتمل مناقشة من دونها أو الإعتراف بالمساواة معها.**

٢) أن يكون العمال مهرة قادرين على إكتساب مبالغ مُعَيَّنة أسبوعياً تتفق عليها قوانين الجمعية ، وأن يُنْتَخبوا من بين أكثر المهن فائدة ، ويجب أن لا يكون عدد من يختارون من الحرفة الواحدة كبيراً.

٣) **يجب أن يتحلوا بالأخلاق الحسنة** ، وأن يكونوا من المجدين الهادئين الذين يواظبون على العمل ويهتمون به.

---

[*] كان دكتور وليم كنج يكرر كثيراً أن التعاون ليس حركة موجهة من الفقراء ضد الأغنياء .. ولا من العمال ضد أصحاب الأعمال .. بل حركة تنظر إلى المجتمع ككل ، تستهدف توجيه جهود العمال في إطار من العمل العلمي المنظم الذي يقومون به معاً من أجل صالحهم ، وبما يؤدي إلى تحسين ظروفهم وشئونهم Bettering their conditions.

٤) أن يكونوا غير جهلاء ، **على قدر من العلم يتناسب مع وسطهم الإجتماعي ، ميالين لتثقيف عقولهم وزيادة معارفهم كلما سمحت ظروفهم بذلك.**

٥) أن يكونوا أصحاء **يحترمون قوانين الجمعية ولا يخالفونها.**

٦) يجب أن يكونوا في سن معينة ، قد يكون هذا السن بين الثانية عشر والخامسة والثلاثين ، وذلك لأنهم إذا كانوا مسنين فإن قواهم تكون قد وهنت ويصعب على الجمعية حينئذ الإستفادة منهم.

٧) **يجب أخذ موافقة الزوجة على إنضمام زوجها للجمعية** ، وأن تفهم شيئاً عن مبادئها وإلا فإن زوجها لن يكون مع العمل بقلبه وفي مثل هذه الحالة قد يكون سبباً في تعكير الصفو والإنسجام داخل الجمعية.

٨) يجب أن لا يُسْمَح بإنضمام العائلات الكبيرة وذلك لأنه في بدء حياة الجمعية قد يتسبب وجود أعضاء غير منتخبين في أضرار جسيمة للجمعية.

٩) وللإحتفاظ برأس المال سليما ، **طالب كنج الأعضاء بأن يمدوا يد العون عن طريق الإكتتاب فيما بينهم لمن يقعده المرض عن العمل ، أو يموت ، أو تموت زوجته** ، وإذا فقد أحد الأعضاء وظيفته دون خطأ منه فيجب مده بالمعونة حتى يتمكن من إيجاد عمل له إما داخل الجمعية أو خارجها.

١٠) إذا لم يكن هناك مكان في الجمعية لإجتماعات الأعضاء فعليهم أن يستأجرو مكاناً يُدْفع إيجاره عن طريق إشتراك ربع سنوي.

١١) يجب أن يجتمع الأعضاء مرة كل أسبوع لتبادل المعلومات وزيادة مداركهم عن مبادئ الجمعية وأن يعين في كل إجتماع موضوع البحث الذي سيناقش فيه الأعضاء في الإجتماع المقبل **ويصح إعداد ورقة تتضمن ما كتب في الموضوع** ثم يؤخذ بين الإعتبار مناقشات الأعضاء . ويتولى أحد الأعضاء رئاسة الجلسة ثم يتناوب الأعضاء الرئاسة بعد ذلك.

١٢) على الأعضاء الذين يتسع لهم الوقت أن يجتمعوا أثناء الأسبوع في المساء **لتنظيم أنفسهم في فصول لتثقيف بعضهم** . وبما أن الجمعيات ستعتبر العمل مصدر كل ثروة فينبغي أن يطلق عليها إتحادات العمل **Working Unions** ويجب أن يوجهها العلم والمعرفة ، **ويجب أن تتزود بالعلم النافع على قدر المستطاع.**

١٣) وتطبيقاً لهذا المبدأ **فسيبدأون بتوجيه إهتمامهم الخاص نحو تثقيف أطفالهم** وسيرسلون بهم إلى خير ما في المناطق المجاورة من مدارس بشرط أن يسمح لهم بزيارة هذه المدارس ومشاهدة مدى تقدم أطفالهم ، **وهناك خطة أفضل وهي أن يؤسسوا مدرسة خاصة بهم** ، ويستأجرون من يقومون بمهمة التثقيف.

١٤) يجب أن تجمع هذه المدرسة بين التثقيف والصناعة حتى لا يتسرب إلى نفوس الأطفال نوعاً من الكبر أو التعالي أو الكسل .. **ينبغي أن يتشربوا المعرفة في العمل.**

ويرى كنج أنه إذا سار العمال على هذا المنوال فإنهم سيتفوقون على غيرهم ويتمكنون من ضمان وجود عمل(*) دائم لهم ، وحينئذ يسهل عليهم بث روح جديدة بينهم ألا وهي **العمل على تحسين النواحي العقلية والخلقية فيهم ... والمزج بين العمل والعلم والعقل والخلق يُعْتبر من أكبر مقومات تحقيق الأهداف.**

حوانيت الإتحاد :

وقد أسس كنج جمعية بمدينة إيتون (سنة ١٨٢٨) ثم أُسِسَتْ على غرارها جمعيات كثيرة في شتى أنحاء إنجلترا أطلق عليها حوانيت الإتحاد **Union Shops** وكان مآلها

(*) من الأمور الهامة التي نوجه النظر إليها فيما يتعلق بفكر دكتور وليم كنج ، أنه يرى أن آفاق العمل بالنسبة للعمال تتسع رويداً رويداً بقدر تعاونهم ، وبذلك يمكن إستيعاب قوى العمل العاطلة ، وفي هذا رفع لكرامة العامل وبعد به عن العوز والشحاذة.

جميعاً الفشل ، لعدم إعتراف القانون الإنجليزي بها ، وإلى إضطرار الأعضاء للإنسحاب منها لعدم توزيع الأرباح ، فقد كانوا يؤثرون توزيعها عليهم بدلاً من تركها لتكون رأس مال مشترك لمنفعتهم جميعاً.

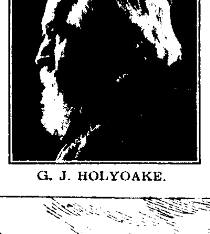
وكثيراً من الكُتاب يعتبرون كنج أحق الأشخاص بأن يُلقب بأبي الحركة التعاونية في بريطانيا ، إن كان هناك أحد يستحق أن يُلقب بهذا اللقب.

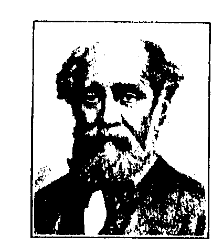
غير أننا نعتقد أن كنج قد جانبه رحابة وسعة الأفق إلى حد ما عندما حدد صفات الأعضاء بقوله " إن جميع الأعضاء يجب أن يكونوا من العمال ، بل وأن يكونوا من العمال المهرة الكاسبين ".

ففي رأينا أن مثل هذا التوجيه كان عائقاً دون إنتشار الفكر التعاوني ووضعه موضع التطبيق ، بل كان من المحتمل أن يؤدي إلى أيجاد روح إنفصالية أو تفرقية بين أفراد المجتمع العمالي.

وقد أورد (*) كنج عدداً من المبادئ التوجيهية كانت بمثابة دعامات ثقافية للطبقة العاملة ولرواد التعاون ، وعلى الرغم من أنه كرر كثيراً أهميتها ولم ينص على ضرورة إتباعها بحذافيرها في الحركة التعاونية كإشتراطات للعضو ، إلا أنها ظلت ضمن البرنامج الثقافي والإرشادي لكل جمعية تعاونية مخلصة للمبدأ وللحركة.

* للراغبين في مزيد من الدراسة التفصيلية عن حياة هذا الرائد التعاوني وأفكاره يمكنهم الرجوع إلى كتاب " دكتور وليم كنج " للدكتور كمال حمدي أبو الخير – الناشر مكتبة عين شمس ١٩٨٥.


G. J. HOLYOAKE.


E. VANSITTART NEALE.


31, Toad Lane,
as it appeared in 1844.


The Rev. W. N. MOLESWORTH, M.A.,
Vicar of Spotland, Rochdale,
1814-1889.


A. GREENWOOD.


J. T. W. MITCHELL.

نادي رواد التعاون الأوائل بإنشاء الجمعيات التعاونية ، غير أن البعض منهم كان يعتمد في دعوته على معونة الأغنياء والدولة ، مستنداً في ذلك إلى المثل الأخلاقية والإنسانية التي ينبغي أن تتواجد في نفوس البشر !.. وهؤلاء هم الخياليون !.. غير أن البعض الآخر ومنهم دكتور وليم كنج نادى بضرورة إعتماد العمال على أنفسهم في تكوين رأس المال ، والعمل ، والإيمان بالتطور التدريجي وصولاً لتحقيق الإكتفاء الذاتي .. عليهم أن يبدأوا بامتلاك المخازن ، ثم شراء أو إستئجار الأرض لزراعة الأطعمة التي يحتاجون إليها ، ثم إقامة المصانع حتى ولو بدأت بالورش الصغيرة ، وبذلك يصبحوا أسياد أنفسهم بدلاً من أن يبحثوا لأنفسهم عن سيد يعطيهم وظيفة .. هؤلاء هم أصحاب المدرسة الواقعية في التعاون.

رواد آخرون :

ويهمني أن أوضح للقراء أن هناك الكثير من المُنَظِّرين الذين سبقوا رواد روتشديل.

وأوضحنا سابقاً أن من بينهم مثلاً روبرت أوين (١٧٧١ - ١٨٥٨) الذي أطلق عليه الكثير من المفكرين " مؤسس الإشتراكية والحركة التعاونية البريطانية " فقد عبر عن إعتقاده كما سبق وذكرنا بأن الجنس البشري وقتئذ على وشك أن يدخل عصراً جديداً من الرخاء والوفرة نتيجة للأساليب العلمية والفنية الجديدة التي يمكن تطبيقها في كل من الزراعة والصناعة ، وكان يرى أن سيطرة الثروة والشرور الناجمة عن الرغبة في إقتناء المال وتقديسه قد آن لها أن تزول ، ومن هذا الفهم إقترح نظاماً جديداً وعمل على تطبيقه ، ويتلخص هذا النظام في إقامة مستعمرات تعاونية تقوم على الإكتفاء الذاتي ، بحيث يتوافر في إدارتها مكافأة رأس المال وأن يتم تقييم السلع على أساس ما تضمنته من ساعات العمل المبذولة في إنجازها.

ومن بين المنظرين السابقين أيضاً **سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥)** الذي كان يعتقد أن الظروف التي كانت سائدة وقتئذ في حاجة إلى أن تدفع الجنس البشري إلى إحداث تغيير تطوري جديد يكون له من قوة التأثير مثل ما أحدثته رسالة المسيحية ، وأن هذا التغيير ينبغي أن يستند إلى العلم الذي يُمَكِّنهم من التخطيط لمستقبلهم في نطاق وحدة المعرفة التي تدفع الفرد إلى الإيمان بالنظام وإعتباره أهم الأسس للتنظيم الإجتماعي العلمي ، وكان يُدرك تماماً أن التنمية الإقتصادية ليست هي كل ما يحتاجه الإنسان ... بل إنه يُكَرِّرْ ويؤكد **أن للفنون والعلوم الأخلاقية دور جوهري وأساسي في إعداد وتربية الإنسان ليكون عضواً سليماً وفعالاً في بناء المجتمع** ، وأن المجتمع سيظل في حاجة قصوى إلى التوجيه الروحي الذي لابد من إيجاده في جماع المعرفة العلمية.

ومن بين المنظرين شارل فورييه (١٧٧٢-١٨٣٧) الذي نادى بفلسفة جديدة تقوم على التخطيط الإقتصادي والإجتماعي بدلاً من النظام الذي يُطلق

على نفسه "الحرية الإقتصادية والإجتماعية " ، بينما هي في الحقيقة حرية الفئات القادرة على إستغلال الفئات غير القادرة ، وكان من رأي شارل فوربيه دفع مكافآت خاصة مقابل المهارة والمسئولية والقدرة الإدارية ، وأن يسمح أيضاً بدفع فائدة على رأس المال المستثمر الذي يستخدم في تنمية المجتمعات التعاونية التي نادى بها ، **وكان يؤمن أن الإنسان بطبيعته وفطرته يرغب في أن يحصل على الأجر أو المكافأة التي تتناسب مع ما يبذله من جهد ، وأن عدم الأخذ بهذه القاعدة يعتبر من أكبر الأخطاء التي قد يقع فيها أي نظام إجتماعي أو إقتصادي ، ولذلك نادى بالقيام بحملات تعليمية مستمرة تستهدف غرس المفاهيم التي ينادى بها في أذهان الناس حتى يتفهموها وتكون لها جاذبيتها في عقولهم وقلوبهم ، وحينئذ يكونوا على إستعداد للعمل بها.**

وفي الحقيقة فإن المجال هنا لا يتسع لذكر العديد من رواد التعاون الذين أثروا الفكر التعاوني بآرائهم وتجاربهم بالإضافة إلى رواد روتشديل.

غير أن المقام يقتضيني أن **أشير إلى كتابات " جون ستيوارتت ميل Johm Stuart Mill " (١٨٠٦-١٨٧٣) الإقتصادي البريطاني** الذي كانت له العديد من المؤلفات التي تركت بصماتها على الفكر التعاوني ، والتي منها " الحرية الفردية " و " حقوق الأقلية " و " الحاجة إلى الضمير الجماهيري " و " مفهوم المنفعة " و " مبادئ الإقتصاد السياسي " ... وهذا الكتاب الأخير صدر في عام ١٨٤٨ وأوضح فيه دور التعاون في النظام الإقتصادي ، معبراً في كتاباته عن إعتقاده بإمكانية تعديل توزيع الثروة دون أي مساس بقوانين إنتاج الثروة ، وربط العدالة بالمصلحة العامة ، وتقديم الواجب على المنفعة الذاتية في ضوء نصوص القانون.

رواد روتشديل :

قد يكون من المناسب أن نذكر أن هناك إجماع من التعاونيين البريطانيين على أن أبرز من كتب بصدق وأرَّخ لسيرة رواد روتشديل هو جورج جيكوب(*) هولي أوك أبرز من عاصرهم عن قرب من الكُتاب والباحثين والمؤرخين ، وقد أوضح في مقدمة أحد كتبه أنه كان قد إتخذ كافة الإجراءات لنشر سيرة الرواد في صورة مقالات متتابعة في جريدة الديلي نيوز Daily News ، غير أن إندلاع الثورة في الهند في عام ١٨٥٧ حال دون إتمام فصولها ، الأمر الذي دفعه في هذا التاريخ إلى نشرها في صورة كتاب تحت عنوان " العون الذاتي Self-Help بواسطة الجماهير " ، فساعد ذلك على ذيوعها وإنتشارها ، حيث تلقفها المهتمون بشئون الإجتماع ودور النشر بالترحيب ، ومنهم مستر " هوراس جريلي Horace Greeley " محرر جريدة نيويورك تربيون الذي كان أول من أصدر طبعة منه خارج إنجلترا ، ثم تلاه " فرناندو جاريدو Fernando Garrido " الناشر الأسباني ، ثم قام " بروفسور أ. تالانديير A. Talandier " بترجمة الكتاب إلى الفرنسية في البروجرية دي ليون ، وأعلن أن هذه الترجمة أعطت دفعة للحركة التعاونية في ليون. كما أن الكاتب الصحفي مسيو إيلي ركلس Elie Reclus كتب قصة خيالية بعنوان " الرجل الأعمى والرجل الكسيح " وضمن هذه القصة الكثير من القيم التي إستمدها من سيرة الرواد ، وإهتمت الحركات التعاونية في فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وروسيا وأمريكا وأستراليا ، وغيرها من العالم بإصدار ترجمة لهذه السيرة بلغة قومها.

(*) يرجع في ذلك إلى :

In Two Volumes History of Cooperation In England.

ويقع هذا المرجع في جزأين تحت عنوان :

Self-Help A Hundred Years Ago by G.J. Holyoak, Published by George Allen & Unwin.

ومن بين ما يوضِّح أثر هذه السيرة ما قاله مستر وليم كوبر أحد رواد روتشديل البارزين في رسالة له إلى جريدة الديلي نيوز في ديسمبر عام ١٨٦٣ حيث قال ' أنه من بين ٣٣٢ جمعية قائمة وقتئذ ، فإن ٢٥١ جمعية منها يدينون في إنشائها لكتاب العون الذاتي ، **وأنه سمع من كثيرين من المنتمين لهذه الجمعيات أن نجاحها يرجع إلى قراءتهم وتفهمهم لما ورد في هذا الكتاب.**

تسجيل جمعية الرواد :

سُجِّلَتْ الجمعية يوم ٢٤ أكتوبر ١٨٤٤ **بإسم جمعية روتشديل للرواد العول Rochdale Society of Equitable Pioneers** وإذا كان نجاحهم فيما بعد عظيماً فقد كان حُلْمهم الأول أعظم جداً ، فقد كانوا يَحْلُمون في الواقع بإعادة صنع العالم(*) ، وحدد الرواد أهدافهم في هذه العبارات وإلتزمت بها الجمعية ، وكرروا نفس العبارات في الإعلام عن ما حققته الجمعية في عام ١٨٥٤ ، وفيما يلي إعلان الرواد لآرائهم عام ١٨٤٤.

" أغراض وخطط هذه الجمعية هي **وضع إجراءات للنفع المالي ولتحسين الأحوال الإجتماعية والمنزلية لأعضائها بتجميع قدر كاف من رأس المال بأسهم قيمة كل منها جنيه واحد لتنفيذ الخطط والترتيبات التالية :**

*) إقامة حانوت لبيع المواد الغذائية وغيرها.

*) بناء أو شراء أو إقامة عدد من المنازل يقيم بها الأعضاء الراغبين في مساعدة كل منهم الآخر في تحسين أحوالهم الإجتماعية والمعيشية.

*) البدء في صنع السلع التي تقررها الجمعية لتشغيل الأعضاء الذين لا عمل لهم أو الذين يعانون من جراء التخفيض المتكرر لأجورهم.

---

* كانت الطبقة العاملة في تلك الأيام على حذر شديد ممن هم في السلطة ، وأن السلطة تتربص بهم ، ومن هذا الشعور قرروا في فبراير ١٨٤٩ إدراج شرط في عقد إيجاد مبنى يقول **أن عقد الإيجار لا يمكن إبطاله بناء على حكم يصدر ضدهم بإقلاق الراحة** . ولهم الحق في ذلك لأن أعدائهم يمكنهم إقامة دعوى عليهم لهذا السبب وقد يصدر القضاة حكماً ضدهم إذ لا يجدون لديهم أي دفاع قانوني ، وقد حدث مثل ذلك كثيراً في مواقع أخرى.

*) كنفع آخر وضمان لأعضاء هذه الجمعية تشتري الجمعية أو تؤجر أرضاً أو أراضي ليزرعها الأعضاء الذين بلا عمل أو الذين يدر عملهم دخلاً ضئيلاً.

وفيما يلي النص باللغة الإنجليزية :

These Pioneers, in 1844, delared the views of their Association thus :

" The objects and plans of this Society are to form arrangements for the pecuniary benefit and the improvement of the social and domestic condition of its members, by raising a sufficient amount of capital in shares of one pound each, to bring into operation the following plans and arrangements.

" The establishment of a store for the sale of provisions, clothing, etc...

" The building, purchasing or erecting a number of houses, in which those members, desiring to assist each other in improving their domestic and social condition, may reside.

" To commence the manufacture of such articles as the Society may determine upon, for the employment of such members as many be without employment, or who may be suffering in consequence of repeated reductions in their wages.

"As a further benefit and security to the members of this Society, the Society shall purchase or rent an estate or estates of land, which shall be cultivated by the members who may be out of employment, or whose labour may be badly remunerated".

ومن أجل تحقيق أهدافهم وضعوا مشروعاً لم ينفذه أي متحمس من قبل ، ويتمثل ذلك في قولهم :

" تبدأ الجمعية في أقرب ما يمكنها تنظيم قوى الإنتاج والتوزيع والتعليم والإدارة ، وبعبارة أخرى إنشاء مستعمرة تعتمد على نفسها من المصالح المتحدة أو مساعدة الجمعيات الأخرى في إنشاء مثل هذه المستعمرات ".

" That, as soon as practicable, this Society shall proceed to arrange the powers of production, distribution, education, and government ; or, in other words, to establish a self-supporting home-colony of united interests, or assist other societies in establishing such colonies".

وما ذكروه سابقاً يُعتبر فكرةً عظيمة لإعادة تنظيم قوى الإنتاج والتوزيع ، وفيها إشارة واضحة إلى نظرتهم المستقبلية لإقامة مشروعات النفع العام من أجل خدمة الأعضاء والمجتمع فيما يتعلق بتلبية حاجات الأعضاء والمجتمع من السلع الغذائية ومتطلبات المعيشة من المأكل والمشرب والمسكن والتعليم والإستقامة في الحياة عن طريق حُسن إعداد المواطنة السليمة والمسئولة ، وهي عملية إستغرقت من رواد روتشديل ١٥ سنة من العمل الشاق الدؤوب كي تتقدم إلى نصف الطريق.

ويأتي بعد ذلك عبارة صغيرة لكنها ذات دلالة كبيرة :

" من أجل نشر الإستقامة يُفْتَح نُـزُل لمكافحة المُسْكِرات في أحد بيوت الجمعية بأقرب فرصة ممكنة ".

" That , for the promotion of sobriety, a Temperance Hotel be opened in one of the Society's houses as soon as convenient".

التطبيق العملي لرواد روتشديل :

إنني أرجو أن أوجه النظر إلى التطبيق العملي لرواد روتشديل ، حيث أن سيرتهم العلمية والعملية توضح أنه كلما فتحت جمعية روتشديل فرعاً جديداً ، **تفتح معه " قاعة أنباء " جديدة ، " قاعة مفتوحة " دائماً تزيد العضو إطلاعاً وحكمة في العقل دون أن تزيده فقراً في المال** ، فالمعرفة إقتصاد وبصيرة وحكم صائب ، وفي ذلك يقول مستر كوبر " حيث لا توجد قاعات أنباء ولا مكتبات ولا أهداف تثقيفية تتصل بالحانوت التعاوني فلابد أن يذهب أذكياء العمال إلى مكان آخر مادامت الجمعية التعاونية لا تفي بحاجاته ، أما الجمعيات الحكيمة التي تقدم قاعات الأنباء فلابد أن تجتذب أولئك الذين يبحثون عن غذاء للفهم والعقل ، وتجتذب المكتبات وقاعات لأنباء في روتشديل وأولدهام وبيري وغيرها من الجمعيات **فئة من الأعضاء لا تجتذبها الأرباح النقدية وحدها** ".

لقد أثبتت روتشديل أنه يمكن تثقيف الناس وتعليمهم التوفير وحسن البصيرة ، وهذا أمر جديد وخطير في الطبيعة البشرية للطبقة العاملة في ذلك الوقت ، وقد يتفوق البعض على الرواد مادياً وعددياً وهذا شئ حسن ، لكن هذا البعض لا يمكن

أن يتفوق عليهم في الفضل الذي يتعلق بإيمانهم بالتعاون عندما كان المؤمنون به قلة ، وفيما يتعلق بالشجاعة حين كان الآخرون في حضيض اليأس.

ويرجع الفضل كله إلى تلك القاعدة الذهبية في تقسيم الأرباح التي خصصت نسبة من صافي الربح للأغراض الثقافية مما نهض بجمعية روتشديل وجعلتها تسمو في كافة الجمعيات الأخرى التي إتخذت منها مثالاً حكيماً ذا قيمة ثمينة ، وأكسبتها أصدقاء كثيرين وشهرة واسعة ، وجنبتها إنتشار الحمقى أو الجهلاء من الأعضاء الذين كان حرياً بهم أن يدمروا هذا الجانب الثقافي بدعوى أن الفكر لا يجدي ماداموا هم أنفسهم لا فكر لهم ولا يدرون له معنى ، **فيظنون أن الربح يكفي بلا معرفة ولا يعرفون أن لا ربح يتحقق بخير معرفة لا في المتاجر التعاونية ولا أي مكان آخر** ، فقد إستخدموا الفوائد الناشئة عن صندوق التعليم الخاص في مساعدة الفصول الدراسية لمنفعة أسر الأعضاء ، وفي بعض السنوات كانت تلقي على الأعضاء محاضرات تضيف إلى معلوماتهم ، وجاء في التقاويم الأخيرة هذا الإعلان : " فصول في العلوم والفنون واللغة الفرنسية ، إفتتحت اللجنة التعليمية هذه الفصول عام ١٨٧٣ وظلت مستمرة بنجاح منذ ذلك الحين ، ويتولى مدرسون قديرون تعليم المواد التالية : علم الرياضة ، الرسم الهندسي والميكانيكي ، الميكانيكا النظرية ، الفسيولوجيا ، علم النبات ، المغناطيسية والكهرباء ، الكيمياء غير العضوية ، الرسم النظري ورسم النماذج الهندسية والفراغية ، الصوت والضوء والحرارة ، اللغة الفرنسية ، وينبغي أن يستفيد كل أبناء وبنات الأعضاء من هذه الفصول ".

كما أرجو أن أوجه النظر إلى ما أوضحه مستر وليم كوبر في أجهزة الإعلام البريطانية في عام ١٨٦١ بشأن أسلوب عمل الجمعيات حيث قال :

أرجو أن أحيط قرائكم علماً بأن مبادئ تعاونيي روتشديل هي :

أولاً : **عدم البحث في الآراء الدينية لأولئك الذين يقدمون طلبات للإنضمام إلى جمعيتنا أو مختلف الجمعيات التعاونية في بلدتنا.**

ثانياً: **إن تنوع الفروق السياسية والدينية فيما بين الأعضاء الذين يشكلون جمعياتنا ينبغي أن يمنعنا من أن نسمح بحدوث أي شئ في مجالسنا أو ممارستنا من شأنه تأويله لصالح أي شخص أو طائفة أو رأي.**

إن هناك الكثير من المواقف المشرفة في تاريخ الرواد ، والتي منها مواقفهم ضد التفرقة العنصرية على الصعيد العالمي ، ويكشف عن ذلك أنه لما قامت حرب الرقيق في أمريكا ، فإن هذه الحرب أثرت على عمال النسيج ، وحاول البعض إثارتهم بإسم المصلحة المادية ، غير أنه لم يستطع أي مثير للخواطر ولا مُهَيِّج أن يدفع بالتعاونيين لينضموا إليه في أي إضطراب للضغط على الحكومة لتقف إلى جانب الجنوب حتى يأتي القطن إلى لانكاشير ويوركشاير ، **وكان حرياً بأسبوع واحد من الإضطرابات أن يقلب الموازين ضد الرقيق** ، وهكذا نظرت الأمة بإعجاب وفخر إلى العمال الإنجليز في صمتهم الكريم الوقور الصبور ، وكانت النصيحة التي قدمها الرواد موجهة إلى " تعاونيى روتشديل والأمة " ، وكانت تلك المرة الأولى التي إستخدموا فيها نفوذهم الذي إكتسبوه بحق ليتحدثوا بهذه الطريقة إلى العالم الخارجي.

وأرجو أن أوجه نظر الباحثين والدارسين والمهتمين بالتعاون إلى الرجوع إلى محاضر وسجلات رواد جمعية روتشديل ، فمما لاشك فيه أن دراسة سجل المحاضر في المرحلة المبكرة من أمتع الدراسات التي تُلقي الأضواء على نوعية الرواد وروح الإخلاص والعمل الدائب في سبيل النجاح.

وفي نظرة تحليلية لأسلوب عمل الرواد ، يقول جورج جيكوب هولي أوك عنهم أنهم كانوا نوعية خاصة من البشر مَكَّنتهم صفاتهم من أن يعبروا بالحركة في ظل ظروف صعبة للغاية ، **ولكن هؤلاء الناس أحاطت بهم روح الصدق والإخلاص الحقيقي والمتفاني في أدائهم لأعمالهم** ... ويرجو للتأكد من هذه الحقيقة الرجوع إلى سجلاتهم فسيرى مثلاً في أحد المحاضر قراراً يُذكر فيه " **يُعفى كوبر الصراف من**

طحن البُن " !!.. أي أن كل فرد منهم كان على إستعداد كامل لكي يتحمل أية أعباء ترتبط بإنجاز أعمال الجمعية على أفضل وجه بِغَضْ النظر عن طبيعة عمله التي قد يتوهم أي إنسان في مثل مركزه الذي يشغله قد يعزف عن أدائها ... **ثم يتساءل جورج جيكوب هولي أوك قائلاً :**

فأي جمع غريب من الواجبات هذا ؟ يقبل مثل هذا الأمر أحد التعاونيين ممن هم في مثل مركز كوبر هل يقبل مثل هذا الأمر ويأخذ دوره في طحن البن ! لكن يبدو أن هؤلاء الرجال كان عليهم أن يؤدوا مهمة الكاتب وعضو اللجنة وطاحن البن والبائع في الحانوت معاً .. وإني أتساءل ... هل إذا تطلبت الظروف ... هل نجد بين الجيل الجديد من التعاونيين مساوياً لهؤلاء؟

ويستطرد جورج جيكوب هولي أوك كلامه في مؤلفه القيّم قائلاً :

حقق التعاونيون بروتشديل معجزة معنوية كبرى تتلخص في معرفتهم كيف يختلفون دون أن يتفرقوا ، وينفصلون دون أن ينشقوا ، ويكرهون أحياناً لكنهم يتماسكون معاً دائماً. وكثيراً ما نصادف في الطبقات العاملة بل في معظم الجماعات والجمعيات الأخرى المؤلفة من سائر الطبقات أشخاصاً ذوي صفات عجيبة يصدُق فيهم القول الشائع بأنهم وُلِدوا في ظل نجم يتعارض مع أن يكونوا مُوَفَّقين في الحياة ، يتنفسون العداء ، والفرقة ، وعدم الثقة .. نبراتهم قاسية وغاضبة دائماً ، وليس الذنب ذنبهم فهم لا يقصدون ذلك لكنهم لا يستطيعون سواه ، فأعضاء الكلام organs of speech لديهم معيبة لا تخرج صوتاً متزناً ، ولا يعرفون شعور الود ولا يرضيهم شئ أبداً ، وكل حركاتهم وسكناتهم تعلن عن " خلاف في الرأي ، شفاههم مفتوحة دائماً لتُخَرج " الذم " ، وعضلات وجههم "مشدودة " تُطالب بالتعديل وجباههم فيها تجاعيد غاضبة تنم عن " مبدأ جديد للعمل ، وعلى الجملة هم صنف نشاطهم الإجتماعي كالقنفد ذي الأشواك ، تنتصب أشواكه أبداً ، ولهم

دائماً نظرة معكوسة يرون بها الأشياء مقلوبة رأساً على عقب ، يضعون الشئ حين يفحصونه في الماء حيث تبدوا أي قبعة معتدلة وكأنها معوجة لا أمل فيها ، يظنون أن لكل كلمة معنيين ويختارون منها دائماً المعنى الذي لم يقصده المتحدث ، ويعلمون أن كل جملة لا تحتوي أبداً على كل المعنى ويبحثون عن المعنى الذي لم تقصده أبداً ، وينضمون إلى الجمعية ليتعاونوا ظاهرياً لكنهم في الحقيقة لا يفعلون شيئاً سوى إنتقادها دون أن يحاولوا في صبر تحسين ما يشكون منه ، وبدلاً من أن ينشروا القوة ليدافعوا عن الجميع ، يبحثون عن مواطن الضعف ليكشفوا عنها للعدو المشترك ، ويجعلون كل زميل لهم في حالة دائمة من عدم الرضا حتى تصبح زمالتهم عقوبة ، وتحس أنك بين الأعداء أكثر أمناً وإحتراماً منك بين الأصدقاء ، ويتنبأون لكل الناس بأن كل شئ مقضي عليه بالفشل حتى يصبح كل عمل وكأنه مستحيل التحقيق ولا أمل في نجاحه ثم يطالبون بعد ذلك بالإمتنان لبعد نظرهم والشكر والإحترام لمساعداتهم التي هي في الحقيقة شر معوق ، هم أصدقاء يتصرفون كفرقة الإطفاء ، معهم دائماً مضخة ماء ويتصورون أنك دائماً في حالة إلتهاب فيرشونك بالماء ويغرقونك من الصباح إلى المساء حتى يبتل كل عضو ويتساقط منه الماء بإستمرار ، وهم يعتقدون أن التعاون كلمة ترادف المضايقة المنظمة ، وبدلاً من أن يَدُلوا الأعمى على الطريق ويساعدوا الأعرج في المسير ويساندوا الضعيف ويشجعوا الخجول ، ويعطوا الأمل لليائس ، ينفقون أوقاتهم يغرسون المسامير في الأجزاء الحساسة من أقدام المصاب بالنقرس ويدفعون الأعرج ليقع من على درجات السلم ، ويتركون الخائفين في الظلام ويزيدونهم خوفاً ، ويؤكدون لليائسين أن لا أمل بتاتاً ، ويوجد في معظم الجمعيات بعضاً من هؤلاء "الأصدقاء ذوي الطبيعة

الحسنة " ، نعم عددهم قليل لكن لا يمكن القضاء عليهم ، إن هؤلاء الأشخاص ذوي الصفات العجيبة ، إن هم إلاَّ قُطاع طريق التقدم الذين يثيرون ذعر كل مسافر ، ويستوقفونك لتسلم آمالك ، وهم وحدهم المتكلمون بإسم الديموقراطية كما يزعمون ، والحكماء ، ولا يستطيع أن يقف أمامهم إلا حكماء وأقوياء ، وقد فهم رواد روتشديل طبيعة هؤلاء فهماً جيداً فقابلوهم وتحملوهم وعملوا معهم وإعتبروهم عقبة في سبيل التقدم يجب معالجتها وتجاوزها بكلمة طيبة أو إبتسامة مرحة ، وردوا عليهم بالعمل لا بالكلام ، وعندما أشار نقاد السوء إلى الفشل رد عليهم التعاونيون في روتشديل بالنجاح.

The moral miracle performed by our co-operatives of Rochdale is, that they have had the good sense to differ without dis agreeing; to dissent from each other without separating; to hate at times, and yet always hold together. In most working classes, and, indeed, in most public societies of all classes, a number of curious persons are found, who appear born under a disagreeable star; who breathe hostility, distrust, and dissension : whose tones are always harsh : it is no fault of theirs, they never mean it, but they cannot help it; their organs of speech are cracked, and no melodious sound can come out of them; their native note is a moral squeak; they are never cordial, and never satisfied; the restless convolutions of their skin denote "a difference of opinion"; their very lips hang in the form of a "carp"; the muscles of their face are "drawn up" in the shape of an amendment, and their wrinkled brows frown with an "entirely new principle of action"; they are a species of social porcupines, whose quills eternally stick out; whose vision is inverted : who see everything upside down; who place every subject in water to inspect it, where the straightest rod appears hopelessly bent; who know that every word has two meanings, and who take always the one you do not intend; who know that no statement can include everything, and who always fix

upon whatever you omit, and ignore whatever you assert; who joint a society osténsibly to co-operate with it, but really to do nothing but criticise it, without attempting patiently to improve that of which they complain; who, instead of seeking strength to use it in mutual defence, look for weakness to expose it to the common enemy; who make every associate sensible of perpetual dissatisfaction, until membership with them becomes a penal infliction, and you feel that you are sure of more peace and more respect among your opponents than among your friends; who predict to everybody that the thing must fail, until they make it impossible that it can succeed, and then take credit for their treacherous foresight, and ask your gratitude and respect for the very help which hampered you; they are friends who act as the fire brigade of the party; they always carry a water engine with them, and under the suspicion that your cause is in a constant conflagration, splash and drench you from morning till night, until every member is in an everlasting state of drip; who believe that co-operation is another word for organised irritation, and who, instead of showing the blind the way, and helping the lame along, and giving the weak a lift, and imparting courage to the timid, and confidence to the despairing, spend their time in sticking pins into the tender, treading on the toes of the gouty, pushing the lame down stairs, leaving those in the dark behind, telling the fearful that they may well be afraid, and assuring the despairing that it is "all up ". A sprinkling of these "damned good natured friends" belong to most societies; they are few in number, but indestructible; they are the highwaymen of progress, who alarm every traveller, and make you stand and deliver your hopes; they are the lagoes and Turpins of democracy, and only wise men and strong men can evade them or defy them. The Rochdale co-operators understand them very well-they met them - bore with them - worked with them - worked in spite of them - looked upon them as the accidents of progress, gave them a pleasant word and a merry smile, and passed on before them ; they answered them not by word but by act. Diogenes when adverse critics, with Briarian hands, pointed to failure, the Rochdale co-operators replied by succeeling.

كما يذكر جورج جيكوب هولي أوك أن حانوت روتشديل قدم مساعدات فرعية لكنها قيِّمة فيما يتعلق بتحقيق إستقلالية المرأة ، فيسمح للنساء بعضويته وبالتصويت ، ويجوز أن تنضم المرأة سواء كانت متزوجة أم غير متزوجة ، وتدخل كثير من المتزوجات عضوية الجمعية لأن أزواجهن قد لا يجدون الوقت أو الحماس اللازم وتدخل غيرهن على سبيل الدفاع عن الذات حتى يمنعن الأزواج من إنفاق المال على الشراب ، ومعلوم أن الزوج لا يستطيع سحب المدخرات إلا بعد موافقة الزوجة وتوقيعها على طلب السحب ، لكن طبقاً للقانون الذي كان قائماً وقتئذ يستطيع الزوج أن يستولى على المال بإجراءات قانونية غير أن هذه الإجراءات تستلزم وقتاً يرجع الزوج في غضونه إلى عقله ورشده.

وفيما يلي نورد جدولاً يوضح تطور جمعية رواد روتشديل فيما بين أعوام (١٨٤٤-١٨٨٠).

السنة Year	العضوية Membership	رأس المال بالجنيهات الإنجليزية Capital	المبيعات بالجنيه الإنجليزي Sales	الفائض ونصيب الأعضاء من الفائدة Profit & Interest
١٨٤٤	٢٨	(٢٨)	–	–
١٨٤٥	٧٤	١٨١	٧١٠	٢٢
١٨٤٦	٨٠	٢٥٢	١ر١٤٧	٨١
١٨٤٧	١١٠	٢٨٦	١ر٩٢٥	٧٢
١٨٤٨	١٤٠	٣٩٧	٢ر٢٧٦	١١٨
١٨٤٩	٣٩٠	١ر١٩٤	٦ر٦١٢	٥٦١
١٨٥٠	٦٠٠	٢ر٣٠٠	١٣ر١٨٠	٨٩٠
١٨٥١	٦٣٠	٢ر٧٨٥	١٧ر٦٣٨	٩٩١
١٨٥٢	٦٨٠	٣ر٤٧١	١٦ر٣٥٢	١ر٢٠٧
١٨٥٣	٧٢٠	٥ر٨٤٨	٢٢ر٧٦٠	١ر٦٧٥
١٨٥٤	٩٠٠	٧ر١٧٣	٣٣ر٣٦٤	١ر٧٦٤
١٨٥٥	١ر٤٠٠	١١ر٠٣٣	٤٤ر٩٠٣	٣ر١٠٦
١٨٥٦	١ر٦٠٠	١٢ر٩٢١	٦٣ر١٩٧	٣ر٩٢٢
١٨٥٧	١ر٨٥٠	١٥ر١٤٢	٧٩ر٧٨٨	٥ر٤٧٠
١٨٥٨	١ر٩٥٠	١٨ر١٦٠	٧٤ر٦٨٠	٦ر٢٨٤
١٨٥٩	٢ر٧٠٣	٢٧ر٠٦٠	١٠٤ر٠١٢	١٠ر٧٣٩
١٨٥٦٠	٣ر٤٥٠	٣٧ر٧١٠	١٥٢ر٠٦٨	١٥ر٩٠٦
١٥٦١	٣ر٩٠٠	٤٢ر٩٢٥	١٧٦ر٢٠٦	١٨ر٠٢٠
١٨٦٢	٣ر٥٠١	٣٨ر٤٦٥	١٤١ر٠٧٤	١٧ر٥٦٤
١٨٦٣	٤ر٠١٣	٤٩ر٩٦١	١٥٨ر٦٣٢	١٩ر٦٧١
١٨٦٤	٤ر٧٤٧	٦٢ر٠١٥	١٧٤ر٩٣٧	٢٢ر٧١٧
١٨٦٥	٥ر٣٢٦	٧٨ر٧٧٨	١٩٦ر٢٣٤	٢٥ر١٥٦
١٨٦٦	٦ر٢٤٦	٩٩ر٩٨٩	٢٤٩ر١٢٢	٣١ر٩٣١
١٨٦٧	٦ر٨٢٣	١٢٨ر٤٣٥	٢٨٤ر٩١٢	٤٠١ر٦١٩
١٨٦٨	٦ر٧٣١	١٢٣ر٢٣٣	٢٩٠ر٩٠٠	٣٧ر٤٥٩
١٨٦٩	٥ر٨٠٩	٩٣ر٤٢٣	٢٣٦ر٤٣٨	٢٨ر٥٤٢
١٨٧٠	٥ر٥٦٠	٨٠ر٢٩١	٢٢٣ر٠٢١	٢٥ر٢٠٩
١٨٧١	٦ر٠٢١	١٠٧ر٥٠٠	٢٤٦ر٥٢٢	٢٩ر٠٢٦
١٨٧٢	٦ر٤٤٤	١٣٢ر٩١٢	٢٦٧ر٥٧٧	٣٣ر٦٤٠
١٨٧٣	٧ر٠٢١	١٦٠ر٨٨٦	٢٨٧ر٢١٢	٣٨ر٧٤٩
١٨٧٤	٧ر٦٣٩	١٩٢ر٨١٤	٢٩٨ر٨٨٨	٤٠ر٦٧٩
١٨٧٥	٨ر٤١٥	٢٢٥ر٦٨٢	٣٠٥ر٦٥٧	٤٨ر٢١٢
١٨٧٦	٨ر٨٩٢	٢٥٤ر٠٠٠	٣٠٥ر١٩٠	٥٠ر٦٦٨
١٨٧٧	٩ر٧٢٢	٢٨٠ر٢٧٥	٣١١ر٧٥٤	٥١ر٦٤٨
١٨٧٨	١٠ر١٨٧	٢٩٢ر٣٤٤	٢٩٨ر٦٧٩	٥٢ر٦٩٤
١٨٧٩	١٠ر٤٢٧	٢٨٨ر٠٣٥	٢٧٠ر٠٧٢	٤٩ر٧٥١
١٨٨٠	١٠ر٦١٣	٢٩٢ر٥٧٠	٢٨٣ر٦٥٥	٤٨ر٥٤٥

Source : Cole 1944

بعض الحقائق عن مستجدات التطور الجديد :

من الحقائق التي كشفت عنها تجارب القرن التاسع عشر في أعقاب الثورة الصناعية أنه صاحب **نمو الثروة في أيدي القلة إنتشار الفقر بين الكثرة وإنحسار الأمن الإقتصادي وإستغلال عمل النساء والأطفال إلى أقصى حد ، بينما ألقت طرائق الإنتاج الجديدة بالرجال في حضيض البطالة** ، فزاد تنافس المتعطلين للحصول على حقهم في العمل فهبطت الأجور إلى مستوى شديد الإنخفاض ، وتدهورت مستويات المعيشة في أكثر من مجال من المجالات بالمدن الصناعية البشعة التي ظهرت في أوائل القرن التاسع عشر.

وفي غضون ذلك خلق النظام الإقتصادي الجديد فلسفة خاصة به ، **وأنشأ مبدأً جديداً هو أن يعمل الإنسان لنفسه** ... وهدف هذا المبدأ هو " الرغبة في الكسب " ، وقيل أنه لو ترك لكل إنسان حرية السعي لمصلحته الشخصية من ناحية الكسب النقدي لأدى ذلك إلى زيادة ثروة الأمة ككل إلى أقصى حد مستطاع ، وتحقيقاً لذلك **يجب أن تمتنع الدولة على وجه الخصوص عن التدخل في الأنشطة الإقتصادية المباشرة** ، وإذا كان يبدو أن النظام يسئ إلى الأغلبية فإنما يرجع ذلك إلى أسباب كامنة في طبيعة الأشياء إذ يبدو أن الفقر هو قدر الجماهير الذي لا حيلة فيه ! ، وإعتُبرت الرغبة في الخلاص من الفقر الدافع الضروري للإنسان كي يبذل الجهد ... وقد أدى هذا المفهوم إلى أن نشهد أيضاً مولد ثورة جديدة في المراحل المبكرة من الثورة الصناعية تثور على النظام الإقتصادي القائم وتملأ النفوس بالإنقلاب عليه ، **وجاء نمو الحركة النقابية منذ وقت مبكر تعبيراً عن كفاح الطبقات المكبوتة ، ثم جاءت المعركة من أجل الإصلاح البرلماني وظهور الأفكار الإشتراكية في مواجهة مبادئ الفردية ومعارضة لها ، وكانت الحركة التعاونية الأولى جزء من رد الفعل النظام الجديد.**

وظهرت التجارب التعاونية المبكرة في شكل محاولات منعزلة قامت بها جماعات من الناس بغية التزود لأنفسهم بضروريات الحياة مقابل أسعار معقولة ، ولم تكن لهذه المحاولات أغراض خفية ولم تتشابك في حركة أكثر إتساعاً **لكن صار التعاون بتأثير روبرت أوين فيما بعد مبدأ جديداً** داعياً للتنظيم الإجتماعي ، وبدا للجماهير الغالبة أن **التعاون المعارض للمنافسة طريقهم للخلاص من البؤس والفاقة فهو يتصل بالماضي من حيث دعوته إلى إسترجاع الشعور الإجتماعي إذا لم يمت بعد ، وهو إنتقاد للعصر ، وهو أيضاً يقدم خطة بناءة للمستقبل وقام جودوين**(*) يبشر بمبدأ كمال الجنس البشري أو قابليته للكمال على الأقل ، ولام الحكومة وسلطاتها وأصحاب الإمتيازات وأرجع إليهم أسباب الشرور القائمة ، وحركت معتقداته عزيمة روبرت أوين المتفائل ، وطارد مالتس **Malthus** المتشائم ، وظهر دعاة إصلاح نظام ملكية الأرض مثل **سبنس Spence وبين Paine** (**) ، حيث إعتقد هؤلاء الدعاة أن إحتكار الأفراد ملكية الأرض هو الباعث الأساسي للأمراض الإجتماعية ، ونادوا بأن يستعيد المجتمع حقوقه الطبيعية فأثاروا الهجوم على حقوق الملكية وإنتشر الهجوم وتحددت أغراضه بفضل **توماس هودجسكين**(***) ، الذي وجه الهجوم إلى كل أنواع الملكية المزعومة في صورة مطالبة رأس المال بالمشاركة في ثمار العمل ومنتجاته ، **وكان التعاون كما تطور بتأثير روبرت أوين**(****) ، **أحد جوانب هذا الهجوم العام على الملكية الفردية ومطالبتها لكن إختلف عن باقي الجوانب في أنه لم يطالب بنزع ملكية الملاك الحاليين بل نادى بتجميع الممتلكات المشتركة معاً**

(*) Godwin : Political Justice, 1793.

(**) Spence : The Real Rights of Man, 1775 Paine : Agrarian Justice.

(***) Hodgskin : Labour defended against the Claims of Capital, 1825.

(****) لمزيد من معرفة أثر الرواد في تطور الحركة التعاونية يمكن الرجوع إلى سلسلة الرواد (خمسة أجزاء) تأليف الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير ، الناشر : مكتبة عين شمس ١٩٨٥.

وإختيارياً ، كي يتحرر السواد الأعظم من الجماهير من التبعية والإعتماد على الأقلية المحتكرة لأدوات الإنتاج والمستخدمة لها من أجل الكسب الفردي لصالحها على حساب الآخرين.

دراسة تحليلية من واقع الحركة التعاونية في بريطانيا :

وقد رأيت كما سبق وأن أوضحت أن ألقى بعض الأضواء في مقام **عرض أثر الإدخار والتمويل والإدارة على تَقَدُّم الحركات التعاونية وتحقيق أهدافها** أن أشير فيما يلي إلى دراسة تحليلية لفترة من فترات تطور الحركة التعاونية في بريطانيا موجهاً النظر إلى أن المحتوى الأكاديمي لموضوع الوظيفة التمويلية والإدارة المالية قد تطور خلال السنوات الأخيرة ، فقد كان الإهتمام في الماضي مُنصبّاً على عملية الحصول على الأموال ، أما الآن فإن المدخل الحديث للإدارة المالية لا يقتصر على عملية الحصول على الأموال بل إتسع لكي يتناول أيضاً الإستخدام الأمثل لهذه الأموال ، هذا بالإضافة إلى إنتقال الإدارة المالية من الأسلوب الوصفي إلى الأسلوب التحليلي الذي يعتمد على دراسة إحصائية يمكن من خلالها تقدير الموقف الحقيقي(*).

---

* ويسعدني في هذا المقام أن أقرر أنني بناءاً على رغبة كريمة أبداها زملائي خبراء التدريب التعاوني في الدول العربية الذين إلتقيت بهم بناء على دعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إدارة الشئون الإجتماعية والعمل في القاهرة في دورة الخبراء العرب فيما بين ٦-١٣ يناير ١٩٦٩ حيث وأجمعوا على حاجة الحركة التعاونية في الدول العربية إلى إصدار بحوث تحليلية لنشأة الحركة التعاونية وتطورها ، **خاصة وأن مثل هذه الدراسات تلقى الرعاية الكاملة من الإتحادات التعاونية في جميع الدول المتقدمة ، بل أن البعض منها يشكل لجاناً على مستوى عال ، ويلحق بها سكرتارية فنية يوضع في متناولها جميع الإمكانيات لتيسير مهمتها ، ومهمة هذه اللجان القيام بدراساتت تحليلية لفترة محدودة من السنين ، فإذا إنتهت الدراسات التحليلية لفترة من الفترات شُكّلت لجان أخرى للقيام بالدراسات التحليلية لفترة تالية ،** وبذلك تهيئ الحركة التعاونية للباحثين والدارسين المراجع التي تتضمن البحث والتحليل العلمي الأمر الذي يُمكّن الباحثين فيما بعد من دراستها والخروج منها بنتائج قابلة للتطبيق وتدعيم الحركة التعاونية.

فقد أصدرت مرجعاً في عام ١٩٧٠ بعنوان التنظيم التعاوني - ٥٩٠ صفحة ، الناشر : مكتبة عين شمس ، تناولت فيه بالدراسات التحليلية **نشأة الحركة التعاونية المصرية بصفة عامة والحركة التعاونية الإستهلاكية بصفة خاصة ، وتضمن المرجع في الفصل الثاني والثالث تمويل الجمعيات التعاونية الإستهلاكية والفصل الخامس تمويل الجمعية التعاونية للإتجار بالجملة ، بالإضافة إلى ميزانيات مجمعة للحركة التعاونية الإستهلاكية حتى عام ١٩٥٤ ويمكن للباحثين والمهتمين بالدراسات التحليلية الرجوع إلى هذا المرجع.**

ومن أجل أن تحقق الحركة التعاونية الإستهلاكية البريطانية أهدافها للنفع العام ، سواء لأعضائها أو المتعاملين معها ، فإنها سارت في طريق التطور التدريجي الذي تُلخص الجانب الذي يرتبط بموضوعنا فيما يلي :

التمويل التعاوني : Co-operative Finance

قال العديد من الإقتصاديين في بريطانيا عن الحركة التعاونية أنها **كارتل المستهلكين Consumers' Cartel** ، ويعنون بذلك أن لها قُدرة على الإنتاج وتجديد الأسعار والتسويق ، حيث أن التطبيق العملي لهذه الحركة يتضمن كل أنواع النشاط التجاري تقريباً ، وأهم ما يقوم به هذا الكارتل من خدمات ، التوزيع بالتجزئة ، وخلف هذه الخدمة الأولية تقف المؤسسات الأعلى التي على رأسها جمعيات الجملة بمصانعها ومستودعاتها ومخازنها ، ونظام مركب للعمليات التجارية والمالية ، أما رأس المال اللازم لتمويل هذا المشروع الضخم فيأتي من أعضاء جمعيات التوزيع المحلية ، وقدم هؤلاء الأعضاء في الواقع رأسمال أكبر كثيراً مما يحتاجه تمويل العمليات التجارية الحالية للحركة ، **وأثبتوا بالتطبيق العملي أن جمعيات التجزئة ليست مجرد منشآت للمتاجرة بل هي أيضاً مؤسسات إدخار تشجع التعاونيين على إستثمار مدخراتهم فيها.**

رأسمال جمعيات التجزئة : Capital of the Retail Societies

تحدد قوانين الجمعيات الصناعية والتوفيرية في إنجلترا حداً قانونياً للمبلغ الذي يستطيع الفرد إستثماره في جمعية تجزئة واحدة وهو ٢٠٠ ج ك ، ولما كانت هذه الجمعيات تضم ٠٠٠ر٥٠٠ر٧ عضواً فإن رأسمالها يمكن أن يصل قانوناً إلى أكثر من ٠٠٠ر٠٠٠ر٥٠٠ ج ك ، لكن ليس هذا كل رأس المال المُمكن إستثماره ، لأن الحد القانوني ينطبق فقط على رأس المال المساهم ، بينما دعت ٥٨٠ جمعية – من مجموع الجمعيات في بريطانيا في عام ١٩٣٥ وقدرها ١١٧٨ ، دعت أعضاءها – وأحياناً غير

أعضائها - إلى الإستثمار في رأس المال المقترض(*) ، الذي لم يوضع أي حد قانوني لإستثمار الفرد فيه ، رغم أن الجمعيات مُلزمة أن تذكر في لوائحها الحد الأقصى لمجموع الإستثمارات الممكنة في رأس المال المقترض ، ويلاحظ أن بعض الجمعيات تضع حداً أقصى لمساهمة الفرد الواحد في رأسمالها أقل من ٢٠٠ ج ك ، وتدفع جمعيات أخرى معدل فائدة أقل من المعدل المعتاد على المساهمات التي تزيد عن ٥٠ ج ك أو ١٠٠ ج ك ، وتشترط بعض الجمعيات صرف الفائدة بالمُعَدَّل العادي على الأسهم للأعضاء الذين تبلغ مشترياتهم حداً معيناً كل عام ، وأما من لا تبلغ مشترياتهم هذا الحد فينالون فائدة بمعدل مُخَفَّض ، لكن تلك القيود ليست عامة التطبيق ، **لأن التعاونيات تشجع الإدخار وتقوم بوظيفة البنك بالنسبة لمدخرات أعضائهم(**)**.

ومن أهم الحقائق فيما يتعلق بالتمويل التعاوني أن أكثر من نسبة ٩٩٪ من رأسمال جمعيات التجزئة قابلة للسحب withdrawable ، وتعادل هذه النسبة ٨٠٪ تقريباً من رأسمال الحركة المكتتب فيه ، وتسحب المبالغ الصغيرة دون حاجة إلى إخطار سابق بالسحب ، أما المبالغ الكبيرة فتحتاج إلى إخطار يتراوح بين أسبوع واحد للمبالغ من ٥ ج ك لغاية ١٠ ج ك أو ١٢ أسبوعاً للمائة جنيه إسترليني ، ولما كانت معظم المساهمات الفردية في أسهم رأس المال تقل عن ٥ ج م ، فإن الجزء الأكبر من رأسمال جمعيات التجزئة يمكن سحبه بناء علَى إخطار لمدة أيام قليلة ، ولا يؤثر هذا السحب - إن حدث - على موقف الجمعيات النهائي من حيث الإعسار إلاَّ إذا جاوزت المسحوبات إستثمارات الجمعيات وإحتياجاتها وهي كبيرة الضخامة ، **وعلى كل فهي حالة غير متوقعة فقد دلت**

(*) نرجو ملاحظة أن الحركة التعاونية في بريطانيا نَوَّعت تحت أسهم رأسمال بحيث يكون للعضو الحق في أن يشترك في رأس المال الثابت وهو ما أطلقوا عليه Transferable shares ورأس المال المتداول وهو عبارة عن إدخار وللعضو حق سحبه وفق إجراءات معينة ويُطلق عليه withdrawable shares.

(**) Co-operative societies encourage thrift and act as bankers for their members' savings.

التجربة على أنـه حتى فـي أحـوال الضيق الحـاد العـام لا تُسْحَب المدخـرات التعاونية بمقدار خطير.

وكان مجموع رأسمال جمعيات التجزئة عام ١٩٣٥ مبلـغ ١٩٨ر١٤٦ر٨٦١ ج ك حسب التكوين التالي :

رأس المال المساهم	Share Capital	١٣٥ر٧٤٥ر٥٢٤ ج ك
رأس المال المقترض	Loan Capital	٣٤ر٠٠٧ر٩٢٩ ج ك
الإحتياطيات المعلنة	Disclosed Reserves	١٢ر٧٣٢ر٥٢٠ ج ك
الأرصدة النقدية وخلافها	Cash balances etc	١٥ر٦٦٠ر٨٨٨ ج ك

		١٩٨ر١٤٦ر٨٦١ ج ك

ويجب أن يضاف إلى هذا المبلغ قيمة الإحتياطيـات غـير المعلنـة – أي ما يطلق عليه في علم المحاسـبة إحتياطيـات سـرية secret reserves – التـي تُنشئها معظم الجمعيات ، حيث أنه من المعتاد أن تُنشـئ الجمعيـات مخصصـات إستهلاك تجاوز كثيراً الإحتياجات الفعلية ، ونتج عن هذه السياسة التي أُتُّبعت خلال فترة إمتدت إلى سنوات أن أصبحت المباني والتركيبات والمخزونات تظهر في الميزانيات العمومية بأرقـام منخفضة جداً ، وتُقَدِّر غالبية الجمعيات عادة قيمة مخزونهـا وممتلكاتهـا بـأقل مـن القيمـة السوقية بكثير ، ويستحيل عملاً حساب مدى هذه الإحتياطيات غير الظاهرة لكنهـا – علـى كل حال – تُمَثّل مبلغاً كبـيراً مـن رأس المـال المملـوك جماعيـاً **ربمـا يُقـارب عشـرات الملايين ، وتتألف الإحتياطيات المعلنة من الفوائض المتراكمة التي لم تُـوَزَّع على الأعضاء.**

ويتألف رأس المال التعاوني أساساً مـن إلتزامـات الأعضـاء بالمسـاهمة فـي أسـهم رأس المال ، ويُبَيِّن الجدول التالي توزيع المساهمات في رأس المال بين **أعضـاء سـبع جمعيات ، وتُثْبت أقوال المسـئولين التعـاونيين أن هـذا التوزيـع هـو النمـوذج المنتشر في الحركة كلها.**

ويبدو من هذا النموذج أن نحو ربع عدد الأعضاء ليسوا على إهتمام كاف بشئون جمعياتهم بحيث يحفزهم إلى إستثمار أكثر من جنيه واحد لشراء السهم الواحد الإجباري كي يمارسوا كامل حقوقهم كأعضاء ، لكن يجدر بنا ملاحظة أن كثيراً من هؤلاء ، خاصة في فترة التوسع أعضاء جدد ، والمعتاد أن يبدأ الأعضاء إنضمامهم لجمعية التجزئة بدفع شلن واحد وست بنسات.

ثم يتركون العائد المستحق لهم يتراكم حتى يبلغ جنيهاً واحداً ، ويتوقف الوقت اللازم لبلوغ هذا الجنيه على مشترياتهم من ناحية ومعدل العائد من ناحية أخرى.

ويتفاوت هذان العاملان كثيراً في أنحاء البلاد ، لكن المدة اللازمة - على وجه العموم - تتراوح في المتوسط بين ٦ ، ٨ شهور ، وتسمح بعض الجمعيات بسحب جزء من العائد المستحق لهم قبل وصول مساهمتهم إلى الحد الأدنى المطلوب ، وفي هذه الحالة تطول المدة اللازمة للتراكم حتى بلوغ قيمة السهم الواجب المساهمة فيه وهي جنيه واحد.

مساهمات الأعضاء في رأس المال المساهم في سبع جمعيات تجزئة - ١٩٣٥(*) :

شرائح تمثل قيمة رأس المال المسهم بالجنيه الإنجليزي		النسبة
أقل من ١ ج ك	Under 1	٢٨
١ - أقل من ٢ ج ك	1 and under 2	١٩
٢ - أقل من ٣ ج ك	2 and under 3	٩
٣ - أقل من ٤ ج ك	3 and under 4	٤
٤ - أقل من ٥ ج ك	4 and under 5	٣
٥ - أقل من ١٠ ج ك	5 and under 10	٨
١٠ - أقل من ٢٠ ج ك	10 and under 20	٧
٢٠ - أقل من ٣٠ ج ك	20 and under 30	٤
٣٠ - أقل من ٤٠ ج ك	30 and under 40	٣
٤٠ - أقل من ٥٠ ج ك	40 and under 50	٢
٥٠ - أقل من ١٠٠ ج ك	50 and under 100	٦
١٠٠ - أقل من ١٥٠ ج ك	100 and under 150	٤
١٥٠ - أقل من ٢٠٠ ج ك	150 and under 200	٢
٢٠٠ ج ك	200	٢
		١٠٠

* المرجو ملاحظة أننا نختار هذه الفترة المبكرة لأن النظم التي تُتَّبَع في مثل هذه الفترة لها آثارها على تطور الحركة فيما بعد.

والجدير بالذكر أن نوضّح أن بعض الأعضاء يتركون عائدهم يتراكم سنوات عديدة حتى يصلون إلى أقصى حد المساهمة وهو ٢٠٠ ج ك ، ومن غير المعتاد أن يستثمر الأعضاء طوعاً مبالغ كبيرة في جمعياتهم مرة واحدة ، ويبدو من نموذج التوزيع المبين بالشكل أن الأعضاء الذين لكل منهم أقل من ٥ ج ك من أسهم رأس المال **ونسبتهم ٦٣٪ لم يستثمروا أي جزء من هذا المبلغ سوى بطريقة التراكم هذه** ، وأن عدداً كبيراً من الأعضاء الآخرين لمن لهم أكثر من ٥ ج ك اتبعوا نفس الطريقة.

ويطلق إصطلاح رأس المال المقترض على أموال متنوعة تعتبر رأسمال في الميزانية العمومية لجمعيات التجزئة ، ويبين الجدول التالي مجموع هذه المبالغ في نهاية عام ١٩٣٥.

رأس المال المقترض في جمعيات التجزئة

Loan Capital of Retail Societies

رأس المال المقترض المستثمر **Invested Loan Capital**	٢١ر٢٩١ر٢٥٦ ج ك
ودائع الإدخار **Savings Bank Deposits**	٥ر٦٣١ر٥٤٦
صناديق إدخار ومعاشات الموظفين **Employees' Pension and Thrift Funds**	٥ر٤٠٦ر١٩٣
سحب على المكشوف من البنوك **Bank Overdrafts**	٥٢٩ر١٨١
أموال متنوعة **Miscellaneous Funds**	١ر١٤٩ر٧٥٣
	٣٤ر٠٠٧ر٩٢٩

وتحصل جمعيات التجزئة على رأس المال عن طريق القروض إلى جانب رأسمالها المساهم لعدة أسباب ، فيستثمر بعض الأعضاء ممن لديهم فائض أموال بإقراض الجمعيات حيث أنهم لا يستطيعون إستثمار سوى ٢٠٠ ج ك لكل فرد في رأس المال المساهم ، وتستطيع الجمعيات أن تحصل على قروض من غير أعضائها بل ومن أصحاب الحرف والزراع والتجار وأصحاب الحوانيت إذ يرى هؤلاء في الجمعية المحلية مؤسسة مناسبة لإستثمار أموالهم برغم أنهم قد لا يرغبون في الإنضمام لعضويتها ، وأخيراً فرأس

المال المقترض يحصل على معدل فائدة يقل عن رأس المال المساهم وبذلك تستفيد منه الجمعية إستفادة كبيرة.

ويبلغ مجموع الإحتياطيات المعلنة في جمعيات التجزئة ٥٢٠ر٧٣٢ر١٢ ج ك ، ويعد الإحتياطي العام أكبر هذه الإحتياطيات إذ يبلغ مجموعه أكثر من ٠٠٠ر٠٠٠ر٧ ج ك أما باقي الإحتياطيات فتتكون من أموال التأمين والإحتياطي الخاص وإحتياطي الطوارئ ، ويلاحظ أن تراكم الإحتياطيات لا يؤدي إلى زيادة في ثمن أسهم رأس المال ، **فلا يأخذ العضو من الجمعية التعاونية سوى رأس المال الذي سبق أن دفعه ، ولا حق له في الإحتياطيات التي هي شكل من أشكال رأس المال الجماعي** ، وتزيد الإحتياطيات غير المعلنة من رأس المال المملوك جماعياً.

ويؤخذ من كشوف الخصوم والأصول أن رأس المال الذي أستُخدم في تمويل عمليات جمعيات التجزئة عام ١٩٣٥ بلغ ٣٨٠ر٥٩٠ر٧٧ ج ك ، وهو القيمة المعلنة للمُمتلكات والمخزونات والتركيبات والآلات والسلع الرأسمالية الأخرى ، وبلغ حجم التجارة التي زاولتها الجمعيات نتيجة لرأس المال المستخدم ٥١٧ر٤٢٩ر٢٢٠ ج ك ، والفائض الصافي – شاملاً الفائدة على رأس المال المساهم والناشئ عن هذه التجارة – ٥٤٠ر٧٤٦ر٢٦ ج ك ويعادل ٥ر١٣٪ من مجموع رأس المال و ٣٤٪ من رأس المال المخصص للمتاجرة.

وليس رأس المال اللازم لتمويل الأنشطة التجارية في جمعيات التجزئة سوى جزء من مجموع رأسمالها ، وإستخدم ٠٠٠ر٠٠٠ر١٩ ج ك عام ١٩٠٠ أو ٨٠٪ من مجموع رأس المال لهذا الغرض وإستثمر ٠٠٠ر٥٠٠ر٢ ج ك أي ٢٠٪ ، وإحتاجت الجمعيات عام ١٩٣٥ إلى ٤٠٪ فقط من مجموع رأسمالها ، بما فيها الإحتياطيات – لتمويل عملياتها التجارية ، وإستثمرت ٦٠٪ أي أنها بالأرقام أستخدمت ٣٨٠ر٥٩٠ر٧٧ ج ك وإستثمرت ٤٨١ر٥٥٦ر١٢٠ ج ك في منشآت خارجية ، **وواضح أن تركيز فائض رأس المال الذي يجاوز ٠٠٠ر٠٠٠ر١٢٠ ج ك يجعل في إمكان الحركة التعاونية التوسع في مشروعاتها كثيراً** ، وقيمة هذا التنسيق في رأس المال

مفهومة جيداً ، **وقد أستثمرت جمعيات التجزئة ٧٠٪ من إستثماراتها الخارجية في مشروعات تعاونية لاسيما مشروعات جمعيات الجملة** ، وبلغت الأموال التي إستثمرتها جمعيات التجزئة في مشروعات تعاونية أخرى ٦٠٠ر٩١٠ر٨٦ ج ك ، أي أن رأس المال الذي استُخدم في تمويل المشروعات التعاونية الأخرى – وهي مشروعات ذات صفة فيدرالية عادة(*) – يفوق المبلغ المستخدم في تمويل تجارة جمعيات التجزئة ، ويستثمر جزء كبير من هذا المبلغ في جمعيات الجملة خاصة جمعية تجارة الجملة بإنجلترا التي تعيد إستثمار ٨٩٪ من مجموع رأسمالها.

ويبلغ رأس المال المساهم والمقترض لجمعيات الجملة ، والذي تملكه جمعيات التجزئة ٦٠٠ر٢٣٤ر٨٣ ج ك ، وتملك معظم جمعيات التجزئة أيضاً أسهماً في الجمعيات الإنتاجية والفيدرالية تبلغ قيمتها ٠٠٠ر٧٧٧ر٣ ج ك ويبلغ مجموع هذين المبلغين ٦٠٠ر٩١٠ر٨٦ ج ك **يستثمر كله في المشروعات التعاونية الأخرى** ، أما الباقي وقدره ٨٨١ر٦٤٥ر٣٣ ج ك فيشمل إستثمارات في أوراق الحكومة والبلديات ، والتسليف على المباني السكنية والممتلكات الأخرى برهون وفي المنشآت الصناعية غير التعاونية ، وتستثمر الجمعيات أحياناً في المشروعات التجارية المحلية **مدفوعة بروح الوطنية المحلية خاصة المشروعات التي يعمل فيها أعضاء هذه الجمعيات** ، ويصدق ذلك على بعض الجمعيات في لانكاشير التي تمتلك أسهماً في مصانع القطن المحلية ولا تتوافر بيانات عن هذه الإستثمارات الخارجية ، لكن المفترض أن مبلغ ٨٨١ر٦٤٥ر٣٣ ج ك مستثمر كله خارج الحركة التعاونية ، رغم أنه من المشكوك فيه أن تعتبر القروض التي تقدم للأعضاء لتمكينهم من شراء المنازل إستثمارات من هذا القبيل.

* الجمعيات الفيدرالية في بريطانيا أربعة أنواع : جمعيات الجملة القومية ، الجمعيات القومية المتخصصة التي تشرف عليها جمعيات الجملة ، الجمعيات المتخصصة القومية التي تشرف عليها جمعيات التجزئة وأخيراً الجمعيات الإتحادية المحلية.

دخل إستثمارات جمعيات التجزئة :

Income from Retail Societies' Investments

لا يمكن حساب مجموع الدخل الذي تحصل عليه جمعيات التجزئة من إستثماراتها على أساس الأرقام المتاحة ، وبلغت الفوائد على أسهم رأس المال والقروض الناشئة عن الإستثمارات في جمعيات الجملة عام ١٩٣٥ نحو ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ ج ك كما حصلت جمعيات التجزئة على نحو ١٥٠٫٠٠٠ ج ك من إستثماراتها في الجمعيات الإنتاجية والفيدرالية ، وعلى ١٫٠٠٠٫٠٠٠ ج ك على الأقل من الإستثمارات في أوراق الحكومة والبلديات بإفتراض أن معدل الفائدة عليها نحو ٣٪ ، أي أن مجموع الدخل من الإستثمارات - حسب هذه التقديرات ٣٫٦٥٠٫٠٠٠ ج ك وهو مبلغ يقل ١٫٨٥٠٫٠٠٠ ج ك تقريباً عن المبلغ اللازم لدفع الفوائد المستحقة على مجموع رأس المال المساهم والمقترض من جمعيات التجزئة.

وإذا إستطاعت الجمعية التعاونية أن تسدد الفوائد عن رأسمالها المساهم والمقترض من الدخل الذي تحصل عليه من إستثماراتها لكانت سعيدة كل السعادة لأن عملياتها التجارية لن تتحمل أية أعباء من أعباء الفوائد فتتجنب بذلك أحد عناصر تكلفة التجزئة ، ولا توضح إحصائيات جمعيات التجزئة مدى إقتراب الجمعيات من هذا الموقف السعيد ، فعادة ما يقال أن إنخفاض مستوى الفائدة السائدة هو السبب في عجز ١٫٨٥٠٫٠٠٠ ج ك بين الفائدة المكتسبة والفائدة المستحقة ، **لكن السبب الحقيقي هو أن جمعيات التجزئة لا تستثمر سوى جزء من رأسمالها ، وتتلقى عنه فائدة لا تكفي لسداد الفوائد المستحقة على رأسمالها المكتتب فيه بالكامل** ، غير أن الأموال الكثيرة التي تحتفظ بها جمعيات التجزئة ليست عبئاً عليها بالتأكيد ، بل أن بعض الجمعيات تحصل على دخل صاف من فائض رأسمالها ، ففي عام ١٩٣٥ بلغت الفوائد المدفوعة نحو ٥٫٥٠٠٫٠٠٠ ج ك على أساس متوسط معدل فائدة ٣٫٥٪ على رأس المال المساهم و ٣٪ على رأس المال المقترض ، وعليه يمكن إفتراض أن مبلغ ٧٧٫٦٠٠٫٠٠٠ ج ك المستخدم في

تمويل تجارة جمعيات التجزئة أخذ من رأس المال المساهم وكان المفترض أن يغل ۳٫٥۰۰٫۰۰۰ ج ك لدفع الفوائد ، ويتبقى ۲٫۰۰۰٫۰۰۰ ج ك يغطي بالدخل من الإستثمارات ، لكن الإستثمارات أنتجت ۳٫٦٥۰٫۰۰۰ ج ك ، **ونستطيع شرح الموقف بطريقة أخرى ، فالفرق بين الدخل المكتسب من الإستثمارات والفائدة المدفوعة لحملة الأسهم والمقرضين مبلغ ۱٫۸٥۰٫۰۰۰ ج ك تقريباً يمثل صافي تكلفة رأس المال من عمليات المتاجرة بالجمعيات - بنسبة ۰٫۸٤٪ من دورة التجارة البالغة قيمتها ۲۲۰٫۰۰۰٫۰۰۰ ج ك و ۲٫٤٪ من رأس المال المستخدم في التجارة** ، وقليل جداً من المنشآت التجارية ، من يعمل بمثل هذه النفقات المنخفضة لرأس المال.

رأسمال جمعيات الجملة : The Capital of The Wholesale Societies

إن جمعية الإتجار بالجملة وجمعية الجملة الأسكتلندية لهما عمليات مالية واسعة تشبه عمليات شركات الإستثمار ، وتودع جمعيات التجزئة معظم رأسمالها الفائض في هاتين الجمعيتين ، وتسهم المعاملات المالية بين جمعيات الجملة وجمعيات التجزئة إلى حد كبير في قوة الحركة التعاونية تجارياً ومالياً.

ويلاحظ أن جميع جمعيات التجزئة(*) في إنجلترا England وويلز Wales - فيما إستثناءات قليلة ، منضمة إلى عضوية جمعية الجملة ومنها تشتري معظم ما تحتاج إليه ، ومن شروط العضوية أن " تساهم الجمعية بسهم واحد قيمته ٥ ج ك عن كل عضوين (من الأفراد)(**) ، وهذه الأسهم قابلة للتحويل فقط ولا يشترط دفع قيمتها بالكامل وقت دخول جمعية التجزئة في عضوية جمعية الجملة ، لكن لا يسمح للجمعية

(*) إنضمت لعضوية جمعية الجملة عدة جمعيات زراعية وإنتاجية ، ولكن العلاقات المالية لهذه الجمعيات أقل أهمية بكثير من علاقات جمعيات التجزئة ، وقد حسبت إستثماراتها في جمعية الجملة كإستثمارات من جمعيات التجزئة لأغراض هذه الدراسة ولا يؤدي إستبعادها إلى فرق يذكر في الأرقام.

(**) ينطبق هذا على الأعضاء الجدد فقط ، وقد أدخلت تعديلات على اللائحة من وقت لاخر وتختلف إلتزامات حملة الأسهم حسب تاريخ الإنضمام للعضوية.

العضو بسحب أية فوائد إلا بعد سداد قيمة أسهمها كاملة ، وبلغ المدفوع في حساب رأس المال المساهم في نهاية عام ١٩٣٥ مبلغ ٤٤٥ر١٧٠ر١٣ ج ك ، وتودع جمعيات التجزئة كثيراً من أموالها الفائضة في حسابات الودائع والقروض بجمعية الجملة بالإضافة إلى مساهمتها في رأس المال ، وتتبين البنود المكونة لحساب القروض من الرجوع إلى بيان المبالغ المدفوعة والمسحوبة في عام ١٩٣٥ ، وبلغ العائد المدفوع على المشتريات من جمعية الجملة من السنة السابقة ٨٢١ر٨٠٨ر١ ج ك والفائدة على رأس المال المساهم ٠٠٠ر٥٢٧ ج ك والفائدة على رأس المال المقترض ٢٧٠ر١٦٧ جك أي أن المجموع ٠٩١ر٥٠٣ر٢ ج ك ، وقيدت هذه المبالغ المستحقة الدفع لجمعيات التجزئة عن معاملاتها في العام السابق في حسابات القروض الخاصة بها ، وكان المسحوب ٨٧٢ر٧٣٥ر١ ج ك وأضيفت مبالغ نقدية متنوعة ناشئة عن المعاملات التجارية تبلغ ٤٠٨ر١٦٨ ج ك فأصبح المبلغ الصافي المقيد في الجانب الدائن لحسابات القروض هذه ٦٢٧ر٩٣٥ ج ك ، أي أن حسابات القروض تتألف من مبالغ مستحقة لجمعيات التجزئة عن تجارتها مع جمعية الجملة وعن مساهمتها في الجمعية المذكورة ، وتستطيع جمعيات التجزئة سحب هذه المبالغ أو تركها لتتراكم ، وأدى ترك مبلغ قدره ٦٢٧ر٩٣٥ ج ك دون سحب عام ١٩٣٥ إلى بلوغ مجموع حسابات القروض إلى ٠٠٨ر٠٠٦ر٦ ج ك.

أما حسابات الودائع فهي المبالغ التي تودعها جمعيات التجزئة لدى جمعية الجملة وكان مجموعها ٠٥٠ر٢٣٧ر٥٤ ج ك في نهاية عام ١٩٣٥ ، وهذه الإيداعات ممكن سحبها ، وهي تزود جمعيات التجزئة بشكل بسيط ومُرْبح من أشكال الإستثمار يحقق سيولة نقدية ، فهو بسيط لأن جميع الطلبات والمدفوعات عن البضائع ، وطلبات الخدمات ، والمدفوعات عن المعاملات التجارية تذهب وتأتي جميعاً إلى ومن نفس العنوان **– أي مقر جمعية الجملة –** ويسهل على جمعية التجزئة أن تتعامل مع منشأة واحدة تقوم بتوريد البضائع وتقديم الخدمات وتقبل الودائع النقدية وتمسك مجموعة واحدة من الحسابات لجميع هذه المعاملات ، **وهو مربح لأن جمعية الجملة تضع ترتيبات لجمعية التجزئة حتى تودع أموالها في نهاية كل يوم عمل في الفرع المحلي للبنك التابع لجمعية الجملة التي تدفع فائدة عليها** ، وهو سائل لأن حسابات

الودائع لدى جمعية الجملة قابلة للسحب منها لمواجهة أية طوارئ مالية ، وأكثر من ذلك أن جمعية الجملة تقدم كل معونة مالية إضافية لازمة لمواجهة أية صعوبات غير متوقعة(*).

والإدارة المالية الرئيسية في جمعية الجملة هي من مسئوليات بنك جمعية الجملة ، ويكفي هنا أن تقول أن إيداعات جمعيات التجزئة المشار إليها آنفاً **هي إيداعات لدى الإدارة التجارية بجمعية الجملة وليست لدى بنك جمعية الجملة ، ويصبح البنك فيما بعد أميناً مستودعاً لها** ، لكنها تدرج في حساب وديعة خاص لصالح الإدارة التجارية بجمعية الجملة ، **وتتحمل جمعية الجملة مسئولية دفع معدل فائدة ثابت على هذه الودائع** ، وإذا لم يقدر البنك على إستثمارها ليحصل على عائد يكفي لتغطية الفائدة الثابتة فعلى الجانب التجاري سداد الفرق.

ولجمعيات التجزئة في اسكتلندا ترتيبات مماثلة لدى جمعية الجملة الاسكتلندية ، **فَتُقَيَّد الفائدة والعائد على مشتريات جمعيات التجزئة في حسابات الودائع الخاصة بهذه الجمعيات التي يمكنها أن تدفع ما تشاء في هذه الحسابات أو تسحب منها** ، ودفعت الجمعيات عام ١٩٣٥ مبلغ ١٤٣ر٢٦٦ر١ ج ك وقُيِّد لها ٦٤٦ر٦٨ ج ك كفائدة على الأسهم و ٤٤٦ر٢٠٨ ج ك كفائدة على الودائع و ٨٤١ر٣٨٥ ج ك كعائد على المشتريات ، أي أن مجموع حساب الودائع كان ٠٧٦ر٩٢٩ر١ ج ك ، والمسحوب ٩٩٦ر٢٥٨ر١ج ك ، وكان مجموع حساب الودائع ٣٢٣ر١٧٦ر٨ ج ك ، **ولجمعية الجملة الاسكتلندية حسابان آخران للودائع أحدهما للجمعيات التي ليست أعضاء في جمعية الجملة الاسكتلندية والآخر للأفراد** ، وبلغت ودائع غير الأعضاء ٤١٧ر٢ ج ك وودائع الأفراد ٩٦٢ر٩٩٧ ج ك ، وليس لجمعية الجملة الاسكتلندية إدارة مصرفية ، وتستثمر فائض رأسمالها في

(*) The C.W.S. can be withdrawn to meet any financial contigency, and what is more, the C.W.S. will provide additional financial assistance to meet unexpected difficulties.

المشروعات التعاونية في الأوراق المالية الحكومية المضمونة ، فجمعيات الجملة هي - بهذه الصفة - بيوت الإستثمار في الحركة التعاونية فتجمع وتستخدم فائض رأسمال كل الجمعيات ، ولما كانت الحركة التعاونية حركة توفير وإدخار فإن أموالها كثيرة وتتزايد بإستمرار إلى مالا نهاية.

ونستطيع الآن تلخيص المركز المالي المشترك لجمعية الجملة الإنجليزية(*) وجمعية الجملة الأسكتلندية في عام ١٩٣٥ ، فقد بلغ رأسمالها المكون من الأسهم والقروض والودائع ٥٦٣ر٢٤١ر٨٢ ج ك ، مستمد كله من الجمعيات الأخرى فيما عدا ٩٩٢ر٩٩٧ ج ك مستثمر في الجمعية الاسكتلندية من أفراد ، وفيما يلي التفاصيل :

رأس المال المساهم لجمعية الجملة الإنجليزية C.W.S. Share Capital	٤٤٥ر١٧٠ر١٣ ج ك
رأس المال المساهم لجمعية الجملة الأسكتلندية S.C.W.S. Share Capital	٢٦٧ر٨٠٤ر١ ج ك
رأس المال من القروض والودائع للجمعية الانجليزية C.W.S. Loan and Deposit Capita	١٤٨ر٢٤٣ر٦٠ ج ك
رأس المال من القروض والودائع للجمعية الاسكتلندية S.C.W.S. Loan and Deposit Capital	٧٠٣ر١٧٦ر٩ ج ك
	٥٦٣ر٢٤١ر٨٤ج ك

وفضلاً عن ذلك بلغت إحتياطات الجمعيتين - بما فيها أموال بنك جمعية الجملة الإنجليزية - ٦٨٥ر٣٢٧ر٤٧ ج ك مما يجعل مجموع رأسمالهما ٢٤٨ر٥٦٩ر١٢١ج ك، وكان رأس المال المطلوب لتمويل عملياتها التجارية - مع إستبعاد القروض من الجمعيات ٧٧٦ر٠٨١ر١٣ ج ك أو ١١٪ من مجموع رأس المال ، أما الباقي فأعيد إستثماره.

ويمكن الحكم على المدى الذي تستخدم فيه جمعيات الجملة كإتحاد إستثمار من هذه الأرقام ، ولو إتخذنا عام ١٩٣٥ كمثال هنا لوجدنا أن مبلغ ٤٧٢ر٤٨٧ر١٠٨ ج ك أعيد إستثماره وهذا المبلغ يعادل ٨٩٪ من مجموع رأسمال الجمعيتين بما فيه أموال بنك

* نرجو أن نوجه النظر إلى أن مَجْلِسَيْ إدارة جمعية الجملة الإنجليزية وجمعية الجملة الإسكتلندية قد إتخذ قرارين في شهر مارس عام ١٩٧٣ كإجراء عملية إندماج كبرى وبذلك **أصبحتا جمعية واحدة** بعد إجراءات الإندماج التي تحققت. ولمزيد من التفصيل والدراسات التحليلية يرجع إلى مرجع " تنظيم وإدارة التعاونيات والشخصية التعاونية " فيما بين صفحة (٥٥-٣٦٦) تأليف الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير ، الناشر : مكتبة عين شمس ١٩٩٧.

جمعية الجملة الإنجليزية ، وتستثمر جمعية الجملة الإنجليزية ٤ر٢١٦ر٤٨١ ج ك **في جمعية الجملة الإنجليزية والاسكتلندية المشتركة** و ٢١ر٠٠٠ ج ك **في جمعية التأمين التعاونية** ، وتستثمر جمعية الجملة الاسكتلندية في نفس المشروعين ١ر١٩٤ر٣٥٧ ج ك و ٥ر٣٨٠ ج ك على التوالي ، فيكون المجموع ٥ر٤٣٧ر٢١٨ ج ك ولا يستثمر في المشروعات التعاونية الأخرى - أي الجمعيات الإنتاجية والفيدرالية - سوى مبلغ ٩٣ر٥٠٠ ج ك ، وبلغت الإستثمارات التجارية في المشروعات التجارية غير التعاونية ٧٨٧ر٥٠٠ ج ك ، وتستثمر جمعية الجملة الأسكتلندية ٩ر٢٥٠ر٠٠٠ ج ك في الأوراق المالية المضمونة ، أما الإستثمارات الباقية فتقوم بها جمعية الجملة الإنجليزية من خلال بنكها ، وهي كالآتي :

الأوراق العقارية لحكومات بريطانيا والهند وأيرلندة British Government, Indian, and Irish Land Stocks.	٦٥ر٢٧٢ر٢٠٥ج ك
البلديات والسكك الحديد البريطانية إلخ British Municipalities, Railways, etc.	١٠ر٨٦٤ر١١٨ ج ك
الأوراق المالية لحكومات المستعمرات والحكومات الأجنبية وسكك الحديد Colonial and Foreign Government and Railway Securities, etc.	٤ر٥٦٨ر٥٦٩ ج ك
	٨٠ر٧٠٤ر٨٩٢ ج ك

وبالإضافة إلى ذلك فإن قيمة أذون الخزانة وقروض البلديات والأموال تحت الطلب وبإخطار مقيد المدة والإستثمارات مقيدة الأجل للبنك تبلغ ٩ر٦٣٧ر٢٥٤ ج ك ويبلغ السحب على المكشوف والسلفيات للجمعيات والمتعاملين الآخرين مع البنك ٩٢ر٥٧٧ر١٠٨ ج ك غير أن بعض هذا المبلغ عبارة عن ودائع لدى البنك للأفراد والنقابات والمؤسسات الأخرى التي ليست جمعيات تعاونية وسلفيات قدمها البنك لمجموعة من عملائه ، ويشمل أيضاً أرصدة البنك والنقدية الحاضرة بالصندوق ومجموع ذلك ٢ر١٠٠ر٠٠٠ ج ك ، أما الجزء الذي يُعتبر رأسمال للجمعيات التعاونية يُعاد إستثماره بمعرفة البنك فهو مبلغ إيداعاتها لدى جمعية الجملة وسلفيات البنك التي تظهر كرأسمال في ميزانياتها العمومية ، ومجموع ذلك ٧٣ر٥٠٨ر٥٠٠ ج ك.

رأسمال الجمعيات الإنتاجية والفيدرالية :

Capital of the Productive and Federal Societies

تستمد الجمعيات الإنتاجية الأموال اللازمة لها من تمويل مشترك تقدمه جمعيات التجزئة ومساهمون أفراد والعمال الذين تستخدمهم الجمعيات ، وكانت مساهمة جمعيات التجزئة في رأسمال هذه الجمعيات حوالي ٩٠١ر٥٠٠ ج ك في نهاية ١٩٣٥ ، أما الجمعيات الفيدرالية المحلية فتمولها الجمعيات الإستهلاكية وحدها(*).

ومجموع رأسمال المجموعتين ٦ر٨٠٠ر٠٠٠ ج ك تقريباً شاملاً إحتياطيات قدرها ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ج ك ، ويقدر رأس المال المستخدم في أعمال هذه الجمعيات بنحو ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ ج ك والمستثمر ٢ر٨٠٠ر٠٠٠ ج ك ويستثمر فائض رأس المال في جمعيات الجملة ، وفي الجمعيات الإنتاجية الأخرى ، وفي المباني السكنية وأوراق الحكومة والبلديات.

المركز المالي للحركة : The Financial Position of The Movement

نستطيع الآن تلخيص الموقف المالي للحركة التعاونية فنقول أن مجموع رأس المال الذي يستثمره الأعضاء الأفراد في جمعيات التجزئة يبلغ ١٦٩ر٧٥٣ر٤٥٣ ج ك ويستثمر الأفراد – علاوة على ذلك – ١ر٧٥٠ر٠٠٠ تقريباً في الجمعيات الإنتاجية وجمعية الجملة الأسكتلندية ، وأضيف إلى هذه المساهمة من الأفراد ما تراكم من الإحتياطيات في جمعيات التجزئة وما إستثمر في جمعيات الجملة التي لها أيضاً إحتياطيات متراكمة ، وبالإستثمار في المشروعات الأخرى حتى بلغ رأس المال ٢٢٩ر٦٠٥ر٥٠٨ ج ك ، وتنص أحكام قوانين الجمعيات الصناعية والتوفيرية أن **السهم الذي بمبلغ**

---

* تمتلك جمعية الجملة الإنجليزية أسهماً في جمعيتين فيدراليتين محليتين ، كذلك تمتلك جمعية الجملة الأسكتلندية أسهماً في جمعيتين فيدراليتين في أسكتلندا ، حيث أن الجمعيتين في ذلك الوقت كانت كل منهما مستقلة عن الأخرى ، ثم حدث الإندماج بينهما بعد ذلك ، حينما أصدر الحلف التعاوني الدولي قراراً بمبدأ جديد في عام ١٩٦٦ وهو مبدأ " التعاون بين التعاونيات " ، ثم بعد ذلك وبإرادة مجلس إدارة الجمعيتين تَمَّ الإندماج في عام ١٩٧٣..

جنيه واحد لا يمكن أن ترتفع قيمته ، والفائدة محددة ، وكل فائض يزيد عن الفائدة على رأس المال والإحتياطيات يوزع على الأعضاء بحسب مشترياتهم لا بحسب أسهمهم على رأس المال ، ويتضح من الحسابات المجمعة لكل المشروعات التعاونية أن المستخدم من كل رأس المال والإحتياطيات لتمويل النشاط التعاوني يبلغ ١٥٦ر٦٧٢ر٩٤ ج ك بينما يستثمر ٣٥٣ر٩٣٣ر١٣٤ ج ك في خارج الحركة التعاونية ، والرقم الأول هو عبارة عن مبلغ عناصر رأس المال المستخدم في تمويل النشاط التجاري لكل الجمعيات سواء جمعيات التجزئة أو الجملة أو الإنتاجية أو الفيدرالية ، والرقم الثاني عبارة عن مبلغ الإستثمارات في المشروعات غير التعاونية ، فالحركة التعاونية ليست إذن مشروعاً تجارياً فحسب لأن نسبة ٧ر٥٨٪ من مواردها المالية مستثمرة في مجالات غير تعاونية هي أساساً الأوراق المالية(*) المضمونة ، ويبين الجدول الذي نعرضه فيما بعد ملخصاً لهذه الحقائق.

غير أن هذه الأرقام غير كاملة **لأنه لم يرد ذكر لجمعية التأمين(**) التعاونية** التي تعمل برأسمال إسمي قدره ٢٥٠ر٢٦ ج ك وتتجاوز أصولها ٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ج ك وتتبع الجمعية الإجراءات المعتادة في الإستثمارات التأمينية ، لكن الأصول المالية تنشأ من دخل أقسام التأمين لا من رأس المال الذي تستثمره الجمعيات التعاونية ، ويجب إدراج أموال جمعية التأمين التعاونية في موارد الحركة ، ولكن نظراً لطبيعتها الخاصة فمن الصعب إدخال هذه الأموال ضمن الموارد التعاونية إلا ببعض التحفظات الضرورية التي قد تثير الإلتباس ، ويلاحظ أن جمعية التأمين لا تغل أرباحاً للحركة ، بل تعود أرباح الجمعية إلى أصحاب وثائق التأمين . أما إحتياطيات الجمعية فمخصصة أساساً لتغطية مخاطر التأمين ولا تُتاح للإستثمار الدائم غالباً في المشروعات التجارية.

---

* In gilt-edged securities.

** Co-operative Insurance Society.

رأس المال المجمع للحركة التعاونية في عام ١٩٣٥

The Aggregate Capital of The Co-operative Movement, 1935

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
الشكل القانوني للجمعيات	مجموع رأس المال المسهم والمقترض والإحتياطيات	المستخدم في التجارة	النسبة المئوية	مستثمر في المشروعات التعاونية	النسبة المئوية	مستثمر خارج الحركة	النسبة المئوية
التجزئة	١٩٨ر١٤٦ر٨٦١	٧٧ر٥٩٠ر٣٨٠	٣٩ر١	٨٦ر٩١٠ر٦٠٠	٤٣ر٩	٣٣ر٦٤٥ر٨٨١	١٧ر٠
الجملة	١٢١ر٥٦٩ر٢٤٨	١٣ر٠٨١ر٧٧٦	١٠ر٨	٧ر٥٠٠ر٠٠٠(أ)	٦ر٢	١٠٠ر٩٨٧ر٤٧٢	٨٣ر٠
الإنتاجية الفيدرالية	٦ر٨٠٠ر٠٠٠	٤ر٠٠٠ر٠٠٠(ب)	٥٨ر٨	٢ر٥٠٠ر٠٠٠(ب)	٣٦ر٨	٣٠٠ر٠٠٠(ب)	٤ر٤
المجموع	٣٢٦ر٥١٦ر٥٠٩	٩٤ر٦٧٢ر١٥٦	–	٩٦ر٩١٠ر٦٠٠	–	١٣٤ر٩٣٣ر٣٥٣	–
المجموع المعدل (ج)	٢٢٩ر٦٠٥ر٥٠٩	٩٤ر٦٧٢ر١٥٦	٤١ر٣	–	–	١٣٤ر٩٣٣ر٣٥٣	٢٨ر٧

(أ) = يشمل القروض والدفعات المقدمة للجمعيات — a) Includes loans and advances to societies

(ب) = تقديرية — b) Estimated.

(ج) = مصححة للتكرار — c) Corrected for duplication .

ويحتاج الجدول الذي يبين رأسمال الحركة المجمع إلى شئ من إيضاح ، فتبين الخانة (٢) مجموع رأس المال المساهم والمقترض والإحتياطيات لكل مجموعة من الجمعيات ، وتبين الخانة (٣) المبلغ الذي تستخدمه كل مجموعة من رأسمالها ، وفي الخانة (٥) رأس المال المستثمر في المشروعات التعاونية - مبلغ ٦٠٠ر٩١٠ر٩٦ ج ك ويقسم المبلغ الذي تستثمره جمعيات التجزئة بين جمعيات الجملة والجمعيات الإنتاجية والفيدرالية ، ويظهر مرة أخرى في الخانة (٢) في رأسمال هاتين المجموعتين ، وبالمثل يستثمر بعض رأسمال جمعيات الجملة في الجمعيات الإنتاجية والفيدرالية والعكس بالعكس ، وعليه فإن مجموع هذه الإستثمارات في الحركة لا يعطي مبلغ المال المستخدم في النشاط التعاوني ، فمن الضروري إستنزال التكرارات حتى يُمكن الوصول إلى رقم أكثر دقة وصحة لمجموع رأسمال الحركة ، ويمثل المجموع المعدل للخانة (٢) رأس المال المكتتب به أعضاء جمعيات التجزئة في هذه الجمعيات والمكتتب به الأفراد في أسهم جمعية الجملة الأسكتلندية ، وكذلك الذي تكتتب به الجمعيات الإنتاجية زائداً الإحتياطيات المتراكمة لدى كل الجمعيات ، ويبين مجموع الخانة (٣) رأس المال المستخدم لتمويل العمليات التجارية للحركة ككل.

تطورات التعاونيات في بريطانيا ومنشآت النفع العام :

يسعدنا أن نعرض فيما يلي ، وفي إيجاز شديد ضوءاً على تطورات الحركة التعاونية البريطانية وما حققته من مشروعات النفع العام الذي أفادت المجتمع البريطاني بجميع فئاته ، ويقول البعض :

" تستطيع الحركة التعاونية الإستهلاكية في بريطانيا أن تفخر بأنه طبقاً للإحصائيات الصادرة في عام ١٩٨٦ فإنه يندرج في عضوية تنظيماتها التعاونية ١ر٨ مليون عضواً ، وأن مجموع معاملاتها في هذا العام بلغ ٥ بليون جنيه إنجليزي ، وعدد أعضاء القوى الوظيفية الذين إستخدمتهم بلغ ٨١٠٠٠ شخص . كما وأن جمعية الجملة الإنجليزية بلغ رقم مبيعاتها ٣ر٢ بليون جنيه إنجليزي ، وبلغ عدد القوى الوظيفية للعاملين لديها ٢٢٨٠٠ شخص ، وأن جمعية الجملة الإنجليزية بتحقيقها مثل هذا الرقم من المبيعات أصبحت **أكبر جمعية جملة في منطقة أوروبا بأسرها** ، وكانت

جمعيـة الجملـة الإنجليزيـة تملـك فـي عـام ١٩٨٦ ٣٥ مصنعاً ... وعدد كبير من المزارع يبلغ مساحته الكلية ما يقرب من ٣٥٠٠٠ آكر(*) أي ١٤٫٠٠٠ هكتار ، كما تملك مراكز للتوزيع في مختلف أنحاء بريطانيا عددها ١٩ مركزاً ، وهذه المراكز تقوم بتوريد السلع وتقديم الخدمات لجمعيات التجزئة.

والجدير بالذكر أن نوضح أن البنك التعاوني الذي تمتلكه الحركة التعاونية البريطانية يعتبر واحداً من أنجح المشروعات التي أقامتها الحركة التعاونية الإستهلاكية البريطانية ، وقد نشأ هذا البنك من الإدارة المصرفية التي كانت إحدى إدارات جمعية الجملة ، ويبلغ عدد المودعين في هذا البنك ١٫٥ مليون مودع ، وفي نفس الوقت أصبح هذا البنك يمثل المركز الخامس بين أكبر البنوك في المملكة المتحدة ، كما أصبح سُدْس عدد العائلات في بريطانيا عملاء في شركة التأمين التعاونية Cooperative Insurance Company (CIC) بحيث يمكن القول أن التعاونيات الإستهلاكية في المملكة المتحدة وفقاً للأرقام التي ذكرناها تُعتبر من " منشآت الأعمال الكبيرة big business".

وعلى هذا الأساس فإن هذه الحركة التعاونية التي تدعو إلى الإعجاب ، بما تمتلكه جمعية الجملة الإنجليزية من مصانع ومزارع ... كل هذه الممتلكات تحققت من خلال بداية متواضعة من حوالي منتصف القرن التاسع عشر.

وفيما يلي نورد النص أعلاه باللغة الإنجليزية من المصدر الذي إقتبسنا منه هذه المعلومات.

---

* آكر acre : الآكر : مقياس للمساحة يساوي ٤٨٤٠ ياردة مربعة أو نحو أربعة آلاف متر مربَّعْ.

The British retail co-operative societies could boast of having more than 8.1 million members in 1986. Their turnover in the retail sector amounted to some 5 billion pounds sterling, and they employed a total staff of 81.000. The Co-operative Wholesale Society (CWS) - with a turnover in the region of 2.3 billion pounds sterling and some 22.800 employees - is the biggest wholesale company in Western Europe. The CWS owns 35 factories, numerous farms with a total acreage of 35.000 acres (approx. 14.000 hectares), and 19 distribution centres throughout the country. The latter supply to the retail co-operative societies.

The Co-op Bank is one of the most successful enterprise founded by the consumer co-operatives. It emerged from the banking department of the wholesale company. With 1.5 million depositors it has meanwhile become the fifth largest bank is the United Kingdom. One in six of all British families are clients of the Co-operative Insurance Company (CIS). Thus it can be said that the consumer co-operatives in the United Kingdom are "big business" today, as indeed the above mentioned figures would bear out. This impressive co-operative movement, with the CWS factories and farms at its centre, started out from very modest beginnings around the middle of the last century.

شيمة الصبر :

وقد يتساءل البعض .. كيف حقق هؤلاء الرواد ما قالت عنه جامعة أكسفورد ببريطانيا أنهم " حققوا ما عجز جبابرة المال أن يحققوه " ؟... والسبب في ذلك يرجع في رأينا أنهم كانوا يتسلحون بالأخلاق ، والعلم ، والصبر ، ومن بين الدلائل على ذلك أن أحد هؤلاء الرواد وهو " أبراهام جرينوود – Abraham Greenwood" والذي كان أول من شغل رئاسة جمعية الجملة ، وذلك بعد الجهود التي بذلوها من أجل إنشائها وفشلهم المرة بعد الأخرى ، إلاَّ أنهم في محاولتهم الأخيرة نجحوا ... قال في خطاب عام إن الرواد الأوائل قاموا بمحاولة في عام ١٨٥٢ في طريقهم لإنشاء جمعية الجملة ، حيث أنشأوا في هذا العام " إدارة جمعية الجملة " Wholesale Department " وإستطرد قائلاً .. إننا نتعلم من الفشل ... فلو تفحصنا بدقة أسباب الفشل لتعلمنا منها دروساً مستفادة تقودنا إلى النجاح.

Failures have their lessons, and if read aright lead on to success.

ومن بين ما قاله هذا الرائد التعاوني في ذلك اللقاء أن أبناء العمال يتعلمون في مدارس التعاون مضمون الأبيات الشعرية التالية التي نسوقها فيما يلي وأمامها المضمون أو المعنى العام باللغة العربية :

قد نفشل مرة أو مرتين ...
إلاَّ أن هذا لا يمنعنا من أن نحاول من جديد...
وإن تمكنا من أن نحقق شيئاً...
فسنحاول مزيداً من الجهد من جديد...
وليس من العار أن نبذل الجهد حتى وإن لم نحقق الهدف
أو لم نكسب السباق
فالواجب الذي ينبغي علينا دائماً أداؤه ...
نبذل الجهد ونبدأ من جديد

Once or twice, though we should fail,
Try again ! ...
If we would at last prevail,
Try again !
If we strive 'tis no disgrace
Though we do not win the race,
What should we do in that case?
Try again !

الوفاء لمن حققوا النفع العام :

ومن التقاليد الرفيعة في الحركات التعاونية في الدول المتقدمة إنتهاز الفرص والمناسبات لتخليد ذكرى أصحاب العطاء الفكري والعملي من الرواد ، ومن هذا المعنى فإن الحركة التعاونية البريطانية قد إنتهزت فرصة دعوة الحلف التعاوني لعقد مؤتمره العام في مانشيستر عام ١٩٩٥ بمناسبة مرور مائة عام على إنشائه حيث أنشئ الحلف في عام ١٨٩٥ – وهو بذلك يُعتبر أقدم الهيئات الدولية الشعبية

المعاصرة ، فأقامت الحركة التعاونية البريطانية تمثالاً لروبرت أوين ووضعته أمام البنك التعاوني البريطاني.



وفيما يلي نورد المكتوب على ظهر الصورة التذكارية التي وزعتها الحركة التعاونية البريطانية على أعضاء المؤتمر المنعقد بمانشيستر في سبتمبر ١٩٩٥ بهذه المناسبة.

ترجمة ما هو مكتوب باللغة العربية :

*) روبرت أوين : (١٧٧١-١٨٥٨)

*) أقيم تمثال روبرت أوين في أبريل عام ١٩٩٤ في مدخل المكتب الرئيسي للبنك التعاوني الذي يقع في رقم ١ شارع بالون بمانشيستر ، وذلك بمناسبة مرور ذكرى ١٥٠ عاماً على إنشاء جمعية رواد روتشديل الأوائل في تودلين بروتشديل.

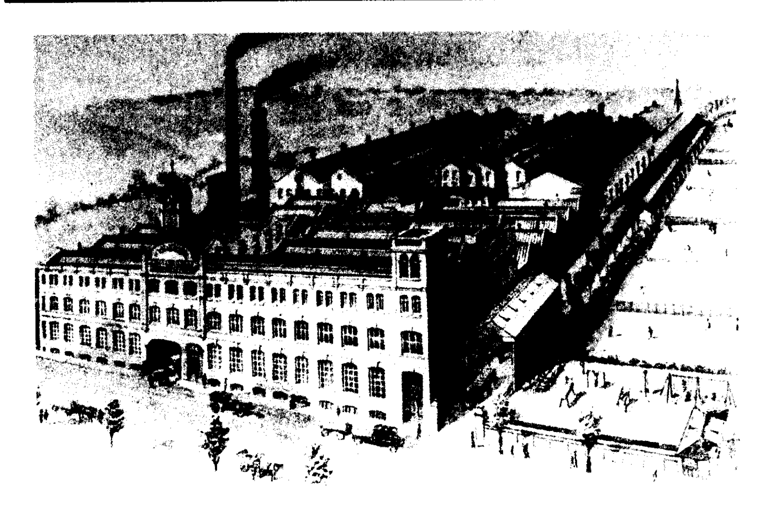
*) يعتبر روبرت أوين أحد المصلحين الإجتماعيين الذين ظهروا في القرن التاسع عشر ، وكان داعية لإنشاء النقابات والتعاونيات ، وهو يعرف الآن كرائد أخلاقي في مجال دوائر الأعمال.

وفيما يلي النص باللغة الإنجليزية :

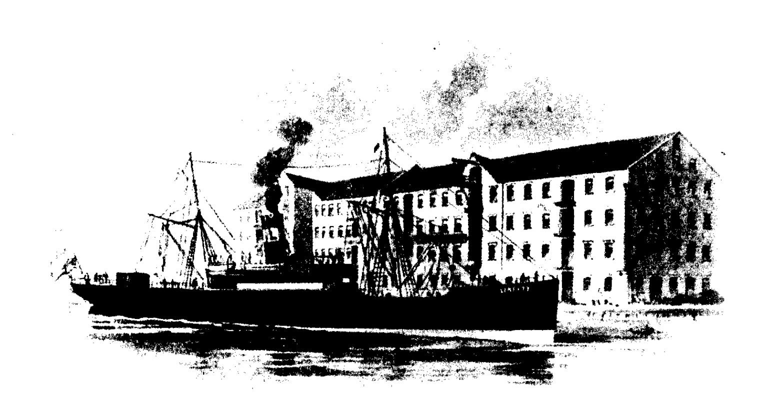
***) Robert Owen 1771-1858 :**

***) The statue of Robert Owen was erected in April 1994 at the entrance to the Co-operative Bank's Head office at 1 Ballon Street, Manchester, to celebrate the 150th anniversary of the formation of the Rochdale Equitable Pioneers Society at Toad Lane in Rochdale.**

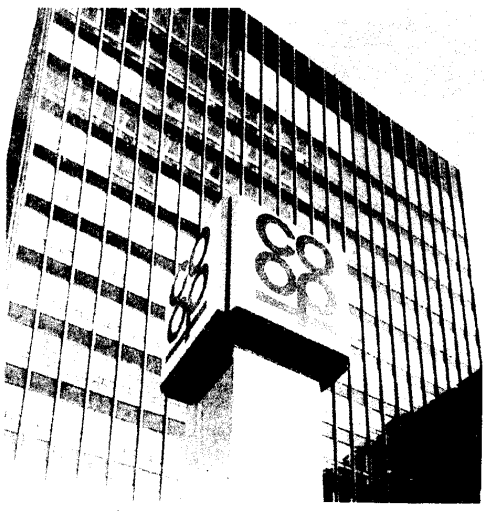
***) A 19th Century social reformer, Robert Owen was seen as the stimulator of trades unions and co-operative movements worldwide. Today he emerges as a pioneer of ethics in business.**



تمثل الصورة أعلاه مصنعاً للخبز أقامته جمعية الجملة الأسكتلندية حـافظ علـى خفض أسـعار الخـبز وإستمرار إعتدال الأسعار.



الصورة أعلاه للباخرة Liberty أي الحرية ، وهي إحدى البواخر للأسطول البحري لجمعية الجملة التعاونية الذي ينقل منتجات مصانعها للأسواق



يقاس تقدم الحركات التعاونية بمشروعات النفع العام التي تقيمها لخدمة الأعضاء والمجتمع ، والصورة أعلاه توضح جمعية التأمين التابعة لجمعية الجملة الإنجليزية وهي في مقدمة المنشآت التأمينية في بريطانيا.



صورة أبراهام جرينوود Abraham Greenwood أحد رواد روتشديل والرئيس الأول لجمعية الجملة الإنجليزية.

الخلاصـــــة

من الحقائق التي كشفت عنها تجارب القرن التاسع عشر في أعقاب الثورة الفرنسية التي نشبت في عام ١٧٨٩ ، وبعد أن تبلورت مبادئ الثورة في شعاراتها الثلاث الحرية والمساواة والإخاء ، ثم قيام الثورة الصناعية بعد ذلك في إنجلترا وما إقترن بهذه الثورة الصناعية من أنواع الإستغلال ، بالإضافة إلى مظاهر نمو الثروة في أيدي القلة وإنتشار الفقر بين الكثرة وإنحسار الأمن الإقتصادي وإستغلال عمل النساء والأطفال إلى أقصى حد ، بينما ألقت طرائق الإنتاج الجديدة بالرجال في حضيض البطالة ، فزاد تنافس المتعطلين للحصول على حقهم في العمل فهبطت الأجور إلى مستوى شديد الإنخفاض ، وتدهورت مستويات المعيشة في أكثر من مجال من المجالات بالمدن الصناعية العشوائية التي تتنافي فيها أبسط المبادئ الصحية ، وفي غضون ذلك خلق النظام الإقتصادي الجديد فلسفة خاصة به ، وأنشأ مبدأ جديداً هو أن يعمل الإنسان لنفسه ... وهدف هذا المبدأ هو " الرغبة في الكسب " ، وقيل أنه لو ترك لكل إنسان حرية السعي لمصلحته الشخصية من ناحية الكسب النقدي لأدى ذلك إلى زيادة ثروة الأمة ككل إلى أقصى حد مستطاع ، وتحقيقاً لذلك يجب أن تمتنع الدولة على وجه الخصوص عن التدخل في الأنشطة الإقتصادية المباشرة.

وإن الفكر الإنساني اليوم ليذهل من الظروف التي كانت تسود في الأمس ، ويدهش من سوء المعاملة التي كان يحكم بها أصحاب العمل والمعاملة التي كانوا يُعاملون بها العمال وبخاصة النسوة والأطفال ، كما يدهش من الموقف السلبي الذي كانت تقفه الحكومات وقتذاك إزاء تلك الأحوال ، ومن عدم إكتراث المتعلمين بما كانت تعانيه الطبقة العاملة من شقاء وحرمان ، وبما كان يعانيه الفلاح من طبقة المرابين. وقد بلغ الإستغلال أشده في أوائل الرأسمالية الصناعية ، فرُوِيَتْ ورُوِيَتْ مشاهدات وحقائق أغرب من الخيال ، إذ كان البؤس يلحق بالآلاف المجمعة داخل المصانع – أو خارجها إن كانوا عاطلين – فالأجور ضعيفة ، وأثمان المواد الغذائية مرتفعة نتيجة لتدهور الإنتاج

الزراعي ، والمدن الصناعية تكتظ بالعمال ، والمالية العامة عاجزة عن إيواء من لا يجدون المأوى وتغذية من لا يجدون الغذاء.

وفي مثل هذه الظروف برزت العديد من الأفكار والآراء التي تستهدف الإصلاح ، ومنها على سبيل المثال الإشتراكية الثورية التي ترى إستحالة تحويل ملكية عناصر الإنتاج إلى ملكية جماعية دون الإلتجاء إلى أسلوب العنف ، والإشتراكية التطورية التي ترى تحقيق الهدف عن طريق الجهاز التشريعي في الدولة وتعويض الملاك عما يمتلكونه من موارد إنتاج تنتقل ملكيتها إلى الدولة تعويضاً عادلاً .

وبين هذه الأفكار وتلك ، وبين أنواع الصراع الفكري والإصطراع الطبقي الذي إنتاب بعض الدول ... وبين إختلاف المنادين بالإصلاح والمعارضين للتغيير ... ، وبين المُحبذين للتطور الإشتراكي والمناهضين لتدخل الدولة ... ، وبين المقدسين للملكية الفردية والمعارضين لها ... بين هذا التباين الإجتماعي الصارخ في الثراء الفاحش من جهة والفقر المدقع من جهة أخرى .. في وسط هذا الواقع المادي وما بين تلك الإختلاجات النفسية والفلسفات الفكرية ، ظهرت فكرة التعاون الإقتصادي السلمي على أساس البناء لا الهدم ، وعلى أساس التحرر من كل ألوان الإصطراع الفكري والطبقي وبحيث يكون أسلوب العمل ديموقراطياً بكل معاني الكلمة ، وجماعياً من حيث تقدير مصلحة الجماعة على أنها مجموع مصالح الأفراد ، وهذا التعاون الذي فكر فيه الرواد الأوائل سواء أكانوا من الإنجليز أو الألمان ورأوا فيه خير بديل للرأسمالية لم يكن عقيدة معينة أو نظرة جامدة ، وإنما محاولة إختبارية وتثبت التجارب صحتها أو عدم صلاحيتها.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضوع عن طريق قُدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) " يرى علماء الفكر الإصلاحي أن ثورات التنوير أدَّت إلى وجود الفكر الإصلاحي الذي حاول القضاء على مساوئ النظام الإقتصادي ، ومن بين الأفكار الإصلاحية الأفكار الإشتراكية والنقابية والتعاونية ... الخ " .

علِّق على العبارة السابقة ، شارحاً أبرز الأفكار والآراء والتجارب التي إستهدفت الإصلاح ، ورأيك الخاص فيما يتعلق بأفضل هذه الآراء ... ولماذا إخترت هذا الرأي بالذات ؟..

*) " ذكرت جميع المراجع العلمية التي أرَّخت للقرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر أن روبرت أوين عندما إشترى مصانع للغزل في مدينة نيولانارك ، كان عُمالها من حثالة الرجال والنساء السكيرين والسكيرات ، وهم جميعاً يعيشون في جو من القذارة تشمئز منه النفوس ... الخ ".

علِّق على العبارة السابقة ، شارحاً في إيجاز الجهود التي بذلها من أجل مساعدة الطبقة العاملة وتحسين حالتها ، وآراؤه الخاصة فيما يتعلق بنظرته إلى إقامة " المجتمع الجديد ".

*) تناول بالشرح والتعليق آراء دكتور " وليم كنج " فيما يتعلق بمفهوم الإدخار ، وتكوين رأس المال ، والعلم ، ودور الطبقات العمالية من أجل تحرير نفسها وإقامة المشروعات الخاصة بها ، وأهدافها في تحقيق النفع العام.

*) سجل رواد روتشديل جمعيتهم ، وتضمنت خططهم وضع إجراءات النفع المالي وتحسين الأحوال الإجتماعية والمنزلية للأعضاء.

أكتب بحثاً توضِّح فيه ميلاد فكرة الرواد ، وتطورها ، والأساليب العلمية والعملية لتحقيق أهدافهم.

*) ما هي أهم النقاط التي ترى من وجهة نظرك أنها كانت من بين الأسباب الرئيسية لنجاح رواد روتشديل ، مع ذكر آراء بعض كبار الكتاب والمؤرخين لنشاطهم عن أسباب ما حققوه من نجاح.

*) تناول بالشرح والتعليق الأساليب العلمية التي طبقها رواد روتشديل من أجل توفير التمويل التعاوني وتحقيق مشروعات النفع العام.

*) تناول بالشرح والتعليق الأسلوب العلمي والعملي الذي أمكن من خلاله إنشاء بنك التعاون في بريطانيا.

*) ما الذي تعرفه عن " أبراهام جرينوود Abraham Greenwood " ؟ ... وما هو الدور الذي قام به في الحركة التعاونية البريطانية ؟..



الفصل الثاني

مدخل إلى

مفهوم الإئتمان التعاوني



تنويــــه :

مضت أكثر من مائة عام منذ أن أصدر فردريش فلهلم رايفيزن (١٨١٨-١٨٨٨) كتابه عن جمعيات الإئتمان التعاونية بعنوان " **جمعيات الإئتمان كوسيلة لعلاج أزمة سكان الريف والحرفيين والعمال في الحضر** " وضَمَّنه أفكاره الأساسية عن المساعدة الذاتية عن طريق التعاون ، وهي الأفكار التي إعتنقها الآن كافة البشر ، وقد نشأت فكرة التعاون منذ عام ١٨٤٧ حين إشتدت الفاقة ثم أصبحت حقيقة ملموسة منتشرة خلال عقود السنوات التالية حتى اتخذت شكلها النهائي على صفحات الكتاب الذي نعرضه ، ومن هنا إكتسب أهميته لكل مشتغل بالتعاون.

روح العصر والحاجة إلى توجيه جديد :

The spirit of the era needs new directions

يقول رايفيزن عارضاً الأحوال السائدة عندئذ : **يبدو عصرنا الحالي للناظر إليه سطحياً دون تَعَمُقٍ في داخله أنه عصر إزدهار فاق كل العصور ، فقد زادت وتَنوعَّت السلع وأدوات الثقافة والرفاهية إلى حد لم يَحْلُم به البشر بفضل تقدم العلم والتكنولوجيا ، وكثرة المخترعات والإكتشافات وتوسُّع الصناعة والتجارة.**

Our era seems to be an extremely brilliant one when one looks at its surface from the outside. The quantity and diversity of cultural goods and pleasures has been augmented far beyond the dreams of men in former centuries. This has been due to the great progress of science and technology, inventions and discoveries, and the immense expansion of industry and trade.

وصاحب كل ذلك تحسناً ملموساً في مؤسسات الدولة العامة وإتجهت أكثر وأكثر إلى خدمة الجمهور ، وتوافرت الحريات ومناخ الحرية العام في جميع الإتجاهات ، **فلابد والحالة هذه ، أن يظن المشاهد أن الجنس البشري قد إزداد حيوية لتعاظم وسائل إشباع حاجاته عما قبل ، وأن الترابط العالمي قد صار أوسع مدى عما كان سابقاً ، لكن الأمر ليس كذلك للأسف الشديد ، لإن توافر السلع والرفاهية وزيادة أسبابها ،**

قد خلقت حاجات ومطالب جديدة بحيث أصبح إنسان عصرنا بعيداً كل البعد عن الإحساس بالأمن والإرتياح برغم ما يملك ويستخدم من أدوات ، وظلت رغبته في السعادة دون إرتواء بل زادتها ملذات الحياة إشتعالاً ، وأخذ الأفراد يكافحون في سبيل الحياة والوجود بعنف وقلق لم يكابدوا مثله أبداً ، بينما تشق الصناعة طريقها إلى أسواق العالم في منافسة قتالية وعجلة لا تستطيع معها إلتقاط الأنفاس ، ولم تَكُف الطبقات الكاسبة عن إصطياد المكاسب والأرباح وتكديس الثروات ، أما الذين حققوا أهدافهم وحصلوا على الغنى والوفرة فإنكبوا على الملذات بلا حياء وعلى الإسراف الشديد ، فماذا تكون عاقبة كل ذلك ؟ ... إذا لم تتوقف هذه التصرفات فلا مناص للإنسانية من أن تواجه أزمات مُدَمِرة وإضطرابات طاحنة ، لقد آن الأوان لتوجيه روح العصر الضالة إلى وجهات أخرى جديدة وأهدافاً أخرى جديدة لصالح الإنسانية.

الدين يهدي السبيل : Religion shows the direction

يقول رايفيزن في كتابه " لن يرتاب المسيحيون أبداً في طبيعة هذه الأهداف الجديدة ، فالرب(*) ذاته يوجههم في موعظة الجبل فيقول أطلبوا أولا ملكوت الله وعدالته ، أما كل هذه الأشياء (أي المطالب الدنيوية) فستُحمل عليكم " فأساس الأمر ليس أن تسعى للسعادة الدنيوية الزائلة ، بل تكافح من أجل القيم السماوية الأزلية وهذا طريق المسيح الذي أرانا بتعاليمه وقدرته ، لكن هذه

---

* Our Lord Himself direct us in the Sermon on the mount where he says : "But seek ye first the kingdom of God, and his righteousness, and all these things (i.e. the earthly needs) shall be added unto you".

وأرجو أن أوجه النظر إلى أن الأديان السماوية تدعو إلى التعاون ، ويرى الباحثون في تعاليم الأديان السماوية المقارنة أن التعاون يستمد مبادئه وقيمه ومعاملاته من فهم حقيقة ما تدعو إليه الشرائع السماوية ، وفي الشريعة الإسلامية يقول الله سبحانه وتعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ... " والرسول عليه الصلاة والسلام يقول " الناس بخير ما تعاونوا " ... ويقول في خطبة الوداع وهو يغادر الدنيا .. " الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه " صدق رسول الله.

العظة لا تُقنع أولئك النفر الذين يعتقدون أن مصيرهم ينتهي بإنتهاء حياتهم !!... ويسوقهم هذا الإعتقاد إلى التمادي في الإستمتاع بتحصيل عروض الدنيا وملاذها ، ويستطرد رايفيزن قائلاً .. يقول بعض المسيحيين " دعونا من الإحتفال كثيراً بالمسيحية فالعداوة لها الآن شديدة تُخيف الناس وتدفعهم بعيداً عن الفكر الديني والعمل الديني " ، وقد يكون هذا التبرير مؤسفاً ، لكن فيه كثيراً من الواقع برغم ذلك ، فالمجتمع المسيحي الذي يتمسك بفضيلة البر والإحسان لابد أن يلاقي النجاح ، غير أن هذه الفضيلة لا تعطي ثمرتها في المجال الإقتصادي إلا إذا مارسها الناس في الحياة العملية وبطريقة تجعل من الممكن ترقية الأحوال الإجتماعية.(*)

جمعيات الإئتمان كوسيلة لتحسين الأحوال الإجتماعية :

The Credit Unions as media to improve the social conditions.

ويستطرد رايفيزن في تحليله قائلاً : إذا قامت جمعيات الإئتمان على أساس المبادئ المسيحية لأمكنها أن تؤدي تلك الوظيفة بنجاح نظراً لحسن تنظيمها وكفاءتها ، وقد ثبت ذلك عملياً حيث إزداد إقتناع الناس بها وإجتهدوا في تمهيد الطريق لإنتشارها في كافة أنحاء المانيا وفي كثير من البقاع خارجها ، بل عمل بعض المتحمسين على إقامتها في جميع مجتمعات هذه البلاد لينتفع بها الناس وإهتموا بإنشائها فوراً **ووصل الحد ببعضهم إلى القول بضرورة إنشائها بالقوة الجبرية إذا تطلب الأمر ذلك.(**)**

---

* نرجو التكرم بالرجوع إلى نص هذه الكلمات باللغة الإنجليزية في كتاب :

The credit unions by F.W. Raiffeisen Eighth Edition, December 1960, Published by : The Raiffeisen Printing and Publishing Company, Neuwied, Germany.

** كان يميل البعض في ألمانيا لهذا الإتجاه من واقع التجارب الناجحة التي إرتفعت بمستويات المعيشة للكادحين ، خاصة وأن الهدف نبيل وهو تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين ، غير أن الإتجاه الغالب يميل إلى التوعية والمشاركة عن طريق الإقتناع بالأهداف.

وسوف نتناول في فرصة تالية هذا النوع من الجمعيات التعاونية الإجبارية ، ويكفي أن نشير هنا إلى أن المغالاة في نشر حركة الجمعيات التعاونية الإئتمانية وخصوصاً إذا كان إجبارياً ، قد يكون ضاراً وجالباً للشر أكثر من النفع ، ومن الخطأ الجسيم الإعتقاد بأن إنشاء هذا النوع من الجمعيات يؤدي إلى تحسين الأحوال على الفور.

الروح هي المؤثرة : The spirit decides

يرى رايفيزن أن مدار الأمر كله يقع على الروح ، فهي هامة جداً It is the spirit which of vital importance وهي التي تنتج الأزهار والثمار ، أما إقتباس الشكل وحده فلا يكفي لتحقيق النجاح ، وقد أثبتت تجاربنا حتى الآن الأهمية العظمى للروح المسيحية التي تحتاج إليها في هذا الصدد. **ووصل** دكتور أ. هيلد[*] **A. Held** أستاذ الإقتصاد بجامعة برلين إلى النتيجة **ذاتها عندما قام ببحث وتحليل الجمعيات التعاونية الإئتمانية فقال " يجب الإعتراف بأن القوى المعنوية القائمة على المبادئ المسيحية لا غنى عنها في حل المشكلات الإجتماعية "** والواقع أنه بدون تلك القوى أو بعبارة أخرى بدون تنظيم الإلتزامات الأساسية للقوانين الإلهية ، لاسيما تلك التي نلتزم بها إزاء بني جنسنا حسب تعاليم المسيحية[**] ، فلن تحقق جمعيات الإئتمان أية فاعلية ولا أي تطور مثمر ، ولذا فنحن مضطرون دائماً وبإستمرار إلى تأكيد تلك الحقيقة.

---

[*] Dr. A. Held, "The Rural Credit Unions in the Rhine Province and Their Relation to the Labor Movement" in Hildebrand's "Yearbooks on National Economics and Statistics", Vol. XII (1869), pp. 1-84.

حيث يقول :

It must be recognized that more forces based on Christian principales are indispensable in order to solve social problems.

تحض الأديان السماوية على العمل لما فيه خير الناس ، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول " خير الناس أنفعهم للناس " على أن يتحقق ذلك في إطار أخلاقيات السماء ، فالله سبحانه وتعالى يخاطب الرسول قائلا " وإنك لعلى خلق عظيم " ... ويقول الرسول " إنما بُعثت لكي أتمم مكارم الأخلاق " ، ويقول أيضا " لكل بُنيان أساس وأساس الإسلام الأخلاق ". وشاعرنا أحمد شوقي يقول :

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت * فإن هموا ذهبت أخلاقهم ذهبوا

وعلى ميسوري الحال أن ينضموا إلى جمعيات الإئتمان ليُضْفوا الإستقرار عليها بما لهم من موارد تعتبر ضماناً للجمعية ، وبما لهم من قُدرة على القيام بوظائف الإدارة بغير أجر ، وبإمتناعهم عن أخذ أرباح عن أسهمهم في رأس المال بما يفوق أسعار الفائدة المعتادة ، أي أنهم قادرون على الإسهام في نجاح الجمعية بغير إلتماسٍ لنفع شخصي ، وسوف يشجع هذا التصرف غيرهم ممن هم أقل منهم ثروة للإنضمام إلى عضوية الجمعية وتحسين أحوالهم بجهودهم الشخصية ، ولاشك أن التضحيات في هذا السبيل لا يمكن أن يكون مبعثها الإحساس العادي بالرغبة في الخير فقط ولا شئ غيره ، ولهذا السبب **لابد من تأكيد مبدأ البر المسيحي الذي يستند إلى طاعة الله والإلتزام بالتعاليم المسيحية بحيث يزداد الرضا عن النفس كلما أمعن الإنسان في ممارسته وبحيث لا يحل محله ولا يُعَوِّضه أي كسب مادي.**

هدفنا الأخوة والسلام الإجتماعي :

The goal brotherliness and social peace

إن التعاون يتيح فرصاً كبيرة أمام الفئات الموسرة لممارسة البر الذي تبيحه الأديان السماوية دون أن يصيبها ضرر مالي ، وهذا النوع من البر والإحسان والصدقات يقوي رابطة الأخوة بين أفراد تلك الفئات وبين جيرانهم المحتاجين الذين يقابلون هذا الإحساس بالإمتنان والعرفان فينمو الود المتبادل ثم يسود السلام الإجتماعي تبعاً لذلك ، لكن مازال ذلك هدفاً مثالياً على وجه الإجمال ومازال أمامنا كفاح وعمل شاق نبلغه ونحققه.

تاريخ الجمعيات : **The history of the unions**

كان مهد جمعيات الإئتمان في ألمانيا في الجزء الأدنى من سلسلة الجبال المسماه **فسترفالد Westerwald في بروسيا " مقاطعة الرين "** ونشأت في الأصل عام ١٨٤٧ وكانت سنة أزمة إقتصادية economic crisis، وقد يعلم بعض القراء أن المحاصيل أخفقت في السنة السابقة في كثير من الأقاليم وأعقب هذا الإخفاق عوز وبؤس شديدين ، وإجتاحت عاصفة بعض المناطق الجبلية البعيدة ، ومنها أجزاء من إقليم **فسترفالد** ، وترتب على ذلك نقص شديد في حاجيات الحياة الأساسية يقرب أو يزيد عما

حدث في عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٠ **وهما السنتان العصيبتان اللتان كثيراً ما يجري بذكرهما القلم واللسان** ، وفيهما أصاب سكان **سيليزيا العليا Upper-silesia** ضيق شديد.

غير أن الأزمة في **فسترفالد** لم تشمل مساحة كبيرة كما كان الحال في **سيليزيا العليا** ، وخَفَّف من وقع نقص المحاصيل أن سكان فسترفالد كانوا أحسن حالاً سواء من حيث القُدرة المالية أو الحالة المعيشية ، وذلك نتيجة للرخاء الذي حققوه في السنوات السابقة على الأزمة ، ومع ذلك فإن كثيراً من العائلات أصيب بفاقة جعلتها لا تملك طعاماً غير حساء الشيكوريا والنباتات المملحة (الطُرشي) ، ولعل هذه الحقائق تدل على طبيعة الأحوال وقتئذ على وجه العموم.

وكان الطعام الأساسي بالمنطقة في الأحوال العادية الخبز والبطاطس ، **وسعياً لتوفير هذه الأغذية وغيرها من حاجات المعيشة ، قام (رايفيزن) مع عدد من المواطنين الموسرين نسبياً بإنشاء جمعية إستهلاكية في شتاء ١٨٤٧/٤٦ ببلدة فياربوش Weyerbusch بمنطقة ألْتنكيرشِنْ Altenkirchen بالقرب من كوبلنس Coblence** على الراين ، وإستطاعت الجمعية أن تحصل سريعاً على الحبوب والبطاطس من مناطق بعيدة وإحضارها إلى الأقاليم رغم صعوبات النقل ونقص وُسائله ، **ثم أنشأت مخبزاً وبذلك تسنى لها بيع الخبز للفقراء بنصف ثمنه المعتاد** ، ونجحت الجمعية بهذه الطريقة في مساعدة الفقراء من ناحية وفي خفض ثمن الخبز لجميع السكان من ناحية أخرى ، ولذا سميت الجمعية الإستهلاكية في **فياربوش " جمعية الخبز "**.

وتشجعت " جمعية الخبز " بما أصابت من نجاح وخبرة في ميدان النشاط التعاوني **فلم تجعل عملها قاصراً على وقت الأزمة بل واصلت جهودها كي ينعم المجتمع بفائدة التعاون ، وأخذت في ربيع عام ١٨٤٧ توزع البذور الجيدة والرخيصة على نطاق واسع وإهتمت بتقاوي البطاطس بوجه خاص مما**

أمكن معه إنتاج محصول وفير في عام ١٨٤٧ ، كما أن الزُرَّاع حصلوا على ما يلزمهم من تقاوي وبذور بأسعار رخيصة فلم تثقل عليهم الديون كما هي العادة حين ترتفع أثمانها في وقت الزراعة ، وشكر الناس ربهم على الخلاص من الضيق والأزمة ، وعادت الأحوال والأعمال إلى حالتها الأولى ، وإرتفعت الروح المعنوية إنتظاراً للرخاء المقبل ، بيد أن المراقبين ذوي النظر الثاقب لم يفوتهم ملاحظة أوجه القصور المتوطنة التي كان يُعاني منها المجتمع وزادت حدة وأثراً وسط الأزمة الطارئة والصعوبات الوقتية التي أثارها ضعف المحاصيل ، وتنبهوا إلى أهمية التسهيلات الإئتمانية التي كانت مُفْتَقَدة منذ زمن طويل ثم إزداد الإحساس بغيابها في أوقات الشدة والغلاء التي عبرت بالأقاليم ، وطُرحت المسألة للمناقشة تفصيلاً في إجتماع زراعي عُقِد في خريف ١٨٤٨ ، لكن لم يصل المجتمعون إلى حل يرضيهم.

رايفيزن يبلور فكرة التعاون :

Raiffeisen's Elaboration of the Idea of Cooperation

رأى رايفيزن نجاح جمعية فياربوش الإستهلاكية وأدرك ما يمكن تحقيقه إذا أمكن حَشد القوى وإتحادها ، ومن ثم أخذ يبلور ويُطوِّر فكرة التعاون التي إنبثقت عنها جمعيات الإئتمان ، لكن الطريق لم يكن سهلاً بل تطلب الأمر فترة إعداد وكثير من الجهد والعمل لإزالة العقبات وتمهيد السبيل.

جمعية فلامرزفيلد للإغاثة : The Flammersfeld Relief Society

وأخيراً أُنشئت " جمعية فلامرزفيلد للإغاثة لمساعدة الفلاحين المحتاجين " في ديسمبر ١٨٤٩ وشارك في إنشائها ستون من أكثر مواطني البلدة ثراءً ، وجعلت الجمعية هدفها المبدئي مكافحة التجارة الربوية في الماشية ، وبدأت جهودها ببيع هذه الماشية إلى نفر من المقيمين في المنطقة الذين إلتزموا بسداد الثمن على خمسة أقساط سنوية متساوية القيمة ، لكن الجمعية ما لبثت أن أدركت أن هذه العملية معقدة ومرهقة وتستغرق وقت مديري

الجمعية ، وإتضح أن تزويد الفلاحين بالماشية لا يكفي وحده لتحسين الأحوال في الريف بصفة عامة ، فقد كان الفلاحون بحاجة إلى المال لأغراض كثيرة متنوعة مثل شراء المساكن وتحسينها وتجديدها ، وشراء الأراضي وشراء مختلف أنواع الأدوات والبذور وغير ذلك ، فاتجهت الجمعية إلى منح مساعداتها في صورة قروض نقدية وكان عليها أن تحصل على أموال لتعيد إقراضها.

وبرغم أن مؤسسي الجمعية الأثرياء أعلنوا إستعدادهم لتقديم جميع ممتلكاتهم كضمان للأموال التي تقترضها الجمعية ، ووافقوا على أن تكون مسئوليتهم غير محددة unlimited liability طبقاً لنظام الجمعية فقد إستعصى على الجمعية في مبدأ الأمر العثور على من يقرضها ، وبعد جُهدٍ جهيد تمكنت من إقناع أحد الرأسماليين بمدينة من مدن إقليم الراين بأن يقدم لها أول قرض كان مقداره ٢٠٠٠ تيلر Taler (وهو مبلغ يساوي في ذلك الوقت نحو ١٥٠٠ دولار) ولم يقبل هذا الرجل إقراض الجمعية إلا بعد أن قدم عشرون من أغنى المواطنين وأعظمهم إحتراماً ضماناً قانونياً بالتضامن بينهم ، والجدير بالذكر أن الجميع إعترف بفضل هذا الرجل الغني ، وأن هذا القرض أسهم في إستقرار الجمعية ثم أخذت الأموال تتدفق على الجمعية فيما بعد.

بطء التوسع : Slow beginning of he Union's expansion

والجدير بالذكر أنه رغم النجاح الذي حققته الجمعية فقد كان توسعها شديد البطء، وتمثلت العقبة الرئيسية في مبدأ المسئولية التضامنية لجميع الأعضاء الذي لم يكن مُطبقاً وقتئذ على مثل هذا المدى الواسع ، وقد كان مبدأ المسئولية التضامنية في الواقع شديد الأهمية نظراً للإعتقاد السائد من ضعف الثقة في سكان الريف ، ومن ناحية أخرى لم يتوافر لدى الجمعية العدد الكافي ممن يتولون الدعوة بين الناس للعمل التعاوني وتفنيد دعاوي المعارضين الكثيري العدد

الذين حاولوا إثارة الشكوك حول الفكرة الجديدة رغبة في القضاء عليها إذا أمكن ذلك ، إمَّا لجهلٍ أو لمصالح شخصية.

جمعية هدسدورف لنفع المجتمع : The Heddesdorf Welfare Association

إنتقل رايفيزن إلى بلدة هدسدورف في خريف ١٨٥٢ بعد أن شغل منصب العمدة في فياربوش Weyerbusch ثم في فلامرزفيلد Flammersfeld ، وفي مايو ١٨٥٤ أنشأ جمعية أخرى بإسم " جمعية هدسدورف لنفع المجتمع " ولكي تساعد الجمعية بأقصى ما يمكن من زيادة رخاء المجتمع الذي كان متهاويا ، مع المساهمة في تحسين الأحوال المعنوية أيضاً ، رسمت الجمعية برنامجها على أساس إشباع حاجة أعضائها المالية في المقام الأول ، على أن ترعى إلى جانب ذلك تعليم الأطفال الذين كانوا يعانون الإهمال ، وأن تُهيئ عملاً للعاطلين لاسيما من سُجنوا وقضوا مدة العقوبة ، وأخيراً أن تقيم مكتبة عامة ، لكن سرعان ما إتضح أن تلك الأغراض المختلفة يصعب على جمعية واحدة أن تحققها وتعمل لها ، لذلك أسقطت الجمعية عدداً منها واحداً بعد آخر حتى إستقرت في النهاية على غرض واحد هو الإئتمان ، وقررت الجمعية أن تعيد تنظيم نفسها فأجرت تعديلات في نظامها الأساسي في عام ١٨٦٤ بحيث ركَّزت أعمالها كلها في ممارسة الإئتمان وحده.

جمعية هدسدورف الإئتمانية : The Heddesdorf Credit Union

تغير إسم الجمعية منذ ذلك التاريخ إلى " جمعية هدسدورف للإئتمان " وبذلت عناية شديدة ومستمرة بإدارة الجمعية ووسائل تحسين أحوال الأعضاء برعاية إحتياجاتهم المادية والمعنوية معاً ، وبذلت الجمعية في هذا الصدد جهوداً صادقة ومُثْمرة إستمرت نحو ثماني سنوات حتى أثبتت نفعها وجدواها من جميع الوجوه ، وعندئذ إنتشرت الفكرة في القرى المجاورة ، وكثر إنشاء الجمعيات المماثلة في مقاطعة الراين ، وفي الأقاليم الألمانية الأخرى.

خطاب من مدير دائرة محكمة نيوفيد إلى رايفيزن :

An address to Raiffeisen from the Circuit Court Director of Neuwied

بعد عدة سنوات من العمل والتطور أرسل مدير دائرة محكمة نيوفيد إلى رايفيزن الخطاب التالي :

بإسم مكتب سكرتير عام الجمعية الزراعية طلبتم إحاطتكم علماً بالملاحظات التي أبدتها السلطات القضائية بشأن أثر جمعيات الإئتمان الريفية التي تقع في منطقة دائرة المحكمة ، وطبقاً لتقارير القضاة المختصين وكذلك ملاحظاتي الخاصة **لا أملك إلاَّ أن أشهد بأنها الحقيقة التي لا يُخْطئها الإنسان ، أن جمعيات الإئتمان الريفية في هذه المنطقة مفيدة فيما يتعلق بكافة الشئون القانونية برغم أن معظم الجمعيات لم تنشأ إلاَّ منذ وقت قريب ، فقد تناقصت القضايا الصغيرة والمبيعات الجبرية بالمزاد العلني ، وقضايا التنفيذ على الفلاحين وغيرها تناقصاً كبيراً في محيط المحكمة حيث تمارس الجمعيات نشاطها** ، ورغم أن عوامل أخرى ربما أسهمت في تلك النتيجة ، فلاشك أن أعمال جمعيات الإئتمان كانت حيوية للوصول إلى هذه النتائج المرضية ، وفيما يختص بتناقص القضايا الخاصة بالأشياء التي تقل قيمتها عن خمسين تيلر، فمما يُلفت النظر بوجه خاص أن القضايا الناشئة عن التجارة لمدة سنة بين تجار الماشية وسكان الريف قد إختفت تقريباً في السنة والنصف الماضية ، بينما كانت كثيرة ومتكررة من قبل ، ولا يمكن تفسير ذلك إلا بأن الريفيين لم يكونوا يملكون في الماضي وسيلة لسداد ديونهم ، وأن الجمعيات إستطاعت الآن توفير المال اللازم لذلك ، كذلك إنخفض عدد القضايا المرفوعة من الأثرياء الذين يُسَمَّون بالمرابين usurers في المناطق المشار إليها منذ إنشاء جمعيات الإئتمان ، وظهر أثر الجمعيات في سرعة سداد الديون أمام المحاكم.

وفي منطقة إختصاص هذه المحكمة ، فإن الإضطرار إلى أخذ إجراءات طويلة الأمد لمبيعات العقارات حيث توجد رهون عقارية كان يؤدي إلى السير في إجراءات طويلة ومكلِّفة ومعقدة ، أما الآن فإن جمعيات الإئتمان تقدم القروض النقدية اللازمة وتتقاضى فائدة منخفضة وبذلك تقوم بتسديد الديون وتحوّل الرصيد الباقي فوراً إلى البائع ، وكان

البائعون قبل إنشاء جمعيات الإئتمان يُضطرون إلى إسناد إجراءات البيع إلى وكلاء مقابل خصم يصل إلى ٢٠٪ وبالإضافة إلى ذلك لم تكن هناك أية ضمانة لتسوية الرهون.

وتقدم جمعيات الإئتمان قروضاً للرهون من الدرجة الثانية والثالثة مقابل أسعار فائدة عادية مادامت الأموال المرهونة تتوافر فيها الضمانات الكافية ، ولم يكن أصحاب العقارات قادرين قبل ذلك من الحصول على قروض في مثل هذه الحالات إلاَّ مقابل تضحيات جسيمة حتى لو كانت العقارات ذات قيمة كبيرة.

ونظراً للآثار الطيبة لجمعيات الإئتمان فقد تزايدت الثقة في سمعتها والإعتماد عليها بإستمرار حتى أن المحاكم لم تتردد في الموافقة على طلبات وكلاء القصر في أن يودعوا الأموال التي في عهدتهم لدى جمعيات الإئتمان التي تدفع عنها فوائد من ٤ إلى ٥ر٤٪ وتقبل أيضاً الإيداع لمدة قصيرة.

نيوفيد في ١٦ يونيو ١٨٧٠ التوقيع (أرندتس)

Sign. : Arndts

محاولات لكبت الحركة : Attempts made to suppress the movement

يتضح من هذه الشهادة ومن عدد كبير من الحالات الفردية ومن تَحَسُّنْ الأحوال في المناطق التي أُنشئت فيها الجمعيات أن **تلك الجمعيات هي المؤسسات المناسبة للنهوض بالمجتمع ، وزيادة الثروة** وتهيئة الفرص أمام الفقراء لإقتناء الأراضي وبالتالي إنقاص عدد(*) البروليتاريا **Proletariat** وزيادة حجم وقيمة الثروة العقارية وتشجيع الإنتاج الزراعي والتوسع فيه.

ويرجع كل هذا النجاح أساساً إلى جمعيات الإئتمان وسياساتها في منح القروض طويلة الأجل والعمل على إشباع حاجة أعضائها كاملة من الأموال وتخليصهم من براثن المرابين.

* يعني إصطلاح البروليتاريا : طبقة العمال والكادحين.

لكن الجهود والمحاولات الرامية إلى كبت نمو الحركة ظلت نشطة وأظهرت نفسها كتابةً وكلاماً ، ولو كانت المعارضة صادقة في إدعاءاتها ولها ما يبررها في الحقيقة والواقع فيما يتعلق بما تقوله عن أخطار إنشاء جمعيات الإئتمان ، لإستطاعت المعارضة إذا كانت لديها وقائع وحقائق تستند إليها ، أن تُعلنها وأن تقوم بتنوير أهل الريف بها ، وحينئذ كان من المُحتمل أن يشكرهم أهل الريف على جهودهم ، ويُقْدِموا على حل الجمعيات أو أمتنعوا على الأقل عن تشجيعها والإقبال عليها وإنشاء المزيد منها.

لكن المجتمعات الريفية لم تَلْتَفِتْ إلى تحذيرات أولئك الذين تظاهروا بالهلع من أجل مصالح الجمهور ، والدليل على ذلك أن الريفيين واصلوا إنشاء جمعيات جديدة ، وقرر وزير الزراعة في بروسيا Prussian Minister دكتور فريدنتال Friedenthal إجراء تحقيق.

محاولات التشكيك وقرار تقصي الحقائق :

The attempts lead to Ministerial Direction of an Inquiry

قرر وزير الزراعة إستقصاء الإدعاءات بالأخطار التي قيل أن الجمعيات الإئتمانية ستتسبب في حدوثها ، ليرى ما إذا كانت تلك الإنتقادات لها ما يُبررها ، وليمكن الفصل في الآراء المتضاربة ، وفي ٥ ديسمبر ١٨٧٤ شُكِّلت لجنة من دكتور ناسه Dr. Nasse أستاذ الإقتصاد في بون ، ودكتور سيمنس Siemens أحد كبار رجال البنوك في برلين ، ودكتور شميت Schmidt عضو مجلس إدارة أحد البنوك المعروفة في فرانكفورت ، وحُدِّدَت مهمة اللجنة " بأن تبحث التطور السابق لجمعيات رايفيزن الإئتمانية لترى بوجه خاص ما إذا كانت إدارتها سليمة وكافية في الأحوال الراهنة ، وكيف يمكن قياس حالة الجمعيات المالية ويُسرها حالياً ومستقبلاً " وزار أعضاء اللجنة خلال الشهور الأولى من عام ١٨٧٥ جمعيات الإئتمان في مقاطعة الراين Rhine Province وفي

ولاية هيسين State of Hessen ، وقدمت اللجنة تقريرها إلى الوزير والذي كان يتضمن تفصيلات النقد المعادي الموجه للجمعيات :

In contrast to previously mentioned adverse criticism

وقد جاء في التقرير ما يلي :

نتائج إيجابية لتقصي الحقائق : Positive results of the inquiry

بالإضافة إلى زيارة الجمعيات المشار إليها ، حصلت اللجنة من أشخاص متصلين بعمل الجمعيات على معلومات عن **فاعلية تلك الجمعيات وسمعتها** ، وفي جميع الأحوال سارع مديروا الجمعيات إلى تقديم دفاترها لفحصها وتقديم كافة البيانات التي طُلِبت منهم ، فيما عدا حالة واحدة ، **ولا نتردد بادئ ذي بدء في أن نُعلن أن الإنطباع العام الذي خرجنا به من فحصنا للأغلبية العظمي من الجمعيات كان جيداً وطيباً جداً** ، فقد تحسنت إلى حد كبير بفضل نشاط الجمعيات الأحوال الإئتمانية السيئة التي كانت تُثقل على صغار الفلاحين حتى عهد قريب ، وأصبحت حالتهم المادية في رأينا لا تدعو إلى قلق خطير في إطار ظروفهم الريفية الخاصة ، ولاشك أنه توجد أوجه قصور عارضة أحياناً ، ومازال المجال مفتوحاً أمام إدخال تحسينات أخرى ، **لكن لا يمكن أن يجول في الخاطر رفض النظام بصفة عامة ، ولا نملك إلا أن نُبرز بوجه خاص الإنطباع الطيب الذي أحدثه معظم أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التي زرناها ، فقد كانوا كلهم تقريباً على المستوى والكفاءة بالنسبة لواجباتهم التي كَرَّسوا أنفسهم لها في عناية ووعي ، وكثيراً ما إلتقينا بقادة جمعيات إنضموا إليها عن غير حافز شخصي ولا مصلحةً خاصة بل بدافع الرغبة في مساعدة إخوانهم المواطنين عن طريق تَحَمُّل أعباء ومسئولية الإدارة.**

وعادة ما يتولى مسك الدفاتر وأعمال الخزينة أحد المدرسين ، أو محصلي الضرائب ، أو مأموري الغابات ، وقد يتولاها أحياناً صغار أصحاب المزارع ، **وطريقة مسك الدفاتر مرضية وسليمة بوجه عام ، وقد وجدنا دائماً وفي كل حالة نظماً سليمة لأوامر الدفع وضوابط للنقدية ، وطرق محاسبية منتظمة ،** والتقدم واضح برغم ما كان يبدو في بعض الأحوال من أن من المرغوب فيه إدخال بعض التحسينات ، **وعموماً فقد وضح لنا أن رجال جمعيات الإئتمان يكتسبون مع الزمن مزيداً من المعرفة بالطرق الفنية للمحاسبة ومسك الدفاتر.**

لكن أحد معارضي الحركة ممن **هاجموا الجمعيات الإئتمانية[*] ووصفوها بأنها فاشلة** وغير قادرة على البقاء إنتقد بشدة تقرير اللجنة ، فرد عليه الأستاذ ناسه

أرجو أن أوجه النظر إلىأنه – للأسف الشديد – مثل هذه المواقف تتكرر لكل من يبذل جهد إصلاحي ، وعلى سبيل المثال فإنني هنا في مصر ، من أجل إدخال التعليم التعاوني وعلوم التعاون قد قابلت مثل هذا الموقف .. حيث إتضح لي أن هناك من الذين يتصدرون مواقع العمل في التعاونيات ، ومواقع أخرى تعليمية ، نجد أن هناك أشخاص ممن وقفوا بعلمهم عند حد معين ولم يستزيدوا من مَناهل العلم المتطورة والمتقدمة ، أنهم يقفون حجر عثرة أمام النمو والتطور في ضوء المتغيرات العالمية في التعليم والتكنولوجيا والتطبيق .. إن البعض يعملون على فرض آرائهم في مواضيع لم يتخصصوا فيها !! ... بل أكثر من هذا حينما إقتضت الأوضاع في مرحلة معينة أن يُناقش التعليم التعاوني وأحضر الإجتماعات المختلفة بحكم أنني أشغل كرسي أستاذية " التنظيم التعاوني " بكلية التجارة – جامعة عين شمس ، أجد من بين هؤلاء من يُريد أن يفرض رأياً بعينه في مجال هذا التخصص دون سند من علم !!... ، وكلما نادى الباحث بضرورة تأصيل الكلمة التي تقال بالأسلوب العلمي المتعارف عليه في الجامعات ، كان لا يجد الإستجابة اللازمة ، وكثيراً ما كان يجد الباحث أن الكلمة كانت تُقال بوحي من الأهواء الشخصية وكثيراً ما كان يتصور قائل الكلمة أن سنده مركزه !!.. وهذا ما أطلق عليه علماء مصر " ثقافة السلطة " ... أي أن شاغل المركز السلطوي يتوهم أن مركزه يجعل منه عبقرياً من عباقرة الزمان وأن مركزه يكفل له بأن يفرض على الإجتماع " ثقافة السُلطة " ؟!... ومن هذا المنطق يتوهم أيضاً أنه يعلم ما كان ، وما هو كائن ، وما هو في ضمير الغيب !!... دون حاجة إلى الرجوع إلى أهل الذكر!!! .. منطق التخصص والسبيل الوحيد إلى البناء... والله سبحانه وتعالى يأمرنا في كتابنا الكريم .. " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " صدق الله العظيم ... أي أنه يوجد في مراكز السلطة من يتشبهون بفرعون ... والله سبحانه وتعالى يقول في الآية رقم ٢٩ من سورة غافر .. " .. قال فرعون ما أريكم إلأ ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد "، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

رداً موضوعياً مقنعاً أفحمه وجعله لا يجد رداً على ما كتبه الأستاذ ناسه Professor Nasse.

ونتيجة لذلك وجد رايفيزن نفسه في مركز يسمح له بأن يدلي بالرأي التالي حين أقدم على إعداد الطبعة الرابعة من كتابه " جمعيات الإئتمان " في عام ١٨٨٣ :

فكرة رائدة : The idea is pioneering

يقول رايفيزن تلقيت كثيراً من الطلبات والإستفسارات بشأن جمعيات الإئتمان من داخل البلاد وخارجها على السواء ، وهذا في حد ذاته برهان ساطع على أن **الأفكار الأساسية التي قامت عليها جمعيات الإئتمان كان لها الأثر في إفتتاح عصر جديد** ، ومازال الإتجاه نحو تحقيق تلك الأفكار ينمو بإضطراد في جميع مناحي الحياة ، ومازال الإهتمام بالحركة يتزايد بين المستويات المسئولة في أعلى مجالات الحياة العامة كما هو ظاهر من **مضمون الخطاب الذي وجهه في ٢٢ أغسطس ١٨٨٢ وزيرا الزراعة والمالية في بروسيا (دكتور لوسيوس وفون شولز)** Dr. Lucius and Von Scholz، وقد وجَّها الخطاب إلى مجلس إدارة الجمعية الزراعية الإئتمانية المركزية في **نيوفيد** Neuwied ، ومنه نقتبس حرفياً الفقرات التالية :

مقتطفات من خطاب وزيري الزراعة والمالية في حكومة بروسيا الملكية :

Rescript of the Royal Prussian Ministers of Agriculture and Finance

بناء على طلب الجمعية الزراعية الإئتمانية المركزية Agricultural Central Credit Union في ٣١ مارس من هذا العام تفضل جلالة الملك والإمبراطور فأمرنا بأن نقدم تقريراً في هذا الشأن ، وفَوَّضنا في أن نُعلن القرار التالي فيما يتعلق بالطلب ، وإذ نعيد مع هذا مرفقات الطلب نُعرب أولاً عن **أسفنا لعدم إمكان الإعفاء من رسوم الدمغة المطالب بها وقدرها ٥٠٠ مارك** والتي إستحقت على الأذونات المؤقتة الصادرة بدلاً من الأسهم حيث أن القواعد السارية لا تسمح بذلك وحتى يمكن تجنب

الإشارة إلى مثل هذا الإعفاء الذي يخالف المصالح المالية ، **وعلى الجمعيات الإئتمانية المركزية أن تقوم بتسوية رسم الدمغة.**

ومن ناحية أخرى تفضل جلالته فأصدر أمره ، بعد أن تلقى تقارير مستفيضة من أميرفيد ومن الوزيرين المُوَقعين على هذا عن **الأعمال المباركة التي تقوم بها جمعية الإئتمان** بالإعراب بهذه المناسبة عن **تقدير جلالته لفضائل العمدة رايفيزن(*) كمؤسس لجمعيات الإئتمان وراعيها** ، ونزولاً على أمر جلالته السامي نعرب هنا عن تقديرنا العظيم للعمدة رايفيزن من أجل عمله المتجرد عن الغرض الشخصي في سبيل المصلحة العامة والنهوض بأوضاع سكان الريف ، ونضيف إلى ذلك تمنياتنا بنجاح جهود مؤسس الحركة بمعاونة إدارات الجمعيات الحكيمة الواعية لتتوسع وتمتد أكثر وأكثر تلك المؤسسات ، وليقودها إلى خير النتائج.

وفي سبيل تحقيق هذه الأعمال سوف تتمتع الجمعيات بكل مساندة شرعية من جانب الحكومة.

ونرجو من مجلس الإدارة أن يبلغ ما تقدم إلى مستر رايفيزن.

وكان سبب هذه الرسالة الإلتماس المباشر الذي أُرسل إلى جلالة الإمبراطور والملك بالإعفاء من سداد رسم دمغة قدره ٥٠٠ مارك وُجد مستحقاً **عقب مراجعة قامت بها إدارة قانون الدمغة الملكية** ، وقد نُشر ذلك الجزء من الرسالة الذي يشير

(*) يُوجِّه الباحث نظر القارئ إلى أهمية المعاني التي تضمنها هذا الخطاب فيما يتعلق بحفز ذوي الجهود الإصلاحية : للسير قُدُماً في طريق الإصلاح ، ومن بين هذه المعاني حُسن إختيار قادة الشعوب للوزراء والمعاونيين ، وقادة المنظمات للقوى العاملة ، وأرجو أن أُذكِّر بقصة إبنة سيدنا شعيب والتي طلبت من أبيها أن يستأجر سيدنا موسى عليه السلام ، حيث قالت له كما ورد في القرآن الكريم " قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين " سورة القصص الآية رقم ٢٦.

كما أرجو أن أوضِّح ما أورد ناه في مراجعنا من إجماع آراء علماء الإدارة على أن أفضل سياسة في منظمات الأعمال هي حسن إختيار القوى العاملة : " أفضل سياسة هي سياسة حسن الإختيار "The best selection is the best policy". ويُرجع في ذلك على سبيل المثال إلى كتابنا " أصول الإدارة العلمية تأليف دكتور/ كمال حمدي أبو الخير – الناشر : مكتبة عين شمس ١٩٧٤.

إلى شخص المؤلف – دون رغبته – في الصحف عقب صدوره بقليل **كما نُشر أيضاً في " جريدة التعاون الزراعي ".**

وقد رأينا بعد أن نُشر ذلك الجزء في الصحف أن نثبته هنا أيضاً لعدة أسباب أجمع عليها الكُتّاب والصحفيون في ألمانيا وقتئذ :

أولها : أنه واحد من الظواهر العديدة التي تدل على حب جلالة الأمبراطور لشعبه.

First : because it is one of many manifestations of His Majesty's the Emperor's sovereign affection of his people.

وثانيها : أنه دليل على إهتمام الحكومة بكافة الجمعيات وأعضائها وللتعاونيين بالجمعية الإئتمانية المركزية على وجه خاص ، إذ لا يجول بخاطر رايفيزن أن يكون هو بالذات مقصوداً بالتقدير السامي الذي جاء في الرسالة ، **بل أن هذا التقدير موجه أساساً إلى أهداف الجمعيات التي يعمل من أجلها ، أي إلى جميع إتحادات الإئتمان التعاونية ، وأعضائها وعلى وجه الخصوص الأعضاء التعاونيين الدائمين للإتحاد التعاوني الإئتماني المركزي،**

Second : an indication of the great interest of the State Government yet Raiffeisen does not and cannot pretend to be personally entitled to the Highest appreciation expressed in the message. The credit belongs to the cause he is working for, - that is to all Unions and their members, and specifically to the permanent cooperators of the Central Credit Union.

وما كان في الإمكان تحقيق أي عمل بغير التعاون المخلص وإنكار الذات من جانب جميع القوى والأطراف وهم الذين سيواصلون أيضاً العمل الشاق في المستقبل كما قاموا به في الماضي. إن جمعيات الإئتمان التعاونية أوجدتها أوقات الحاجة.

Nothing would have been accomplished without the zealous and unanimous cooperation of all these forces, which will also in the future be required to carry through the difficult work as

initiated. The Credit Union movement has been brought forth by times of need.

جمعيات الإئتمان كانت وليدة الحاجة :

Credit Unions are brought forth by need

جاءت حركة جمعيات الإئتمان كما أوضحنا وليدة عهد شدائد وإحتياج ولم يكن **رايفيزن إلاَّ شبه أب روحي لها Godfather لكن إسمه إلتصق بها دون قصد ولا رغبة منه ، والفضل لله وحده** فيما أنجزه بالرغم مما يعترف به من ضعف قوته ، **ولا شك أن جميع التعاونيين(*) في مختلف مواقعهم يستحقون نفس التقدير All cooperators, each one in his particular role, are entitled to the same merit.** ، وأن تقدير جلالة الأمبراطور وحكومته سوف يُشجعهم وكافة العاملين على مواصلة العمل كما بدأوه برغم العقبات الكثيرة التي مازالت قائمة ويحفزهم إلى التمسك بمبادئهم.

التقدير يتوالى : More and more appreciation

في عام ١٨٨٧ وجد **رايفيزن** نفسه أخيراً في موقف يسمح له بأن يقول بمناسبة الطبعة الخامسة لكتابه ، **يتوالى التقدير ويتزايد للجمعيات الإئتمانية والجمعيات التعاونية الريفية الأخرى المتصلة بها بسبب ما حققته من نجاح وتطوُّر وأخذ الإهتمام بها يظهر جلياً في كافة أنحاء ألمانيا بل وفي البلاد الأوربية**

(*) لعل هذه الفقرة توضح روح التعاون التي كانت قائمة على الإخلاص في العمل ، وروح الفريق التي كانت سائدة بين جميع التعاونيين وأثر ذلك على مستقبل الحركة التعاونية الألمانية بصفة عامة ، وحركة الإئتمان التعاوني بصفة خاصة ، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول في أحاديث شريفة ، " الناس بخير ما تعاونوا " و " كان الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه " و " يد الله مع الجماعة " و " ويد الله مع الشريكين ما لم يتخاونا فإذا تخاونا رفع يده عنهما ".

الأخرى حيث قوبلت أهداف إتحادات الإئتمان بمزيد من الإهتمام ، وتبذل الجهود فيما عدا عدد قليل من الدول لتأسيس جمعيات مماثلة هناك.

The Credit Unions and other connected rural cooperative societies are, consequent to their successful development, more and more appreciated. Not only in all parts of Germany, but also in the other European countries, the objectives of the Unions are met with increasing interest, and efforts are being made, except in a few countries, to establish similar institutions.

زيادة إهتمام الدول الأجنبية بالتعاون :

Increasing interest also in foreign countries

ودليل إهتمام الأقطار الأجنبية بالحركة ما تنشره الجرائد من مقالات وبحوث كثيرة في هذا الشأن ، ويتلقى **رايفيزن** رسائل عديدة من أفراد ذوي إتجاه إجتماعي في روسيا وهولنده وبلجيكا وأسبانيا وفي فرنسا خاصة ، وجاءت إلى ألمانيا وفود من الدانيمارك وسويسرا وغيرهما لتدرس عن كثب عمل الجمعيات ، بل إن حكومة سويسرا تمنح مكافآت لإنشاء الجمعيات التعاونية الإئتمانية ، وقامت في **إيطاليا جمعيات عديدة**(*) ، لكن النشاط الأكبر إستأثرت به النمسا حيث أنشأت تباعاً جمعيات في شتى أنحاء البلاد وقد لقيت هذه الجهود كلها نجاحاً واسعاً ، وأصدر البرلمان النمساوي في ٧ يناير ١٨٨٦ قراراً بإنتداب ثلاثة خبراء ليدرسوا على الطبيعة تكوين وأنشطة الجمعيات ، وَقَدَّم هؤلاء الخبراء تقريراً إلى البرلمان بعد أن زاروا عدداً من الجمعيات في وادي الرين والأقاليم الجبلية المجاورة في **إيفل وفسترفالد Eifel and Westerwald** وتحدثوا مع **رايفيزن** مرات عديدة ، وكان تقريرهم في صالح الجمعيات ، وبناء عليه قرر البرلمان

(*) نرجو أن نوجه النظر إلى أن عمر لطفي وهو الرائد الأول للتعاون في مصر ، وكان زميلاً للمرحوم مصطفى كامل عندما وجد أن مصر تقع في أزمة إقتصادية وتسير إلى الهاوية بعد أزمة ١٩٠٧ ، ذهب في صيف عام ١٩٠٨ إلى إيطاليا وإجتمع بمسيو لوزاتي Luzatti وزير المالية الذي كان يُلقب بأبي التعاون ، وتَعَرَّف من خلاله على تجربة التعاون في إيطاليا ثم عاد إلى مصر وأدخل التعاون ، واستعان في ذلك بطلبة مدرسة المعلمين العليا ، حيث أوضح لهم تجربة إنشاء التعاونيات والمبادئ التي تحكم تنظيم وإدارة التعاون ، وقاد حركة إنشاء التعاونيات على أسس شعبية بالرغم من العقبات التي قابلته ويرجع إلى التطبيق التعاوني المصري للمؤلف ، الناشر : مكتبة عين شمس ١٩٧٩.

في جلسته يوم ٢١ يناير ١٨٨٧ إنشاء جمعيات إئتمان ، وتلقى **رايفيزن** بهذه المناسبة الخطاب التالي :

يسر مُفوَّض حكومة النمسا State Commision في[*] الأراضي الواطئة أن يحيطكم علماً بقرار البرلمان النمساوي الصادر في جلسة ٢١ يناير من هذا العام بالإعراب لكم عن الشكر والتقدير لمعاونتكم في بحث أحوال الجمعيات التي تحمل إسمكم.

ونرفق بهذا مشروع القرار – كما قدمه مفوض الدولة إلى اللجنة البرلمانية المختصة بالمجتمع والدستور ، ونسخة من محضر جلسة البرلمان التي نظرت القرار ووافقت عليه.

وستدركون من هذه التقارير والمحاضر **أن برلمان النمسا في الأراضي الواطئة ومفوض الدولة الموقع على هذا مهتمون أشد الإهتمام بإنشاء جمعيات إدخار وإئتمان تقوم على مبادئكم التي ثبت نفعها وأنهم مهتمون بالنهوض بهذه الجمعيات.**

You will understand from these reports and minutes, sir, that the High Parliament of Lower Austria and the undersigned State Commission are very much interested in the establishment of Savings and Loan Unions based on your well-proved principles, and that they are very much concerned with the promotion of these Unions.

فيينا ، النمسا ، ٢٥ فبراير ١٨٨٧

مفوض الدولة

توقيع : كنسكي

Sign. : Kinsky

---

[*] **The lower Austrian State.**

وكان **رايفيزن** قد منح ترخيصاً إلى الجمعية الزراعية لدولة هنجاريا (المجر) Hungarian State لتترجم الطبعة الرابعة من كتابه إلى اللغة المجرية ، وتلقى رايفيزن بعد فترة قصيرة خطاباً من الجمعية المذكورة تُعرب فيه عن خالص تقديرها الحار وتبلغه بأن جمعيتها العمومية قررت في ٢٢ مايو من هذا العام **تعيينه عضواً فخرياً** Honorary Member ، ورغم أن **رايفيزن** سعد كثيراً بالخطابين المشار إليهما بعاليه وتلقاهما بالشكر الجزيل لمرسليهما الأجلاء ، **فإنه لا ينشرهما مدفوعاً بشعوره الشخصي ، بل لأن مضمونهما فيه دلالة أخرى على التقدير المتزايد للأفكار الأساسية التي قامت عليها حركة جمعيات الإئتمان حتى في خارج ألمانيا حيث يكثر بإستمرار أصدقاء الحركة ومؤيدوها**، وجميعهم يرجون مخلصين أن يستمر هذا الإتجاه وأن يلاقي النجاح بفضل الله.

لا تنتظروا معجزات من إتحادات الإئتمان :

The Unions cannot be expected to perform wonders

إذا أُحسنت إدارة هذه الإتحادات If these Unions are rightly managed **وتَجمَّعت في منظمة دائمة للعمل المشترك ، لكانت أداة يوثق فيها ويُعتمد عليها في تحسين ظروف المعيشة ومستواها من أجل الأفراد والأسر بل والمجتمع الزراعي بكامله ، لكن بشرط ألا يتخاذل هذا المجتمع عن بذل الجهد اللازم ، ولا حاجة بنا إلى القول بأن الآثار الطبيعية للجمعيات لا تصبح محسوسة إلا تدريجياً ، ولهذا يجب علينا أن لا ننتظر المعجزات ، لكن إذا أُريد التعجيل بظهور هذه الآثار وتحقيق التحسن المرغوب في ظروف المعيشة في أقرب وقت ممكن ، فلابد أن تُسارع الطبقات القادرة مادياً إلى الإنضمام إلى الحركة وأن تستمر على مناصرتها في المستقبل كما فعلت في بداية حياتها وحتى الآن ، ونوجه هذا الرجاء بصفة خاصة إلى رجال الدين والمعلمين** ، وينبغي ألا يغيب عن بال هؤلاء المساندين للحركة

والمتعاونين معها أن الهدف الأساسي لها هو تحسين أحوال المجتمع معنوياً ومادياً ، فالحركة تُمثل عملاً شرعياً يهدف للمعونة الذاتية المتبادلة ، ولهذا السبب نوصي بالإسراع في إزالة العقبات التي تعوقها بإصدار التشريعات اللازمة وتعاون مختلف الإدارات الحكومية معها ، فبعد أن سلخت الحركة أربعين عاماً من عمرها في نجاح واضح ، أصبحت تحتاج إلى الإعتراف القانوني والحماية الحكومية حتى لا يقدم أحدهم على إرتكاب خطوات من أي نوع قد تضر بحرية تقدمها ونموها،

No stops will be made which, in any way, could impair its liberal development.

أمن ورخاء المجتمع كله رهن بتعاون كافة الطبقات :

If all classes cooperate, they are an excellent medium to secure the well-being of the whole society.

ويستطرد الرائد التعاوني الكبير قائلاً إذا تعاونت جميع الطبقات ذات المهن تعاوناً عاماً على النحو الذي أوضحناه أمكن لحركة جمعيات الإئتمان أن تتحول إلى أداة فعالة لزيادة قدرة المجتمع الريفي على إكتساب المزيد من الثروة من ناحية والنهوض بالإنتاج الزراعي وتكثيره من ناحية أخرى ، والزراعة تعتبر من أهم المهن جميعاً وزيادة إنتاجها يعني بالدرجة الأولى إقامة قاعدة صلبة لحياة المجتمع كله ، كما سيمتد أثر رقي الزراعة إلى كافة فروع الأعمال الأخرى نظراً لتشابك المصالح.

والمعروف أن الغالبية العظمى من السكان تعمل بالزراعة فإذا تهيأت الظروف المناسبة لهؤلاء ، وتحسن مركزهم المالي ، أصبحوا إضافة جديدة إلى المتعاملين مع فروع الأعمال الأخرى لاسيما المنشآت التجارية في الحضر ، أي أن العاملين في كافة المهن ، بالإضافة إلى الحكومة سيجدون أنه من مصلحتهم أن يعملوا معاً ليحققوا للزراعة أقصى تقدم ممكن وبجميع الوسائل.

وأساس رقي الزراعة أن **يكون الزراع أقوياء مادياً وغير غارقين في الديون** **A strong peasantry free of debt.**

بعض الملاحظات :

نشرت جريدة " المسيح والعالم " (*) في عددها الصادر يوم ٢٥ يونيو ١٩٦٥ تقريراً صحفياً بقلم دكتور ث. سونيمان بعنوان " **أكثر نجاحاً من كارل ماركس** " تناول أعمال **رايفيزن** ، ولا شك أن هذا العنوان ملفت للنظر بصورة تدعو للدهشة خاصة وأن كل من **رايفيزن** وماركس كانا متماثلين في العمر ، كما أن كتاب **رايفيزن** عن جمعيات الإئتمان ظهر قبل أن ينشر كارل ماركس كتابه " **رأس المال** " بسنة واحدة ، **وكلا الكتابين من معالم تاريخ القرن التاسع عشر برغم إختلافهما كلياً في الفكر والإتجاه** ، ومن ناحية أخرى يعتبر كتاب " رأس المال " ثمرة تأملات مؤلف نظري ومفكر قدير ، بينما **رايفيزن** – على حد تعبير **ماينشين**(**) – " ليس رجل مبادئ عقائدية جامدة **an entirely undogmatic man** ولا مجدد غير صبور يعارض الظروف السائدة فحسب ، **بل كان رجل بناء قام بترتيب ما كان مهدداً بالإنفراط ، وأحيا الأنشطة التي أصيبت بالشلل ، وحفز القوى الكامنة عن طريق المساعدة الذاتية.**

A preserver, who put in order what was imperilled, revived paralyzed activities, and activated the latent forces of self-help.

(*) A detailed report under the heading "More successful than Karl Marx" on E.W. Raiffeisen's work by Dr. Th. Sonnemann was published by **the journal "Christ and the World"** June 25, 1965.

(**) Meyenschein : an entirely undogmatic man; not an impatient innovator who objected only to existing conditions, but a preserve, who put in order what was imperilled, revived paralyzde activities, and activated the latent forces self-help.

يرجع في ذلك إلى :

Agricultural Central Credit Union for Germany, Neuwied, 1921.

ولعل أوضح دليل على فكر **رايفيزن** البعيد النظر مطالبته " بتوجيه روح العصر التي ضلت الطريق إلى وجهة أخرى " **وقد إستطاع فكر رايفيزن أن يتجاوز عصره فيعبر إلى أيامنا هذه بل وإلى المستقبل** ، وقد أصابت ألمانيا والعالم الموجات الأول من " **الأزمات والهزات المدمرة** " التي توقعها **رايفيزن** ، وفي كل مرة كانت المنظمات التعاونية تُقدِّم الدليل على أنها الوسيلة الناجحة لعلاج الشدائد الإقتصادية والتغلب عليها ، ومازالت تلك المنظمات تلاقي اليوم نفس النجاح الذي أحرزته في الماضي .

ويتمثل ذلك فيما نشاهده من إنشاء جمعيات تعاونية جديدة كل يوم وأشكال متطورة من التنظيمات التعاونية لتقدم العون والمساعدة لتلك الأقطار الكثيرة في العالم التي ماتزال تعاني من الفقر والفاقه ، وفي عالمنا المتغير دائماً تعبئ المنظمات التعاونية كل قواها لتواجه المتغيرات وتتواءم معها لتلبي الإحتياجات الجديدة والمتغيرة حتى تحتفظ بمكانتها وتثبت إحترامها في ظل المنافسة المعاصرة ، غير أن رايفيزن لم يقصر تفكيره على تصور الأهداف الإقتصادية في تطبيق الطرائق التعاونية بل رأى أن الظواهر الإقتصادية للعمل التعاوني يجب ألاَّ تؤخذ على أنها أهداف نهائية في ذاتها إذ أنها في الحقيقة وسائل لغايات أسمى ، فليست الجمعيات التعاونية الإئتمانية وما يماثلها من الجهود طرائق للتغلب على الحاجة من ناحية والسيطرة على مشكلات الوفرة من ناحية أخرى فحسب ، بل أيضاً مدرسة لتربية الروح العامة وتوجيهها أو توجيه التقدم الإجتماعي بلغتنا المعاصرة ولب الأمر هو محاولة دفع الجهود وإثارة الإهتمام ، والهدف النهائي هو إقامة مجتمع الإنسان الحر.

This has been demonstrated by the establishment of new cooperative societies and new forms of cooperations to bring needed help to many still existing poverty-stricken regions of the earth. Under the prevailing affluence, the cooperative organizations direct all their forces toward conforming to changing wants, and toward holding their ground in contemporary competitive markets. Raiffeisen, however, did not only visualize economic objectives in the application of cooperative methods. The economic aspects of cooperative work and development are not to be understood as final goals in themselves, but as means to higher ends. Cooperative Unions and similar efforts to overcome want and to master the problems of affluence, are meant to be a school of public spirit, or - in contemporary words - of social progress. The point of the matter is the evocation of new endeavours, the final goal of which is the realization of a social community of free men.

وقد فجر رايفيزن وخلفاؤه ينابيع لا تنضب من القيم الروحية ، والمشكلة الآن هي كيف نَبُثُّ الوعي في هذه القوى ، وهذه وظيفة التربية التعاونية حيث أن من واجبها أن تجعل من هذا الحلم حقيقة ملموسة.

Raiffeisen and his successors opened an inexhaustible source of spiritual impulsion in this way. The problem is how to make conscious these forces. It is the task of education for cooperatives to bring them into reality.



من الأماكن التي تحرص الحركة التعاونية في ألمانيا على صيانتها وإتاحة الفرصة للدارسين للحركة التعاونية فيها زيارة المنزل الذي ولد فيه **رايفيزن** في مدينة هام Hamm على نهر سيبيج Siege وهذا المنزل يبلغ من العمر أكثر من ٢٠٠ عام ، وقد حرصت مؤسسة **رايفيزن** للطباعة على ملكيته منذ عام ١٩٦٠ وقامت بصيانته والحفاظ على مظهره الخارجي ، وقد تمَّ إفتتاحه للجمهور في ٢١ نوفمبر عام ١٩٦٢ لكي يكون رمزاً تذكارياً متاحاً لمحبي **رايفيزن** وأفكاره والحركة التعاونية العالمية.



تؤكد الشرائع السماوية على أن الإنسان يعلو على نفسه بعقله ، ويعلو على عقله بروحه ، وأن على الإنسان أن يتمسك بفضيلة البر والتقوى والإحسان في العمل ، وكان فلهلم رايفيزن (١٨١٨ - ١٨٨٨) يؤمن بأن القوى المعنوية القائمة على المبادئ الروحية لا غنى عنها في مجال العمل الإقتصادي ، وبالتالي فإن هذه المفاهيم لو توافرت في التطبيق العملي ، فإنها حتماً ستقوم بدور على جانب كبير من الأهمية في توجيه روح العصر إلى وجهات أخرى جديدة وأهدافاً أخرى جديدة لصالح الإنسانية.

الخلاصـــة

نشأت فكرة التعاون في ألمانيا منذ عام ١٨٤٧ حين إشتدت الفاقة ثم أصبحت حقيقة ملموسة منتشرة خلال عقود السنوات التالية حتى إتخذت شكلها النهائي على صفحات الكتاب الذي نعرضه ، ومن هنا إكتسب أهميته لكل مشتغل بالتعاون، وأوضح رايفيزن أن البعض قد يظن أن الجنس البشري قد إزداد حيوية لتعاظم وسائل إشباع حاجاته عما قبل ، وأن الترابط العالمي قد صار أوسع مدى عما كان سابقاً ، لكن الأمر ليس كذلك للأسف الشديد ، لإن توافر السلع والرفاهية وزيادة أسبابها، قد خلقت حاجات ومطالب جديدة بحيث أصبح إنسان عصره بعيداً كل البعد عن الإحساس بالأمن والإرتياح برغم ما يملك ويستخدم من أدوات ، واستطرد رايفيزن في تحليله موضحاً مفهوم جمعيات الإئتمان وأنه قامت جمعيات الإئتمان على أساس المبادئ المسيحية لأمكنها أن تؤدي وظيفة تحسين الأحوال الإجتماعية بنجاح نظراً لحسن تنظيمها وكفاءتها ، وقد ثبت ذلك عملياً حيث إزداد إقتناع الناس بها وإجتهدوا في تمهيد الطريق لإنتشارها في كافة أنحاء ألمانيا وفي كثير من البقاع خارجها ، ومن ثم أخذ يبلور ويُطوِّر فكرة التعاون التي إنبثقت عنها جمعيات الإئتمان ، لكن الطريق لم يكن سهلاً بل تطلب الأمر فترة إعداد وكثير من الجهد والعمل لإزالة العقبات وتمهيد السبيل نحو مكافحة التجارة الربوية ، وساعده في ذلك بعض الأغنياء ، وبرغم أن الأثرياء أعلنوا إستعدادهم لتقديم جميع ممتلكاتهم كضمان للأموال التي تقترض ، ووافقوا على أن تكون مسئوليتهم غير محددة unlimited liability طبقاً لنظام الجمعية فقد إستعصى على الجمعية في مبدأ الأمر العثور على من يقرضها.

والجدير بالذكر أن مدير دائرة محكمة نيوفيد أرسل إلى رايفيزن خطاباً يشهد فيه بأن جمعيات الإئتمان الريفية في هذه المنطقة مفيدة فيما يتعلق بكافة الشئون القانونية برغم أن معظم الجمعيات لم تنشأ إلاَّ منذ وقت قريب ، فقد تناقصت القضايا الصغيرة والمبيعات الجبرية بالمزاد العلني ، وقضايا التنفيذ على الفلاحين وغيرها تناقصاً كبيراً في محيط المحكمة حيث تمارس الجمعيات نشاطها.

وقد فَجَّر رايفيزن ينابيع لا تنضب من القيم الروحية ، حيث كان يرى أن مدار الأمر كله يقع على الروح ، فهي هامة جداً It is the spirit which of vital importance وهي التي تنتج الأزهار والثمار ، أما إقتباس الشكل وحده فلا يكفي لتحقيق النجاح ، وقد أثبتت تجاربنا حتى الآن الأهمية العظمى للروح المسيحية التي تحتاج إليها في هذا الصدد. ووصل دكتور أ.هيلد A.Held أستاذ الإقتصاد بجامعة برلين إلى النتيجة ذاتها عندما قام ببحث وتحليل الجمعيات التعاونية الإئتمانية فقال " يجب الإعتراف بأن القوى المعنوية القائمة على المبادئ الروحية لا غنى عنها في حل المشكلات الإجتماعية.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضوع عن طريق قُدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) تناول بالشرح والتعليق الظروف التي أحاطت بظهور فكرة التعاون في ألمانيا .. على أن تتناول في شرحك رأي فلهلم رايفيزن فيما يتعلق بأثر القيم الروحية في النهوض بالأحوال الإجتماعية والإقتصادية.

*) أكتب ما تعرفه فيما يتعلق بالجمعيات الآتية :

أ) جمعية الخبز.

ب) جمعية فلامرز فيلد للإغاثة.

ج) جمعية هِدِسْدورف لنفع المجتمع.

د) جمعية هِدِسْدورف الإئتمانية.

*) " تلقى رايفيزن العديد من مظاهر الإهتمام بفكرة الإئتمان التعاوني والتأييد لخطواته ، كما تلقى أيضاً العديد من الآراء التي عارضته ".

علِّق على العبارة السابقة ، موضحاً آراء كل من الجانبين ، ورأيك الخاص فيما يتعلق بالدروس المستفادة من هذه الحوارات.

*) ما هو رأيك الخاص في الظروف الإقتصادية التي أحاطت بإنشاء التعاونيات في مصر ، والظروف الإقتصادية التي أحاطت بإنشاء التعاونيات في ألمانيا ، وأثر ذلك على النتائج التي تحققت في كل من البلدين.

*) تناول بالشرح والتعليق التقرير الذي كتبه دكتور ث . سونيمان فيما يتعلق بالمقارنة بين كارل ماركس ورايفيزن ، وما هي أداة النشر التي ظهر فيها هذا التقرير ؟..

الفصل الثالث

جمعيات الإئتمان التعاوني وأغراضها



الأساس القانوني لجمعيات الإئتمان :

The legal basis of the Credit Unions

صدر قانون التعاون في ألمانيا في ٤ يوليو ١٨٦٨ وطُبِّق على شمال ألمانيا ثم إمتد تطبيقه على سائر " الرايخ **Reich** " الألماني بموجب القانون الصادر في ١٦ أبريل ١٨٧١ ، ويمثل هذا القانون الأساس القانوني لجمعيات الإئتمان ، **أما الهدف الرئيسي لجمعيات الإئتمان فهو الوفاء بحاجات أعضائها المالية Satisfy their members' monetary needs** ، لكن ليس المال وحده هو الهدف النهائي للعمل التعاوني ، بل المال وسيلة لتحقيق غاية هي ... " **تحسين أحوال الأعضاء معنوياً ومادياً وإنشاء المنظمة اللازمة لتحقيق هذه الغاية والتي تقوم بالحصول على الأموال لإقراضها للأعضاء بموجب الضمانات المعتادة ، وتهيئة فرصة الإستثمار أمام الأموال العاطلة مقابل فائدة** " وتحدد هذا الهدف منذ البداية بحيث لا تحتاج إلى تأكيده.

وفيما يلي النص باللغة الإنجليزية :

" To improve the moral and material conditions of the members, to establish the institutions required, that is, mainly to procure money for loans to the members under common guarantee, and to create opportunity to invest idle sums of money at interest". This has been stated from the beginning on through and cannot be emphasized strongly enough.

قصور الإنتاج الزراعي :

Deficiencies in agricultural production

تأخرت الزراعة في ألمانيا في الماضي القريب بالقياس للمستوى المرغوب ، لاسيما إذا تأملنا إنتاجية المزارع المتوسطة والصغيرة وهي تُمثِّل الجزء الأعظم من الأرض الزراعية ، ولم يكن عجيباً أن تنحدر إنتاجية الأرض وتتذبذب الغلة وتتراجع إلى أقل كثيراً مما هو منتظر منها. وقد أُسيئَ إستخدام الأراضي وأُهدرت الإمكانيات التي كان يجب أن تُدِرَّ الخير وتصبح مصدر الثروات ، وإعتاد الزُرَّاع أن يحرثوا الأرض في

المناطق الجبلية بل وفي الوديان الخصبة السهلة حرثاً سطحياً لا يَتَعمَّق في التربة إلاَّ بضع بوصات ، مهملين في خدمة الأرض وفلاحتها لنقص أدوات الزراعة وماشية العمل الحقلي ، ولم يبذلوا العناية الكافية بالسماد للتجمع في الحظائر فضاعت ملايين الدولارات التي تُمثِّلْ قيمة تلك الأسمدة الثمينة المهملة ، ثم أُنْفِقت ملايين أخرى في إستيراد مخصبات أجنبية كثيرا منها لا قيمة لها ، وأُهملت المراعي التي كان يمكن أن تنتج الأعلاف الجيدة حتى تحولت إلى مستنقعات ، كما تُرِكَت مساحات واسعة من الأراضي الجيدة فأصبحت بدورها بوراً لا تُنتج زرعاً ولا تصلح حتى لتكون أرض مراعي للماشية ، وإضمحلت الأنشطة الزراعية المكملة مثل إنتاج الفاكهة ، والنحالة ، أما مبررات هذه الأحوال السيئة فكانت كما يُقال نقص الأموال الضرورية لشراء الأدوات وإدخال التحسينات ، أو عدم صلاحية الأرض للحرث العميق ، أو تعذر تحسين الأرض لأسباب خارجة عن إرادة الزُرَّاع أو عدم ملاءمة الجو لبعض المحاصيل.

الكسل والإهمال سبب الكثير من النقائص :

Laziness and negligence are the causes of many short comings

والحقائق التي كانت وراء الأحوال السيئة هي إمتناع الزُرَّاع عن زراعة البساتين ، لا بسبب نقص التربة الصالحة ، ولكن بسبب الإهمال والتكاسل ، وآية ذلك أن الأرض غير الصالحة للزراعة تنتج البوص بكميات وفيرة ، ويصلح البوص لعمل السلال وهي حرفة مُرْبحة لاسيما في فصل الشتاء ، لكن الناس تكاسلت عن صنع السلال ، مما إستلزم إستيرادها من الخارج وإنفاق مبالغ كبيرة من الأموال في ذلك ، ولم تعد المغازل اليدوية تُستخدم كثيراً في تلك الأيام ، بينما كانت منتشرة قديماً تشتغل عليها النساء وتنتج أقمشة جيدة قوية الإحتمال ، ثم تكاسل الناس وأخذوا يشترون قماش الكتان بدعوى أن شراءه أرخص من إنتاجه منزليا ، وأُهدر الوقت الذي كان يُسْتَغل في أعمال الغزل والنسيج المنزلية وصار وقتاً ضائعاً.

تزايد الإنفاق بغير جدوى يزيد الحالة سوءاً :

Increasing and partially useless expenditures add to the evil

ليس ما ذُكر آنفاً غير بضع أمثلة قليلة ، وهناك الكثير مما يؤدي إلى نقص الموارد وبالتالي نقص الدخول بينما يتزايد الإنفاق بإستمرار ، أما فيما يتعلق بالإحتياجات التي لم تكن معروفة للناس سابقاً فمنها الأدوات الترفيهية غير الضرورية ، والملابس الزاهية التي تجاوز إنتشارها المدن إلى أقاصي الجبال ، وزيادة النفقات العامة ، والإنفاق على السهرات والمرفهات العامة حتى ولو إقتطع الناس من قوت يومهم.

الإقراض بالربا الفاحش : In addition : usury

بالإضافة إلى ما سبق فقد كان هناك **الربا شر الشرور The greatest evil of all** ، **وإنتشر المرابون الجشعون المتجردون من الأخلاق وإمتصوا دماء الفقراء والضعفاء من الفلاحين بلا رحمة كالخفافيش Vampires ، بل وإستغلوا جهلهم وقلة خبرتهم فهدموا حياتهم بألاعيبهم الربوية ونهبوا ممتلكاتهم تدريجياً ، ودمروا كثيراً من الأسر ، وكلما إزداد فقر الفلاحين إزداد إحتياجهم للمرابين وإزداد بالتالي قوة هؤلاء المرابين وجشعهم.**

المشكلة الإجتماعية الأكثر إلحاحاً : The most urgent social problem

يتوقف إستقرار المجتمع كله وتقدمه بل وإستقرار الدولة على متانة القطاع الريفي والزراعي من السكان ، وأصبحت مسألة كيفية تقديم المساعدات لهذا القطاع هي مسألة الساعة والمشكلة الإجتماعية الأكثر إلحاحاً ، وأهم أهداف الإصلاح الإجتماعي ، ومما يدعو إلى الإبتهاج أن هذه المسألة أخذت تحظى بعناية الحكومات وأصحاب الإتجاه الإنساني في مختلف المهن ، ولذلك عمدت الحكومات إلى تقديم المساعدات غير المباشرة عن طريق الأعمال العامة والإستثمارات من أجل الصالح العام ، ومن أمثلة هذه المشروعات ضبط الأنهار ومد السكك الحديدية والطرق ، ويلاحظ أن المساعدات المباشرة بدون أن يقدم أفراد الناس جهداً يعادلها تؤدي إلى إحداث أضرار كبيرة.

المساعدة المباشرة لا تحل المشكلة :

Direct help does not solve the problem

لابد أن يبذل الناس جهداً لتحسين أحوالهم ، ولذا فالمعونات المباشرة ليست حلاً للمشكلة لإن المبالغ التي تدفع والمبلغ النسبي الذي يُخَصَّص لكل أسرة بالمقارنة بالأخرى لا يمكن تحديده بالضبط مما يؤدي إلى الغيرة وعدم الرضا **Jealousy and discontet** ، **غير أن أسوأ النتائج هي عدم وجود الحافز على الإدخار في أوقات الرخاء** **The worst effect, however, is the lack of incentive to save during favorable periods** لإن الناس تنتظر أن تُمنح معونات كلما إحتاجت إليها ، ولكن إذا كان لابد من المعونات فيجب أن تُمنح من خلال الأشغال العامة بحيث تتاح للمحتاجين فرصة كسب المال ، ويبدو من المهم جداً أن يكون تمويل المواصلات والسكك الحديدية والترع وضبط الأنهار والري وإنشاء الطرق وجميع الأشغال التي تؤدي إلى تحسين أحوال الريف من المال العام **Publicly financed**.

كما يجب تخفيض الضرائب المحلية التي بلغت في بعض أنحاء البلاد حداً مبالغاً فيه.

المؤسسات المالية العامة لا تقدم المساعدة الكافية :

Public monetary institutions can also not grant sufficient help

لاشك أن المؤسسات المالية العامة نافعة كأداة إضافية تساعد على بلوغ الأهداف التي نحن بصددها ، **وتستطيع هذه المؤسسات أن تمنح قروضاً بضمان العقارات فقط** وذلك بسبب سياسة الحرص التي تتبعها ، ويلاحظ أن فروع تلك المؤسسات بعيدة جداً بحيث لا تشجع على إيداع المبالغ الصغيرة والمدخرات بسهولة لأن الإنتقال إليها يستلزم وقتاً ونفقات لا تتناسب مع هذه المبالغ ، كذلك يخشى صغار المودعين والمدخرين أن يضطروا إلى دفع ضرائب كبيرة على ودائعهم لدى هذه المؤسسات ، أما الإقتراض منها فمشوب بالصعاب ومُضَيِّع للوقت ، إذ أن مديريها ملزمون بإجراء تحريات تفصيلية عن طالب القرض وضامنيه ومراكزهم المالية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه التحريات تستند عادة إلى تقارير السلطات المحلية التي لا يمكن أن تخلو من أخطاء.

وقد إتجهت الأفكار أحياناً إلى تحريم المعاملات الربوية بإجراءات تشريعية ، وقد يمكن ذلك مؤقتاً وجزئياً ، لكن لا يمكن منع تلك المعاملات بصفة كاملة ، إذ لا يلبث المرابون أن يجدوا طُرقاً ووسائل جديدة لإستمرار نشاطهم المريب ، وقد يلجأون إلى وسائل أكثر ضرراً من ألاعيبهم المعروفة والتي كان يمكن أن يفطن إليها المتعاملون قبل تنفيذ الإجراءات التشريعية.

ولا يكفي العمل على توافر الأموال ، فلو أننا وزعنا الملايين فوراً على الزُرَّاع فلن يجدي ذلك في إزالة الضرر ، بل ربما يزيد منه ويؤدي في النهاية إلى الإنهيار ، إذ لا تلبث هذه الأموال أن تنتقل إلى أيدي المرابين ولن يكون لها من أثر إلاَّ زيادة ثروتهم وزيادة المحتاجين حاجة وفقراً ، ولابد من معرفة أسباب فقر الزُرَّاع وتقهقر الزراعة أولاً ، وما الحاجة إلى الإئتمان أو إلى الإقراض الربوي إلا مظاهر وأعراض المرض الإجتماعي ، أما الأسباب فأكثر عمقاً ، **وترجع من وجهة نظر رايفيزن كما جاء في المقدمة إلى إبتعاد الناس عن أصول المسيحية في** حياتهم de-Christianization.

غير أننا سنأخذ في بحثنا الجانب المادي فقط من المشكلة ، ويجب علينا أولاً أن نعمل بجد على أن يتفهم الناس أنفسهم إحتياجاتهم ويقوموا بعمل التنفيذ الضروري بأنفسهم ، وإذا تتبعنا التاريخ رأينا أن سكان الريف كانوا فريسة للأزمات ، ولفشل المحصولات وتلف الأراضي ، وكانوا يرزحون تحت أعباء الضرائب الباهظة ، فليس من المستغرب أن يفقدوا الأمل ويقعد بهم اليأس ويستسلموا للإستغلال. وسَبَّبَتْ هذه المصاعب وغيرها كثيراً من وهن العزم مع التعطش إلى الملذات إقتداءً بالطبقات العليا ، مما يسوق إلى الإنفاق فيما لا يفيد ويُعجِّل بالكارثة ، وهذا وحده في الواقع هو أساس الإنهيار ، **ولا يستطيع أحد أن يبعد هذا الإنهيار إلاَّ الناس أنفسهم حين يُقْلعون عما هم فيه** ، ولا ريب أن من المرغوب فيه إصدار التشريعات

المناسبة لتهيئة الجو للإصلاح وإتاحة تسهيلات لإزالة العقبات من الطريق ، مع خفض الضرائب وغير ذلك من أوجه التغيير الممكن ، **لكن لابد في النهاية من أن يقوم المحتاجون أنفسهم بالباقي طبقاً للحكمة القائلة بأن " الله يساعد من يساعدون أنفسهم** God helps those who help themsleves ، تلك هي الوسيلة الوحيدة لمعالجة الإحباط والتثبيط ، ولرفع الروح المعنوية ، ولاستغلال القدرات والكفاءات بين الناس ، ولإستخدام الأرض الإستخدام الصحيح بغية زيادة الإنتاج الزراعي ما أمكن ، لكن الفرد لا يستطيع بنفسه ووحده بلوغ تلك الغاية فقد دلت التجارب بوضوح على أن الأفراد لا يمكنهم الكفاح كل بمفرده وسط كل هذه المتاعب والمعاملات الربوية المنتشرة في عالمنا الحالي حتى تغلغلت في كافة نواحي الحياة والمجتمع ، وتتطلب الحال المتغيرة والزمن المتغير طريقة جديدة للعمل ، وإقامة المشروعات ، وعلاقات جديدة بين الشركاء في المعاملات business ، **فما لا يستطيع الفرد القيام به يمكن إنجازه بحشد القوى وإتحادها** ، وأول مسألة تعرض لنا في هذا الصدد نقص الإئتمان lack of credit ، **فلابد من توافر المال لبدء المشروعات** ، غير أنه يصعب في وقتنا هذا على الأفراد الحصول على الإئتمان سوى بشروط مُجْحفة ومخزية بعد أن تَفَشَّى بين الناس الجشع وسادت الإنحرافات selfish and greedy inclinations ... لكن لا يمكن للمجتمع أن يوفر لأعضائه ما يكفي من المال للوفاء بحاجتهم وإقامة المشروعات النافعة إلا بتضافر الجهود الجماعية لهذا الغرض ، ولا يكفي توافر الأموال بهذه الطريقة لعمل ما يراد عمله ، **بل يجب إستخدام هذه الأموال بكفاءة ووعي من أجل تحسين الإنتاج والإقتصاد دون الإنفاق فيما لا يفيد ، وهنا تبرز الأهمية القصوى للإرشاد والتثقيف بما يجاوز أهمية توافر الأموال.**

ولذا جَعَلت إتحادات الفلاحين رائدها الدعوة بقوة إلى هذه الفكرة ، وأثمرت تلك الدعوة بلا شك وانتجت كثيراً من الأفكار العملية ، غير أن الإجتماعات القليلة والمحاضرات التي يُلقيها المحاضرون الزائرون والتثقيف الذي يتلقاه التلاميذ في المدارس الزراعية لا يجدي ولا يمكن أن يؤدي إلى إحداث الأثر المطلوب على أفراد الفلاحين مما

يعود في النهاية إلى تقدم عام وتحسين للأوضاع كلها ، وكثيراً ما نسمع الفلاحين الذين يحضرون دروس التثقيف وينصتون إليها جيداً يقولون بعد إنتهائها " كل ذلك حسن ، ونحن نريد أن نعمل شيئاً ونتصرف حسبما سمعنا لكننا لا نملك مالاً ، قد يستطيع أصحاب المزارع الكبيرة تنفيذ المقترحات التي قيلت لنا لكننا نحن لا نستطيع ".

إتحادات الإئتمان تمهد السبيل : The Credit Unions Make this possible

ويختلف الحال في جمعيات الإئتمان عنه في إتحادات الفلاحين المشار إليها ... إن جمعيات الإئتمان منظمات صغيرة الحجم في المجتمع القروي ، لكن إتحادات الإئتمان تختلف في أنها تملك الأموال اللازمة لإدخال التحسينات ، وبمساعدة هذه الأموال يتهيأ السبيل لكل شئ ، فيمكن حفر المصارف ، وإنشاء البساتين والكروم والمراعي وزراعة الأرض وإزالة الأعشاب وإقامة المشروعات الزراعية مثل تربية النحل وزراعة الأسماك والصناعات المنزلية home industry.

تعانق الرفاهية المادية والروحية :

Spiritual and material well-being are mutually interacting

لا يمكن فصل الروح والرفاهية الروحية عن الرفاهية المادية فهما متعانقان ، فالفقر والحرمان هما بلا شك السبب الرئيسي للجريمة والرذيلة ، **Poverty and deprauity are certainly the primary sources of all kinds of crime and vice** وإذا إستطعنا أن نثير حماس الفقير وتطلعه إلى التقدم والوصول إلى وضع أفضل في الحياة ، فإننا سوف ندفعه في نفس الوقت إلى زيادة قدراته المادية والروحية معاً ، ويأتي الإقتصاد والوعي أولاً ثم تأتي في أعقابهما الفضائل الأخرى ، وقديماً قيل " **الأيادي العاطلة هي أماكن العمل التي يرتع فيها الشيطان**" **Idle hands are the devils workshop** ومع علاج التعطُّل والكسل والقضاء عليهما يختفي الميل إلى إضاعة الوقت والإنفاق غير المفيد ، وبالتالي تتقدم الطبقات الفقيرة وتتحسن ظروفها المعيشية وكل أحوال حياتها.

ونرجو التأكيد على أن ما تقدم من أقوال أساسه التجارب السابقة ، ولا يدع مجالاً للشك في أن جمعيات الإئتمان التي تقوم على المساعدة الذاتية المتبادلة بين سكان الريف لازمة ومناسبة لتحسين الأحوال الروحية والمادية للمشتركين فيها.

تنويه مهم :

يتوقف نجاح الجمعيات التعاونية على التثقيف ، وهذا ما أثبتته التجارب ، ورغم أن المساعدة الذاتية المتبادلة أمر شديد الأهمية بالنسبة للعمل التعاوني ، فإنها لا تضمن الوصول إلى الأهداف التعاونية ، وقال **رايفيزن** في الإجتماع السنوي لجمعيات الإئتمان عام ١٨٨٢ أنه " **حتى أحسن الجمعيات لم يتوافر لها بعد الوصول إلى المستوى المرغوب ، ومازال أمامها الكثير** ، وإذا تجاوزنا عن بعض الجمعيات التي لا تتبع متطلبات العمل الصحيح ، وكان من الأفضل لها لو أنها لم تقم على الإطلاق ، حيث أنه مازالت هناك جمعيات لم تَتَفَهَّم العمل الواجب جيداً ولم تعرف من العمل إلاَّ أن تكون مشروعاً مالياً Monetary business "(*) ، وهكذا لم يتردد **رايفيزن** عن إيضاح ما يراه سبباً للفشل ، وقال أيضاً في الإجتماع السنوي الذي عُقد عام ١٨٨٥ أي قبل ثلاث سنوات من وفاته " **نحن نواجه أعتى الخصوم وأخطرهم ، نحن نواجه الأنانية ، نحن نواجه أنفسنا** ، ونواجه محبتنا لأنفسنا التي قد يوجد ما يبررها لدرجة ما ، لكن الخطر أن تزداد الأثرة وتنحدر بسهولة لتصبح جشعاً وحباً للنفس "

We are confronted with a terrible, even the most dangerous adversary, ourselves, and our egotism which to a certain degree is justified, but which easily degenerates into selfishness.

ولو نظرنا إلى الأمور نظرة سطحية لوجدنا من العبث ألاَّ تكون الجمعيات التعاونية التي أُنشئت في الأصل لأغراض إقتصادية بعيدة عن نوازع الأثرة في العمل التجاري ، **لكن ذلك البعد عن الأثرة هو في الواقع إنجاز من الناحية الروحية** ، فإقتران

(*) F.W. Raiffeisen at the 1882 Union meeting.

آثار الأماني الإجتماعية بالأثرة غير الإجتماعية وتفاعلهما يحفز الهمم والقدرات التي تهيئ للإنسان أن يُطوِّر الأفكار الإقتصادية المتفقة مع المبادئ التعاونية.

وقد أصبحت الفكرة التعاونية الآن أكثر من أي وقت مضى موضع التساؤل بعد أن نمت الجمعيات التعاونية إلى حد جعل التلاقي المتبادل بين الأعضاء في منتهى الصعوبة إن لم يكن قد محاه محواً ، **وتَطَلَّب نمو حجم التنظيمات التعاونية أن تدار الجمعية بمعرفة مديرين محترفين** ، وتوضح لنا الأحوال المتغيرة كما لم توضح أبداً في الماضي أن التضامن التعاوني أخذ يزداد إستقلالا عن العلاقات الشخصية ويتحول بشكل متزايد إلى مستوى عال من الوعي الفردي.

ولذا فإن مهمة التثقيف في الحاضر والمستقبل يجب أن تتجه إلى العقيدة التعاونية وأيديولوجية التعاون وتحاول تقوية هذا الوعي وتنميته بإستخدام الوسائل المناسبة للعصر مقتفية في ذلك أثر العمل الثقافي الخالد الذي قام به فردريش فلهلم معلم الشعب Friedrich Wilhelm Raiffeisen, the people's educator.

الخلاصـــة

صدر قانون التعاون في ألمانيا في ٤ يوليو عام ١٨٦٨، وطُبِّق على شمال ألمانيا ثم إمتد تطبيقه على سائر بموجب القانون الصادر في ١٦ أبريل عام ١٩٧١ ، وهذا القانون يعتبر الأساس القانوني لجمعيات الإئتمان ، وهدفه الرئيسي هو الوفاء بحاجات أعضائها المالية في إطار تحسين أحوال الأعضاء معنوياً ومادياً وإنشاء المنظمة اللازمة لتحقيق هذه الغاية ، خاصة وأن هذه الحقبة قد شهدت إنحداراً في إنتاجية الأرض ، وإساءة في إستخدام التُربة ، وإهداراً للإمكانيات التي كان ينبغي أن تكون سبباً ومصدراً للثروات ، والسبب في ذلك كان يرجع إلى الكسل والإهمال ، بالإضافة إلى إنتشار المُرابين الجشعين ، وعدم قُدرة المؤسسات المالية العامة على تقديم المساعدات الكافية.

وقد تطلب الأمر لتصحيح الأوضاع العمل بِجِّدْ على أن يتفهم الناس أنفسهم إحتياجاتهم ، وأن يقوموا بعمل التنفيذ الضروري لتلبية هذه الإحتياجات، في إطار التشريعات المناسبة لتهيئة الجو للإصلاح وإتاحة تسهيلات لإزالة العقبات من الطريق ، مع خفض الضرائب ، وغير ذلك من أوجه التغيير الممكن وفقاً للحكمة القائمة " إن الله يساعد هؤلاء الذين يساعدون أنفسهم **"God helps those who help themselves** ... ومن هذه المعاني تتطلب الموقف إيجاد طُرق جديدة للعمل ، وإقامة مشروعات ، وعلاقات جديدة بين الشركاء في المعاملات ، مع التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم والإيمان بفكرة أن ما لا يستطيع الفرد القيام به ، يُمكن إنجازه بحشد القوى وإتحادها ، ولابد من توافر المال لبدء المشروعات ، ولن يتحقق هذا إلاَّ بتضافر الجهود الجماعية ، وحسن إستخدام هذه الأموال بكفاءة ، أي إستخدام أسلوب الإدارة المالية العلمية لهذه الأموال وصولاً إلى تحسين الإنتاج والإقتصاد وتحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات أي القضاء على كافة أوجه الإسراف والفقد والضياع ، في إطار التدريب المستمر الذي تتعانق فيه الرفاهية المادية والروحية وتنمية المهارات والقدرات على الأداء للوصول إلى وضع أفضل في الحياة ، خاصة وأن العمل يُمثل قيمة كبيرة في

الحياة ، وأن هناك مثل قديم يقول " الأيادي العاطلة هي أماكن العمل التي يرتع فيها الشيطان **Idle hands are the devils workshop** ".

وقد يكون من المناسب في هذا المقام توجيه النظر إلى تأكيد ما سبق وأعلنه فلهلم رايفيزن قبل وفاته بثلاث سنوات ، من حيث ما أوضحه سبباً للفشل في الإجتماع السنوي الذي عُقد في عام ١٨٨٥ حيث قال في هذا الإجتماع : " نحن نواجه أعتى الخصوم وأخطرهم ، نحن نواجه الأنانية ، نحن نواجه أنفسنا ، **نحن نواجه النرجسية أي محبتنا لأنفسنا ... والخطر الحقيقي الذي يترتب على ذلك هو إزدياد الأثرة ... وهذا يؤدي بسهولة إلى الإنحدار بالأخلاق والسلوك الذي يبرز فيه صفات الجشع التي تضع المصالح الشخصية وحب النفس فوق كل إعتبار**".

ولعل هذه الكلمات تُلقي الضوء على إهتمام رايفيزن بكافة الأساليب التي تجعل من إنشاء الجمعيات التعاونية وإتحادات الإئتمان التعاوني بعيدة عن الأثرة والأنانية في نشاطها الإقتصادي والتجاري والمالي ، وهذا في الواقع هو إنجاز من الناحية الروحية.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضـع عن طريق قدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) تنـاول بالشـرح والتعليـق الأسـاس القـانوني لجمعيـات الإئتمـان ، موضحـاً أهدافـه ، والظروف الإجتماعية والإقتصادية التي أحاطت به.

*) " لمـاذا يـرى علمـاء ألمانيـا أن الكسـل والإهمـال مـن أهـم أسـباب تدهـور الحالـة الإجتماعية والإقتصادية ".

ناقش هذه العبارة في ضوء دراساتك لتجارب التعاون في النهوض بـأقل النـاس حظاً وأكثرهم فقراً .. على أن تتنـاول فـي إجـابتك الأسـاليب التـي إتبعوهـا مـن أجـل تحقيق الإدخار ، والأساليب التي إتبعوها من أجل تمويل المشروعات التي أقاموها.

*) " توضّـح تجـارب الأمـم فـي تطـور الشـعوب أن هنـاك فـترات ينتشـر فيهـا المرابـون الجشعون المتجردون من الأخلاق ، والذيـن يمتصـون دمـاء الفقـراء والضعفـاء مـن الفلاحين وغيرهم ، ويستغلون جهلهم وقلة خبرتهم".

علّق على العبارة السابقة في ضوء الظـروف التـي أحـاطت بمصـر وألمانيـا ، ثـم وضّح دور التعاون في كلا البلدين في التغلُّب على هذه المشكلة الصعبة.

*) ناقش وموضّحاً رأيك الخاص فيما يتعلق بـدور الحكومـات ومـا تلجـأ إليـه مـن إنشـاء مؤسسات مالية لتقديم المساعدات المالية للفلاحين ، على أن تتضمن إجابتك دراسـة مقارنة بين دور المؤسسات الحكومية ، والمؤسسات المالية التعاونية الشعبية.

*) ما هي النصيحة التي أعلنها فلهلـم رايفـيزن قبـل وفاتـه بثـلاث سـنوات فـي الإجتمـاع السنوي الذي عقد في عام ١٨٨٥؟..

ما هي الأساليب العلمية التي ترى من وجهة نظرك أنها كفيلـة بتحقيـق أهـداف هذه النصيحة ؟

الفصل الرابع

العضوية .. المزايا
والمسئولية التضامنية

المنطقة التي تخدمها جمعية الإئتمان : District served by a Union

كانت دائرة إختصاص **جمعية فلامرزفلد** Flammersfeld تشمل المنطقة التي تحت إدارة عمدة واحد وفيها خمس أبرشيات Parishes(*) وسكانها نحو ٢٠٠٠ شخص ، كذلك شملت عمودية منطقة **هدسدورف** Heddesdorf خمس أبرشيات وسكانها ٩٠٠٠ شخص تقريباً وكانت تخدمها جمعية أخرى ، **وإمتدت منطقة عمل جمعية دوكيدوم فيلد العليا** Upper Dukedom of Wied لتشمل ٦ أبرشيات ، بينما كانت تشمل منطقة عمل جمعيات أخرى أبرشيتين فقط.

وإتضح من ممارسة العمل أن المناطق كانت أكبر مما ينبغي ، مما جعل من غير المتيسر إيجاد مكان كاف للإجتماعات السنوية يسع الأعضاء الذين يتزايد عددهم ، ولم يستطع الموظفون الإداريون الإلمام بأحوال الأعضاء كل على حدة ، ولذا إتخذت القرارات في الإجتماعات السنوية بناء على رأي غير شامل ، فما لبثت الجمعيات التي أشرنا إليها آنفاً أن إنقسمت إلى جمعيات أصغر حجماً ، **وهكذا نشأ المبدأ العام القائل بأن منطقة عمل الجمعية يجب أن تكون صغيرة ما أمكن The district served by a Union should be as small as possible** فلا تمتد لأكثر من أبرشية واحدة ولا تضم سوى سكان هذه المنطقة إلاَّ إذا كانت الأبرشية صغيرة جداً وفي هذه الحالة يمكن لمنطقة الجمعية أن تضم أكثر من أبرشية ، **ويلاحظ أن الأبرشيات كانت أقدم الوحدات ذات الروابط السياسية والدينية** ، وبالنظر لصغر حجم كل منها والإتصالات المستمرة بين السكان والمصالح المشتركة بينهم وذهابهم إلى الكنيسة التي تقع في حيهم ، والروابط التي تنشأ بين الأقارب والأصدقاء ، فإن سكان الأبرشية يعلمون تفصيلاً أحوال الأسر وحالتها فيسهل على الجمعية والحالة هذه أن تقوم بمهمتها في

* الأبروشية تعني مجموعة أشخاص يعيشون في منطقة بها كنيسة وواعظ

People living in a place with a christian church and priest.

تحسين أحوال الأعضاء مادياً ومعنوياً إذ أن مجتمع الأبرشية يمثل في الواقع مجتمع أسرة كبيرة.

أفضل طريق للنهوض بالمعنويات العامة :

The best for the promotion of the public spirit

ليس من المستطاع إحياء المعنويات العامة وإنعاشها وتنميتها إلاَّ في بيئة ضيقة شديدة الإتصال والترابط narrowly focused communication ، إذ لن يقبل الناس على بذل العناية للغير في مجتمع كبير يمتد إلى منطقة متسعة ويضم أفراداً غير معروفين لهم ، وهم على كل حال لن يبذلوا لهم نفس الرعاية التي يقدمونها للأقرباء والأصدقاء في مجتمعهم الصغير ، وسنعرض فيما بعد لما يُمكن إنجازه في المجتمعات الكبيرة عندما نتحدث عن المنظمات الأكبر حجماً.

المسئولية التضامنية والأثر المعنوي والإدارة الفعالة :

Solidary liability, moral influence, effective management

وعلينا في هذا المجال أن نأخذ في الإعتبار المسئولية التضامنية لجميع الأعضاء بوصفها كما سيأتي بيانه - لازمة للحصول على الإئتمان حيث لا يُسمح بأي مخاطرة في هذا الشأن ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت الأحوال المالية لطالب القرض والضامنين معروفة على وجه اليقين ، والأثر المعنوي للجمعية على أعضائها من الأهمية بمكان عظيم ، وهو أمر معروف كحقيقة واقعة ولا يحتاج إلى مزيد بيان ، فلا شك أن التساهل في منح القروض ضار جداً في معظم الأحوال ، ويحدث ذلك حين تأتي طالبات القروض من ربات البيوت المُهمِلات ، والمدينين غير الموثوق بهم ، والمغامرين ، ومدمني المسكرات ، وغيرهم ممن لا يُعتمد عليهم في حسن تدبير وإستخدام الأموال ، وعندئذ يصبح رفض هذه الطلبات مما تمليه مصلحة هؤلاء الأشخاص أنفسهم لقصورهم عن حسن إستخدام الأموال ، ومن

مصلحة الجمعية بطبيعة الحال ، ويترتب على هذا أن يرتدع هؤلاء الأشخاص ويغيروا مسلكهم إلى ما هو أفضل حين تشير الجمعية عليهم بذلك وتعدهم بمنحهم القروض حين تتأكد من إتباعهم لإرشاداتها في تحسين سلوكهم وأحوالهم ، **أي أن أثر الجمعية لا يقتصر على تحسين الأوضاع الإقتصادية ، بل والأحوال المعنوية أيضاً** not only the economic situation, but also the moral condition ، **والقضاء على الفقر بوصفه منبع كل رذيلة** to do away with poverty as a source of all vice ، وليس من الممكن الوصول إلى هذه النتائج إلا في المجتمعات الصغيرة ، وأخيراً فمن المستحسن أن تعمل الجمعية في أضيق مجتمع ممكن رغبة في أن تكون الإدارة ذات فاعلية وكفاءة وهو أمر لازم لسببين :

الأول : يَنْدُر أن نجد في المناطق الريفية أفراداً على مقدرة كافية لإدارة الأعمال المتسعة النطاق.

Rarely are there people to be found in rural regions who are able to manage large-scale business transactions.

والثاني : لا يمكن الحصول على خدمات إدارية بغير مقابل سوى في المناطق الصغيرة.

Only in small regions can management free of charge be attained.

إكتساب العضوية : Acquiring membership

بعد قيام جمعية الإئتمان وإثبات وجودها يثور سؤال حول من ينبغي قبوله كعضو ، **وتتضمن الفقرة ٣ من نظام الجمعيات الرد على هذا السؤال** إذ تنص على أنه **" لا يُقبل في عضوية الجمعية سوى سكان المنطقة المتمتعين** بالأهلية الكاملة في التصرف **وبكامل الحقوق المدنية بشرط ألا يكونوا أعضاء في جمعية إئتمان أخرى قائمة على المسئولية التضامنية " ، ولا يُسمح للأشخاص**

المقيمين في خارج منطقة الجمعية بالإنضمام إليها ، بينما يجب أن يعتبر رؤساء الأسر في داخل المنطقة أن من واجبهم الإنضمام لعضوية الجمعية المحلية.

The answer is given in paragraph 3 of the statutes which reads as follows : "Only inhabitants of the districts with full authority to act, and entitled to all civil rigths, can become members, if they are not members of another Credit Union based on joint liability".

People from outside the Union's district are, of course, in no case eligible. All heads of family in the district should regard it their obligation to join the local Union.

وأول أهداف الجمعيات القضاء على الفقر بتوجيه كل عنايتهم نحو تحسين أحوال الأهالي المحتاجين الذين لاشك سيرحبون بالإنضمام للعضوية ، وإنتقد البعض السماح للأفراد غير الفقراء بالإنضمام لعضوية الجمعية بدعوى أن لكل من الفقير والغني صوت واحد طبقاً للنظام ، فإذا سمح بالعضوية للجميع فقد يرجح الفقراء عند التصويت في الجمعية العمومية ويستولون على الإدارة ويتصرفون في أموال الأعضاء والأغنياء ، وكانت تلك الفكرة السبب الرئيسي في أن الجمعيات الأولى في فلامرزفلد وهدسدورف قامت على عضوية أشخاص لم يكونوا في حاجة ماسة إليها ولم ينضم إليها أحد من الفقراء ، لكن هذا المبدأ لم يلبث حتى إندثر وفتحت العضوية لجميع المواطنين بصرف النظر عن مركزهم المالي بشرط أن يؤهلهم للعضوية سلوكهم القويم ، وعند ذلك الحين سارت الجمعيات على المبدأ الجديد ولم تحدث أية مضايقات للطبقة الغنية من جرائه ، وإعتاد الفقراء مدفوعين بحسن التصرف أن ينتخبوا المواطنين الأغنياء بلا أي إجبار ليكونوا أمناء عنهم في الإدارة ، ويلاحظ أنه من غير المستحسن إشتراط إمتلاك قدر من الثروة أو الملكية الخاصة عند تعيين المديرين إذ أن الحكم في

إختيار هؤلاء لا يتوقف على الثروة وحدها بل تتدخل فيه الملكات والمزايا المعنوية ، وأي شرط من هذا النوع قد يؤدي في كثير من الأحوال إلى إستبعاد أكثر العناصر في سكان القرية من المناصب الإدارية مثل رجال الدين وموظفي الحكومة.

إشتراك الأغنياء له معنى إجتماعي كبير :

The participation of wealthy people is of great social significance

ويجدر بنا القول بأن إشتراك الأثرياء في الجمعيات له مغزى إجتماعي هام لأنه يقيم جسور الصداقة بينهم وبين السكان الأقل حظاً من الثروة ، كما وأن له مغزى آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات والمساعدات ، لكن لا يرقي إلى أثره في إيجاد الصلة الشخصية بين الأفراد على إختلاف ثرواتهم ، فإذا أصبح رؤساء الأسر كلها في الأبرشية أعضاء في الجمعية كما حدث فعلاً في كثير من الأحوال ، لكانت النتيجة أن الجميع أغنياء وفقراء يشتركون في إجتماعات الجمعية ولزادت متانة المركز المالي للجمعية لأن الأغنياء سوف يزيدون من الضمان المالي للجمعية طبقاً لنص النظام ، ومن ناحية أخرى فإن الأفراد الأثرياء يقبلون الإضطلاع بالأعباء الإدارية بغير مقابل ، ويقدمون المساعدات للفقراء بدون إبتغاء أي منفعة شخصية.

الإشتراكية المسيحية : Christian Socialism

الحب يثير تبادل الحب كما يقال Love is said to provoke the return of love: وإشتراك الأغنياء والفقراء في جمعية تعاونية واحدة يُحقِّقْ كما يقول رايفيزن " الإشتراكية المسيحية " ، إذ يتبادل الطرفان شعور الود ويرعى الأثرياء مصالح الفقراء وبهذه الطريقة يضمنون أساس التضامن في المستقبل ، وإذا أُنشئت هذه الجمعيات في كل مكان وأقبل على الإنضمام إليها

أفراد من كل الطبقات وسارت الجمعيات على المبادئ السليمة بحيث تُصبح مَهْداً لروح التعاون والتضامن العام لأمكن أن ننظر للمستقبل بعين أكثر ثقة.

If such Unions would be established everywhere, and if people of all classes would join them, and they would be governed under the right principles in order that they be nurseries of genuine Christian public spirit and cooperation, then we could look forward to the future with more confidence.

إشتراك الأغنياء القادرين على العمل من مصلحتهم :

Participation of the well-to-do is also a matter of their own interest

يرى رايفيزن أن إشتراك الأغنياء يحقق مصالحهم المباشرة أيضاً ، فلا شك أن رأس كل أسرة حريص على رعاية أبنائه وأحفاده والأجيال القادمة ، وأضمن سبيل لهذا أن يشترك في الجمعية التي تقوم بالعمل لخدمة المجتمع الصغير عن طريق الإسهام في النشاط الذي تقوم به الجمعية في المنطقة وبذلك يخدم المجتمع ككل الذي يمثل الأسرة الكبيرة الذي هو عضو فيها ، وسوف تستمر هذه الخدمة بمعونة الله حتى تصل للأجيال القادمة ، وعلى كل عضو أن يبذل جهده للحفاظ على الجمعية ودعمها لتظل قوية في كل زمان ، وبهذه الطريقة يُقَدِّم الرعاية إلى ذريته وقد يكون منهم فقراء ينتفعون فيما بعد بخدماتها أجل النفع.

Each member should exert himself so there can be a strong establishment and preservation of the Union for all times. In this way the best care will be taken of his descendants; impoverished members of the family will always eventually find the Union's help in working their way up again.

فائدة الجمعية لرجال الدين وموظفي الحكومة والمعلمين :

The same interest prevails among public servants, clergymen and teachers

والجدير بالذكر أن الفائدة تمتد إلى موظفي الحكومة ورجال الدين والمعلمين في الجمعية ويحققون منها ما يحققه الأعضاء الأغنياء في المنطقة ، ولا تقتصر أهمية إنضمام هؤلاء إلى الجمعية على إشتراكهم في عضويتها فحسب ، بل يستطيعون أيضاً

أن يساهموا في إدارتها بوعي وكفاءة مما يكسبهم حب وإحترام باقي الأعضاء والمجتمع كله وبذلك تسهل الحياة عليهم ويجدون العون في أعمالهم الرسمية ، ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة لرجال الدين ، لأن المعونة المادية التي يقدمونها إلى سكان الأبرشية من خلال الجمعية هي بمثابة باب يلجأون منه إلى قلوب الأفراد جميعاً الذين يصبحون أكثر إنقياداً لنصائح رجال الدين وتعاليمهم الروحية.

قبول الأعضاء بموافقة مجلس الإدارة :

The admission of members depends on the board of director's approval

تسهيلاً لإنضمام الأعضاء الجدد إلى الجمعية يجب أن تُترك هذه المهمة لمجلس الإدارة وحده المُكَوَّن من عدد صغير من الأعضاء ، فيكون له دون غيره الموافقة على قبول العضو مع فتح باب الشكوى إلى هيئة إدارية أعلى لتجنب أي قرار تَحَكُّمي من جانب المجلس ، وتبدأ العضوية بعد الموافقة وعندما يُوقِّع العضو الجديد على نظام الجمعية ، ومن أجل ذلك يجب على أعضاء مجلس الإدارة وعلى المدير أن يجتهدوا في إعتماد النظام في وقت مبكر.

إنتهاء العضوية : Membership ends

كان نظام الجمعيات ينص فيما سبق على إنتهاء العضوية في آخر السنة التي يحدث فيها الإنسحاب أو الإنتقال من منطقة الجمعية ، ولم ينتج عن هذه القاعدة أي ضرر حتى الآن بالنسبة لجمعيات الإئتمان ، غير أنه بسبب فشل بعض جمعيات الإئتمان في المدن وما ينتج عنه من ضرر لمبدأ المسئولية التضامنية المطلقة فقد ثارت إعتراضات على هذه القاعدة النظامية في المناطق الريفية لأنها تضع صعوبات في سبيل إنشاء جمعيات الإئتمان ، ورغم عدم وجود أي دلائل تؤيد هذه الإعتراضات فقد رؤي من الأوفق أخذها في الإعتبار وإدخال تعديل بموجبه تنتهي العضوية من تاريخ الإنسحاب retirement أو الفصل expulsion أو الإنتقال

Moving أو الوفاة death وليس من الضروري تعديل نظام الجمعيات القديمة ليوافق هذا التعديل.

التعامل مع المرابين عقوبته الفصل :

Business connections with usurers lead to axpulsion

تتضمن الفقرة ٤ من النظام أسباب فصل العضو وهي لا تحتاج إلى مزيد بيان ، وحين أعيد النظر فيها مؤخراً أضيفت إلى الأسباب المعاملات مع المرابين كسبب لفصل العضو من الجمعية نظراً لأن الهدف الأساسي من جمعيات الإئتمان محاربة الربا ولا يتأتى ذلك إلا بمنع التعامل مع المرابين ، خاصة حين لوحظ أن بعض الأعضاء يتعاملون سراً معهم ، وهو أحد المنافذ السيئة التي يتوصل بها المرابون إلى جمع الثروات وتحطيم حياة الريفيين ، ولابد من إجراءات صارمة للقضاء على هذا الوباء قضاءً مبرماً ، ولذا فإن تحريم التعامل مع المرابين بموجب نظام الجمعية أمر شديد الأهمية في هذا الشأن.

حقوق الأعضاء : Members' Privileges

ينص النظام في الفقرة الخامسة على حقوق الأعضاء وقد تعرض هذا النص للنقد في بعض أحوال نادرة وبموجب الفقرة ١١ من قانون التعاونيات الألماني تعتبر الجمعيات " تجارا " حسب قانون التجارة وهي تشكل نوعاً من المشروع التجاري أصحابه هم أعضاء الجمعيات ويؤدي إلى إفتراض ساقه بعض النقاد فحواه أن كل عضو له حق الإطلاع على كافة الإجراءات الإدارية في أي وقت والحصول على معلومات عن جميع النفقات والإطلاع على الدفاتر والمكاتبات وغير ذلك ، وهذا يخالف روح القانون والنظام إذ أن الأعضاء ينتخبون أهل الثقة منهم ليكونوا أعضاء في مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية وليشرفوا على جميع الأعمال ، لذلك ينبغي عدم السماح للأعضاء بأن يكون لهم حق التفتيش على الأساليب الإجرائية الإدارية ، إن مثل هذا الأسلوب خاطئ وسيؤدي حتماً إلى إشاعة

الخلاف والإضطراب والمضايقات مما يجعل من الصعب الحصول على المديرين حيث أن مثل هذا الوضع يجعل المديرون يعزفون عن القيام بعملهم.

المخاوف والإعتراضات على المسئولية التضامنية المطلقة :

Scruples and objections regarding solidary liability

أثارت المسئولية غير المحدودة أي مسئولية الأعضاء مسئولية تضامنية مطلقة عن ديون الجمعية كثيراً من الإعتراضات والتَخَوُّف خاصة في العهود الأخيرة ، وقد كان للمسئولية التضامنية معنى آخر عند إنشاء الجمعيات الأولى يختلف عن معناه الحالي طبقاً لأحكام قانون التعاون . **فقد كان كل عضو بمفرده مسئولاً عن جميع إلتزامات الجمعية ولو استغرقت جميع ثروته** ، وكان للدائن الحق في مقاضاة أي عضو للحصول على حقوقه ، أما الآن فإنَّ مفهوم المسئولية التضامنية طبقاً للفقرتين ٥١ ، ٥٢ من قانون التعاون لا يختلف عن مفهومها فيما يتعلق بجمعيات التأمين التبادلي ، **فإذا حدث عجز deficit وجب أن يوزع بالتساوي على أعضاء الجمعية ويلتزم كل عضو بسداد نصيبه من العجز** ، فإذا لم يكن للعضو ممتلكات تُغطي نصيبه من العجز أداه عنه باقي الأعضاء ، وهكذا فإن " كابوس nightmare " المسئولية المطلقة unlimited liability لا يبدو الآن كريهاً إلى هذه الدرجة ، ومع ذلك يوجد إتجاه لدى الكثيرين إلى إلغاء هذه المسئولية غير المحدودة وإدخال نظام المسئولية المحدودة أو الجزئية Partial liability وتناقش هذه المسألة الآن مناقشة واسعة.

لا غنى عن المسئولية التضامنية المطلقة حين تكون منطقة الجمعية صغيرة :

Solidary liability indispensable where the Union district are small

لاشك أن المسئولية التضامنية المطلقة لازمة حين تكون منطقة عمل الجمعية صغيرة المساحة ، ويعترف أنصار المسئولية الجزئية ضمناً بهذه الفكرة لأنهم في مناقشاتهم يشيرون دائماً إلى الجمعيات الكبيرة التي تضم عدداً كبيراً من الأعضاء ،

ويؤيد بعضهم زيادة معدلات المسئولية الجزئية بحيث يزول الفرق أحياناً بين المسئولية المطلقة ، والمسئولية الجزئية.

والحق أن هذه المناقشات تنتهي دائماً إلى سفسطة لا لزوم لها ، إذ المسألة في حقيقة الأمر يجب أن تكون كيف يمكن إبعاد المخاطر التي تؤدي إلى الإلتجاء لمبدأ المسئولية المطلقة ؟... بفرض أن هذا النوع من المسئولية أمر لابد عنه.

وعلى الإدارة أن تراقب الدخل income والمنصرف expense فلا يجوز إقتراض شئ من المال أو إقراضه إلا بقرار منها ، وبإشراف مجلس المراقبة supervisory ، ويقوم مجلس الإدارة تبعاً لنص النظام ببحث رفع مستوى الضمانات guarantees المقدمة من كافة المدينين ومن ضامنيهم guarantors لمعرفة مقدار الضمانات القائمة مقابل الديون والأرصدة الدائنة التي لا تزال حساباتها مفتوحة ، ويجب إثبات نتيجة هذا البحث في سجلات مجلس الإدارة وإنذار أصحاب الديون المشكوك فيها فوراً وطلب زيادة الضمانات المقدمة منهم ، ويلاحظ أن القواعد تتطلب تشكيل اللجنة التنفيذية من خمس أفراد على الأقل ومجلس الرقابة الذي يَتَشَكَّل من تسعة أفراد آخرين ، ومن المستبعد أن يسمح هؤلاء الأفراد ومجموعهم أربعة عشر وهم من أغنى أعضاء الجمعية ومسئولون بكامل ثرواتهم عن ديونها ولا يتقاضون أجراً عن عملهم في الجمعية ، يُستبعد أن يسمح أحد منهم بإجراء أي صفقة ينتج عنها ضرر للجمعية ، ويقضي النظام أيضاً بمنح القروض للأعضاء دون غيرهم ، وأن تتم المعاملات الأخرى مثل مستندات البيع في داخل المنطقة التي تعمل فيها الجمعية ولا يسمح بأية معاملات فيها مخاطرة .

وأخيراً يلاحظ أن جميع الدخل الصافي يضاف إلى المال الإحتياطي بعد إستنزال المصاريف الإدارية ، وأرباح المساهمين التي يجب ألا يتعدى معدلها سعر

الفائدة العادي **ويحظر توزيع فائض الدخل الصافي إلاَّ بعد أن يبلغ المال الإحتياطي ما يعادل رأس المال العامل المستثمر في الجمعية** ، وهكذا فإن موضوع المسئولية المطلقة لا أثر له في الواقع ولا يُطَبَّق بالنظر إلى الإجراءات المتبعة لتجنب المخاطر ، وقد ثبت نجاحها بالتجربة لاسيما في الجمعيات ذات مناطق العمل الصغيرة.

جمعيات الإئتمان ونجاح المسئولية التضامنية :

Solidary liability has been tested with excellent results by the Credit Unions

لم تسجل في خلال ٣٧ عاماً منذ ظهرت جمعيات الإئتمان في الوجود حالة واحدة not a single case عانى فيها عضو واحد من أعضاء هذه الجمعيات ضرراً أو خطراً من جراء المسئولية التضامنية ولم ينل الطبقة الفنية من الأعضاء أدنى ضرر أيضاً ، غير أن ذلك لا ينطبق على جمعيات الإقراض في الحضر urban loan associations التي تعتبر بنوكاً حقيقية وتسمى عادة "البنوك الشعبية **People's banks** " ومنطقة عمل كل منها غير محدودة لا من حيث المبدأ أو العمل **not limited in principle nor in practice** ، ويستطيع الأفراد المقيمين في أماكن بعيدة عنها أن ينضموا لعضويتها ، حتى أن منها ما يصل رقم العضوية فيه إلى عدة آلاف ، ويفتح بعضها فروعاً تضم عدداً كبيراً من الأعضاء مما ينشر معاملاتها على مناطق واسعة ، وفي هذه الأحوال يصبح من الصعب معرفة يُسر الأعضاء وضامنيهم ، ويصعب أيضاً فرض الرقابة على إستخدام القروض ، فليس من العدل هنا تعطيل مبدأ المسئولية التضامنية بالنظر إلى ما ينتهي إليه ذلك من نتائج غير سارة ، ويلاحظ أن عدد الجمعيات التي أُشهر إفلاسها لا تتعدى نسبة ضئيلة من مجموع هذه الجمعيات وسارت الغالبية في أعمالها بنجاح كبير **خاصة ما كان منها يعمل في مناطق صغيرة وبإدارة حريصة واعية narrow regions of operation and cautious management.**

الجمعيات التعاونية الإجبارية : Compulsory cooperatives

وإلى جانب المنادين بالمسئولية الجزئية **هناك من يوصي بإنشاء جمعيات تعاونية وجمعيات إئتمان إجبارية العضوية على مستوى القرية أو البلدة أو غيرهما من المجتمعات** ، ونلاحظ في مبدأ الأمر أن المجتمع من هذا القبيل هو في واقعه مجتمع إجباري ، بمعنى أن عليه إلتزامات قانونية يجب أن يقوم بها للسكان بإستخدام الأموال التي تُحَصَّل منهم بنسب معينة نص عليها القانون أيضاً ، فإذا ألزمنا أفراد المجتمع قانوناً بالإنضمام إلى جمعية إئتمانية – حسبما يُقترح – وحملناهم مسئولية تضامنية فإن هذه المسئولية تشبه أو تساوي المسئولية المشتركة القائمة فعلاً بين أفراد هذا المجتمع مع فرق واحد هو أن الجمعية التعاونية تنتخب إدارتها ، بينما إدارة المجتمع تتمثل في الهيئات الإدارية القانونية ، وكلا نوعي المؤسسات الإئتمانية معترض عليه ، **لإن الحصول على الأموال للأغراض الفردية يجب أن يكون مهمة** الأفراد ، **ويعتبر إنشاء أي نوع من التنظيم الإجباري في هذا الشأن تدخلا في شئونهم الخاصة To establish any kind of compulsory regulations in this respect would unjustifiably interfere with their privacy ، ولا يمكن لأحد أن يأخذ بفكرة إجبار إنسان على إقراض الأموال لإنسان آخر ، أو إجبار أي إنسان على إتاحة اليُسر solvency لإنسان آخر ، والمعتقد أنه لن تَخْطُر هذه الفكرة في ذهن أي مُشَرِّع legistator's mind.**

لا يمكن تنظيم الأحوال الإجتماعية بالقانون وحده :

Social conditions cannot be regulated by law only

ظهرت فئة من الناس أخذت تزداد عدداً وقوة مع الأسف ، تعتقد أن الأحوال الإجتماعية يمكن تنظيمها بالقانون وحده وأن المعاناة القائمة لا يمكن القضاء عليها إلا بالقانون ، وسَيُظْهِر المستقبل الخطأ الفادح في هذا الإعتقاد ، وليس أسوأ من إستخدام التجارب عن طريق القانون ، لاسيما إذا إنتقلت تلك التجارب القانونية إلى ميدان الإقتصاد ، ولن تستطيع جمعيات الإئتمان الإجبارية ، ولا

جمعيات التأمين الإجبارية ، أو غيرها ، لا تستطيع مثل هذه المنظمات الإجبارية القضاء على التَفَكُك الإجتماعي والأخطار الإجتماعية.

There is one faction which, unfortunately, is steadily growing numerically and powerfully, that believes that social conditions can be settled only by law and that the existing grievances can only be overcome by legal action. The future will evidence the terrible misconception denoted by this idea. Nothing is worse than to experiment by way of legislation. This should never be done in the economic sphere. Neither compulsory credit cooperatives nor compulsory cooperative insurance societies, etc. will ever remove social disunion and inconvenience.

لابد من مؤسسات تنشأ وتنمو بإرادة الجماهير الحرة :

The institutions required must freely grow from the populations initiative

ويحتاج علاج هذه الأمراض الإجتماعية إلى مؤسسات تنبثق بصفة طبيعية وفي حرية من مبادأة الناس ونشاطهم وتنسجم مع إحتياجاتهم في كل وقت من الأوقات ، وإلا نشأت المنظمات الصورية المفتعلة fictitious organizations will arise التي لن تبلغ أبداً أي قدر من القوة والقدرة ، لأنها ببساطة لن تستطيع البقاء ومواصلة الحياة ، ولن تُحدِث التشريعات سوى آثاراً غير مباشرة ، أما المُعَوَّل الأساسي فينبغي أن يتوقف على حُسن نية الأفراد ومبادأتهم ، **ويجب أن يتجه التشريع فقط إلى تسهيل الجهد الحر الإختياري الذي يُبذل من أجل تنمية التعاونيات وتمهيد سبيلها وإزالة العقبات والمعوقات من طريقها ، أما الجمعيات الإجبارية فعبث لا طائل تحته ، فلا شك أن إقتراح قيام جمعيات إئتمان إجبارية بمقتضى القانون سوف يؤدي إلى نفس الآثار الضارة التي تُشاهد في أحوال الجمعيات التعاونية الإجبارية والتي لا يُنتظر من ورائها تحقيق أي تقدم أو تطور في معنويات الأعضاء ، فكما ينتظر الأفراد الفقراء من المجتمع أن يمنحهم مساعدات ، فسوف ينتظر التعاونيون**

من جمعياتهم أن تمنحهم قروضاً علـى سبيل الإلـزام ، وبذلـك ينتفـي الحـافز الذي يدفع الإقتصـاد قُدُمـاً وتضعف قدرات الأفـراد ودوافعهـم الواعيـة ، بـل سوف تُكبت تدريجياً في كثير من الأحوال ويظهر التراخي والتهاون بدلاً مـن بذل الجهد وزيادة النشاط ، وحين يكون المجتمع هو ضامن القروض تصبـح السلطة الإدارية فيه هي القادرة على الأخذ بزمـام الإدارة ... أو لهـا الرقابـة على الأقل ، وبالتالي يُرجَعُ إليها في إصدار القرار الـذي لا مُعَقِّب عليـه كمـا في حالة منح المعونات للفقراء ، وسوف يجعل الإلـتزام بمنـح القـروض مـن عملية الإئتمان لغواً لا معنى له ، وتصبـح مؤسسـات الإئتمـان منظمـات ذات وجود نظري بحـت ، ولـن تسـتطيع أبـداً تحقيـق أهدافهـا الأصليـة أو خدمـة الأغـراض التـي أُنشـئت مـن أجلهـا ، أي الوفـاء بإحتياجـات الفقـراء مـن الإئتمان ، ومن ثمة يظهر الإهمال في الصفقات المالية ، ومن ناحيـة أخـرى سوف تعتمد إدارة جمعيات الإئتمان إعتماداً كلياً تقريباً على الأشخاص الذيـن يديرون المجتمع ، ومن المسلم به أن إدارة الجمعيـات تتطلب توافـر صفـات معينة في المديرين قد لا تتطلبها إدارة المجتمع ، وقد يكون الفرد صالحاً كـل الصلاحية للعمل كموظف حكومي لكنه لا يمتلـك الصفـات التـي تؤهلـه لإدارة جمعية إئتمان أو مؤسسة إئتمانية.

ولأهمية الحوار العلمي الذي دار حول موضوع المسئولية في جمعيـات الإئتمـان الريفيـة ، وجمعيـات الإئتمــان الحضريـة ، والجمعيـات التعاونيـة الإجبارية ، والمؤسسات الإئتمانيـة فـي المجتمعـات ، نـورد فيمـا يلـي بعض النقاط الأساسـية التـي يَحسُن إتباعهـا مـن أجل أن تحقـق مختلـف الوحـدات الإئتمانية التعاونية أهدافها فيما يتعلق بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية.

بعض الملاحظات التي تتعلق بمشكلة المسئولية :

Remarks regarding the liability problem

نوجز فيما يلي بعض الملاحظات عن مشكلة المسئولية في جمعيات الإئتمان الريفية وجمعيات الإئتمان الحضرية والجمعيات التعاونية الإجبارية والمؤسسات الإئتمانية في المجتمعات :

١) إذا أُريد للمؤسسات الإئتمانية أن تُسهم في التقدم الإجتماعي فيجب أن لا تقتصر على منح القروض ، ويجب أن تهدف أساساً إلى رقابة إستخدامها بحيث تتأكد من أن التحسينات الإقتصادية ، ورفع الروح المعنوية والقيم في المجتمع ، وتقوية إرادة الناس على العمل بأنفسهم ، قد تحققت في مجالات النشاط الإقتصادي الذي تُمنح له هذه القروض.

If credit institutions are supposed to contribute essentially to social improvements, they must not confine themselves to granting loans. Their main objectives should be to control the use made of money for economic improvements, and to improve the moral and physical values of people and also their will to act by themselves.

٢) ولا يتحقق ذلك إلاّ إذا كانت مناطق عمل الجمعيات أصغر ما يمكن بصرف النظر عن مسألة القُدرة على الإستمرار والبقاء ، ويجب أن تقوم الجمعيات على مبدأ المسئولية غير المحدودة حتى تستطيع الحصول على الأموال اللازمة ، ويسري ذلك بوجه خاص في المناطق الصغيرة، وإذا طُبِقَ مبدأ المسئولية غير المحدودة (التضامنية) في الجمعيات القائمة في المدن الكبيرة فيجب تقسيمها إلى قطاعات صغيرة ، فالمسئولية التضامنية مطلوبة

لحماية الجمعيات من التجاوزات لأنها تجعل الإدارة على وعي قوي بمسئولياتها المعنوية والمادية.

This can be performed only in the smallest Union districts, regardless of the viability problem. In order to obtain the credit required, the Unions must be established on the basis of unlimited liability - this, however, in small districts only. If the unlimited (solidary) liability principle shall be applied in Unions situated in larger cities, they must be divided up in smaller sections. Solidary liability is highly desirable in order to protect the Unions from excesses, since it makes the administrative bodies conscious of their moral and material responsibilities.

٣) ويلاحظ أن المسئولية التضامنية غير المحدودة لا تُلقي أية مخاطر على كاهل الأعضاء الأغنياء للأسباب الآتية :

أ) يمنع نظام الجمعيات القيام بأية صفقات أو معاملات خطرة أو فيها مخاطرة.

ب) يجب إقراض الأعضاء دون غيرهم.

ج) يمكن معرفة مدى يُسر الأعضاء بسهولة في المناطق الصغيرة.

د) يلتزم مجلس الإدارة بفحص المراكز المالية لجميع المدينين كل ثلاثة شهور لمتابعة التغيُّرات في الأحوال المالية للمدينين وضامنيهم ، وعليه بموجب النظام إخطار المدينين المشكوك في قدرتهم المالية ومنحهم فرصة أربعة أسابيع لإصلاح الأمر.

هـ) المفروض أن يضطلع بمهام الإدارة أصلح الأعضاء لذلك معنوياً لأنهم يعملون بغير مقابل ويجب إنتخاب أكثر الأعضاء ثروة وإحتراماً للمناصب الإدارية حتى يمكن للجمعية الحصول على الإئتمان الذي يلزمها ، ولأن هؤلاء الأعضاء يعملون بلا أجر ويتحملون أيضاً مسئولية كاملة عن طريق المسئولية التضامنية فإنهم خير ضمان ضد التجاوزات.

و) المسئولية التضامنية ضرورية عند بدء إنشاء جمعيات الإئتمان فقط ثم تصبح بعد ذلك بلا فاعلية إذا إحتفظ بجميع الفائض لإنشاء رأس مال إحتياطي مشترك.

ز) وأخيراً ، لم يتعرض أي عضو من أعضاء جمعيات الإئتمان لخسارة أو ضرر من جراء المسئولية التضامنية خلال السنين السبعة والثلاثين الماضية منذ إنشاء جمعيات الإئتمان.

وفيما يلي التعبير عما سبق باللغة الإنجليزية :

Unlimited solidary liability poses no risks for the richest members of the Unions because :

a) All dangerous transactions are excluded from the Unions' business by statutory order;
b) Money must be lent to members only;
c) The solvency of the members can easily be stated in the small districts;
d) To follow up eventual changes of the debtors' and guarantors' financial circumstances, the board of directors is bound to enter into quarterly examination of all debt; the right to serve four-weeks notices to all doubtful debtors is reserved in the statutes;
e) Only the most morally fit members are supposed to take over administrative functions since they serve without remuneration. It is imperative to elect the most respectable and wealthiest members to management and administrative posts in order to obtain the credit required. Getting no salaries and, on the other hand, being fully responsible by way of solidary liability, they offer the best possible gurantee against excesses;

f) **Solidary liability is necessary only for the first establishment of credit and has no significance thereafter if the earned surplusse are fully retained regularly to form a common capital reserve, as it is done in Credit Unions;**
g) **Finally, no member of such a Union has experienced any loss from solidary liability during the 37 years of the Credit Unions' existence.**

٤) أنشئ بنك مركزي على هيئة مؤسسة لتكون في خدمة إقراض الجمعيات الصغيرة ، وحملة الأسهم في هذا البنك المركزي هي الجمعيات في المقام الأول ، وهكذا تقترن المسئولية المطلقة غير المحدودة من المنظمة المنشأة بمعرفة هذا البنك المركزي التعاوني إلى حد منح جميع المشتركين (المدينين والدائنين) ضمانة كاملة مما يمكن معه جمع أغنى الأغنياء وأفقرهم في المجتمع معاً للخير العام.

A central bank in the form of a corporation has been established and is employed in the advancement of the small Unions' viability. Shareholders of this corporation are mostly Credit Unions. Consequently, unlimited and limited liabilities are combined in the organization established by this cooperative central banking association to the extent that full guarantees are granted to all participants (debtors as well as creditors). This makes it possible to bring together for the common good the richest and the poorest members of a community.

مبدأ المسئولية الجزئية غير ضروري :

The admittance of the partial liability principle is not necessary

يتضح مما تقدم أن على جميع التعاونيات الإئتمانية التي تهتم برفاهية أعضائها وحدهم أن تطبق مبدأ المسئولية التضامنية غير المحدودة كما جاءت في قانون التعاون ، أما المؤسسات الإئتمانية التي ترغب في ممارسة الأعمال المصرفية كنشاط رئيسي أو إضافي لها فيحسن أن تتخذ شكل الشركات المساهمة وعلى ذلك فلا لزوم لإعمال مبدأ المسئولية الجزئية بالوصف الذي جاء به قانون التعاون.

حصص رأس المال : **Business Shares**

يقصد بحصص رأس المال المبالغ التي يدفعها الأعضاء دفعة واحدة بالكامل أو عن طريق التقسيط لتكوين رأس مال الجمعية العامل خلال مدة عضوية كل منهم ، ولم تعرف جمعيات الإئتمان منذ نشأتها الأولى نظام حصص رأس المال ، ولذلك لا يعترف قادتها حتى الآن بضرورة هذا النظام ، ومن ثم فقد ثارت ضده معارضة قوية في كثير من الأحيان.

شولز – ديليتش يؤيد نظام الحصص :

Schulze-Delitzsch is in favor of business shares

تُعتبر الأسهم التي يدفعها الأعضاء ، سواء بالكامل أو عن طريق الأقساط ، لتكوين رأس مال جمعية الإتحاد هو عبارة عن رأس المال العامل لجمعية الإتحاد ، ولم يكن هذا الأسلوب متعارفاً عليه من قبل ، ولذلك عارضه البعض بشدة...

قال دكتور شولز في هذا الصدد " يعتبر إنشاء رأس المال عن طريق الأسهم التي تُمثل حصة في رأس المال عند الإنشاء مطلباً أساسياً fundamental requirement ، لكي يتطور تدريجياً من بدايته المتواضعة ، ومن الضروري للمنشآت الإئتمانية بصفة خاصة أن يكون لها أموالها الخاصة حتى تستطيع تقديم القروض للمتعاملين معها ، ولا يمكن أن تستغنى عن رأس المال هذا بمجرد مسئولية أصحاب المشروع ، لأن هذه المسئولية

لا يمكن أن تُقَدّم المال فوراً عند الحاجة إليه ، ويجب أن تزول فوراً الخرافة القائلة بأن المسئولية المشتركة يمكن أن تعفي المشروع الإئتماني مما هو ضروري ومعترف به عامة كي يبدأ المشروع بداية سليمة وصحيحة ، وينبغي ألا تُغفل أية جمعية تعاونية هذه الحقيقة ، فلاشك أن قوة ومعنى مبدأ التعاون يقوم على توافر المتطلبات التي لا يستطيع الفقراء توفيرها ، وتجميع الوسائل والإمكانات والقوى التي لا تكفي كل واحدة منها لتحقيق الهدف إن كانت موزعة ومنعزلة كل عن بعضها ، بينما تجميعها مع بعضها يحقق الأهداف المرجوة ، وهذا الواجب التعاوني يؤكد الإلتزام بإنشاء رأس المال عن طريق إصدار حصص رأس المال ، وقد أوضحنا أن الأعضاء من الطبقات الأقل دخلاً يجب أن يوجهوا بالعمل المشترك إلى المساعدة الذاتية ، فإذا أرادوا إنشاء وتَمَلُّك مشروع مستقل خاص بهم فلابد من أن يُسهموا على الأقل بأقصى ما يمكنهم تقديمه من المال أو القيم الأخرى اللازمة لإنشاء رأس المال ولضمان تقدم المشروع وبقائه ، وربما يصعب على كثير من العمال أن يسددوا أسبوعياً أو شهرياً أقساط هذه المساهمات ، لكن ذلك لا يكون مبرراً للتغاضي عن المبدأ بل قد يدفع إلى تخفيض الأقساط إلى أدنى حد ، ولا شك أن الشجاعة والعزم اللازمين لهذه التضحيات من أكبر أسباب بعث القيم الروحية والمعنوية ، وكلما صغر الأساس المادي للجمعية التعاونية عند بدايتها كلما زادت أهمية التأكيد على القوى المعنوية للعمل المشترك The smaller the material basis of a cooperative society is at the beginning, the more emphasis must be given to the moral forces of working together ، وهذا بالضبط ما يدعو إليه الإلتزام الشخصي الذي يتحمله العضو الذي يُسدّد بإنتظام المساهمات المالية ليصبح

شريكاً في المشروع ، ويحتاج الأمر إلى عزم وبصيرة Insight and energy are required لإقتطاع جانب من المال وتخصيصه تعويضاً عن من تَخَلَّف عن الأداء من الأعضاء الآخرين ، والإستغناء عن الملذات الحاضرة القريبة من أجل مستقبل أفضل to renounce immediate pleasures in order to get a hold on the future ، وبغير هذا الأسلوب من الحزم المعنوي من جانب الأعضاء لا يمكن لأي جمعية تعاونية أن تستمر وتزدهر ، ولن تُعرض للعضو الفرد فرصة أفضل لتنمية هذه الروح من أن يُظهر مقدرته على أن يكون مُنظماً ومواظباً على السداد المنتظم للأقساط المتعاقبة ، فيكتسب بهذه الطريقة أيضاً عادة ممارسة تلك الفضائل في داخل أسرته ومنزله ، ومن لا يرغب في المساهمة في رأس مال الجمعية ليس لائقاً روحياً ومعنوياً لعضويتها ، ومن لا يستطيع المساهمة فهو غير لائق مادياً ومالياً ، ولن تتحقق المساعدة الذاتية التعاونية بدون أن يكون الأعضاء على لياقة كاملة معنوياً وماليا.

ويلاحظ أن مؤيدي المساهمة في حصص رأس مال التعاونيات يفكرون في إطار جمعيات الإئتمان في المدن التي تُشَكِّل في الظروف الراهنة مشروعات تجارية حقيقية أي تتخذ شكل بنوك تجارية يملكها في الغالب رجال أعمال وتجار وأصحاب حوانيت ، وحرفيون ، وفيها أقلية من العمال الذين لا ممتلكات لهم ، وغالباً ما يُبَدلون مكان إقامتهم من وقت لآخر ، ولذا لا يقدمون أي ضمان شخصي ، ويصدق على هؤلاء وعلى رجال الأعمال وعلى موظفي الحكومة الذين يشتركون في جمعيات الإئتمان أحياناً قول شولز المشار إليه المؤيد لإنشاء رأس المال ، وهذا يتطلب الدعوة للإسهام في تكوينه عن طريق الحصص التي يقدمها الراغبون في الإشتراك لتحقيقه ، لكن هذا القول لا ينطبق مطلقاً على جمعيات الإئتمان

الريفية التي تختلف ظروفها إختلافاً تاماً عن ظروف جمعيات الإئتمان في الحضر.

رايفيزن يرفض : Raiffeisen rejects

يقول **رايفيزن** تختلف الظروف بالنسبة لجمعيات الإئتمان في الريف حيث يقوم رؤساء الأسر في المجتمع أو في الأبرشية بإنشاء الجمعية كما سبق القول ، ويضع هؤلاء كل ممتلكاتهم كالمنزل والمزرعة والأراضي وغيرها من المقتنيات ذات القيمة كالماشية وغيرها ، ضماناً للجمعية وهو ضمان على أكبر جانب من القوة ، ويكفي جزء قليل من مجموعة الأموال المضمونة للوفاء بالإحتياجات النقدية للأعضاء.

وتستطيع جمعيات الإئتمان في الريف أن تستغنى عن حصص رأس المال بسهولة حيث تتوافر في الريف الممتلكات العقارية ، بينما يقل وجود النقود الحاضرة ، وعلينا أن نأخذ هذه الحقيقة في الإعتبار ، بالإضافة إلى أن الريفيين المحتاجين لا يفهمون أسباب ومبررات مطالبة فلاح يعمل وجميع أفراد أسرته طول اليوم تحت أقسى الظروف ليكسب عيشه وليدفع الضرائب ثم بعد ذلك يُطالَبْ بأن يدفع أيضاً أقساطاً سنوية للجمعية لكي تتمكن من إنشاء رأس مالها ، وأحسن تشبيه لذلك في رأينا أن ننتظر ثماراً من أرض قاحلة ومُجْدبة قبل أن تزودها بالمُخَصبات أولاً first fertalized it وهو مالا يتوقعه شخص لديه شئ من منطق ، ولا يُنتظر من القروي المعدم أن يسهم بتقديم المال النقدي الذي قد لا يتوافر لديه ، وقد يقال أن المدخرات لازمة جداً وأن من لا يدخرون طوعاً لابد أن يجبروا على الإدخار بتقديم حصص في رأس المال ولو تدريجياً.

وسنرى فيما بعد **أن جمعيات الإئتمان تمنح قروضاً مقابل الإلتزام بالسداد تدريجياً ، فإذا إقترض فلاح أموالاً لإدخال بعض التحسينات أو الشراء بقوة أو غير ذلك وأخذ يسدد القرض وفوائده على عدة سنوات فإن قيمة الأشياء المشتراة أو القيمة المضافة لأرضه تمثل مدخرات ، وتفضل هذه الطريقة في الإدخار طريقة إحتجاز مبالغ نقدية قليلة** ، لإن الطريقة الأولى تُشجّع التوفير والحرص أكثر مما تفعله طريقة الإدخار النقدي إذ يمكن سحب هذه المدخرات النقدية

بسهولة إذا طرأت حاجة حقيقة أو ضرورية ، فطريقة السداد بالأقساط أكثر فاعلية في تعويد الناس على التوفير من إجبارهم على دفع حصص رأس المال ، ولا يتوافر هذا الحافز المعنوي في الإدخار الإجباري عن طريق حصص رأس المال ، لإن الأفعال المعنوية والأخلاقية لا تُبنى إلاَّ على الإرادة الحرة ، ولا يُعتبر الإدخار الإجباري عملاً معنوياً أخلاقياً ، **على أن الجمعية الإئتمانية تمهد الطريق وتضع التسهيلات لمن يُريد أن يدخر أموالاً طوعاً فتقدم له أوعية الإدخار التي تُعتبر من أحسن الوسائل والفرص.**

حصص رأس المال ليست مطلوبة لسلامة الجمعية :

Business shares are not required for the Unions' safety

يعتبر المال الإحتياطي الذي يتراكم accumulated لدى الجمعية ضماناً للدائنين أفضل من حصص رأس المال التي يمكن سحبها في أي وقت إذ أن لكل عضو الحق في الإنسحاب وأخذ حصته ، أما المال الإحتياطي فهو ملكية مشتركة للجمعية ولا يُسحب ولا يوزَّع حتى حين تُصفَّى الجمعية ، فإذا نظرنا من جميع الإتجاهات لوجدنا أن حصص رأس المال غير لازمة فعلاً ، كما أن معظم الفلاحين الفقراء لا يستطيعون مطلقاً دفع حصص في رأس المال ، ولا يستطيع السكان في المناطق الجبلية المنعزلة أن يقدموا المال المطلوب لمقابلة أمَسْ الحاجات وأن يدفعوا أيضاً الضرائب خاصة في سنوات إنخفاض غلة المحصول ، فيستحيل تماماً على معظم الفقراء أن يشتروا حصصاً في رأس المال ويسددوا في الوقت نفسه أقساط القروض وكل ذلك من دخل ضئيل ، وإذا إشترطت الجمعية وجوب تقديم حصص في رأس المال متجاهلة هذه الأحوال والظروف فلن يستطيع الفقراء الإنضمام إلى الجمعية فيُحرمون بذلك من التمتع بمزاياها ويضطرون للإلتجاء إلى المرابين وهو الطريق إلى الدمار.

يجب أن تُترك الجمعيات حرة : The Unions should be free

على أن الجمعيات التي تنشأ في الأقاليم الريفية الأكثر ثروة تستطيع أن تطلب من الراغبين في الإنضمام إليها تقديم نقدية من رأس المال لأنهم عندئذ قادرون عليها ،

ويجوز أن تشترط الجمعية لعضويتها هذا الشرط إذا كانت في منطقة تكثر فيها المصانع ويرغب العمال في الإنضمام إليها لإن العمال لهم دخل نقدي يمكنهم الإقتطاع منه ، وعلى كل حال يجب أن تترك للجمعية حرية العمل فيجوز لها إشتراط حصص رأس المال ويجوز لها التجاوز عنها.

The Unions should be free to apply the business shares principle, or to abstain from it.

إعتبارات عامة : General Considerations

قد يكون من الأهمية بمكان التأكد من أن تنص اللائحة على الإلتزامات العامة والخاصة ، ومن هذا المنطق يجب أن تتضمن اللائحة نصاً يبين الإلتزامات العامة المترتبة على العضوية في كل جمعية حتى تضمن بذلك تنشيط روح التعاون ، وتصبح هذه القاعدة نافعة وشديدة الأهمية عندما يُراد إخراج بعض الأعضاء من الجمعية على أساس أنهم غير لائقين للإنضمام إليها ، وتعتبر أيضاً ضمانات لحصول الجمعية على الإئتمان اللازم لها ، ومن الضمانات في هذا الشأن النص على إستمرار مسئولية الأعضاء المنسحبين والمفصولين وورثة الأعضاء المتوفين **deceased members** لمدة سنتين كما جاء في قانون التعاون ، ولو أُهمل شرط إستمرار المسئولية لكان ذلك إغراء للأعضاء بإمكان تركهم عضوية الجمعية فجأة إذا ساءت الأحوال رغبة في التهرب من المسئولية ، وتحريضاً لهيئة الإدارة على الإستخفاف بالمسئولية ، ويفيد قانون إستمرار المسئولية في دفع الإدارة للعمل بحرص ، ويُعتبر هذا الحرص كما رأينا ضماناً لحسن الإدارة ورعاية كافة قواعد التعاون والسير على أصولها ، ويلاحظ أن إستمرار المسئولية لا يلقي أية مخاطر على أعضاء الجمعية.

Prolonged liability does not therefore cause any risk for the Unions' member.

تساؤلات هامة :

يضع هذا الفصل القارئ أمام مسألة خطيرة هي : هل تطورت الحركة التعاونية حتى الآن وسارت في الطريق الصحيح ؟ وكان **رايفيزين** يرى أن هذه المسألة هامة جداً وأن منطقة جمعية الإئتمان يجب أن تتحدد بشكل يجعلها أضيق نطاقاً ما أمكن.

وسارت الجمعيات في بعض المناطق على هذا المبدأ حتى الآن كما في **منطقة الألزاس** مثلاً بشمال شرق فرنسا ، فنجد في مدينة مولهاوس **Mulhouse** أن جمعيات الإئتمان محدودة مناطقها بمناطق الأبروشيات بل وتحمل أسماء هذه الأبروشيات ، فإذا إمتد نشاط إحدى الجمعيات إلى خارج الأبروشية فإنها تنقسم إلى جمعيات مستقلة بدلاً من إنشاء عدة فروع لجمعية واحدة.

وسار التطور في ألمانيا على العكس من ذلك ، لأن الإتجاه نحو الترشيد والتركيز إستلزم إنشاء جمعيات أكبر حجماً وأكثر كفاءة ومن ثم سُمِحَ للجمعيات بإنشاء فروع ، وقال هاينز كالشتين **Heinz Kalkstein** رئيس لجنة مراقبة الإئتمان الألمانية الفيدرالية في مؤتمر رايفيزين المنعقد بمدينة كوبلنز **Coblenz** عام ١٩٦٥ ، **كان من الضروري إعمال مبدأ المسئولية المطلقة غير المحدودة وإنشاء جمعيات صغيرة يمكن مراقبتها بسهولة حتى يمكن تجنيب مخاطر الخسارة في فترة بدء الإنشاء والتجارب ، لكن ذلك لم يصبح ضرورياً لكفاءة التعاونيات في إطار منطقة رايفيزين.**[*]

ولن نقترب من لب المشكلة بمجرد سؤالنا ... عما هو صحيح وما هو غير صحيح ؟ .. وما إذا كانت المبادئ والطرائق مازالت ضرورية اليوم أم من المفيد أن نبحث المتطلبات التنظيمية لكل جمعية على حدة ؟... آخذين كل الحقائق والإحتياجات في الإعتبار مما يضمن للجمعية أن تعمل بأعظم قدر من الكفاءة ، فليس من المنطق تغيير

Heins Kalkstein, President of the German Federal Credit Control Commission, Berlin, in his address to the 1965 Raiffeisen Convention in Coblenz, Germany, on "Bank Control and Credit Unions" (Convention Report).

بناء جمعية ناجحة ، ولا من المنطق أيضاً التهاون في إدخال التحسينات والتعديلات في جمعية لا تحقق مصالح أعضائها ، ويتوقف القرار في جميع الأحوال على الظروف الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الجمعية ، وحالة المنافسة وغيرها ، وإزاء ذلك كله قد يبدو من العبث مقارنة مزايا ومثالب وأفكار كل من رايفيزن وشولز ، لكنه من المفيد دراسة تلك الأفكار لفهم تطورات الماضي للبحث عن الطرق السليمة للتطور في المستقبل ، ويجب أن تكون تلك التجارب التاريخية ماثلة في الأذهان لتقدير الظروف التي تمت في ظلها الحركة التعاونية ولمعرفة ما يضمن لتلك الحركة مواصلة التقدُّم في بيئتنا الحاضرة.

وبهذه الوسيلة دون غيرها يمكن توجيه العناية إلى النتيجة بالغة الأهمية القائمة على التجربة والتي تقول : " أن قوة الحركة تعتمد أساساً على قوامها الروحي الخالد على الزمن.

The strength of a movement depends on the timelessness of its spiritual substance.

الخلاصــــة

إتضح من ممارسة العمل أن المناطق التي كانت تخدمها جمعيات الإئتمان بعضها كانت أكبر مما ينبغي ، مما جعل من غير المتيسر إيجاد مكان كاف للإجتماعات السنوية يسع الأعضاء الذين يتزايد عددهم ، ولم يستطع الموظفون الإداريون الإلمام بأحوال الأعضاء كل على حدة ، ولذا إتخذت القرارات في الإجتماعات السنوية بناء على رأي غير شامل ، فما لبثت الجمعيات التي أشرنا إليها آنفاً أن إنقسمت إلى جمعيات أصغر حجماً ، وهكذا نشأ المبدأ العام القائل بأن منطقة عمل الجمعية يجب أن تكون صغيرة ما أمكن The district served by a Union should be as small as possible فلا تمتد لأكثر من أبرشية واحدة ، والأبرشية تعني مجموعة أشخاص يعيشون في منطقة بها كنيسة وواعظ ولا تضم سوى سكان هذه المنطقة إلاَّ إذا كانت الأبرشية صغيرة جداً وفي هذه الحالة يمكن لمنطقة الجمعية أن تضم أكثر من أبرشية ، ويلاحظ أن الأبرشيات كانت أقدم الوحدات ذات الروابط السياسية والدينية ، وبالنظر لصغر حجم كل منها والإتصالات المستمرة بين السكان والمصالح المشتركة بينهم وذهابهم إلى الكنيسة التي تقع في حيهم، والروابط التي تنشأ بين الأقارب والأصدقاء، فإن سكان الأبرشية يعلمون تفصيلاً أحوال الأسر وحالتها فيسهل على الجمعية والحالة هذه أن تقوم بمهمتها في تحسين أحوال الأعضاء مادياً ومعنوياً إذ أن مجتمع الأبرشية يمثل في الواقع مجتمع أسرة كبيرة يعرف بعضهم بعض.

وعلينا في هذا المجال أن نأخذ في الإعتبار المسئولية التضامنية لجميع الأعضاء بوصفها لازمة للحصول على الإئتمان حيث لا يُسمح بأي مخاطرة في هذا الشأن ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت الأحوال المالية لطالب القرض والضامنين معروفة على وجه اليقين ، والأثر المعنوي للجمعية على أعضائها من الأهمية بمكان عظيم ، وهو أمر معروف كحقيقة واقعة ولا يحتاج إلى مزيد بيان ، فلاشك أن التساهل في منح القروض ضار جداً في معظم الأحوال، ويحدث ذلك حين تأتي طالبات القروض من ربات البيوت المُهملات ، والمدينين غير الموثوق بهم ، والمغامرين ، ومدمني المسكرات ، وغيرهم ممن لا يُعتمد عليهم في حسن تدبير وإستخدام الأموال ، وعندئذ يصبح رفض هذه الطلبات مما تمليه مصلحة هؤلاء الأشخاص أنفسهم لقصورهم عن حسن إستخدام الأموال ، ومن مصلحة الجمعية بطبيعة الحال ، ويترتب على هذا أن يرتدع هؤلاء الأشخاص ويغيروا مسلكهم إلى ما هو أفضل حين تشير الجمعية عليهم بذلك وتعدهم بمنحهم القروض حين تتأكد من إتباعهم لإرشاداتها في تحسين سلوكهم وأحوالهم ، أي أن أثر الجمعية لا يقتصر على تحسين الأوضاع الإقتصادية ، بل والأحوال المعنوية أيضاً، والقضاء على الفقر بوصفه منبع كل رذيلة ، وليس من الممكن الوصول إلى هذه النتائج إلا في المجتمعات الصغيرة ، وأخيراً فمن المستحسن أن تعمل الجمعية في أضيق مجتمع ممكن رغبة في أن تكون الإدارة ذات فاعلية وكفاءة وهو أمر لازم لسببين : الأول : يَنْدُر

أن نجد في المناطق الريفية أفراداً على مقدرة كافية لإدارة الأعمال المتسعة النطاق.
والثاني : لا يمكن الحصول على خدمات إدارية بغير مقابل سوى في المناطق الصغيرة.

ويجدر بنا القول بأن الأسلوب الذي أتبع فيما يتعلق باشتراك الأثرياء في الجمعيات له مغزى إجتماعي هام لأنه يقيم جسور الصداقة بينهم وبين السكان الأقل حظاً من الثروة ، كما وأن له مغزى آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات والمساعدات ، لكن لا يرقى إلى أثره في إيجاد الصلة الشخصية بين الأفراد على إختلاف ثرواتهم ، فإذا أصبح رؤساء الأسر كلها في الأبرشية أعضاء في الجمعية كما حدث فعلاً في كثير من الأحوال ، لكانت النتيجة أن الجميع أغنياء وفقراء يشتركون في إجتماعات الجمعية ولزادت متانة المركز المالي للجمعية لأن الأغنياء سوف يزيدون من الضمان المالي للجمعية طبقاً لنص النظام ، ومن ناحية أخرى فإن الأفراد الأثرياء يقبلون الإضطلاع بالأعباء الإدارية بغير مقابل ، ويقدمون المساعدات للفقراء بدون إبتغاء أي منفعة شخصية.

والجدير بالذكر أن نظام الجمعيات كان ينص فيما سبق على إنتهاء العضوية في آخر السنة التي يحدث فيها الإنسحاب أو الإنتقال من منطقة الجمعية ، ولم ينتج عن هذه القاعدة أي ضرر ، غير أنه بسبب فشل بعض جمعيات الإئتمان في المدن وما ينتج عنه من ضرر لمبدأ المسئولية التضامنية المطلقة فقد ثارت إعتراضات على هذه القاعدة النظامية في المناطق الريفية لأنها تضع صعوبات في سبيل إنشاء جمعيات الإئتمان ، ورغم عدم وجود أي دلائل تؤيد هذه الإعتراضات فقد رؤي من الأوفق أخذها في الإعتبار وإدخال تعديل بموجبه تنتهي العضوية من تاريخ الإنسحاب أو الفصل أو الإنتقال أو الوفاة.

وينص النظام في الفقرة الخامسة على حقوق الأعضاء وقد تعرض هذا النص للنقد في بعض أحوال نادرة وبموجب الفقرة ١١ من قانون التعاونيات الألماني تعتبر الجمعيات " تجاراً " حسب قانون التجارة وهي تشكل نوعاً من المشروع التجاري أصحابه هم أعضاء الجمعيات ويؤدي إلى إفتراض ساقه بعض النقاد فحواه أن كل عضو له حق الإطلاع على كافة الإجراءات الإدارية في أي وقت والحصول على معلومات عن جميع النفقات والإطلاع على الدفاتر والمكاتبات وغير ذلك ، وهذا يخالف روح القانون والنظام إذ أن الأعضاء ينتخبون أهل الثقة منهم ليكونوا أعضاء في مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية وليشرفوا على جميع الأعمال.

وأخيراً نوجه النظر إلى أهمية الحوار العلمي الذي دار حول موضوع المسئولية في جمعيات الإئتمان الريفية ، وجمعيات الإئتمان الحضرية ، والجمعيات التعاونية الإجبارية ، والمؤسسات الإئتمانية في المجتمعات ، وقد أوردنا موجزاً بالنقاط الأساسية التي يُحسن إتباعها من أجل أن تحقق مختلف الوحدات الإئتمانية التعاونية أهدافها فيما يتعلق بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضع عن طريق قدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) " دار النقاش حول المنطقة التي تخدمها جمعيات الإئتمان ، وعدد الأعضاء الذين ينتمون إليها ".

ناقش العبارة السابقة ، موضحاً ما أسفرت عنه الممارسة العملية ورأيك الخاص فيما يتعلق بالدروس المستفادة من هذه التجربة ، ومدى إمكانية تطبيقها في الحركة التعاونية المصرية ؟... وهل هي قابلة للتطبيق على جميع أنواع التعاونيات ؟...

*) ناقش مفهوم المسئولية التضامنية في الجمعيات التعاونية للإدخار والإئتمان في ضوء مزايا العضوية وإلتزاماتها.

*) كشفت تجربة إنشاء جمعيات الإئتمان عن أهمية إشراك الأغنياء القادرين على العمل في عضوية جمعيات الإئتمان.

والمطلوب منك أن توضح التطورات التي أدَّت إلى الأخذ بهذا المفهوم ، وتحليلك الخاص لهذه التجربة.

*) " حدث في العديد من تجارب الأمم أن نادت الحكومات إنشاء جمعيات تعاونية وجمعيات إئتمانية إجبارية ".

علّق على العبارة السابقة ، موضحاً مفهومها ، وموضحاً رأيك الخاص فيما يأتي :

أ) هل يمكن إنشاء وتنظيم التعاونيات بقوة القانون وحده ؟

ب) ما هو الأفضل من وجهة نظرك : التعاونيات الإجبارية أم التعاونيات الشعبية ؟.

ج) هل يمكنك بصفتك دارساً للعلوم التعاونية وتجارب الأمم في النهوض بالتعاون أن تعرض دراسة مقارنة من تجربة مصر ؟ ... أيِّد إجابتك بالأمثلة التطبيقية.

*) " دار الجدل وإحتدم النقاش حول المسئولية في جمعيات الإئتمان الريفية وجمعيات الإئتمان الحضرية ، ودورها في التنمية الإجتماعية والإقتصادية ".

ناقش الآراء والأفكار التي دارت في هذا الموضوع ، ثم أذكر توصياتك في هذا الشأن.

الفصل الخامس

الإدارة ومفهوم الإدارة الذاتية

الإدارة الذاتية : Selfdetermination

" تعتبر الإدارة الذاتية منذ نشأة جمعيات الإئتمان ثاني المبادئ الأساسية second basic principle حيث يتولى إدارة الجمعية المجلس التنفيذي The Executive Board ومجلس الأشراف(*) Supervisory board والجمعية العمومية General assembly والمحاسب Book keeper ويمكن تحديد وظائفهم بوجه عام كالآتي :

المجلس التنفيذي يُصْدِرْ القرارات ، والمدير يتولى التنفيذ ، ومجلس الأشراف يُراقب ، والجمعية العمومية تمارس الرقابة العليا النهائية وتُصدِرْ القرارات في الشئون التي تدخل على وجه التحديد في إختصاص أي من الهيئات الإدارية المشار إليها.

The Unions' administration is carried out by the executive board, the supervisory board the general assembly, and the bookkeeper. Their functions may be characterized generally as follows : the executives make decisions, the managers perform, the supervisory board surveys, and the general assembly exercises the ultimate control and decides upon matters which are not specifically under the competence of one of the other bodies of administration.

The choice of qualified personalities: إختيار الشخصيات ذات الكفاءة

قيل أن البيئات الريفية فقيرة في الأشخاص المؤهلين لتولي إدارة الجمعيات التي نحن بصددها ، ويتعذر وجود الرجال المناسبين في المناطق الصغيرة التي تعمل فيها تلك الجمعيات ، وبالتالي يؤدي هذا النقص إلى ضعف الإدارة أو على الأقل إلى عدم بلوغها المستوى المرغوب كإدارة فعالة ذات كفاءة ، **وبالرغم من كل ذلك نلاحظ أنه لم تُفلس جمعية واحدة حتى الآن من جراء هذا الضعف ولم يصب أي عضو أو دائن بضرر أو خسارة ، وما من دليل أنصع من هذا الدليل على متانة**

* German Law on Cooperative Societies Paragraph 38, I : It is the task of the supervisory Board (Verwaltungsrat, Aufsichtsrat) to supervise the Executive Board (Vorstand) in their management in all branches of the administration.

الوضع التنظيمي للجمعيات ، وتحتاج الأجهزة الإدارية إلى شخصية موثوق فيها تميل إلى تحقيق الصالح العام reliable character and inclination to the common good ، ويكفي أن تتوافر هذه الصفات إلى جانب التخرج من مدرسة إبتدائية Primary school ولا حاجة إلى تدريب أكثر من هذا ، وإذا كانت تلك القاعدة متعارف عليها فلا تعني أن مثل هذا المستوى المتواضع يضمن حسن الإدارة في الجمعية ، لكنه القدر الذي يُكتفي به ، وعلى العكس من ذلك يحتاج التاجر لكي يثبت متانة مركزه إلى تدريب على مستوى أعلى مما سبق بيانه ، ولا يمكن أن يكتسب التاجر أو المدير تلك الصفة في الوسط التجاري إلا بعد تلمذة طويلة الأمد في الأعمال التجارية والمحاسبية ، لكن المدير في جمعية الإئتمان لا يُنتظر منه أن يمر بمرحلة تلمذة كهذه ، بل لابد من أن يكتسب علمه وقدراته من خلال التجارب العملية ومن المساعدة الجادة التي يقدمها له القادة في الجمعيات التعاونية في المستوى الأعلى والمعلمين والمحاضرين الذين توفدهم تلك الجمعيات ويحاولون أن يجعلوا تدريب المدير عملية سهلة من خلال التعليمات المبسطة وسهلة الفهم(*).

He must learn by practical experience, which is facilitated by easily understandable instructions and the help from the leadership of the higher cooperative associations and from the instructors and auditors appointed by the latter.

"Guide book for Professional Teachers of the Cooperative Banking Business" (apprentice training) and "Directions for the Continued Education of Cooperative Bank Clerks", issued by the German Raiffeisen Association, 1862, for the regulation of several grade training courses in Credit Unions and the establishment of standards for the qualification of Union managers and their leading co-workers, published by : Raiffeisen Printing and Publishing, Neuwied, Germany.

قليل من التغيير ما أمكن : As little changes as possible

يتولى أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا مناصبهم لمدد معينة تجري في نهايتها إنتخابات يتغير بموجبها عدد قليل من الأعضاء الذين يتولون الإشراف والرقابة وبذلك يمكن ضمان أكبر قدر من الإستمرارية في الممارسة الإدارية.

مغزى عنصر العمل الشرفي :

The significance of the element of honorary function

يلتزم أعضاء هيئة الإدارة بالعمل كموظفين شرفيين أي بدون أجر ولا يأخذون إلاَّ ما أنفقوه فعلاً ، وهذا مبدأ من أهم المبادئ التي تراعيها جمعيات الإئتمان ، وتتمسك الجمعيات وقادتها به تمسكاً شديداً برغم أنه يلقي معارضة من خصوم الحركة ، ويؤدي هذا المبدأ دون شك إلى إستقرار الجمعيات وأمنها وإلى بث روح المصلحة العامة وإلى خفض النفقات.

خطر السعي المتهوِّر للربح بلا قيد :

The danger of reckless striving for profit

قلنا سابقاً أن جمعيات الإئتمان تقوم على أساس المسئولية غير المحدودة ولذا يجب أن تَتَوخَّى أعظم الحذر ولا تخاطر بمليم واحد ، أما البنوك الأخرى فتستخدم مديرين محترفين يتقاضون هم وأعضاء هيئة الإشراف مرتبات كبيرة إلى جانب حصص من الأرباح ويقعون بذلك تحت إغراء يدفعهم إلى القيام بأكبر قدر من العمليات حتى يحققوا للبنك أكبر ربح ممكن كي يستمر في دفع مرتباتهم العالية وليزيد حصصهم من الأرباح ، ولكن هذا الإتجاه يزيد من الأخطار التي يتعرض لها البنك ، ولا نقول هذا بصفة عامة بل نعلم أن هناك طائفة من المديرين ذوي الضمير اليقظ الذين لا ينساقون وراء مصلحة شخصية ولا يغريهم توقع الربح الوفير بالمخاطرة بمصالح المؤسسات التي يديرونها ، وعلى ذلك فإن فكرة إستخدام الجمعية لمديرين يتقاضون مرتبات ونسبة من الربح من شأنها تعريض هؤلاء

للإغراء ودافع السعي لزيادة حصصهم في الأرباح عن طريق محاولة زيادة ربح الجمعية بكل الطرق والوسائل.

مرتبات للمديرين الذين يعملون طوال الوقت :

Pay to full-time administrators

تدل البيانات الكثيرة المستقاة من حالات المؤسسات المالية التي إنهارت من جراء المعاملات الخطرة على أن **إتباع سبيل السعي للربح بغير قيود يُعتبرُ تصرفاً على أكثر جانب من الخطورة** ، ويلاحظ أن البنوك الكبيرة لابد لها من إستخدام مديرين متفرغين متخصصين في عمليات الإئتمان ويعملون وقتاً كاملاً وبكل قُوَتِهم وقُدرتهم ، **ولذا يجب أن يتقاضوا مرتبات مرتفعة لا تتوقف على مقدار ربح البنك بل تُحَدَّد مقدماً** Their salaries should, however, not depend on the society's , but be fixed independently **وبالمثل ينبغي إتباع هذا المبدأ في الجمعيات الكبيرة ، لكن يجب ألا يُمنَحْ المديرون أي مكافأة على النتائج السنوية ، كما يُحظر توزيع أي حصص ربح على أعضاء المجلس التنفيذي ومجلس الأشراف ، وبهذا يمكن ضمان الإدارة المتينة وإستبعاد خطر الإفلاس.**

الإخلاص شرط العضوية في الإدارة :

Devotion a supposition of membership in the administration

إستطاعت جمعيات الإئتمان لحسن حظها أن تتلافى الأوضاع التي تعرضنا لها بالنقد فيما سبق ، إذ أن حركة العمل فيها صغيرة نوعاً بسبب صغر منطقة عمل كل منها وقلة عدد الأعضاء لهذا السبب ، ويستطيع المديرون والمشرفون أن يُؤَدوا مهمتهم بتضحية جزء من وقت فراغهم ، ولا يحتاج مجلس الأشراف إلى الإنعقاد إلاَّ نحو أربع مرات كإنعقاد عادي ومرة إلى ثلاث مرات كإنعقاد غير عادي ، وفي ذلك كل الكفاية للنهوض بعبء الأشراف والرقابة على الحسابات السنوية ، ويعقد المجلس التنفيذي نحو ١٦ أو ٢٤ جلسة حسب حجم العمل بما فيها جلسات مراجعة الحسابات ، ولا تستمر كل

جلسة غير ساعات قليلة ، ولذا يستطيع أعضاء المجلسين أن يؤدوا مهمتهم بسهولة بغير مقابل دون تضحية بمصالحهم وأعمالهم الشخصية ، ولا يكتفي هؤلاء بالعمل بغير أجر بل هم يقدمون أيضاً كامل ممتلكاتهم الشخصية وأموالهم ضماناً لديون الجمعية ، وعليه فليس لديهم أي سبب ولا إغراء في القيام بعمليات تجلب خطورة على الجمعية ، وقد قلنا مراراً أن التجربة العملية خلال ٣٧ سنة أثبتت أنه لم تفشل جمعية واحدة وهذا ما يؤيد الإعتبارات النظرية المشار إليها ، ويعزي ذلك أساساً إلى مبدأ العمل المجاني في إدارة الجمعيات.

الإتجاه المسيحي لرعاية الصالح العام :

The Christian attitude of public spirit

يرى رايفيزن بحق أن البشر جميعاً يدينون لله سبحانه وتعالى بَخلْقهم ووجودهم ، وأن المسيحين أعضاء في أسرة البشرية الكبرى ، ويجب من هذا المنطلق أن يمتد إهتمام المسيحيون بإخوانهم من البشر ، ومن واجب كل فرد أن يْتجاوز بإهتمامه أسرته ومصالحها ليهتم بمصالح الآخرين أيضاً ، فليس كثيراً أن نطالب قادة الجمعيات الإئتمانية بتخصيص جانب من وقتهم للعمل في الجمعيات ، فلن يتكلفوا في العمل أية تضحيات مالية ، ولا يستحق إنسان من وجهة نظره كمسيحي أن يسمى نفسه مسيحياً إذا لم يكن لديه هذا الولاء للصالح العام[*].

وهل تعني روح المصلحة العامة سوى إستعداد كل عضو في الجمعية للتضحية من أجل المجتمع ؟ ويجب أن تكون القدوة من أعلى ، إذ لا يمكن لأي جمعية تعاونية أن تُنمي روح المصلحة العامة أو تحقق مصلحة المجتمع إلاّ إذا ضرب المجتمع المثل من أنفسهم ، وهذا وحده يمكن أن يؤدي إلى عقد أواصر الود والأخوة في الجمعية والوقوف صفاً واحداً في أيام الشدة

* بالنسبة للشريعة الإسلامية فإن الرسول عليه الصلاة والسلام يقول " خير الناس أنفعهم للناس".

وأيام الرخاء ، مما يُمهِّد للجمعية سبيل توسيع نطاق عملها في جميع الإتجاهات ، ولاشك أن العمل المجرد من الأنانية له إنعكاساته الطيبة من جانب المديرين وأعضاء مجلس الإدارة أيضاً.

الإبتهاج في العمل : Delight in action

يعمل أعضاء المجلس التنفيذي بإرتياح وإبتهاج كلما أحرزوا نجاحاً ، وهذا ما أكدته لجنة تقصي الحقائق المشكلة عام ١٨٧٥ في تقريرها المرفوع لوزارة الزراعة البروسية ، ويدفع هذا الإرتياح إلى اليقظة والحرص والمثابرة ، وقد أعرب أعضاء الهيئات الإدارية مراراً في إجتماعاتهم أنهم لم يكونوا ليشعروا بهذا الإبتهاج لو لم يكن عملهم تطوعاً وبغير أجر ، وهو قول ينطبق تماماً على طبيعة الأشياء ، لإن السعي وراء الملذات والمطالب الدنيوية وحدها لا تَمْلأ النفس بالإرتياح والبهجة وكلما كَدَّس الناس الأموال وإتبعوا الملذات كلما تحولوا إلى الجشع ، إن من الأفضل إتباع الوصايا المقدسة التي تأمر الإنسان بأن يحب أخيه الإنسان، هذا فضلاً عن أن من يَتَّبع الوصايا ويعمل لمصلحة إخوانه دون إهمال لواجباته تجاه أسرته يحظى دائماً بالرضا عن النفس والإرتياح والتعويض بطريقة لا يكفي لتحقيقها القدر من الثروة التي قد يمتلكها الإنسان من عروض الدنيا.

Those who follow it, acting for the good of their fellow men, without neglecting their duties to the members of their family, will always enjoy satisfaction and compensation in a way that never could be reached merely from earthly property.

تعويض المديرين العاملين جزء من الوقت :

Compensation also of part-time managers

وينبغي تعويض المحاسبين الذين يُمسكون الحسابات حسب العمل الذي يقومون به ، أي أن العمل التطوعي يجب ألا يُبالغ فيه ، فوظيفة الصراف أو المحاسب مثلاً في الجمعية الصغيرة تتطلبان جهداً وعناية شديدة ، كما أن صرف وقبض النقود تعتبر من

الأعمال شديدة المسئولية ، غير أن المكافآت التي تُمنح لهؤلاء يجب أن تبقى في حيز المعقول دون شطط ، ولا يُختار لهذه الأعمال التي لا تحتاج سوى لتعليم إبتدائي كما سبق القول سوى الأفراد ذوي الشخصية الموثوق فيها والولاء ، لأن المحاسب والصراف يحتكان كثيراً بالأعضاء في المعاملات ومن ثم لهما تأثير كبير عليهم.

المديرين التنفيذيين : The executives

يتحمَّلْ أعضاء المجالس التنفيذيين مسئولية كاملة عن جميع أعمال جمعيات الإئتمان ، ولهذا يجب ألاَّ يكون عددها صغيراً ، وقد إستقر الرأي في بدء إنشاء الجمعيات على أن يكون عدد أعضاء المجلس التنفيذي خمسة أشخاص(*) ، ويجوز زيادة هذا العدد إذا لزم الأمر لاسيما إذا إمتدت أعمال الجمعية إلى منطقة فيها عدة قرى أو عزب ، لكن العدد يجب ألاَّ ينقص عن خمسة بأي حال من الأحوال وأن يتناسب العدد مع الحاجة إلى ضرورة الحصول على صورة صحيحة ما أمكن لأحوال الأعضاء الشخصية والحكم على حالاتهم المالية والإئتمانية وكذلك ضامنيهم عند الإقتراض . ويجب ألا يُترك القرار لعدد صغير من أعضاء المجلس التنفيذي لأن المجلس له بموجب القانون سلطة كبرى ، ويجب أن يحضر إجتماع المجلس ثلاث أعضاء على الأقل حتى يصبح الإجتماع صحيحاً form a quorum ، وتنص اللائحة على ضرورة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس ، وهذا الشرط الأخير لابد منه ، حيث لا تصح القرارات إلا بموافقة **ثلاثة أعضاء على الأقل من الخمسة المجتمعين** ، ومثل هذا الشرط إتضحت أهميته وجدواه حتى الآن ، ويجدر أن يستمر في المستقبل.

التوقيع على المستندات : Authorization to sign documents

يشترط لصحة المستند الذي يربط الجمعية بالتزام أن يكون موقعاً عليه من المسئول التنفيذي الرئيسي أو من ينوب عنه ، ومن اثنين من أعضاء مجلس الإدارة إلى جانبه على الأقل ، والسبب في ذلك هو تأكيد الإعتراف

* نرجو ملاحظة أن قانون التعاون الألماني الحالي يتطلب عضوين على الأقل في المجلس التنفيذي .

The German Cooperative Law now in effect prescribes a minimum membership of two on the Executive Board (Par. 24).

بوجوب أن يطلع التنفيذيون على جميع العمليات في كافة الأوقات ، ويجب ألاّ يتم شئ إلا بعلم هؤلاء التنفيذيين وموافقتهم ، وينص النظام على حقوق وإلتزامات المجلس بالتفصيل ، وتتضمن أهداف النظام أيضاً القواعد الخاصة بقبول الأعضاء أو إستبعادهم أو فصلهم وإجراءات منح القروض ، وعلى الجمعية أن تتيح الفرصة لأفقر الأعضاء في مناطق الجمعيات كي يعملوا على تحسين مستواهم المعيشي ، **ولذا لا ينبغي أن يخضع قبول الأعضاء إلى إعتبارات تبالغ في الحذر لأن القبول في عضوية الجمعية لا يعطي الحق تلقائياً في الحصول على قروض ، بل يجب على العضو الذي يريد الإقتراض أن يستوفى الشروط من حيث سلوكه ومن حيث ضمان الأموال المقرضة له ،** وتفيد العضوية وما يتبعها من الإشتراك في الإجتماعات في تثقيف العضو وتحسين مستواه بصرف النظر عن حاجته أو عدم حاجته للإقتراض ، **ويعتبر حق المجلس التنفيذي في إستبعاد العضو في أي وقت سلاحاً فعالاً لإخراج العضو من الجمعية حتى يتحسن سلوكه.**

النهوض بالإعضاء : Member's Promotion

ويجب على المجلس التنفيذي أن يأخذ في الإعتبار أن الجمعية ليست بنكاً عادياً ، بل عليها أن تحاول الوصول إلى أهداف أخرى أكثر سمواً تتركز في تحسين أحوال الأعضاء معنويا وماديا.

The executive board should take into consideration that the Unions are not ordinary banks, and that they are bound to work toward higher ends, i.e. the improvement of the members' moral and material standing.

ويعتبر منح القروض وسيلة لذلك ، ولذا يجب ألا يُهْمَلَ هذا الهدف أبداً وأن يظل في الحسبان عند منح القروض ، ومن أجل إيجاد طريقة للإقتراب ما أمكن من ذلك الهدف ، إقترحوا ترك الحرية لكل عضو أن يتقدم لأي من

أعضاء المجلس التنفيذي فيختار العضو الذي يثق فيه ويطلب منه القرض ، ويقوم عضو المجلس التنفيذي الذي إتصل به عضو الجمعية طالب القرض بدراسة حالة طالب القرض وموقفه المالي وكذلك الأحوال المالية لضامنه ، كما يدرس أيضاً المشروع المطلوب له القرض ، ثم يقدم نتيجة دراسته إلى المجلس التنفيذي الذي يقوم بمناقشة سبب القرض والضمانات المقدمة ، وبعد الدراسة الدقيقة يصدر المجلس قراره ويُسجله في محضر الجلسة.

مغزى طريقة إختيار الإئتمان :

Particular significance of the credit selection method

ليست القروض نافعة دائماً بل قد تؤدي إلى أضرار **كما ثبت في تجارب كثيرة innumerable experiences حين نالها السكير أو المقامر أو المهمل أو أمثال هؤلاء ممن لا خير فيهم ولا يحسنون التصرف** ، ويجب حجب الإئتمان عمن يثبت إتصافه بأي صفة من ذلك ولو ضمنه مليونير even if a millionaire is guaranteeing for them ، **وتتجه بعض مجالس الجمعيات مع الأسف إلى إغفال هذه الحقيقة وتجعل إهتمامها منصباً على زيادة إحتياطي الجمعية بأسرع ما يمكن دون نظر ثاقب لصفات طالب القرض ويركزون على كفاية الضمانات ودون غيرها من الشروط ، ولا يتمشى هذا التصرف مع مبادئ جمعيات الإئتمان التي هدفها الأساسي النهوض بالأعضاء مادياً ومعنويا** ، ولذا يجب إتباع الطريقة الأولى التي أوضحناها آنفاً لأنها تؤدي إلى آثار طيبة على الحالة المعنوية ، وقد يقال إن الفاقة منتشرة في كل مكان وأن الحاجة ماسة إلى مساعدة فورية ، وهذا صحيح ، **لكن يجب أيضاً مراعاة حسن إستخدام هذه المساعدة كوسيلة للنهوض بالحالة المعنوية للمجتمع.**

الواجبات الأخرى : Additional duties

يجب ألا تؤخذ التحذيرات السابقة كتوصيات لقصر واجبات أعضاء المجلس التنفيذي على القيام بالدراسة الدقيقة والنقد فقط ، بل عليهم إلتزام معنوي بملاحظة سلوك الأعضاء the moral obligation to observe the members behavior ، وهذا الإلتزام على جانب كبير من الأهمية وهو مُكمِل للإلتزام بالدراسات الدقيقة التي يوقع عليها أعضاء المجلس التنفيذي ليكونوا على علم تام بجميع الأعمال وليراقبوها مراقبة دقيقة ما أمكن.

رئاسة الجمعيات العمومية : Chairmanship in the general assemblies

قد يكون من الأهمية أن نوجه النظر نحو ما ثار من آراء نحو الإعتراض على رئاسة المدير التنفيذي للجمعية العمومية بناءً على نص النظام بإعتبار أن ذلك غير مناسب ، ويرى المعارضون أن المدير يجب ألاَّ يرأس هيئة انتُخبت في الأصل لتراقب أعماله ، بل يجب أن يرأس إجتماع الجمعية العمومية رئيس مجلس الأشراف ، وهذا الرأي صحيح بغير شك فيما يتعلق بالبنوك الكبيرة والشركات الكبرى وجمعيات الإئتمان في المدن ، ويختلف موقف المدير التنفيذي عن موقف أي مدير في المؤسسات المالية سالفة الذكر ، لأن هذا الأخير يحصل على أجر كما يحصل في العادة على نصيب من الأرباح مما يؤدي به إلى التركيز على العمليات الكبيرة وعلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح رعاية لمصلحته الشخصية ، فمن الحكمة إذن إبعاد تأثيره على هيئات الرقابة وتقييد تصرفه في العمليات الكبيرة التي قد تؤدي إلى تعريض المؤسسة للخطر.

أما المدير التنفيذي في جمعية الإئتمان فهو على العكس من ذلك لا يتناول أجراً ولا أي تعويض آخر ، كما أنه في العادة موسر ومسئول عن

ديون الجمعية بكافة ممتلكاته ، ويقوده هذا إلى تَوَخِّي كل الحرص لتجنب الخسارة في كافة العمليات ، ويلاحظ أن المناطق الصغيرة تفتقر إلى الأفراد الصالحين لتولي الإدارة وليس من السهل العثور على الأشخاص الصالحين لمهام التنفيذ والحسابات ، ويشترط في المدير التنفيذي أن يكون مواطناً بارز المكانة يحظى بالإحترام والثقة من الجميع ، وإذا أُضيف إلى ذلك علمه بمجريات الأمور وأعمال الجمعية فهو إذن أصلح من يتولى رئاسة الجمعية العمومية.

تحذير من العلاقات الشخصية : Caution against personal connections

يُحَدِّد النظام بوضوح مسئوليات مجلس الإشراف ، ويلاحظ أنه في المناطق الصغيرة يعرف الناس بعضهم بعضاً معرفة تامة وهذا أمر بالغ الأهمية والفائدة بالنسبة لأعمال الإئتمان ، لكنه من ناحية أخرى قد يُغري بالإفراط في الثقة بالمدير التنفيذي والمحاسب ، خاصة وأنهما أُختيرا في الأصل لأنهما أهل للثقة ، وقد تؤدي الصراحة وعلاقات القرابة والأسرة إلى مراعاة تلك الروابط بشكل مبالغ فيه ، غير أن كل هذا لا يُرَجِّحُ المزايا الكبرى التي تتحقق من جراء صغر مساهمة مناطق الجمعيات ، كما أنه لم يؤد إلى صعوبات كثيرة ، ومع ذلك يجب مراعاة الإبتعاد عنه ، ولذلك حُدِّدت بدقة مهام مجلس الأشراف.

The supervisory board's functions are clearly specified and identified.

الضوابط الحالية : Current controls

وأهم هذه المهام مراجعة المراكز المالية للدائنين وضامنيهم كل ثلاثة شهور بإنتظام للتأكد من قدرتهم على السداد ويسارهم ، ويجب إظهار نتيجة كل مراجعة في محضر جلسة المجلس الذي يُصدِّق عليه الأعضاء ، ويجب أن يتضمن المحضر بوضوح أن جميع الأرصدة المدينة القائمة وضماناتها قد فُحصت واحداً واحداً كما يجب النص بصراحة على أنه لم يوجد أي قصور.

The most important of these functions are regular quarterly controls of the debtors' and guarantors' solvency. The result of each control has to be shown in the board's minutes and verified by the members' signatures. The minutes must clearly express that all open debt balances and the respective securities (guarantees etc.) have been examined one by one. If no deficiency has been found, it must be explicitly stated.

والمنتظر أن تكون الجمعيات مدارس للإدارة الذاتية ، فيتولى التنفيذيون والمحاسبون القيام بالأعمال الجارية التي لابد من القيام بها عادة وبإنتظام ، ولا يتعرض مجلس الأشراف لضغوط عمل من الخارج لإن العمل اليومي يجري بهدوء ، وتعتبر الضوابط من مكونات تثبيت الجمعيات حيث أنها تجاهد من أجل تحقيق الإدارة الذاتية كما تثبت أيضاً قدرتها على ذلك ، وقد تزايد هذا الإتجاه في كثير من الجمعيات حيث تهتم مجالس الأشراف إهتماماً كبيراً بتَحمُل إلتزاماتها والعمل بمقتضاها ، وفي هذا الصدد يجب توجيه عناية خاصة بإختيار رئيس مجلس الأشراف الذي يجب أن تتوافر فيه الخبرة والنشاط والقدرة والوعي ليكون لائقاً لعمله.

The Unions are expected to be schools of self-administration. The executives (managers, bookkeepers) are prompted to work by the current operations which have to be dealt with regularly. The supervisory board is not exposed to such pressure from the outside, since the daily work is quietly carried on, whether or not the controls are exercised. The controls, however, are also constituents of self-administration, and all who have an interest in a Union must insist that they are really carried through. Thereby the Unions give evidence of their striving seriously toward self-administration, and also that they are able to do it. This has increasingly been recognized by many Unions, whose supervisory boards are anxious to act diligently according to their obligations. Particular attention must be given to the election of a chairman of the supervisory board, who must have the experience, energy, and diligence, which qualify him for the job.

الجمعية العمومية : The General Assembly

يرى علماء التعاون في ألمانيا أن من بين المبادئ الأساسية التي ينبغي تدريب التعاونيين عليها مبدأ المسئولية الذاتية Self-responsibility ، ومن هذا المفهوم التأكيد على أن الجمعية العمومية هي رأس السلطة في الجمعية ولها جميع الصلاحيات فيها ، ولها أن تُفوّض بعض الصلاحيات والسلطات بموجب النظام إلى الهيئات الإدارية بالجمعية رغبة في إستقرار الإدارة وإنتظامها لكن ذلك التفويض لا يخل مطلقاً بحقوق الجمعية العمومية.

The General Assembly is sovereign, combining all privileges that are due to a Union. Part of these privileges are transferred by the statutory by-laws to other administrative bodies in order to guarantee orderly management, but this does not in any way impair the rights of the general assembly.

الإدارة الديموقراطية : Democratic administration

تستطيع الجمعية العمومية إذا رأى أعضاؤها أن تتدخل فستبعد eliminate أو تُبَدّل المسئولين عن الإدارة أو الرقابة عن طريق الإنتخاب إذا لاحظت أي إهمال من جانبهم ، **ويرى البعض أن حق الجمعية العمومية هذا يعتبر مبالغة في مبدأ الديموقراطية وفي ممارسة الجمعية العمومية لحقوقها** ، لكن يجب ملاحظة أن الجمعيات هي عبارة عن تجمعات لأفراد مستقلين إجتمعوا معاً لينظموا بدرجة معينة أعمالهم الإقتصادية أي شئونهم الخاصة ، ولا يجول بخاطر أحد أن يعتبر حق الإنسان في ممارسة أعماله الخاصة دون تدخل خارجي فيه نوع من المبالغة ، وبالتالي لا يمكن إنكار هذا الحق على الجمعيات بوصفها تجمعات من أفراد.

Wherever it seems appropriate to its members, it may interfere and eliminate and replace through new elections the managing or controlling personnel, if any negligence has come to light. Some people have been of the opinion that this regulation is an exaggeration of the democratic principle and an over-exertion

of the privileges of the general assembly. It must be taken into consideration, however, that the Unions are associations of independent private people getting together for the purpose only to regulate to a certain degree their economic, i.e. private affairs. It is unthinkable to deny the right to settle one's own business to a private association of this type without interference from the outside.

التعاونيات لها وضع قانوني كالتُجَّار :

Cooperatives have the same legal standing as merchants

تقدم القول بأن قانون التعاون يعتبر الجمعيات التعاونية تجاراً **merchants** حسب مواصفات القانون التجاري **Commercial law** ، ولا يكاد يمر يوم دون أن يسئ مشروع أو أكثر من المشروعات التجارية إلى الثقة التي مُنحت لهم ، وقد إعتاد الناس على هذه الحوادث التي ربما تؤدي إلى خسائر قد تصل إلى ألوف أو ملايين الماركات(*) ، ومع ذلك لم يخطر على بال أحد أن يعترض على إنشاء المشروعات الجديدة أو يضع لها حدوداً مالية معينة أو شكلاً مالياً معيناً ، ومع ذلك يَدَّعي الكثيرون أن الناس لم ينضجوا بما فيه الكفاية ليشكلوا جمعيات تعاونية مسجلة ، وأن حق ممارسة هذه الأعمال ذات الإلتزامات واسعة المدى يجب ألاَّ يُترك للناس ، **مع أن حالات فشل الجمعيات التعاونية أقل كثيراً من حالات الفشل الكثير التي تعانيها المنشآت غير التعاونية -In contrast to numerous failures experienced by non cooperatively organized business enterprises** ولم تحدث سوى مضايقات قليلة حيث تمارس الإدارة الذاتية غير المحدودة في الجمعيات التعاونية كثيرة العدد المسجلة حالياً في ألمانيا ، **ولم تواجه جمعيات الإئتمان على وجه الخصوص أية آثار ضارة تُذكر من جراء إستخدامها لحقها في الإدارة الذاتية غير المحدودة.**

(*) المارك وجمعه ماركات عبارة عن وحدة العملة الألمانية.

The rural Credit Unions, particularly, did not experience any detrimental effects worth mentioning from employing their right to unlimited self-administration.

Powers of the General Assembly : سلطات الجمعية العمومية

لا يؤثر تفويض جزء من السلطات إلى الهيئات الإدارية في الجمعية على إختصاص الجمعية العمومية ولا على واجبها في الإحتفاظ بكافة الحقوق التي لا تربطها صلة مباشرة بالإدارة أو الأجهزة المختصة ، ومن واجبات الجمعية العمومية الهامة بصفة خاصة إلى جانب رقابة الجهاز التنفيذي وسلطة الجمعية في حق فصله ، فإن من سلطاتها أيضاً أن تقرر المبالغ التي يمكن إقتراضها من الخارج ، وفئات الفوائد والأعباء التي تُحَمَّل على الأعضاء ، والحد الأقصى لمبالغ القروض التي يمنحها المجلس التنفيذي وشروط ومدة السداد ومرتب المحاسب ، وتعتبر مسألة ما إذا كان من المناسب إرجاع سلطة تحديد أسعار الفائدة والعمولة التي يدفعها الأعضاء إلى الجمعية العمومية أم تفويضها إلى المجلس التنفيذي ، حيث أن هذه المسألة فيها نظر وخلاف.

A transfer of part of the powers to particular administrative bodies does not affect the General Assembly's duty to preserve all rights which are not immediately connected with management and specific controls. Specifically important are, besides the General Assembly's functions of supervising and discharging the executives, its determination of the amounts of money to be borrowed from the outside; of the interest rates and the commissions to be charged to the members; of the maximum loans to be granted them by the executive board; of the terms of repayment; and finally of the bookkeeper's salary. Whether it is suitable to give the authority of settling the rates of interest and commissions payable by the members to the General Assembly, or to cede these regulatory functions to the supervisory board is questionable.

فهناك أسباب مقنعة لمعارضة تخويل الجمعية العمومية تلك السلطة **لأن أعضاءها هم الذين يطلبون القروض وهم المحتاجون للإئتمان** ، وواضح أن الإتجاه الغالب بينهم سيكون نحو تخفيض أسعار الفائدة والعمولات إلى أدنى حد ممكن ، أما المجلس التنفيذي فَيُشَكَّل في الغالب من أعضاء موسرين ولن يسوده مثل هذا الإتجاه ، بل قد يحدث أن يُطالب أعضاء المجلس بتحديد أسعار فائدة وعمولات مرتفعة رغبة منهم في زيادة المال الإحتياطي في الجمعية بسرعة ما أمكن كي يتجنبوا المسئولية التضامنية **ولأنهم هم أنفسهم قلما يقترضون من الجمعية** ، وقد نوقشت هذه المسألة عند التفكير في تعديل النظام ، وتقرر أن تحتفظ الجمعية العمومية بحقها في تقرير سعر الفائدة والعمولات لأن أعضاءها يهمهم إنشاء إحتياطي كبير للجمعية ولا يتأتى ذلك إلا بتقرير فائدة وعمولات تحقق فائضاً كافيا.

الحد الأعلى للقروض : Maximum limit of loans

يقتضي توخِّي الحذر أن تقرر الجمعية العمومية الحد الأعلى للقروض الذي يُسمح في حدوده للمجلس التنفيذي أن يمنح القروض للأعضاء دفعة واحدة أو على دفعات ، ويُبَررْ ذلك واجب الحرص في معاملات الجمعية الإئتمانية ذات المسئولية التضامنية غير المحدودة ، **وقد يتضمن قرار تحديد سعر الفائدة والعمولات والحد الأعلى للإقراض السماح للمجلس التنفيذي بمنح قروض تتجاوز قيمتها هذا الحد الأعلى بشرط موافقة مجلس الأشراف.**

The precaution applied to every transaction made by cooperative societies with unlimited liability justifies the rule that it is the General Assembly that decides upon the maximum amount which the board of executives is authorized to lend to members with one or several grants. A corresponding decision may contain the admission, as it is normally done, that loans above the fixed limits can be granted by the executives with special approval from the supervisory board.

تشجيع الروابط الإنسانية والإلتزامات بحضور الجمعية العمومية :

Furtherance of human contacts and obligation to attend

ليست جمعيات الإئتمان مجرد منشآت مالية كما أكدنا ذلك مراراً ، بل يمتد هدفها لتكون مؤسسات تثقيفية بالنسبة لأعضائها عن طريق المحاضرات وعن طريق المناقشات في إجتماعات الجمعية العمومية مما يؤدي في النهاية إلى تحسين أوضاعهم الإقتصادية ، وتحقيقاً لهذا الهدف يجب على جميع الأعضاء حضور إجتماعات الجمعية العمومية ما لم يمنعهم عن ذلك طارئ قوي ، ويلاحظ أن بعض الناس ينضمون إلى الجمعية ليحصلوا على قروض ، فإذا تم لهم ذلك فإنهم بعد حصولهم على القرض لا يُبدون أي إهتمام بشئون الجمعية.

ويجدر بالجمعية العمومية أن تفرض عقوبات على أمثال هؤلاء فاقدي الإهتمام والذين لا يحضرون الجمعية العمومية بهدف إلزام جميع الأعضاء بحضور إجتماعاتها حرصاً على مصلحتهم كأعضاء وعلى مصلحة الجمعية كإتحاد لهم ، ويعتبر مثل هذا الإجراء من التوصيات التي تحظى بجانب كبير من الأهمية للعمل على تنفيذها ، نعم قد يحضر الأعضاء الإجتماعات على مضض في مبدأ الأمر ، لكنهم سوف يجدون فائدة كبرى فيستمعون إلى معلومات تنفعهم ويفطنون إلى أخطاء أرتُكبت ويجب ألا تتكرر ثم يصبحون بمضي الوقت على وعي وإهتمام بشئون الجمعية ويرحبون بحضور الإجتماعات بإنتظام ، وواضح أن هذا الإجبار الهيّن قد لا يتفق مع مبدأ الحرية الذي تقوم عليه الجمعيات التعاونية.

The General
attending General Assembly meetings, and in this way make the attendance compulsory in the own interest of the members. Such a procedure is highly recommendable. Although the respective members may, in the beginning, attend the Assemblies only reluctantly, they will listen to much useful information, understand

some of their past errors, and become interested in the Union's work. Most, if not all of them, will eventually enjoy coming to the meetings. That this kind of mild compulsion is not inconsistent and incompatible with free association and the principles of cooperative institutions is self-evident.

التصويت العلني : Public vote

كثيراً ما يُقال أن القاعدة هي أن يكون التصويت علنياً ولا يُلجأ إلى التصويت السري secret ballots إلاَّ في حالات إستثنائية بمقتضى قرار خاص corresponding request ، وينص النظام على هذه القاعدة ، ويلاحظ أن سكان الريف على عكس سكان الحضر لا يحبون أن يذهبوا للإجتماعات ويعبروا عن رأيهم علناً ، ومن ناحية أخرى فالتصويت السري غير عملي إذا كان عدد الأعضاء كبيراً لأنه مضيعة للوقت ، وقد حدث أن وُزّعت أوراق الإقتراع مقدماً وعليها الأسماء في أحوال الإنتخاب للمناصب الهامة مثل منصب المحاسب وأدت عدم خبرة الأعضاء إلى نتائج غير متوقعة وغير مقبولة ، ويَحسُن في هذه الظروف أن يُبادر أعضاء المجلس التنفيذي ومجلس الإشراف إلى العمل بطريقة غير متحيزة وبدون أغراض شخصية لتحقيق مصلحة الجمعية ، فإذا إستطاعوا الوصول إلى إتفاق مقدماً على الأشخاص الذين سيُنتخبون - كما يحدث في الواقع - فسوف تكون النتيجة في مصلحة الجمعية أكثر مما في حالة الإقتراع السري ، ومن مزايا الإقتراع العلني أيضاً تَعَوُّد الأعضاء على التعبير عن رأيهم بصراحة وثقة بالنفس كما كان يحدثُ في الجمعيات الأولى في مبدأ قيام الحركة ، أما إذا وُجِدت أسباب خاصة تجعل الإقتراع السري لازماً فيمكن تقرير ذلك طبقاً لما تنص عليه القوانين النظامية according to the statutes.

محاسب الجمعية : The Bookkeeper

يمكن تشبيه عمل المحاسب بأنه واجهة الجمعية وروحها ، حيث أن مهمته assignment هي إدارة معاملات الجمعية كلها ، وقبض وصرف الأموال ، ومسك دفاتر الجمعية والقيام بأعمال المراسلات في معظم الأحيان ، وكل ذلك في نطاق وإطار قرارات المجلس التنفيذي ، وهو الموظف الوحيد في الجمعية الذي يأخذ أجراً على عمله ويجب أن يتناسب هذا الأجر مع العمل الذي يقوم به ، والمفروض أن يقوم بالأعمال الكتابية كلها all work in writing بالإضافة إلى أنه يقوم بعمل الخزينة cashier's work وعمل سكرتير مسئول الإتحاد الرئيسي work of secretary to the unions chief officer ، غير أن قيام المحاسب بهذه المهام لا يُخْلى المسئول الرئيسي من مسئولية مراجعة صحة وسلامة جميع المستندات التي تصدر عن المحاسب لأن قيام هذا الأخير بإعدادها لا يخل مطلقاً بمسئولية الأول عنها.

Does not by any means eliminate the chief officer's responsibility.

الإعتماد على التعليمات : Dependability on instructions

يعتبر المحاسب المسئول الإداري للجمعية executive of the union في واقع الأمر كما جاء في النظام ، ويؤدي مهمته بالإستناد إلى قرارات مجلس الإدارة والإلتزام بها إلتزاماً دقيقاً ، فإذا حاد عنها أصبح مسئولاً عن أعماله ويمكن مساءلته لذلك ، ومع أهمية المحاسب يجب ألا يُسمح له بالتأثير في

قرارات المجلس ، ولا أن يكون عضواً في المجلس التنفيذي[*] وإلا فقد يغريه ذلك إلى السعي لعقد صفقات كبيرة إبتغاء زيادة إيرادات الجمعية وزيادة ربحه الشخصي مما قد يُعَرِّض الجمعية للأخطار ويَزُج بها في إرتباطات لا تُحمد عاقبتها ، ويمتنع كل ذلك إذا ما طبقت القاعدة المشار إليها آنفاً ، وطبقاً لما أسفر عنه مراجعة اللوائح والنظم في عام ١٩٦٤ تقرر أن يكون لمديري الجمعيات المتفرغين حق العضوية في مجالس إدارة الجمعيات.

التقرير المالي السنوي : The annual financial statement

يُصَوِّر المحاسب الحسابات والميزانية العمومية في نهاية كل سنة مالية ، وتتفق السنة المالية للجمعية مع السنة التقويمية فتنتهي في ٣١ ديسمبر ، ويجب أن تُظهر الحسابات والميزانية العمومية جميع المقبوضات والمدفوعات أثناء السنة المالية ، وطبيعي أن هذا العمل لا يمكن أن يتم يوم ٣١ ديسمبر بل يُسمح للمحاسب أن يُكمِّله وينهيه في ظرف ثلاث شهور من تاريخ إنتهاء السنة المالية **حتى يمكنه إقفال الحسابات بدقة وعناية.**

To permit a quiet and careful closing of the accounts

التعاون مع الأجهزة الإدارية الأخرى :

Cooperation with the other administrative bodies

يجب أن يحضر المحاسب جميع إجتماعات مجلس الإدارة بصفته مستشاراً عند النظر في طلبات القروض المُدْرجة بجدول الأعمال برغم أنه ليس عضواً بالمجلس

---

* نرجو أن نوجِّه النظر إلى أن التنظيمات التعاونية في الدول المتقدمة طوَّرت مفهوم ديموقراطية الإدارة بحيث تشمل القيادات الإدارية المحترفة بصفة عامة ، ومديري الجمعية بصفة خاصة ، ومن هذا المنطق أصبح المدير عضواً في مجلس إدارة الجمعية وله صوت في مداولاتها. وعلى سبيل المثال فإن إتحاد رايفيزن العالمي أصدر في عام ١٩٦٤ قراراً من شأنه أن يكون مديري الجمعيات المتفرغين والذين يعملون طول الوقف لهم حق العضوية في مجالس إدارة الجمعيات.

According to the revised sample statutes issued by the German Raiffeisen Association in 1964, full-time Managers of cooperative sociaties are eligible to be on the Board of Directors.

التنفيذي أو الإشرافي ، ويحسن عقد تلك الإجتماعات في المكان المُخَصَّص للمحاسب وقد يكون هذا المكان هو منزل المحاسب book keeper's home أي حيث توجد الدفاتر المحاسبية والوثائق وكل البيانات والمعلومات لإحتمال الرجوع إلى ما قد تتضمنه عند الحاجة إليها ، **ومن المهم أن تُبيِّن الدفاتر مراكز المدينين بالنسبة للوفاء بالتزاماتهم بإنتظام وفي موعدها ، كما يجب أن تُبيِّن أن مجموع القروض الممنوحة لا تتجاوز المبلغ الأقصى الذي تُحَدِده الجمعية العمومية.**

وثائق ضمان المحاسب : Documentation of Security

يتقاضى المحاسب مرتباً صغيراً جداً ، ومع ذلك فهناك مبدأ يحتم أن يُقدم ضماناً للجمعية في صورة عقد رهن أو إيداع ضمانات يملكها أو يقدمها ضامنون له ، ولاشك أن الأعضاء الأثرياء لن يترددوا في ضمان المحاسب ويجب ألا تُقَصِّرْ الجمعية في طلب الضمانات من المحاسب تغطية لمسئولياته.

A Union should never desist from asking for some form of guarantee for the bookkeeper's responsibilities.

بعض الملاحظات : Remarks

ما تزال مبادئ الإدارة الذاتية والمسئولية الذاتية معمولاً بها حتى الآن فقد اعتبرها **رايفيزن** في كتاباته وتصريحاته أنها على جانب عظيم من الأهمية ، وتظهر هذه المبادئ في التطبيق العملي بمظاهر متفاوتة ، وعمدت الجمعيات في كثير من البلدان إلى تعيين مديرين متفرغين للعمل طول الوقت بدلاً من المحاسب الذي كان يقوم بالعمل تطوعاً ، ورغم أن هذا التَحَوُّل من الأمور الهامة اللافتة للنظر في تاريخ جمعيات **رايفيزن** ، إلاَّ أنه لا يُعتبر إنحرافاً deviation عن النظام الأصلي ولا يخرج عن كونه تعبيراً عن المسئوليات الخارجية التي تواجهها الجمعيات بعد أن سارت في طريق التطور على مدى السنين ولا شأن له بالأهداف الداخلية ، **ولم يصل هذا الإتجاه إلى مرحلته النهائية بعد ، ومازالت المتطلبات المتنامية والتطورات الفنيةالمتتابعة تستلزم إدخال تغييرات إضافية على البناء التنظيمي للجمعيات.**

This trend has apparently not yet reached its final stage the growing requirements and progressing technical developments are expected to demand additional structural changes.

وتتألف الأجهزة العاملة الوظيفية في الجمعية من المجالس التنفيذية والإشرافية والجمعية العمومية ويُحَدِّد النظام النموذجي الحالي حقوق وواجبات هذه الأجهزة كالآتي :

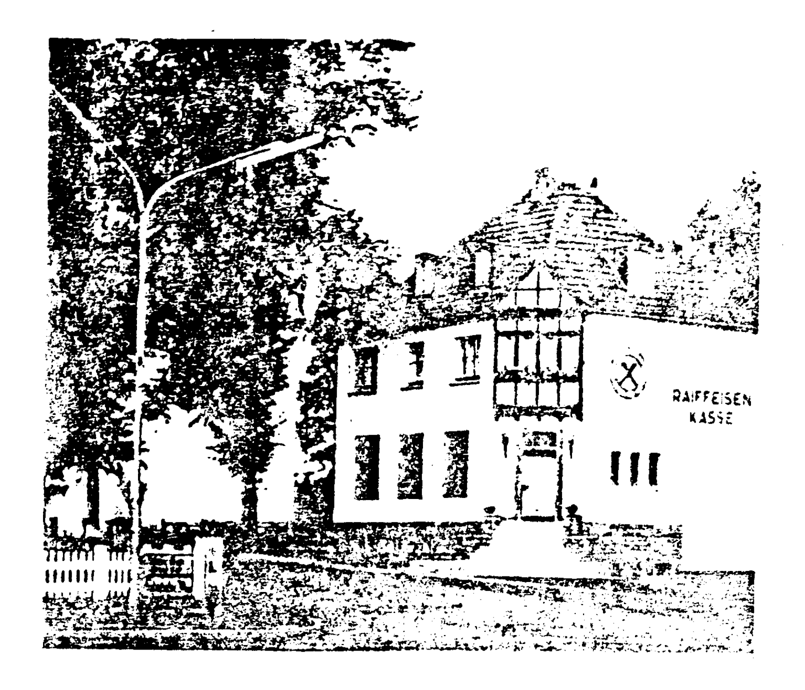
" يمثل المجلس التنفيذي الجمعية التعاونية قانونياً **legally** ويدير أعمالها طبقاً لما تتضمنه اللوائح من قواعد وتعليمات وإجراءات **extrajudicially**، ويُفترض أن يشرف مجلس الأشراف على أعمال المجلس التنفيذي ويجب أن يعلم مجريات الأعمال في الجمعية ، أما الجمعية العمومية فهي الجهاز الذي يمارس الأعضاء من خلاله حقوقهم فيما يختص بأعمال الجمعية . ويُشَكِّل الجهاز الإداري (المجلس التنفيذي **Executive Board**) ، والجهاز الإشرافي (مجلس الأشراف **Supervisory Board**) ، وأعلى سلطة لإتخاذ القرارات (الجمعية العمومية **General Assembly**) ، هذه الأجهزة الثلاث هي التي تقوم بإدارة الجمعية كما سبق القول ، ويتولى المدير إدارة أعمال الجمعية بصرف النظر عما إذا كان عضواً بالمجلس التنفيذي أم لم يكن . وفي كلتا الحالتين فهو الموظف المسئول مباشرة لأنه على صلة دائمة بالأعمال كلها وتؤثر صفاته الفردية ومهاراته على سمعة الجمعية ومركزها ، ويتضمن دليل مهنة مديري الجمعيات الصادر عن إتحاد رايفيزن الألماني أقوالاً عن الصفات والسمات والمهارات التي ينبغي أن تتوافر في مركز المدير حيث يقول :

" يتوقف تطور منظمتنا إلى حد كبيرعلى تدريب وتنمية مهارات مديري جمعيات الإئتمان التعاونية المتفرغين ، ومن أهم متطلبات تثقيف الموظفين المتفرغين العاملين طول الوقت أن يكونوا دائماً من العاملين على نشر العقيدة التعاونية ، كما يجب أن يُلموا بالقواعد الروحية والمعنوية للتعاون وأن يتفهموا موقف الجمعية الإقتصادي والسياسي وموقعها في إطار نظام الإقتصاد القائم على حرية الأسواق ، ويجب أن يُلِّم مديرو البنوك التعاونية

بجميع العناصر الهامة في الإقتصاد بوجه عام حتى يمكنهم القيام بأعمالهم وإلتزاماتهم على الوجه الأكمل ".

وفيما يلي التعبير باللغة الإنجليزية :

"The development of our organisation largely depends upon the training and skills of the full-time managers of our cooperative Credit Unions. A primary requirement for the education of full-time employees who must always also be promoters of the cooperative ideology is their being made familiar with the spiritual bases of cooperation. They must also be able to recognize the politico-economic mandate and the position of the cooperative society in the free-market-economy system. In order to fullfill his obligations, cooperative bank managers must be acquainted with all important factors of the economy in general".



توضح هذه الصورة أول بنك للإئتمان العقاري الذي أنشأه **رايفيزن** في فياربوش بفسترفالد بألمانيا والذي تم إنشاؤه في عام ١٨٤٧، وقد شهد هذا العام أزمة إقتصادية طاحنة ، والذي يهمنا توضيحه أن الصورة أعلاه توضح البنك بعد أن أعيد تصميمه لكي يتلاءم مع المتغيرات العالمية مثلما هو حادث في كثير من جمعيات إئتمان **رايفيزن** بألمانيا.

وتروي إحدى الحكايات من التراث الشعبي الألماني أن أجدادهم في قديم الزمان كانوا يعتقدون أن وجود الصليب المعقوف من طرفيه العلويين على سطح المنازل المبنية على هيئة جمالون ، يجلب الحظ ، ويدرأ عن الساكنين شر الأخطار ... ومازال هذا الإعتقاد سائداً عند كثير من السكان في ألمانيا ، وقد إستفادت بنوك **رايفيزن** من هذا التفاؤل وقررت وضع هذا الشعار على بنوكها تعبيراً عن أن هذه البنوك تحمي أعضائها من الأخطار الإقتصادية عن طريق تعاونهم في الجمعيات التعاونية.

الخلاصـــــة

" تعتبر الإدارة الذاتية منذ نشأة جمعيات الإئتمان ثاني المبادئ الأساسية ، حيث يتولى إدارة الجمعية المجلس التنفيذي ومجلس الإشراف والجمعية العمومية والمحاسب ويمكن تحديد وظائفهم بوجه عام كالآتي : المجلس التنفيذي يُصْدِرْ القرارات ، والمدير يتولى التنفيذ ، ومجلس الأشراف يُراقب ، والجمعية العمومية تمارس الرقابة العليا النهائية وتُصدِرْ القرارات في الشئون التي تدخل على وجه التحديد في إختصاص أي من الهيئات الإدارية المشار إليها. وتحتاج الأجهزة الإدارية إلى شخصية موثوق فيها تميل إلى تحقيق الصالح العام ، ويتولى أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا مناصبهم لمدد معينة تجري في نهايتها إنتخابات يتغير بموجبها عدد قليل من الأعضاء الذين يتولون الإشراف والرقابة وبذلك يمكن ضمان أكبر قدر من الإستمرارية في الممارسة الإدارية. ويلتزم أعضاء هيئة الإدارة بالعمل كموظفين شرفيين أي بدون أجر ولا يأخذون إلاّ ما أنفقوه فعلاً ، وهذا مبدأ من أهم المبادئ التي تراعيها جمعيات الإئتمان ، وتتمسك الجمعيات وقادتها به تمسكاً شديداً برغم أنه يلقي معارضة من خصوم الحركة ، ويؤدي هذا المبدأ دون شك إلى إستقرار الجمعيات وأمنها وإلى بث روح المصلحة العامة وإلى خفض النفقات.

تدل البيانات الكثيرة المستقاة من حالات المؤسسات المالية التي إنهارت أن من بين أسباب ذلك المعاملات الخطرة للسعي وراء الربح بغير قيود ، وأن هذا يُعتبرُ تصرفاً على أكثر جانب من الخطورة ، ويلاحظ أن البنوك الكبيرة لابد لها من إستخدام مديرين متفرغين متخصصين في عمليات الإئتمان ويعملون وقتاً كاملاً وبكل قوّتهم وقُدْرتهم ، ولذا يجب أن يتقاضوا مرتبات مرتفعة لا تتوقف على مقدار ربح البنك بل تُحدَّد مُقدماً.

وإستطاعت جمعيات الإئتمان لحسن حظها أن تتلافى الأوضاع التي تعرضنا لها بالنقد فيما سبق ، إذ أن حركة العمل فيها صغيرة نوعاً بسبب صغر منطقة عمل كل منها وقلة عدد الأعضاء لهذا السبب ، ويستطيع المديرون والمشرفون أن يُؤدوا مهمتهم بتضحية جزء من وقت فراغهم ، ولا يحتاج مجلس الأشراف إلى الإنعقاد إلاّ نحو أربع مرات كإنعقاد عادي ومرة إلى ثلاث مرات كإنعقاد غير عادي ، وفي ذلك كل الكفاية للنهوض بعبء الأشراف والرقابة على الحسابات السنوية ، ويعقد المجلس التنفيذي نحو ١٦ أو ٢٤ جلسة حسب حجم العمل بما فيها جلسات مراجعة الحسابات ، ولا تستمر كل جلسة غير ساعات قليلة ، ولذا يستطيع أعضاء المجلسين أن يؤدوا مهمتهم بسهولة بغير مقابل دون تضحية بمصالحهم وأعمالهم الشخصية ، ولا يكتفي هؤلاء بالعمل بغير أجر بل هم يقدمون أيضاً كامل ممتلكاتهم الشخصية وأموالهم ضماناً لديون الجمعية.

يعمل أعضاء المجلس التنفيذي بارتياح وإبتهاج كلما أحرزوا نجاحاً ، وهذا ما أكدته لجنة تقصي الحقائق المشكلة عام ١٨٧٥ في تقريرها المرفوع لوزارة الزراعة

البروسية ، ويدفع هذا الإرتياح إلى اليقظة والحرص والمثابرة ، وقد أعرب أعضاء الهيئات الإدارية مراراً في إجتماعاتهم أنهم لم يكونوا ليشعروا بهذا الإبتهاج لو لم يكن عملهم تطوعاً وبغير أجر ، وهو قول ينطبق تماماً على طبيعة الأشياء ، لإن السعي وراء الملذات والمطالب الدنيوية وحدها لا يملأ النفس بالإرتياح والبهجة. وينبغي تعويض المحاسبين الذين يُمسكون الحسابات حسب العمل الذين يقومون به ، أي أن العمل التطوعي يجب ألا يُبالغ فيه ، فوظيفة الصراف أو المحاسب مثلاً في الجمعية الصغيرة تتطلبان جهداً وعناية شديدة ، كما أن صرف وقبض النقود تعتبر من الأعمال شديدة المسئولية ، غير أن المكافآت التي تُمنح لهؤلاء يجب أن تبقى في حيز المعقول دون شطط ، ويُشترط لصحة المستند الذي يربط الجمعية بالتزام أن يكون موقعاً عليه من المسئول التنفيذي الرئيسي أو من ينوب عنه ، ومن إثنين من أعضاء مجلس الإدارة إلى جانبه على الأقل ، والسبب في ذلك هو تأكيد الإعتراف بوجوب أن يطلع التنفيذيون على جميع العمليات في كافة الأوقات ، ويجب ألاَّ يتم شئ إلا بعلم هؤلاء التنفيذيين وموافقتهم ، وينص النظام على حقوق وإلتزامات المجلس بالتفصيل.

ويجب على المجلس التنفيذي أن يأخذ في الإعتبار أن الجمعية ليست بنكاً عادياً ، بل عليها أن تحاول الوصول إلى أهداف أخرى أكثر سمواً تتركز في تحسين أحوال الأعضاء معنوياً ومادياً. ويعتبر منح القروض وسيلة لذلك ، ولذا يجب ألا يُهْمَلَ هذا الهدف أبداً وأن يظل في الحسبان عند منح القروض.

وقد يكون من الأهمية أن نوجه النظر نحو ما ثار من آراء نحو الإعتراض على رئاسة المدير التنفيذي للجمعية العمومية بناءً على نص النظام بإعتبار أن ذلك غير مناسب ، ويرى المعارضون أن المدير يجب ألاَّ يرأس هيئة انتُخبت في الأصل لتراقب أعماله ، بل يجب أن يرأس إجتماع الجمعية العمومية رئيس مجلس الأشراف ، وهذا الرأي صحيح بغير شك فيما يتعلق بالبنوك الكبيرة والشركات الكبرى وجمعيات الإئتمان في المدن ، أما المدير التنفيذي في جمعية الإئتمان فهو على العكس من ذلك لا يتناول أجراً ولا أي تعويض آخر ، كما أنه في العادة موسر ومسئول عن ديون الجمعية بكافة ممتلكاته ، ويقوده هذا إلى تَوَخِّي كل الحرص لتجنب الخسارة في كافة العمليات.

والمنتظر أن تكون الجمعيات مدارس للإدارة الذاتية ، فيتولى التنفيذيون والمحاسبون القيام بالأعمال الجارية التي لابد من القيام بها عادة وبإنتظام ، ولا يتعرض مجلس الإشراف لضغوط عمل من الخارج لإن العمل اليومي يجري بهدوء ، وتعتبر الضوابط من مكونات تثبيت الجمعيات حيث أنها تُجاهد من أجل تحقيق الإدارة الذاتية كما تثبت أيضاً قدرتها على ذلك ، وقد تزايد هذا الإتجاه في كثير من الجمعيات حيث تهتم مجالس الإشراف إهتماماً كبيراً بتَحمُّل إلتزاماتها والعمل بمقتضاها ، وفي هذا الصدد يجب توجيه عناية خاصة بإختيار رئيس مجلس الأشراف الذي يجب أن تتوافر فيه الخبرة والنشاط والقدرة والوعي ليكون لائقاً لعمله.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضـع عن طريق قُدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) تناول بالشرح والتعليق مفهوم الإدارة الذاتية في جمعيات الإئتمان.

*) " ثـار الجدل حول حُسن إختيار الأشخاص المؤهلين للقيام بمهام إدارة جمعيات الإئتمان " .
ناقش العبارة السابقة ، ثم وضّح رأيك الخاص فيما يتعلق بوجهات نظر أصحاب الرأي في هذا الشأن ، موضحاً رأي علماء الإدارة ، وعلماء الإدارة التعاونية على وجه الخصوص.

*) أصدرت " جماعة رايفيزن الألمانية " كتاباً مُرشداً للمعلمين الذين يتناولون موضوع معاملات البنوك التعاونية ".
وضّح في أيْ عام أصدرت جماعة رايفيزن هذا الكتاب ؟... ولأي من القوى الوظيفية حرصت الجماعة أن توجه إليهم الإرشاد ؟... وما هو الهدف بصفة عامة ؟...

*) ما هي المخاطر التي تواجه البنوك بصفة عامة ، وجمعيات الإئتمان بصفة خاصة فيما يتعلق بمعاملاتها التي تستهدف تحقيق الأرباح ؟... أيّد إجابتك ببعض الأمثلة التطبيقية.

*) " لماذا حرصت جمعيات الإئتمان منذ إنشائها على ضرورة أن تتوافر في عضويتها شرط (الإخلاص) ؟...
علّق على العبارة السابقة موضحاً رأيك في شروط العضوية التعاونية بصفة عامة ، وعضوية مجلس الإدارة بصفة خاصة.

*) ما هو الأسلوب الذي لجأت إليه جمعيات الإئتمان لتأكيد الإعتراف بوجوب إضطلاع التنفيذيين وموافقتهم على جميع العمليات في كافة الأوقات ؟...

*) تناول بالشرح والتعليق وجهة النظر الأساسية التي ينبغي الأخذ بها عند منح القروض ، ثم وضّح طريقة إختيار الإئتمان السائدة ورأيك الخاص في هذا الشأن.

*) " يقوم محاسب جمعيات الإئتمان بدور على جانب كبير من الأهمية ".
ناقش هذه العبارة ، ثم وضّح تطورها في ضوء الإدارة المالية العلمية الحديثة.

الفصل السادس

مصادر تمويل وفعالية جمعيات الإئتمان التعاوني

الحصول على موارد جمعيات الإئتمان وفاعلية الإتحاد في إستخدامها :

Acquirement and employment of the credit unions resources (Effectiveness of the union)

حصص رأس المال : Business shares

أوضحنا فيما سبق أنه لم يكن من الضروري لجمعيات الإئتمان إنشاء رأس مال مساهم ، بل إن تكوين هذا الرأسمال قد يضر بالجمعيات ، ولم تقم الجمعيات بإنشاء رأسمال لها إلاَّ تحت ضغوط خارجية حين طلبت إحدى المحاكم من جمعية حديثة الإنشاء أن تُدخِلْ على نظامها نصاً بهذا المعنى ، وترتب على ذلك أن الجمعيات القائمة بدأت في إنشاء رأس المال مما أدى إلى إنسحاب بعض الأعضاء سواء أكانوا أغنياء أوفقراء ، فانسحب الأغنياء لأنهم لم يكونوا راغبين في تقديمها ، واضطُرت الجمعيات إلى إستبعاد عدد من الأعضاء الفقراء سنوياً لعدم قدرتهم على سداد حصص رأس المال.

ويبدو أن كثيراً من ذوي النفوذ لم تكن لديهم فكرة صحيحة عن تَفَشّي الفقر في العديد من المناطق الريفية بسبب إنخفاض غَلَّة المحصول ، وإرتفاع الضرائب وكساد الأحوال مما أدى إلى نقص شديد في الأموال حتى أن الناس كانوا يرضون أتم الرضا إذا إستطاعوا إضافة الملح وبعض الدسم إلى غذائهم من البطاطس التي كانت تُمثِّل الغذاء الأوحد تقريباً إلى جانب الخبز اليابس ، والمفروض أن تساعد الجمعيات هذه الطائفة من الناس في المقام الأول ، لكن إشتراط تقديم حصص في رأس المال يؤدي إلى إستبعاد من عضوية الجمعية أولئك الذين نشأت الجمعية من أجل تقديم العون لهم وهم في أمس الحاجة إليه who are mostly in need of help ، إذ أنهم لا يستطيعون الحصول على أية قروض مادامت تلك القروض لا تُصرف سوى للأعضاء بينما هم لا يمكنهم إكتساب العضوية نتيجةً لعدم قُدرتهم تنفيذ إشتراط تقديم حصص في رأس مال الجمعية.

القـــروض : Loans

حيثما يُتَّبع مبدأ شراء حصص رأس المال فإن رأس المال الناشئ عن ذلك يُشَكِّل أول مال لتشغيل الجمعية ، وكقاعدة عامة كانت الحصص صغيرة ورأس المال المتجمع قليلاً في البداية ، ويتجه الإهتمام الأول بعد إنشاء جمعية الإئتمان إلى الحصول على المال الذي يفي بمتطلبات الجمعية ، وكان لابد من إقتراض المال اللازم ، وأول ما يُثار عادة من الأسئلة في بداية عمل الجمعية السؤال الخالد وهو " من أين نأتي بالمال الذي نحتاج إليه ؟ where are we getting the money required? ، **ويتولى أحد ذوي الخبرة في إنشاء الجمعيات الإجابة على السؤال فيشير إلى السماء قائلاً " من هناك يأتي المال From there it will come** " ، وهذا ما كان يحدث في جميع الأحوال تقريباً ، وفي كل مكان حتى في المناطق الجبلية البعيدة ، فيعمل القادة ذوي القدرة والثقة بالنفس بكل الوسائل للحصول على الأموال ويحصلون على هذه الأموال فعلاً وإن كان تدريجياً ، ويقوم المديرون عادة بمواجهة الصعوبات المبدئية التي لابد عنها في بداية الجمعية ، وربما إضطروا للتجوال هنا وهناك ليحصلوا على قروض ، ولم تكن تلك المتاعب بغير جدوى ، بل كانت فائدتها جزئية **إذ تبعث العزيمة وتُزيد الشجاعة والقدرة ، والرغبة في إتباع الدقة والسلوك النظامي والمثابرة أثناء فترات الصراع من أجل البقاء وإكتساب الثقة ، وتترسب في النفوس تلك الأخلاق القويمة وتصبح من سمات الإدارة والمديرين في الجمعيات.**

Courage and power increase when they are surmounted. Orderliness and punctuality are incited by the awareness of having to strive for confidence. Thereby correctness and punctuality become the rules of management.

المال ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لغاية :

Money is not end in itself, but a means to an end

أوضحنا في مناسبات كثيرة أن المال ليس غاية في ذاته بالنسبة لجمعيات الإئتمان لكنه وسيلة لتحسين الأحوال ، ويتلخص الهدف الرئيسي هنا في تطوير القوى المادية والمعنوية ، وهو أول متطلبات التقدم.

The main target is the development of the moral and physical forces. This is the prerequisite of all progress.

ولو تدفق المال الوفير على الجمعية في بداية أمرها فربما كان ذلك مُغْرياً بإنفاقه بإهمال وتكون النتيجة أموراً تتناقض تماماً مع ما يجب أن تكون عليه ، وما من ضمان يمكن أن يتوافر خير من الضمان الذي تمثله جمعية إئتمان تضم في عضويتها رؤساء الأسر في أبروشية أو منطقة إجتمعوا معاً للمساعدة المتبادلة وقدموا كل ما يملكون من أرض ومبان وماشية وأدوات وغيرها ضماناً للجمعية ، وإزاء ذلك وبفضل هذا التنظيم تستطيع إدارة الجمعية أن تحصل على الإئتمان اللازم لها وتبعث الثقة في كافة الإتجاهات ، وعندئذ تنفتح أمام الجمعية موارد الأموال ولا تعود لتصبح مهددة بالأزمات وهذا ما أثبتته الخبرة السابقة.

الثبات في الأوقات الحرجة : Firmness during critical times

وأثبت الماضي القريب صحة هذا القول ، ففي فترة حروب ١٨٦٤/١٨٦٦ ، ١٨٧١/٧٠ لم يضغط الدائنون على الجمعيات بل كانت الأموال الإضافية تتدفق عليها ، بينما كانت المؤسسات المالية في المدن تعاني من كثرة المسحوبات منها ، وهذا وضع مفهوم لأن الأعمال التجارية تركد في أوقات الحروب وتَجِّفْ معظم موارد الدخل ، ويُريد أصحاب رؤوس الأموال كبيرها وصغيرها توظيف أموالهم في إستثمارات مأمونة تُدر فائدة بدلاً من أن يكتنزوها ويضعوها تحت البلاطة ، كما كان الحال سابقاً أيام الحروب ، رغم أن ذلك لم يكن يُضفي عليه أماناً although no security was obtained by this way ، وقَلَّ الإقبال على

السندات الحكومية Government bonds في تلك الظروف لأن قيمتها ترتهن بنتيجة الحرب ، وكذلك لا تُعتبر أسهم الشركات الصناعية إستثماراً مأموناً لأن قيمتها قد تنحدر أو تُصبح الأسهم بلا قيمة valueless ولا تملك المؤسسات الإئتمانية في المدن أوعية مأمونة كافية ، ولا تستطيع بنوك الإدخار في المدن أن تفي بالحاجة ، أما جمعيات الإئتمان الريفية فلديها الضمان الذي لا يهلك فكيفما كانت نتيجة الحرب تبقى الأرض وهي قاعدة ضمان تلك الجمعيات - غير قابلة للحريق أو الدمار أو السرقة cannot be burned, destroyed, or robbed ، وبالتالي فليس أفضل من الإستثمار لدى تلك الجمعيات في أيام الحروب وبالتالي تستطيع جمعيات الإئتمان الريفية أن تَحْصُل على الأموال التي تحتاجها بسهولة ويُسْر وقد أثبتت التجارب الماضية صحة هذا القول.

المدخـــرات : Savings

يُبنى تقدم الأحوال الإقتصادية في الريف من الناحية المادية للحياة على دعامتين هما " التوفير والحرص thrift and diligence " وكلا الفضيلتين مرتبطتان تمام الإرتباط ، ويبقى الحرص والتدبير مادام يؤدي إلى نتائج حسنة تبعث على الإستمرار في بذل الجهد ، فإذا ساءت النتيجة ولم يأت النجاح أتى بدلاً منه " الإحباط واليأس discouragement and enervation وتؤدي معونات جمعية الإئتمان إلى تربية فضيلة الحرص وزيادتها ، ولتمكين الحرص في النفس يجب أن يصاحبه ميل للتوفير tendency to save ويجب أيضاً أن تتاح فرصة إستثمار المال الناشئ عن العمل بحرص ومثابرة ، وينبغي أن يكون الإستثمار مأموناً وأن يغل فائدة أيضاً.

الإدخار مكمل للإئتمان :

The savings business as complement to the credit business

متى بدأ الإدخار توافر الحافز على تحسين وتوسيع نطاق العمل ، وكما يقود الحرص إلى التوفير ، يؤثر التوفير على الحرص ، **وعلى ذلك يتعين على جمعية الإئتمان ألا تكتفي بإتاحة الفرصة للحصول على المال بشروط حسنة ، بل يجب أن تتيح أيضاً فرصة الإستثمار المأمون ، وتُسَمَّى جمعيات الإئتمان لهذا السبب بجمعيات الإدخار والإقراض Thrift and loan societies ، فهي في** المقام الأول جمعيات إدخار ، لأنها أفضل وعاء لتشجيع وتسهيل الإدخار ، **ولأن الريفيين يرفضون عادة إستثمار أموالهم في الأسهم والسندات securities ولا في السندات الحكومية government bonds التي تعتبر أكثر أماناً ، وهذا إتجاه رشيد لأن من الصعب إيقاف الإستثمار الذي من هذا النوع إذا بدأ في منطقة ما.**

فقد دلت التجارب على أن بعض الناس قد يُشكِّلوا منشآت مُضَلِّلَة غير موثوقٍ فيها تُغري الناس بالإستثمار في أسهمها وسنداتها بطريقة تدليسية مما يؤدي إلى أضرار لا توصف.

It could also easily happen that securities issued by deceptive firms would be introduced whereby incalculable damage could be caused.

ويعمل الفلاح بدأب شديد أكثر من أي فرد آخر للحصول على عيشه ، ويعاني الكثير أيضاً في سبيل إقتصاد جزء من دخله الضئيل مما يحفزه إلى البحث عن أشد الوسائل أمناً لإستثمار أمواله ، وهو يَعرف قادة الجمعية ويثق في خلقهم وشخصيتهم وثروتهم ويعلم أن في كل ذلك خير ضمان لأمواله بدلاً من إستثمارها في المدن ، ويُفَضِّل أن تظل أمواله في يده أو

يخفيها في مكان ما عن أن يعهد بها لأوعية الإستثمار هذه ، فإذا نشأت جمعية إئتمان في قريته أو في منطقته وأشرف عليها أشخاص يعرفهم ويثق فيهم فلن يتردد في إخراج أمواله من مخبئها hiding-place وإيداعها في الجمعية. وقد رأينا في مناسبات كثيرة كيف يأتي الفلاحون بنقودهم ومنها عملات معدنية قديمة كانت مكتنزة بلا إستثمار idly hoarded ليودعوها في الجمعية.

التربية للتعود على الإدخار : Education for thrift

تتيح جمعيات الإدخار والقروض الصغيرة أحسن الفرص للأطفال والخدم ، وبذلك تُنمي فيهم منذ بداية حياتهم التَعوُّد على الإدخار وتجنيب الإنفاق الذي لا طائل تحته وبذلك تُربي الناس وتُعَلِّمهم الجدية والصلابة.

Furthermore, the small Cooperative Thrift and Loan Societies offer an excellent opportunity to children and servants and so develop early the trend to save and to avoid wasteful expense, and thus educate people in solidity and seriousness.

التوفير بمبالغ صغيرة :

To begin with the smallest amounts-pennywise saving

تخطئ بنوك الإدخار إذ تُحدِد مبلغاً كبيراً كدفعة أولى وحد أدنى لفتح حساب الإدخار ثم الإيداع بعد ذلك ، ويضطر المدخرون لذلك إلى مداومة الإدخار بمبالغ صغيرة في " حصالاتهم " بالمنزل حتى يُتموا توفير الحد الأدنى المطلوب للإيداع ببنوك الإدخار.

The established savings banks make the mistake of asking for too high minimum deposits. The savers must, therefore, collect small amounts in savings boxes at home until they have accumulated the minimum

وفي غضون ذلك تمتد أيديهم إلى هذه المدخرات فيبعثرونها في نفقات غير ضرورية ، وقليل منهم يستطيع الضغط على نفسه حتى يبلغ الحد الأدنى المطلوب.

The opportunity must be offered to deposit even the smallest amounts of money definitely and safely.

وابتكرت جمعيات الإئتمان لذلك نظام التوفير بالطوابع فتصدر طوابع قيمتها ١٠ قطع نقدية ألمانية صغيرة وتبيعها ، أي أن المدخر يستطيع أن يدخر فوراً كل ١٠ قطع نقدية صغيرة في حوزته بمجرد شراء الطابع ، وكلما جمع شخص عشرين طابعاً من هذا النوع فمعناه أن الجمعية تدين له بمبلغ ٢ مارك وتفتح له دفتر تُقَيِّد له فيه هذا المبلغ ويستمرالقيد بهذه الطريقة ، ويأتي وقت يصبح المُدخِرْ صاحب رأس مال صغير يتقاضى عنه فائدة فيذوق لذة الكسب ويحاول زيادة مدخراته وبهذه الطريقة يمكن تربية وتشجيع الميل الإدخاري بدرجة كبيرة.

" ويصبح الإدخار الضئيل مصدراً هاماً للأموال فهو أولا نبع ثم جدول ثم نهر متْدفق ".

" Many drops form first a creek, then a river, and finally a streem ".

وتنضم الأموال في المنطقة الريفية لتُصبح بحيرة عظمى يمكن الإغتراف منها لتحقيق خير النتائج.

وتَجْمع معظم الجمعيات الكبرى في المناطق الغنية أموالاً تفيض عن حاجتها لإقراض الأعضاء ، ويصعب في الظروف الحاضرة إستثمار هذه الأموال إستثماراً مأموناً وبسعر فائدة على قدر مناسب من الإرتفاع ، ولذا يحسنأن تَجمع الجمعيات المدخرات من الفقراء فقط وترفض المبالغ الكبيرة التي يريد الرأسماليون إيداعها وذلك في حالة إذا لم يكن مُتاحاً إستخدام الأموال الفائضة عن حاجة إقراض الأعضاء ، وينبغي أن تذكر الجمعيات دائماً أنها أنشئت لمصلحة المحتاجين Unions are primarily established for the benefit of needy people.

الرسوم وفوائد الفائض : Fees and interest surplus

تميل الجمعيات إلى تحديد رسومها والفوائد التي تتقاضاها عند أقل حد ممكن Little as possible بينما يتقاضى المرابون usurers فوائد قد تصل إلى ١٠٠٪ أو أكثر ، وتَوَدْ بعض الجمعيات لو أقرضت أعضائها بلا فوائد على الإطلاق إذا أمكنها ، وينبغي أخذ عنصرين في الإعتبار عند ربط سعر الفائدة والرسوم ، **الأول قيمة النقود value of the money، والثاني رخاء الجمعية and the prosperity of the union.**

وترتفع قيمة النقود وتنخفض كما ترتفع وتنخفض قيمة كل سلعة أخرى ، ويجب ألاَّ تُمنح القروض إلاَّ مقابل فائدة بالسعر المعتاد حتى ولو إستطاعت الجمعية إنشاء رأس مال إحتياطي كبير ، **فالسلع التي تُباع بأقل من الأسعار السائدة لا تحظى بإحترام كبير ، وينطبق هذا المبدأ على النقود أيضاً ، وعليه فينبغي ألاَّ تُقدم الجمعية على تحديد سعر فائدة أقل من القيمة الجارية** ، ويجوز إنقاص الرسوم فيما بعد إذا رأت الجمعية أن الإحتياطي المتراكم أصبح كافياً ، ويجب منذ البداية حساب الرسوم والفوائد **مع الأخذ في الحسبان إنشاء إحتياطي كاف والإحتفاظ به على إعتبار أن هذا الإحتياطي هو ملكية مشتركة للجمعية غير قابلة للتقسيم وأساس دعم الجمعية في المستقبل** ، وقد عمدت عدة جمعيات إلى إلغاء الرسوم جميعها وزيادة سعر الفائدة بدلاً عنها ، وهو تصرف غير مُستَحْسن ، ومن الأفضل فرض الفائدة المعتادة على جميع القروض مثل ٥٪ ، ثم تحصيل رسوم بأسعار تتفاوت وتبلغ نحو ٥ر٠٪ بحيث يصبح المجموع[*] ٥ر٥٪ سنوياً ، وليست هذه النسبة مرتفعة بل تعتبر منخفضة جداً بالنسبة لما يتقاضاه المرابون ، هذا إلى أن الأعضاء سوف يتمتعون بميزة سداد القروض بطريقة مُيَسَّرة وبمبالغ صغيرة ، ومع العلم بأن كسب الجمعية هو فائدة غير مباشرة للأعضاء.

[*] هذه المعدلات للفائدة كانت تتناسب مع الظروف التي كانت قائمة وقتئذ.

حساب الفائدة وتحصيلها في مواعيد تالية :

Interest should be calculated only subsequently

يجب ألا تُحَصَّل الفـائدة مقدمـاً لأنـه تَصَـرُف غـير أخلاقـي It is immoral to charge interest in advance بـل ولا يتفـق مـع أصـول إدارة الأعمال ، ولما كان كل عضو يسدد القـرض الـذي مُنِحَه علـى أقسـاط وبمبـالغ تدخل فـي حدود قُدرته كما أوضحنا فيما سبق ، فإن حساب الفائدة على سنة مقدماً يُقَيِّد العضو الذي يُريد أن يُسرع بالسداد لأنه يدفع فائدة أكبر مما يجب إلا إذا وافقت الجمعية على رد جـزء من الفوائد ، **والإفتراض الأول فيه إجحاف والثاني يُعقِّد الأمور والحسابات.**

The first is unjust, the latter involves complicated bookkeeping.

إستخدام موارد الجمعية : Employment of the Union's resources

القـــروض : Loans

يُعتـبر إقـراض الأمـوال أهـم أعمـال الجمعيـة The most important business of the Unions is lending money ويتوقـف نجـاح الجمعيـة ورخاؤهـا على طريقتها في إدارة شـئون الإئتمـان ، وقد لا يُراعـي المديـرون فـي بعض الجمعيـات الفئات المحتاجة ويفسرون واجبهم كأعضـاء فـي المجـالس المختلفـة بالجمعيـة علـى أنـه يتركز في أبعاد كافة المخاطر عن الجمعية ، فلا يسمحون للجمعية أن تقترض سوى مبالغ صغيرة ولا أن تُقْرِض إلاَّ مبـالغ صغيرة سـوى فـي حـالات نـادرة حيـن تتوافـر أقصـى الضمانات ، **وأسوأ من ذلك أن لا يتوخَّـى المديـرون الحـرص ويُهملـون إتخـاذ الوقاية اللازمة عند إقراض مبالغ كبيرة بلا ضمانات.**

It is worse, of course, if the directors neglect the necessary precaution.

إعطاء المشورة للمقترضين : Giving counsel to the brrowers

تهدف الجمعية إلى الإرتفاع بالحالة الإقتصادية لأعضائها ولذلك يجب معرفة سلوك وشخصية كل عضو إلى جانب مركزه المالي ، ويتوقف على ذلك نوع المساعدة المطلوبـة

والشروط التي يجب أن يستوفيها العضو ، ولن يتفهم أهداف الجمعية وأغراضها بعد قيامها إلا عدد قليل من الأعضاء ، ولا يعرف الباقي إلا القليل عن مشكلاتها أو قد لا يعرفون شيئاً ، ولا يكفي لنشر الوعي إلقاء بعض محاضرات قصيرة ، بل ينبغي تكرار التعليمات في الإجتماعات مادامت الحاجة تدعو إلى ذلك حتى تنغرس في الأعضاء الروح التي يجب أن تسود في الجمعية ، ويحتاج ذلك لوقت طويل ، على أن معظم الأعضاء سوف يكتسبون المعرفة بالجمعية وأعمالها عندما يحتاجون إلى مساعدتها وإلى الإستعانة بأموالها للتغلب على حاجاتهم إلى النقود ، وقد يواصل كثير منهم التعامل مع المرابين ويسيرون نحو الخراب برغم توافر العون من الجمعية.

منح كل مساعدة ممكنة : Granting all possible help

من واجب المجلس التنفيذي - بل واجبه الأول - أن يشرح للأعضاء كافة جوانب أعمال الإئتمان وأن يثير إهتمامهم بطريقة ودية ويكتسب ثقتهم ولا ينتظر حتى يأتوا إلى الجمعية بعد أن غُلِبوا على أمرهم من المرابين ، وبسبب سوء إدارتهم لأعمالهم وإهمالهم فيها ، فواجب التنفيذيين أن يستبقوا كل هذا وينقذوا الأعضاء من المتاعب والكارثة ويشيروا عليهم بخير الطرق والوسائل ، ويجب بذل العون دائماً وتحت كل الظروف لكل عضو يمكنه أن يقدم الضمانات اللازمة لحسن إستخدام القروض وإقترن ذلك ببعض الصفات الحميدة مثل إتزان الشخصية والخلق الموثوق به والرغبة الجادة في العمل ، وإذا أمكنه مع ذلك تقديم ضمان مقبول لأصبح من واجب المجلس أن يعمل أقصى ما في وسعه ليقدم له المال اللازم ، وكلَّما كان العَوْنُ سريعاً كلما تضاعف أثره ، أما العون الجزئي فلا يُعتبر عوناً على الإطلاق لأنه يُفسح المجال أمام المرابين ليتداخلوا ويخضعوا الأعضاء الضعفاء والمحتاجين فيستمروا كما كانوا ضحايا لإستغلالهم.

The latter gives the opportunity to the usuerers to seize all advantages granted by the union, and makes certain that the poor will remain their victims as before.

الإختيار الواعي مبدأ أساسياً للمعاملات الإئتمانية :

Careful selection a basic principle of the credit business

يُلاحظ أن التوصيات التي أوضحناها آنفاً للمجلس التنفيذي بأن لا ينتظروا قدوم الأعضاء إليهم وطلبهم القروض ، وأن يكونوا البادئين بعرض المساعدة على الأعضاء ، وأن يُقدموا لهم النصح والإرشاد ، وأن يُحرروهم من إستغلال المرابين ، وأن يعملوا على تحسين أحوالهم المعيشية بكل الوسائل ومن جميع النواحي ، كل تلك التوصيات إنما تنصب فقط على الأعضاء ذوي الوعي والإجتهاد والمثابرة والميل للإدخار والتوفير diligent, thrifty, and assidous members ، ونحن نوصي بقوة بمنح هؤلاء كل عون ممكن ، كما نوصي بحجب الإئتمان عن الكسالي والمُهْمِلين والمُسرفين.

وترتكب معظم الجمعيات أخطاء في هذا السبيل ، فمتى أنشئت الجمعية رغب الناس في القيام بأكبر قدر من المعاملات والصفقات في أسرع وقت ممكن ، **وفي غمرة هذه الرغبة يتركز الإهتمام على الضمانات وحدها ، بينما لا تحظى كيفية إستخدام القروض بكبير إهتمام ، ويصبح الهدف الأول الإقتناع بأن القرض سيُغل شيئاً من الدخل ولا يُحَمِّلْ الجمعية أخطاراً ، وهذه أسوأ طريقة وأكثرها تطبيقاً مع الأسف** ، لأنها تؤدي إلى تفاقم أزمات أعضاء الجمعية الذين هم في موقف سيئ declining condition ، فيستمر إنحدار حالتهم كلما منحتهم الجمعية القروض بلا وعي ولا تدبير ، فتتزايد مديونياتهم ويعجزون عن السداد عند إستحقاق الدفع ، وتتراكم المتأخرات ويصبح لا مناص عن التصفيات أخيراً. وكثيراً ما يصيب الضامنين أضراراً وخسائر ، بينما يضحك المرابون إبتهاجاً ، فها هي الجمعية تسلم لهم أعضاءها

ليواصلوا إبتزازهم ، وليست كذلك مهمة الجمعية ، لأن دورها الأول الذي ينبغي أن يكون موضع إهتمامها مَعْنوي قبل كل شئ ، وقد أُهْمل هذا الدور منذ البداية بل أصبح من المستحيل تقريباً القيام به في المستقبل.

The moral impact which should be its main concern is not only disregarded, but damaged from the beginning, if not made impossible for all the future.

Help only to the efficient : **العون للأكفاء**

ويجب على الجمعية من بداية أمرها أن تمنح القروض للأعضاء الذين يُثبتون جدارتهم فيما يتعلق بحُسن إستخدامهم لها دون غيرهم ، إذ أن هذه هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى الإدارة الجديدة للعمل وتلافي إجراءات التقاضي ما أمكن وتحسين سلوك الأعضاء الذين لم يبلغوا بعد حد الوعي وفهم أعمال الجمعية وواجباتها ، **وعلى الجمعية أن تتخذ شعاراً لها الحكمة القائلة بأن " الله يساعد من يساعدون أنفسهم** God helps those who help themselves ' **فإذا كان الله لا يساعد إلاّ من يساعد نفسه ، فالأحرى بالجمعية ألا تساعده أيضاً** ، غير أن قادة الجمعية عليهم أن يبذلوا العناية للأعضاء الضعفاء ، الذين يبدأون العمل بأنفسهم سعياً لتحسين أوضاعهم ، وعلى القادة أن يُسارعوا بمنحهم العون المالي عند أول دليل على ذلك ، وبرغم إننا أوضحنا بإفاضة جوهر الأقوال التي أوضحناها ، فيبدو لنا من الضروري تكرارها فيما يتعلق بالسياسات الإئتمانية لأنها على قدر كبير جداً من الأهمية.

It seems necessary to repeat them in connection with the credit policies, since they are of the greatest importance.

إقتراض المال ليس كالتعاقد على الإستدانة :

To borrow money is not the same as to contract debets

ظهر إتجاه عام نحو **إخفاء الإئتمان** conceal credit ، بل إقترح البعض أن يتضمن نظام الجمعية عقوبة تُوَقَّع على أعضاء المجلس التنفيذي الذين يُهملون شرط السرية ، لكننا نعارض نظام السرية هذا ، برغم إلتزام أعضاء المجلس التنفيذي بمراعاة

السرية فيما يتعلق بما يحدث في إجتماعاتهم ، **لكن يجب معارضة الإستدانة[*] سراً ما أمكن فلن يُمكِنْ القضاء على المرابين إذا إستمر الميل أو الرغبة في الإخفاء ، وإذا كان من المُستَطاع التَحَدُّث سراً مع المرابي فليس من الممكن التحدث سراً مع خمسة تنفيذيين ومحاسب وتسعة مشرفين أي مع ١٥ شخصاً ، ولا يمكن ضمان السرية حتى ولو تضمن نظام الجمعية أقصى العقوبات ، بل حتى لو أمكن ذلك فإنه لاشك يحمل في طياته أبلغ الأضرار.**

فيجب إزالة الحرج عن جميع الأعضاء فيما يتعلق بالأعمال المالية ، ويجب أن نُعلِّمُهُم في كل مناسبة أن أغنى الناس يحتاجون إلى التسهيلات المصرفية ، **ومع ذلك فلا ينبغي أن ينظر أحد إلى معاملات هؤلاء الأغنياء مع البنوك ويعتبرها دليلاً على سوء الحال** ولا يحاولون هم أنفسهم إبقاء هذه المعاملات في طي الكتمان ، فلا مبرر إذن للأعضاء الذين هم أقل ثروة في أن يكتموا معاملاتهم المصرفية ، **ويجب ، أن يعتبروا البنك بمثابة الخزينة لهم ، فيها يودعون ما يفيض من الأموال ومنها يأخذون ما يحتاجون إليه.**

فلا مبرر مطلقاً للشعور بالعار من التعامل مع جمعيات الإئتمان ، ولم يكن هكذا الحال في الجمعيات الأولى ، وقد رأينا جمعية تعمل في منطقة تشمل أربع قرى يعلن مجلسها التنفيذي ومحاسبها على الملأ الدفعات التي حان إستحقاقها ويُحَصِّلون كما تُحَصَّل الضرائب المحلية ومستحقات الدولة ، وإعتاد الأعضاء على هذه الطريقة ولم يعترضوا عليها . **وإذا لم يكن ممكناً تطبيقها في كل مكان فلا أقل من منع الإقتراض السري فوراً بجميع الوسائل إذ أنها الطريقة المثلى لوقف التعامل الربوي.**

---

[*] تطبق الحركات التعاونية في العالم المتقدم مبادئ روادها الذين أعلنوا أهمية الالعلنية والشفافية في جميع معاملاتها.

تفاوت مدى القروض التجارية :

The credit business must allow for granting of loans over different periods of time.

على أنه تمشياً مع رغبة كثير من الأعضاء فقد تضمنت مسودة القرارات التي ستعرض للمناقشة في أول جمعية عمومية (تأسيسية) قرارات بشأن(*) الإقراض سراً ، وقد ظهر من التجارب حتى الآن أن الأعضاء يحتاجون إلى ثلاثة أشكال من القروض : قروض قصيرة الأجل تسدد بعد ثلاثة شهور ، وقروض أطول مدة تُسَدَّ على أقساط سنوية ، وحسابات جارية أي إعتمادات مفتوحة ، ويمكن مواجهة إحتياجات الأعضاء من مختلف المهن بهذه الطريقة .

القروض قصيرة الأجل : Short-term loans

يجب سداد القروض الممنوحة لمدة ثلاثة شهور في وقتها المحدد إلاَّ إذا طُلب تجديدها ، ولكن يجب ألاَّ تتجاوز فترات التجديد مدة مجموعها سنتان ، ومن مصلحة الجمعية والمقترضين أيضاً الإلتزام منذ البداية بسداد القروض في موعدها ، ويجب الإصرار على ذلك لأنه إذ لم تكن المواظبة هي القاعدة منذ البداية صَعُب تنمية سلوكيات الأعضاء بضرورة الإلتزام بها وإتباعها فيما بعد.

If punctuality is not the rule from the outest, it can hardly be introduced later on.

وينبغي تحديد موعد سداد الإئتمان الممنوح لشراء الأسمدة والبذور والعلف وأمثالها بحيث يتزامن مع الحصاد ، ويجب التَشَدُّد في المطالبة بالسداد عندئذ لأنه إذا لم يُسدَّد القرض في حينه فسوف يتراكم مع القرض التالي ويصبح السداد عسيراً وتضطر

* نرجو أن نوجه النظر أن هناك قاعدة إتبعها الرواد الأوائل وهي التشاور دائماً في المشكلات التي تعترض طريقهم في إطار الظروف المحيطة بهم ، لفهم هذه المشكلات من كافة جوانبها وأبعادها ، وإيجاد الحل الأمثل الذي يتفق عليه الجميع ، أي أن المشاركة في إتخاذ القرار تجعل المشاركين أكثر إقتناعاً وبالتالي أكثر رضا عند التنفيذ ، وكان هذا سبباً من الأسباب التي أدَّت إلى عرض موضوع الإقراض سراً على جدول أعمال أول جمعية عمومية تأسيسية.

الجمعية إلى إتخاذ إجراءات قضائية لتحصيل المتأخرات وفي ذلك ضرر لكل من الجمعية والمقترضين.

القروض طويلة الأجل : Long-term loans

إنتقد المعارضين لحركة جمعيات الإئتمان منح القروض لمدد طويلة ، غير أنه يجب وضع نظام الجمعيات بحيث تتناسب مع إحتياجات سكان الريف الذين أُنشئت الجمعيات لخدمتهم في المقام الأول ، ويُلاحظ أن دخل الفلاحين مُستمد من المحصولات ، بالإضافة إلى دخل بيع البيض أو الزبد أو الجبن أو الحيوانات الصغيرة.. الخ ، وهذا البيع لا يُدِرّ إلا دخلاً ضئيلاً minor income ومُتَقَطِعاً ولا يُغطي إلاَّ بعض الإحتياجات المعيشية اليومية ، ولاشك أن المال الذي يحتاجه الفلاح لتحسين أحواله ومعاملاته المزرعية من الضخامة بحيث لا يمكنه سداده في معظم الأحيان في مدد قصيرة حيث أن دخل الفلاح الرئيسي يأتي عند بيع المحصول the farmer's main income is from the harvest ، **أي أن الفلاح محتاج إلى قروض أطول مدة.**

توافق القرض مع غرض إستخدامه :

The terms must conform to the use made of the loan

تختلف الأحوال في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية ، ذلك لأن رجال الأعمال الحرفيين والعمال يكتسبون دخلهم على فترات قصيرة ، ودورة أعمالهم قصيرة أيضاً ولذا يناسبهم أن يتعهدوا بالوفاء بإلتزاماتهم في مدد قصيرة كذلك ، لكن بالنسبة للفلاحين يجب أن تمنحهم فرصة السداد الجزئي خاصة حين يقترضون لشراء الآلات أو الماشية أو الأراضي أو المساكن أو الأدوات الغالية الثمن أو لإدخال التحسينات وإجراء الإصلاحات ، وإذا مُنحت القروض قصيرة الأجل لهذه الأغراض فقد يقبلها الفلاحون رغبة في التغلب مؤقتاً على صعوباتهم المالية ، **لكنهم لن يستطيعوا سدادها في موعد إستحقاقها القصير الأمد ويصبحوا في موقف أسوأ مما كانوا فيه قبل الإقتراض ، وهنا لا يستفيد المقترض من**

الإئتمان بل يتضرر منه وقد ينزلق إلى التعامل مع المرابين إذا شددنا عليه في السداد.

وإذا مُنح قرض لغرض من الأغراض المشار إليها آنفاً ، وتقرر سداده على أقساط فيجب تحديد قيمة القسط وموعده منذ البداية للتأكد من وجود المبالغ اللازمة للسداد في تاريخ الإستحقاق ، وتُقرر الجمعية العمومية تواريخ السداد السنوية حسب الظروف المحلية ، ولتلافي تراكم التسديدات accumulation of refunds في تاريخ واحد ، وقد قررت بعض الجمعيات تحديد مواعيد السداد في نفس تواريخ صدور السندات الإذنية promissory notes، لكننا لا نوصي بهذا الإجراء بالنسبة للقروض في الريف حيث لا تتوافر لدى الفلاحين مبالغ كبيرة خلال العام كما سبق القول ، ويستحسن أن يحدد لسداد جميع القروض يوم ٣١ ديسمبر تسهيلاً لحساب الفوائد ، وللمقترض طبعاً أن يسدد دينه في أي تاريخ سابق.

مزايا القروض الأطول أجلاً : Advantages of longer-term loans

كلَّما تزايد رأس مال الجمعية يُمكنها إطالة مدة القروض ، وإذا توافر رأس المال تستطيع الجمعية أن تتصرف كبنوك الرهونات الصغيرة small mortgage banks ، فتسمح بإستهلاك القروض الكبيرة نوعاً على مدة أطول ، **ولا ينجم عن السداد التدريجي** Gradual payments أي أثر سيئ كما دلت التجارب ، ويستحق القرض السداد بإخطار مدته ٩٠ يوماً في العادة ، وتسري هذه القاعدة حتى على الرهون التي تبلغ قيمتها ملايين الماركات ، وهو إجراء ضروري لحماية الدائنين الذين قد يرغبون في الحصول على أموالهم قبل أن يستهلك القرض تماماً ، وفي معظم الأحيان يفضل الدائنون إستمرار القرض حتى مدته إذا كانت الضمانات وافية ، وتلجأ مشروعات كبيرة في تمويل أعمالها إلى طريقة القروض التي يُطلب سدادها بإخطار مدة ٩٠ يوماً ، ولا يُقْلِقْ قِصَر مدة الإخطار أحداً نظراً لتوافر الأموال التي يمكن الحصول عليها من دائنين آخرين مادامت الضمانات جيدة ، وتمنح بنوك الإدخار في البلديات والأقاليم قروضاً أغلبها مقابل رهن رغم أن مصادرها المالية في الغالب من الودائع قصيرة الأجل.

وقد ثار الإعتراض على منح جمعيات الإئتمان قروضاً طويلة الأجل برغم نجاح بنوك الإدخار فيها كما سبق بيانه ، وبرغم أن سياسة الجمعيات لا تختلف كثيراً عن سياسة بنوك الإدخار ، إلاَّ أن المسئولية التضامنية المشتركة التي تشمل ممتلكات ثمينة مثل الأراضي والمباني والأثاث وغيرها من أنواع الأموال الثابتة والمنقولة تمثل ضماناً قوياً وتُبَرِّرُ منح القروض طويلة الأجل مقابل رهن ، ولا فرق هناك بين الجمعيات الإئتمانية والبنوك الإدخارية في هذه العمليات ، وإذا أراد دائن أن يوجه إخطاراً بسحب دَيْنِه فإن الجمعية تستطيع إستبداله وإحلال آخر محله ، ويلاحظ أنه لم تقابل أي جمعية خلال السبع والثلاثين سنة(*) الماضية صعوبات لا يمكن التغلب عليها في هذا الصدد ، وإستطاعت الجمعيات في جميع الأحوال أن تتصرف بسداد الدين للدائن والحصول على المبلغ اللازم من دائن آخر.

إستخدام القروض طويلة الأجل : To make use of long-term credit

قبل إنشاء جمعية الإئتمان المركزية **central credit union** (والتي سنشير إليها فيما بعد) لم تكن الجمعيات قادرة على قبول جميع الأموال التي تُعرض عليها ، لكنها تستطيع الآن أن تُحوِّل فائض الأموال إلى الجمعية المركزية وتحصل منها على الأموال التي تحتاج إليها لسداد الديون التي يحل موعد إستحقاقها في أي وقت ، ويلاحظ أن رأس مال الجمعية يتراكم بسرعة نظراً لإضافة الفائض السنوي إلى الإحتياطيات ، ويمكن للجمعيات أن تودع إحتياطياتها في بنك مأمون وتسحب منها لمقابلة جميع الإلتزامات في حينها ، ولا يؤدي الإقراض طويل الأجل من الوجهة النظرية إلى أية أضرار تصيب الجمعيات كما ثبت بالتجارب ، ومن الوجهة العملية فإن الطرق التي تتبعها الجمعيات قد بررت التوقعات النظرية.

---

* وهي السنوات التي سبقت كتابة هذا المرجع من تأليف فلهلم رايفيزن والذي يتضمن خلاصة التجارب والأحداث التي أحاطت بمولد فكرة جمعيات الإئتمان وتطورها.

يجب مؤاءمة مدة القروض من البداية لتناسب الإحتياجات :

The terms must be adapted to meet the requirements form the beginning

يُوجّه قادة جمعيات الإئتمان في المدن والبنوك الشعبية اللوم إلى جمعيات الإئتمان الريفية لإقدامها على الإقراض طويل الأجل ، وهم يصرون على أن تتعامل جمعياتهم طبقاً لقانون السيولة المصرفية فلا يُقرضون إلا لمدة ٩٠ يوماً لأن معظم أموالهم العاملة مقترضة لمدة ٩٠ يوماً أيضاً ، وبذلك يمكنهم الوفاء بإلتزاماتهم في أحوال الأزمات والسحب الجماعي mass-withdrawals ، بينما لن تتوافر للجمعيات الريفية نفس القُدرة ، **وقد يبدو هذا القول صحيحاً من الوجهة النظرية ، لكنه خطأ فادح في الواقع** ، فالجمعيات الحضرية التي تقرض لمدة ٩٠ يوماً كثيراً ما تَرْضَى بإمتداد المدة لفترة أخرى ، أو تمنح قروضاً جديدة لسداد القروض القديمة ، أما الجمعيات الريفية فتمنح القروض لمدة طويلة منذ البداية لكنها أكثر حرصاً من جمعيات المدن لأنها تحتفظ بحق الإسترداد بإخطار مدته ٤ أسابيع ، ولا خطورة أو متاعب هنا لأن المعاملات تجري بين الجمعيات وأعضائها ، ولا يستخدم حق الإسترداد بإخطار لأربعة أسابيع إلاَّ في حالات الهجرة أو تزعزع المركز المالي ، وعلى وجه العموم عندما يصبح التأخير خطراً ، **فالفرق الوحيد بين الحالتين أن جمعيات المدن تُقْرِض لأجل قصير يمكن تجديده مرات لا حصر لها ، بينما تقرض جمعيات الريف لأجل أطول إبتداءاً مع الإحتفاظ بحق الإسترداد في أجل قصير.**

ومعنى ذلك أن جمعيات القرى تُقَدِّم للمتعاملين معها خدمات أفضل لأنها تتمتع بثقة أكبر وتستطيع أن تقدم المعونة السريعة وتقي مدينيها من أخطار التنفيذ الجبري ، **ويلاحظ أن جمعيات الريف لم تجد ضرورة حتى الآن للإلتجاء لأساليب الإجراءات الجبرية وتستطيع بحسن الإدارة أن تنظر للمستقبل بثقة فيما يتعلق بإقراضها طويل الأجل** ، وقد أوضحنا فيما سبق أن الإيداعات في الجمعيات الريفية أثناء الحروب هي أكثر الإيداعات أمناً لأنها مضمونة بضمانات غير قابلة للهلاك.

الإئتمان بالحسابات الجارية : Current account credits

أُدخلت طريقة الإئتمان بالحسابات الجارية (الإعتمادات المفتوحة open credits) لإتاحة الفرصة أمام المواطنين الأكثر ثروة الذين تتوافر لديهم أموال فائضة في بعض الأحيان ويحتاجون إلى المال في أحيان أخرى ، ويستطيع هؤلاء التعامل مع جمعيات الإئتمان بالحسابات الجارية للوفاء بحاجاتهم هذه ، **ونوصي بإستخدام طريقة الإعتمادات المفتوحة بالنسبة لهذه الفئة وحدها** ، ويحدد الحد الأقصى للسحب ليناسب كل مقترض على حدة وبصفة فردية ، ويُلاحظ أن فتح الإعتماد معناه السحب على دفعات حسب الحاجة والسداد على دفعات أيضاً حسب توافر الأموال ، أما إذا لجأ الأعضاء إلى إستخدام **هذه الطريقة للحصول على قروض طويلة الأجل بسحب المبلغ كله ثم تأخير السداد لمدد طويلة قد تصل لسنوات في بعض الأحيان ، فيجب عندئذ إلغاء هذا النوع من الإقراض ، وتناسب طريقة الإئتمان بالحسابات الجارية رجال الأعمال.**

ضرورة تقديم ضمانات لجميع القروض :

Absolute necessity to secure all loans

رغم أن جمعيات الإئتمان قد أُنشئت لتساعد أعضائها ولتحسين مستوياتهم المعيشية ، إلاَّ **أنها ليست مؤسسات خيرية أو مؤسسات إغاثة من النوع المعتاد ، لكنها تمنح المعونة بإعطاء الوسيلة التي تقود للتقدم ولا تمنح إعانات أبداً حتى ولو كانت إحتياطياتها غير القابلة للتقسيم متراكمة بالكامل ،** ولذا يجب أن يُقدِّم المقترض ضماناً للقروض على إختلاف أنواعها حتى لا تتكبد الجمعية أية خسارة ، بل يجب أن تطلب الجمعية ضماناً حتَّى ولو كان المقترض أغنى عضو فيها وأكثر الأعضاء ثروة ، **ويجب أن تكون الضمانات من النوع الذي تحتمه اللائحة والقواعد المعمول بها.**

أشكال الضمانات : Different forms of security

يجب أن تتجاوز قيمة الضمان مبلغ القرض بمقدار الثلث ، أما إذا كانت الضمانة رهناً على عقار ، فيجب أن تكون قيمتها ضعفي قيمة القرض على الأقل ، ويجوز إيداع الأوراق المالية كضمان ، لكن يجب أن تكون تلك الأوراق من الأنواع الممتازة المتينة المركز، ومبدأ تقديم الضمانة هو المبدأ المعمول به دائماً **ويقوم على أساس أن تكون متحصلات بيع المال المقدم** كضمان إن كان عقاراً ضعف قيمة المبلغ المضمون بعد خصم جميع الديون ، **ومن ناحية أخرى يجب إجراء مراجعة ربع سنوية لجميع مراكز وأرصدة المدينين وضامنيهم للتأكد من سلامتها.**

الإحتياط مطلوب في حالة إستخدام الكمبيالات :

Caution required where bills of exchange are applied

لا تقبل الجمعيات بوجه عام إستخدام الكمبيالات وإيداعها كضمان لأن المعاملات في الكمبيالات ليست مما يتقبله المقيمين في الريف ولا الطبقات العاملة ، لكن حكومات الولايات **State governments** والبنوك الممتازة **Privileged banks** تُصدر كمبيالات قابلة للدفع عند الإطلاع**bills payable upon presentation** وتكون على شكل شهادات نقدية مقبولة عموماً، وتحتم القواعد أن تحتفظ البنوك بمقابل نقدي لهذه الشهادات بحيث يُمكن سداد قيمتها دائماً عند الطلب ، ومع ذلك فإن سكان الريف لا يعترفون بهذه الشهادات ولذا فإن الجمعيات لا تستخدمها ، والواقع أن المرابين الذين يُقرضون الأموال مقابل كمبيالات يعلمون مقدماً أن هذه الكمبيالات لا قيمة لها نقدياً ، لكن المدين يقع في ورطة بمجرد التوقيع عليها **إذْ سرعان ما يستطيع المرابي الحصول على حُكْمٍ من المحكمة طبقاً للقانون الذي يتضمن قواعد تحمي الكمبيالات ، وتحت التهديد برفع الأمر للقضاء يستطيع المُرابي أن يُجبر المدين على توقيع كمبيالة أخرى**

بقيمة تزيد كثيراً عن المبلغ الأصلي للكمبيالة الأولى وتتكرر هذه الواقعة عند كل تاريخ إستحقاق حتى يصير المدين إلى التَهْلُكة والخراب ، وقد يُقال أن جمعيات الإئتمان ليست كالمرابين وأنها لن تلجأ إلى هذا التلاعب ومن ثم تستطيع إستخدام طريقة الكمبيالات المُبَسَطة في أعمالها الإئتمانية ، لكن المسألة هي أن الكمبيالات لا تناسب إحتياجات الريفيين والمعاملات المالية في الريف حيث النقود نادرة وقليلة ، **ولذا يجب الإبتعاد عن طريقة الكمبيالات حتى يُصبح سكان الريف على علم بقواعدها وإحتمالات إستخدامها التي قد تُسبب أخطاراً وأضراراً جسيمة لمن لم يتعود على إستخدامها.**

مستندات البيع : The acquisition of documents of sale

تؤدي قواعد الوراثة ، وإستهلاك الديون ، وهجرة أصحاب الأملاك إلى بيع العقارات كما يحدث في مناطق عديدة من ألمانيا ، ويصعب العثور على المشتري في كثير من الأحوال إذا كان المطلوب الدفع بالنقد الحاضر ، وفي الحالات الإستثنائية التي يتوافر فيها المال الحاضر قد لا يتيسر الحصول على ثمن مناسب ، ولعلاج ذلك وسعياً للحصول على أعلى ثمن توضع ترتيبات تسمح بالسداد على أقساط سنوية متساوية ، لكن الغرض من البيع دائماً هو الحصول على مال نقدي حاضر ، ولذلك فإن مستندات البيع تُنقل إلى أحد المشترين مع ما يتبعها من حقوق على أن يدفع هذا المشتري الثمن المتفق عليه ناقصاً نسبة مئوية معينة مقابل السداد نقداً ثم يقوم بتحصيل ثمن البيع الأصلي زائداً الفوائد التدريجية.

تدخل جمعيات الإئتمان يمنع المغالاة :

Intervention of the Credit Unions Prevents Overcharges

الأسلوب السابق يجد فيه المرابون أعظم فرص للكسب ، **وهنا أيضاً يواجه الفلاحون أخطر أنواع المعاملات لأن المرابي يتقاضي أكبر خصم مستطاع قد** يصل إلى ٢٠٪ أو أكثر ، لكن الأخطر من ذلك أن **إنتقال مستندات البيع للمرابي يجعل كل مشتري الأشياء المبيعة مدينين له ، فإذا لم يسددوا الأقساط في**

موعدها زائداً الفوائد فسوف يعانون من الإستغلال بالطريقة المعتادة ، بل قد يُساقون إلى الخراب المالي ، وتعتبر أمثال تلك المعاملات سرطاناً يفترس الريفيين ولم يكن في الإمكان إيقافه حتى الآن ، ثم تدخلت جمعيات الإئتمان بما لديها من أموال متراكمة لم تكن لتتوافر من قبل إلاَّ عند المرابين ، وكان تَدخُلها من النعم الإجتماعية على الريفيين ووسيلة للربح بالنسبة إليها في آن واحد.

ففي مثل حالات البيع هذه تطلب الجمعية من المشتري تقديم ضمان لتنفيذ إلتزاماته ، وعندما يجري تحويل مستندات البيع يلتزم البائع أمام الجمعية بمسئوليته عن السداد ، وعليه إذا استدعى الأمر أن يُقدم ضماناً أيضاً ، وبذلك تتوافر للجمعية ضمانة مزدوجة ، العين نفسها التي تمثلها مستندات البيع الموجودة تحت يد الجمعية ، ومشتري العين وضامنه ، وأخيراً البائع وضامنة ، ولن تخسر الجمعية أبداً في مثل هذه المعاملات إزاء الإحتياطات المتخذة ، خاصة إذا إقتصرت تلك العمليات على منطقة الجمعية حيث يعلم قادة الجمعية كل شئ عن قيمة الأراضي والعقارات وغيرها والحالة المالية لأطراف الصفقة وهم قادرون أيضاً على معرفة أساليب المرابين وعلى منع مستندات البيع في مناطقهم من أن تقع في أيدي المرابين.

That no documents of sale in their districts fall into the hands of usurers.

البيوع الجبرية : Enforced sales

يُلاحظ في جميع المناطق الريفية ، أن الناس إعتادوا عادة سيئة هي الإمتناع عن الحضور في حالات البيع الجبري ، وهم لا يُكِنُون في تصرفهم هذا نيَّةً خبيثة ، بل يريدون إظهار أسفهم إزاء ما يعانيه زملاء لهم من المتاعب دون دراية منهم بأنهم في الواقع يلحقون ضرراً بهؤلاء الزملاء ، وإذا نظرنا إلى الهدف من الإمتناع لوجدنا أن المنتفعين لا يريدون ضرراً بالشخص الذي إضطرته الظروف للدخول في إجراءات البيع الجبري ، ولا يرغبون في الحضور حيث تؤخذ منه ممتلكاته قصراً ، والنظرة السطحية لهذا

التصرف تؤيد الإحساس الدافع إليه ، **أما النظرة الواقعية فتعتبر هذا المسلك ضاراً لأنه يأتي بنتيجة** مضادة للإحساس **النبيل ويُكبدْ من إتُخِذَت إجراءات البيع ضده خسارة ومتاعب لا مبرر لها** ، بل يؤدي إلى خراب مالي **بينما يخدم مصالح المرابين ويزيد ثروتهم** ، ونسوق مثالاً على ذلك فنفرض أن فلاحاً مدين لمرابي بمبلغ ١٥٠ مارك اشترى به بقرة ثم تضخم الدين بسبب ألاعيب المرابي حتى أصبح ٢٠٠٠ مارك وارتهن المرابي ضماناً للدَّيْن أرض الفلاح ومبانيه ، ثم جاء الوقت الذي لابد فيه من تنفيذ الرهن وبيع الممتلكات ، وعند البيع لم يحضر سوى الفلاح والمرابي ، وعرض الفلاح مبلغاً يُغطي قيمة الرهن والفوائد والمصاريف القضائية ، وعندئذ يبادر المرابي فيعرض ١٠ ماركات مثلاً زيادة على المبلغ الذي عرضه الفلاح وبذلك يرسو عليه المزاد **لأن أحداً لم يحضر المزاد ، ويتظاهر المرابي بالشفقة والرحمة !! ويحدد للفلاح مهلة قصيرة ليشتري ممتلكاته** ، وحين يعجز الفلاح يتولى المرابي بيع العين عن طريق تقسيمها إلى مساحات صغيرة وبيع كل قطعة من هذه المساحات بأعلى سعر ممكن ويكسب ٢٥٠٠ مارك أكثر من مبلغ الرهن زائداً التكاليف التي دفعها ، وهذا المبلغ هو العائد له من إستثماره ١٥٠ مارك قيمة البقرة ! ونظراً لأن المتحصل من البيع كان ١٠ ماركات فقط فإن الفلاح يظل مديناً بمبلغ ١٩٩٠ مارك !!... وهناك حالات كثيرة مماثلة نفرد منها مثالاً آخر واقعياً هو :

تعتبر إحدى المقاطعات القريبة من نهر الراين من ميادين عمل المرابين ، والسبب في ذلك سوء وسائل المواصلات بينها وبين باقي أجزاء البلاد بالإضافة إلى ظروف أخرى ، وبرغم خصب التربة وتوافر الموارد الإقتصادية الأخرى فالمنطقة فقيرة لأن أنشطة السكان وقدراتهم معوقة **وكما تنمو الطفيليات والنباتات السامة في التربة المهجورة تنمو أيضاً نباتات سامة آدمية من بعض سكان هذا الأقليم المُجْهَدين ... هذه النباتات السامة الآدمية quasi-human poisonous plants هي المرابين الذين يستغلون بؤس الناس بلا رحمة ولا شفقة**

ليزدادوا ثروة ، وقد حدثت أحداث تهز النفوس في تلك المنطقة أحَدُها يستحق أن يُروي ليعلمه الكافة.

مشهد يُعبِّر عن مأساة الضعف الإنساني :

The tragedy of human weakness is shown

فقد وُجِدَ رجل يبدو عليه الأمانة والتدين ، أراد هذا الرجل أن يجعل عمله الرئيسي مساعدة إخوانه الفقراء عن طريق إقراضهم المال إذا صادفتهم متاعب مالية ، وفي سبيل ذلك لم يكتف بإستخدام ثروته التي نمت كثيراً من جراء هذا " التعاطف والرحمة kindnesses " بل أضاف إليها إستخدام ثروة أخت زوجته أيضاً التي إشترى منها حق مطالبة قيمتها ١٣٥٠ مارك على أحد الفلاحين بقرب المدينة الرئيسية في الإقليم ، وكان المبلغ مضموناً برهن على ممتلكات الفلاح المدين ، وقام صاحبنا " رجل البر philanthropist " كما يعتقد في نفسه بالمطالبة بالسداد وإقتضاء الرهن عن طريق البيع الجبري ، ودَفع الإشفاق عدداً كبيراً من المشترين لحضور جلسة البيع وكان عددهم أكبر كثيراً من المعتاد مما جعل ثمن البيع يرتفع نسبياً ويبلغ ١٧١٠ مارك ، وهنا سحب الدائن طلبه بإجراء البيع الجبري ، وبذلك منع إقرار البيع قانوناً.

The creditor, however, withdrew his application for forced sale and inhibited in this way the sale from being confirmed legally.

وبعد فترة من الزمن عاد وطلب إجراء البيع الجبري ، **وإستطاع كمزايد وحيد أن يحصل على الممتلكات كلها بمبلغ ١٤٧ مارك(*) !! وأخذ المدين يستعطف الدائن باكياً ليزيد الثمن وقدم إلى القاضي المختص أشكالاً من الإعتراضات لكن الدائن لم يتحرك وتمسك بحقوقه القانونية فاضطر القاضي للموافقة مع شديد أسفه وإستطاع صاحبنا " رجل البر Philanthropist " أن يحصل على المنزل والأسطبل والجرن وحق عيني آخر كل ذلك بمبلغ ١٤٧**

(*) أرجو توجيه النظر إلى أن هذا المثال من بين أحد الأمثلة التي وقعت فعلاً وتوضح بشع إستغلال المرابين وجشعهم اللاأخلاقي واللاإنساني ، فالُمرابي بأساليبه الإحتيالية إشترى بمبلغ ١٤٧ مارك أصول تبلغ قيمتها ٢١٩٦ فرنك !!... بالإضافة إلى ١٢٠٣ فرنك !!...

مارك بينما قيمتهـا الحقيقيـة ٢١٩٦ مـارك !!... ، وكـان المفـترض أن ذلـك يسدد دين الرجل البائس الذي فقد كـل ممتلكاتـه ، ولكـن الدائـن قـال : " إنـي مدين لأخت زوجتي بمبلغ ١٣٥٠ مارك ولم أحصل مقابل الرهن سوى علـى ١٤٧ مارك حصيلة البيع ، فالمدين مازال عليه الفرق وقدره ١٢٠٣ مارك ، واستطاع أن يبيع ما بقى من أرض ومباني للمدين وطـرد المدين وأسـرته ، وكانت متحصلات البيع أكثر من ٣٠٠٠ مارك !!... ، أما المدين فلم يسـمح له الدائن أن يأخذ حتى قليلاً من الأنقاض ليُقيم عليها كوخـاً لأسـرته فـأصبح شحاذاً لا مأوى لـه وبقـى أيضـاً مدينـاً بمبلـغ ١٢٠٣ مـارك يحـق للدائـن أن يطالبـه بهـا فـي أي وقت إذا ظهـرت لـه ثـروة مـرة أخـرى !!... ، وأخـذت زوجته تجوب المنطقة تجمع المال ليقيمـوا كوخـاً ، وجـاءت لتقـابل رايفـيزن الذي بذل جهداً في تَقَصِّي الأمر وإكتشف الحقائق القانونية لهذه الماساة.

الفرد وحده لا أمل له :

The individual alone is often left without hope

وحدثت مثل تلك الأحداث وأشد منها even crasser فـي مختلـف أنحـاء ألمانيا ، ومازالت تَحْدُث ليس فقط حين تكون الأرض موضوع الرهن ، بل وحين تُرهـن الأموال المنقولة أيضاً ، إذ أن من أغلى وأثمن ممتلكات الفلاح عربته ، وأثاثه ، وماشيته ، وسماده ، ... وأمثال ذلك ...

The most valuable and indispensable objects a farmer has, his carriages furniture, fertilizers, cattle, etc.,

وكثيراً ما يُطالب المرابي ببيعها ، وكثيراً ما لا تبلغ متحصـلات البيـع مبلغـاً يكفي لسداد النفقات القانونية اللازمة ، ونظراً لإمتناع النـاس عن حضـور جلسـات البيع الجبري فإن المرابي ينتهز الفرصة ويعرض مبلغاً يزيد قليـلاً عن النفقـات القانونيـة فيرسو عليه المزاد فيأخذ أشياء قيمتها مئات الماركات مقابل بضعة ماركات فقط !!...

وبالإضافة إلى أرباح المرابين الكبيرة ، تبقى الديون التي من أجلها تم البيع قائمة ولا يستطيع المدين أبداً أن يجتاز الأزمة وينتعش مرة أخرى ، بل يبقى دائماً في فزع من أن يؤخذ منه ما قد يكسبه ويملكه من خلال العمل الشاق ، ويفقد الناس بسبب ذلك رغبتهم في العمل وتخور قواهم المعنوية ، وينحدروا مع أسرهم إلى حضيض الخراب المادي والمعنوي.

They often fall with their families into moral and material decay.

مساعدات جمعيات الإئتمان : The credit unions' support

تستطيع جمعيات الإئتمان مقاومة تلاعب المرابين بنجاح كبير ، بل تستطيع القضاء عليه تماماً ، وأولى الخطوات في هذا السبيل منح القروض للأعضاء الجادين لمعاونتهم على سداد الديون القديمة على أن تُشَدِّدْ على الأعضاء بأن يقطعوا كل المعاملات مع المرابين The members are to be instructed to permanently abstain from any connection with usurers and to buy nothing from them ، فإذا حدث بالرغم من ذلك بيع جبري فيجب أن تحث الأعضاء على حضور جلسة البيع مُتَغَلبين على عاداتهم الأولى ، ويتفقوا فيما بينهم على الدخول في المزايدة ليُخلِّصوا الفريسة من أيدي مصاصي الدماء bloodsucker بأن يعملوا على ألاَّ تُباع الأشياء المعروضة بأقل من قيمتها الحقيقية حتى لا يلحق الضرر بالفقراء الضعفاء.

تدخل جمعيات الإئتمان : The credit unions intervene

ونسوق القصة التالية دليلاً على النفع الذي يتحقق من تَدَخُلْ جمعيات الإئتمان ، ففي منطقة في فرانكونيا السفلي Lower Franconia (بجنوب المانيا) أصاب أحد أثرياء الفلاحين ضرر شديد من جراء عواصف ثلجية hail storms فأصبح يرزح تحت عبء ديون ثقيلة ولاحَقَه الدائنون ، وصار عرض ممتلكاته للبيع الجبري وشيكاً ، ولم يكن أمامه إلاَّ أن يلجأ إلى أحد مُقرضي الديون المعروفين في البلدة الذي وافق على الدخول في إتفاق قد

يكون من نتيجته أن يخسر الفلاح كل ممتلكاته وتنتقل إلى مقرض النقود ، وكانت تلك الممتلكات تشمل منزلاً سكنياً من طابقين وحظيرتين وجرن ونحو ٥٠ فداناً من الأراضي الزراعية الجيدة ثمنها الكلي نحو ٣٨٫٠٠٠ مارك ، وكادت الصفقة أن تتم ، وتَلَقَّى الفلاح دفعة مقدماً قدرها ٣٠٠ مارك ، وعندئذ علم قسيس البلدة بالخبر فَأَسْرَع إلى الفلاح وزوجته في اليوم المقرر أن يُوقعا على عقد البيع مع مقرض النقود واقنعهما بألاَّ يوافِقا على شروط البيع المعروضة عليهما ، فأخذا بنصيحته مما أغضب مُقرض النقود ، ثم جمع القسيس أعضاء جمعية الإئتمان المحلية ، وقَصَّ عليهم القصة وذَكَّرهم بواجبهم في معاونة كل من هو في ضائقة، فما لبثوا أن نَظَّموا بيع ممتلكات الفلاح على أجزاء صغيرة ، فكانت حصيلة البيع ٥١٫٠٠٠ مارك ، واحتفظ الفلاح بأربعة أفدنة لم يشملها البيع وفدان في أرض الملكية المشتركة للبلدة والتي تُقْطع منها الأخشاب ، وأخذت الجمعية مستندات البيع ، بينما ظل الفلاح مالكاً لأربعة أفدنة من الأرض الجيدة ونحو ٦٠ ماركاً من النقود السائلة بعد سداد كافة ديونه ، وكان من المحتمل أن يصبح معدماً وعبئاً على المجتمع لولا تدخل الجمعية.

Without the Credit Union, he would have been reduced to destitution and would have become a burden to the community.

وهناك قصة أخرى أكثر إثارة more stunning case حدثت في إحدى جمعيات منطقة الراين ، فقد أوشك عقد بيع جبري وفاء لدين قدره ١٠٥٠٠ مارك ولم يكن منتظراً أن يأتي البيع بحصيلة تُغطي المبلغ والمصاريف ، فَنَظَّمت الجمعية بيعاً إختيارياً حضره عدد كبير من الأعضاء ، فكانت المتحصلات كافية لسداد الديون مع إحتفاظ المدين بمنزل سكنه وقطعة أرض مساحتها ستة افدنة إلى جواره ، **ولا تعليق لنا على هاتين القصتين فمغزاهما واضح.**

المساعدة الذاتية المتبادلة تقي من الخراب :

Self-help preserves from ruin

فإذا لم يكن لجمعيات الإئتمان من هدف سوف تلافي الخسائر المخيفة التي تنتج عن البيوع الجبرية في المناطق الريفية لكفاها ذلك تبريراً لوجودها.

If the Credit Unions had no other objective than to avoid the incaculable losses which are caused by forced sales in rural districts, this alone would suffice to justify their establishment.

لقد رأينا كيف إستطاع المرابون في أنحاء ألمانيا لاسيما مناطقها الشرقية أن يحصلوا على ألاف العقارات مقابل ثمن تافه ثم يبيعونها ويربحوا فيها أرباحاً طائلة ، وأصبحت هذه العمليات الإستغلالية حديث كل يوم وجدول أعماله ، ويقول تقرير نُشر مؤخراً في سيليزيا العليا **Upper-Silesia** أن تاجراً معروفاً هناك أصبح يمتلك اليوم أكثر من مائة مزرعة جملة مساحتها يناهز ثلاثة آلاف فدان من الأرض الزراعية ، فإذا لم نجتهد في إيقاف هذا الإتجاه فسوف تنتقل المزارع كلها لأيدي المرابين في المستقبل ، **ولن يصلح لذلك إلاّ طريقة المساعدة الذاتية المتبادلة بالطريقة التي شرحناها آنفاً فهي الأمل الوحيد لإنقاذ الفلاحين من الدمار.**

Only self-help as described above can prevent the gradual destruction of the farmers.

ويجب تنظيم البيوع الإختيارية على أساس السداد بأقساط معتدلة على فترات طويلة بدلاً من الدفع الفوري ليتمكن المشترون من سداد الثمن بالتدريج من حصيلة بيع محاصيلهم ، وتستطيع الجمعية أن تأخذ مستندات البيع دون أن تتعرض لأية مخاطر كما سبق القول.

الموارد الرأسمالية الخاصة لجمعيات الإئتمان :

The Credit Union's own capital funds

ثار الإعتراض كثيراً على القاعدة التي تقضي بالإحتفاظ بأرباح الجمعية لتتراكم مُكَوِّنة مالاً إحتياطياً غير قابل للتقسيم يبلغ قدراً مساوياً لرأس مال

الجمعية العامل ، ويستند المعارضون إلى أنه من حق الأعضاء الحصول على ربح من حصصهم في رأس المال كمعادلة لإلتزاماتهم بالمسئولية عن ديون الجمعية في كافة ممتلكاتهم ، وقد أوضحنا أن الجمعيات في مبدأ أمرها لم تكن تعمل طبقاً لقاعدة رأس المال المساهم ، بل اتبعت تلك القاعدة فيما بعد ، ولا تُطَبَّق الآن إلاَّ حين تطلب المحاكم إتباعها **حين تتسجيل الجمعيات المُنْشأة حديثاً** ، وإذا أُريد توزيع الربح المكتسب جميعه على الأعضاء مباشرة فيجب أن يُقَسَّم على جميع الأعضاء يستوي في ذلك الذين لا يساهموا في رأس المال بأية حصص نتيجة كما أوضحنا أنه في بداية عمل جمعيات الإئتمان لم تشترط ذلك ، أو يُقَسَّم على الأعضاء المساهمين بنسبة المدفوع فعلاً حيثما تسير الجمعيات على إنشاء رأس مال لها.

ولا تَحصُلْ الجمعيات إلاَّ على الربح القليل نظراً لصغر منطقة عملها ، وقلة عدد أعضائها نسبياً ، وإنخفاض إدارة أعمالها ، ولأنها تقرض الأعضاء بشروط مناسبة **وهذا هو السبب الأساسي في قلة الأرباح** ، ولذا فلن يحصل العضو إلاَّ على قدر ضئيل جداً من الربح ، ولنفرض أن بالجمعية ١٠٠ عضو وأن الربح الصافي المتحقق ٢٥٠ مارك سيضاف منه ١٠٠ مارك للإحتياطي فسيبقى من الربح ما يكفي لتوزيع نصف مارك فقط على كل عضو.

توزيع الأرباح إجراء غير مناسب :

Profit distribution is often not suitable

ولن يُصيب الأعضاء ضرراً إذا لم تُقَسَّم الأرباح عليهم ، وأفضل من توزيع الأرباح أن تُزيد الجمعية مكافآت المحاسب وأعضاء المجلس التنفيذي والمجلس الأشرافي **بحيث يأخذون مبالغ توازي جهودهم بدلاً من توزيع مبالغ قليلة جداً على الأعضاء الذين لم يعملوا عملاً ما**، ويلاحظ أن هؤلاء لو أخذوا مرتبات ضئيلة فإن الربح المتبقى للتوزيع لن يزيد كثيراً ولن تزداد حصة الأعضاء منه شيئاً ملموساً ، والواقع أن مثل هذه التوزيعات الصغيرة لا تؤثر أي أثر في تحسين أحوال الأعضاء ، فهم لا ينفقونها في العادة على أسرهم بل ينفقونها عادة في

بعض المقاهي وهم في طريق عودتهم لمنازلهم ، فهي نقود " **لا تعلم الأم عنها شيئاً** mother is not aware of " **كما يقول المثل السائد ، وعلى ذلك فإن توزيع أنصبة ضئيلة من الأرباح لا يفيد بل قد يضر**(*).

مغزى الملكية المشتركة : Significance of common property

تتبدل ثروات الأسر في الريف والحضر على السواء ، **وهذا يُعَلِّمنا درساً مفيداً ، لأن التغيير المستمر في المراكز المالية للأسر يجعل** من الضروري لرخاء المجتمع إنشاء مال مشترك عام غير قابل للتقسيم ولا للتغيير ، ويظل موقوفاً على فائدة أعضاء المجتمع ووسيلة للنهوض بمن أصابتهم الفاقة ليقفوا على أقدامهم من جديد ، ولهذا المال المشترك مغزى عظيم وفائدة كبرى عرفتها بعض المجتمعات التي قامت بتوزيع الممتلكات المشتركة وغيرها من أراضي الغابات ، فمازالت تلك المجتمعات نادمة على ما فعلت أشد الندم ، إذ فقدت سندها في أيام الشدة ووسيلتها للنهوض منها ومساعدة الأفراد الأكثر فقراً ، وقد رأينا على سبيل المثال أن توزيع ١٥٠ مارك على مائة عضو لن يفيدهم شيئاً ، لكن ضم هذا المبلغ إلى المال الإحتياطي يعني الكثير ، **فمن الأفضل أن يتراكم الفائض عاماً بعد آخر في مال إحتياطي مشترك الملكية غير قابل للتوزيع** ، أو التقسيم حتى تصبح قيمة هذا الإحتياطي مساوية لقيمة رأس المال العامل وهو أمر ممكن خلال مدة ليست بالطويلة عن طريق الفوائد المركَّبة compound interest ، فإذا بلغ المال الإحتياطي هذا القدر يصبح في الإمكان إشباع الحاجة إلى الإئتمان وتقديم القروض لكل من يريد ، ويتخلص الأعضاء من عِبءْ المسئولية التضامنية.

(*) نرجو أن نوجِّه النظر أن جمعيات الإئتمان وقتئذ كانت في مسيس الحاجة للحفاظ على هذه القوى الوظيفية ، خاصة وأن الإدارة التعاونية المهنية المحترفة بمفهومها الحديث لم تكن متوافرة وقتئذ.

توافر رأس المال الإحتياطي يزيد فاعلية جمعيات الإئتمان :

An abundant supply of equity of equity capital serves the effectiveness of the Credit Unions

تُرسم سياسة الإئتمان على أساس قيمة المال المتوافر في حينها ، أي على أساس سعر الفائدة الساري فيصبح الربح السنوي المُكْتسب كافياً لإنشاء كافة الأجهزة اللازمة للنهوض بأحوال المجتمع مثل دور الحضانة ، والدورات التدريبية على المهن المختلفة بعد التخرج من المدارس والمستشفيات والمساكن ، وبيوت الشيوخ وغير ذلك ، وبذلك يمكن إستخدام الموارد المتاحة بصورة أفضل لمقابلة الفترات الحرجة.

Lending policy should be based on the value of money at any given time, i.e. at the customary rate of interest. The annual profits earned under this condition would then be enough to establish all kinds of institutions to promote the common welfare of the population, such as public day-nurseries, vocational courses for children after the school years, hospitals, lodging for needy and aged persons, etc. New sources of income could be procured and existing establishments better utilized in order to more easily cope with emergency periods.

ومن أعظم أهداف الجمعيات مكافحة المرابين الذين يكسبون أرباحاً باهظة من إستغلالهم لحاجة المحتاجين ، وتستطيع الجمعيات أن تصل إلى هذا الهدف بإستخدام **بعض الأسلحة التي يتذرع بها المرابين فتحاربهم بسلاحهم وأهم هذه الأسلحة رأس المال ، فيجب أن يتوافر لدى الجمعية رأس مال كاف لتتوافر لها القدرة والقوة على الكفاح ضد المرابين** ، وبذلك تتوافر أيضاً الأموال التي يمكن للفلاحين بها أن يستغنوا عن المرابين بقروض الجمعية فيخرجوا عن سلطانهم.

توزيع أرباح بمعدلات كبيرة يهدد أهداف الجمعية :

Distribution of high rates of profit endangers the Union's goal

لا يمكن تربية روح الجماعة والإحساس بالنفع العام إذا قامت الجمعيــة بتوزيع أرباحها ، بل يجب أن تحتفظ بها ولا يمكـن فـي غير هذه الحالـة أن يرضي أعضاء المجلس التنفيذي والمجلس الإشــرافي بـالعمل بغير مقـابل ، ومن ناحية أخرى ليس مـن المستطاع بغير هذا أن تُقَدِّم الجمعيـة المعونـة الفورية للفقراء ، وزيادة الأمـن والمسـاعدة للأجيـال القادمـة والقضـاء علـى الفقر في المستقبل ، وعلى القادة أن يضربوا المثل لغيرهم مـن الأعضـاء ، فهؤلاء القادة ليسوا في حاجة إلى خدمات الجمعية بسبب ثروتهم ، بل أنهم رضـوا بـأن يقدموا ممتلكاتهم كلها ضماناً للجمعية ، **وبالتـالي فهم ليسـوا فـي حاجـة إلـى أخذ أربـاح ضئيلـة لا تؤثـر عليهم بشـئ ، فتنـازلهم عنهـا كفيـل بإشـاعة روح الصداقة بين الأغنياء والفقراء في الجمعية** ، ودافع للفقراء ألا يطالبوا بأي نصيب من الربح وهم يرون القادة يتحملون أعظم المسئوليات ويقومون بالعمل بغير مقـابل مـن أجلهم ثم لا يُطالبون بأي نصيب من الأرباح ، **وهكذا تسود روح التضحية من أجـل المنفعة العامة المشتركة.**

الإلتزام المشترك بين الأعضاء عن طريق تراكم إحتياطي الجمعية :

Mutual commitment of the members through accumulated capital in the Union

لن تفكر أية جمعية للإئتمان لها رأس مال مشترك كبير في تصفية أعمالها وتحويل أموالها المتراكمة إلى مؤسسة مالية أخرى ، ولن يُفَكِّر الأعضاء أبداً في إتخاذ مثـل هذا القرار السخيف ، ولاشك أن الحاجة إلى جمعيات الإئتمان سوف تزداد في المستقبل ، كلَّما مضى الزمن على إحدى الجمعيات وأثار أحدهم فكرة تصفيتها فسيكون الـرد عليـه قاطعاً من كافة الأعضاء قائلين " **أبداً لن نفكر في التصفية لأننـا لا نعـرف كيـف نعيش بدون جمعيتنا** ".

" Never, since we would no longer know how to get along without our Union " .

فالمقصود من النص في نظام الجمعية على إنشاء إحتياطي رأسمالي مشترك وغير قابل للتوزيع أو التقسيم **أن تظل الجمعية قائمة وتمتنع تصفيتها.**

شهادة خبير : A professional testimony

قال دكتور أ. هيلد **Dr. A. Held** أستاذ الإقتصاد بجامعة برلين في رسالة الدكتوراه المقدمة منه ما يلي بشأن إنشاء رأس المال الإحتياطي للجمعية : " تريد(*) جمعيات **رايفيزن** أن يتراكم رأس مالها ، والهدف من وراء ذلك هو خدمة الأهداف الإجتماعية المشتركة في الظروف السائدة في الريف وليس أغراضاً خاصة أخرى ، وتماثل هذه الفكرة الدافع الذي ساد جمعيات المنتجين الحرة في فرنسا عام ١٨٤٩ حين قامت بتوزيع ٥٠٪ فقط من أرباحها وأضافت ١٠٪ إلى الإحتياطي الحر ، ٣٠٪ إلى صندوق لمساعدة المرضى المحتاجين من الأعضاء و ١٠٪ لرأس المال غير القابل للتقسيم والمخصص لإنشاء بنك للعمال في المستقبل وخدمة مصالح العمال بوجه عام ، والمنتظر أن ينمو رأس المال في كل جمعية لتستطيع أن تعمل إعتماداً على أموالها الخاصة التي تملكها ولا يملكها فرد أو عضو ولا يُوَزَّع هذا المال عند التصفية على الأعضاء بل يحول إلى جمعية أخرى ، وكان المال غير القابل للتقسيم في الجمعيات التعاونية الفرنسية تعبيراً عن حماستهم " مبدأ الإخاء **principle of freternity**" **بينما يتجه التأكيد في جمعيات رايفيزن إلى تربية الروح الجماعية التي تولى قادة الحركة رعايتها منذ البداية** ، وبناء على ما تمليه هذه الروح ينبغي أن يُقَدِّم الأعضاء الحاليين تضحيات صغيرة أي ينبغي أن يتنازلوا عن بعض المزايا المالية الصغيرة ، وإذا بلغ الإحتياطي حداً معيناً تستطيع الجمعية تخفيض الإضافات إلى الإحتياطي وتخفيض الفائدة والأعباء ، أو يمكنها إبقاء سعر الفائدة والأعباء الأخرى كما هي وتوزيع جزء من الفائض على الأعضاء كأرباح لحصص رأس المال ، لكن يجب على

* Dr. A. Held, The Rural Credit Unions in the Rhine Province and Their Relation to the Labor Movement" in Hildebrand's "Yearbooks on National Economics and Statistics", Vol XIII (1869), pp. 1-84.

كل حال إضافة شئ ولو قليل إلى الإحتياطي وبهذه الطريقة تنتفع الأجيال الحالية من تدعيم الجمعية وتنتفع الأجيال القادمة أكثر وأكثر **لأن تراكم الإحتياطي من شأنه إيجاد المال اللازم لمساعدة الفقراء في المجتمع** ، وكلما إرتفاع الإحتياطي في المستقبل كُلما إتسعت قاعدة التطوير والتحسين الإجتماعي ، ويجوز أيضاً إستخدام الإحتياطي لإنشاء جمعيات إنتاجية في المناطق نصف الصناعية أي حيث يزاول صغار الفلاحين إنشطة صناعية بسيطة كعمل تبعي للزراعة ، فإذا أمكن تنفيذ ذلك بنجاح فمعناه حل مشكلة هامة تقف في سبيل إنشاء جمعيات المنتجين وهي مشكلة توافر رأس المال المبدئي ، ويستغرق تراكم المال الإحتياطي وقتاً طويلاً لكن من الممكن الإنتظار لأن إقتطاع الأرباح لتكوين الإحتياطي يفيد في تدعيم الجمعية حتى قبل أن يبلغ الإحتياطي الحد الذي يتيح إستخدامه في الأغراض النهائية المرسومة له.

ولاشك أن الروح الجماعية النشطة والمستمرة بلا ملل لمدة طويلة أمر مفيد جداً فيما بين صغار الفلاحين ، لكنه أقل تطبيقاً وأكثر خطراً في المجتمعات الحضرية التي تتذبذب كثيراً ويسود فيها الإقتصاد النقدي والإهتمامات النقدية ذلك لأن الفلاح في المناطق الريفية أكثر إرتباطاً بالمجتمع ، ويعلم أن ذريته سيكونون أعضاء الجمعية في المستقبل فهو يعمل لمصلحتهم بتضحياته الحالية ، علاوة على أن التطور في الريف أكثر هدوءاً وأقَلّ سُرعة ، **أي أن البذرة الصغيرة الحالية سوف تثمر في المستقبل ثمرة كبيرة إذا إستمرت قيادة الحركة وإدارتها على ما هي عليه من صحة وسلامة ولم يتدخل في أعمالها تأثير خارجي** ".

وللأهمية القصوى لهذه الشادة العلمية نورد نصها باللغة الإنجليزية فقد يرغب أحد الباحثين في الرجوع إليها :

Dr. A. Held, professor of economics at the Berlin university, made the following statement in his dissertation on Credit Unions in favor of building up capital funds.

"The Raiffeisen Unions also want to accumulate capital funds, but, with regard to rural conditions, more slowly and only for common social purposes, never for special objects. This idea is

comparable to the motive which inspired the free Producers' Associations in France in 1849. They distributed only 50% of their profits, added 10% to a free reserve, 30% to a fund for the help of sick and frail members, and 10% to the indivisible capital of the Association. This indivisible capital was earmarked for the future establishment of a Workers' Bank and to serve the interest of workers in general. In each association it was expected to grow in order to enable it to operate on its own with a fund owned by no one individually. In case of liguidation, the fund was not to be distributed among the members, but transferred to another continuing association. The indivisible fund of the French associations was the expression of their passionate enthusiasm for the principle of fraternity, whereas its significance for the Raiffeisen Unions is in the emphasis given to developing the common spirit which the outstanding leader of this movement has promoted. Small sacrifices are thereby expected of the present members, i.e. to renounce small financial advantages. It would be possible to add less to the reserve and charge lesser fee instead, to make use of the reserve fund once it has reached a certain amount, to reduce interest charges, or, without reducing fee and interest, to distribute dividends among the members. But by not applying any of these alternatives, small, but numerous saving can be added to a fund. These are of use to the living generation only in that they give more stability to the Union, but they will yield their main results in future times. They are meant to form a stock to help the poorer members of a community in the same way that they were protected formerly by the use made of community property. When, in the future, the fund grows considerably, it shall form the basis of additional social improvements. There is also possibility of using the fund for the establishment of producers' cooperatives in half-industrial regions, i.e. in a district where small farmers practice simple manufacturing of nails as a subsidiary occupation. If this can be accomplished successfully, an important problem, that of establishing producers' cooperatives, would be solved because the initial capital would be accumulated by the efforts of the founders themselves and their ancestors. The accumulation takes

considerable time, but to wait for it is possible since the reserve fund is already useful prior to its final employment, strengthening the Credit Union's capital.

The expectation of an untiringly active common spirit over long periods of time is not necessarily justified under rural conditions, but it is possible among small farmers. It is much less applicable and more risky among the urban industrial population which fluctuates much more and is more led by momentary interests. In rural districts, where the farmer is much more connected with the community, where every Union member knows that his own descendants will be the future members of the Unions, and where, furthermore, everything takes more time and develops more quietly, such an experiment may be possible. It can be hoped that this seed eventually may yield ample fruits if the correct administration of the movement is preserved, and no disturbances from the outside intervene ".

بعض الملاحظات : Remarks

لا تستند فاعلية جمعيات الإئتمان على " فكرة النظام الإقتصادي القائم على الربح الفردي " (تيلمان Tillmann[*]) أو على فكرة البر وعمل الخير ، بل هي نتيجة لطريقة معينة من الفكر الإقتصادي ، ورغم أن تلك الجمعيات تعتبر منشآت تجارية وتعمل على هذا الأساس فهي تختلف كل الإختلاف عن المنشآت التنافسية في ميدان أعمال الإئتمان نظراً لإرتباطاتها التعاونية.

ويقول رايفيزن في مقدمة الطبعة الأولى لكتابه أن جمعيات الإئتمان تحتاج لإنجاز مهمتها إلى " **المال والمعرفة التامة بإستخدامه بأحسن الطرق " ولذا فإن حصول الجمعية على الموارد المالية وكيفية إستخدامها محكومان بقوانين الإقتصاد. ' فأما العلم فيمكن تحصيله بالتعليم وأما المال فلا يمكن الحصول**

Page XI of the introduction to the seventh edition of this book, edited by Hugo Tillmann, Lecturer of Cooperative Movements at the Free University of the City of Berlin, Germany.

عليه إلا بجهود جمعية الإئتمان " وهذا ما وصل إليه رايفيزن بعد أن دَرَسَ بإمعان كل نشاط إقتصادي.

على أنه يجب أن تأخذ في الإعتبار عنصر التعاون إلى جانب النواحي الإقتصادية البحته ، ويُعَبِّر عن ذلك بعنصر التطور والتقدم الذي صاغه رايفيزن في نظام جمعيات الإئتمان بالعبارة التالية :

" غرض الجمعية تحسين ظروف أعضائها المعنوية والمادية والقيام بالترتيبات اللازمة لتحقيق هذا الغرض وعلى وجه الخصوص جمع الأموال اللازمة لمنح القروض للأعضاء مقابل الضمان المشترك وقبول الودائع لتغل فائدة بدلاً من بقائها عاطلة ".

ويعبر النظام النموذجي الحالي عن هذا المبدأ ومهمة الجمعية في تحسين أوضاع أعضائها مادياً ومعنوياً بما يلي :

" غرض الجمعية التعاونية تحسين مستوى معيشة أعضائها وأوضاعهم الإقتصادية عن طريق مشروع إقتصادي مشترك ".

ولا يعني هذا الإختصار أي تغيير في الهدف ، فالسعي للربح الفردي ، يعني الربح الذي يتحقق بسهولة وبأيسر الطرق ، بينما هو في نظر رايفيزن **" إكتساب المال بالمخاطر ثم الإستمتاع بإنفاقه من حيث منح القروض في حدود المصلحة العامة ، ومُراعاة من الحِرْصْ القدر الذي يصون المصلحة الشخصية للإنسان الساعي لإكتساب هذا الربح ، أو تحت إجبار يأتيه من الخارج "** ، ومن المعروف أن الجمعية تسعى إلى تحقيق ربح في حدود المعقول والضروري واللازم الذي يُمَكِّنها من تقديم أفضل الشروط والخدمات للمودعين والمقترضين على السواء.

أي أن جمعيات رايفيزن تسعى لتحقيق ما يلي :

- *) **تشجيع التوفير** — **The promotion of thrift**
- *) **إجتذاب الودائع** — **The acquisition of deposits,**

***) منح الإئتمان للأعضاء**

The granting of credit to the members

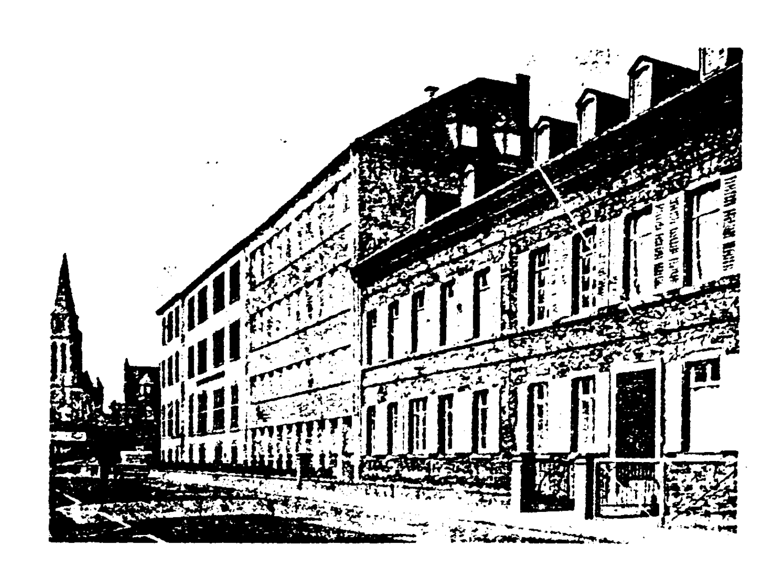
***) القيام بكل العمليات المصرفية**

The operation of all other banking functions

ويقتصر منح الإئتمان على الأعضاء وحدهم وليس لغيرهم أن يحصلوا على قروض من الجمعية ، أما العمليات المصرفية الأخرى فيجوز التعامل فيها مع غير الأعضاء أيضاً ، ويتفق ذلك مع ظروف المنافسة الشديدة التي تسود أعمال الإئتمان ، لاسيما في ميدان إجتذاب الودائع ، ويتطلب هذا واجباً إدارياً هاماً يرمي إلى إجتذاب غير الأعضاء للتعامل مع الجمعيات الإئتمانية وإدخالهم دائرة التعاون.

وتتوقف أنواع العمليات المصرفية التي تؤديها جمعيات **رايفيزن** الإئتمانية فيما يختص بإقراض وإقتراض النقود على التطور التاريخي والظروف الإقليمية والقومية والإحتياجات الكلية لقطاع الإئتمان في الإقتصاد بوجه عام ، ولم يُخْضِع **رايفيزن** نفسه لقواعد جامدة وغير ملائمة للعصر ، ونرى مصداق ذلك مثلاً في العبارة التالية التي كثيراً ما رددها " **أدت التعليمات الصادرة إلى الإدارة من المجلس التنفيذي والمحاسب إلى إجراء تعديلات أساسية وتحسينات وإعادة صياغة على أثر مؤتمرات متكررة مع أعضاء ذوي خبرة ومساعدة مستمرة من الزملاء في المركز الرئيسي** ".

وقامت جمعيات الإئتمان بأعمال كثيرة في مجالات متعددة ، حتى في حياة **رايفيزن** وأثبتت قدرتها العظيمة على التلاءم مع الظروف وإحتياجات الأعضاء ، **وحذر رايفيزن من التمادي في وضع القيود على أنواع ضرورية من المعاملات** ، وفي عالمنا المعاصر الذي مازال ميدان الإئتمان يتوسع فيه توسعا عظيماً تقوم جمعيات **رايفيزن الإئتمانية بأعمال " البنوك الدولية Universal banks** ".



توضح هذه الصورة المبنى القديم للمطبعة التي أنشأها رايفيزن بمدينة نيوفيد وكذلك المباني الحديثة التي أُلحقت بها لتلبية إحتياجات التوسع وقد حرصت الحركة التعاونية الألمانية على إبقاء المبنى القديم تعبيراً وتقديراً وتذكاراً تاريخياً لجهود رايفيزن.

الخلاصــــة

أثبتت تجربة الإئتمان التعاوني أهمية الإدخار حيث تبين أنه متى بدأ الإدخار توافر الحافز على تحسين وتوسيع نطاق العمل ، وكما يقود الحرص إلى التوفير ، يؤثر التوفير على الحرص ، وعلى ذلك يتعين على جمعية الإئتمان ألا تكتفي بإتاحة الفرصة للحصول على المال بشروط حسنة ، بل يجب أن تتيح أيضاً فرصة الإستثمار المأمون ، وإبتكرت جمعيات الإئتمان لذلك نظم التوفير بالطوابع فتصدر طوابع قيمتها ١٠ قطع نقدية ألمانية صغيرة وتبيعها ، أي أن المدخر يستطيع أن يدخر فوراً كل ١٠ قطع نقدية صغيرة في حوزته بمجرد شراء الطابع ، وكلما جمع شخص عشرين طابعاً من هذا النوع فمعناه أن الجمعية تدين له بمبلغ ٢ مارك وتفتح له دفتر تُقَيِّد له فيه هذا المبلغ ويستمر القيد بهذه الطريقة ، ويأتي وقت يصبح المُدخِرْ صاحب رأس مال صغير يتقاضى عنه فائدة فيذوق لذة الكسب ويحاول زيادة مُدخراته وبهذه الطريقة يمكن تربية وتشجيع الميل الإدخاري بدرجة كبيرة. " ويصبح الإدخار الضئيل مصدراً هاماً للأموال فهو أولاً نبع ثم جدول ثم نهر متدفق ".

ويُعتبر إقراض الأموال أهم أعمال جمعية الإئتمان ، ويتوقف نجاح الجمعية ورخاؤها على طريقتها في إدارة شئون الإئتمان ، وقد لا يُراعي المديرون في بعض الجمعيات الفئات المحتاجة ويفسرون واجبهم كأعضاء في المجالس المختلفة بالجمعية على أنه يتركز في أبعاد كافة المخاطر عن الجمعية ، فلا يسمحون للجمعية أن تقترض سوى مبالغ صغيرة ولا أن تُقْرض إلاَّ مبالغ صغيرة سوى في حالات نادرة حين تتوافر أقصى الضمانات ، وأسوأ من ذلك أن لا يتوخَّى المديرون الحرص ويُهملون إتخاذ الوقاية اللازمة عند إقراض مبالغ كبيرة بلا ضمانات.

ويجب على الجمعية من بداية أمرها أن تمنح القروض للأعضاء الذين يُثْبتون جدارتهم فيما يتعلق بحُسن إستخدامهم لها دون غيرهم ، إذ أن هذه هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى الإدارة الجيدة للعمل وتلافي إجراءات التقاضي ما أمكن وتحسين سلوك الأعضاء الذين لم يبلغوا بعد حد الوعي وفهم أعمال الجمعية وواجباتها ، وعلى الجمعية

أن تتخذ شعاراً لها الحكمة القائلة بأن " الله يساعد من يساعدون أنفسهم " فإذا كان الله لا يساعد إلاَّ من يساعد نفسه ، فالأحرى بالجمعية ألا تساعده أيضاً ، ورغم أن جمعيات الإئتمان قد أُنشئت لتساعد أعضائها ولتحسين مستوياتهم المعيشية ، إلاَّ أنها ليست مؤسسات خيرية أو مؤسسات إغاثة من النوع المعتاد ، لكنها تمنح المعونة بإعطاء الوسيلة التي تقود للتقدم ولا تمنح إعانات أبداً حتى ولو كانت إحتياطياتها غير القابلة للتقسيم متراكمة بالكامل ، ولذا يجب أن يُقَدِّم المقترض ضماناً للقروض على إختلاف أنواعها حتى لا تتكبد الجمعية أية خسارة ، بل يجب أن تطلب الجمعية ضماناً حَتَّى ولو كان المقترض أغنى عضو فيها وأكثر الأعضاء ثروة ، ويجب أن تكون الضمانات من النوع الذي تحتمه اللائحة والقواعد المعمول بها.

كما ثبت من التجارب العملية أن جمعيات الإئتمان تستطيع مقاومة تلاعب المرابين بنجاح كبير ، بل تستطيع القضاء عليه تماماً ، وأولى الخطوات في هذا السبيل منح القروض للأعضاء الجادين لمعاونتهم على سداد الديون القديمة على أن تُشَدِّدْ على الأعضاء بأن يقطعوا كل المعاملات مع المرابين ، ويرى قادة الإئتمان التعاوني رسم سياسة الإئتمان على أساس قيمة المال المتوافر في حينها ، أي على أساس سعر الفائدة الساري فيصبح الربح السنوي المُكْتسب كافياً لإنشاء كافة الأجهزة اللازمة للنهوض بأحوال المجتمع مثل دور الحضانة ، والدورات التدريبية على المهن المختلفة بعد التخرج من المدارس والمستشفيات والمساكن ، وبيوت الشيوخ وغير ذلك ، وبذلك يمكن إستخدام الموارد المتاحة بصورة أفضل لمقابلة الفترات الحرجة.

ولعل ذلك يوضح رسالة جمعيات الإئتمان ، حيث يمكننا القول بأن فاعلية جمعيات الإئتمان لا تستند على " فكرة النظام الإقتصادي القائم على الربح الفردي أو على فكرة البر وعمل الخير ، بل هي نتيجة لطريقة معينة من الفكر الإقتصادي ، ورغم أن تلك الجمعيات تعتبر منشآت تجارية وتعمل على هذا الأساس فهي تختلف كل الإختلاف عن المنشآت التنافسية في ميدان أعمال الإئتمان نظراً لإرتباطاتها التعاونية.

وفي إيجاز فإن جمعيات الإئتمان تسعى إلى تشجيع التوفير ، وجذب الودائع ، ومنح الإئتمان للأعضاء والقيام بكل العمليات المصرفية.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضع عن طريق قُدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) ناقش بشئ من التفصيل قاعدة مبدأ شراء حصص رأس المال في جمعيات الإئتمان كشرط لإكتساب العضوية في هذه الجمعيات على أن تتناول في شرحك الظروف المحيطة التي مرت بها ، وأثر هذه القاعدة على إشتراك الأغنياء والفقراء.

*) تناول بالشرح والتعليق مفهوم الإدخار ودوره في عمليات الإئتمان في ضوء التطبيق العملي للتنمية بصفة عامة ، والتنمية التعاونية بصفة خاصة ، ومُحلِّلاً دور جمعيات الإئتمان في محاربة الربا والمرابين.

*) " يرى علماء الإدارة المالية التعاونية أن من بين أهم أعمال جمعيات الإئتمان إقراض الأموال ، وطريقة الجمعية في إدارة شئون الإئتمان ".

ناقش العبارة السابقة ، موضحاً الأسلوب الأمثل لإستخدام موارد جمعيات الإئتمان.

*) تناول بالشرح والتعليق موضوع القروض التعاونية ، من حيث ضماناتها ، وأنواعها ، وأغراضها ، وإستخداماتها ، ومواءمتها مع إحتياجات طالبيها ، ثم وضّح رأيك الخاص فيما يتعلق بأسلوب الإئتمان بالحسابات الجارية.

*) تناول بالشرح والتعليق موضوع إستخدام الكمبيالات وإيداعها كضمان للحصول على القروض.

*) أكتب بحثاً تَعْرِض فيه مثلاً من الأمثلة التي تَعَرَّضَ لها أحد الأشخاص فيما مضى للأساليب الإحتيالية التي إستخدمها المرابون في ألمانيا في القرن التاسع عشر نتيجة البيع الجبري ، ثم وضّح دور جمعيات الإئتمان والفكر المستنير في الوقوف أمام المرابين الذين يستغلون بؤس الناس بلا رحمة ولا شفقة.

*) تناول بالشرح والتعليق مفهوم رأس المال الإحتياطي للجمعيات التعاونية بصفة عامة ، وجمعيات الإئتمان بصفة خاصة ، ثم وضّح رأيك الخاص فيما يتعلق بكيفية توفيره ، وزيادة فاعلية دوره.

الفصل السابع

مجالات أخرى لنشاط جمعيات الإئتمان التعاوني

مساعدة الأعضاء : Support of the members

هدف جمعية الإئتمان التعاونية هو تحسين أحوال أعضائها وهو ما كررناه وأكدناه كثيراً ومراراً ، والمفروض أن يعمل التنفيذيون في جمعيات الإئتمان من أجل هذا الغرض وإليه تُوَجَّه موارد الجمعية المالية ، غير أن الأمر يتطلب ترتيبات متنوعة أخرى للوصول إلى هذا الهدف ، ومن الممكن إنشاء منظمة منفصلة لكل غرض على حدة وإن لم يكن هذا ضرورياً نظراً لعدم توافر العدد اللازم من الكفاءات لإنشاء هذه المنظمات في منطقة جمعية الإئتمان التي يجب أن تستمر فيها المنظمات صغيرة الحجم .

ويتضح من التجارب السابقة أن على جمعية الإئتمان الوفاء بالمتطلبات الأساسية التالية : **The following main requisite must be satisfied**

توريد إحتياجات المعيشة والعمل :

Common supply of the necessities of life and business

لاشك أن توافر الموارد المالية لدى جمعية الإئتمان ضروري وهام جداً ، لكنه لا يكفي وحده لتحسين الأحوال ، **إذ يجب إتخاذ التدابير الكفيلة بضمان حسن إستخدام الأموال to insure the correct application of money ، وإنتهاج الطرق السليمة لشراء البضائع من أجود الأصناف best possible quality بأقل الأسعار الممكنة وبلا تدخل كثيراً من الوسطاء** ، وتتفق جمعيات الإئتمان في هذا الهدف مع الجمعيات المُسماة بجمعيات المستهلكين **consumers' associations** التي أنشئت في بعض المدن والتي مازالت تحت الإختبار لمعرفة مدى نجاحها ، وإذا كانت الشبهات تحوط بنجاح هذه الجمعيات في المدن الكبيرة **Larger cities** فلاشك أنها ستلقى صعوبات أكثر في المدن الصغيرة والمناطق الريفية **Smaller cities and in rural districts** ، **وتتفاقم المتاعب في المناطق الريفية حيث لا يوجد العدد الكافي من المستهلكين الذين يُمكن أن يجعلوا من الجمعية الإستهلاكية مشروعاً إقتصادياً قابلاً للبقاء** ، ولا يعني ذلك أنه ليس من المرغوب فيه قيام جمعيات إستهلاكية في الريف ، **بل يحسن جداً إقامتها في المناطق التي يمكن أن**

تتوافر فيها أعداداً من السكان المستهلكين المحتاجين لخدماتها حتى تقدم لها أجود البضائع بأقل الأسعار ، ولا نوصي بأن تتعامل مثل هذه الجمعيات في سلع البقالة المستوردة imported grocery لإرتفاع أسعارها وعلى الأخص البن نظراً لعدم وجود بدائل مناسبة لها ، ويحسن بالجمعيات أن تتوقف عن تشجيع ترويجها بل وتعمل على إنقاص إستهلاكها تدريجياً لتعود إلى أغذيتها البسيطة الصحية simple, but healthy diet التي كان يستخدمها أسلافنا والتي نشأت على أساس إنتاجنا الزراعي.

وعلى ذلك يمكن أن يقتصر التوريد الجماعي على هذه السلع التي تُغِلّ عائداً إقتصادياً عالياً مثل الأسمدة الصناعية artificial fertilizers ، والأعلاف feeding staff ، والبذور seeds ، والفحم coal والحبوب الغذائية cereals في أحوال سوء الحصاد bad harvests ويجدر أيضاً أن يقتصر توريد هذه السلع على أضيق الحدود نظراً لنُدرة الأموال money supply is scarce.

وتعتبر الأسمدة الصناعية في بعض الأقاليم ترفاً extravagent ، وتُعطَى الأولوية لإستخدام الأسمدة الطبيعية بعناية ، وتؤخذ هذه الأسمدة من الحظائر stables ، ولكن يُلاحظ أن الحظائر مُهملة في معظم الأقاليم لعدم توافر خزانات السماد العضوي ، ولذا يفقد أهم عناصره وهو النشادر Ammonia لأنه مادة سهلة التَبَخُّر easily evaporated إذا لم يُحافظ عليها بتغطيتها بغطاء مناسب ، والحقيقة أن جميع أنواع السماد الطبيعي يجب أن تُحفظ وتُستعمل وأن يقتصر الأمر على شراء الأسمدة الصناعية بكميات كافية فقط لسد النقص في السماد الطبيعي ، ولا مناص من إستخدام بعض السماد الصناعي لأن الماشية قليلة بالنسبة للأرض المزروعة عموماً مما لا يتاح معه توافر السماد العضوي بكميات كافية تغني تماماً عن السماد الصناعي . وتُختار الأسمدة على أساس المقاييس الإقتصادية التجارية فيكون الإختيار الأول للأسمدة التي تُنْتِجْ أسرع أثر ممكن حتى يصل للفلاح عائد تكلفتها بعد الحصاد مباشرة.

التسويق والجمعيات التعاونية التابعة الأخرى :

Marketing and other subsidiary cooperative societies

قلنا أن من الضروري شراء السلع المشار إليها بعاليه جماعياً common supply **لضمان الحصول على أجود الأصناف بأقل الأسعار الممكنة** ، ومن الضروري أيضاً بذل العناية للحصول على الأموال اللازمة لإجراء تلك المشتريات ، ويتوقف توافر الأموال في المناطق الريفية على وفرة المحاصيل farm yields ، أي العوائد الناتجة عن الزراعة وتربية الماشية ، لكن يُلاحظ أنه يصعب في الأقاليم البعيدة بيع المنتجات الزراعية التي إستغرق إنتاجها جهداً عظيماً بأسعار مناسبة ، ولا يحين الوقت المناسب للحصاد قبل أواخر الخريف ، بل قد يأتي في الشتاء وعندئذ لا يستطيع أفراد الزُرَّاع من ذوي الملكيات الصغيرة أن ينقلوا محاصيلهم إلى السوق لسوء حالة الطرق في هذا الفصل من ناحية ، ولأن محصول كل منهم صغير ، ويتلهف الفلاح عندئذ على بيع محصوله بأي ثمن لأنه في حاجة شديدة إلى المال ، **وفي مثل هذه المناطق النائية نجد دائماً أفراداً يمارسون شراء المحاصيل أو يتوسطون في بيعها مستغلين فاقة صغار الفلاحين** exploiting the misery of the small farmers، ويشتري هؤلاء الوسطاء المحاصيل بأقل سعر ممكن ثم يبيعونها في الربيع التالي بأسعار مرتفعة ، وهكذا يجمعون ثروة بينما يُضطر الفلاحون الفقراء لأن يبيعوا محاصيلهم بأقل الأسعار عند الحصاد لإحتياجهم للمال ثم يضطرون لشراء ما قد يحتاجون إليه بأسعار مرتفعة.

أعمال التسويق تحتاج لإدارة واعية :

The marketing business requires diligent management

يبدو إذن من الضروري إنشاء جمعيات تعاونية تتولى البيع الجماعي (التسويق) إلى جانب التعاونيات التي تقوم بالشراء الجماعي السابق الإشارة إليها ، وهذا واجب شديد الصعوبة يماثل في صعوبته إنشاء جمعيات المنتجين.

It seems necessary, therefore, to establish cooperative societies for common selling (marketing) besides the forementioned cooperatives for common purchasing. This is a very difficult task, comparable to the establishment and maintenance of producers' cooperatives.

والواقع أن جمعيات التسـويق التعاونيـةcooperative marketing societies يمكن إعتبارها نوعاً مـن جمعيـات المنتجين ، إذ يلـتزم الفلاحـون الأعضـاء فيهـا بتسـليم محاصيلهم من الشوفان rye والقمـح wheat والشـعير barley والقرطـم oats وغيـره للجمعية المختصة فتدفع الجمعية للمحصول ثمناً على أساس قيمةٍ مُقَدَّرة محسـوبة لتتفق مع المنتظر أن يغله البيع فيما بعد من عائد يُقَسَّم على المشتركين من الفلاحين بعد خصـم مقدم الثمن المدفوع لهم عند التسـليم ، وتختلـف نوعيـة وجـودة المنتجـات التـي تتسـلمها الجمعية بإختلاف طبيعة التربة وطرق الزراعة ، ولـذا لابـد مـن تقييـم كـل كميـة تتسـلمها الجمعية حتى يمكن تقدير قيمتها الحقيقيـة ، ثـم تتولـى الجمعيـة تخزيـن المحصـولات فـي مخـازن مناسـبة مـع الفصـل بينهـا كـل حسـب نوعيتـه وإتخـاذ التدابـير اللازمـة لحمايـة المحاصيل من التلف spoilage والسرقة theft.

يتوقف النجاح على شخصية الخبير المسئول عن البيع :

The success depends upon the personality of the expert in charge of the selling business

لابـد مـن أن يتولـى هـذه المهـام مدير كفـاء جـداً موثـوق فيـه ، لأن كل شئ يتوقف على تصرفات هذا الشخص اللائق الذي يُمكن الحصول عليـه A very reliable manager is necessary to perform these functions. All depends upon the right man being available ، ويتفق التاجر الـذي كـان يجمـع المحصـول ويشـتريه لنفسـه كـي يبيعـه فيمـا بعـد مـع الجمعيـة التسويقية في أن كليهما يواجه نفس المشكلات والمتاعب ، لكن يفترقان فـي شئ واحد هو أن التاجر تقوده مصالحه الشخصية التي يحـاول حمايتهـا بكـل طريقة ممكنه ، أما بالنسبة للجمعية التسويقية فمشكلة المشـاكل أن تسـتطيع

العثور على أمين مخزن store-keeper (وهو الإسم الذي سنطلقه على الشخص الذي سيتولى الإشراف على البضائع "المخزونة ") ويعمل هذا الشخص لمصلحة المجتمع بنفس الحصافة والوعي اللذان يعمل بهما التاجر لمصلحة نفسه ، ومن هنا نؤكد على أن جمعيات التسويق لا يُكتب لها النجاح إلا إذا أمكنها العثور على المديرين وأمناء المخازن الصالحين ذوي الكفاءة ، ويجب ألا تؤخذ إشارتنا إلى المشكلات والمتاعب على أنها تثبيط للهمم عن إقامة جمعيات التسويق ، فالواقع أننا سردنا المشكلات ليتحرى المؤسسون كل إحتياط عند إنشاء هذه الجمعيات التي نؤيد إنشاءها بلا شك.

جمعيات زراع الكروم – أداء تعاوني مثالي :

Winegrowers' cooperatives A model of cooperative performance

من تعاونيات البيع (التسويق) المُثلى النموذجية جمعية زُرَّاع الكروم ، فتجمع محاصيل العنب grapes grown التي يزرعها الأعضاء في فصل الخريف ثم تُقَدَّر عليها الضرائب وتُفْرَز sorted ثم تُعْصَر كلها عصراً مشتركاً commonly pressed ، ويُخَزَّن النبيذ الجديد في الأقبية cellared فَيُعبأ في براميل barrels منفصلة حسب الأنواع ويُعالج ويُباع ويُدفع ثمن العنب عند تسليمه ، ويُوزَّع الربح الكبير بين المنتجين الفعليين عمال قطف ومعالجة العنب بعد خصم التكلفة ، وإستهلاك الأدوات وإستقطاع جزء يُضاف إلى الإحتياطي ، **ويستفيد زُرَّاع العنب من هذه الخدمة التجارية فيمكنهم بذلك التركيز على الزراعة ومنحها كل جهودهم مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج** ، وتتميز إدارة هذا النوع من الجمعيات بالصعوبة والتعقيد لأن النبيذ سلعة شعبية مطلوبة popular commodity ، ومن ثمة فإن الإغراء شديد لإختلاس الكميات المخزونة stored supply ومع ذلك فإن جمعيات زراعة العنب في حوض نهر آر Ahr (حيث أشهر مناطق زراعة الكروم في ألمانيا) ناجحة جداً وتحقق أرباحاً كبيرة very successful and do extremely well.

تعاونيات تسويق الحبوب : Cereal marketing Cooperatives

لابد أن تحقق جمعيات تسويق الحبوب نجاحاً أكبر من جمعيات زراع الكروم ، **فالحبوب من السلع التي يشتد عليها الطلب most required products** ولها سوق دائمة ، وما من مشروع أكثر ربحاً من التجارة في الحبوب إلاّ الأعمال المصرفية banking ، ولذا نجد الأعمال المصرفية وتجارة الحبوب في معظم الأحيان تتركز في أيدي نفس النوعية من الأشخاص same type of people ، فمن يقوم بالأعمال المصرفية يقوم في نفس الوقت بالتجارة في الحبوب ، ويُقبل المرابون على تجارة الحبوب ويعرفون تُجَّارها معرفة جيدة ، وإذا كان الريفيون قد تَعَلَّموا أداء أعمالهم المصرفية من خلال جمعيات الإئتمان تَجَنُّباً للمعاملات الربوية التي تُدَمِّر الثروات destroys wealth، فإن هذه الجمعيات نفسها تستطيع أن تُحَوِّل تجارة الحبوب تدريجياً إلى المنتجين والمستهلكين ، **وبذلك يتمتع الفلاحون بعائد الإنتاج كاملاً إلى جانب الربح من عمليات الشراء والتسويق أيضاً** ، شأنها في ذلك شأن زُرَّاع الكروم ، **لكن على الريفيين جميعاً أن ينبذوا موقفهم الإنعزالي الأناني السائد الآن وينظروا إلى المستقبل لمصلحة الروابط الوثيقة مع الجمعيات التعاونية.**

This presupposes that the individual members of the rural population abandon their attitude of egotistic isolation which prevails, and look into the future for the benefit of intimate contacts with the cooperative societies.

تعاونيات الألبان وغيرها : Dairy Cooperatives, etc.

يمكن تسويق المنتجات الأخرى تسويقاً مشتركاً مثل حشيشة الدينار والعسل ومنتجات الألبان في المقام الأول first of all dairy products بإتباع وسائل مماثلة لما سبق can be accomplished with similar methods.

إستخدام الماشية والتأمين عليها من خلال الإعتماد على النفس :

Utilization and insurance of cattle through self-help

من الضروري بصفة خاصة أن تُركِّز جمعيات الإئتمان عنايتها المتزايدة على بيع وشراء الماشية للقضاء على **الوسطاء والمعاملات الربوية المُميتة في ميدان التجارة** **fatal and nsurious intermediate trade** ، وقد كتب أحدهم مقالاً في " جريدة التعاون الزراعي " وهي لسان حال الجمعيات التعاونية فقال : تنوي عدة مجتمعات متجاورة أن تتفق معاً على إقامة تجارة للماشية فيما بينها ، وفي هذه المجتمعات توجد جمعيات إئتمان وجمعيات تأمين على الماشية ويلتزم أعضاء الجمعيات التي تشترك في هذا المشروع ببيع وشراء الماشية فيما بينها مباشرة بغير مساعدة من الخارج ، **ويجب أن تقوم المعاملة على العدالة والثقة المتبادلة وإلتزام كل عضو بالأمانة والمحافظة على كلمته وعهده.**

The association is to be founded on justice and mutual confidence, on everyone's keeping his word and being honest.

ويوضع سجل في مجلس القرية أو في المكان الذي يوجد به صراف جمعية التأمين على الماشية أو صراف جمعية الإئتمان المشتركة ، يَكْتُب فيه البائعون عروضهم ويكتب فيه المشترون إحتياجاتهم بحيث يُصبح سجلاً للعرض والطلب ، وعلى الجمعيات المشتركة أن تقيم لجاناً تُشَكَّلُ كُلِ منها من ثلاثة أشخاص للأشراف على التسجيلات وحل الخلافات ، وتقيم هذه اللجان إتصالات دائمة بينها لإجراء ترتيبات البيع والشراء بين أعضاء الجمعيات ، ولاشك أن هذه الإتصالات المباشرة بين أصحاب الماشية تؤدي إلى تطور هام في ميدان الثروة الحيوانية ، ذلك لإن إنشاء المنظمات المشار إليها بعاليه سيكون له أثره العظيم على صحة الحيوان وبالتالي على رواج جمعيات التأمين على الماشية وعلى سوق الماشية كله الذي سوف يتغير عن صفته الحالية تماماً ، **وستختفي بالتدريج ماشية الجر والماشية العاطلة** **idle and draft cattle** ، وطبعاً لن تتم هذه

التغيرات سريعاً ، لكن التعاون الوثيق الصادق Diligent and devoted cooperation بين كافة المشتركين سيترتب عليه نجاحاً باهراً في المستقبل ، ويؤدي إلى نجاح الجمعيات التي ستتمكن من السيطرة على سوق الماشية وتجارتها لصالح أصحاب الماشية ، وهذا نوع من المساعدة الذاتية التي نأمل أن تتطور حتى تتحسن الأحوال في تجارة الماشية.

ومن الأهمية بمكان في تجارة الماشية السعي إلى إقرار أسعار عادلة ، وقد تدرب المشتغلون بتجارة الماشية وتجارة اللحوم على تقدير وزن الحيوان وتحديد السعر على أساسه ، وإذا أخطأ أحدهم عندما يشتري رأساً من الماشية فسوف يعلم خطأه عند ذبحها ، وبذلك يتمكن من تصحيح الأمر عند الشراء التالي. أما الفلاحون فليست لديهم هذه الخبرة وهم لا يحضرون ذبح الماشية ولا يلاحظون ما قد يحدث من أخطاء في تقدير الأوزان عند بيع الماشية ، أي أن خلاصة مثل هذه التجربة أنها نوع من الإعتماد على النفس self-help لتحسين الأحوال التي تحيط بتجارة الماشية cattle trade.

فرص أخرى للعمل التعاوني :

Additional opportunities for cooperative action

هناك مجال واسع لإنشاء جمعيات تعاونية لجميع أنواع الأعمال والأغراض حسبما تملي الظروف والإحتياجات ، وما تزال الحاجة تدعو في جميع الأنحاء تقريباً إلى إنشاء جمعيات للتأمين على الماشية cattle insurance associations ، وما أشرنا إليه آنفاً من إنشاء جمعيات لتسويق الحبوب ليس إلاّ مؤشراً للتوسع في المستقبل إذ أن الظروف الحالية لا تسمح بتحقيق الخطط الطموحة سوى في قليل من المناطق المتقدمة حيث المجتمعات التي تتوافر فيها الشخصيات المطلوبة للإدارة والقيادة ، ونرى بوجه عام تأجيل الأنشطة الأخرى حالياً حتى تتغلغل روح التعاون cooperative spirit وتتطور وتستقر ، وحتى تحقق المنظمات التعاونية قوة أكثر the cooperative organization has gathered more strength.

بعض الملاحظات : Remarks

كانت الحاجة ماسة قبل عام ١٩٠٠ إلى الإئتمان الذي كان يُمثِّل الهدف الرئيسي المشترك ، ثم برزت مشكلة التوريد حوالي عام ١٩٠٠ وأصبح لزاماً أن تَحِلَّ التعاونيات هذه المشكلة ، وحين وافت سنة ١٩٣٠ أصبحت مسألة التسويق موضع الإهتمام العاجل من جانب حركة التعاون والمساعدة الذاتية ، ويسود في الوقت الحاضر إهتمامان على درجة قصوى من الأهمية.

الإهتمام الأول لا يقتصر على ميدان الزراعة لأنه يمثل حاجة عامة لا غنى عنها لتنشيط كافة الأعمال المالية والتجارية في المناطق الريفية.

أما الإهتمام الثاني فيُمثل مطلباً حقيقياً للفلاحين وهو تحسين موقفهم من حيث الشراء والتسويق ، ويُلَخِّصْ هذا القول تطور أعمال التوريد والتسويق التي تمارسها الجمعيات التعاونية الزراعية خلال المائة عام الماضية ، وصاحب هذا القول دكتور أدولف شيرار Dr. Adolf Scherer رئيس جمعية رايفيزن في كورهيس Kurhesse (وهو إقليم من أقاليم ولاية هيس Hesse بألمانيا الغربية) أدلى به في تقريره للجمعية العمومية المنعقدة عام ١٩٦٥(*)

In 1930, marketing became an urgent concern of cooperative self-help. At the present time, two paramount interests prevail : the first is not limited to the farming profession, being the general need to activate all financial and commercial operations in rural districts; and the second, a genuine farmers' request, is in the improvement of their purchasing and marketing position. "This statement concisely characterizes the development of the supply and marketing business of the agricultural cooperatives over the

---

* Dr. Adolf Scherer, President of the Raiffeisen Association of Kurhessen, in his lecture at the 1965 Convention of the Association in Kassel, Germany, published in the Convention Report under :"What does the Peasant Expect from Raiffeisen".

last hundred years as expressed by Dr. Adolf Scherer, president of the Raiffeisen Association of Kurhesse (part of the West German State of Hesse), in his report to the 1965 meeting of his Association.

ولما كانت الموارد المالية الكافيــة هـي الأسـاس الرئيسـي لتحقيـق النجـاح فـي كـل مجـال خاصـة فـي مجـال البيـع والشـراء ، **فقـد نظـر رايفـيزن لجمعيــات الإئتمــان بإعتبارها الأساس الهام الذي تُقام عليه أعمـال المسـاعدة الذاتيـة مـن أجـل النهوض بأعمال التوريدات والتسويق الزراعية** ، لأن تلك الجمعيات قـادرة علـى تعبئة الموارد المالية التي تجعل في الإمكان إمداد الفلاحين بالسلع والأدوات ذات القيمـة والغالية الثمن للأعمال الزراعية من ناحية ، ثم بيع منتجـاتهم بسـهولة وبأسـعار مناسـبة من ناحية أخرى ، ولا يمكن التنبؤ بالتطور البنائي لجمعيات الإئتمـان فـي المسـتقبل وهـل يتجه تطور بنائها إلى إستبعاد جميع العمليات غير المصرفية أم إلى التزاوج بين الأعمـال المصرفيـة وعمليـات البيـع والتسـويق أي يتجــه إلــى إنشــاء جمعيــات تعاونيــة متعـددة الأغراض ، **ويتوقف ذلك على التطور التاريخي مـن ناحيـة وعلـى الإحتياجـات المحلية وعلى مجريات الأمور في الإقتصاد التنافسي الحديث** ، أما في الميـادين الأخرى مثل منتجات الألبان ، والماشية وإنتاج البيض والفاكهة والخضر وزراعة الكـروم والخدمـات فقـد نشـأت جمعيـات تعاونيـة منفصلـة لكـل مـن هـذه الأغراض ومسـتقلة عـن الجمعيات المصرفية وإلى جانبها.

وقد دفع سوء أحوال الإقتصاد الزراعي في القرن الماضي **رايفيزن إلـى دعـوة الفلاحين للإستفادة مـن التسـويق الجمـاعي القـائم علـى التعـاون والمسـاعدة الذاتية** . ولم يغب عنه في ذات الوقـت إمكانيـات التطـور المصـاحب فـي ميـادين تعاونيـة أخرى مثل منتجات الألبان والكروم ، وإذا كان الإقتصاد الزراعي يعترف الآن بمبدأ تقسيم العمل ، فإن **رايفيزن** سبق إلى الإشارة لهذا المبدأ أو تحدث عنه في النظام الذي وضعه للجمعيات بالعبارة التالية :

" هدف الجمعية التعاونية جمع الألبان التي ينتجها أعضاؤها ، ومعالجتها معالجة جماعية وبيع المنتجات الناشئة عن ذلك مُتَوَخِّيةً الحصول على أعلى عائد ممكن من اللبن للمنتج وضمان أعلى جودة ممكنة لمنتجات الألبان من أجل المستهلك ".

"The objective of the Cooperative Society is to collect the milk produced by its members, to process it commonly, to sell the resulting products on joint account, and so to get the highest possible yield of the produced milk for the producer, and the guarantee of the best possible quality of dairy products for the consumer".

وقال فيما يختص بجمعيات زُرَّاع الكروم :

" هدف الجمعية التعاونية إنتاج النبيذ النقي بجمع العنب وعصره جماعياً ومعالجته ثم تسويق الناتج جماعياً تحت أحسن الظروف الممكنة ".

ومن العجيب أن رايفيزن لم يكن مهتماً بتقدم الفلاحين وحدهم ، بل بتقدم المجتمع وموارده بأسرها ، أي أن هدفه من التعاونيات كان النهوض بالمجتمع والرخاء العام.

It is remarkable that Raiffeisen was not only concerned with the farmers' advancement, but also with an improvement of the whole population's supply. The goal of the cooperative societies was the promotion of the general welfare!

وإكتسبت أعمال التجهيز والتسويق الآن أهمية بالغة ومتزايدة ، ودخلت إلى منتجات زراعية أخرى متعددة بالإضافة إلى الألبان والنبيذ ، ونشأت مشكلة فائض الإنتاج الزراعي الذي لابد من التصرف فيه مع ضمان عائد كاف للإقتصاد الزراعي ، ويبقى كل ذلك من الواجبات العاجلة التي يجب أن يوجهها العمل التعاوني ومنظمات المساعدة المتبادلة عن طريق إنشاء المزيد من الجمعيات المتخصصة مثل جمعيات تجهيز الزبد

واللحوم وتعليب وحفظ المواد الغذائية ، وقد تدعو الظروف الإقتصادية والسياسية إلى أن تَتَخذ مثل هذه المنشآت أشكالاً قانونية غير شكل الجمعية التعاونية المعتاد ، لكن المهم أن مؤسسة رايفيزن كلها ملتزمة بأن ترعى روح نظامها الإقتصادي التضامني وتحافظ عليه ، بمعنى أن تسعى لضم المعاملات المالية والتجارية المثمرة والمتبادلة في منظمة واحدة على المبادئ التي أرساها رايفيزن.



توضح هذه الصورة المنزل الذي عاش فيه رايفيزن فيما بين أعوام ١٨٤٨- ١٨٥١ بفلامرز فيلد بألمانيا وقد استخدمه أيضاً كمكتب يدير منه نشاطه.

الخلاصـــة

لاشك أن توافر الموارد المالية لدى جمعية الإئتمان ضـروري وهـام جداً ، لكنـه لا يكفـي وحده لتحسين الأحوال ، إذ يجب إتخاذ التدابير الكفيلة بضمان حسن إستخدام الأموال وإنتهاج الطرق السليمة لشراء البضائع من أجود الأصناف بأقل الأسعار الممكنة وبلا تدخل كثيراً من الوسطاء.

لذلك ينبغي بذل الجهود التي من شأنها تلبية حاجات الأعضاء وخدماتهم وتحسين أحوالهم ، ومن هذا المنطق يبدو إذن من الضروري إنشاء جمعيات تعاونية تتولى البيع الجماعي (التسويق) إلى جانب التعاونيات التي تقوم بالشراء الجماعي.

والواقع أن جمعيات التسويق يمكن إعتبارها نوعاً من جمعيات المنتجين ، إذ يلتزم الفلاحون الأعضاء فيها بتسليم محاصيلهم للجمعية المختصة فتدفع الجمعية للمحصول ثمناً على أساس قيمة مُقَدَّرة محسوبة لتتفق مع المنتظر أن يَغِّله البيع فيما بعد من عائد يُقَسَّم على المشتركين من الفلاحين بعد خصم مقدم الثمن المدفوع لهم عند التسليم ، وتختلف نوعية وجودة المنتجات التي تتسلمها الجمعية بإختلاف طبيعة التربة وطرق الزراعة ، ولذا لابد من تقييم كل كمية تتسلمها الجمعية حتى يمكن تقدير قيمتها الحقيقية ، ثم تتولى الجمعية تخزين المحصولات في مخازن مناسبة مع الفصل بينها كل حسب نوعيته وإتخاذ التدابير اللازمة لحماية المحاصيل من التلف.

وقد أجمعت الآراء على أنه لابد من أن يتولى هذه المهام مدير كفء جداً موثوق فيه ، لأن كل شئ يتوقف على تصرفات هذا الشخص اللائق الذي يُمكن الحصول عليه ، ويتفق التاجر الذي كان يجمع المحصول ويشتريه لنفسه كي يبيعه فيما بعد مع الجمعية التسويقية في أن كليهما يواجه نفس المشكلات والمتاعب ، لكن يفترقان في شئ واحد هو أن التاجر تقوده مصالحه الشخصية التي يحاول حمايتها بكل طريقة ممكنة، أما بالنسبة للجمعية التسويقية فمشكلة المشاكل أن تستطيع العثور على أمين مخزن.

وقد أثبتت التجارب العملية وجود العديد من الجمعيات الناجحة التي تقدم الخدمات لأعضائها ومنها على سبيل المثال جمعية زُرَّاع الكروم ، فتجمع محاصيل العنب التي

يزرعها الأعضاء في فصل الخريف ثم تُقَدَّر عليها الضرائب وتُفْرَز ثم تُعْصَر كلها عصراً مشتركاً ، ويُخَزَّن النبيذ الجديد في الأقبية فَيُعبأ في براميل منفصلة حسب الأنواع ويُعالج ويُباع ويُدفع ثمن العنب عند تسليمه ، ويُوزَّع الربح الكبير بين المنتجين الفعليين عمال قطف ومعالجة العنب بعد خصم التكلفة ، وإستهلاك الأدوات وإستقطاع جزء يُضاف إلى الإحتياطي ومنها جمعيات تسويق الحبوب التي حققت نجاحاً أكبر من جمعيات زراع الكروم ، فالحبوب من السلع التي يشتد عليها الطلب ولها سوق دائمة ، ومنها أيضاً تعاونيات الألبان وغيرها حيث يمكن تسويق المنتجات الأخرى تسويقاً مشتركاً ، ومن الضروري بصفة خاصة أن تُركِّز جمعيات الإئتمان عنايتها المتزايدة على بيع وشراء الماشية للقضاء على الوسطاء والمعاملات الربوية المُميتة في ميدان التجارة ، ويجب أن تقوم المعاملة في جمعيات تجارة الماشية والتأمين عليها على العدالة والثقة المتبادلة وإلتزام كل عضو بالأمانة والمحافظة على كلمته وعهده.

وهناك فرص أخرى للعمل التعاوني ، حيث أن هناك مجال واسع لإنشاء جمعيات تعاونية لجميع أنواع الأعمال والأغراض حسبما تُملي الظروف والإحتياجات.

ونرجو أن نوجه النظر إلى أنه لما كانت الموارد المالية الكافية هي الأساس الرئيسي لتحقيق النجاح في كل مجال خاصة في مجال البيع والشراء ، فقد نظر رايفيزن لجمعيات الإئتمان بإعتبارها الأساس الهام الذي تُقام عليه أعمال المساعدة الذاتية من أجل النهوض بأعمال التوريدات والتسويق الزراعية ، لأن تلك الجمعيات قادرة على تعبئة الموارد المالية التي تجعل في الإمكان إمداد الفلاحين بالسلع والأدوات ذات القيمة والغالية الثمن للأعمال الزراعية من ناحية ، ثم بيع منتجاتهم بسهولة وبأسعار مناسبة من ناحية أخرى.

كما نرجو أن نوجه النظر إلى أن أعمال التجهيز والتسويق الآن أهمية بالغة ومتزايدة ، ودخلت إلى منتجات زراعية أخرى متعددة بالإضافة إلى الألبان والنبيذ ، ونشأت مشكلة فائض الإنتاج الزراعي الذي لابد من التصرف فيه مع ضمان عائد كاف للإقتصاد الزراعي ، ويبقى كل ذلك من الواجبات العاجلة التي يجب أن يوجهها العمل التعاوني ومنظمات المساعدة المتبادلة عن طريق إنشاء المزيد من الجمعيات المتخصصة.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضوع عن طريق قدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) تناول بالشرح والتعليق الجهود التي ينبغي على جمعيات الإئتمان القيام بها من أجل خدمة أعضائها وتحسين أحوالهم المادية.

*) لماذا يرى المهتمون بشئون الجمعيات التعاونية أنَّ توافر الموارد المالية لديها لا يكفي وحده لتحسين أحوالها ؟

*) " أوصى علماء التعاون في ألمانيا العمال والفلاحين عند بداية نشاطهم التعاوني ووضعه في خدمة الأعضاء أن لا يتعاملوا في سلع البقالة المستوردة "..

ناقش العبارة السابقة ، ثم وضِّح الدروس المستفادة منها.

*) لماذا أوصى علماء التعاون في ألمانيا بضرورة إقامة جمعيات التسويق التعاونية جنباً إلى جنب مع إقامة جمعيات الشراء التعاونية ؟

أيِّد إجابتك ببعض الأمثلة التطبيقية من واقع دراستك للعلوم التعاونية والإدارية.

*) تناول بالشرح والتعليق بعض الأمثلة لجمعيات تعتقد أنها نجحت في أداء الخدمات اللازمة لأعضائها ، ومبيناً أسباب هذا النجاح والدروس المستفادة.

*) أذكر رأيك الخاص والمؤيَّدْ بالأمثلة التطبيقية موضحاً لماذا نظر رايفيزن لجمعيات الإئتمان بإعتبارها الأساس الهام الذي تقام عليه أعمال المساعدة الذاتية وصولاً إلى النهوض بالنشاط التسويقي الزراعي ؟..

الفصل الثامن
تبعية جمعيات الإئتمان التعاوني بعضها لبعض

المشكلة الإجتماعية : The Social Problem

لكل حقبة من الحقب ، ولكل فترة من الفترات ، ولكل عهد من العهود ، عقوله المفكرة التي تنادي بالأفكار الجديدة التي تتواكب مع متغيرات عصرها ، وتعمل هذه العقول ، كل في مجال تخصصه ، على إنجاز إحتياجات ومتطلبات التطور . وقد يكون من بين أهَمَ المشكلات وأكثرها إلحاحاً العمل على حل **المشكلات الإجتماعية التي تُعتبر من بين أساسيات تحقيق التطور المنشود ، أي تسوية العلاقات فيما بين مختلف الطبقات المهنية** different professionel classes with each other

وعلى كلّ جيل أن يجد لهذه المشكلات الحل المناسب ، وعلى سبيل المثال ... **لَمَّا وَهَنَتْ قيود العضوية الإجبارية في الطوائف المهنية عبر القرون ، ثم أُلغِيَتْ نهائياً بالتدريج لتُفْسِحَ الطريق لحرية النقابة حرية كاملة ، إنتقلت الأمور من طرف إلى نقيضه أي من قواعد الطوائف المهنية الغارقة في الإجبار والتَسَلُّط إلى مبادئ الحرية الفردية المتطرفة.**

The relaxation of the former compulsory guild membership over the centuries, and its gradual abolition and replacement by complete freedom of trade, led from one extreme to another, i.e. from the most oppressive compulsion of guild regulations to the principle of utmost individual liberty.

فلم يكن مسموحاً تحت نظام الطوائف لأي فرد أن يقف بمفرده ، بل عليه أن ينضم إلى تجمع أو طائفة ما ، ورغم ما في هذا النظام من إنتقاص للحرية ، فقد كان سنداً متيناً في أحوال الشدّة ، أما ظروفنا الإجتماعية والإقتصادية الحاضرة فتعزل الفرد عن باقي أفراد مهنته وتجعله أكثر إستقلالاً ، لكنها تجعله أيضاً بلا نصير حين يحتاج للمساعدة.

المال هو العامل المسيطر : Money is the Domineering Factor

ورغم إختلاف الشكل فقد عدنا إلى حق القوة في الصراع على السلطان كما كان سائداً في العصور السابقة ، وأصبح لا يسود غيره في عالم الأعمال ، لكن الصراع ما يزال يجري حتى وقتنا هذا بالأسلحة السلمية أي

سلاح المال وسلاح التفوق الذهني ، وصار المال هو العامل الحاسم كوسيلة لبلوغ الثروة المادية والمعنوية التي تُفسح الطريق في جميع الإتجاهات حتى إلى القصور وإلى أعلى المجالات التي يتعذر تعدادها أو التعبير عنها ، وصار المال قُوةً لا تُقَاوَمْ يتغلَّب على كافة العقبات ويجتازها ، فيسود القوي الضعيف بوسائل مالية بدلاً من القوة العضلية كما كان الأمر في الماضي.

Although different in form, the right of force in the struggle for power of former periods has returned : nothing else counts in business. For the time being, the struggle is still performed with peaceful weapons, i.e. mental superiority and money. Money is the decisive element as the means to procure spiritual and material wealth. Wealth opens the roads in all directions, even into palaces and the highest wordly regions. Money has developed into an irresistible force which can surmount all obstacles. The stronger dominates the weaker through monetary means in our time, as he did formerly through physical strength.

خطر تركيز القوة المالية :

The Danger of Concentrated Financial Power

تقوم القوى المالية ذات النفوذ المتغلغل في أنحاء العالم بسبب الثروات الضخمة التي تملكها ، والسلطان غير المحدود الذي يترتب على ضخامة ما تملكه من أموال ، ومن هذه الحقيقة أمكن أن يكون لأصحاب القوى المالية ذات النفوذ التأثير القوي في مختلف الدوائر جنباً إلى جنب مع القوى السياسية ، ومن ذلك النفوذ الضخم تعمل القوى المالية على تحطيم ثروة الشعوب ، وتضع العقبات أمام الحياة العامة ، وبالتالي تدفع المجتمع والأمم والعروش إلى أفدح الأخطار " وإذا لم تتوقف التطورات الحالية فلن يلبث الناس أن ينقسموا إلى أصحاب ملايين من ناحية ، وشحاذين من ناحية

أخرى ، ثم يقتل الآخرون الأولين ، ثم تنتهي الإتجاهات الحاضرة إلى ثورة إجتماعية بكل إرهابها ".

" If there is no stop to present developments, soon there will be only millionaires and beggars. Then the latter will slay the former, and a social revolution with all its terrors will be the end of the present ".

ونسمع الآن مثل هذه الآراء تتردد ، ويسود الإعتقاد بأنه لابد من عمل شئ ما لتحسين ظروف المعيشة العامة ، وقُدّمت مشروعات مختلفة لإجراء تغييرات حاسمة في هذا الصدد ، وتقوم المقترحات على فكرتين أساسيتين.

الأولى : إفتراض أن تُقَدِّم الحكومة جميع المساعدات اللازمة للخلاص من المشكلات القائمة.

والثانية : الإعتقاد بأن إلغاء نفوذ الرأسمالية والمرابين يُسَهِّل إجراء الإصلاحات المطلوبة.

خطوات التدخل الحكومي الإجباري غير مناسبة :

Inappropriate compulsory steps on the side of government

يعترف الجميع بأضرار إنفراط وحدة المجتمع ، ويشتاق البعض إلى إستقرار وهدوء وإرتياح العهود الماضية حين سادت الطوائف والتجمعات ، لكنهم لا يثقون في مقدرة الشعب على إتخاذ القرارات ، ولذا يرون دعوة الحكومة للتدخل تَجَنُّباً لبطء وصعوبة إقامة المنشآت الإختيارية **voluntary establishment** ، فتقام أنظمة الطوائف والتأمين والتعاونيات الإئتمانية جبرياً بالقانون ، ويُهمل هذا الرأي العامل الأساسي وهو الجمهور **the population**.

فعلى فرض إمكانية إنشاء جمعيات تعاونية جبرية فجأة وبموجب القانون فلن يتم شئ ، بل لن نَجني منه إلاَّ الإسراع بوقوع الكارثة التي نخشاها ، فالإجبار تعقبه المرارة وتزداد إثارة الداعين إلى الطوعية والإختيار ويكثر مؤيدوهم سريعاً ويصبح من المستحيل تغيير أحوال الناس

فجأة لأن الظروف وليدة تطورات كثيرة من كل نوع ، ولن نصل أبداً إلى المرحلة التي يُستطاع فيها تحديد متى يستيقظ الناس وفي أية ساعة؟ ومذا يجب عليهم إنجازه كل يوم؟

at what hour people should get up?... what must be accomplished every day ?

كما أننا أيضاً لن نستطيع معرفة متى وكم مرة يَغْشَوْن المنتديات العامة وماذا يتناولون فيها ؟ وكم ينفقون على الكماليات والنفقات الأخرى الهالكة وغير ذلك ..؟..

الجماعات الإختيارية وحدها هي المفيدة :

Only Volutery Association can be of help

يتركز الداء الذي يُمَيِّز مجتمعنا الحاضر **في إنعدام روح النشـاط الدائب المُجدي والإدخار** lack of energetic activity and thrift ، وحتى إذا إتصف المعاصرون بهاتين الفضيلتين ، وزاد عدد أفراد المجتمع ذوي الدأب والنشاط ، فإنهم لن يستطيعوا المُثابرة مادامو منعزلين ومتفرقين بحكم ظروف المعيشة الحالية ، **فعلى الجيران أن يعملوا معاً في إقبال كما كانوا في الماضي** ليتخلصوا من وطأة المرابين وقبضتهم القاضية عن طريق " **نشاطهم المشترك** "common energy لخير أسرهم ، **ولذا يجب أن تقوم التجمعات مرةً أُخرى لكن في شكل جديد يتلاءم مع حاجات الناس وجو الحرية السائدة حتى يمكن لها أن تمد جذورها وتستمر ، ويقتصر دور المُشرِّع في هذا الصدد على إزالة العقبات وتقنين أنواع التجمعات التي أثبتت صلاحيتها والمحافظة عليها في المستقبل وتمثل جمعيات الإئتمان تلك التجمعات الصالحة اللازمة لسكان الريف.**

الجمعيات الصغيرة بالأحياء : Small Union Districts

أثبتت جمعيات الإئتمان خلال ما يقرب من أربعة عقود قدرتها على النهوض بوظائف المنظمات التعاونية ، وهناك حقائق لا عداد لها innumerable facts .. على فاعليتها حتى توقفت الهجمات الجانبية المُنحازة sided attacks التي كانت تُوجَه إليها من جوانب كثيرة واتخذت خطوات لإنشاء جمعيات إئتمان في كثير من أنحاء البلاد . لكن الجمعيات لم تحقق ما يجب عليها طبقاً لأهدافها ، وبحسب قدرتها ، وسبق القول أن **أول وأهم مبدأ يجب على الجمعية الإئتمانية تطبيقه هو قصر نشاطها على أصغر منطقة ممكنة بغض النظر عن مشكلة بقائها وإضطراد نموها** to restrict themselves to the smallest possible districts regardless of the viability problem ، **فينبغي بالدرجة الأولى العمل على أن تقتصر الجمعية في مزاولة نشاطها على مجتمع واحد أو أسقفية واحدة بمعدل ١٥٠٠ عضو في المتوسط.**

ضرورة تحقيق التعاون والنفع المتبادل في الجمعيات الصغيرة بالأحياء :

The Union of the small districts must be associated mutually

لعل من الأهمية بمكان أن نوضحَ أن مثل **هذه الجمعيات الصغيرة ستكون من الضعف بحيث لا تستطيع كل منها مقاومة قوة رأس المال الربوي الذي يعمل كأسلوب جيد التنظيم . ولكي تستطيع الجمعيات إنجاز واجبها كاملاً وتحسين مستوى معيشة أعضائها عليها أن تقبل مدخرات الأعضاء** must accept all savings of the members **وعليها أيضاً أن تكون قادرة على إشباع حاجاتهم إلى المال على الأقل بالنسبة لرأس المال العامل** operating capital ، وإذا لم تتمكن من ذلك فلن يتحرر الأعضاء تماماً من قبضة القوى الخارجية القاسية المُدمرة لحياتهم . فإذا مارست الجمعية هذا العمل كما يجب ، فلن تستطيع أن تتجنب مؤقتاً حدوث فوائض مالية surplusses أو حدوث نقص في الأموال shortages . وغالباً ما يحدث هذا بصورة متعاقبة.

إحداث التوازن في التدفق النقدي :

To establish a balance of the money supply

إذاً عمدت الجمعية إلى رد الودائع ورفضت قبول الودائع الجديدة في أوقات الفائض فإن مواردها المالية تتوقف وتتجه إلى وجهات أخرى ، وحدث ذلك لبعض الجمعيات الأول وأزعجها أيَّما إزعاج ورأت من الضروري إنشاء إتحاد تستثمر فيها الأموال الفائضة لديها وتستمد منه ما يلزمها من أموال في أوقات الحاجة.

رفض الإلتجاء لمصادر خارجية :

To renounce help from outside sources

بعد إنشاء عدد من جمعيات الإئتمان في بداية حركة الإئتمان إتجهت الآراء إلى توحيد هذه الجمعيات في منظمة أكبر حجماً ليس فقط لأغراض مالية ، بل ليكون هذا الإتجاه سنداً قوياً للجمعيات الصغيرة في المستقبل ، وكان الهدف أولاً الإنضمام إلى المنظمات الحكومية ، لكن الإتصالات بالسلطات المختصة بولاية نيوفيد Newvied لم تستقر على شئ في هذا الصدد ، فإتجه الرأي بعد ذلك إلى عمل ترتيبات مع إتحادات الإدخار والإقراض بالمناطق district savings and loan associations فيما يتعلق بالعمليات النقدية ، وكانت هذه الإتحادات مستندة إلى بنك الإغاثة الإقليمي لإقليم الراين :

Provincial Relief Bank of the Rhine Province

ونُظِّمَ مؤتمر في نيوفيد في يونيو ١٨٦٩ لمعرفة ما إذا كان في الإمكان تنفيذ هذا المشروع ، وحضر المؤتمر لفيف من المواطنين البارزين في إقليم الراين في مقدمتهم سمو أميرفيد his Highness the Prince of Wied وكان سُمُوُّه رئيساً لإقليم الراين وقتئذ ، ومستر فون بومر - إيش Von Pommer-Esche، وعدد من رؤساء المناطق والمستشارين الحكوميين وغيرهم ، وحضره أيضاً عدد من أصدقاء حركة جمعيات الإئتمان خاصة من أساتذة

الإقتصاد مثل الدكاترة ناسه Nasse وهيلد Held وبون Bonn الذين قدموا دليلاً واضحاً على أهمية المشروع والحاجة إليه لدعم الجمعيات وضرورة إنضمام الجمعيات إلى البنك المشار إليه في أعمالها ، وأدى كل ذلك إلى مناقشات نشطة ، لكن لم يتحدث أحد من المسئولين الإداريين في تأييد المشروع وانفض المؤتمر دون أن يحقق غرضه.

تنظيم العمل المشترك يعتبر من أنشطة المساعدة الذاتية :

To organize joint actions is a self-help function

إتضح من المؤتمر أنه لا يُمكن الإعتماد على الإدارة الحكومية ولا تحقيق الهدف بالإستعانة بالبنك الإقليمي ، وتحدث مستر **فون بومر-إيش** **Von Pommer-Esche** مع رايفيزن **في نهاية المؤتمر ، وكان مستر بومر-إيش** من أنصار الجمعيات ، فأبدى رأيه بأن المشروع ليس من مصلحة الجمعيات ذاتها ، **وأن عليها أن تتولى بنفسها إنشاء إتحادها الخاص بها بمعنى أن تضم جهودها معاً لتصبح أكثر فاعلية ، ولن يُمكن الوصول لهذا الهدف إلا بالأعمال القائمة على المساعدة** **acts of self-help**، والواقع أن هذا الرأي طُرح منذ البداية لكنه أُهمل بوصفه أمراً صعباً وهدفاً شديد التفاؤل **too audacious** بل إن الجمعيات ذاتها عارضته **إذ بدا لها أنه من الصعب جمع رأس المال الكافي لضمان الإئتمان المطلوب** ، وهكذا تقرر إنشاء المؤسسة المصرفية الجديدة على أساس قانون التعاون وتطبيق المبادئ التي ثبت نجاحها من تجربة جمعيات الإئتمان المحلية ، **وعلى ذلك إعترفت الجمعيات بقيمة إنشاء بنك مركزي خاص بها** **establishing their own central bank**.

البنك الزراعي التعاوني لإقليم الراين أول إتحاد مركزي :

The Agricultural Cooperative Bank of the Rhine District as the first Central Union

وُجِّهَت الدعوة إلى جمعيات الإئتمان بإقليم الراين البروسي **Prussian Rhine District** وإشتركت في عدة إجتماعات مبدئية أسفرت عن إنشاء البنك الزراعي التعاوني

لأقليم الراين يوم ١٧ يونيو ١٨٧٢ ولم تشترك فيه عندئذ سوى ١١ جمعية ثم توالى إشتراك الجمعيات حتى وصل العدد إلى ٢٤ جمعية عام ١٨٧٥ ، **وكان على كل جمعية أن تُقدِّم قائمة بأسماء أعضائها وممتلكاتهم لمعرفة القيمة الكلية لرأس المال المضمون بالضبط . وإتضح أن متوسط هذه القيمة مليون مارك على الأقل لكل جمعية ، وعليه ، فإن مجموع الضمان لصالح البنك المركزي كان عالياً جداً وأصبح الإئتمان المتاح نتيجة لذلك أكثر من الكفاية.**

وسُمِح أول الأمر بإنضمام الأفراد الذين يملكون عقارات كبيرة real estate ونشاطاً كبيراً ويعملون بالبنك المركزي كأعضاء في مجلس الإدارة أو مجلس الإشراف إلى العضوية جنباً إلى جنب مع الجمعيات الإئتمانية ، ثم تقرر عدم إجراء أية معاملات إلاّ مع الجمعيات المحلية بشرط ألاّ تتضمن أية مخاطرة **وذلك لأن البنك المركزي إنما قام كوكالة تبادل لجمعيات الإئتمان فقط.**

The Central Bank had been established as an exchange agency exclusively for the Credit Unions.

وإذا سُمح للأفراد بالعضوية فلابد من السماح لهم بالقيام بمعاملات مع البنك المركزي المقررة في هذا الشأن.

إنشاء مراكز إضافية في وستفاليا وهيس :

Establishment of additional centers in Westphalia and Hesse

إنتشرت حركة جمعيات الإئتمان في الولايات المجاورة وبالتالي **أصبح إنشاء بنوك مركزية لها ضرورة لازمة** ، وهكذا تقرر إنشاء **بنك وستفاليا الزراعي West phalian Agricultural Bank في أيزرلوهن Iserlohn بوستفاليا** ، كما أنشئ البنك الزراعي المركزي في **دارمستادت في هيس Darmstadt, Hesse** للقيام بالعمل في **دوقية هيس** ، ولم تلبث هذه البنوك أن وجدت **أن الحاجة تدعو لإنشاء منظمة مالية أكبر حجماً** كي تستثمر فيها أموالها الفائضة وتستمد منها الأموال عند النقص **monetary shortages**.

إنشاء البنك الزراعي الألماني العام كمنظمة قمة :

Establishment of the German Agricultural General Bank as apex institute

أنشئ البنك الزراعي الألماني العام يوم ٢٥ يونيو ١٨٧٤ ليؤدي هذه الوظيفة وكانت عضويته مقصورة في مبدأ الأمر على البنوك المركزية الثلاثة المشار إليها بعاليه ، وقام دستور البنك العام على أساس إنشاء بنوك من هذا القبيل في كل من الولايتين الكبيرتين وفي الولايات المتوسطة الحجم لتشرف على الولايات الصغيرة ، **وبذلك يتم إنشاء منظمة تضم جميع أعمال الإئتمان لكل الزراعيين في أنحاء ألمانيا جميعها.**

فكرة مؤسسة التأمين على الحياة : The idea of a life insurance corporation

رُسمَتْ خطة لإنشاء مؤسسة تأمين تبادلي **mutual insurance corporation** لتوفير الأموال اللازمة للعمليات المصرفية من ناحية ولتحسين أحوال منظمة جمعيات الإئتمان ، إلى جانب إتاحة الفرصة للمشتركين للحصول على تأمين حياة بفضل ما تعرضه الشركات الأخرى. وكان المُفْتَرضُ أن تقوم صلات متينة بين مؤسسة التأمين وبين البنك العام الذي رؤي أن يضمن إلتزامات المؤسسة **corporation's obligations**. هذه الفكرة قُوبلَت بحماس وكانت جيدة على الورق وفي الخطب الرنانة **emphatic speeches** ، لكن إتضح أن صعوبات التطبيق العملي كثيرة ولا يمكن التَغَلُّب عليها ، ولم يَدَّخِر المعارضون وسعاً في حديثهم وفي مطبوعاتهم لبيان الأخطار التي تتصل بالمشروع في زَعْمِهِمْ claimed ، **ونجحوا في زعزعة ثقة الجمعيات حتى أن كثيراً منها هدد بالإنسحاب وصار من المتعذر إجتذاب جمعيات جديدة ، ونشأت صعوبات إضافية أخرى على أثر جهود دكتور شولز Schulze المُوجَّهة إلى إيقاف المنظمة الجديدة وقتلها في مهدها إذا أمكن ،** وقدم شولز في نهاية الدورة البرلمانية يوم ١٩ يناير ١٨٧٦ إستجواباً ضد جمعيات الإئتمان وخاصة البنوك المركزية الإقليمية والبنك العام.

وقال في إيضاح إستجوابه :

" سُجِّلت البنوك المركزية كتعاونيات بدون حصص رأسمال وأعضاؤها جمعيات الإئتمان المحلية ، وبناء عليه فإن أعضاء الجمعيات المحلية مسئولون لا عن الجمعيات المحلية التي ينتمون إليها فقط ، بل عن البنوك المركزية أيضاً ، وبما أن الجمعيات المحلية نفسها عبارة عن تعاونيات مُسَجَّلة ولها شخصياتها القانونية الخاصة بها ، إلاَّ أنها في نفس الوقت أعضاء في تعاونية مُسَجَلة أخرى هي البنك المركزي الإقليمي ، وعلى هذا الأساس فإن هذه الجمعيات تُعَرِّضْ أعضاءها للمسئولية المشتركة الخاصة بأعضاء البنك المركزي بالنسبة للمشروعات الأخرى التي يُنشئها وتخرج عن نطاق نفوذ الجمعيات المحلية ، ثم إن المراكز الإقليمية تُصبح أعضاء في مشروع ثالث هو البنك العام وبذلك تُدخِل أعضاءها وأعضاء الجمعيات المحلية في هذا المستوى الثالث من المسئولية المشتركة ، وأُضيف أن مستر رايفيزن يَدَّعي بأنه لا يستغني عن البنوك المركزية وأن الجمعيات المحلية تحتاج إليها كمشرفة ووكيلة في العمليات المالية ، لكن البنك الإقليمي في نيوفيد قد طالب بمعونة قدرها ١٥٠ر٠٠٠ مارك من بنك الإغاثة الإقليمي Provincial Relief Bank في الراين لاند Rhineland الذي منحه إياها ".

ولم تكن جمعيات الإئتمان في وقت تقديم الإستجواب مُمثلة في البرلمان ، ولذا فلم يواجه الإستجواب وما صاحبه من أدلة بأي رد علني ، ونظراً لأنه لم تسنح لرايفيزن فرصة الرد ، فقد وجد نفسه مضطراً للرد على هذا الإستجواب لتبرير موقف أولئك المشتركين في التنظيم الكبير لجمعيات الإئتمان.

وقد تناول رد رايفيزن العديد من النقاط ومنها :

تطبيق نفس فكرة المساعدة الذاتية :

The same idea of self-help at the same time

Dr. Schulze's concept أُنشئت أول جمعية على أساس فكرة دكتور شولز عام ١٨٥٠ ، بينما أول جمعية إئتمان كانت قد أُنشئت عام ١٨٤٩ ، وعمل كُلٍ من النظامين الإئتمانيين التعاونيين جنباً إلى جنب سنوات طويلة دون قيام أي إتصال بينهما ولا بين زعمائهما ، ولم يعرف كل منهما الآخر إلاَّ بعد صدور نشرات من كل منها ، وكانت هناك معارضة مستمرة لجمعيات الإئتمان التي تطورت بصورة مستقلة تماماً ، ولم تعترف جمعيات الإئتمان أبداً بالدكتور شولز كمدير لها ، ولم يكن لدى شولز أي سبب يدفعه للعناية بتطوير جمعيات الإئتمان التي أُنشئت للوفاء بحاجات الزراع ، كما أن قادة هذه الجمعيات الأخيرة لم يهتموا أيضاً بجمعيات الدكتور شولز وأعمالها.

الخلاف بين الأشكال والطرائق فحسب :

Only forms and methods are in dispute

رَدَّدَ دكتور شولز كثيراً أقوالاً وردت أيضاً في الإستجواب المشار إليه بعاليه وهي " أن الجمعيات الإئتمانية وقادتها يطلبون معونات دائمة ، وأن البنك التعاوني لإقليم الراين طلب وتلقى معونة قدرها ١٥٠,٠٠٠ مارك من بنك الإغاثة الإقليمي بالراين لاند " وهذا غير صحيح ، ويبدو أنه منسوج من هواء رقيق دون سند من دليل حقيقي.

Dr. Schulze's often repeated statement which also is contained in the above-quoted interpellation, "that the Credit Unions and their leaders asked for permanent subsidies, and that the Cooperative Bank of the Rhine Province had applied for and received a subsidy of 150000 marks from the Provincial Relief Bank of the Rhineland", is incorrect and seems to be completely spun out of thin air, as no real proof is offered.

فجمعيات الإئتمان قائمة على مبدأ المساعدة الذاتية ولم تطلب أبداً أية معونة ولم تتسلم أي معونة أيضاً ، وكل ما حدث هو أن بنك الإغاثة الإقليمي بالراين لاند منح البنك التعاوني لإقليم الراين قرضاً مقداره ١٥٠,٠٠٠ مارك بفائدة ٤,٥٪ بناء على الضمانات المقدمة وإعترافاً بأثر البنك الأخير على الخدمات العامة ، ويستطيع بنك الإغاثة بموجب نظامه الأساسي أن يمنح القروض وله سلطة ذلك ، وقام البنك التعاوني بسداد الفائدة المستحقة بإنتظام ثم سدد أصل القرض كله في حينه فالعملية ليست إعانة بأي وجه.

The transaction could in no way be defined as a subsidy.

وقلنا مراراً أن منطقة عمل جمعيات الإئتمان يجب أن تكون صغيرة ما أمكن ، وعليه فإن هذه الجمعيات الصغيرة لا يمكنها النهوض بمفردها ، ولا يتمنى قادة جمعيات الإئتمان أكثر مما تفعل جمعيات دكتور شولز ، أي إنشاء إتصال وثيق فيما بين الجمعيات الصغيرة لأغراض العمليات النقدية ، ومما يُذكر أنه بالإضافة إلى البنك المركزي الذي أنشأته جمعيات شولز عمدت بعض الجمعيات إلى إقامة منظمات أكبر حجماً مثل الإتحادات التعاونية المحلية ذات الفروع ، وهذا كل ما يتمناه قادة جمعيات الإئتمان ولا شئ أكثر ، ومدى علمنا أن بنك سورجل وبارسيوس وشركاهم أنشئ ليعمل كبنك مركزي أو عام لجمعيات دكتور شولز.

The banking house of "Soergel, Parisius & Co." was founded to function as the general or central Bank for Dr. Schulze's associations ".

والمفروض أن البنوك الإقليمية أو الجمعيات الإقليمية تمثل فروعها أو توكيلاتها دون أن تفقد إستقلالها ، ولكي نفهم فهماً كاملاً خطة التنمية الموضوعة حينئذ لجمعيات الإئتمان فإن علينا أن نتعرَّف على نظرة البنك المركزي لهذه الجمعيات المُكَرَّسة لخدمة القطاع الزراعي في ألمانيا حيث أن البنك المركزي تمتد خدماته إلى الجمعيات الزراعية ، وبذلك تكون هذه الجمعيات حيثما وُجدت هي منطقة نطاق البنك المركزي ، وعليه فأعضاء جمعيات الإئتمان المحلية الذين هم أعضاء من

المستوى الأول وأعضاء البنوك الإقليمية وهم أعضاء من المستوى الثاني وهم أيضاً أعضاء البنك المركزي أو البنك العام ، فقد إتحدوا أولاً في الجمعيات الإئتمانية التي تُقدم ضماناً كاملاً بفضل صغر حجم مناطقها وإدارتها الحريصة ، ولا تتعامل البنوك الإقليمية سوى مع جمعيات الإئتمان التي هي أعضاء تلك البنوك ، ويتعامل البنك العام مع البنوك الإقليمية دون غيرها ، أي أن أعضاء الجمعيات المحلية بوجه عام يمثلون البنوك الإقليمية والبنك العام ، وتعتبر المنطقة القائمة على هذا المبدأ ذات درجة عالية جداً من الضمان بالنسبة للدائنين وكافة العمليات إذْ لا يمكن الحصول من أية جهة أُخرى على هذا المستوى الإستثنائي من الضمان، ولو أن آلاف الأفراد المشتركين أنشأوا البنك العام ثم البنوك المركزية الإقليمية ثم جمعيات الإئتمان المحلية لانطبق هذا المبدأ الساري في كثير من جمعيات دكتور شولز ولَمَا أُثير أي إعتراض بحجة القانون التعاوني ، إذ بدلاً من إقامة التنظيم من القمة إلى القاعدة رُؤي أنَّهُ من الأفضل إقامته من القاعدة إلى القمة، فلا فرق جوهري بين هذه الطريقة وتلك رغم ما يبدو من خلاف لنص قانون التعاون . ومعلوم أن دكتور شولز هو واضع صياغة قانون التعاون وطبيعي أن يأخذ في إعتباره طريقة تنظيم جمعياته دون غيرها.

رجلان عظيمان من رجال الخير لا يجدان طريقاً إلى بعضهما :

Two great philanthropists don't find the way to each other

يقول رايفيزن في رده على دكتور شولز بالإضافة إلى ما سبق سرده ... بينما لا يقلق الدكتور شولز مطلقاً من أن الجمعيات التي هو قائدها الأعلى تتوسع في نشاطها وتمده إلى مناطق غير محدودة ، وتقيم الفروع كما تريد وتقبل آلاف الأعضاء ، نراه يصف منظمة جمعيات الإئتمان بأنها خطرة على أعضائها وذلك في مُحاولة لدعم رأيه السليم ، والحق أن هذه القواعد التي ينتقدها هي التي توفر أقصى

أمان للمشتركين ، إذ أن الجمعيات المحلية الصغيرة تعمل في منطقة محدودة وتتعامل مع أفراد تعلم موقفهم المالي تمام العلم ، ويتعامل البنك العام والبنوك المركزية الإقليمية مع الجمعيات المُسَجَّلة فقط دون غيرها وعلى أساس قواعد سليمة ، ولم تقع خسارة أبداً ولن تقع مستقبلاً إذا لم تُدَمَّر المنطقة ، ويحصل جميع الأعضاء على ما يريدون من معلومات وثيقة عن كافة العمليات ، ويحق لأعضاء جمعيات الإئتمان الصغيرة أن يحضروا الجمعيات العمومية ويشاركوا فيها ، وهم يفعلون ذلك حقاً ، وعليهم أن يوفدوا مندوبين يوثق فيهم ليحضروا الجمعية العمومية للبنوك المركزية والبنك العام ، وتتاح معلومات عن جميع النواحي أكثر مما تتوافر في جمعيات دكتور شولز.

ولا تنشر الصحف معلومات كافية عن حالات الإفلاس التي حدثت بين جمعيات دكتور شولز والتي أصابت الجمعيات ودائنيها بأفدح الأضرار ، ولا نرى ضرورة لإضافة أية تعليقات بهذا الصدد.

وفيما يلي نُثبت رأيه باللغة الإنجليزية :

The papers did not publish sufficient information on the bankrupt member associations of the latter, which thereby inflicted heavy damages to their members and creditors. It does not seem necessary to add any comment to this.

والحق أن كل هذه الأحداث مما يؤسف له أشد الأسف لأنها أوقعت ضرراً كبيراً بالحركة التعاونية ، ونشعر بأشد الأسى للطريقة التي يتبعها دكتور شولز ولهجة التحقير التي يستخدمها أمام البرلمان ، وبالتالي أمام الشعب الألماني كله بالنسبة لجهود عدد كبير من الرجال ذوي الخبرة والإحترام السياسي وإزاء أحكام بعض المحاكم وإجراءاتها بطريقة غير مباشرة ، وأحرى به لو أدرك أن من الأفضل كثيراً تلافي فشل العديد من جمعياته بدلاً من توجيه اللوم للمنشآت الأخرى التي لن يستطيع فهمها أو الحكم عليها لعدم معرفته بظروف المناطق الريفية.

He should have realized that it would have been preferable by far to prevent the failures of numerous of his own associations instead of blaming other institutions which he was not able to understand or judge due to his lack of knowledge of the conditions in rural districts.

تعديل التنظيم : Organization was modified

على أثر **إستجواب دكتور شولز** تلقت المحاكم البروسـية تعليمـات تتفق معـه ، وطُلب من البنك العام والبنوك المركزية الإقليمية الثلاثة أن تحل نفسها ، ونظراً لأن البنك العام وبنك وستفاليا الزراعي والبنك الزراعـي المركـزي لدوقيـة هيس كـانت فـي مراحـل عملها الأولى فلم يحل محلها أي مؤسسات مالية أخرى ، **أما البنك التعاوني الزراعي بأقليم الرايـن فكـان قـد مضـت عليـه أربـع سـنوات فـي العمـل وأثبـت فائدتـه وحاجـة الجمعيـات الإئتمانيـة إليـه ولـذا تحـول إلـى مؤسسـة بإسـم " الإتحـاد المركـزي الزراعـي " فـي نيوفيـد بتـاريخ ٣٠ سـبتمبر ١٨٧٦ ، ثـم تَحَـوَّل "الإتحاد المركزي الإئتماني الزراعي " إلى " بنك رايفيزن الألمـاني " فـي ١٤ مارس ١٩٢٣ ، ...** وبناء على قرار من الجمعيـة العموميـة فـي ١٣ مـارس ١٩٢٩ صُفي البنك إبتداء من أول أبريل ١٩٢٩.

الإتحاد الإئتماني الزراعي المركزي كمؤسسة قمة :

The Agricultural Central Credit Unions as Apex Institute

تُحَدِّدُ المادة الأولى من النظام الأساسي للإتحاد الإئتمـاني المركـزي غرضـه بالقيـام بالأعمـال المصرفيـة والإئتمانيـة بصفـة عامـة مـع تفضيـل المشـتغلين بالزراعـة وقَصْـرُ مُعاملاته على الجمعيات الإئتمانيـة المسـاهمة فيـه ، أمـا العمليـات الأخـرى فتقتصـر علـى إستثمار الفائض النقدي إستثماراً مأموناً يغل فائدة ، وتقرر منذ البدايـة **ألاَّ يُسـاهم فـي الإتحاد أي أفراد فيما عدا أعضاء مجلس الإشـراف ولا يحصـل علـى الأسـهم سوى جمعيات الإئتمان** ، وتحددت القيمة الأسمية للسـهم بمبلـغ ١٠٠٠ مـارك ألمـاني يُسَدَّد ١٠٪ بصفة مبدئية ، وحصلت الجمعيات التـي كـانت أعضـاء فـي البنـك العـام علـى

عشرة أسهم لكل منها وذلك رغبة في الإسراع بإجراءات إنشاء البنك المركزي الجديد ، **ثم سُنَّت قاعدة فيما بعد تقضي بأن الأعضاء الجدد من الجمعيات الإئتمانية لهم الحرية في المساهمة بعدد الأسهم الذي يختارونه** غير أن على مجلس الإدارة أن يحاول جعل متوسط المساهمة خمسة أسهم لكل جمعية ، وقد أصبح هذا العدد إجبارياً مؤخراً بمعنى أن كل جمعية إئتمان لا يجوز لها أن تساهم بأقل أو بأكثر من خمسة أسهم ، **والأسهم إسمية وغير قابلة للتداول not negotiable ولا يُسمح بإنتقالها إلا بموافقة إدارة الإتحاد الإئتماني المركزي** ، وهذا إجراء لابد منه لمنع الغرباء من الإنضمام للعضوية وتَجَنُّب المساس بروح المنظمة الواحدة.

The shares are not negotiable like stocks, being issued only to specifically named recipients. They can be transferred only with the approval of the Central Credit Union's management. This regulation is necessary in order to keep outsiders out of membership and avoid interference with the uniform spirit of the organization.

طريقة العمل بمنظمة القمة : Working method of the Apex Institute

يبدو أن هناك ما يُبَرِّر جعل حقوق التصويت بنسبة عدد الأسهم ، ويلاحظ أن مركز المجلس التنفيذي والمجلس الإشرافي يختلف عن موقف المجالس المماثلة في جمعيات الإئتمان المحلية ، فأعضاء المجلس التنفيذي يتصرفون في المعاملات النقدية وفي كافة العمليات الأخرى إلى جانب كونهم الممثلون القانونيون ، ويشترك مجلس الإشراف في الإدارة الفعلية بدرجة مُعيَّنة فضلاً عن قيامه بوظيفة الإشراف ، وقد يستوجب نمو حجم المعاملات في المستقبل ألاَّ ينفرد أعضاء جهاز الإدارة قليلة العدد باتخاذ القرارات ، خاصة فيما يتعلق بالحد الأقصى للإئتمان الذي يُمنح لكل جمعية على حدة ، وإلاَّ تعرضت الإدارة لمسئولية خطيرة لا يُمكن تَحَمُّلها . وإنزلقت بسهولة إلى صراعات مع الجمعيات التعاونية التي تطلب إئتماناً مرتفع القيمة ، **ويجب أن يُشَكِّل مجلس الإشراف لجنة دائمة من ثلاث أعضاء يسهل دعوتها للإنعقاد للنظر في العمليات حتى لا يؤدي ضغط العمل إلى إرباك العمل أو تأخيره.**

المجلس التنفيذي للمنظمة : The Institute's executive board

تلتزم الإدارة بالعمل حسب التعليمات المكتوبة التي تصدر إليها ، وعليها أن تطلب من كل جمعية عضو المستندات الآتية : صورة طبق الأصل ومُوَثَّقة من نظامها الأساسي ، وشهادة تسجيل قانونية ، وكذلك شهادات عن أعضائها ونسخة من توقيعاتهم ، وقائمة بجميع أعضاء الجمعية موضحاً بها قيمة دخلهم والضرائب العقارية التي يدفعونها ، وقائمة من بيان عن جميع أعضاء الجمعية موضحاً بها قيمة دخلهم والضرائب العقارية التي يدفعونها وصورة من جميع القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية بشأن التغييرات في النظام الأساسي والإدارة مع الإعتماد القانوني اللازم ، والميزانية العمومية للسنة المنتهية ، وتقرير عن تذبذب العضوية في السنة السابقة مع بيانات عن الأعضاء الجدد ومعلومات عن ضرائبهم.

Management is bound to act in accordance with the writen instructions which are issued to it. It has to ask every member Union to present the following documentation : verbal and authenticated copies of the statutes, legal certificates of registration of the Unions themselves as well as of all managers, a copy of their signatures, a list of all Union members indicating the amounts of income and real estate taxes paid by them, a copy of all resolutions of the General Assemblies regarding statutory and management changes with respective legal certification, and, at the end of each year, the balance sheet as of the end of the foregoing year and a report on membership fluctuations during the past year with tax information regarding the new members.

وقد قيل إن تجهيز كل هذه المستندات والمعلومات يتطلب عملاً كثيراً جداً ، لكن هذا النقد لا مبرر له ، وقيل مراراً أنه لابدَّ من إتخاذ أقصى الإحتياطات من أجل المسئولية التضامنية ، ولاشك أن المستندات والبيانات المذكورة لازمة

كما يستطيع المشرفون تحديد حجم ومبالغ الإئتمان الجاري ضماناً لسلامة الأعمال ، وأخيراً فإن تقديم هذه المستندات فيه ضمان للجمعية نفسها ولأعضائها أيضاً.

Finally, the presentation of the said documents guarantees mutual security for the Union itself and also its members.

مجلس الأشراف : The Institute's supervisory board

القاعدة المتبعة هي ألاَّ ينال المشرفون أي ربح أو مقابل مالي سوى إستردادهم للمصروفات التي ينفقونها reimbursement of their expenses وهذه قاعدة ذات أهمية قصوى ، لأن المشرفين في الغالب من قادة الجمعيات الإئتمانية المحلية الذين لا يحصلون على أي منفعة لا من الجمعيات المحلية ولا من الجمعية المركزية ، بل يتحملون مسئولية الضمان بأموالهم وممتلكاتهم جميعاً فهم يُقَدِمون عملهم بلا مقابل.أي أن القاعدة السارية فيما يتعلق بعدم حصول المشرفين على منفعة تنطبق على الجمعيات المركزية والجمعيات المحلية أيضاً حتى لا يكون للمشرفين أي مصلحة في المخاطرة والقيام بعمليات غير مضمونة لأنهم لن يكسبوا من ورائها سوى الضرر الذي يصيبهم شخصياً ، أما عضو الإدارة الوحيد الذي يحصل على أتعاب متواضعة فهو الصراف Cashier.

ويتضمن النظام الأساسي أيضاً إلى جانب قاعدة التمسك بالإحتياطات الواجبة ضماناً للأعمال ، نصاً يُحرِّم القيام بأية مضاربات من أي نوع prohibits speculation of any kind فيما يتعلق بممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة ، ولا يجوز توزيع أية أرباح تجاوز النسبة المئوية للفوائد التي تدفعها الجمعية عن القروض ، بل إنَّ الجمعية العمومية المنعقدة في ١٧ أبريل ١٨٨٢ أصدرت قراراً بتحديد الحد الأقصى للأرباح الموزعة بمقدار ٤٪ فقط طالما أن إحتياطي رأس المال لم يصل

إلى حدٍ مُعَين ويجب عندئذ إقتطاع مبالغ إضافية من الفائض لإضافتها إلى الإحتياطي ، والخلاصة أن القواعد التي تسري على جمعيات الإئتمان المحلية تُطَبَّق أيضاً على الجمعية المركزية ويُعتبر ذلك ضماناً كاملاً للمساهمين والدائنين.

سياسات حذرة لتوزيع الأرباح : Precautious devidend policies

أصدرت الجمعية العمومية المنعقدة في ١٧ أبريل ١٨٨٢ قراراً بأنه لا يجوز توزيع أرباح تزيد عن ٤٪ مادام المال الإحتياطي لم يبلغ قدراً إجمالياً كبيراً ، **ويجب في هذه الحالة ترحيل جزء إضافي من الأرباح إلى الإحتياطي** ، وقد تقرر سريان تلك القاعدة على الجمعية المركزية إلى جانب تطبيقها في الجمعيات الإئتمانية المحلية لأنها تضمن الأمان الكامل للمساهمين وللدائنين على السواء.

الجمعية المركزية لا تسعى للربح :

The Central Union does not strive for profit either

الجمعيات المركزية مشروعات لا تسعى للربح وهذا يُضيف إلى الأمان الذي توخيناه بتطبيق قاعدة الأرباح المشار إليها آنفاً ، وهاتان القاعدتان من شأنهما ضمان بقاء الجمعيات المركزية وضمان الثقة فيها من جميع الأطراف.

المهمة الرئيسية موازنة الفائض والعجز النقدي :

The main function is to balance monetary surplusses and deficits

ليست الجمعية الإئتمانية المركزية بنكاً من النوع العادي ، ولكنها تؤدي وظيفة التوازن فيما بين الجمعيات المحلية الأعضاء ، فتودع فيها الجمعيات ما لديها من فائض نقدي لإستثماره ، وتلجأ إليها عند الحاجة إلى الأموال فتسحب منها ، وعلى ذلك فإن الجمعية المركزية تؤدي مهمة نافعة جداً لأنها تُوَفِّرُ للجمعيات ذات الفائض وسيلة لإستثمار هذا الفائض وتتقاضي فوائد مجزية عنه ، وتقدم للجمعيات التي تحتاج إلى المال حاجتها منه ، **خاصة الجمعيات المحلية الجديدة التي يلزمها المال لتكوين رأس المال العامل.**

ومنح بنك الإنعاش الإقليمي لمقاطعة الراين لاند قروضاً كبيرة في مبدأ الأمر لجمعية الإئتمان المركزية في المنطقة . لكن في خلال السنوات العشر التالية زاد حجم العضوية من المنطقة ومن المناطق الأخرى الغنية فأصبح لدى الجمعية فائض دائم من الأموال ولم تواجه أي نقص في السيولة لعدة سنوات ، ويبدو أنه من المنتظر أن يستمر التحسين في الوضع الإئتماني للجمعية مع توافر التدفق النقدي الكافي . ورغم أن اللائحة النظامية للجمعية المركزية تسمح لها بممارسة جميع العمليات المصرفية فليس في النية ممارستها جميعاً ، وتقتصر العمليات على الإتصال بالجمعيات ، **وتُستَثمر الأموال الفائضة في الأوراق المالية المضمونة وفي عقود شراء العقارات.**

Funds not req

edged securities including sales contracts of real estate.

البنك المركزي يحتاج إلى رأس المال الكافي :

The Central Bank also needs equity capital

كما تحتاج الجمعية الإئتمانية المحلية لتكوين إحتياطي كاف ، تحتاج الجمعية الإئتمانية المركزية إلى مثل هذا الإحتياطي أيضاً حتى تتمكن من القضاء على سُلطان المُرابين ، ولتقوية مركزها الإئتماني في المستقبل لكي لا تحتاج إلى أموال من الخارج ، وتسير عملية تكوين الإحتياطي ببطء في بداية الأمر تبعاً لسياسة الحذر التي تُملي على الجمعية الإبتعاد عن العمليات ذات الأخطار . وللإعتبارات التي تجعل من الواجب تقديم الخدمات الكافية للجمعيات المحلية الأعضاء ، لكن مع تزايد العمليات تتوافر فوائض نقدية تكبر حجماً باستمرار ، وتزداد المبالغ التي تُقتَطَعُ وتُضاف إلى المال الإحتياطي تدريجياً ، وبذلك يؤدي المال الإحتياطي المتراكم نفس الدور الذي يؤديه رأس المال ولكن بشئ من البطء ، وكان من المتوقع منذ إنشاء الجمعية المركزية (البنك المركزي) أن النجاح لن يكون سريعاً مع إتباع مبدأ الحذر في الإدارة ، **فالبنك المركزي ينمو كما تنمو شجرة البلوط التي تنمو ببطء أولاً ثم يتسارع نموها بمضي الوقت حتى تبلغ في النهاية حداً من الرسوخ والقوة يمكنها من الصمود في وجه أشد العواصف الإقتصادية.**

The Central Bank grows like an oak tree, slowly at the beginning, but ever quicker as time proceeds, until it finally reaches such strength that it resists all tempests of the economy.

الإهتمام بالمستقبل دائماً : To be always concerned with the future

لما كان بقاء المنشأة وفاعليتها يتوقفان على سيادة روح الفريق والتعاون المخلص البنّاء ، وتجنيب المعاملات الخطرة . فقد **تقرر ألاَّ يُسمح بالإنضمام لعضوية الجمعية المركزية (البنك المركزي) إلاَّ لجمعيات الإئتمان المحلية وحدها كما أوضحنا آنفاً ، وأمكن منع سياسات الربح التدليسية Fraudulent dividend policies بتحديد أقصى معدلات الربح الموزع مما يضمن تكوين الإحتياطي الرأسمالي** ، ورغبة في تلافي الخروج على هذه المبادئ تقرر جعل تغيير نصوص اللائحة النظامية الخاصة بهذه الشئون على درجة كبيرة من الصعوبة ، ويستدعي الأمر إلتزام أشد الحذر لكبح جماح ما قد ينشأ من الرغبة في توزيع المال الإحتياطي كأرباح حتى يمكن المحافظة على المنشأة من أجل الأجيال القادمة.

إتحادات الإدارة التعاونية : Managing Cooperative Unions

يتركز هدف إتحاد البنوك المركزية في القيام بالأعمال المصرفية لجمعيات الإئتمان المحلية الأعضاء فيها ، **أما هدف إتحاد الإدارة التعاونية فهو نشر حركة جمعيات الإئتمان والعمل على دعم وتقوية أعمال تلك الجمعيات وجمعياتها التعاونية المتفرعة عنها أو المساعدة لها Auxiliary** ، وقد أُدرجت في اللائحة النظامية للبنك التعاوني الزراعي بالراين قواعد خاصة بهذا الشأن ، لكن لم تدرج مثل هذه القواعد في اللائحة النظامية لجمعية الإئتمان الزراعي المركزية لأن عدداً من البنوك المشتركة رفضت الإنضمام لإتحاد البنوك المركزية وشراء أسهم فيه ، **لذا تقرر إنشاء إتحاد الإدارة التعاونية بنيوفيد في ٢٦ يونيو ١٨٧٧ ، ومهمة هذا الإتحاد أن يُقَدِّم للجمعيات المنشأة حديثاً - والتي قد تقرر ألاَّ تنضم إلى البنك المركزي ولا تشتري أسهماً فيه - مزايا المنشأة الكبيرة.**

وللعلم فقد نُقلت جمعية الإدارة التعاونية من نيوفيد إلى برلين وأصبح إسمها " **الإتحاد العام لتعاونيات رايفيزن الألمانية** ".

General Association of the German Raiffeisen Cooperatives.

وتحقق ذلك في أول يناير ١٩١٠ بعد إندماجها المؤقت في " الإتحاد الفيدرالي للتعاونيات الزراعية " الذي تم في ربيع ١٩٠٥ ثم ألغي في أول يوليو ١٩١٣ ، ثُمَّ تقرر في الجمعية العمومية " للإتحاد العام لتعاونيات رايفيزن الألمانية " المنعقدة في ١٢ فبراير ١٩٣٠ **حل هذه المؤسسة لتمهيد الطريق نحو إنشاء إتحاد موحد لجميع التعاونيات الزراعية الألمانية – رايفيزن ، ومقره برلين** ، وبعد هزيمة ١٩٤٥ قامت الجمعيات التعاونية بمنطقة الإحتلال البريطاني بإنشاء مجموعة عمل في ١٢ فبراير ١٩٤٦ إتسعت بإنضمام الجمعيات الموجودة في مناطق الإحتلال الأمريكي والفرنسي في ٢٠ مايو ١٩٤٧ ، **ثم إنتهى الأمر بإنشاء " إتحاد رايفيزن الألماني German Raiffeisen Association " يوم ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ في مدينة بون).**

القيادات متشابهة في البنوك المركزية وإتحادات الإدارة في المراحل الأولى المُبكرة :

Identical leadership in the Central Banks and Managing Union in the early stages

كان مديرو إتحادات الإئتمان المركزية يعملون أيضاً كمديرين في إتحادات الإدارة، وكان مجلس الأشراف في الجمعيات الأولى هو اللجنة التنفيذية في الجمعيات الثانية ، ذلك لأن إنشاء إتحادات الإدارة كان حاجة مُلِحَّة بالنسبة لإتحادات الإئتمان المركزية التي **استلزمت أن تعمل إتحادات الإدارة بعناية وحرص فيما يتعلق بالنهوض بالجمعيات الأعضاء وخاصة بالنسبة للرقابة الفعالة على كافة الجمعيات المنضمة إلى إتحاد الإدارة** ، وقد أدى هذا المطلب إلى توثيق عُرى الروابط الشخصية التي كانت متباعدة بعض الشئ في بادئ الأمر لضمان التقدم في المستقبل ، ووافق جميع

أعضاء الجمعيات على تعديل اللائحة النظامية للبنك الزراعي المركزي **بحيث أصبح إتحاد الإدارة قسماً من أقسام إتحاد البنوك المركزية.**

وظيفة إتحاد الإدارة : Functions of the Union

مهمة إتحاد الإدارة النهوض بجمعيات الإئتمان ومساعدتها ومنحها الدعم المادي والإستشاري وتمثيلها أمام الغير، وبهذا النص في اللائحة النظامية أصبح للجمعيات الإئتمانية الأعضاء في إتحاد الإدارة من يُمثلها ، وجدير بالذكر أن كثيراً من أصدقاء جمعيات الإئتمان والجمعيات الزراعية أيضاً كانوا يعملون بجد ونشاط في خدمة مصالح الحركة التعاونية محاولين النهوض بها وخاصة في العهود الأخيرة ، ومعظم هؤلاء الأصدقاء لهم أعمال ومهمات أخرى ، ولذا فإن عملهم في مجال التعاون ومناصرة الجمعيات كان بمثابة نشاط تابع أو ثانوي ، **وليس من الصعب إنشاء جمعية إذ أن فائدتها ظاهرة لكل إنسان منذ البداية ، والحاجة إليها غير خافية في كل مكان ، لكن ليس من السهل بذر الروح التعاونية الصحيحة في مراحل الحياة الأولى للجمعية بغية المحافظة عليها ، كما يصعب ضمان الإدارة الجيدة الموثوق منها** ، ومن هنا إنبثقت الحاجة إلى وجود منشأة يستمد منها قادة التعاون العون والنصيحة ، وكل من يريدون إنشاء جمعية ، ومنذ أن قامت إتحادات الإدارة أي من عدة سنوات **وهي تؤدي من المهام ما يزيد كثيراً على قدرة فرد واحد ، إذ كثيراً ما يُطلب إليها تقديم المشورة والمعونة بشكل لا يستطيع أن يضطلع به الأفراد** ، وسوف يزيد الإلتجاء إليها في المستقبل ، **لكن لابد أن يكون على رأس الجمعية فرد واحد يخصص جهده لهذا العمل ويعتبره عمله الوحيد الذي يتفرغ له** ، وإلى جانب هذا الرجل مساعدون يعملون معه يحفزهم إلى ذلك الولاء للحركة ، لكن عددهم صغير ويجب أن يزيد ليتناسب مع العمل المطلوب منهم . **وإتضح من تجارب العمل حتى الآن أنه لابد من وقت طويل حتى يتدرب هؤلاء المساعدون ويتمرسوا بالعمل ويصبحوا على القدرة والكفاءة**

اللازمتين ، وظهر أيضاً وجوب تثقيفهم في مختلف فروع الزراعة والإقتصاد التي لها علاقة بإدارة جمعيات الإئتمان.

المعونة المالية يجب أن تقترن بالتوعية :

The financial help to be granted to the peaple must be combined with their enlightment

لاشك أن مجرد إنشاء جمعيات الإئتمان لا يؤدي إلى تحسين أحوال المجتمعات الريفية من تلقاء نفسها ، بل ينبغي بث الوعي في نفوس الريفيين بأن مجتمعهم بحاجة ماسة إلى تغييرات جذرية في طريقة المعيشة وطريقة أداء الأعمال وطريقة السلوك ، ولابد من كشف أسباب القصور حتى يتبينوا أهمية التغيير مع الأخذ بيدهم بحرص ورُشْد ، وإرشادهم إلى كيفية التغيير ، وبعبارة أخرى نستطيع القول بأن المال وحده لا يكفي ولا يؤدي الغرض ، وأهم من ذلك الإرشاد الواعي وتعليم الجمهور كيف يستخدمون المال في أفضل الغايات وبأحسن السُبُلْ حتى إذا قدمت جمعيات الإئتمان هذا المال كان الناس متأهبين لإستخدامه من أجل تحسين أحوالهم.

The establishment of Credit Unions is certainly not enough to improve the situation of the rural population. The most important prerequisite is to make people conscious of the fact that radical changes are necessary in their mode of living, their way of doing business, their whole behavior. Drastic disclosures of the causes of existing defects are necessary for this purpose and, at the same time,careful and diligent instruction as to how to do away with them. In other words : money alone doesn't do the job, much more important is instruction with regard to the best application of monetary means which the Unions can procure for improvements.

وليس الأمر هيناً لأن الأسباب الرئيسية لإنتشار الفاقة وإزدياد الحاجة في المجتمعات الريفية كامنة في الناس أنفسهم ، ومن هنا لابد من أن نجعل الناس هدف العمل بتقديم النصح والإرشاد لهم دائماً بلا ملل ولا كلل ، إلى جانب الإرشاد والمساندة

الدائمة لطريقة إدارتهم لعملهم ، ويتطلب الأمر صبراً ومثابرة جادة لا يطبقها إلاّ القليلون ، والدليل على ذلك أن عدداً كبيراً من الشباب الذين قرروا أن يُكَرِّسوا أنفسهم لهذا العمل ، والذين عملوا فعلاً في إتحاد الإدارة تركوا العمل بعد وقت قصير.

A considerable number of young men who had decided to devote themselves to this work and were already busy in the Managing Union resigned after a while.

من أجل ذلك ينبغي على إتحادات الإدارة أن تَحُثَّ العاملين معها على بذل كل جُهْدٍ مُكَثَّف في حدود أقصى ما لديهم من علم ومن طاقة ، رغم أن العاملين في إتحاد الإدارة لا يتلقون أي مقابل لأن موارد الإتحاد المحدودة لا تسمح بصرف مكافآت ، ولا غرابة في أن من يبقون متمسكين بمواقعهم في العمل هم الذين يُدركون تماماً أهمية رسالتهم ولا يسعون وراء الكسب بقدر سعيهم لنجاح العمل وتحقيق الأهداف وحماسهم لمهمتهم وحدها ، ودافعهم في ذلك عمل الخير والبر مع إنكار الذات والتَجَرُّدْ وكلها أخلاق أصبحت نادرة هذه الأيام ، رغماً عن أن هذه الصفات من تعاليم ومبادئ المسيحية Christian principle ، إذ يصعب أن نرى ما يدفع أي إنسان لكل هذه التضحيات غير عمل الخير بوصفه خُلُقاً مسيحياً مثاليا ، وهو ما أكدنا عليه مراراً ولا سبيل لنا إلا التأكيد عليه مادام المال قليل ، وسيظل الأمر كذلك لفترة قادمة ، وسيظل العون معتمداً على مبدأ البر وعمل الخير ، ولن يُستطاع تجنيد المزيد من الموظفين للجمعيات في المستقبل إلا إعتماداً على هذا المبدأ أيضاً.

ولا يعني هذا أن من لا يستطيع العمل لوجه الخير لن يُتاح له الإسهام في العمل من أجل المصلحة العامة ، بل الباب مفتوح أمام كل من يستطيع تقديم نشاطه وجهده والتَوَفُّر على خدمة المحتاجين بكل طاقاته وبلا غرض خاص مكتفياً بالقليل ، ونأمل أن يستطيع الذين يقرأون كفاح رايفيزن ، ويتفهمون الخطوات التدريجية التي

سار عليها ، وما واجهه من متاعب ومشكلات ، وإستناده إلى العلم والصبر في التَغلُّب علـى مـا قابلـه مـن صعاب ، أن يسيروا علـى خُطاه ، وأن تُثير المادة العلمية التي قرأوها حماسهم ، وبذلك يزداد عدد من يقتنعون ويرغبون في الإنضمام إلى الجهد التعاوني.

وحدة الفكر والإقتناع بما يتضمنه من مفاهيم :

Uniform convictions are the foundation

تدين جمعيات الإئتمان بمركزها الثابت وتأثيرهـا العميـق الفعَّال إلـى المبـادئ التـي قامت عليها دون غيرها ، وهي المبادئ التي تثبتها اللوائح النظامية للجمعيات ، ولذا فـإن نجاح إتحاد الإدارة رهن بمراعاة بعض المبـادئ المعينـة التـي جاءت فـي نظـام جمعيـة الإئتمـان الزراعيـة المركزيـة ، **وبذلـك تتوحـد الـروح ويَتَوَحَّـد النشـاط المُتَّجـه للأهداف المحددة بوضوح في اللوائح النظامية المتماثلة وتسود هـذه الوحـدة من الروح والنشـاط أعمـال إتحـاد الإدارة ، ولابـد مـن مراعـاة هذه المبـادئ والإلتزام بهـا ، إذ بغير ذلـك لـن تنجـح أيـة جمعيـة ولـن تستطيع أن تحقـق أهدافها ، بل لن تستمر فـي الوجـود** ، وقد أوضحنـا فـي الفصـول السـابقة الأهميـة القصوى لإتباع المبادئ حتى يُمكن عن طريق تطبيقها ضمان نجـاح الجمعيـات ، وينطبـق كل ما قيل في هذا الشأن على الجمعيات كل بمفردها ، كمـا ينطبـق أيضـاً وبنفس الدرجـة على كل إتحاد لهذه الجمعيات ، لأنه إذا سمحنا للجمعيات التـي تُسَـهم فـي تكويـن الإتحـاد عن طريق الإنضمام إلى عضويتـه حيث أن الإتحـاد يتشـكَّل مـن مجمـوع الجمعيـات التـي تندرج في عضويته ، أو إلى الجمعية الأعلى مستوىً المُكَوِّنة منها **بأن تعمل كل منهـا طبقاً لمبادئ مختلفة ، فلن تلبث قليلاً حتى يدب الشـقاق بينهـا ويسـود بينهـا الفرقة بدلاً من روح التوافق والتعاون.**

مهمة جمعية الإدارة ليست هدفاً في ذاتها .. بل خدمة الجميع :

The Managing Union's function is not an end in itself, but a service to the whole

من حق الجمعيات الأعضاء في إتحاد الإدارة أن تنشد النصح والعون من ذلك الإتحاد في أي وقت ، وهو حق لا شُبهة فيه ومفهوم من اللائحة النظامية وإن لم يكن منصوصاً عليه بصفة خاصة ، فمما لاشك فيه أن إتحادات الإدارة قد أُقيمت وتَشَكَّلت هيئات مديريها من أجل غرض واحد هو خدمة التعاونيات الزراعية بوجه عام وجمعيات الإئتمان بوجه خاص ، **فَهدفُها الوحيد هو تقديم الخدمات لتلك الجمعيات الإئتمانية ومساعدتها على بلوغ الإستقرار والمكانة العالمية** والمحافظة على بقائها والنهوض بها والتوسع فيها ، وتتاح الفرصة لكل جمعية بأن تُعبِّر عن رايها وطلباتها عن طريق حقها في إيفاد مندوبيها لحضور إجتماعات إتحادات الإدارة المنضمة إليها.

وتلتزم كل جمعية أن تخضع إدارتها لرقابة إتحادات الإدارة ، وهو إلتزام من أهم الإلتزامات المُلِحَّة ويجب النص عليه في اللائحة النظامية.

One of their most urgent and important duties and must, therefore, be expressed in the statutes of the organization.

لكن أُغفلت هذه القاعدة عمداً في اللائحة النظامية الأصلية حتى لا يُصبح من **الصعب إنضمام كثير من جمعيات الإئتمان المحلية مما ترى أنه لا ضرورة للخضوع لتلك الرقابة بل وكانت تعارضها ، وقد تبدلت هذه النظرة تماماً الآن ، فقد أخذت جميع الجمعيات بلا إستثناء تطلب أن يُراجع حساباتها مراجعون متخصصون من خارجها ، ولهذا السبب أقبلت جمعيات كثيرة بل وقديمة على الإنضمام إلى إتحادات الإدارة وساعد على هذا التطور ميل بعض الأطراف والشخصيات إلى إخضاع الجمعيات للرقابة الرسمية الحكومية ، وهو إتجاه يجد مقاومة من جانب الجمعيات لأنها لا تحب**

الخضوع للرقابة الرسمية ، ولذا فقد فضلت أن تكون الرقابة بإختيارها ومن جانب إتحاد الإدارة بدلاً من الرقابة المفروضة ، وقد أصبح ممكناً الآن النص على هذا الإلتزام في اللائحة النظامية للجمعيات.

يجب أن تقوم إتحادات الإدارة على مساهمات الجمعيات المحلية :

The managing unions has to be maintained by contributions from the local unions

تزداد نفقات إتحادات الإدارة بإستمرار بتزايد خدماتها وأعمالها بحيث أصبح لا غنى عن أن تُقدِّم الجمعيات المحلية مُساهمات سنوية لإتحاد الإدارة المنضمة إليها ، وكانت المساهمة السنوية قد حُدِدَتْ مؤقتاً بمبلغ ١٥ مارك سنوياً لكل جمعية محلية **ويدخل في هذه المساهمة الإشتراك في الجريدة التعاونية** ، لكن تبَيَن أن هذا الرسم قليل ولا يكفي لتغطية نفقات إتحاد الإدارة التي لا مناص لها من أن تسعى للحصول على الأموال اللازمة لها من مصادر أخرى ، **ومن المؤسف أن بعض الجمعيات التي نشأت وجاءت إلى الحياة بفضل جهود إتحاد الإدارة مباشرة أو بطريق غير مباشر ثم إستفادت من المزايا العديدة التي تُقدمها إتحادات الإدارة لا تنضم إليها** ، ومن ناحية أخرى مما يدعو للإرتياح أن كثيراً من الجمعيات تُقبل على الإنضمام لإتحادات الإدارة التي أخذت عضويتها في النمو ، **بل إن هناك جمعيات في مناطق نائية تطلب الإنضمام رغم أنها قد لا تتمكن في الوقت الحالي على الأقل من الحصول على دعم مباشرة من إتحاد الإدارة.**

الإحصائيات وحدها مصدر المعلومات الدقيقة :

Only Statistics offer exact information on the organization

يعنينا أن نوضح هنا الأهمية القصوى للبيانات الإحصائية ، والمأمول أن تصبح الميزانيات العمومية السنوية التي تقدمها الجمعيات إلى إتحاد الإدارة والبيانات الإضافية الأخرى التي تلتزم الجمعيات الأعضاء بتقديمها

أيضاً مصدراً أساسياً للبيانات التي تقوم عليها إحصائيات شاملة ، غير أن تراكم الأعمال الكثيرة المتشابكة والمتنوعة ، وقلة عدد العاملين أدَّى إلى تأخير صدور مثل هذه الإحصائيات.

It is highly important that the annual presentation of the Unions' balance sheets and additional information which the member Unions are bound to transmit to the Managing Union, form appropriate data on which comprehensive statistics can be based. The excess of work of all kinds, however, and the lack of helpers have delayed the issue of statistics until recently.

إجتماعات الجمعية العمومية تعبير عن القضية المشتركة :

Union meetings are expressing the common cause

تجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة سنوياً على الأقل ، وتعتبر الجمعية العمومية من أهم الهيئات . ومن حق جميع الجمعيات الأعضاء في التنظيم حضورها ، وهي تلتزم فعلاً بإيفاد مندوبين عنها . ويُحتمل أن يتغير الأمر مستقبلاً فيقتصر إيفاد المندوبين على إتحادات هذه الجمعيات بدلاً من الجمعيات ذاتها كما هو الآن ، **ولهذه الإجتماعات أثر طيب جداً لأنها تزيد من وعي المشتركين فيها بحاجات المجتمعات الزراعية وتنمي الشعور بالوحدة العامة ، وهي أيضاً منبر جيد يتيح أحسن الفرص لمناقشة المشكلات العامة ودعم الروح التعاونية وإنعاشها ،** وقد ثبت ذلك من نتيجة الإجتماعات حيث أصبح المشاركين على علم ودراية بظروف وأحوال جموع المزارعين ، ودَعَّمت الروح العامة **public spirit** ، ووَسَّعت آفاق الأعضاء بحيث إمتدت نظرتهم إلى ما يتعدى نظرتهم الضيقة التي ترتبط بشئونهم المحلية **enlarge the people's horizons beyond the narrow borders of their localities** كما سادت الإجتماعات روح طيبة وعاد المندوبون في غاية الإرتياح للنتائج ونقلوا هذه الإنطباعات دون شك إلى زملائهم من أعضاء جمعيات الإئتمان.

The delegates certainly communicated the good impressions received at the meetings to their fellow members of their Credit Unions.

ومن واجب أعضاء مجلس إدارة إتحاد الإدارة بالإضافة إلى تحسين الأداء في الجمعيات الأعضاء جذب وتنمية إهتمامهم أيضاً - كما أوضحنا - إلى رعاية مصالح جميع الجمعيات الأعضاء في مختلف الميادين ، ولذا فإنَّ عليهم إعداد ترتيبات خاصة لشراء السلع والمواد التي تحتاجها تلك الجمعيات بالجملة ، وقد إستطاعت إتحادات الإدارة أن تصل إلى نتائج طيبة فيما يختص بمشتريات الأسمدة والأعلاف ، والبذور ، والحبوب ، وغيرها ، فحصلت على أجود الأصناف بأقل سعر ممكن مما كان له الأثر الكبير في تحقيق وفورات ذات قيمة للجمعيات الأعضاء وفي القضاء على الوسطاء إلى حد كبير وممارستهم الضارة التي تؤدي إلى زيادة الأسعار والتلاعب في الجودة.

إتحاد الجمعيات التعاونية المركزية :

The Union of The Central Cooperatives

يجب أن يقتصر إهتمام إتحاد الإئتمان المركزي على الشئون المالية دون غيرها ، وعليه أن يبذل الجهد لكي يضم معاً الجمعيات المحلية الصغيرة التي لا تستطيع البقاء كل بمفردها لضعفها ، فيجمعها في منظمة واحدة متينة ودائمة ، ثم يعمل على تقويتها وتطوير إمكانياتها الداخلية حتى إذا إنتشرت الجمعيات التعاونية وأصبح عددها كبيراً وإنضمت إلى الإتحاد المركزي كأعضاء فيمكن حينئذٍ للإتحاد أن يُنشئ فروعاً ووكالات له ، وقد أوضحنا أن حرص الإدارة في العمل قد يؤدي إلى تطوير بطئ فيما يتعلق بتكوين المال الإحتياطي ، لكن ذلك أمر لابد منه **إذ ينبغي الإبتعاد ما أمكن عن الصفقات السريعة غير المدروسة وذلك** رغبة في قيام الجمعيات على أساس قوى ، وإذا تصورنا قيام منظمة تتألف من إتحاد إئتمان مركزي يقوم في مكان متوسط من البلاد وله فروع ووكالات في جميع المناطق لأمكننا أن نرى كيف يمكن الوفاء بجميع إحتياجات المجتمعات الريفية المالية بسهولة ويُسر مع تقليم أظافر المرابين والقضاء على سلطانهم قضاءاً تاماً.

ينبغي على الفروع الإتصال بالجمعيات المحلية :

The branches should communicate with the local unions

تُتيح الجمعيات المحلية فرص الإستثمار أمام جميع المواطنين الجادين ، وتُيَسِّرْ لهم إيداع مدخراتهم مهما كانت صغيرة ، وتدفع لهم فوائد وتصونها لهم بحيث يطمئنوا عليها ، وفضلاً عن ذلك فالجمعية تعمل لمصلحة هؤلاء الأعضاء المدخرين وتبذل جهدها للإرتفاع بمستواهم المعيشي ، **فمهمة الجمعية تجتذب الأموال مهما كانت صغيرة الحجم** ، خاصة وأن مثل هذه الأموال القليلة تُعتبر أموالاً عاطلة لا أثر لها ، ولا تجلب لصاحبها أي إنتفاع في صورة فائدة أو غيرها ، **ثم تتولى الجمعية توجيه هذه الأموال وإدخالها في محيط التعامل مما يفيد الجميع** ، وتستطيع الفروع والتوكيلات أن تتحكم في تداول الأموال بمساعدة إتحاد الإئتمان المركزي ، وربما يمكن إيضاح هذه العملية لو مثلناها بنظام الري في الزراعة حيث تُسحب المياه من الأماكن التي تُعاني من عدم توافر فرص الإستثمار ، وحيث تتكاثر فوائض الأموال ثم تُوجَّه إلى الأماكن التي يُعْوِزها المال.

نظام الفروع يُكَمِّلْه تَشَعُّب إتحاد الإدارة :

The system of branches should be complemented by subdivisions of the Managing Union

يجب إنشاء إتحاد إدارة لكل فروع المنطقة branch district ، وكذلك حيث يوجد وكالات agencies يجب أن توجد شعبة من إتحاد الإدارة ، ولن يقتصر واجبات مديري إتحاد الإدارة على نشر الحركة التعاونية وتوسيع نطاقها فقط في مختلف المناطق بمعونة العاملين معهم ، **بل إن المهمة الأكثر أهمية هي قيادة التعاونيات نحو أنشطة وعمليات ناجحة بإستمرار وغير محفوفة بأية أخطار أو مخاطر على نمط من العمل المشترك وعلى المبادئ التي طالما ذكرناها** ، ويجب على إتحاد الإدارة والعاملين فيها تكريس العناية المستمرة لمتابعة أداء الجمعيات مع الإستعداد الدائم لتصحيح المسار بالنصيحة السريعة والمعونة والدعم اللازم والإعداد للعمل في المستقبل لتبلغ الجمعيات التعاونية المستوى المرموق من الأداء والإستقرار.

تحقيق الأهداف بلا إلزام قانوني :

To reach the goal without legal compulsion

ليس من الملائم أبداً أن تخضع التعاونيات لأي ضوابط أو رقابات حكومية بدعوى توجيهها للأهداف المنشودة ، فليست تلك الرقابة تدخلاً غير محمود في مصالح الجماهير الخاصة فحسب ، بل إنها تجعل من المستحيل إختيار الأشخاص الصالحين للقيام بالمراجعة المحاسبية وتدريبهم وتثقيفهم ، ولن يتيسر تعبئة القوى المادية والمعنوية للجماهير على أعلى مستوى إلا في ظل التدابير الحرة تماماً ، وبهذه الطريقة تنطلق الجماهير نحو العمل المُجْدي.

It would not in any way be appropriate to subdue the Unions to governmental surveys and controls for the purpose of attaining desired ends. This would not only be an interference in the private interests of the population, but would also make it impossible to chose the right men as auditors and give them an appropriate education. Only by exclusively liberal means is it possible to exert and mobilize to the highest degree the moral and physical forces of the population in order that it may do its best.

ومن الضروري تعريف الجمعيات ومعظم أعضائها من الفقراء والبسطاء على الأهداف المرجوة ، وهي الأهداف التي تُعتبر في طبيعتها مُمكنة التحقيق ، ويُساعد على إمكانية تحقيق ذلك بالتدابير القانونية التي تُزيل العقبات وتُمهِّد الطريق فقط دون أن تضع على الجماهير إلتزامات أو تُجبرهم على عمل ما - بل يُترك العمل لإرادتهم الحرة مع تشجيعهم على إبداء الآراء والميول المؤيدة لمبدأ المساعدة الذاتية حتى يُقبلوا على العمل معاً بروح طَيِّبة مسرورين بأنهم يُكَرِسون كل طاقاتهم المادية والروحية من أجل تحسين حياتهم

ومعيشتهم هم بأنفسهم ، وقد دَلَّت التجارب على أن القَسْر والإجبار لـن يُفيـد إلاَّ في تثبيط الهِمَّة وقتل الحماس restrain the necessary enthusiasm.

الطريق إلى التنظيمات الأكبر حجماً طويل وشاق :

The road to the larger organization is difficult and long

يوجد الآن إتفاق تام على أن التنظيم المأمول له نتـائج طيبـة وآثـار حسنـة لا شـك فيها على أكبر فئات المجتمع أهمية وهم جمهور الـزُرَّاع ، وتمتد تلك النتـائج والآثار لتشمل الأمـة كلها ، إذ أن رفاهيـة المجتمـع كلـه رهـن برفاهيـة جمـاهير الـزُرَّاع ، غير أن هـذه الأفكـار والمبـادئ علـى وضوحهـا لـم تلـق الإهتمـام الجدير بها حتى الآن ، ورغم أن فائدة الحركة التعاونية أصبحت ظـاهرة ومُعترفـاً بهـا إلا أن الجمعيات التعاونية تواجه صعوبات جمة حين تحاول إنشاء نوع من التنظيم الأعلى مسـتوى ، فقد استُخدمت فيمـا مضـى كـل الوسـائل المُمْكنـة لمنـع جمـاهير الـزُرَّاع مـن الإجتماع وتوحيد جهودهم بُغية تنظيم أوضاعهم الإقتصادية ، وقد اقتنعنا بأهمية ذلـك بعد فترة من العمل طالت إلى ما يزيد عن أربعين عاماً فيما يتعلق بالسعي نحو تحقيق ذلـك الهدف. ونرى أنه يَصْعُبُ في الوقت الحاضر على الأقل أن تجدي أحسن الحجـج وأقواهـا في تحقيق الوحدة مهما استخدمنا في إبدائها من وسائل الإقناع المنطقية البليغة.

إنعكاس التَفَكُكْ السياسي لأمتنا هو السبب :

This only reflects the political disunity of our nation

لا ترجع أسباب صعوبات الوحدة إلى أشياء في الأمـة ذاتهـا بقـدر مـا هـي راجعـة لأسباب أخرى ، فالشعب يريد الوحدة وسيتحد إذا لم تحدث تدخلات لمنعه من ذلك ، ويبدو أن الميول والإتجاهات المختلفـة المتعارضـة الآن مـازالت تصـدر مـن المنـابع ذاتهـا التـي أشاعت حتى الآن الفرقة في صفوف الأمة الألمانيـة ، ولاشـك أن الوحـدة الإقتصاديـة لـن تتم إلا بعد فترات مـن التفكـك سـابقة عليهـا ، وقد أثمـرت سـنوات التفكـك حقـائق أصبحت ظاهرة الآن وجديرة بأن توقظ كل إنسان وتفتـح عينيـه وتقـوده إلـى إستخلاص النتائج الصحيحة ، ولكن الأحوال مازالت تنحدر إلى الأسوأ ، ومـا

برحت البلوى تزداد سنة بعد أخرى ، ولن يقف الأمر عند حد إلاَّ حين ترى الأمة أنه ليس أمامها من منقذ سوى أن تضم صفوفها وتتوحد للتغلب على أعدائها بعد أن تُقْلِعْ عما هي فيه من ضيق الأفق والتفكير القاصر ، فالوحدة قوة لا تقهر ، وسيواجه الشعب بؤساً كثيراً قبل أن يصل إلى هذا الحد ولابد من ذلك تحت الظروف السائدة.

سوف يهدينا الله نحو تحقيق خطانا :

God will lead us toward our goal

إننا نعتقد إعتقاداً راسخاً في أن الوسائل التي نقترحها ونقدمها سوف تقودنا إلى الأهداف المنشودة ، وسنواصل العمل معاً كما فعلنا من قبل ، وسوف نستعين بأصدقائنا الذين يزداد عددهم بإستمرار ، لكننا لن نُكره أحداً على إعتناق آرائنا ، وستَفْتَح جمعياتنا وإتحاداتنا قلبها مُرحَبةً بكل من هم على إستعداد للإنضمام إليها على أساس المبادئ المُعلنة المعروفة والمُجَرَّبة ، وسيبارك الله جهودنا من أجل تدعيم الإتحاد الذي نجاهد من أجله.

بعض الملاحظات : Remarks

ليس إتحاد الجمعيات سوى إستمرار للمبادئ الأساسية التي أُنشئت طبقاً لها الجمعيات التعاونية المحلية وهي " **تنسيق القوى الإقتصادية للعديد من الأفراد الذين يتحدون من أجل المساعدة الذاتية المشتركة المتبادلة " وذلك وفقاً لرأي (دكتور ج. كلوساك Dr. G. Klusak) مدير عام إتحاد الرايفيزن الألماني ببون** في مقال نشر بعنوان " جمعيات إئتمان رايفيزن وإتحاداتها " في " جريدة جميع أشكال الإئتمان Journal for all Forms of Credit" بالعدد ١٢ سنة ١٩٦٤(*).

* Dr. Gustav Klusak, former General Manager of the German Raiffeisen Association, Bonn, in his article " The Raifeisen Credit Unions and their Associations " in the " Journal for the Entire Credit Business ", No. 12/1964, p. 4.

The association of the Unions is nothing other than a continuation on a higher level of the basic principle on which the local cooperative societies are founded, i.e. "the coordination of the economic forces of many individuals by consolidation on the basis of joint self-help".

وبهذه الطريقة تنضم الجمعيات التعاونية للعمل معاً وتتجه نحو تجميع الجهود والقوى لتصبح وحدة أكبر حجماً لها وزن إقتصادي أعظم ثقلاً وتأثيراً ، ويمكن أن تتم هذه الوحدة في شكل تنظيم من مرحلتين أو ثلاث مراحل ، فتُقام إتحادات أو تنظيمات مركزية أو أية منظمات أخرى تضم الأنشطة الإدارية والعملية على أساس من الترتيبات القومية أو الإقليمية المختلفة دون التَقَيُّد بأية مبادئ جامدة.

ولإتحاد الجمعيات أهمية خاصة في عالمٍ تتغير صفته الفنية والتنظيمية بإستمرار.

The association of Unions is of particular importance in a world, the technical and structural character of which is progressively changing.

ويرى أحد كبار علماء ألمانيا أن الجمعية التعاونية المنفردة لا تستطيع القيام بمهمها على الوجه الأكمل في تحسين أحوال أعضائها المالية حالياً ومستقبلاً إلاّ من خلال " التعاون على مستوى أعلى Cooperation on a higher level " نظراً لقدرتها المحدودة بالضرورة (بروفسور د.ج. دراهيم Dr. G. Draheim)(*) رئيس البنك المركزي الألماني للتعاونيات بفرانكفورت في كتابه " الجمعية التعاونية كنوع من المشروعات " الطبعة الثانية ، جوتنجن ١٩٥٥".

Professor Dr. H.C. Georges Draheim, President of the German Central Bank for Cooperatives, Frankfurt, Germany, "The Cooperative Society as a Type of Business Enterprise", 2nd edition, Geottingen 1955.

ويجب ألا نخلط بين " التعاون على مستوى أعلى higher level " وبين التركيز concentration ، لإن الإتحادات التعاونية إنما تُبنى من القاعدة إلى القمة، بعكس بناء المنشآت التي تؤدي إلى التركيز مثل المؤسسات الإحتكارية (الترست Trusts والكومبين Combines أي المجموعات المتحدة من أجل تحقيق هدف مشترك ، فالإتحادات التعاونية والمؤسسات الإحتكارية مختلفان على طرفي نقيض.

وتحتاج جمعيات الإئتمان الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تنظيم نفسها في إتحاد كي تستطيع التصدي لمشكلة السيولة كما تظهر هذه الأيام ، وهذا التنظيم مهم أيضاً لتطور " صناعة الخدمات service industry " وبدون مثل هذا التنظيم تنهار الجمعيات الإئتمانية إذ تصبح بلا معين في حرب المنافسة الضروس ، **ويتطلب النظام الإقتصادي الحديث القائم على إقتصاد السوق ضرورة تقوية وضع الجمعيات في السوق بتكوين إتحادات فيما بينها حتى يمكنها تحقيق النتائج الملائمة.**

وليست الإتحادات الرأسية بهذا الشكل هي الميزة الواضحة الوحيدة لتعاونيات رايفيزن " بل تمتد لتشمل إتحاد قطاعات كبيرة من الأنشطة الإقتصادية التي تنتمي في معظم الأحيان لمستويات مختلفة منفصلة ومتباعدة كالإنتاج والتجهيز والتسويق والخدمات مع مركز مالي وإئتماني لتمويل مشروعات المدخرات بوجه خاص" وهذا ما قاله :هـ. كالكستين H. Kalkastein " رئيس اللجنة الفيدرالية الألمانية للرقابة على الإئتمان في خطابه أمام إجتماع أعضاء إتحاد رايفيزن الألماني عام ١٩٦٥ **في كوبلينز Coblenz**.

وتدخل المؤسسات التالية في البرنامج الموسع للخدمات التي تقدمها جمعيات الإئتمان وبنوكها المركزية ومنظمة القمة أي البنك الألماني المركزي للتعاونيات في فرانكفورت Frankfurt.

وهذه المؤسسات هي :

*) **البنك الألماني للرهونات في هامبورج**

The German Cooperative Mortgage Bank a corporation in Hamburg.

*) **البنك الزراعي البافاري شركة ذات مسئولية محدودة في ميونيخ**

The Bavarian Agricultural Bank a company with limited liability in Munich.

*) **جمعية التأمين لرايفيزن والبنوك الشعبية في فايسبادن**

The Raiffeisen and People's Banks' insurance Society in Wiesbaden.

*) **جمعية البناء والإقراض للبنوك الشعبية والرايفيزن في شفابيش**

The

Banks Schwaebisch Hall.

وتتيح العلاقات الوثيقة التي نشأت بين أمم أوروبا الحرة منذ نهاية الحرب الثانية آمال ومجالات جديدة أمام الأنشطة التعاونية ، وقامت الإتصالات بين القادة التعاونيين في مختلف الأقطار على أساس من الجذور المشتركة والتطورات التعاونية ، وتمت هذه الإتصالات في وقت مبكر جداً قبل أن تُفَكِّر حكومات تلك البلاد في أن توفد مندوبيها للإجتماع بالرسميين في البلاد الأخرى ، وتجد دليلاً واضحاً على هذه العلاقات فيما قام به التعاونيون الهولنديون من أعمال الإغاثة لأصدقائهم الألمان في الحركة التعاونية وما أثمرت عنه من عمل مشترك في ميادين أرحب وأوسع ، **وتشير الدلائل على إتجاه الفكر التعاوني والعمل التعاوني إلى قيام إتحاد بين التعاونيات القائمة على مبادئ رايفيزن متجاوزاً حدود الدول.**

شخصية رايفيزن :

هُناك تساؤلات حول من كان فريدريش فلهلم رايفيزن ؟ ... هو في نظر البعض **إشتراكي ثوري ورائد عظيم** ، بينما يعتبره آخرون **رجلاً محباً لمساعدة الإنسانية ومُنَظِماً بعيد النظر للقدرات والقوى الإقتصادية ، غير أن الصفات**

التي جعلت من رايفيزن واحداً من أعظم الشخصيات في كافة العصور تُبْرِزه لنا في المقام الأول كإنسان مدفوع بإعتقادات مسيحية ، فقد تأثرت أعماقه ومشاعره بأحزان عصرنا وبؤسه ، وكانت أفكاره ثمرة تعاطفه مع البؤس الإنساني ، وكان الفرد الذي لا حيلة له ولا قوة هو مركز إهتماماته وأعماله التي ترمي إلى المساعدة والعون.

Who was Friedrich Wilhelm Raiffeisen ? He is regarded as a social revolutionist and as a great pioneer by some people, whereas others consider him a helper to humanity, a farseeing organizer of economic forces. The qualities which have placed Raiffeisen among the great personalities of all times make him appear to us first of all as a human being prompted by his Christian convictions. The grief of our times affected his inner forces, his sympathy with human misery generated his ideas, the helpless individual was in the center of his supporting acts.

ويعتبر أول قرار نهض به رايفيزن هو إنشاء مخبز في بلدة فياربوش الصغيرة بإقليم فسترفولد أثناء شتاء المجاعة عام ١٨٤٧/٤٦ عملاً من أعمال البر ولكنه رمز لكل أعماله التي جاءت فيما بعد ، رغماً عن أن تلك الأعمال الأخيرة كانت مؤسسة على مبادئ إقتصادية ، فلم تعتمد على المعونات السلبية ، بل إستهدفت مساعدة الناس عن طريق تنشيط قدراتهم الكامنة " كان رايفيزن على العكس من ماركس الذي كافح لتحقيق المجتمع اللاطبقي بصراع الطبقات من أجل خلاص الفقراء والمضطهدين ، لأن رايفيزن بحث عن الطريق العملي القابل للتطبيق للتَغَلُّب على الحاجة ووجده في توحيد وتقوية روح المساعدة الذاتية والإدارة الذاتية والمسئولية الذاتية ، معتمدا في سبيل تحقيق ذلك على خلق البر والإحسان في الأخلاقيات المسيحية " (دكتور سونيمان

Sonnemann رئيس إتحاد رايفيزن الألماني في مقاله المنشور بمجلة " المسيح والعالم " الأسبوعية الألمانية ، العدد ٢٥ الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٦٥(*).

فأساس فكر رايفيزن **تعديل المجتمع** adjustment of the society **لا تغيره جذرياً** radical changes وهذا ما جعله يتجه إلى التعاون ، **وينظر دكتور فلهلم ترو** Dr. Wilhelm Treue **الأستاذ بجامعة هانوفر الفنية** Hannover Technical University إلى فكرة رايفيزن بوصفها "**إحياء فكرة قديمة ظلّت موجودة دائماً وثبتت فاعليتها وسلامتها على مر التاريخ ، لكنها حُجبَتْ مؤخراً وغلبتها أفكار جديدة وقوة المشروعات الخاصة والمؤسسات العصرية المتمثلة في شركات المساهمة (مقال منشور في العدد السابق الإشارة إليه من مجلة المسيح والعالم)**(**) .

ومما يُحسب **لرايفيزن** أنه أمكنه تعديل المجتمع من الوجهات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية **بتحريك وتنشيط العقيدة التعاونية القديمة** ، **واستطاع إيقاظ** هذا الشكل من المشروعات وبث فيه الحيوية الروحية **جاعلاً من الإنسان مركز جهده وفكره.**

وكانت جمعيات الإئتمان التعاونية هي البداية الضرورية **لأن المال ورأس المال مفتاح السوق والطريق إليها في كل آن ، بل ومفتاح الإقتصاد والطريق إليه أيضاً** " وتعتمد الجمعيات حسبما هو مقترح هنا على المساعدة الذاتية المطلقة وحدها، وتؤدي هذه المساعدة إلى التوَسُّع في إستخدام طاقات الناس والأرض على أوسع مدى ممكن (**وهذا ما أوضحه رايفيزن في مقدمة الطبعة الأولي من كتابه**) ويواصل

---

* Dr. Th. Sonnemann, "More Successful than Karl Marx-Tradition and New Reality" in "Christ and the World", German Weekly, supplement to N. 26, Jun 25, 1965.

** Professor Dr. Wilhelm Treue, Hannover, Germany, in "One Man's Call to Self-Help - Friedrich Wilhelm Raiffeisen - Christian and Social Pioneer", in "Christ and the World", German Weekly, supplement to No. 26, June 25, 1965.

رايفيزن من كلامه معترفاً بأهمية التضامن الإقتصادي فيقول " **تُقَدِّرْ الجمعيات الوسائل والموارد وتُوَفِرْها من أجل إقامة المنشآت الصناعية المناسبة لإمكانيات الشعب التي تظل عاطلة في فصل الشتاء على الخصوص ولا تُسْتَغل الإستغلال الكافي الواجب في بقية فصول السنة ، فبعد إنشاء الجمعيات التعاونية مباشرة يمكن إفساح المجال أمام هذه القوى والإمكانيات لتعمل عملاً مربحاً في كثير من الأقاليم من خلال تحسين إستخدام الأراضي".**

وتضطلع جمعيات الإئتمان بمهمة أخرى إضافية لحل مشكلات التوريد والتسويق الزراعي حالياً وفي المستقبل عن طريق تنسيق النظام الإقتصادي في كافة مشروعات رايفيزن وما يتصل بها ، فلاشك أن نطاق أنشطة تعاونيات **رايفيزن** تمتد إلى عدة مقاطعات صغيرة بإقليم فسترفولد حيث نشأت علاقات مع سكان الريف الذين كانت أغلبيتهم العظمى من الفلاحين ومع بعض الحرفيين العمال المتصل عملهم بالزراعة ، ومن هنا كان إهتمام رايفيزن منصباً على سكان الريف ، **ولكن من الخطأ أن نستنتج من ذلك أن جمعيات رايفيزن الإئتمانية تتجه إلى الريفيين وحدهم من دون سائر المواطنين** ، ونلمس الدليل على ذلك في عنوان الطبعة الأولى من كتابه وهو **"جمعيات الإئتمان كوسيلة لعلاج أزمة سكان الريف وكذلك الحرفيين والعمال في الحضر** " وأزال رايفيزن نفسه كل شكوك في هذا الصدد بما كتب في مقدمة الطبعة الأولى من كتابه حين قال :

" **تستطيع جمعيات الإئتمان أن تكون فَعَّالة ونافعة لا في المناطق الريفية وحدها ، بل وفي البيئات الحضرية أيضاً حيث يُمكن تشجيع الحصول على الأراضي بنفس الطريقة المُتبعة في المناطق الريفية ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على المساكن لاسيما تلك التي يُمكن بناؤها بشكل رخيص نسبياً ، وتُقدِّم الجمعيات المساعدة للحرفيين بمنحهم قدراً أكبر من الإئتمان**

يُستهلك بالتدريج، ويُمنح مثل هذا الإئتمان أيضاً لعمال المصانع ذوي الكسب المنتظم والمرتفع بدرجة كبيرة في العادة ".

" وظهر ذلك فعلاً في المناطق كثيفة السكان في هيدسدروف **Heddesdrof** المجاورة لمدينة نيوفيد الصناعية حيث يعيش عدد كبير من عمال المصانع وحيث لا يريد أحد أن يفقد شيئاً حصل عليه وتمتع به مثل منزل أو قطعة أرض ، ولذا فإن من يحصل على قرض لشراء منزل أو قطعة أرض يواظب على سداده بإنتظام رغبة في الإحتفاظ بما إشتراه ، وهو حافز قوي على الإدخار بفضل مجرد تراكم النقود وأنه لا بأس من تشجيع الطريقة الأخيرة أيضاً ، ومن هنا نجد جمعيات الإئتمان ذات فائدة عملية أيضاً لعمال المصانع ".

" ويمكن أن تُضْمَن القروض طبقاً للنظام المقترح هنا في أي مكان حتى ولو كان المكان يقع في أكبر المدن حجماً ، **وتتضمن اللائحة النظامية الأحكام اللازمة لصرف قروض قصيرة الأجل لأعضاء الجمعيات الذين لا يتيسر لهم تقديم الضمانات المطلوبة** ، ويحسن أن يُطَبَّق مثل هذا الأسلوب في المدن الكبرى وتُقام فيها جمعيات مستقلة تقدم القروض النقدية اللازمة بضمانات شخصية على أن تتصل هذه الجمعيات بعضها ببعض بإستمرار لتتعاون معاً عن طريق تكوين مجلس إدارة منتخب ، وبهذه الطريقة تزداد معرفة الأفراد الشخصية بعضهم ببعض في هذه المناطق بتأثير الإتصالات المختلفة والإجتماعات(*).

ونلاحظ في هذه الأقوال فكر رايفيزن الإجتماعي والسياسي البعيد النظر ، وإتجاهاته فيما يتعلق بفاعلية جمعيات الإئتمان ، وقد تطورت هذه الأفكار والإتجاهات الآن بصورة متسعة على ضوء التغيرات الإجتماعية الكبيرة التي حدثت في المناطق الريفية حتى تتلاءم مع تحقيق الأهداف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي قامت عليها جمعيات رايفيزن الإئتمانية ، وهكذا أصبحت حركة

(*) نادى رايفيزن بهذا الرأي في مقدمة الطبعة الأولى من كتابه :

F.W. Raiffeisen in the preface to the first edition of his book.

الجمعيات الإئتمانية تضم الطبقة المتوسطة بأسرها من فلاحين ، وحرفيين ، وصناع ، وتجار ، وعمال ، وموظفين وأصحاب مهن حرة مستقلين.

ولم يكن طريق رايفيزن سهلاً ، بل تعرض في كل خطوة يخطوها على الطريق إلى إهانات ومُفتريات ، صَبَّها عليه المعارضون والخصوم والمُنْشَقون والذين يسخرون وهو يسير بجهدٍ ومشقةٍ وتعبٍ بالغ نحو النجاح ، لكن شخصيته المخلصة وثقته في نبل مقصده أعاناه على القيام بمهمته بلا تردد ولا نكوص من أجل خير الإنسانية.

Raiffeisen's way was not an easy one. Opponents, scoffers, deserters slandered and insulted every step forward on the way to the laboriously and exhaustingly reached successes. His sincere personality and his confidence in his function supported and enabled him to perform his task unswervingly to the benefit of humanity.

وهَبَّ إلى مساعدته نفر من الأصدقاء الموثوق بهم والمشجعين عن إقتناع وأخذ عددهم يزداد مع مرور الزمن ، وعلينا أن نتذكر هنا جهود آلاف الأعضاء في منظمة جمعيات الإئتمان ، وإلى جانبهم المحاسبون والمديرون في الجمعيات ، فقد كانوا الجنود المجهولون الذين بذلوا ما في وسعهم تَطَوُّعاً من أجل بلوغ الأهداف ، **إذ بدون ولائهم ونزعتهم المثالية لما تيسر نقل أفكار رايفيزن إلى حيز العمل الواقعي** ووقف إلى جانبه أيضاً شخصيات كبيرة شجعت بكل قوة عمل جمعيات الإئتمان.

والجدير بالملاحظة أنه قد تَمَّ نشر أسماء الشخصيات التي عاونت رايفيزن في قائمة تذكارية خاصة مُلْحقة بالكتاب الذي نشره ، كذلك ينبغي عند ذكر رايفيزن أن نذكر أيضاً معاصره العظيم فلهلم هاس Wilhelm Haes الذي أسس عمله على نفس الأفكار مع إختلافٍ في الوسائل التطبيقية ، **وفي عام ١٩٣٠ حدث التزاوج بين طرائق كل من رايفيزن وهاس في ميدان التعاون بعد مفاوضات شاقة لكنها ضرورية** فكانت خطوة موفقة ولازمة في تطور جمعيات الإئتمان ، ولذا ذُكرت في القائمة المشار إليها سابقاً أسماء من ساهموا في إنشاء الحركة التعاونية كأعضاء في

منظمة هاس ثم أصبحوا من رواد المنظمة الحالية العظيمة التي تضم جميع أنواع التعاونيات الريفية.

" ولم يحدث أن أثرت أفكاراً في المجالات الإقتصادية والإجتماعية تأثيراً بعيد المدى مثلما أثرت افكار رايفيزن إلاّ في حالات قليلة ، فهذه الأفكار التي صدرت عن رجل فرد في قرية ألمانية مجهولة غزت الآن كل قارات العالم(*) . وهذه العبارة قالها في يوم ١٥ أكتوبر ١٩٦٥ دكتور شنيدر **Schneider** مدير معهد الإقتصاد العالمي بجامعة هامبورج والأستاذ بها ، وأصبح لإسم رايفيزن الآن مغزى ومعنى كبير ينطبق عليه ويعرف به ، مثله مثل القليل من الأسماء التي قادت الحركات التاريخية ، وصار رمزاً عالمياً منفصلاً عن شخصية صاحبه وعن جنسيته ، فمنظمة رايفيزن وجمعيات رايفيزن التعاونية بل وإسم رايفيزن كلها عَلَم على تطور يُشير إلى حل للمشكلات الإجتماعية والإقتصادية في مجال يتجاوز الميادين الإقتصادية والحدود القومية.

وجدير بالذكر أيضاً أن هناك من الناشرين من ضَمَّنَ قائمة الشرف المرفقة بالكتاب الذي نشرْ أسماء مَنْ عاون في تنفيذ أفكار رايفيزن فيما وراء حدود ألمانيا ونهضوا بها وشجعوها من أجل خير شعوبهم في قوة وإنكار ذات ، وتُطبق اليوم أفكار رايفيزن ونظامه في مناطق كثيرة بمعظم الأقطار الأوروبية وغيرها من القارات ، والبعض يستخدم إسم رايفيزن في عنوان منظماته أو في عنوان جمعياته الإئتمانية.

وتُسهم هذه الأفكار العالمية اليوم في تحسين الأوضاع الإقتصادية بالدول النامية ، ويُمثِّل برنامج رايفيزن مساهمة قَيِّمة في المعونة التي تُمنح لتلك الدول ، وكان دكتور ج. كلوساك **Dr. G. Klusak** المدير العام السابق لإتحاد رايفيزن الألماني مُحِقاً حين قال : " كما ظهرت أفكار **رايفيزن** وفي القرن الأول من تاريخ الحركة التعاونية ، تظهر الآن أفكار رايفيزن في بلدها الأصلي ظهورها في جميع أجزاء العالم حيث لا تسود أنظمة الحكم الشمولية ".

---

* Professor Dr. H.C. Schneider, Director of the Institute for World Economics in Kiel, Germany, in his address to the Annual Convention of the Raiffeisen Association of October 15, 1965.

وينظر ملايين الناس إلى جمعيات التعاون من طراز رايفيزن نظرتهم إلى المثال المستقبلي الذي تتزاوج فيه الحرية مع الإرتباط الشخصي الذاتي المصدر ، ووسيلة فعالة لإثبات الذات وضمان لحمايتهم ومعيشتهم(*)

For millions of people, the Raiffeisen-type cooperative societies will be the future model of a synthesis of freedom and self-determined commitment, an effective medium of self-assertion, and a guarantee of their livelihood.

ولا يمكن فصل مبادئ الفكرة التعاونية - وهي المساعدة الذاتية ، والإدارة الذاتية ، عن أفكار رايفيزن ، ونلمح في كتابه التعبير البسيط والقوى في نفس الوقت ، عن كيفية إستخدام الأفكار التعاونية عملياً ، ويقوم جوهر ما ورد فيه منذ أكثر من مائة عام على التقاليد ، لكن طرق التطبيق تتأثر بالقوانين الديناميكية للتَكَيُّف مع الظروف المتغيرة.

والإعتراف بهذه المفاهيم يؤدي إلى إعتناق الأجيال القادمة بالمبدأ الدائم بإقامة التنسيق الضروري بين الشكل والمضمون في التنظيمات التعاونية ، ويعبر دكتور جورج بيكر Dr. George Beaker مدير إتحاد رايفيزن في منطقة بلاتينات الراين Rhine Palatinate عن هذه الفكرة بقوله " التعاون مهمة لا تنتهي An uneding task "(**) وهو على طرف نقيض مع معنى المشروع الإقتصادي بصفته الإقتصادية البحتة ، ويتناول العمل التعاوني أساساً التقدم الإنساني ويعني به سواء في شكل الحماية عن الحاجة المادية كما كان في القرن

* D. Gustav Klusak, former General Manager of the German Raiffeisen Association, Bonn : "The Raiffeisen Credit Unions", Vol. 17 of the pocketbook series on "Money, Banking and Exchange", edited by Prof. Dr. Moehring and Prof. Dr. Rittershausen, Frankfurt, Germany 2nd edition, 1964.

** Dr. George Becker, Association Manager of the Raiffeisen Association of the Rhine-Palatinate, Ludwigshafen, Germany : "Raiffeisen's Idea" in the book, "In Memory of F.W. Raiffeisen" published by the Raiffeisen Printing and Publishing Company, Neuwied, Germany, 1938.

الماضي أو في شكل النظام الإجتماعي ويقظة الوعي الإنساني كما هو اليوم ، وسيظل أبداً من منجزات رايفيزن وإسهاماته أنه يحقق التقدم الإنساني بتقوية ودعم عناصر المجتمع الضعيفة بمفردها ، ويجعل منها وهي متضامنة متعاونة قوة ذات أثر.

Recognition of this leads to the ensuing generations' permanent mandate to establish an essential harmony between the form and the subject matter of cooperative organizations. Dr. Georg Becker, Director of the Raiffeisen Association of the Rhine Palatinate, expressed this idea in his statement that "Cooperation is an unending task" in distinct contrast to the purely economic significance of business enterprises. Cooperative work and phenomena are always primarily concerned with human progress, whether envisaged as protection from material want as in the foregoing century, or as today's problem of maris awakening consciousness and the principles of social order. It was and will always remain the unique contribution of Raiffeisen to attain human advancement by consolidating the individually weak elements of society into powerful force.

الخلاصـــــة

من الحقائق المعروفة في ضوء العديد من تجارب الشعوب أن القوى المالية ذات النفوذ المتغلغل في أنحاء العالم تقوم بسبب الثروات الضخمة التي تملكها ، والسلطان غير المحدود الذي يترتب على ضخامة ما تملكه من أموال ، ومن هذه الحقيقة أمكن أن يكون لأصحاب القوى المالية ذات النفوذ التأثير القوي في مختلف الدوائر جنباً إلى جنب مع القوى السياسية ، ومن ذلك النفوذ الضخم غالباً ما تعمل القوى المالية نتيجة لسوء تصرفاتها على تحطيم ثروة الشعوب ، وتضع العقبات أمام الحياة العامة ، وبالتالي تدفع المجتمع والأمم والعروش إلى أفدح الأخطار ويرى علماء الفكر الإصلاحي أنه " إذا لم تتوقف التطورات الحالية فلن يلبث الناس أن ينقسموا إلى أصحاب ملايين من ناحية ، وشحاذين من ناحية أخرى ، ثم يقتل الآخرون الأولين ، ثم تنتهي مثل هذه الإتجاهات إلى ثورة إجتماعية بكل إرهابها ". ويسود الإعتقاد بأنه لابد من عمل شئ ما لتحسين ظروف المعيشة العامة ، وقُدّمت مشروعات مختلفة لإجراء تغييرات حاسمة في هذا الصدد ، وتقوم المقترحات على فكرتين أساسيتين.

الأولى : إفتراض أن تُقَدّم الحكومة جميع المساعدات اللازمة للخلاص من المشكلات القائمة.

والثانية : الإعتقاد بأن إلغاء النفوذ الرأسمالي والمرابين يُسَهِّل إجراء الإصلاحات المطلوبة.

وقد ثبت أن القاعدة الثانية هي الأفضل حيث تُنمي مبدأ الإعتماد على النفس كالتنظيمات التعاونية بشرط توافر العناصر اللازمة لحُسن التنظيم والإدارة والتي من شأنها أن تلتزم الإدارة بالعمل حسب التعليمات المقررة لتحقيق أهدافها ، وعلى الإتحادات العليا التعاونية والأجهزة الإدارية المشرفة عليها أن تطلب من كل جمعية عضو المستندات الآتية : صورة طبق الأصل ومُوَثَّقة من نظامها الأساسي ، وشهادة تسجيل قانونية ، وكذلك شهادات عن أعضائها ونسخة من توقيعاتهم ، وقائمة تتضمن بيان عن جميع أعضاء الجمعية موضحاً بها قيمة دخلهم والضرائب العقارية التي يدفعونها ، وصورة من جميع القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية بشأن التغييرات في النظام الأساسي، والميزانية العمومية للسنة المنتهية ، وتقرير عن تذبذب العضوية في السنة السابقة مع بيانات عن الأعضاء الجدد ومعلومات عن ضرائبهم.

وكان من بين الأساليب التي إتبعتها جمعيات الإئتمان فيما يتعلق بمجلس الإشراف ألاَّ ينال أعضاؤه أي ربح أو مقابل مالي سوى إستردادهم للمصروفات التي ينفقونها، وهذه قاعدة ذات أهمية قصوى ، لأن أعضاء مجلس الإشراف في الغالب من قادة الجمعيات الإئتمانية المحلية الذين لا يحصلون على أي منفعة لا من الجمعيات المحلية ولا من الجمعية المركزية ، بل يتحملون مسئولية الضمان بأموالهم وممتلكاتهم جميعاً فهم يُقدِمون عملهم بلا مقابل ، وتسري قاعدة عدم حصول المشرفين على منفعة على الجمعيات المركزية والجمعيات المحلية أيضاً حتى لا يكون للمشرفين أي مصلحة في المخاطرة والقيام بعمليات غير مضمونة لأنهم لن يكسبوا من ورائها سوى الضرر الذي يصيبهم شخصياً ، أما عضو الإدارة الوحيد الذي يحصل على أتعاب متواضعة فهو الصراف.

ويتضمن النظام الأساسي إلى جانب قاعدة التمسك بالإحتياطات الواجبة ضماناً للأعمال ، نصاً يُحرِّم القيام بأية مضاربات من أي نوع فيما يتعلق بممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة ، ولا يجوز توزيع أية أرباح تتجاوز النسبة المئوية للفوائد التي تدفعها الجمعية عن القروض.

وقد كشفت التجربة عن أن الجمعية الإئتمانية المركزية ليست بنكاً من النوع العادي ، ولكنها تؤدي وظيفة التوازن فيما بين الجمعيات المحلية الأعضاء ، فتودِعُ فيها الجمعيات ما لديها من فائض نقدي لإستثماره ، وتلجأ إليها عند الحاجة إلى الأموال فتسحب منها ، وعلى ذلك فإن الجمعية المركزية تؤدي مهمة نافعة جداً لأنها تُوَفِّرُ للجمعيات ذات الفائض وسيلة لإستثمار هذا الفائض وتتقاضى فوائد مجزية عنه ، وتقدم للجمعيات التي تحتاج إلى المال حاجتها منه ، خاصة الجمعيات المحلية الجديدة التي يلزمها المال لتكوين رأس المال العامل.

ونظراً لأن بقاء المنشأة وفاعليتها يتوقفان على سيادة روح الفريق والتعاون المخلص البنَّاء ، وتجنيب المعاملات الخطرة ، فقد تقرر ألاَّ يُسمح بالإنضمام لعضوية جمعية الإئتمان المركزية (البنك المركزي) إلاَّ جمعيات الإئتمان المحلية وحدها كما أوضحنا آنفاً ، وأمكن منع سياسات الربح التدليسية بتحديد أقصى معدلات الربح الموزع مما يضمن تكوين الإحتياطي الرأسمالي.

كما أُنشئت إتحادات الإدارة التعاونية ويتركز هدفها في المساعدة في القيام بالأعمال المصرفية لجمعيات الإئتمان المحلية الأعضاء فيها ، ونشر حركة جمعيات الإئتمان والعمل على دعم وتقوية أعمال فروع تلك الجمعيات والنشاط المساعد لها.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن نوضِّح أنه نظراً لعدم توافر الخبرة وقتئذ ، فقد سُمح لمديري إتحادات الإئتمان المركزية بأن يعملوا أيضاً كمديرين في إتحادات الإدارة ، وكان مجلس الأشراف في الجمعيات الأولى هو اللجنة التنفيذية في الجمعيات الثانية ، ذلك لأن إنشاء إتحاد الإدارة كان حاجة مُلِحَّة بالنسبة لإتحادات الإئتمان المركزية التي إستلزمت أن تعمل إتحادات الإدارة بعناية وحرص فيما يتعلق بالنهوض بالجمعيات الأعضاء وخاصة بالنسبة للرقابة الفعَّالة على كافة نشاط الجمعيات ، ولاشك أن مجرد إنشاء جمعيات الإئتمان لا يؤدي إلى تحسين أحوال المجتمعات الريفية من تلقاء نفسها ، بل ينبغي بث الوعي في نفوس الريفيين بأن مجتمعهم بحاجة ماسة إلى تغييرات جذرية في طريقة المعيشة وطريقة أداء الأعمال وطريقة السلوك ، ولابد من كشف أسباب القصور حتى يتبينوا أهمية التغيير مع الأخذ بيدهم بحرص ورُشد ، وإرشادهم إلى كيفية التغيير ، وبعبارة أخرى نستطيع القول بأن المال وحده لا يكفي ولا يؤدي الغرض ، إنما الأهم من ذلك هو الإرشاد الواعي وتعليم الجمهور كيف يستخدمون المال في أفضل الغايات وبأحسن السُبُلْ حتى إذا قدمت جمعيات الإئتمان هذا المال كان الناس متأهبين لإستخدامه من أجل تحسين أحوالهم.

وقد حرص التطبيق العملي على أن تجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة سنوياً على الأقل ، وتعتبر الجمعية العمومية من أهم الهيئات. ومن حق جميع الجمعيات الأعضاء في التنظيم حضورها ، وهي تلتزم فعلاً بإيفاد مندوبين عنها ، ولهذه الإجتماعات أثر طيب جداً لأنها تُزيد من وعي المشتركين فيها بحاجات

المجتمعات الزراعية وتُنمي الشعور بالوحدة العامة ، وهي أيضاً منبر جيد يتيح أحسن الفرص لمناقشة المشكلات العامة ودعم الروح التعاونية وإنعاشها ، وقد ثبت ذلك من نتائج الإجتماعات حيث أصبح المشاركين على علم ودراية بظروف وأحوال جموع المزارعين ، ودَعَمَّت الروح العامة ، وَوَسَّعت آفاق الأعضاء بحيث إمتدت نظرتهم إلى ما يتعدى نظرتهم الضيقة التي ترتبط بشئونهم المحلية، كما ساد الإجتماعات روح طيبة وعاد المندوبون في غاية الإرتياح للنتائج ونقلوا هذه الإنطباعات إلى زملائهم من أعضاء جمعيات الإئتمان.

وقد أوضحت الغالبية العظمى من التعاونيين أنه ليس من الملائم أبداً أن تخضع التعاونيات لأي ضوابط أو رقابات حكومية بدعوى توجيهها للأهداف المنشودة ، فليست تلك الرقابة الحكومية تدخلاً غير محمود في مصالح الجماهير الخاصة فحسب ، بل إنها تجعل من المستحيل إختيار الأشخاص الصالحين للقيام بالمراجعة المحاسبية وتدريبهم وتثقيفهم ، ولن يَتَيسَّر تعبئة القوى المادية والمعنوية للجماهير على أعلى مستوى إلا في ظل التدابير الحرة تماماً ، وبهذه الطريقة تنطلق الجماهير نحو العمل المُجْدِي.

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى أن إتحاد الجمعيات ليس سوى إستمراراً للمبادئ الأساسية والأهداف التي سارت عليها طبقاً لها الجمعيات التعاونية المحلية وهي " **تنسيق القوى الإقتصادية للعديد من الأفراد الذين يتحدون من أجل المساعدة الذاتية المشتركة المتبادلة** "، وبهذه الطريقة تنضم الجمعيات التعاونية للعمل معاً وتتجه نحو تجميع الجهود والقوى لتصبح وحدة أكبر حجماً لها وزن إقتصادي أعظم ثقلاً وتأثيراً ، ويمكن أن تتم هذه الوحدة في شكل تنظيم من مرحلتين أو ثلاث مراحل ، فتُقام إتحادات أو تنظيمات مركزية أو أية منظمات أخرى تضم الأنشطة الإدارية والعملية على أساس من الترتيبات القومية أو الإقليمية المختلفة دون التَقَيُّد بأية مبادئ جامدة.

ومما يُحسب لرايفيزن أنه أمكنه تعديل المجتمع من الوجهات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بتحريك وتنشيط العقيدة التعاونية ، وإستطاع إيقاظ هذا الشكل من المشروعات التعاونية وبث فيه الحيوية الروحية جاعلاً من الإنسان مركز جهده وفكره.

وكانت جمعيات الإئتمان التعاونية هي البداية الضرورية لأن المال ورأس المال مفتاح السوق والطريق إليها في كل آن ، بل ومفتاح الإقتصاد والطريق إليه أيضاً.

" ولم يحدث أن أثرت أفكاراً في المجالات الإقتصادية والإجتماعية تأثيراً بعيد المدى مثلما أثرت أفكار رايفيزن إلاَّ في حالات قليلة ، فهذه الأفكار التي صدرت عن رجل فرد في قرية ألمانية مجهولة غزت الآن كل قارات العالم.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضع عن طريق قُدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) " يرى علماء الفكر التعاوني أن من الخطورة بمكان لشعوب العالم أن تحتكر فئة قليلة سلاح المال وسلاح التفوق الذهني ".

ناقش العبارة السابقة ، موضحاً خطر تركيز القوة المالية في يد فئة قليلة نسبياً ، ورأيك الخاص في علاج مثل هذه المشكلة ، على أن تؤيد رأيك بأثر رسالة التعاون في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية ومفهوم الوحدة بين المواطنين.

*) " كثر الجدل في بداية إنشاء جمعيات الإئتمان حول العضوية الإجبارية والإختيارية في التنظيمات التعاونية وأثر ذلك على التنمية الإجتماعية والإقتصادية ".

ناقش العبارة السابقة موضحاً رأيك الخاص ، على أن تؤيد هذا الرأي بالأسانيد والتجارب التعاونية من واقع دراساتك المقارنة لتجارب الأمم.

*) تناول بالشرح والتعليق دور البنك الزراعي التعاوني لإقليم الراين الألماني كأول إتحاد مركزي تعاوني.

*) قدَّم شولز Schulze في نهاية الدورة البرلمانية في يناير عام ١٩٧٦ إستجواباً ضد جمعيات الإئتمان ، وخاصة البنوك المركزية الإقليمية والبنك العام :

ما هو مضمون هذا الإستجواب ؟ .. وما هو رأي وموقف رايفيزن في هذا الخصوص ؟

*) ما هو غرض الإتحاد الإئتماني الزراعي المركزي ، وما هي طريقة عمله ؟..

*) ما هو الدور الذي يقوم به مجلس الإشراف في إدارة إتحاد الإئتمان الزراعي المركزي ؟... وما هي أساسيات نجاح مثل هذا الإتحاد ؟

*) لماذا أنشأت الحركة التعاونية الألمانية " إتحادات الإدارة التعاونية "؟ - ناقش وظيفتها ، وأهميتها ، ورأيك الخاص فيما يتعلق بالإستفادة من هذه التجربة.

*) تناول بالشرح والتعليق :

لماذا يتضمن النظام الأساسي لجمعيات الإئتمان نصاً بالتمسك بعمل الإحتياطيات الواجبة ، وعدم القيام بأية مضاربات من أي نوع ؟

ولماذا يرى علماء التعاون في ألمانيا أن المال وحده لا يكفي لنجاح الجمعيات ؟

ولماذا يرى علماء التعاون في ألمانيا أنه ليس من الملائم خضوع التعاونيات لأي ضوابط أو رقابة حكومية بدون توجيهها إلى الأهداف المنشودة ؟

*) هناك تساؤلات تدور بين الباحثين حول شخصية رايفيزن ... ما هي هذه التساؤلات ؟... وما هو رأيك الخاص ؟..

الفصل التاسع

نُبذة عن نشأة التعاون وتطوره في ألمانيا



مقدمـــة :

إتضح لنا من الفصول السابقة أن الجمعيات التعاونية الألمانية نشأت بفضل جهود إثنين من الرجال ذوي العزم في أواخر القرن التاسع عشر ، **أولهما هو العمدة فريدريك فلهام رايفيزن ، والثاني القاضي هرمان شولز من مدينة ديلتش ، ولكي ندرك مدى جهد هاتين الشخصيتين لابد من الإلمام بالظروف التي حفزتهما إلى التفكير في الإصلاح ، ففي ذلك الوقت كانت " الثورة الصناعية " في أوجها ، وحاجتها إلى إصلاح ما برز من مساوئها ، وصاحبت الثورة الصناعية حركة تحرير الفلاحين ، كما ساد مبدأ حرية التجارة** ، وكان لكل هذه الإتجاهات آثار سيئة على المجتمع الريفي ، فعلى الرغم من أن حركة تحرير الفلاحين كانت ترمي إلى منح الزراع المستأجرين حق ملكية الأرض ، **إلا أن قانون الإصلاح – هاردنبرج The Stein Hardenberg reform – الذي جعل من المستأجرين مُلاكاً للأراضي التي في حيازاتهم ، ألزمهم بدفع تعويضات عنها لملاكها السابقين** ، وهكذا أُلقى عليهم أعباء فادحة إشتدت عقب سوء حالة المحاصيل في عام ١٨٤٦/١٨٤٧ والمجاعات التي ترتبت على ذلك حتى تدهورت أوضاع الفلاحين بشدة.

أما مبدأ حرية التجارة فقد مهد الطريق لظهور طبقة من رجال الأعمال لديها رؤوس الأموال الكبيرة ، لكنه من ناحية أخرى أنزل أفدح الضرر بالحرفيين والمصانع الصغيرة ، فإنحدر الحرفيون شيئاً فشيئاً إلى أن **غرقوا في الديون وصاروا تحت رحمة مقرضي النقود ، وأصبحوا لا يختلفوا عن الفلاحين في سوء الأحوال ، وفقد كثير منهم أسباب معيشتهم ، وهكذا هددت حركة التحرير أقدار الزراع والحرفيين حتى كادت تفقدهم حريتهم ، أو هي أفقدتهم إياها فعلاً.**

وشاهد فريدريك فلهام رايفيزن Friedrick Wilhelm Raiffeisen الفاقة المتفشية في البلاد، وفكر في تخفيف أثرها على سكان الريف **فأنشأ عام ١٨٤٧ أول منشأة إجتماعية في فيربوش** غايتها معاونة الجماهير المعوزة ، وقامت هذه المنشأة في أول الأمر على **مبدأ البر والإحسان** Principle of Charity أي أنها لم تكن تعاونية في أصل نشأتها لكنها مع ذلك مهدت الطريق لجمعيات رايفيزن التعاونية التي ظهرت فيما بعد ، **أما أول جمعية تعاونية حقيقية قامت على أساس فكرة الإعتماد على النفس Self-help فهي التي أسسها فردريك فلهلم رايفيزن عام ١٨٦٤ ، في هدسدورف Heddesdorf** وسبقت قيامها عدة تجارب مرحلية حتى ظهرت تلك الجمعية تحت إسم " **جمعية هدسدورف للإقراض** ".

وفي نفس الوقت كان هرمان شولز Hermann Schulze يقوم بجهود مماثلة لكنها مستقلة تماماً عن جهود رايفيزن ، وكانت تلك الجهود موجهة أيضاً للتخفيف من أزمات الفاقة التي جاءت بها السنوات العجاف حين نقصت المحاصيل عام ١٨٤٦ و ١٨٤٧ **وأيقن شولز منذ البداية أن الحرفيين المعوزين لا يمكن مساعدتهم بالبر والإحسان والإعانات الخيرية وحدها ، بل ينبغي أن يقوم الأمر كله على أساس إقتصادي يتبادل في نطاقه الفقراء المساعدة بأن يجتمعوا معاً ليحشدوا مواردهم الضعيفة وتصبح وحدة قوية فعالة ، وهكذا أنشأ شولز أول جمعية للمواد الخام اللازمة لصناعة الأحذية والسباكين " ، ثم أنشأ في عام ١٨٥٠ أول " جمعية تسليف " تعتبر رائدة ما يعرف الآن " بالبنوك الشعبية " ، وكل ذلك على أساس مبدأ المساعدة الذاتية المتبادلة والإدارة الذاتية والمسئولية الكاملة.**

التقدم والنمو في طريقين منفصلين :

أخذت فكرة التعاون تنتشر في مختلف أنحاء ألمانيا في عشرات السنين التالية ، وسارت جمعيات رايفيزن التعاونية الريفية وجمعيات شولز التعاونية الحرفية في طريق التقدم والتطور وتحسين الأساليب التنظيمية والإدارية ومراجعة الأعمال وإكتساب المزيد من الأعضاء ، ولكن ظل كل منهما بمعزل عن الآخر ، ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن جمعيات الإئتمان كان لها أيضاً نشاط يرتبط بالمعاملات التجارية ، وهذا أدَّى إلى تحقيق نوع من التكامل مع جمعيات التجارة والجمعيات الزراعية وجمعيات الصناعات الصغيرة ، ثم إنضمت الجمعيات الزراعية معاً فأنشأت إتحادات لها وكذلك فعلت جمعيات الصناعات الصغيرة ، وكان الهدف من الإتحادات إمداد الجمعيات الأعضاء بالمعونة الفنية والمشورة والمراجعة الحسابية.

معاً في منظمة واحدة :

رأت الحركتان في الستينات أنه من المفيد والمرغوب فيه أن يندمجا معاً طالما أن أفكارهما وأهدافهما وإقتصادياتهما واحدة ، هذا بالإضافة إلى أن أساسهما القانوني واحد ، ومن أجل تحقيق هذا الإندماج عقدت الحركتان سلسلة من الإجتماعات والمحادثات إنتهت في عام ١٩٧٢ ، ووصلت إلى الإتفاق بينهما على إقامة نظام تعاوني موحد ، وأن يكون على رأس هذا النظام إتحاد عام وثلاث إتحادات نوعية.

ويوجد الآن على المستوى الأساسي أو الإبتدائي نحو ١٠ر٧٠٠ جمعية تشمل جمعيات إئتمان Credit Cooperatives وجمعيات زراعية سلعية Agricultural cooperatives commodity وجمعيات تصنيع ، وجمعيات خدمات ، وجمعيات للصناعات الصغيرة ، مع ملاحظة أن جمعيات الخدمات وجمعيات الصناعات الصغيرة تعمل على نطاق أوسع من نطاق الجمعيات الأخرى ، فهي وإن كانت جمعيات أساسية ، إلا أنها تعمل على نطاق إقليمي أو قومي.

وأنشـأت الجمعيـات الأساسـية منشـآت أعمـال مركزيـة Central Business Institutes على النطاق الإقليمي بلغ عددها ٨٢ مركزاً ، وهذه المراكز ذات نشاط نوعـي متخصص حسب قطاع عمل تلك الجمعيات ، كما وتشمل هذه المنشآت المركزية بنوكاً مركزية ، ومراكز سلعية ، كما توجد منشآت أخرى تتكامل مع الجمعيات الأساسية والمراكز الإقليمية ، وهي منشآت خاصة تباشر عملها على النطاق الإقليمي أيضاً ، ومثالها مراكز الحاسبات الإلكترونية التعاونية وعددها ١٢ مركزاً ، **وتمد هذه المراكز الجمعيات بآخر ما وصل إليه العلم والنشاط من معلومات فنية حديثة ، وكذلك المعلومات والخدمات الإدارية اللازمة** والتي تفيد تلك الجمعيات ومراكزها الإقليمية من حيث تشغيلها وإدارتها على أسس إقتصادية ... وتوجد مراكز فيدرالية متخصصة على النطاق القومي تتعاون مع المراكز الإقليمية . كما توجد أيضاً مُنَظَّمات تعاونية تساند عمل المراكز الإقليمية والجمعيات الأساسية ، وعلى سبيل المثال توجد جمعيات البناء ، وجماعات التأمين . وبنوك الرهن.

وتنتمي جميع الجمعيات ومراكز أعمالها المركزية الإقليمية إلى عضوية الإتحادات التعاونية الإقليمية وعددها ١٤ إتحاداً ، كما وتنضم أيضاً إلى عضوية جمعيات المراجعة المتخصصة وعددها ٦ جمعيات ، **ووظيفة إتحادات المراجعة هي القيام بالمراجعة التي ينص عليها قانون التعاون ، ومراقبة الموقف الإقتصادي لتلك الجمعيات ، ومدى سلامة الإدارة فيها ، وبالإضافة إلى تلك المهام تقدم جمعيات المراجعة لأعضائها النصح والمشورة في الشئون الإقتصادية والقانونية والإدارية ، وتنظم التدريب الأساسي والمتقدم وشئون الإعلام المشترك:**

وتعمل التنظيمات التعاونية الثلاث على النطاق القومي من خلال الإتحادات الخاصة بكل من الفروع المختلفة وهي : الإتحاد الألماني للبنوك الشعبية وبنوك رايفيزن **(BVR) Federation of the German People's Banks and Raiffeisen Banks** وإتحاد جمعيات رايفيزن الألماني **(DRV) German Raiffeisen Union**

والإتحاد المركزي لوكالات تجارة الجملة والخدمات التعاونية (ZENTGENO) Central Association of the Cooperative Wholesale and Service Agencies. ووظيفة هذه الإتحادات تقديم المشورة لأعضائها في كافة الشئون وتمثيل مصالحهم. **ويأتي الإتحاد التعاوني والرايفيزن الألماني على قمة البنيان التعاوني**، وهو المسئول على النطاق القومي عن المراجعة وكافة الشئون ذات التأثير على النظام التعاوني بأسره.

التغيير المستمر لمواجهة التحديات :

من الأمور الجديرة بالملاحظة، **أن سُنَّةَ الحياة التطور، وهذا التطور يحدث الكثير من التغييرات في الهيكل التنظيمي والإقتصادي ومن هذا المنطق حدثت تغييرات هامة في البناء التنظيمي للحركة التعاونية الألمانية في خلال الثلاثين سنة الماضية، وكان الهدف تمكين الجمعيات التعاونية من مواجهة المنافسة المتزايدة، وتطوير قدرتها وكفاءتها** في خدمة أعضائها من الطبقة المتوسطة، وإتجه التطوير إلى إنشاء وحدات أكبر حجماً كلما كان ذلك ممكناً ومرغوباً، **والهدف من وراء ذلك هو خفض التكاليف وتحسين الخدمات وترشيد إستخدام الإمكانيات الفنية**، لذلك إتجه الرأي إلى تشجيع إندماج الجمعيات **ووضعت لذلك سياسة وتخطيط علمي دقيق ومدروس وقابل للتطبيق**، وقد ترتب على الأخذ بهذه السياسات أن إنخفضت بموجبها عدد الجمعيات من ٢٦٫٠٠٠ جمعية في عام ١٩٥٠ إلى ١٠٫٧٠٠ جمعية فقط في منتصف الثمانينات. وإنخفضت عدد جمعيات الإئتمان من نحو ١٢٫٠٠٠ جمعية إلى ٤٫٤٤٠ جمعية في غضون نفس الفترة الزمنية ذاتها.

ويلاحظ أن هذه الجمعيات تتضمن فيما تتضمن (٢٧٥٠) جمعية متعددة الأغراض، وهذه الجمعيات ترتبط بمعاملات مع أكثر من ١٩٦٠٠ مكتب بنكي Bank Offices كما تضاعفت العضوية في خلال الفترة الزمنية ذاتها أربع مرات بحيث أصبحت ٨٫٨٠٠٫٠٠٠ عضواً.

وفيما يتعلق بتعاونيات رايفيزن السلعية والصناعية والخدمية فقد تناقص عدد الجمعيات من ٢١٠٠٠ جمعية إلى أكثر قليلاً من ٨٢٠٠ جمعية ، بما في ذلك بالطبع الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض ، بينما زاد عدد العضوية بحيث وصل إلى ٤ر٤٠٠ر٠٠٠ عضو.

وتطورت جمعيات الصناعات الصغيرة وجمعيات الخدمات منتهجةً نفس الطريق وأصبح عددها ٨٨١ جمعية ، ولم يسفر التغيير التنظيمي الهيكلي عن زيادة فاعلية الجمعيات وكفاءتها فحسب ، بل إزدادت مسئولياتها وأهميتها الإقتصادية أيضاً ، ويؤكد هذه الحقيقة ما توضحه الأرقام من زيادة عدد الأعضاء وزيادة عدد العاملين حيث بلغ عدد الأعضاء ١٠ر٦ مليون عضواً ، وبلغ عدد الموظفين ٢٨٠ر٠٠٠ موظفاً.

الإتحاد التعاوني والرايفيزن الألماني :

يأتي الإتحاد التعاوني والرايفيزن الألماني : German Cooperative (DRV) and Raiffeisen Union على رأس البنيان التعاوني كله كمنظمة قمة لكافة البنوك التعاونية ، والجمعيات الزراعية ، وجمعيات الصناعات الصغيرة ، وجمعيات الخدمات ، **وقد تشكل هذا الإتحاد عام ١٩٧٢ في إطار حركة إعادة تنظيم البنيان التعاوني الألماني** ، وإندمج في إتحاد القمة هذا **الإتحاد التعاوني الألماني الذي كان إتحاد قمة بالنسبة لجمعيات الصناعة الصغيرة (شولز ديليتش) وإتحاد الرايفزن الألماني الذي كان بدوره إتحاد قمة بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية.**

وتأسست في عام ١٩٧٢ أيضاً ثلاثة إتحادات نوعية هي :

*) **إتحاد البنوك الشعبية وبنوك رايفيزن** ، ويختص هذا الإتحاد بالنظر في شئون ورعاية جمعيات الإئتمان.

*) **إتحاد رايفيزن الألماني** ويختص هذا الإتحاد بالنظر في شئون ورعاية جمعيات السلع الزراعية والصناعية والخدمات ، وكذلك قطاعات السلع في الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.

*) **الإتحاد المركزي لوكالات البيع بالجملة والخدمات التعاونية** ويختص هذا الإتحاد بالنظر في شئون ورعاية جمعيات الصناعات الصغيرة وجمعيات الخدمات.

ويمثل الإتحاد التعاوني والرايفيزن الألماني مصالح نحو ١٠ر٧٠٠ جمعية من جمعيات الصناعات الصغيرة ، والجمعيات الزراعية ، وعدد أعضائها أكثر من ١٠ر٦ مليون عضواً مع رجاء ملاحظة أنه يدخل في نطاق هذا العدد العضوية المزدوجة(*) ، ويتناول نشاط الإتحاد جميع الشئون المتصلة بالبنيان التعاوني بأسره ، أي أنه يتناول كافة النواحي الإقتصادية والقانونية والضرائبية مما يهم مختلف القطاعات التعاونية ، كما يقدم الإتحاد النصح والمشورة بشأن القانون التعاوني والمراجعة التعاونية والتدريب والإدارة وتجميع المعلومات وإعدادها ، هذا بالإضافة إلى أن الإتحاد يقوم بمراجعة حسابات وأعمال المكاتب الفيدرالية والمراكز الإقليمية.

كما يهتم الإتحاد التعاوني والرايفيزن الألماني بعقد وتدعيم الصلات والعلاقات مع الحركات التعاونية في داخل ألمانيا وخارجها ، هذا بالإضافة إلى ما يقوم به من نشاط فيما يتعلق بالمساعدات التي تستهدف تنمية الحركات التعاونية بإعتباره قمة البنيان التعاوني في ألمانيا ، ويندرج في عضويته مختلف أنواع الإتحادات ، مثل الإتحادات الإقليمية ، وإتحادات المراجعة المتخصصة ، والمراكز الإقليمية والمكاتب التعاونية الفيدرالية والمنشآت المتخصصة.

---

* يسمح قانون التعاون الألماني للعضو التعاوني أن يندرج في عضوية الجمعيات التي يستفيد من خدماتها ، ولذلك أشرنا عند ذكر عدد العضوية أنه يدخل في نطاقها " العضوية المزدوجة".

أرقام هامة عن البنيان التعاوني في ألمانيا الإتحادية

	العدد	مجموع رقم الميزانية العمومية بالبليون دويتش مارك	عدد الأعضاء بالمليون
جمعيات الإئتمانات	٤٤٤٨	٣ر٢٥٤	٨ر٨
البنوك الشعبية وبنوك رايفيزن ويدخل في نطاقها الجمعيات متعددة الأغراض.			
البنوك المركزية (بما فيها البنك التعاوني)[١]	٢٧٥٤	٠ر٨٢	٨ر٢
	١٠	٤ر٩١	
	العدد	الحركة السنوية[٢]	الأعضاء
جمعيات السلع الزراعية والتصنيع والخدمات			
جمعيات السلع الزراعية والتصنيع			
جمعيات الخدمات الزراعية	٦٥٧٤	٣ر٣٦	٩ر٣[٤]
	١٥٥٠[٣]	٦ر٠	
المراكز الزراعية (بما فيها المراكز الفيدرالية)[٥]	٦٠	٦ر٣٤	
	العدد	الحركة السنوية	الأعضاء
جمعيات الصناعات الصغيرة والخدمات			
جمعيات الصناعات الصغيرة والخدمات	٨٦٣		
التعاونية المركزية	١٨[٦]		
المجموع	١٠٧٦٩		٦٥ر١٠[٧]

---

[١] عدد البنوك المركزية ٩ ، مجموع رقم ميزانيتها ٤ر٥٥ بليون مارك ، ميزانية البنك التعاوني ٣٦ بليون مارك.

[٢] تشمل ضريبة القيمة المضافة.

[٣] لا تشمل ضريبة القيمة المضافة.

[٤] منهم ٨ر٢ مليون أعضاء الجمعيات متعددة الأغراض.

[٥] عدد المراكز الفيدرالية ٥ ، حركتها السنوية ٩ر٤ بليون مارك.

[٦] بما فيها جمعيات الصناعات الصغيرة والخدمات المتجمعة في إتحادات المراجعة المتخصصة.

[٧] بما فيها العضوية المزدوجة.

ملحوظة : يلاحظ أن الأرقام تختلف من سنة إلى أخرى في ضوء الجهود المرتبطة بالنشاط إلاّ أنها تعطي صورة عن البنيان ونشاطه.

مستويات البنيان التنظيمي التعاوني

المستوى			
على المستوى القومي	الإتحاد التعاوني والرايفيزن الألماني		
	إتحاد رايفيزن الألماني	إتحاد البنوك الشعبية الألمانية وبنوك رايفيزن	الإتحاد المركزي لوكالات البيع بالجملة والخدمات التعاونية
	٦ جمعيات مراجعة متخصصة		
	٢٥ مركزاً تعاونياً فيدرالياً ومنشأة خاصة		
على المستوى الإقليمي	١٤ جمعية إقليمية		
	٥ر٥ مراكز رايفيزن للتسويق	٩ بنوك مركزية	١٨ مراكز تسويق للصناعات الصغيرة
	المجموعة ٨٢ مركزاً للأعمال		
على المستوى المحلي	٨١٢٤ جمعية رايفيزن للسلع والتصنيع والخدمات	٤٤٤٨ بنكاً شعبياً وبنك رايفيزن لها ١٩٦٠٠ مكتب مصرفي	٨٦٣ جمعية صناعات صغيرة وخدمات
	منها ٢٧٥٤ جمعية متعددة الأغراض	منها ٢٧٥٤ جمعية متعددة الأغراض	
		٣٥ جمعية إئتمان أخرى(*)	
	المجموع ١٠٦٨١ جمعية أساسية (أولية)(**)		

---

* غير داخلة في الرقم الإجمالي.

** بعضها يعمل أيضاً على المستوى الإقليمي وعلى المستوى القومي.

ملحوظة : أنظر الخريطة التي تعطي مزيداً من الإيضاح عن البنيان التعاوني الألماني مُدَعمة بالأرقام والمصدر المستمدة منه هذه الأرقام.

البنوك الشعبية وبنوك رايفيزن

يضم النظام المصرفي التعاوني ٤٤٤٨ بنكاً شعبياً وبنك رايفيزن منها ٢٧٥٤ جمعيات متعددة الأغراض ، فإذا أضيف إلى هذا العدد ١٥١٥٠ وحدة مصرفية تابعة لأصبح واضحاً أن **لهذا النظام المصرفي نحو ١٩٥٠٠ مكتباً مصرفيا ، أي أنه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في أوروبا** ، ويتضمن النظام المصرفي التعاوني ٩ بنوك مركزية لها ٤٩ وحدة تابعة ، أما منظمة القمة فهي " البنك التعاوني " ومقره فرانكفورت.

ويبلغ عدد أعضاء البنوك الشعبية وبنوك رايفيزن نحو ٨ر٨ مليون عضو ، **ويأتي على رأس جمعيات الإئتمان " إتحاد البنوك الشعبية وبنوك رايفيزن الألمانية** " ومقره بون ، ويقوم بالوظائف الآتية :

*) النهوض بتطوير وتنمية النظام الإئتماني التعاوني.
*) تمثيل مصالح أعضائه المهنية والخاصة في الميادين الإقتصادية والقانونية والضريبية أمام السلطات التشريعية والوزارات والهيئات الأخرى.
*) تقديم المشورة للأعضاء في الشئون القانونية والضريبية والإدارية.
*) إنشاء الهيئات التي تحمي وتساند جمعيات الإئتمان وتنهض بها وإنشاء ودعم تسهيلات التدريب.

بيانات عن الجمعيات الإئتمانية والبنوك المركزية
(الأرقام المالية بالمليون دويتش مارك ألماني)

السنوات	النوعية	مجموع الميزانية	الودائع	حسابات التوفير	الإئتمان
١٩٧١	إئتمان*	٩١ر٥٥٥	٧ر٨٧٩	٥٧ر٠٧٨	٥٧ر٦٧٥
	بنك مركزي**	٣٤ر٣١٩	٣ر٢٨٣	٢٤٧ر٠٠٠	٦ر٤٢١
١٩٧٣	إئتمان*	١٢٣ر٠٤٠	١٠٢ر٤٣١	٦٩ر١٧٦	٧٧ر٤٤١
	بنك مركزي**	٤٣ر١٧٠	٣ر٤٥٥	٢٧٢ر٠٠٠	٧ر٧٥٢
١٩٧٥	إئتمان*	١٥٤ر٨٤١	١٣١ر٦٥١	٩٧ر٩٥٣	٨٩ر٣١٩
	بنك مركزي**	٨٢ر٨٦٧	٤ر٤٣٦	٤٠٧ر٠٠٠	١٠ر٦١٠
١٩٧٧	إئتمان*	١٩٦ر٢٥٣	١٦٥ر٨٦٨	١٢٢ر٠٢٣	١١٨ر١٨٧
	بنك مركزي**	٧٦ر٣٣٤	٥ر٤٥٦	٤٤٥ر٠٠٠	١٢ر٣٥٤
١٩٧٩	إئتمان*	٢٥٤ر٢٩٠	٢٠٨ر١٢٤	١٣٩ر٧٩٦	١٦٤ر٦٥٧
	بنك مركزي**	٩١ر٣٩٨	٦ر٣١٦	٤٣٨ر٠٠٠	١٩ر٠١٠

*) جمعيات الإئتمان.
**) البنوك المركزية بما فيها البنك التعاوني.

جمعيات رايفيزن التعاونية للسلع والتصنيع والخدمات

تعتبر جمعيات رايفيزن التعاونية والوكالات التسويقية والخدمية بالغة الأهمية بالنسبة لقطاع الزراعة الألمانية فهي تزود أعضاءها من الزراع بالسلع الرأسمالية ، كما يغطي نشاطها توريد وتصنيع وتسويق الجانب الأكبر من المنتجات الزراعية ، كما تقدم هذه الجمعيات مشورتها لأعضائها الزراع حول المحصولات المُسَوَّقة ، وتمدهم بخدمات متنوعة.

ولجمعيات رايفيزن التعاونية أنشطة واسعة تُغطي طائفة كبيرة من السلع ، وبفضل ذلك تستطيع أن تؤدي لأعضائها خدمات توريدية هامة تنتشر في مساحات واسعة من المناطق الريفية وذلك من خلال توزيع واسع المدى ، **وتُعنى جمعيات رايفيزن بإنتقاء السلع التي توزعها وتكون على أعلى درجة من الجودة.**

وتستخدم جمعيات رايفيزن ١٤٧ر٠٠٠ عاملاً وتستثمر حوالي بليون مارك سنوياً ، وهي بهذه المثابة من أهم مكونات الإقتصاد القومي الألماني وتقوم بدور على جانب كبير من الأهمية كعامل إستقرار فيه ، لاسيما بالنسبة للمناطق ذات الإقتصاد الضعيف.

ويمثل إتحاد رايفيزن الألماني منظمة القمة لجمعيات رايفزن ويضم هذا الإتحاد ٨ر١٢٤ جمعية سلعية وجمعية تصنيع وجمعية خدمات على المستوى الأساسي و ٥ مراكز إقليمية و ٥ مراكز فيدرالية ، وبلغ مجموع رقم معاملاتها السنوية ٩ر٤ بليون مارك أخرى.

ويبلغ عدد الأعضاء الأفراد ٤ر٣ مليون عضواً ، وهذا يعني أن كل فلاح منضم إلى عضوية إحدى جمعيات رايفيزن أو لعدة جمعيات منها.

ومن الجدير بالملاحظة أن الإحصائيات السنوية تقرر أن الزراعة الألمانية تبيع أكثر من ٥٠٪ من إنتاجها إلى جمعيات رايفيزن.

ويقوم إتحاد رايفيزن الألماني بالوظائف الآتية :

*) النهوض بتنمية وتطوير النظام التعاوني الريفي.

*) تمثيل المصالح المهنية والمصالح الخاصة لأعضائها في ميادين الإقتصاد وسياسة التجارة Trade Policy وسياسة التشريع Legalpolicy وسياسة الضرائب Tax Policy.

*) تقديم المشورة للأعضاء في أمور الإقتصاد والتشريع والضرائب والإدارة.

أرقام إيضاحية عن جمعيات رايفيزن التعاونية

	عدد التعاونيات	الحركة السنوية بالمليون مارك
التعاونيات الأساسية		
التعاونيات متعددة الأغراض	٢ر٧٥٤	٢ر٩٥٠
تعاونيات البيع والشراء	١ر١٠٥	٧ر٢٥٠
تعاونيات الماشية ومنتجاتها	٢٥٥	٣ر٤٣٨
تعاونيات الألبان وتصنيع منتجاتها	١ر٥٨٨	١٥ر٨٠٠
تعاونيات الفواكه والخضر	١٣٥	١ر٠٧٠
تعاونيات زراع الكروم	٣٤٦	٩٣٨
تعاونيات أخرى	١ر٩٤١	١ر٤٤٧
المجموع	٨ر١٢٤	٣٢ر٨٩٣
التعاونيات المركزية		
مراكز السلع التعاونية	١٢	١٥ر٩٥٠
مراكز تسويق البيض ومنتجات الألبان	١٣	٥ر٢٠٠
مراكز الماشية واللحوم	٩	٨ر١٥٠
أقبية النبيذ المركزية	٨	٤٢٠
مراكز أخرى	١٥	--
المجموع	٥٧	٢٩ر٧٢٠
المجموع الكلي	٨ر١٨١	٦٢ر٦١٣

أرقام المعاملات السنوية لجمعيات رايفيزن

للسلع والتصنيع والخدمات

(لا تشمل الأرقام قيمة الضريبة المضافة)

السنوات	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩
الحركة بالمليون مارك	١١٨ر٣٣	٨٩٧ر٤١	٤٨٤ر٤٨	١٢٦ر٥٨	٦١٣ر٦٦

تعاونيات الصناعات الصغيرة والخدمات

يوجد في جمهورية ألمانيا الفيدرالية ٨٦٣ جمعية تعاونية للصناعات الزراعية والخدمات ، بلغت مبيعاتها عام ١٩٧٩ نحو ٤٥ بليون مارك (خلاف ١٨ جمعية مركزية) ، ويبلغ عدد الأعضاء ٠٠٠ر٢٥٠ عضواً تقريباً ، ويمثل جمعيات السلع الصناعية والخدمات على المستوى الفيدرالي " الإتحاد المركزي لوكالات البيع بالجملة والخدمات التعاونية " ووظيفة هذا الإتحاد تمثيل وحماية مصالح هذه الوكالات في مجالات التجارة والإقتصاد والسياسة الإقتصادية وتشريعات العمل ، والتشريعات الإجتماعية والسياسة الإجتماعية ، ويغطي نشاط الإتحاد تجارة الجملة وتجارة القطاعي ونشاط الحرفيين والصناع وكذلك الأعضاء الذين يزاولون حرفاً أخرى ، وفي هذا الإطار يعمل الإتحاد أيضاً على حماية مصالح أعضائه خارجياً ، وتشجيع تبادل الآراء فيما بين الأعضاء وتقديم المشورة لهم.

أرقام الأعمال السنوية لجمعيات الصناعات الصغيرة والخدمات

السنة	الحركة السنوية بالمليون مارك
١٩٧١	٣٤٠ر٣٥
١٩٧٣	١٦٢ر٣٩
١٩٧٥	٠٣١ر٤٩
١٩٧٧	٢٥٣ر٥٦
١٩٧٩	٤٥٢ر٦١

أرقام إيضاحية عن جمعيات الصناعات الصغيرة والخدمات

	العدد	رقم الأعمال بالمليون مارك
الجمعيات الأساسية الأولية :		
جمعيات شراء الغذاء وتجارة القطاعي للأغذية وتتضمن أيضا الدخان ومنتجاته.	٨٨	١٧ر٥٤٣
جمعيات شراء المواد غير الغذائية لتجارة القطاعي (السلع المنزلية والأحذية والمنسوجات والأدوية)	٣٥	١١ر٤٤٨
جمعيات الشراء لحرف الغذاء (المخابز ، الجزارة)	٢٤٤	٣ر٤١٦
جمعيات الشراء للحرف الأخرى (حرفة البناء ولوازمه)	١٢٤	١ر٥٠٤
جمعيات الشراء للجماعات من ذوي الحرف الأخرى	٣٠٤	٨ر٠٥٥
جمعيات النقل	٦٨	٢ر٦٤٥
المجموع	٨٦٣	٤٤ر٦١١
الجمعيات المركزية :		
التجارة (٥) الحرف (١٢) النقل (١)	١٨	١٦ر٨٤١
المجموع الكلي	٨٨١	٦١ر٤٥٢

العلاقات الدولية للحركة التعاونية الألمانية

١) يعني الإتحاد التعاوني والرايفيزن الألماني بإقامة علاقات وثيقة مع الهيئات التعاونية في أنحاء العالم ، والسبب في ذلك أنه يقوم بتنفيذ برنامج المعونة للتنمية التعاونية الذي بدأه إتحاد الريفيزن الألماني والإتحاد التعاوني الألماني ، كما يقدم الإتحاد التعاوني والريفيزن الألماني المساعدة للزوار الأجانب بأن يُعِدَّ لهم برامج محادثات

مثمرة مع الهيئات التعاونية الألمانية وزيارات لمختلف الجمعيات والمراكز والإتحادات والمؤسسات التعاونية ، ويقيم هذا الإتحاد علاقات وثيقة أيضاً مع الهيئات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية.

٢) إنضم إتحاد البنوك الشعبية وبنوك الريفيزن الألماني إلى عضوية المنظمات الأوروبية الآتية :

*) إتحاد الهيئات التعاونية للإدخار والإئتمان بالسوق الأوروبية ، ببروكسل ببلجيكا.

*) الإتحاد الدولي للإئتمان الزراعي ببروكسل ببلجيكا

*) الإتحاد الدولي للإئتمان الشعبي ، ببروكسل ببلجيكا.

٣) إنضم إتحاد الرايفيزن الألماني إلى المنظمات الدولية الآتية :

*) اللجنة العامة للتعاون الزراعي للجماعة الإقتصادية الأوربية ببروكسل ببلجيكا.

*) الإتحاد الأوربي للزراعة بسويسرا.

*) إتحاد رايفيزن الدولي ، ببون ، بألمانيا الإتحادية.

٤) يعقد الإتحاد المركزي لوكالات تجارة الجملة والخدمات التعاونية علاقات وثيقة مع الإتحاد الدولي لمنظمات شراء الأغذية ببروكسل ببلجيكا.

النظام التعاوني المتشابك ومؤسساته

تقوم بعض الهيئات الكبيرة بوظائف معينة في داخل النظام التعاوني :

*) البنك التعاوني DG Bank وحجم أعماله ٦٠ر٧ بليون مارك.

*) باوسباركاس Bausparkasse وهي مؤسسة تمويل البناء والإنشاءات وإستثمار مدخرات تعاونيات الإسكان - حجم تعاقداتها وصل إلى مبلغ ١٢٢ر٣ بليون مارك.

*) شركة التأمين رايفيزن والبنوك الشعبية ، وإيرادات الأقساط فيها وصلت إلى مبلغ ٤ر٢ بليون مارك ، كما وصلت قيمة الإستثمارات الرأسمالية فيها إلى مبلغ ١ر٦ بليون مارك ، والتأمين على الحياة ٦ر٢٨ بليون مارك.

*) بنك الرهونات التعاوني وقد وصل مجموع رقم الميزانية العمومية إلى ٣ر١٦ بليون مارك.

*) بنك الرهونات بميونخ ، مجموع رقم الميزانية العمومية ٧٨٩ر٤ بليون مارك.

*) شركة الإستثمارات ، مجموع الأصول ٥ بليون مارك.

البنك التعاوني

يمارس البنك التعاوني كل أعمال البنوك ، ومقره في فرانكفورت ، وله حق إصدار السندات ، وقد إنتشر نشاطه في كافة أنحاء ألمانيا ، وكذلك في كثير من أنحاء العالم ، والبنك التعاوني يقف على رأس مجموعة من هيئة مصرفية تعاونية مؤلفة من ثلاثة مجموعات ، ولذا فهو مكلف بتنمية التعاون بأسره ، وله أن يمارس الأعمال المصرفية المتصلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الوظيفة المصرفية ، ومن أهم أعماله في هذا الإطار أنه يقوم بأعمال الوكالة فيما يتعلق بدعم وتحقيق السيولة النقدية في النظام التعاوني الألماني ، ويؤدي هذا النظام المصرفي أعمالاً هامة في الأسواق النقدية والإئتمانية والرأسمالية في ألمانيا والخارج.

وللبنك التعاوني شبكة هامة من الفروع والمكاتب ، والهيئات التابعة ، كما يمتلك أسهماً في مؤسسات مصرفية أخرى ، ومن خلال هذه المنافذ يؤدي خدمات كبرى للمتعاملين معه وللمنظمات التعاونية في أهم المراكز المالية مثل لوكسمبورج ، ولندن ، وزيوريخ ، ونيويورك ، ولوس أنجيلوس ، وريو دي جانيرو ، وطوكيو ، وهونج كونج وسنغافورة .

ويتعامل البنك التعاوني مع البنوك التعاونية المركزية والإقليمية فيما يختص بالإئتمان والإقراض والإقتراض الخارجي ، ويعمل البنك التعاوني كمركز لإعادة الخصم ، وله في هذا الصدد أن يصدر سندات وأذونات بغطاء وبغير غطاء لمبلغ يعادل تعداد موارده المعلنة بخمسة عشرة مرة ، وهو يمثل المجموعة المصرفية التعاونية الألمانية في أي كونسورتيوم قومي أو دولي بصفة مدير أو مدير مناوب أو عضو.

ومن خلال ملكية البنك التعاوني لأسهم في المؤسسات المصرفية ذات الطابع الخاص فإنه يُوَسِّعْ دائرة نشاطه الذي يمتد بهذه الطريقة إلى مجالات الإئتمان العقاري وتمويل المصانع ، والتعامل في الأسهم والسندات والإستثمارات والقيم المنقولة وغيرها.

باوسبركاس ، شفايش هول (منظمة تمويل الإنشاءات)

أصبح لزاماً على المؤسسات المصرفية الحديثة في ألمانيا إن أرادت أن تزيد كفاءتها أن تضم إلى سلسلة خدماتها تمويل البناء والإنشاءات ومدخرات جمعيات الإسكان ، هذه هي الوظيفة التي تؤديها مؤسسة باوسباركاس شفايش هول التي أنشأتها عام ١٩٣١ بإسم آخر مجموعة من الحرفيين في كولون بألمانيا ، وتطورت المؤسسة حتى أصبحت الآن من أهم المنشآت في السوق الألمانية ، وحققت أعلى معدل في نمو مدخرات المتعاملين معها ، وظلت لسنوات عديدة في مقدمة المؤسسات الألمانية من حيث عدد عقود جمعيات إدخار الإسكان ، ويبلغ مجموع ميزانيتها السنوية ٣٥ر٢٣ بليون مارك ومجموع إيداعات المدخرين (زائد القروض) ٢٧ر١٢٢ بليون مارك كما بلغت عقود جمعيات إدخار الإسكان معها ٧٧ر٣ بليون عقد.

وقدمت في عام ١٩٧٩ مبلغاً وصل مجموع قيمته ٩،٣٣٦ بليون مارك لتمويل شراء ما يزيد عن ١٨٣،٠٠٠ منزل وإنشاءات جديدة ، وتجديدات وتوريدات في إنشاءات قائمة.

ولاشك أن هذا التقدم الإيجابي السريع يرجع إلى التعاون الوثيق مع المؤسسات الإئتمانية التعاونية ، لأن المتعاملين يفضلون حصر جميع الأعمال المتعلقة ببناء المساكن في هيئة واحدة تسهيلاً للتعامل ، وتهيئ شفايش هول للمتعاملين معها عدداً من خدمات التمويل كل منها يناسب فئة من المتعاملين وظروفهم بصفة خاصة ، ويجد المتعاملين لديها ما يريدون من إستثمارات متخصصة وهو أمر هام في هذا النوع من الأعمال وذلك ما أكسب **شفايش هول ثقة** عملائها التامة.

شركة رايفيزن والبنوك الشعبية للتأمين

تتبع شركة رايفيزن والبنوك الشعبية خمس شركات للتأمين منها شركة للتأمينات العامة ، وشركة للتأمين على الحياة ، وشركة للتأمين على الماشية وشركة للمعاشات ، وشركة لإعادة التأمين ، وهي تقدم لعملائها ولكافة الطبقات خدمات تأمينية واسعة النطاق ، مع تقديم المشورة في شئون التأمين وتتعامل الشركات في شتى فروع التأمين الذي يرتبط بالمسئولية والتأمين ضد الحوادث ، والتأمين على السيارات ، والتأمين على الحياة ، وتأمين المعاشات ، ثم التأمين على الماشية ، وكافة أنواع التأمين وإعادة التأمين ، بصورة تناسب بوجه خاص إحتياجات الطبقة المتوسطة من التجار والحرفيين والصناع والزراع ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة والموظفين والمستخدمين والصناعات الصغيرة.

وتستخدم مجموعة رايفيزن والبنوك الشعبية للتأمين أكثر من ٦٠٠٠ موظفاً تزيد كفاءتهم بإستمرار ، ويمتد نشاطها إلى كافة المجتمعات بما في ذلك المجتمعات الصغيرة ،

وتبلغ إيراداتها ٤ر٢ بليون مارك وإستثماراتها الرأسمالية نحو ٣ر٦ بليون مارك ، وقد بدأت رحلتها الناجحة من عام ١٩٧٩.

بنك الرهونات التعاوني الألماني

أنشئ بنك الرهونات التعاوني الألماني في برلين عام ١٩٢١ كفرع للبنك السابق **الذي أصبح الآن البنك التعاوني** ، وكان إنشاؤه بغرض تلبية الطلب المتزايد على قروض طويلة الأجل ، **ويمتلك البنك التعاوني الآن رأس مال بنك الرهونات التعاوني الألماني** أي أن البنك الأخير مملوك بالتالي لمؤسسة رايفيزن والبنوك الشعبية التي تمتلك أكثر من ٥٠٠ر١٩ مكتباً مصرفياً في جميع أنحاء البلاد ، والرابطة بين بنك الرهونات والبنك التعاوني ليست قائمة على ملكية رأس المال فقط ، بل أن بنك الرهونات يعمل بمثابة هيئة مركزية متكاملة مع مجموعة رايفيزن والبنوك الشعبية في ميدان الإقراض طويل الأجل لاسيما من أجل الإسكان والزراعة وإقراض المحليات.

وتتلخص مهام بنك الرهونات وميادين نشاطه الرئيسية فيما يلي :

*) تمويل المساكن الخاصة والمشتركة.

*) تمويل الإسكان الذي لا يستهدف الربح.

*) تقديم القروض طويلة الأجل للصناعات والمشروعات متوسطة الحجم.

*) تقديم قروض طويلة الأجل في المناطق الريفية.

*) تقديم قروض للمحليات كالمدن والقرى والولايات والحكومة الفيدرالية.

بنك الرهونات بميونيخ

يتخصص بنك الرهونات بميونيخ في الإقراض متوسط الأجل وطويل الأجل مقابل الملكيات العقارية **ويتكامل هذا البنك مع الهيئة المصرفية التعاونية** ، ويدعم

المنافسة مع البنوك الشعبية وبنوك رايفيزن لمصلحة أعضاء الحركة التعاونية ، ويعمل البنك أيضاً في ميدان الإستثمارات وإقراض وحدات الحكم المحلي ، ويبلغ مجموع رقم ميزانيته العمومية ٨ر٤ بليون مارك في ١٩٧٩/١٢/٣١ ، ويحصل البنك على الأموال اللازمة لأعماله بإصدار سندات وأذونات إلى جانب موارده الأخرى ، وتصلح هذه السندات كضمانات للقروض.

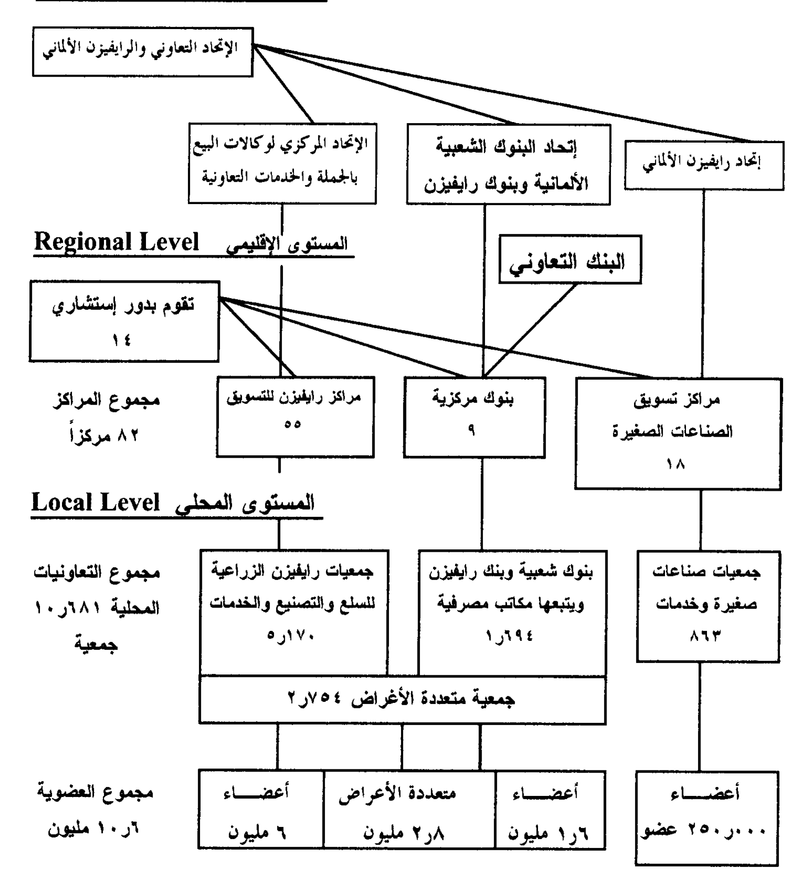
شركة يونيون للإستثمار

أخذت شهادات الإستثمار تحتل مكانة هامة ، **وتصدر شركة يونيون للإستثمار مجموعة كبيرة ومتنوعة من شهادات الإستثمار تناسب مختلف الفئات كل بحسب قدرته ورغبته في تحمل المخاطر** ، منها شهادات يونيرنتا ذات العائد الثابت وتعتمد على مجموعة من شهادات الرهن ، وسندات الهيئات العامة وسندات المشروعات الصناعية وشهادات يونيفوندرز وتعتمد على مجموعة من أسهم أهم الشركات الألمانية مثل سيمنس ، وباسف وباير وديمدينز ، ثم شهادات يونيراك وتجمع بين السندات والأسهم – وترتب الشركة للعميل طريقة مريحة لسداد ثمن الشهادات ، إما بطريقة الأقساط المنتظمة ، أو دفعة واحدة أو بفتح حساب إستثمار وهذا الحساب يتيح لصاحبه عدة مزايا ، والبنك مستعد لإسداء النصح للعميل حول الطريقة الإستثمارية التي تناسب ظروفه.

وفي نطاق نشاط إتحاد رايفيزن الألماني على الصعيد الخارجي فقد صَمَّمَ الإتحاد بالتنسيق مع الجمعية المرية للدراسات التعاونية والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية العديد من الدورات التدريبية في المركز الدولي الزراعي المصري والمعهد لقادة الحركة التعاونية العربية ، خاصة وأن المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية يحظى بعضوية إتحاد رايفيزن.

ونورد فيما يلي رسماً يوضّح البنيان التنظيمي التعاوني للحركة التعاونية الألمانية وفقاً للإحصائيات الرسمية عن عام ١٩٨٠.

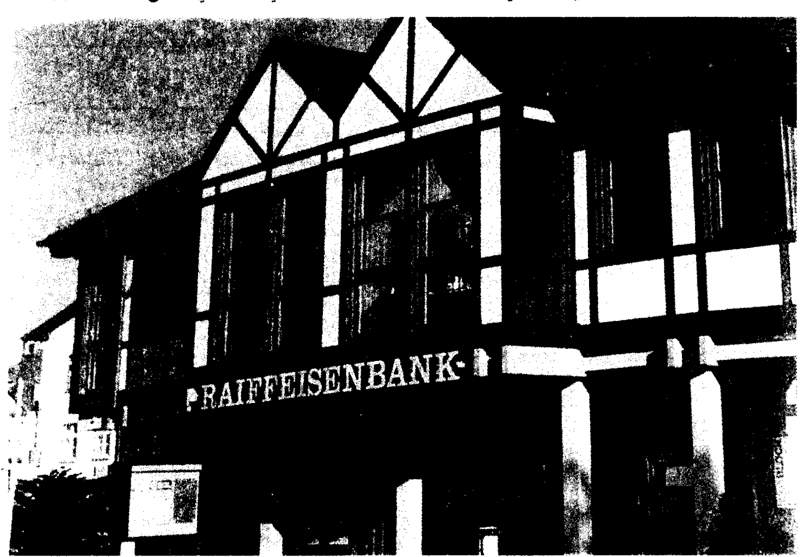
هيكل البنيان التعاوني الألماني وفقاً للإحصائيات الرسمية عام ١٩٨٠(*)



* المصدر : DGRV Facts and Figures, 1980.



دكتور /هانز ديلف فولكار **Dr. Hans Eetlef Wulker** رئيس إتحاد رايفيزن العالمي وبجواره دكتور/ كمال أبو الخير - رئيس الجمعية الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، والصورة بمناسبة التعاون المشترك في إقامة دورة تدريبية لمديري التنظيمات التعاونية العربية ، والذي عُقد في قاعات المعهد والمركز الدولي الزراعي التابع لوزارة الزراعة.



صورة توضح أحد بنوك رايفيزن المنتشرة في ألمانيا وفي غيرها من دول العالم التي طبقت أفكار وتعاليم رايفيزن.

الخلاصـــــة

نشأت الجمعيات التعاونية الألمانية بفضل جهود إثنين من الرجال ذوي العزم في أواخر القرن التاسع عشر ، أولهما هو العمدة فريدريك فلهام رايفيزن ، والثاني القاضي هرمان شولز من مدينة ديلتش ، ولكي ندرك مدى جهد هاتين الشخصيتين لابد من الإلمام بالظروف التي حفزتهما إلى التفكير في الإصلاح ، ففي ذلك الوقت كانت " الثورة الصناعية " في أوجها ، وحاجتها إلى إصلاح ما برز من مساوئها ، وصاحبت الثورة الصناعية حركة تحرير الفلاحين ، كما ساد مبدأ حرية التجارة ، وكان لكل هذه الإتجاهات آثار سيئة على المجتمع الريفي ، فعلى الرغم من أن حركة تحرير الفلاحين كانت ترمي إلى منح الزراع المستأجرين حق ملكية الأرض ، إلا أن قانون الإصلاح – هاردنبرج The Stein Hardenberg reform – الذي جعل من المستأجرين مُلاكاً للأراضي التي في حيازاتهم ، ألزمهم بدفع تعويضات عنها لملاكها السابقين ، وهكذا ألقى عليهم أعباء فادحة إشتدت عقب سوء حالة المحاصيل في عام ١٨٤٦/١٨٤٧ والمجاعات التي ترتبت على ذلك حتى تدهورت أوضاع الفلاحين بشدة.

أما مبدأ حرية التجارة فقد مهد الطريق لظهور طبقة من رجال الأعمال لديها رؤوس الأموال الكبيرة ، لكنه من ناحية أخرى أنزل أفدح الضرر بالحرفيين والمصانع الصغيرة ، فإنحدر الحرفيون شيئاً فشيئاً إلى أن غرقوا في الديون وصاروا تحت رحمة مقرضي النقود ، وأصبحوا لا يختلفوا عن الفلاحين في سوء الأحوال ، وفقد كثير منهم أسباب معيشتهم ، وهكذا هددت حركة التحرير أقدار الزراع والحرفيين حتى كادت تفقدهم حريتهم ، أو هي أفقدتهم إياها فعلاً.

والجدير بالذكر أن فكرة التعاون أخذت تنتشر في مختلف أنحاء ألمانيا في عشرات السنين التالية ، وسارت جمعيات رايفيزن التعاونية الريفية وجمعيات شولز التعاونية الحرفية في طريق التقدم والتطور وتحسين الأساليب التنظيمية والإدارية ومراجعة الأعمال وإكتساب المزيد من الأعضاء ، ولكن ظل كل منهما بمعزل عن الآخر ، ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن جمعيات الإئتمان كان لها أيضاً نشاط يرتبط بالمعاملات التجارية ، وهذا أدَّى إلى تحقيق نوع من التكامل مع جمعيات التجارة والجمعيات الزراعية وجمعيات الصناعات الصغيرة ، ثم إنضمت الجمعيات الزراعية معاً فأنشأت إتحادات لها وكذلك فعلت جمعيات الصناعات الصغيرة ، وكان الهدف من الإتحادات إمداد الجمعيات الأعضاء بالمعونة الفنية والمشورة والمراجعة الحسابية.

وقد أسس فردريك فلهلم رايفيزن حركة الإئتمان التعاوني التي إنتشرت في الريف الألماني ، وكانت أول جمعية تعاونية حقيقية أسسها في عام ١٨٦٤ في هدسدورن ، وفي نفس الوقت كان هرمان شولز يقوم بجهود مماثلة ولكنها مستقلة تماماً عن جهود رايفيزن ، غير أن الحركتان وجدتا في الستينات من القرن العشرين أنه من المفيد والمرغوب فيه أن يندمجا معاً طالما أن أفكارهما وأهدافهما وإقتصادياتهما واحدة ، هذا

بالإضافة إلى أن أساسهما القانوني واحد ، ومن أجل تحقيق هذا الإندماج عقدت الحركتان سلسلة من الإجتماعات والمحادثات إنتهت في عام ١٩٧٢ ، ووصلت إلى الإتفاق بينهما على إقامة نظام تعاوني موحد ، وأن يكون على رأس هذا النظام إتحاد عام وثلاث إتحادات نوعية.

ويوجد الآن على المستوى الأساسي أو الإبتدائي نحو ٧٠٠ر١٠ جمعية تشمل جمعيات إئتمان Credit Cooperatives وجمعيات زراعية سلعية Agricultural commodity cooperatives وجمعيات تصنيع ، وجمعيات خدمات ، وجمعيات للصناعات الصغيرة ، مع ملاحظة أن جمعيات الخدمات وجمعيات الصناعات الصغيرة تعمل على نطاق أوسع من نطاق الجمعيات الأخرى ، فهي وإن كانت جمعيات أساسية ، إلا أنها تعمل على نطاق إقليمي أو قومي.

من الأمور الجديرة بالملاحظة ، أن سُنّة الحياة التطور ، وهذا التطور يحدث الكثير من التغييرات في الهيكل التنظيمي والإقتصادي ومن هذا المنطق حدثت تغييرات هامة في البناء التنظيمي للحركة التعاونية الألمانية في خلال الثلاثين سنة الماضية ، وكان الهدف تمكين الجمعيات التعاونية من مواجهة المنافسة المتزايدة ، وتطوير قدرتها وكفاءتها في خدمة أعضائها من الطبقة المتوسطة ، وإتجه التطوير إلى إنشاء وحدات أكبر حجماً كلما كان ذلك ممكنا ومرغوباً ، والهدف من وراء ذلك هو خفض التكاليف وتحسين الخدمات وترشيد إستخدام الإمكانيات الفنية ، لذلك إتجه الرأي إلى تشجيع إندماج الجمعيات ووضعت لذلك سياسة وتخطيط علمي دقيق ومدروس وقابل للتطبيق.

يأتي الإتحاد التعاوني والرايفيزن الألماني : (DRV) German Cooperative and Raiffeisen Union على رأس البنيان التعاوني كله كمنظمة قمة لكافة البنوك التعاونية ، والجمعيات الزراعية ، وجمعيات الصناعات الصغيرة ، وجمعيات الخدمات ، وقد تشكل هذا الإتحاد عام ١٩٧٢ في إطار حركة إعادة تنظيم البنيان التعاوني الألماني ، وإندمج في إتحاد القمة هذا الإتحاد التعاوني الألماني الذي كان إتحاد قمة بالنسبة لجمعيات الصناعة الصغيرة (شولز ديليتش) وإتحاد الرايفزن الألماني الذي كان بدوره إتحاد قمة بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية.

وتأسست في عام ١٩٧٢ أيضاً ثلاثة إتحادات نوعية هي :

*) إتحاد البنوك الشعبية وبنوك رايفيزن ، ويختص هذا الإتحاد بالنظر في شئون ورعاية جمعيات الإئتمان.
*) إتحاد رايفيزن الألماني ويختص هذا الإتحاد بالنظر في شئون ورعاية جمعيات السلع الزراعية والصناعية والخدمات ، وكذلك قطاعات السلع في الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.
*) الإتحاد المركزي لوكالات البيع بالجملة والخدمات التعاونية ويختص هذا الإتحاد بالنظر في شئون ورعاية جمعيات الصناعات الصغيرة وجمعيات الخدمات.

والجدير بالذكر أن نوجه النظر إلى أن النظام التعاوني الألماني يشمل العديد من المؤسسات المتكاملة والمتشابكة ، منها البنك التعاوني .

تقوم بعض الهيئات الكبيرة بوظائف معينة في داخل النظام التعاوني :

*) البنك التعاوني DG Bank وحجم أعماله ٧ر٦٠ بليون مارك.

*) باوسباركاس Bausparkasse وهي مؤسسة تمويل البناء والإنشاءات وإستثمار مدخرات تعاونيات الإسكان – حجم تعاقداتها وصل إلى مبلغ ٣ر١٢٢ بليون مارك.

*) شركة التأمين رايفيزن والبنوك الشعبية ، وإيرادات الأقساط فيها وصلت إلى مبلغ ٤ر٢ بليون مارك ، كما وصلت قيمة الإستثمارات الرأسمالية فيها إلى مبلغ ١ر٦ بليون مارك ، والتأمين على الحياة ٦ر٢٨ بليون مارك.

*) بنك الرهونات التعاوني وقد وصل مجموع رقم الميزانية العمومية إلى ٣ر١٦ بليون مارك.

*) بنك الرهونات بميونخ ، مجموع رقم الميزانية العمومية ٧٨٩ر٤ بليون مارك.

*) شركة الإستثمارات ، مجموع الأصول ٥ بليون مارك.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضوع عن طريق قدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) من هما أبرز علماء التعاون في ألمانيا ؟ تناول بالشرح والتعليق الظروف التي أحاطت بجهودهما ، وما أثر هذه الجهود على الشعب الألماني سواء على مستوى المدن أوالريف ؟

*) " يرى التعاونيون في ألمانيا أن من بين الأحداث الهامة في تاريخ التطور والنمو عملية الإندماج الكبرى التي تمت بين الحركتين التعاونيتين " .
علِّق على العبارة السابقة موضحاً ما يأتي :

*) ما هو تاريخ عملية الإندماج الكبرى ؟... وما هي الجهود التي سبقت عملية الإندماج ؟...

*) ما هو البنيان التعاوني الذي تحقق نتيجة لعملية الإندماج ؟...

*) إشرح في إيجاز الدور الذي قام به كل مستوى من مستويات البناء التنظيمي من القاعدة حتى القمة.

*) تناول بالشرح والتعليق مفهوم العضوية المزدوجة في الحركات التعاونية بصفة عامة ، والحركة التعاونية الألمانية بصفة خاصة ، مؤيداً رأيك ببعض الأمثلة التطبيقية ، ثم وضِّح رأيك فيما يتعلق بالعضوية المزدوجة والتطبيق التعاوني المصري.

*) " يرى علماء التعاون أن البنوك الشعبية وبنوك رايفيزن تمتلك أكبر شبكة مصرية في أوروبا ".
علِّق على العبارة السابقة ، ثم وضِّح الدور الذي تقوم به البنوك الشعبية وبنوك رايفيزن.

*) تناول بالشرح والتعليق الدور الذي يمارسه البنك التعاوني الألماني على أن تتناول في إجابتك أيضاً ما يمتلكه من هيئات تابعة وفروع ومكاتب .. إلخ.

الفصل العاشر

الفكر النقابي والتعاوني والنفع العام

النقابات :

تُعتبر التعاونيات والنقابات من بين أقدم المؤسسات التي أقامت مشروعات لا تسعى إلى الربح ، ورأى فيها العديد من العلماء والكُتاب والباحثين أنها أفضل أسلوب للقضاء على إستغلال المنظمات الرأسمالية التي تضع في مقدمة إعتباراتها عوامل الربح ، بل إن هناك من العديد من الأسماء المشهورة من أوضح أن مشروعات النفع العام أوضحت من الناحية العملية أنها خير دليل لِلرَدْ على تشاؤم(*) الإقتصاديين التقليديين الذين إعتبروا البؤس الذي كان مستشرياً بين الشعب خلال القرن التاسع عشر بؤساً لا مهرب منه ، وأوضحوا بالدراسات التحليلية العميقة المضمون الجيد لنظام النفع العام ، وأشادوا بالجهود التي قامت به التعاونيات والنقابات في هذا الشأن.

ونظراً لأننا أوضحنا في مختلف فصول هذا المرجع الدور الذي قامت به التعاونيات والنقابات بصفة عامة ، وألقينا الأضواء على البنيان التعاوني الألماني ، فقد رأينا أن نعرض أيضاً في إيجاز نبذة عن النقابات الألمانية وبنيانها إتماماً للفائدة.

المنظمات النقابية في جمهورية ألمانيا الإتحادية ليست كثيرة ، إلاّ أنها **تتميز بقوتها الناتجة عن ضخامة عدد أعضائها**. وأكبر تنظيم نقابي هو إتحاد النقابات الألماني (DBG) الذي يضم ٧٫٧٥ مليون عضو ، ويتكون من إتحاد ١٧ نقابة مستقلة معاً. **والسمة المميزة لإتحاد النقابات الألماني هي تطبيقه لمبدأ النقابات الصناعية : أي قبول كل عامل ومستخدم في أي فرع صناعي دون النظر إلى وظيفته ومركزه** ، وعلى سبيل المثال فإنه بإستطاعة سائق المطبعة ومحاسبها أيضاً أن يصبحا عضوين في نقابة الطباعة والورق. **وعلى ذلك فإن صاحب العمل في أي فرع صناعي لا يجد في العادة من يقف أمامه كشريك في المفاوضات سوى النقابات وحدها.**

(*) See : L.J. Zimmermann (History of Theoretical Economics), Cologne, 1954.

ويوجد إلى جانب إتحاد النقابات الألماني عدد من المنظمات النقابية الأخرى ، **نذكر منها هنا أكبر نقابتين** وهما : نقابة المستخدمين الألمان (DAG) التي تضم ٤٧٠٠٠٠ عضو ، وهي ليست نقابة صناعية بالمعنى الضيق ، **إذ أنها تضم المستخدمين من مختلف المجالات الإقتصادية** ، وإتحاد الموظفين الألماني (DBB) الذي يضم ٨٠٠٠٠٠ عضو **ويعد أهم منظمة للموظفين الحكوميين** ، وهو لا يقوم بإجراء مفاوضات تعريفة حقيقية ، وذلك نظراً للوضع الخاص للموظفين الحكوميين. كما أنه لا يستطيع أن يدعو الموظفين إلى الإضراب ، ويحمل فيما عدى ذلك بقية سمات النقابة.

والنقابات في جمهورية ألمانيا الإتحادية محايدة سياسياً ودينياً ، وكانت هناك محاولات لإنشاء نقابات مسيحية خاصة **غير أنها لم تلق نجاحاً يذكر.** والإنضمام إلى النقابات حر تماماً ، **ولا يُمكن أن يُجبر أحد على الإنضمام إلى أية نقابة** ، كما أن نسبة الإنضمام إلى التنظيم النقابي – أي عدد الأفراد المنضمين إلى النقابة من بين المجموع العام للعاملين في الفرع الصناعي بأكمله – تختلف إختلافاً بيناً من نوع إلى آخر. **فنرى مثلاً أن نسبة الإنضمام إلى نقابة السكك الحديدية تصل إلى ١٠٠٪ ، وتنخفض في نقابة الزراعة والغابات إلى ١٠٪.** ومتوسط نسبة الإنضمام إلى النقابات في جمهورية ألمانيا الإتحادية ثابت منذ حوالي عشرين عاماً وهو ٣٦٪ ، وربما رجع تجمد نسبة الإنضمام طوال هذه الفترة إلى **فزع الكثيرين من قيمة الإشتراكات الشهرية العالية (تتناسب تصاعدياً مع الدخل) وإلى إطمئنانهم من جانب آخر إلى أنهم سيستفيدون يقيناً تلقائياً من التحسينات التي تكافح النقابات للحصول عليها – مثل رفع الأجور – دون أن يكونوا أعضاء بها ، إذ أنها تسري على الجميع بعد ذلك.**

وتقيم النقابات لأعضائها عدداً كبيراً من المنشآت التعليمية ، وهي التي تقيم في كل عام مهرجان الرور الفني بمدينة ريكنجهاوزن ، ويمنح إتحاد النقابات الألماني في كل

عام جائزة ثقافية عالية. كما تعمل النقابات بنجاح في الميدان الإقتصادي أيضاً ، وهي من أهم المساهمين في " بنك النفع العام " ومؤسسة إنشاء المساكن الكبيرة والتي يُطلق عليها " المنزل الجديد Neue Heimat".

النقابات التي يتكون منها إتحاد النقابات الألماني

Deutscher Gezerkschaftsbund (German Trade Union Federation)

نسبة النساء ٪	عدد الأعضاء (بالألف)	نقابات صناعية ونقابات أخرى
٢ر٨	٥١٧ر٨	Bau-Steine-Erden (construction) البناء والأحجار والتربة
١ر٧	٣٦٢ر١	Bergbau und Energie (mining, energy) المناجم والطاقة
١٨ر٣	٦٥٠ر٧	Chemie-Papier-Keramik (chemicals, paper, ceramics) الكيمياء والورق والخزف
١٨ر٩	١٤٦ر٠	Druck und Papier (printing, journalists, writers) الطباعة والورق
٤ر٥	٤١٤ر٢	Eisenbahner (railways) السكك الحديدية
٤٨ر١	١٥٨ر٧	Erziehung und Wissenschaft (teachers, scientists) التربية والعلوم
٦ر٩	٤١ر٣	Gartenbau, Land-und Forstwirtschaft (horticulture, agriculture, forestry) الحدائق والزراعة والغابات
٥٢ر٤	٣١٤ر٢	Handel, Banken und Versicherungen (commerce, banking insurance) التجارة والمصارف والتأمينات
١١ر٥	١٤٥ر١	Holz und Kunststoff (wood and synthetics) الأخشاب واللدائن الصناعية
١٦ر٥	٤٢ر١	Kunst (arts) الفنـــون
٤٣ر٢	٥٥ر١	Leder (leather) الجلـــد
١٤ر٢	٢٦٨٠ر٨	Metall (metal) المعـــادن
٢٨ر٧	٢٥٢ر٥	Nahrung-Genub-Gaststatten (food and catering) المواد الغذائية والكماليات والمطاعم
٢٤ر٨	١٠٩٩ر٤	Offentliche Dienste, Transport und Verkehr (public service and transportation) الخدمات العامة والمواصلات
٥ر٥	١٥٢ر٥	Polizei (police) الشرطـــة
٢٥ر٦	٤٢٨ر٩	Post (posts) البريـــد
٥٦ر٠	٢٩٠ر١	(Textil-Bekleidung (textiles, garments) النسيج والملابس
١٩ر١	٧٧٥١ر٥	مجموع عدد أعضاء النقابات بالألف والنسبة المئوية لعدد الأعضاء من النساء Deutscher Gewerkschaftsbund (German Trade Union Federation)

الشكل التقليدي لتعاونيات الإستهلاك :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن البحوث والدراسات العلمية أثبتت أن الجمعية التعاونية للمستهلكين بصفتها شكلاً من أشكال المشروعات لا تصلح

إلاّ لشراء السلع والخدمات بشكل جماعي ، وينحصر نشاطها في الغالب في دائرة تجارة التجزئة ، ولا تزال الحاجة تدعو إلى إقامة أشكال أخرى من المشروعات رغم نجاح تعاونيات المستهلكين ، على أن تكون تلك المشروعات مما لا يسعى للربح أساساً وقادرة على العمل خارج التجزئة ، ولذا قامت مشروعات لتفي بتلك الحاجة وإتخذت شكل إتحاداً Associations وشركات تضامن عادية تجارية Partnerships وشركات مساهمة Joint-stock companies في معظم الأحوال ، وبدأت شركات المساهمة نشاطها في ألمانيا إبتداء من النصف الثاني من القرن الماضي كمنشآت أقامتها الإتحادات المركزية لتعاونيات المستهلكين أو تعاونيات المستهلكين في ضوء البحوث والدراسات التي أجرتها التنظيمات التعاونية وما تسمح به الظروف والأوضاع التي كانت قائمة وقتئذ.

النشاط الصناعي لتعاونيات المستهلكين :

Industrial Activities Of Consumers' Societies

وقد أثبتت البحوث والدراسات التي أُجريت وقتئذ أن فكرة إنتاج السلع خصيصاً لسد إحتياجات الطبقة العاملة لا يمكن تنفيذها رغم أن الفكرة ظلت متداولة قرابة جيل على الأقل ، وهو أمر وجد البعض أنه كان يسهل تفسيره من وجهة نظر إقتصاديات الصناعة ، ألاّ أن البعض الآخر رأى أنه يحسن بالمنشأة التجارية الكبيرة – وهو الهدف الذي تسعى تعاونيات المستهلكين أن تَبْلُغَه في أنشطتها الجديدة – أن تشتري بضائعها من أقل المنتجين أسعاراً مع جودة إنتاجهم حيثما كان ذلك ممكناً ، وذلك بدلاً من الإقتصار على بيع السلع التي تنتجها مؤسساتها الصناعية الخاصة ، ويمتلك المشروع التجاري الكبير قوة شرائية كبيرة من الأفضل له أن يستخدمها فيحقق نجاحاً عظيماً بدلاً من أن يقيم لنفسه منشآت صناعية تمده بإنتاجها من السلع(*)

* Cf. W.M. Kirsch, ("European Market Integration and Consumers' Societies") Marburg, Gottingen, 1962, p. 145.

ويرتهن نجاح المُنْتِجْ بقدرته على السيطرة بقوة على الموردين له خاصة إذا كان يريد أنواعاً خاصة من السلع ، أو جودة معينة ، وإلا فقد يمارس الموردون نوعاً من التمييز إزاءه.

وليس من المستحسن في معظم الأحوال أن يصبح تاجر التجزئة هو المورِّد لنفسه وإلا فإنه قد يُجَمِّد رأس ماله دون أن يتمكن من ضمان أن مؤسساته هذه الموردة له ستتمكن من إنتاج ما يكفيه وبأسعار مناسبة ، وتُضاف إلى ذلك حجة أخرى مناهضة لإقامة مثل هذه المنشآت الصناعية ، **ذلك أن محلات الخدمة الذاتية الحديثة لا تتيح إجراء مناقشات بين البائع والمشتري ، بل ينتقي المشتري تلقائياً أحسن الماركات المعروفة له جيداً والتي تؤازرها حملات إعلانية فعالة ، ولا يستطيع منتجو الماركات المحدودة الإنتاج والبيع أن ينفقوا الكثير على الإعلان كما تفعل المنشآت التي تنتشر ماركاتها في كل مكان** ، وليس من المستطاع من ناحية أخرى ، أن تكتفي المحلات التي تمارس طريقة البيع بالخدمة الذاتية الحديثة بعرض وبيع السلع التي تنتجها هي في منشآتها الصناعية ودون غيرها ، فالبائع يرغب في أن يرى مجموعة كاملة ومتنوعة من الماركات حتى ولو كانت نسبة ٩٠٪ من المبيعات لا تخرج عن نوعين أو حتى عشرة أنواع من الماركات **ولن تروج الماركات التي ينتجها محل البيع بالتجزئة إلاَّ حيث لا يسود السوق أنواع من الماركات التي تنشر عنها إعلانات كثيرة ،** وينطبق ذلك أيضاً على المخابز ومحلات الجزارة وأقبية النبيذ التابعة لتعاونيات المستهلكين.

منشآت النقابات : Establishments Of The Trade Unions

بدأت النقابات في مطلع القرن العشرين في إقامة منشآتها الخاصة للوفاء بإحتياجات أعضائها **فظهرت هذه المنشآت موازية Parallel إلى جانب الجمعية التعاونية**[*] **وتَمثلَّت مثل هذه المنشآت في شركات التأمين والفنادق وشركات**

* Cf. W. Astor, ("Enterprises of Trade Unions") , Berlin, 1931, Vol. I, pp. 409-413.

البناء والإسكان بوجه خاص ، وشرعت كل النقابات تقريباً وإتحادات موظفي الحكومة في إقامة هذه المنشآت في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ولاشك أن تقديم الخدمات الإستهلاكية لأعضاء إتحاد مُعَيَّنْ يحد من تطور المنشأة القائمة به كقاعدة عامة ، لأنها عبارة عن تضييق مصطنع للسوق أي أنها صورة من التخصص غير ذات كفاءة.

ولن يكون إقتصار منشأة ما على الإنتاج من أجل جماعة معينة مقبولاً إقتصادياً إلا إذا شَكَّلتْ هذه الجماعة سوقاً خاصة بها كما في حالة بعض المهن أو الهوايات وحيثما يوجد طلب خاص محدد وواضح على بعض أنواع الملابس أو الأدوات أو الأغذية ، أي ينبغي أن يسبق تقرير ذلك البحوث والدراسات التي تُعوِّض خبرة المنتج أو التاجر ، مع التأكيد على أن المعرفة التفصيلية في هذه الحالة ضرورية وذلك نتيجة لضيق السوق.

وتختلف الأمور حين تتحكم في التخصص إعتبارات غير إقتصادية ، سواء كانت المقاييس ذات طبيعة سياسية أو إجتماعية أو دينية أو عنصرية ، فيجد أصحاب الأعمال المتخصصون في ميادين معينة تحكمها إعتبارات بعيدة عن الإقتصاد يمتنعون بإختيارهم عن بعض فرص بيع معينة ، وينطوي التفضيل الذي يحظى به نوع معين من الزبائن على إهمال للآخرين في الوقت نفسه ، وتتوقع الجماعة التي يستهدفها المُنْتِجْ أو البائع أن تحصل على السلع بأسعار تقل عن أسعار مصادر السلع الأخرى ، وتتعارض القيود التي من هذا النوع مع " قانون الإنتاج الكبير Law of Mass Production " وبالتالي مع مبدأ كفاءة الأعمال بحيث لن يتسنى لكل منتج أو تاجر يتصرف بهذه الطريقة أن يتنافس على المدى الطويل مع المنتجين أو التجار الذين لا يلتزمون بهذه القيود ، ويرجع سبب فشل مثل هذه المنشآت إلى أن الهدف الذي تحدده لنفسها لا يتفق مع مبادئ إدارة الأعمال السليمة Sound business principles.

وقد حاولت النقابات مراراً إقامة منشآت مصرفية ، إذ أن فكرة إستثمار أموال النقابات السائلة في بنوك تملكها تلك النقابات فكرة قديمة قدم النقابات الألمانية ذاتها ، كذلك حاولت إتحادات موظفي الحكومة إقامة مثل هذه المنشآت وتَطلَّعت إليها بشدة ، وإتخذت تلك المحاولات إتجاه إنشاء مصارف للموظفين تحت ستار تعاوني وإتجهت إتحادات الموظفين إلى إنشاء فرع إئتماني تعاوني ثالث إلى جانب البنوك الشعبية وبنوك رايفيزن.

وتتعارض أيضاً فكرة البنك الفئوي المحدود مع المبدأ الأساسي للأعمال المصرفية basic principles of banking ، وأغفل المنادون بإنشاء هذه المصارف الحقيقة الواضحة التي تقول أن البنك يقوم على مبدأ واحد شديد البساطة إذْ يقرض البنك الجمهور من أموال المودعين لديه مع مراعاة أقصى قدر من التَنَوُّع ، ويجب على البنك أن يقبل الودائع من أكبر عدد ممكن من الذين تتنوع عاداتهم في الدفع وإحتياجاتهم إلى المال ما أمكن ، ويقرضها إلى أكبر عدد ممكن من المقترضين الذين تتنوع تواريخ سداد ديونهم ما أمكن ، وعندما يقصر البنك معاملاته على جماعة من الناس بعينها ، يفقد مزايا التَنَوُّعْ ولن يصبح أكثر من مجرد صراف أو إدارة خزينة في مظهر بنك a cashier's department parading as a bank.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضِّح أن مثل هذا البنك يُعاني دائماً خطر عدم توافر الأموال الحاضرة ويُضْطَّر إلى الإحتفاظ بقدر من المال السائل أكبر كثيراً مما تحتفظ به المصارف الأخرى ، وينتج عن هذا التصرف إنخفاض في الأرباح ، وبالتالي لن يتمكن مثل هذا البنك من تقديم شروط مرضية للنقابات وأعضائها فيما يتعلق بودائعهم وقروضهم ، وينطبق هذا القول أيضاً على شركات التأمين حيث أن مخاطرها تقل كلما تَنَوَّع المتعاملون معها.

The same argument applies to insurance companies, whose risks will be better the more diverse their customers.

مشروعات النفع العام : Commonweal Enterprise

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نؤكد على أن البحوث والدراسات العلمية أثبتت أن نمط المشروعات الوحيد الناجح من بين كل مشروعات الحركة العمالية هو النمط المُسمَّى " **مشروع النفع العام الحر "Free commonweal enterprise" وكانت شركات التأمين المسماة Volksfursorge أولى مشروعات الحركة العمالية الألمانية التي إتخذت شكل شركة مساهمة بين النقابات والتعاونيات**(*) وترجع فكرة إنشاء هذه الشركة في الأصل إلى رئيس مكتب المراقبة الإمبراطوري لشركات التأمين الذي رأى أن قيام مشروع نفع عام ضروري للتغلب على المأساة التي سادت وقتئذ في شركات التأمين على الحياة الصغيرة ، وطلب من شركات التأمين من القطاع الخاص قبيل الحرب العالمية الأولى إنشاء شركة تأمين بدلاً من شركات التأمين على الحياة الصغيرة الحجم **على ألاّ تقوم تلك الشركة على حافز الربح وحده** ، وتهدف إلى إصدار بوالص تأمين صغيرة القيمة **catering for small-scale life insurance** بشروط معقولة **reasonable conditions** ، ورفضت شركات التأمين من القطاع الخاص هذه الفكرة **فتصدت النقابات لإنشائها بالإشتراك مع تعاونيات المستهلكين بإسم شركة Volksfursorge**(**).

وما تزال هذه الشركة حتى الآن قائمة كمشروع نفع عام من أنقى الأنماط ، ويسهل نسبياً وصف هذا النمط من مشروعات النفع العام الذي تتوافر فيه الخطوات التالية :

---

* Cf. W. Thiele and W. Gohring, (Half a century of "Volksfursorge". Origins and Activities of an Insurance Company), Darmstadt, 1962.

** Cf. Chapter 9.

أ) تُقَدِّم الروابط الكبيرة التي هي أكبر من أن تكون مجرد جماعات ضغط pressure groups رأس المال اللازم للمشروع.

ب) وهي إذْ تفعل ذلك ترفض فكرة الربح المرتفع renounce high profits .

ج) ويتخذ مثل هذا المشروع عادة صورة شركة مساهمة كشكل قانوني له ، أو شكل شركة محدودة المسئولية أحياناً .

د) ويعين المساهمون أعضاء مجلس الإدارة الذي يضم رؤساء النقابات أو أعضاء اللجان التنفيذية للتعاونيات ، وهؤلاء يضمنون بإشتراكهم في مجلس الإدارة صفة المشروع كمشروع نفع عام ، ولذا فلا يلزم النص صراحة على أهداف النفع العام في نظام المشروع الأساسي أو في أي موضع أخر.

وأثبت هذا النوع من المشروعات صلاحيته وقُدْرته على العمل في السوق الحرة ، ويشهد على ذلك ظهور عدد كبير جداً ومتنوع الأغراض من مشروعات النفع العام في خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة حيث تعمل هذه المشروعات في ميادين مختلفة ، ولا تقتصر هذه المشروعات على خدمة الحركة العمالية أو أعضاء تعاونيات المستهلكين وحدهم بل تضع خدماتها وسلعها تحت تصرف الجمهور العام وتخدم المستهلكين عامة متبعة في ذلك نفس وسائل رجال الأعمال ولكنها تَتَوخَّى أهداف المصلحة العامة ، فهي ليست مشروعات لجماعة معينة ولا تخدم جماعة بعينها ، لكنها مشروعات ذات أهداف إقتصادية عامة ، وبهذه الصفة تُعتبر مشروعات لها صفات جديدة أساساً إذا قيست بكل المشروعات السابقة التي أقامتها الحركة العمالية.

مقارنة مراحل التطور الأربع :

Comparison Of Four Development Stages

يتضح من العرض الموجز السابق لتاريخ المشروعات غير الهادفة إلى الربح التي إضطلعت بها الحركة العمالية الألمانية والحركة التعاونية نتيجتان :

فأولاً : هناك إتجاه ينزع إلى أن تتوافر في مشروعات النفع العام ما يتوافر في أشكال المشروعات الخاصة.

وثانياً : هناك أيضاً إتجاهاً لأن يكون لمشروعات النفع العام ذاتيتها التي تُعرف بها لدى المجتمع ، ولذلك فإن الفروق بين المشروعات العامة والمشروعات التجارية تتزايد في عديد من المجالات غير المتشابهة.

وفي هذا المجال نرجو أن نُوجِّه النظر إلى ما يأتي :

١) إشترطت الأشكال التنظيمية والقانونية لأنماط المشروعات التي تستهدف النفع العام ضرورة توافر الجوانب الأربعة التي أشرنا إليها سابقاً والتي تُمارس نشاطها في **شكل المشروعات الخاصة بصورة متزايدة خلال تطورها.**

٢) ومن ناحية أخرى فإن **سلوك المنشآت التي لا تسعى للربح إتجه بشكل متزايد إلى مبادئ النفع العام** ، وعلى سبيل المثال فقد نظمت جمعيات المنتجين نفسها داخلياً لتصبح على النقيض **من المشروعات التي تسعى للربح مستندة على مبادئ الديموقراطية المباشرة** ، حيث أنها عند إعادة تنظيمها لم تلجأ إلى توزيع السلطة بين التنفيذيين وأصحاب الأسهم ، كما لا توجد إدارة متفرغة من الخبراء .

لكن جمعيات المنتجين سرعان ما أوجدت إدارة متفرغة وأجهزة للإشراف ومراجعة الحسابات .

وأخيراً إتجهت المنشات المملوكة للمنظمات المركزية لتعاونيات المستهلكين والتعاونيات إلى إتخاذ أشكال منشآت الأعمال الرأسمالية بل وإتخذت أشكال التنظيمات الرأسمالية أيضاً.

وأرجو أن أوجه النظر إلى ما سبق وأوضحته وهو أن مشروعات النفع العام قد أتَّبعت مبدأ ضمان تحقيق النفع العام عن طريق تشكيل مجلس الإدارة الذي يقوم بوضع السياسات ، فيُعيَّن أعضاء اللجان التنفيذية للنقابات وتعاونيات المستهلكين أعضاء في مجلس الإدارة ، وتتكون إدارة المشروع من خبراء يُنْتظر منهم أن يظلوا على ولاء لأهداف المشروع لكن لا يُطلب منهم أن يعتنقوا نفس مبادئ أصحاب المشروع السياسية أو الإجتماعية They are no longer required to identify themselves politically or socially with them .

وينتقل الموظفون من مشروعات النفع العام إلى المشروعات الخاصة وبالعكس بنفس الطريقة التي ينتقلون بها بين المشروعات الخاصة العاملة في نفس الميدان ، ويُلاحظ أن مشروعات النفع العام تجنح بوجه عام إلى إتباع الأشكال الرسمية التي تتخذها المشروعات الخاصة.

Commonweal enterprises in general have tended to adapt themselves in formal aspects to those of private enterprise.

وتختلف الأمور فيما يتعلق بالأهداف والأداء ، فتتعارض أهداف مشروعات النفع العام وأهداف المشروعات الخاصة تعارضاً كبيراً من حيث ما تتوخاه مشروعات النفع العام من تغليب الصالح العام ووضع هذا الصالح فوق كل إعتبار ، على عكس المشروعات الخاصة التي تهتم بعامل الربح.

وقد تصرفت جمعيات المنتجين في السوق تصرف المشروعات الخاصة الصرفة لأن مؤسسيها توقعوا أن تتمكن تلك الجمعيات في المستقبل البعيد من تبادل السلع فيما

بينها **طبقاً لنظرية العمل كمحدد للقيمة** labour theory of value إذْ إعتقدوا أن النظام الإقتصادي بأسره سوف يكتمل عندئذ تَحَوُّله إلى جمعيات منتجين ، وإلى أن يأتي ذلك الوقت ينبغي على جمعيات المنتجين أن تؤدي دورها في النفع العام فتعمد إلى توزيع أرباح المشروع بطريقة أخرى **فلا يجب أن تتدفق الأرباح إلى جيوب الرأسماليين بل تُوَزَّع على العمال ، على أن يُراعى أن لا تحل جماعة محظوظة من العمال محل جمعيات المنتجين ، وبحيث توزَّع الأرباح بطريقة تقترب من الإشتراكية.**

وتُمثِّل جمعيات المستهلكين تَغْيُراً في السلوك من ناحية أخرى ، فتوزع الفائض في هيئة عائد تعاوني بنسبة مشتريات كل عضو ، ولما كانت عضوية جمعيات المستهلكين مفتوحة للكافة فقد أصبحت جمعية المستهلكين شكلاً من المشروعات يتعذر فيه إستيلاء الأقلية على الربح دوناً عن المجتمع كله(*).

وتمضي مشروعات النفع العام خطوة أخرى إلى الأمام ، فبينما تعيد جمعيات المنتجين والمستهلكين الأرباح التي تحصل عليها من السوق وتستخدمها كعنصر للتمويل الذاتي للتوسُّع في إقامة المشروعات النافعة وإضطراد النمو ، وعلى سبيل المثال فقد تعمل مشروعات النفع العام في السوق بنشاط **وتستخدم أرباحها في أغراض تتفق ومصالح المجتمع العليا** ، وقد تطورت مبادئ سلوك المشروعات غير الرامية للربح إلى سلوك طريقين رئيسيين أثناء تَغَيُّرها من جمعيات منتجين ثم جمعيات مستهلكين إلى مشروعات نفع عام .

(*) On the question of the commonweal function of consumers' cooperatives, see chapters : 7 and 8 of Public, Trade Union and Cooperative Enterprise in Germany, Walter Hesselback, translated from the German by Karl Kuhne, Frank Cass : London 1976.

فحدث أولاً التَحَوُل من مبدأ إقتسام عمال تعاونيات المنتجين للأرباح إلى مبدأ العائد لأعضاء جمعيات المستهلكين.

ثم حدث ثانياً: التحول من مبدأ العائد إلى سلوك السوق الذي تتبعه مشروعات النفع العام حديثاً.

ويمكن أن يسمى سلوك السوق الجديد هذا مبدأ إستخدام الأرباح – من خلال النشاط التجاري – نيابة عن الجماعة وعن المجتمع بوجه عام.

ويتوازى مع هذا التَغَيُّر في السلوك وفي إستخدام الأرباح حدوث تغيير أيضاً في الأهداف المتوخاه وفي أساليب المنافسة التي توجه الأعمال والأنشطة لكسب الأسواق ، وإنتهت علاقة الصداقة والخصومة القديمة ، وقامت صور تالف جديدة ، فكانت جمعيات المنتجين ترى نفسها دائماً في خصومة مع المنشآت الرأسمالية لاسيما العاملة في حقل الصناعة ، بينما لم تر جمعيات المستهلكين إلا خصماً واحداً باقياً في طريقها أي مشروعات الطبقة الوسطى في تجارة التجزئة ، لكن جمعيات المستهلكين أصبحت الآن لا تنكر على تجار التجزئة من القطاع الخاص حقهم في العيش ، كما أن هؤلاء لا ينكرون عليها حقها هذا ، وعلى العكس مازال الشعور بالحذر قائماً بين جمعيات المنتجين ورجال الأعمال الرأسماليين.

وليس لمشروعات النفع العام – كقاعدة عامة – خصم معين فهي لا تسعى للقضاء على أي طبقة أو جماعة ولم تعد تهدف إلى أن تكون المنتصر الأوحد في ساحة المعركة بعد كفاح السوق الذي خاضته ، بل أخذت تركز فقط على محاربة الفساد والظروف غير الطبيعية ، وتعد نفسها إمتداداً وتكملة للإقتصاد الخاص في القطاعات التي لا يمد نشاطه إليها ، وهي بهذه المثابة على إستعداد لدخول تحالف ذو طبيعة مختلفة مع جماعة رجال الأعمال من القطاع الخاص ، وتحاول أن تقدم أمثلة إيجابية وتقيم من نفسها منشآت مثالية تُحتذي.

ويؤذن هذا التوافق في الشكل وما إقترن به من تصرفات واقعية بتوسع كبير جداً في أنشطة النفع العام من جانب المشروعات غير التجارية ، لكن جمعيات المنتجين إستمرت في موقفها السلبي من حيث سلوكها في السوق ، وإستمرت في توزيع الأرباح التي تحصل عليها من السوق فقط ، بينما إختلفت الأمور فيما يتعلق بجمعيات المستهلكين التي عمدت إلى توزيع عائد تعاوني متفاوت فإستطاعت أن تمارس تأثيراً على الأسواق المجاورة لها تحقق به مصلحة المستهلك ، **أي أنها إستخدمت طريقة العائد التعاوني في توزيع الأرباح لتحقيق أهداف النفع العام.**

وتتبنى مشروعات النفع العام هدفاً يسود كل تصرفاتها وهو إستخدام أرباح المشروع لتحقيق مصلحة المجتمع والمصلحة العامة ، فلم تعد أداة لسياسة إعادة التوزيع في المقام الأول ، ولم تعد مهمتها إعادة توزيع الناتج الإجتماعي بطريقة تختلف عن الإنتاج الذي يتوخى الربح.

وعلى العكس أصبحت مشروعات النفع العام أدوات مستقلة لتشجيع سياسة المنافسة والتغيير الهيكلي ، رسالتها التصحيح والتنظيم وضرب المثل من أجل إيجاد وإستمرار كفاءة الأسواق.

دور مشروعات النفع العام وحدوده في عملية النمو الإجتماعي :

The Limits And Tasks Of Commonweal Enterprises In The Social Growth Process

تمر أجهزة السوق في البلاد الصناعية بأوروبا وأمريكا ومن على غرارهما بتطورات جديدة ، فتفتح بذلك إمكانيات جديدة أمام مشروعات النفع العام من ناحية ، **لكنها تضع قيوداً على دورها من ناحية أخرى.**

قيود على نشاط مشروعات النفع العام :

Limits To Commonweal Enterprises

يرى علماء الإجتماع بصفة عامة ، وعلماء التطور الحضاري بصفة خاصة أن **أعداء الأفكار التقدمية لا يمثلون الخطر الوحيد عليها ، بل إن مؤيدوها قد**

يصبحون موضع خطر أيضاً عندما يبالغون في تصور إمكانياتها ، لأن مثل هذه التصورات الخاطئة تجعل من السهل على المعارضين أن يقاوموها عن طريق مطالبة المؤيدين بتحقيق التصورات المبالغ فيها مما يثير في الناس شعوراً بالمرارة عند الفشل في الوصول إلى الأهداف التي يتمناها المؤيدون.

ولذا نريد أن نذكر بعض المهام التي لا تعتبر بالدرجة الأولى من مسئوليات مشروعات النفع العام :

ولنبدأ أولاً بأبسط الحالات ، فليس من المستطاع أن نُلقي على المشروعات العامة ومشروعات النفع العام مسئولية المهام التنظيمية وأن نطالبها بمسئوليات أخرى ثم ننتظر منها أن تحقق إيراداً لميزانية الدولة أو لميزانية الهيئات الإجتماعية التي تملك تلك المشروعات ، لأن مطالبتها بتحقيق الأرباح يتعارض مع أهداف النفع العام.

وثانياً نحن نسيئ فهم وظيفة مشروعات النفع العام إذا طالبناها بوقف سير عملية بعض وظائف تنافسية مختارة بأن نضع على عاتقها مسئولية مساندة قطاعات صناعية غير قابلة للبقاء supporting unviable sectors of industry ولا مؤهلة مالياً وإقتصادياً ، " فالرأسمالية بحكم طبيعتها شكل أو طريقة للتغيير الإقتصادي ... ويأتي الدافع الأساسي الذي يحرك الجهاز الرأسمالي ويحفظ إستمرار حركته وهو التحسين المستمر في أسلوب الأداء ، والخلق والإبداع والإبتكار في إنتاج السلع والخدمات ، ومن بين ذلك إنتاج السلع الإستهلاكية الجديدة والطرق الجديدة في الإنتاج والنقل والأسواق الجديدة ، ومن أشكال التنظيم الجديدة في الصناعة وغير ذلك مما يبتكر المشروع الرأسمالي".

فالعملية هي عملية تغيير صناعي مستمر يعمل على أحداث ثورة مستمرة في البنيان الإقتصادي من داخله revolutionizes the economic structure from within ، ويهدم البناء القديم بإستمرار ، ويقيم بناءاً جديداً بإستمرار ، فعملية الهدم الخلاق هذه هي الحقيقة الحيوية في الرأسمالية "(*).

ويجب على مشروعات النفع العام ألا تحاول أبداً معارضة هذه القوى بالنظر إليها كأدوات لسياسة إقتصادية محافظة غير مفهومة ، بل يجب على تلك المشروعات – على العكس – أن تحقق مهمة أساسية من مهام السياسة الإجتماعية وهي إمتصاص الأيدي العاملة التي تفقد عملها أثناء عملية " الهدم الخلاق " creative destruction.

وهناك فهم ثالث مغلوط حول مشروعات النفع العام ، حيث يرى البعض أن هذه المشروعات لا تستطيع الإبتكار في الميادين الإجتماعية إذا كان هذا الإبتكار يؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف ، ويرى هذا البعض أن إرتفاع تكلفة الأجور يعوقها عن القيام بأعمال النفع العام لاسيما وظائف التنافس ، لأن الهدف الأساسي من تلك المشروعات هو العمل على خفض الأسعار أو إستقرارها على الأقل ، وبالتالي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للجماعات المنخفضة الدخل بصفة خاصة ، غير أن الحقيقة التي ينبغي أن تكون ماثلةً في أذهان الجميع أن الوظيفة الإجتماعية لمشروعات النفع العام تتعلق بالإقتصاد كله ، وأن النشاط الإقتصادي ينبغي أن يتجه إلى رعاية مصالح المستهلكين ولا

* Cf. J.A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, 2nd edition, Munchen, 1950.

يتجه إلى رعاية مصالح خاصة مثل البلديات أو الموظفين(*). فإذا نجحت مشروعات النفع العام في حفز المنافسة في قطاعاتها الإقتصادية المختلفة فسوف تؤثر أنشطتها مباشرة على الإحتفاظ بندرة العمل الذي يستهدف مشاركة الدولة في جهودها لتحقيق الصالح والنفع العام ، وبذلك تمكن النقابات من تحسين ظروف العمل بوجه عام. فواجب مشروعات النفع العام أن تقضي على كل الفوارق والمزايا حتى في سوق العمل destruction of privilegs even in the labour market وأن تساعد على ألاَّ تنشأ مراكز متميزة جديدة new privileged positions ، ولا يمنع ذلك من أن تعمل تلك المشروعات على تبنِّي الأساليب العلمية التي تُثَبِّتْ أقدامها وتُزيدها تقدماً ونمواً ، وذلك بأن تضرب المثال بتنظيم بنيانها وعملياتها ومواقفها وإتجاهاتها إزاء مشاركة عمالها ، وتوثيق العلاقات بين الإدارة والموظفين ، لأن كل ذلك جزء من الوظيفة التنافسية Competitive function.

ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى وظيفة تابعة أخرى تقوم بها مشروعات النفع العام ألا وهي إسهامها في سياسة التوازن والإستقرار بإنتهاجها سياسة إستثمارية وسياسة مضادة لدورة الأسعار anti-cyclical pricing policy وقد تكون مثل هذه السياسات غير متفقة مع أهدافها أحياناً كثيرة ، لأن الجماهير حين تطالب مشروعات النفع العام بسياسة مضادة لدورات الأسعار تنسى أن هذه السياسات بما تتضمنه من سياسة سعرية قد تؤدي إلى تَخَلُّف هذه المشروعات فنياً.

وكثيراً ما تضغط الحكومات على الإحتكارات العامة لتنتهج تلك السياسة غير أن مشروعات النفع العام لا تجد أمامها فرصاً واسعة لذلك ، فليس أمام مشروعات النفع

* Cf. B. Molitor, ("Public Enterprise and Denationalization") , also : Cf. B. Molitor, op. cit., p. 79; H. Ritschl, ("Public Enterprise") (Dictionary of Social Sciences), Vol. 10, p. 512.

العام سوى أن تحاول ضرب المثال الجيد بدعم قواعد سياسة دورة الأعمال الصحيحة لأنها مقيدة دائماً بتوخي المصلحة العامة ويجب ألا نحمل إدارتها مسئوليات مهام جديدة إضافية حى لا تتأثر كفاءتها ، ويلاحظ أن سعة إطلاع الإدارة في مشروعات النفع العام على صفات وخصائص القطاعات التي تعمل فيها يمثل ثقلاً للتوازن إزاء موقف الوزارات المسئولة عن السياسة الإقتصادية إذ غالباً ما نجد تلك الوزارات متمسكة بإصرار شديد بالأفكار القائمة على إعتبارات الإقتصاد الكلي macro-economic considerations.

مشروعات النفع العام والتدخل الحكومي :

Commonweal Enterprises And Government Intervention

إذا أُدخل التخطيط في نظام أساسه قائم على التنافس basically competitive system أو إذا كان التخطيط مكملاً لمثل هذا النظام ، فلا يلزم بالضرورة إدخال تعديل على وظائف مشروعات النفع العام ، لكنها تُصبح بلا شك أكبر مما كانت ، **لأن أي نظام محاسبة قومي ، خاصة إذا إستُخدم لتخطيط المستقبل يستلزم بالضرورة أن تكون الأسعار واقعية realistic prices وأن تكون علاقات الأسعار واقعية أيضاً** ، وتظهر هذه المشكلة في كل مشروع خاص حين يُحَدِّدْ أسعاراً للمحاسبة من أجل تقييم مركزه المالي ، وتَتَبُّعْ مصادر الخسارة إن وجدت ، ويمكن لمشروعات النفع العام أن تُسدي معونةً كبيرة للحكومة والهيئات الحكومية في أعمالها بتقديم المعلومات والبيانات اللازمة ، وتتوقف فاعلية التدخل الحكومي على تدفق البيانات بإستمرار وإنتظام إلى الوزارات المعنية ، ويتطلب التدخل الحكومي في إطار الإقتصاد الخاص قيام مشروعات " رائدة " pilot مناسبة في كل قطاع من قطاعاته تؤدي وظيفة المختبر ، ولا تقتصر ضرورة تقديم البيانات على الهيئات الحكومية وحدها ، **بل يجب أن تنشر**

المشروعات المشار إليها البيانات على الرأي العام وأن تتوسع فيها لتشمل كافة الإهتمامات التي تشغل بال الجماهير.

وقد تستطيع بعض مشروعات النفع العام المملوكة للدولة والتي لا تُعني بسياسة المنافسة بصفة خاصة – مثل مشروعات النفع العام التي تقوم بخدمات كالغاز ، والكهرباء ، والمياه – أن تُنَفِّذْ سياسة إستثمارية في إطار سياسة التنمية التي من شأنها تنظيم إجراءات التخطيط ، ويجوز أن تُدْمِج سياسة الإستثمار طويلة الأجل هذه القائمة على التوسع المخطط في خطة قومية وبذلك تؤثر على صناعات التوريد(*) ، على أنه يجب أن تدفع الحكومة لمشروعات النفع العام التي تُنَفِّذ هذه السياسات إعانات ودعماً مالياً في سنوات الكساد(**) وبذلك قد تصبح تلك المشروعات أدوات لنظام التخطيط الدافع للنمو طويل الأجل.

ويجب الإعتراف بأن هذه السياسة لن تكون معقولة ولا مقبولة إذا طُبِقَتْ على مشروعات النفع العام " الحرة " العاملة في إطار نظام إقتصادي تنافسي ، لأن معنى ذلك أننا نُسيئ فهم دورها الأساسي وهو منافسة المشروعات القائمة فعلاً وتستهدف تحقيق معدلات عالية من الأرباح ، ولاشك أن السياسة المذكورة تتناقض مع مبدأ سياسة المنافسة العادلة ، ومع ذلك قد تستطيع مشروعات النفع العام الحرة أن تقدم خدمات لا تقدر للسلطات العامة بمساعدتها على النمط الذي أوضحناه بصدد مشروعات النفع العام الحكومية في إطار سياسات الدورات الإقتصادية طالما أن هذا العمل لا يتعارض مع

---

* Cf. W. Zetzsche, ("Public Enterprises as Instruments of Business Cycle Policy"), Vol. 3 (1956), p. 97 et seq.

** C.f H. Ritschl, "Offentliche Unternehungen", op. cit.

وظـائف المنافسـة ، وفـي نفس الوقت يظـل دور مشـروعات النفـع العـام الإبداعي فـي عمليـة المنافسـة عمـلاً شـديد الأهميـة حتـى ولـو كـان النظـام الإقتصادي يزداد إتجاهاً نحو التدخل الحكومي.

مشروعات النفع العام ونواحي الحياة غير الحكومية :

Commonweal Enterprises And Non-Governmental Spheres Of Life

نشأت مشروعات النفـع العام التي نحـن بصددها كمؤسسـات للمسـاعدة المتبادلـة يؤسسها أعضاء الجماعات الإجتماعية التي لم تأخذ حظها من رعاية الدولة وتسـعى وفقاً لمبدأ الإعتماد على النفس على النهوض بأعضائها ، وتُطلق المراجـع العلميـة علـى هـذه الجماعات : " **أعضاء الجماعات** " المضطهدة members of oppressed social groups ، غير أنـه نشأ نـوع جديـد مـن المشـروعات بنـاءاً علـى مبـادأة الجماعـات الإجتماعية المستقلة لتقوم بوظيفة التوازن في عملية المنافسة والريادة من أجل أهداف إجتماعية جديدة ، **ويمثل هذا النوع الجديد من المشروعات أداة مستقلة لسياسة إقتصادية تعمل لصالح المستهلكين والنواحي الإجتماعية في الحياة العامة.**

وستصبح هذه المشروعات أكثر ضرورة كلمـا زاد تعقيد التطورات الإقتصاديـة والإجتماعية ، إذ سيُصبح من الصعوبة بمكان الإحتفـاظ بهذه التطورات قائمـة ومستمرة بمجرد تطبيق طرق المنافسـة والتشريع والسياسـة الماليـة والضريبيـة ، **وكلمـا زاد التَغَيُّر فـي أحـوال السـوق ، وكلمـا ظهـرت الإحتكـارات الكـبرى بتـأثير نمـو المشروعات وزيادة كثافة رأس المال الإنتاجي** ... أدَّى ذلك إلى إزدياد قـوة قـوى الركود الكامنة ، **وأدى ذلك بالتالي إلى الحاجة إلـى وجـود قـوى مستقلة داخل نظام المنافسة الحرة لتوازن أي نوع من الركـود والتَحَجُّر ، وستجد الأقطـار الصناعيـة المتقدمـة نفسـها ملزمـة بحـل مشـكلات لا تقـدر علـى حلهـا المشـروعات الخاصـة وتستطيع مشـروعات النفـع العـام " الحـرة free" أن تتصدى لهذه المشكلات بأفضل مما في وسع الهيئات الحكومية.**

وهكذا تتطور وتتقدم ناحية من الحياة تظل بمنأى عن التدخل الحكومي وذلك بفضل أنشطة مشروعات النفع العام الحُرَّة ، لأن تلك الأنشطة المتجهة إلى خدمة مصالح الجمهور تجعل التدخل الحكومي غير ضروري ، ولهذا السبب يجوز على الدوائر التي ترفض التدخل الحكومي أن تلجأ إلى هذا النوع من المشروعات التي تقيمها البلديات والتنظيمات غير الحكومية وعلى رأسها التعاونيات والنقابات.

وعلى كل من ينشد التحرر من التدخل الحكومي أن يعمل على دفع القوى الإجتماعية الأخرى لإنشاء مشروعات نفع عام.

Whoever wants freedom from government intervention should see to it that other social forces establish commonweal enterprises.

وتعتبر مشروعات النفع العام التي تقيمها القوى الإجتماعية الحرة مثالية في رعاية مصالح المستهلكين وتحقيق إستقلالهم الإقتصادي ، بل إنها تحقق إستقلال رجال الأعمال من القطاع الخاص أيضاً وتحفظ لهم حرية العمل والحركة ، وقد يبدو ذلك عجيباً لكنه الحقيقة والواقع إذ أن تلك المشروعات تجعل التدخل الحكومي غير ضروري ، وأكثر مشروعات النفع العام تحقيقاً للحرية هي مشروعات التعاونيات الإستهلاكية سواء منها التابعة للحركة التعاونية أو الحركة العمالية لأنها تمثل الأغلبيات لا الأقليات كما تفعل الجمعيات الصناعية ، ولا تستطيع تلك التعاونيات النهوض بإلتزاماتها إزاء الأغلبية إلا عن طريق الدفاع عن المصالح العامة.

وظائف جديدة في عملية النمو : New Tasks In The Growth Process

تتجه مشروعات النفع العام إلى تحقيق المصلحة العامة وبهذه الصفة تستطيع أن تنهض في إطار كونها بعيدة عن التدخل الحكومي بواجبات جديدة في الظروف الإقتصادية

الجديدة ، وتتمثل وظيفتها الكبرى في تقديم البديل عن المشروعات الخاصة في مقابلة القوى الإجتماعية الجديدة والظروف الجديدة وفي تقديم وإختبار أنواع السلوك التي قد تصبح الأنماط المتبعة مستقبلاً.

وتتركز أهمية إقتصاد النفع العام بالنسبة للمستقبل في أن التطور يميل أكثر وأكثر نحو قبول المشروعات الخاصة لإلتزامات النفع العام ، ويظل " قانون تزايد النشاط الحكومي Law of increasing government activity "، وأن يتجه تزايد هذا النشاط نحو تحقيق النفع العام لصالح المجتمع بصفة عامة ، والطبقات المحدودة الدخل بصفة خاصة ، والذي وضعه أدولوف فاجنر Adolf Wangner صحيحاً الآن كما كان يوم قال به منذ مائة سنة ، ومازالت الإتجاهات التي تُحَرِّك هذا القانون قائمة اليوم.

ويؤيد إفتراض تزايد أهمية إقتصاد النفع العام في المستقبل ثلاثة إتجاهات مختلفة:

أولاً : التركز : Concentration

توجد ظاهرة تزايد التركز concentration التي تتزايد في المجتمع بالنسبة للمنشآت والمشروعات والجماعات والإحتكارات trusts من المظاهر التي تدعو إلى دراسات آثارها على المجتمع بصفة عامة ، والطبقات المحدودة الدخل بصفة خاصة ، ولا تنشأ هذه التطورات من إعتبارات فنية فقط بل من وجهة نظر إدارية أيضاً لاسيما منذ ظهور الكومبيوتر.

ولاشك أن الإتجاه نحو التركز يُصاحبه العديد من الإعتبارات التي ينبغي أخذها في الحُسبان نتيجة لما يواجهه من إزدياد المخاطر وسرعة التقدم الفني وإتساع الأسواق ، وإضطرت المنشآت اليوم للإنتاج من أجل السوق العالمية التي لا يمكن تجاهلها والتي تتضمن مخاطر جمة سياسية ونقدية أحياناً.

ويلاحظ أن **المشروعات الحديثة الكبيرة تحتل أهمية قومية عظمى بحيث لا تستطيع الحكومات أن تتركها وشأنها لتواجه الإفلاس بل هي مضطرة للوقوف بجانبها كلما أحاطت بها الصعوبات** ، وقد أثبت التطبيق العملي أن الحكومات كثيراً ما تساعد المشروعات الكبرى في مرحلة تطورها بوسائل متعددة ، وعندما تنتهي مدة مثل هذه المشروعات تساعدها الحكومات في تلك المرحلة الصعبة التي تتطلب إنقاص النشاط تدريجياً حتى التوقف التام ، وتضطر الحكومات إلى سلوك هذا السبيل لتتجنب وقوع أضرار خطيرة على المستوى السياسي والمستوى الإقتصادي ، **وقد أصبح المشروع الكبير بمقتضى حقائق المجتمع الحديث منشأة قومية ، وما يزال يزداد عدد المشروعات التي تتطور لتصبح مشروعات كبرى وبالتالي مؤسسات قومية.**

ثانياً : الإقتصاد المخطط المستنير : Enlightened Planned Economic

أما السبب الثاني الذي يؤيد الإعتقاد بأن إقتصاد النفع العام سيلقى مستقبلاً مشرقاً **فهو التحول من إقتصاد السوق الحر الساذج naive laisser faire market إلى الإقتصاد المخطط المستنير enlightened planned economy المتجه للنمو ، وتتضمن مثل هذه السياسة الإقتصادية economic policy مجموعة من الإجراءات النقدية والإدارية والمالية والضريبية المقصود منها تحقيق النمو الأمثل مع حماية الإستقرار السعري والتوازن الخارجي في إطار ما يسمى " المربع السحري : magic square" ، ويعني هذا إنخفاض المخاطر التي يواجهها رجال الأعمال بدرجة كبيرة** ، إذ من الواضح دائماً أن القطاعات مفتوحة أمام التطور ، وتنخفض مخاطر رجال الأعمال أيضاً بسبب السياسة الإقتصادية الرامية للتطور والتي تكشف القطاعات غير القابلة للتطور وعندئذ يمكن إجراء التخفيضات في هذه القطاعات بطريقة منظمة بل والإسراع بهذه التخفيضات لإطلاق الأيدي العاملة من القطاعات المذكورة وإستخدامها في الصناعات النامية.

ويعني كل ذلك أن إستقلال رجال الأعمال سيُقيَّد بالضرورة ، وبالتالي تنخفض المخاطر التي يواجهونها ، ويميل كلا الإتجاهين إلى إنقاص تطبيق وأهمية مبادئ المشروعات الخاصة التنافسية ، وليس من غير المنظور أن يعمل الإتجاه نحو التركز والإتجاه نحو النمو المُخَطَّطْ على حرمان المشروع الكبير من المبرر المشروع لوجوده ، وستصبح الملكية الفردية لوسائل الإنتاج في المشروعات الكبيرة والحصول الفردي على الأرباح أموراً غير مقبولة من الوجهة الإجتماعية **وهكذا تدخل المشروعات الكبيرة أكثر وأكثر في نطاق أهداف النفع العام.**

ثالثاً : التحوُّل الديموقراطي :

ويضاف إلى هذين السببين اللذين يُفسران الإتجاه نحو تحول المنشآت الخاصة تدريجياً نحو أهداف النفع العام سبب ثالث هو **زيادة التحول الديموقراطي في كافة نواحي الحياة بالمجتمع ، ويعمل هذا الإتجاه على عدم السماح للأرباح بأن تذهب إلى جماعة صغيرة من الناس** حيث أنه لا علاقة بين الأرباح وبين الخدمات التي تُقَدَّم ، ومما يؤيد هذا الإتجاه تلك المحاولات المريرة حول التوسع في ملكية رأس المال.

وسوف يسير الإقتصاد ببطء ولكن بثبات وبشكل غير محسوس تقريباً نحو التحول إلى نظام النفع العام والإبتعاد عن نظام المشروعات الفردية ، ولم تكن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية سوى (تلخيصاً مختصراً للأحوال الرأسمالية) إذ أن كل إنسان كان لابد له ان يعيد البناء في زمن قصير ، ولاشك أن هذه الفترة كانت في ذاتها كافية وقصيرة ، لكن ينبغي ألا نقيم تصورنا للمستقبل على ما حدث خلال العقدين الماضيين ، **ومازال البندول يتحرك أكثر وأكثر في إتجاه أنماط النفع العام لأنها تمثل رشداً إقتصادياً عالياً** ، وأصبح في الإمكان اليوم تطوير نظام صناعي جديد بدون خلق بورجوازية جديدة تعتمد على إحتمالات الأسواق ... **market contingencies** كما كان الحال قبلاً ، وقد تنبأ بظهور مثل هذا النظام الجديد كل من كارل ماركس **Karl Marx** وجوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** والإقتصاديون الألمان المحافظون.

وأكد الإقتصادي الأمريكي جالبرت Galbraith في كتابه " الدولة الصناعية الجديدة " The new Industrial State هذا الإفتراض بطريقة شديدة الإقناع(*).

ولا تعني نظرية تزايد نشاط الدولة وتنامي أهمية إعتبارات النفع العام في الأنشطة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة أن المشروعات الفردية سوف تُحرم من العمل ولن تترك لها مجالات واسعة في المستقبل ، بل سيظل للإنتاج الفردي ما يبرره حيثما يمثل المشروع الصغير والمتوسط الحجم الأمثل المطلوب ، لكن يجب أن نتوقع إحتمال ألا يظل المشروع الفردي خلال الجيل القادم هو الفيصل في تشكيل الجو الإقتصادي وديناميكيات زماننا هذا ، وأنا شخصياً أرحب بالتقدم المستمر في أنماط النفع العام وسيطرتها على أشكال المشروعات مستقبلاً لأنها تقوم على إتجاهات الغيرية والإيثار في الجنس البشري.

وإذا فشل الإنسان في توجيه نفسه نحو الأهداف الإنسانية ولم يستطع البقاء سوى بإتباع أهداف الأثرة فلا شك أن مستقبلنا سوف يكون مظلماً رغم تقدم التطورات الفنية.

If man(**) were unable to direct himself towards humane objectives, and could only survive by following selfish aims, then our future, in spite of advanced technical development, would indeed offer a bleak and apocalyptic outlook.

علم شكل المشروع :

لعل من الأهمية بمكان نوضح أن التطورات التي تتعلق بتبني أشكالاً جديدة للمشروعات تتوافق مع النشاط الذي تمارسه قد أدى إلى آراء ترتبط بالربح ، حيث ينتشر الإعتقاد بأن السعي إلى الربح هو الدافع الأكبر لرجل الأعمال إلى النجاح ، وهو إعتقاد لابد من تفنيده لأننا نرى في الحياة العملية إعداد ضخمة من المشروعات لها أهداف

---

* Cf. J.K. Galbraith, "Die Moderne Industriegesellschaft" ("The New Industrial State") Munchen/Zurich, 1968.

** Public, Trade Union and Cooperative Enterprise in Germany - The Commonweal Idea by Walter Hesselbach. Translated from the German by Karl Kuhne Published by : Frank Cass : London - P 134.

تختلف عن بعضها تمام الإختلاف ، وفي هذا الصدد نجد المعيار الحاسم في الأغراض التي يستهدفها المشروع ، ويصلح هذا المعيار أيضاً في تمييز كل مشروع عن الآخر في إطار ما يسمى " **علم شكل المشروع** " **أو مورفولوجيا المشروع morphology of the enterprise**.

ويجب بادئ ذي بدء التفرقة بين المشروع الخاص ومشروع النفع العام ، ويمكن تعريف المشروع الخاص في هذا المعنى **بأنه المشروع الذي يخدم مصالح أصحابه في المقام الأول** ويتضح ذلك إذا أدركنا أن أرباح المشروع تذهب إلى أفراد ، ولا تسعى مثل هذه المشروعات لتحقيق مصالح عامة إلا بصفة تبعية ، ويُعَرَّف " **مشروع النفع العام " بأنه المشروع الذي يكرس للمصلحة العامة أو المنفعة العامة أو " النفع العام " ويتضح ذلك بجلاء من أن أرباح المشروع تخصص لأغراض تخدم مصلحة المجتمع المشتركة.**

والتفرقة بين المشروع الخاص ومشروع النفع العام على هذا الوجه ليست مسألة شكل قانوني أو طريقة ملكية ، بل على العكس تقوم على القوى الداخلية التي تُضفي على كل منها صفته وعلى الشكل التنظيمي الخارجي ، ويُعتبر التصنيف إلى مشروع خاص ومشروع نفع عام في المقابل تصنيفاً حسب طبيعة المشروع(*) . **ويعتبر إستخدام الربح للمصلحة الخاصة أو للمصلحة العامة صفة فارقة هامة distinguishing characteristic.**

مشروع النفع العام : Commonweal Enterprise

وفيما يتعلق بتعريف فكرة " مشروع النفع العام " أفْضّل إتباع رأي جرهارد فيسار **Gerhard Weisser** الذي يتفق تعريفه مع المصطلحات التي إختارها المجلس العلمي لجمعية الإقتصاد العام والنفع العام ببرلين ونصه كالآتي : " **مشروعات النفع العام**

(*) Cf. G. Weisser, (" The Theory of Commonweal Enterprise") in the journal (Archives for Public and Free Commonweal Enterprises), Vol. 1, 1954, p. 9.

هي وحدات أعمال تخصص أرباحها مباشرة ،بل وإنتاجها نفسه أحياناً، وبحسب الأغراض التي أُنشئت من أجلها المشروعات ، لخدمة هيئة أعلى Superior body أو لدعم فكرة تعتبرها هذه الهيئة هدفاً حتمياً ،ويجب فضلاً عن ذلك أن يتخذ المشروع شكلاً تنظيمياً يتناسب مع الهدف الذي هو مكرس له "(*).

ويدل هذا التعريف كما يقول فولتريوكن Walter Euchen على " نمط واقعي صادق real type " بمعنى أننا لن نجد في الحياة العملية الواقعية مشروعاً على هذه الصورة النقية لمشروع النفع العام ، ولا تقوم هذه الصورة النقية إلا على " تجريد يؤكد نقاطاً معينة " أي أن مشروعات النفع العام لا يمكن أن تتوافر فيها صفات معينة بشكل نقي بل تتوافر لها هذه الصفات قليلاً أو كثيراً حسب الظروف ومنها المفاهيم الآتية :

١) مشروعات النفع العام تعني وحدات أعمال أي مشروعات بالمعنى الواسع للكلمة ومن ثمة تنطبق على المشروعات التي تشبه المؤسسات institutions أو حتى التنظيمات الإدارية administrative set-ups.

٢) النتيجة النهائية المتوخاه من مشروعات النفع العام هي تنمية المصلحة العامة أو المنفعة المشتركة إما من خلال أرباحها أحياناً أو من خلال أعمالها أحياناً أخرى.

٣) تدل عبارة " بحسب الأغراض التي أنشئت من أجلها المشروعات على أن ذلك لا يحدث بصورة غير مباشرة أو تبعية أو غير مقصودة " بسبب ضغط جهاز السوق ، وتدل العبارة ذاتها أن المصلحة العامة أو المنفعة المشتركة ملحوظة فيها وكامنة في كيانها وأنها متوخاة لذاتها.

٤) ليس من المستطاع في مشروعات النفع العام تفصيل الهدف العام أي " المنفعة المشتركة " أو " النفع العام " في أهداف أكثر تفصيلاً ، غير أننا

(*) Ibid, p. 12.

سنتناول بالبحث فيما يلي فكرتي " المنفعة المشتركة " و " المصلحة العامة " لكننا لن ندخل في هذا المقام في شرح تفصيلي.

٥) وإذا تحدثنا عن " شكل تنظيمي يتناسب مع الهدف الذي هو مكرس له " فهذا يعني أن مشروع النفع العام يجب أن يؤسس أو ينظم في هذا الشكل أي في صورة مشروع نفع عام ، إذ أنه يتميز عن شكل المشروع الخاص بمبادئ النفع العام الأساسية الداخلة في تكوينه ، بحيث لو مارست المشروعات الخاصة بعض مهام النفع العام بصفة مؤقتة أو للبر والإحسان أو لرعاية الآداب والفنون فلن تتصف بصفة النفع العام ، ولا يتحتم أن ينحصر الشكل التنظيمي في المعنى القانوني ، لأن ضمان تحقيق مهمة النفع العام قد **يستلزم مراعاة طابع إجتماعي معين في أعضاء مجلس الإدارة ، وهذا يكفي لتحديد الملامح الضرورية لصفة المشروع.**

وإذا نظرنا لمشروع من هذا النوع من الخارج لوجدناه مشابهاً قليلاً أو كثيراً للمشروع الخاص الساعي للربح ، والخلاصة **أن مشروع النفع العام يفترق عن المشروع الخاص من ناحية أهدافه " فقط " والدوافع وراء أنشطته ، أي من حيث دوافعه الداخلية دون غيرها** ، وتمثل هذه الأهداف تحقيق المصلحة العامة أو " المنفعة المشتركة " أو " النفع العام " بطريقتين بديلة أو إضافية :

١) فأولاً يحقق مشروع النفع العام ذلك بتخصيص متحصلات أنشطته أي أرباحه لأغراض معينة ، ولا تعني " الأرباح " هنا عائد رأس المال في السوق وهو ما يطلق عليه " تكلفة رأس المال " بل نقصد هنا " **الفائض الحقيقي** " **genuine surplus.**

٢) ثانياً يجب إيضاح أن مشروع النفع العام يسعى لأغراضه بالقيام بأنشطة معينة (إضافية) نيابة عن المجتمع بأسره ومن أجل المصلحة العام.

٣) لا يُترك تحديد الأهداف لأهواء أفراد أو جماعات بل يجب تحديدها على أساس تنظيمي في تكوين المشروع.

ويكمن العنصر الحاسم لمشروع النفع العام في أنه يسعى للمنفعة المشتركة كهدف مباشر تابع للأغراض التي يباشرها ، ولا تهمنا في هذا المقام الدوافع التي تحرك المديرين وهم يمارسون نشاطهم الفردي في المشروع ، **لأن هذه الدوافع لا تمثل جزءاً من تعريف أهداف هذا المشروع وسبب وجوده raison d'etre** فسبب وجود وحدة الأعمال هذه في الحقيقة مشتق من نوايا المؤسسين أو نوايا أصحابها ومالكيها ومن الواقع العام وظروف العلاقات الإجتماعية التي تشكل الجو المحيط بالمشروع(*).

العلة من الإهتمام بكيان مشروعات النفع العام :

The raison d'etre of the enterprise concerned

تتبقى لدينا نقطتان يجب بحثهما إكمالاً للتعريف ، النقطة الأولى أو الفكرة الأولى هي **كيان المشروع أو علة وجوده** والنقطة الثانية أو الفكرة الثانية **مسألة " المنفعة المشتركة " أو " النفع العام "**.

ومن بين أسباب الوجود المعترف بها والتي تُميِّز المشروع – بخلاف المعايير العديدة الشكلية الأخرى – عدة مصالح وإلتزامات مباشرة أو مشتقة تحدد وجود وكيان المشروع وسلوكه أو سلوك موظفيه المسئولين(*) ، أي أن " الكيان أو علة الوجود ينبغ من نوايا مؤسسيه ومالكيه أو من البيئة العامة للظروف الإجتماعية الخاصة بهذا المشروع المعين "(**).

ويجب ألا نظن أن علة الوجود تتضمن شيئاً محدداً جامداً لا يلين **something inexorably fixed** ، مهما نظرنا إلى " الهدف المحدد موضوعيا **"objectively fixed aim** على أنه شئ ميتافيزيقي **metaphysical category** أو فكرة تكون جزء من " مجموعة أفكار " أفلاطونية أو هيجيلية **Hegelian**.

---

* Ibid , p. 12.

* G. Weisser, op. cit., p. 6.

** G.Weisser, op. cit., p.6.

فسبب الوجود الذي نتحدث عنه لا يمكن أن يشتق كحقيقة موضوعية من الشكل الواقعي أو الظروف الإنتاجية " فلا يمكن إشتقاق الأهداف من بيانات عن الأشياء التي توجد أو تتطور تاريخياً ... بل يجب أن يتوج كل ذلك بقرار ... "(*).

وتقوم المحاولات المتنوعة لتحديد علة وجود مختلف المشروعات على دوافع أساسية للعمل لا ترقى إلى مصادر أبعد من ذلك ، وهذه الدوافع الأساسية هي نفسها الهدف النهائي المراد تحقيقه أو إلغاؤه في حد ذاته ، ولا يهم في هذا الصدد ما إذا كانت مكونات هذه الدوافع الأساسية التي تصطبغ دائماً بصبغة سيكولوجية تعتبر صحيحة ومقبولة بصفة عامة ودائمة ، أم أنها صحيحة ومقبولة بالنسبة لبعض الناس أو في أوقات معينة فحسب ، كذلك لا يهم أن يكون الذين يعربون عن إنتمائهم إلى هذه الأهداف الأساسية على وعي تام بالمتطلبات والمصالح والإلتزامات التي تتبع منها تلك الدوافع الأساسية وإلى أي مدى.

وتؤثر الدوافع الأساسية على كيان المشروع وعلة وجوده وبذلك تحدد نوع المشروع وسلوكه ، فحين يتأثر رجال أعمال ببعض الإعتقادات الدينية أو الإنسانية فلابد أن يحاول إقامة صلات طيبة مع العاملين معه مدفوعاً بهذه المعتقدات وحدها ودون أن يتخذ سلوكه هذا وسيلة لإجتناء المزيد من الربح ، ولكن إتجاهه هذا لا يمنع إمكانية أنه يرحب بزيادة الإنتاج الناشئة عن تحسين جو العمل داخل المنشأة ، وربما يدخل ذلك في حسابه عند تخطيط العمل ، غير أنه من الخطأ الجسيم والتبسيط المخل إرجاع كل موقف إنساني إلى إعتبارات الربح لأن في ذلك مبالغة لا مبرر لها في أهمية دافع الربح من ناحية أخرى.

فكرة " المنفعة المشتركة " أو " والنفع العام " :

The concept of "Common Good " or " Commonweal"

يكمن علة وجود كيان مشروع النفع المشترك في السعي لتحقيق المنفعة المشتركة والمصلحة العامة ، أي أن فكرة " مشروع النفع العام " تقوم في ذاتها على فكرة المنفعة المشتركة.

(*) G. Weisser, op. cit., p. 6.

Therefore, is itself based upon the undelying concept of the common good.

غير أننا إذا أخذنا فكرة " النفع العام " بمفردها منعزلة عن الظروف التي يستخدم فيها هذا التعبير فلن نجدها غير صيغة فارغة أو صندوقاً فارغاً **empty box** ، ونقصد بذلك المعنى أن نقول أنها بنيان فارغ يمكن أن يُملأ بكافة أنواع المحتويات المتناقضة أشد التناقض **most contradictory** ، وينطبق وصف " الصناديق الفارغة " على التعبيرات التي تعطي الفكرة ذاتها مثل " المصلحة العامة **Public Utility**" و " المنفعة العامة **Public interest**" و " أقصى رفاهية **Welfare maximum** " ... الخ .. وكذلك الحال بالنسبة لمصطلحات أخرى مثل "**Daseinsfursorge**" **وهذا الإصطلاح الألماني يعني الأنشطة الحكمية لتحسين أحوال المعيشة Provident activities to improve living conditions** و " مبدأ التضامن **Principle of Solidarity** " الخ ... وكان يطلق على مفهوم المنفعة المشتركة في القرون الوسطى تعبير " المصلحة الإجتماعية **Bonum commune**".

وكثيراً ما نصادف في ميدان السياسة مصطلحات وتعبيرات فارغة من كل محتوى **devoid of any contents**، وغالباً ما تعبر هذه المصطلحات عن حلول وسطى ، **فحين تتصادم مصالح القوى المختلفة وقيمها في حيز الواقع والحقيقة تسارع إلى الإلتجاء لإتفاق مؤقت حول التعابير أو الأفكار التي يمكن أن تُملأ فيما بعد بآراء متناقضة.**

غير أنه لا يوجد أي " صندوق فارغ " يتعذر وصفه وتحديده سلبياً على الأقل ، وإذا طبقنا هذه القاعدة على مصطلح " المنفعة المشتركة **common good**" لرأينا أن " فكرة النفع العام " تعني أهدافاً على طرف نقيض من الأثرة سواء كانت الأثرة من أفراد أو من جماعات ، **ونستطيع يقيناً القول بأن " المنفعة المشتركة " ترمي دائماً لتحقيق رفاهية المجتمع بصرف النظر عن تعريف هذا المجتمع وبصرف النظر أيضاً عن مفهوم المنفعة المشتركة وما يقصد من عبارة رفاهية المجتمع.**

التعاونيات والنقابات
CO-OPERATIVES AND TRADE UNIONS

سادت منذ القرن التاسع عشر فكرة تقول أن النقابات والتعاونيات كمنظمات للعمال تمثلان جزءاً متمماً لا يتجزأ من الحركة العمالية ، **فهما يدان لجسم واحد**(*) ، ودعامتان من ثلاثة تقوم عليها الإشتراكية(**) ، لكن الواقع الملموس في كثير من الأقطار يوضح لنا أن النقابات والتعاونيات أنشأت كل منها منظمات لها مستقلة عن الأخرى ، وأن التعاون الوثيق بينهما كحركتين ظل في الماضي إستثناء وليس قاعدة.

ثم زاد الإهتمام مؤخراً بدور النقابات والتعاونيات في النهوض بجماهير الأقطار النامية إقتصادياً وإجتماعياً ، وطرح موضوع إمكانيات ومشكلات التعاون بين النقابات والتعاونيات في كثير من الندوات والمؤتمرات الدولية التي نظمت في السنوات الماضية.

وعقدت ندوة أسيوية عام ١٩٦٦ ، عن " النقابية والتعاون " تولى تنظيمها فردريش - أبرت - ستيفتونج **Friedrich-Ebert-Stiftung** بالإشتراك مع مؤتمر النقابات الماليزي ، أعقبتها ندوة عن النقابات والتعاونيات في البلاد النامية بآسيا ، عن تنظيم فردريش أبرت - **ستيفتونج والمعهد الآسيوي الأفريقي للدراسات التعاونية والعمالية بتل أبيب ، وعقدت في سيول بكوريا عام ١٩٧٠**(***)

---

* Cf. zadov, r., Greeting Address, in : Friedrich-Ebert-Stiftung, ed., : Trade Unions and Co-operatives in the Development of Asia, Bonn-Bad Godesberg, 1971, p. 13.

** The Theory that Socialism is built on three columns which are the Labour Party, the Trade Unions and the Co-operatives was developed by Karl Kautzky who wrote a book on Consumers, Associations and Labour Movement in 1897, cf. Faust, H. : Geschichte der Genossenschaftsbewegung, Frankfurt 1965, p. 40.

*** Friedrich-Ebert-Stiftung, Ed., Trade Unions and Co-operatives in the Development of Asia, Bonn-Bad Godesberg, 1971.

وعقدت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع المجلس الدانمركي للتعاون الفني أول إجتماع فني بين الأقاليم في الدانمرك عام ١٩٦٧(*) لإبراز دور النقابات والتعاونيات وبحث علاقاتهما والإجراءات التي يمكن من خلالها زيادة التعاون بينهما.

وأعقب هذا الإجتماع سلسلة من الندوات الإقليمية عقدت أولها في نيروبي بكينيا عام ١٩٦٩(**) ثم ندوات في سنغافورة عام ١٩٧٠(***) ، وفي أنقرة بتركيا في مارس ١٩٧٣(****) وفي كلية كورو كورو التعاونية Kuru Kuru Co-operative College في جمهورية جيانا في نوفمبر / ديسمبر ١٩٧٣(*****).

وشكلت عام ١٩٧١ اللجنة المشتركة للنهوض بالتعاونيات(******) COPAC وبناء على مبادرة من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة لتكون وكالة غير رسمية للإتصالات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتحسين المشاورات والتنسيق في مجال التنمية التعاونية ، وكان أعضاء اللجنة منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة والحلف التعاوني الدولي International Co-

---

* International Labour Office : Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, Denmark 18-29 Sept. 1967, ILO WED/S 11LD 1, Geneva 1968.

** International Labour Office : Report of the Seminar on Trade unions and Co-operatives in Africa, Nairobi, Kenya 17-31 August 1969, WED/S. 14/D. 12.

*** International Labour Office : Report, Asian Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives, Singapore 20-31 October 1970, ASTUC/1970/R. 1, Geneva, 1972.

**** International Labour Offic : Report, ILO/DANIDA Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives in Workers' Education, Ankara, Turkey 12 to 24 March 1973, Geneva, 1973.

***** International Labour Office : Report, Caribbean Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives in Workers' Education, Kuru Kuru Co-operative College, Co-operative Republic of Guyana, 25 November - 8 December 1973, Geneva, 1973, ILO WED/S. 29/D 2.

****** Report in COPAC in : ILO, Co-operative Information 2/73, pp. 70 et seq.

Social Development Division وقسم التنمية الإجتماعية operative Alliance of the UN بالأمم المتحدة وهكذا إشترك في اللجنة منظمة دولية للنقابات IFPAAW ومنظمة دولية للتعاونيات وهي ICA الحلف التعاوني الدولي.

وأخيراً لابد أن نشير هنا إلى أن مؤتمر الحلف التعاوني الدولي الخامس والعشرين المجتمع في وارسو عام ١٩٧٢ أصدر قراراً عن " العمل الموحد للحركتين النقابية والتعاونية " بناء على إقتراح من أعضاء الحلف في أوربا الشرقية والإتحاد السوفيتي وقد تمت الموافقة عليه بغير مناقشة تقريباً(*) وفيما يلي نص القرار :

المؤتمر الخامس والعشرين للحلف التعاوني الدولي :

إذ يرى : أن التنمية الإجتماعية للعالم تمر الآن بتغيرات إجتماعية وإقتصادية أساسية وأن هذا الموقف يتطلب **وحدة العمل من جانب القوى المضادة للإمبريالية في الكفاح من أجل السلام والديموقراطية والتقدم الإجتماعي.**

يعترف : بالدور الهام لوحدة العمل بين الحركتين النقابية والتعاونية في هذا الصراع ويذكر بأن التعاونيات والنقابات التي نشأت أثناء صراع الجماهير المقهورة دفاعاً عن حقوقها الإجتماعية والإقتصادية ضد الإستغلال والإحتكارات الرأسمالية **قد وحدت بينها وحدة الغرض التي تفتح آفاقاً واسعة من الإمكانيات لأجل التعاون الشامل بينهما.**

ويعتبر : أن فاعلية عمل التعاون ستزداد كثيراً إذا عملت متضامنة مع النقابات والمنظمات الأخرى العاملة من أجل الشعب.

ويؤكد : أن العمل المشترك المنسق من جانب التعاونيات والنقابات في كل قطر وعلى المستويات الإقليمية والدولية يجب أن يكون موجهاً نحو الصراع لتحسين مستوى معيشة الجماهير العاملة العريضة تحسيناً شاملاً ،

(*) Cf. International Co-operative Alliance, Twenty-fifth Congress Report, Warsaw 1972, London 1974, pp. 176 et seq.

ونحو الصراع ضد الإمبريالية والإستعمار ، ونحو مساعدة الدول النامية على نطاق واسع من أجل السلام والتقدم الإجتماعي.

ويوصي : جميع المنظمات التعاونية وكبار المسئولين بالحلف التعاوني الدولي بإظهار روح التعاون والمساعدة المتبادلة مع المنظمات النقابية وسلطاتها المركزية وتوسيع وتوثيق صلات الصداقة والعمل معهم على الصعيد القومي والإقليمي والدولي ، **وإستخدام جميع الطرق والوسائل لإيجاد مناخ الثقة المتبادلة بين التعاونيات والنقابات مما يؤدي إلى قرارات منسقة وتنفيذ أنشطة مشتركة فيما يتعلق بمشكلات الحركتين النقابية والتعاونية.**

وفيما يلي النص باللغة الإنجليزية :

The 25th Congress of the International Co-operative Alliance :

Considering that the social development of the World is at present undergoing fundamental social and economic changes and that this situation calls for unity of action by all anti-imperialist forces in the struggle for peace, democracy and social progress;

Recognises the important role of unity of action by the trade union and co-operative movements in this struggle;

Recalls that the co-operatives and the trade unions, created in the struggle of suppressed masses in defence of their social and economic rights against exploitation and capitalist monopolies are united by the unity of purpose, which opens wide posabilities for a comprehensive collaboration between them;

Considers that the effectiveness of action of co-operatives will be greatly increased if they will work jointly with the trade unions and other organisations of working people;

Affirms that the joint and co-ordinated actions of co-operatives and trade unions, in each country, as well as on the regional and international levels, must be directed towards the struggle for a comprehensive improvement of standard of living of the broad masses of the working people, towards their active participation in economic and social life, towards the struggle against imperialism and colonialism and the large scale assistance to the developing countries for peace and social progress;

Recommends all co-operative organisations and leading authorities of the ICA to manifest the spirit of collaboration and mutual help with trade union organisations and their central authorities; the wide and consolidate freindly and business relations with them on national, regional and international levels; and to use all ways and means to create an atmosphere of mutual trust between co-operatives and trade unions, which are conductive to co-ordinated decisions and the implementation of joint activities on the problem of the co-operative and trade union movements.

وكانت النتيجة العامة التي أسفرت عنها كل هذه المؤتمرات والندوات أن الحركة النقابية والحركة التعاونية لهما أهداف متماثلة هي العمل المتقدم الشامل والتنمية الإجتماعية والإقتصادية للجماهير ، وستكسب الحركتان مزيداً من القوة والفاعلية لو عملتا معاً بصورة أوثق.

كذلك أسفرت النتائج عن أن الحركة التعاونية والحركة النقابية في البلاد النامية ينبغي أن تكيفا أهدافهما وأنشطتهما - التي تخضع أساساً لأفكار البلاد الصناعية - ينبغي على الحركتين التعاونية والنقابية أن تُكيفا أوضاعهما بما يتوافق مع الموقف السائد في البلاد النامية ، **ويعني ذلك إتخاذ موقف جديد ونظرة واسعة لأهدافها التي تتركز الآن بالنسبة للحركة التعاونية في خدمة أعضائها المُيسرين مالياً نسبياً** ، وبالنسبة للحركة النقابية في المفاوضة الجماعية لصالح أقلية من العُمال ، وكان التأكيد على وجوب أن تتخذ الحركتان موقفاً **إزاء الفقراء أي إزاء الجماهير من السكان(*).**

---

* Cf. Bavin, T. : Some Examples of Achivements in the Trade Union - Co-operative Field in Developing Countries, in : ILO, Report, Asian Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives, 1970, op. cit., pp. 20 et seq.' ILO/DANIDA Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives in Workers' Education, Ankara, 1973, op. cit., p. viii, ILO, Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, Denmark, 1967, op. cit., p. 10.

ولا يوجد في الواقع سوى القليل من التعاون المنظم بين الحركتين ، بل على العكس نجد النقابات والتعاونيات في كثير من الأقطار منفصلتان تنظيماً ولا يوجد بينهما تعاون وثيق من أجل التنمية الإجتماعية والإقتصادية للجماهير العريضة من أعضائهما.

ويرى العديد من علماء الإجتماع والتعاون أنه لا يزال بين الحركتين عامل من عدم الثقة ، وقد ترجع أسباب ذلك فيما ترجع إلى أن النقابات منحازة سياسياً في الأغلب بينما تحاول التعاونيات عادة أن تبتعد عن السياسة الحزبية وأن القادة النقابيين يميلون إلى التفكير والمناقشة على أساس من بناء ثلاثي الأطراف (الحكومة - أصحاب العمل - العمال) وهو إتجاه لا يعتاده التعاونيون ، وأن أنشطة النقابات تُركِّز عادة على مشكلات أصحاب الأجور ، بينما تتعامل الجمعيات التعاونية مع قطاع عريض من أعضائها وغيرهم ممن يجدون مصالحهم في التعامل معها ، وبذلك تغطي طوائف أوسع من الشعب وذوي المصالح **Cover a wider range of people and of interests**.

وقد تبيَّن عندما بدأت النقابات في إنشاء الأنواع الجديدة من تعاونياتها الخاصة كما في سنغافورة ، تبيَّن أنه نشأ نوع من الإزدواج بين الحركة التعاونية " القديمة " **والتعاونيات " الجديدة " التي يبدو أنها كانت أكثر ولاء للنقابات منها للتعاونيات الأخرى.**

وعلى الرغم من هذه الصعوبات العملية ، فهناك أسباب عديدة مقنعة تدعو النقابات للإهتمام بدعم العمل التعاوني(*) .

For the following see Levi, Y. : Consumers' and Production Co-operatives in Developing Countries with Special Reference to Joint Trade Union - Co-operative Action, in : ILO, Report, Asian Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives, 1970, op. cit., p. 57; Devan Nair, C.V. : Common Interests and Relations Between Trade Unions and Co-operatives and the Role of Government, in : ILO, Report, Asian Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives, 1970, op. cit., pp. 95 et seq.

*) فهي وسيلة لزيادة العضوية والولاء للنقابة عن طريق تقديم خدمات تعاونية إضافية للأعضاء.

It is a means to increase membership and loyality to the union by offering additional co-operative services to members.

*) تستطيع النقابات إكتساب المعرفة بطرق الإنتاج وإدارة الأعمال مما يتيح لها دعم موقفها إزاء أصحاب العمل.

Trade unions could acquire knowledge in methods of production and in management of business permitting the unions to strengthen their stand vis-a-vis the employer.

*) تستطيع النقابات إيجاد فرص عمالة جديدة وبناء إحتياطيات بشرية ومالية تستخدمها في تحسين حالة العمال وموقفهم.

Trade unions could create additional employment and build up human and financial reserves to be used for the improvement of the situation of the working population.

*) يمكن للنقابات أن تُشَكِّلْ أساساً للقوة الإقتصادية وتكتسب قوة في إقتصاديات البلاد مما يزيد بالتالي تأثيرها السياسي والإجتماعي وقوة مركزها.

Trade unions could form a base of economic strength and acquire a powerful stake in the economy of the country which in turn would increase the political and social influence, status and power of the trade union.

*) تستطيع النقابة من موقف القوة هذا أن تقوم بدور في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الشاملة في البلاد.

From such a position of strength the trade union could play a role in the planning and implementation of the overall development programmes of a country.

ويبدو من دراسة تقارير الندوات الدولية عن العمل النقابي التعاوني المشترك أن موقف المشاركين يتجه إلى تأكيد أوجه التماثل بين الحركتين وأن العمل المشترك من جانبهما ضروري ومرغوب فيه بغير دراسة تفصيلية للفروق بين التعاونيات والنقابات وما إذا كان التعاون بين الحركة النقابية والحركة التعاونية بأسرها ممكناً أم لابد من قصر حدود التعاون على أشكال معينة من التعاونيات.

ويتحتم من أجل مناقشة مثمرة للصلة بين النقابات والتعاونيات البدء في تحديد وتعريف واضح بأوجه التماثل والإختلاف بينهما.

For a fruitful discussion of the relationship between trade unions and co-operatives it is imperative to start from a clear definition of those two forms of organization and to bring out very clearly the similarities and differences between the two.

ويجب على أساس هذا التعريف الواضح تحليل الإختلافات بين النقابات والتعاونيات بدقة وعناية كبيرتين ، ويبدو أن هذا الإتجاه أكبر أهمية من مجرد إبراز أوجه التماثل ورسم خطط عامة وإقتراحات لمستقبل التعاون بين الحركتين.

ويسمح لنا هذا الإتجاه بتحديد الإمكانيات والحدود بطريقة واضحة فيما يختص بالعمل النقابي التعاوني المشترك ، **ويسهم في فهم أسباب ضعف التعاون نسبياً بين النقابات والتعاونيات في الماضي وإقتصاره على بعض القطاعات فقط ، فإذا أوضحنا نظرياً المجالات التي للنقابات والتعاونيات فيها مصالح مشتركة أمكن الإسهام في تطوير أنشطة تعاونية نقابية مشتركة جديدة ومثمرة.**

المقارنة بين النقابات والتعاونيات :

بعد ما عرفنا " النقابة " و " الجمعية التعاونية " يمكننا إجراء مقارنة بين هذين الشكلين من المنظمتين بهدف إبراز المتماثلات والفروق.

أوجه التماثل : Similarities

النشأة : Origine

نشأت كل من النقابات والجمعيات التعاونية في ظروف الطوارئ العاجلة التي سادت غرب أوروبا في مطلع حركة التصنيع حين ساءت الظروف الإقتصادية والإجتماعية لصغار الزراع والحرفيين وعمال المصانع.

الأهداف : Goals

قام كلا شكلي التنظيم على أساس المساعدة الذاتية والمتبادلة وتضامن الأعضاء بغرض تحسين أحوالهم الإقتصادية والإجتماعية من خلال قوة العمل الجماعي المنظم ، وعمل كل منهما كقاعدة تدريب لتنمية روح المبادرة والمسئولية والعمل الديموقراطي(*).

البنيان التنظيمي : Organizational Structure

المنظمتان عبارة عن تجمع أفراد في ظل القانون الخاص على أساس العضوية الإختيارية المفتوحة ، وتمثل الجمعية العمومية في التنظيمين السلطة العليا ، ولكل عضو صوت واحد كقاعدة عامة ، ويمارس الأعضاء الرقابة الديموقراطية عن طريق إنتخاب القادة وفصلهم.

التضامن على المستويين القومي والدولي :

Solidarity on National and International Levels

لا تقوم النقابات والجمعيات التعاونية كجماعات منفردة ومنعزلة لكنها تتطور إلى حركات ، وتنهض كل من النقابة والجمعية التعاونية على أفكار إقتصادية وإجتماعية خاصة بها ، وهذه الأفكار هي التي حفزت القادة ومتبعيهم في أنحاء العالم على التجمع معاً ، وعادة ما تشكل النقابات والتعاونيات منظمات على المستوى القومي والدولي ، أما المبادئ الأساسية للعمل النقابي فتتضمنها دساتير المنظمات القومية والدولية مثل الإتحاد الدولي للنقابات الحرة أو الإتحاد الدولي لعمال الزراعة وما يتبعها.

---

* Cf. International Labour Office, Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, 1967, op. cit., p. 8.

كذلك تندرج معظم الجمعيات التعاونيـة وتوابعها في الحلف التعاوني الدولي من خلال منظماتها القومية والإقليمية وتتبع المبادئ التعاونية التي تضعها الهيئة الرئيسية للحلف من وقت لآخر.

الفــروق : Differences

الغرض الأول للعمل الجماعي : Primary object of Group Action

كان ومازال الغرض من العمل النقابي رفع مستوى أجور العمال والكفاح من أجل التحسين العام لظروف العمل ، وقد تتولى النقابات الحديثة واجبات إضافية في إطار التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، ومع ذلك تظل المفاوضة الجماعية من أجل أجور أعلى وظروف عمل أفضل موضع الإهتمام الأول(*).

وبوجه عام نجد أن الغرض الأول من الجمعيات التعاونية هو **رعاية مصالح أعضائها الإجتماعية الإقتصادية** ، **ويتفاوت** قُدرة الجمعيات التعاونية على تحقيق هذا الهدف من خلال رعاية المصالح الإقتصادية حسب الحاجات الإقتصادية للأعضاء ونوع الجمعية التعاونية التي أنشئت للوفاء بتلك الإحتياجات **فمثلاً** :

- **(*) تعمل الجمعية الإستهلاكية على حماية القدرة الشرائية لدخول أعضائها وضمان نوعية الغذاء والوزن الصحيح للسلع ، وغير ذلك.**
- **(*) وتعمل جمعية الإئتمان على تتشجيع الإدخار وفتح السبيل للإستفادة من الخدمات المصرفية.**
- **(*) وتعمل جمعية التسويق والتوريد على دعم موقف صغار المنتجين في السوق وفتح أسواق جديدة وضمان توريدات المواد بأسعار رخيصة.**
- **(*) وتعمل جمعية الإسكان على توفير المسكن الصالح بإيجار معتدل وتمكين أصحاب الدخول المنخفضة من إمتلاك المساكن وغير ذلك.**

---

* Cf. Park, Young-ki : Legislative Aspects of Trade Unions in Asia, in : Friedrich-Ebert-Stiftung, Ed. : Trade Unions and Co-operatives in the Development of Asia, 1970, op. cit., p. 115.

أساس العمل الجماعي : Basic of Group Action

يقوم العمل الجماعي النقابي على أساس **التعارض بين صاحب العمل والعمال**(*). ويختلف هذا عن أساس العمل التعاوني الذي هو **المصلحة الإقتصادية المشتركة** وحاجات الأعضاء التي يعملون على إشباعها معاً عن طريق إنشاء جمعية تعاونية ومشروع تعاوني ، ويجوز لأصحاب الأعمال إنشاء جمعيات تعاونية (كالمنتجين الزراعيين ، والحرفيين ، وتجار التجزئة) كما يجوز للعاملين إنشاؤها (كالعمال والموظفين الحكوميين) ويجوز ذلك أيضاً لأشخاص ينتمون إلى كلا الفئتين ، وحين يُشَكِّل الأعضاء جمعية تعاونية يصبحون مُلاكاً لها ملكية مشتركة ومديرين للمشروع التعاوني ، أي يصبحون **أصحاب عمل إزاء موظفي الجمعية** برغم أنهم قد يكونون هم أنفسهم مستخدمين في أعمالهم العادية.

وتظهر عدة أنواع من التعارض التي يقوم عليها العمل التعاوني بحسب الإحتياجات الإقتصادية للأعضاء في مختلف أنماط التعاونيات مثل التعارض بين :

*) المستهلك – وتاجر التجزئة المحلي **Consumer - local retail trader**.

*) الفرد المنخفض الدخل – ومقرض النقود
Low income person - money lender

*) المنتج الصغير – والمنتج الصناعي وتاجر التجزئة وتاجر الجملة
Small producer - industrial manufacturer, retailer, wholesaler

*) المستأجر – والمالك **Tenat - landlord**

*) العامل – وصاحب العمل ، في حالة الجمعية الإنتاجية للعمال
Employee - employer in the case of a worker's productive society.

(*) Cf. Levi, Y. Consumers' and Production Co-operatives in Developing Countries..., op. cit., p. 59.

أسلوب تحقيق الأهداف : Approach

الإتجاه الأساسي للنقابات في محاولتها تحقيق أهدافها هو **المفاوضة أو المساومة الجماعية** (إتجاه إسترداد الحق)(*) Revendicative appriach.

ويختلف **إتجاه التعاونيات** عما تقدم إذ يحاول أعضاؤها تحقيق أغراضهم **عن طريق النشاط الإقتصادي المباشر** بإنشاء مشروعات يملكونها ويمولونها ويديرونها بأنفسهم لخدمة أغراضهم الإقتصادية الخاصة.

البنيان التنظيمي : Organizational Structure

يتخذ البنيان التنظيمي النقابي شكل تجمع أشخاص لا يشتغل بأي نشاط تجاري كقاعدة عامة ويسجل طبقاً لقانون النقابات.

بينما الجمعية التعاونية بناء تنظيمي أكثر تعقيداً إذ لها صفة مزدوجة فهي تجمع أشخاص من ناحية ومشروع أيضاً في نفس الوقت يقوم بالأعمال التجارية للكسب ، **وعليه يجب أن يتخذ البناء التنظيمي للجمعية التعاونية صورة من شأنها أن تكفل سير وإنتظام العمل السليم** وعملية إصدار القرار والرقابة إلى جانب تمويل وإدارة المشروع التعاوني ومراجعة حساباته وأعماله ، وترد ضوابط كل ذلك في قوانين الجمعيات التعاونية التي تسجل بموجبها التعاونيات.

عوامل النجاح : Factors Determining Success

النقابات منظمات جماهيرية ولكي تنجح النقابة لابد أن تجتذب إلى عضويتها أكبر عدد ممكن من العمال ، ويتوقف نفوذها وقوتها إلى حد كبير على قوتها العددية أي عدد المنضمين إليها بالنسبة لعدد العمال العاملين الكلي ، ومن العوامل الحاسمة الأخرى التي تكفل للنقابة النجاح في عملها إنضباط الأعضاء وولاؤهم والقيادة القادرة والأموال اللازمة لتضمن لها الإستقلال الضروري.

---

* المرجع السابق ذكره .Ibid

أما العامل الحاسم في نجاح الجمعيات التعاونية فهو كفاءة وإستمرار الأنشطة الإقتصادية ولا يلزم أن تكون التعاونيات منظمات جماهيرية فليست القوة العددية هي العامل الحاسم في نجاح الجمعية التعاونية سوى لحد معين يتراوح بتنوع أنماط الجمعيات ، وتزداد أهمية صفات الأعضاء الخاصة وكفاءة المسئولين بالنسبة للتعاونيات ، وعلى وجه الخصوص القيادة الأمية التي تتميَّز بالقدرة والكفاءة ، ويجب أن يتصف الأعضاء بالولاء لجمعيتهم بصفتهم المزدوجة كملاك للمشروع التعاوني ومتعاملين معه في نفس الوقت.

إتجاهات إزاء القوة السياسية :

Attitude Towards Political Power

يعتبر إستخدام النقابات للقوة السياسية من الأساليب المشروعة كوسيلة لتحقيق أهدافها وتُقيم النقابات عادة علاقات وثيقة مع أحد الأحزاب السياسية لأن النشاط الرئيسي لها يخص الميدان الإجتماعي والسياسي(*).

أما بالنسبة للحركة التعاونية فوسيلة العمل المعترف بها هي الحياد إزاء سياسات الأحزاب ، وظل الحلف التعاوني الدولي خلال فترة طويلة يعتبر الحياد السياسي أحد المبادئ التعاونية ، لكن قد تبدي مختلف أنواع التعاونيات في الواقع العملي ميلاً لحزب سياسي أو لآخر ، دون أن تدخل مباشرة في السياسة الحزبية ويقتصر الإهتمام الرئيسي للتعاونيات على المجال الإقتصادي والإجتماعي(**)

النتائج المستفادة من المقارنة :

Conclusions Drawn from this Comparison

يتضح من هذه المقارنة بين النقابات والتعاونيات أن للحركتين ملامح مشتركة كثيرة فيقوم كل منهما على نفس الدوافع وهي رفع مستوى أعضائها إقتصادياً وإجتماعياً ، وكلاهما منظمات ديموقراطية يقودها مسئولون من الأعضاء ينتخبهم

(*) Cf. Park Young-ki : Legislative Aspects of Trade Unions and Co-operatives.., op. cit., p. 115.

(**) Cf. Munkner, H. : Co-operative Principales and Co-operative Law, op. cit., pp. 98 et seq.

الأعضاء لذلك ، وكلاهما يُمَوَّلْ بمساهمات من الأعضاء الذين يتقاسمون بالتساوي المخاطر والمكاسب(*) ، لكن برغم كل هذه التشابهات لا يمكن القول بأن الحركتين متكاملتان أو متماثلتان تماماً بحيث لابد لهما من التعاون معاً(**) دون دراسة الفروق بين الحركة النقابية والحركة التعاونية بشئ من التفصيل ، ولن نصل إلى صورة واضحة لإمكانيات وحدود العمل التعاوني النقابي المشترك إلا بدراسة تحليلية نقدية للفروق بين التعاونيات والنقابات.

جانباً من الحركة التعاونية فقط يمكن إعتباره عملاً منظماً :

Only Part of the Co-operative Movement Can be Refered to as Organized Labour.

تنقسم الحركة التعاونية إلى فئتين من التعاونيات هما يسميان بالفرنسية " تعاونيات مهنية " "Cooperatives professionelles" و "تعاونيات إجتماعية " (***) . **"Cooperation Sociale"**

ويشمل النوع الأول أي التعاونيات المهنية الجمعيات التي تشترط في الإنضمام لعضويتها ممارسة مهنة معينة وإمتلاك مشروع خاص صغير في أكثر الأحيان (مثل ورشة ، أو مزرعة أو محل تجزئة. ويلاحظ أن تعاونيات المنتجين المستقلين (الزراع ، الحرفيون ، التجار ، أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة) هي تعاونيات أصحاب عمل ، كما ويلاحظ أن تعاونيات التوريد والتسويق في القطاعات الزراعية والحرفية تقوم بدور هام في إقتصاد كثير من الدول النامية ، وبينما تنهض تعاونيات تجار التجزئة كمنظمات قوية في بعض الأقطار مثل ألمانيا ، نجدها ضعيفة أو غير موجودة في

---

* Cf. Friedrich-Ebert-Stiftyung, Ed., Trade Unions and co-operatives in the Development of Asia, 1970, op. cit., pp. 217 et seq.; International Labour Office, Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, 1967, op. cit., pp. 8,9.

** Cf. Friedrich-Ebert-Stiftung, Ed., Trade Unions and Cooperatives in the Development of Asia, 1970, op. cit., pp. 217, 218.

*** Cf. Countant, L. : L'evolution du droit cooperatif de ses origines a 1950, Reims, 1950, pp. 107 et seq.; Eichhorn, G. : Genossenschaften und Genossenschaftsrecht in Frankreich, Marburg, 1957, pp. 100 et seq., 181.

معظم الأقطار النامية بل قد تكون ممنوعة في بعضها بموجب قانون التعاون (كما في زامبيا) طبقاً لفلسفة خاصة ترى أنه لا يجوز قيام جمعيات تعاونية سوى تعاونيات المنتجين وتعاونيات المستهلكين.

أما فيما يتعلق بتعاونيات أصحاب الأعمال فإنهم ليس لهم إهتمام بالنقابات من حيث الأهداف الرئيسية ، فأعضاء هذه التعاونيات لا ينتمون كقاعدة عامة للحركة النقابية وقد لا يميلون إلى مساندة الأنشطة النقابية.

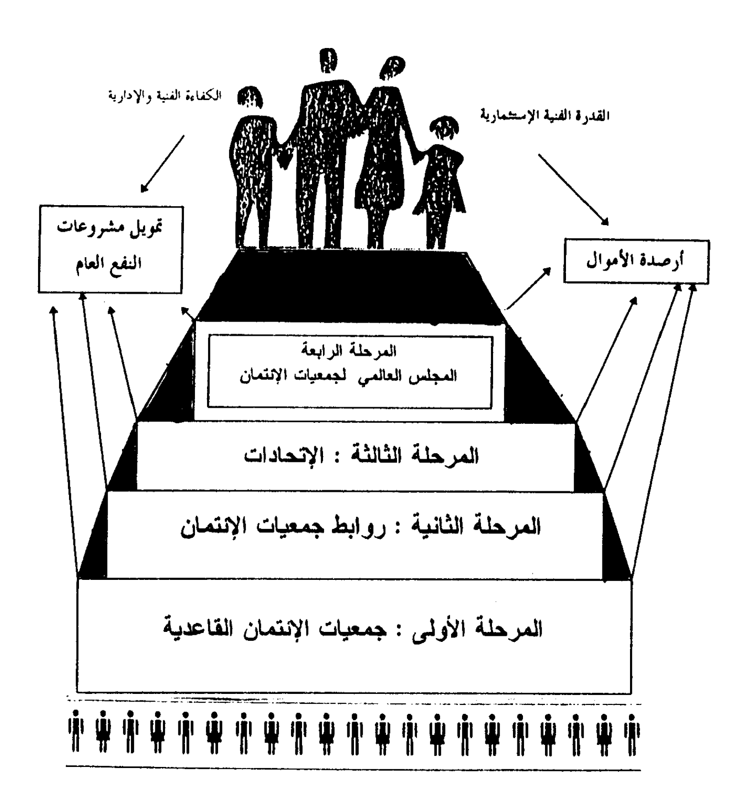
ويشمل النوع الثاني أي **التعاونيات الإجتماعية** الجمعيات التي يجوز لأي مواطن الإنضمام إليها بصرف النظر عن مهنته وكونه صاحب عمل أو عامل ، ويدخل في هذه التعاونيات الجمعيات الإستهلاكية ، وجمعيات الإسكان ، وجمعيات الإدخار والإقراض ، والجمعيات التي تقوم بالخدمات مثل التأمين والعناية الطبية وغير ذلك.

ويستطيع العامل وصاحب العمل بل وكل مواطن الإنضمام لعضوية هذه الجمعيات جنباً إلى جنب بإعتبارهم مستهلكين أو مستأجرين أو طالبي قروض أو مودعي مدخرات.

ويمكن للنقابات أن تشجع إنشاء مثل هذه التعاونيات لفائدة أعضائها أو العمل بوجه عام بغرض زيادة القدرة الشرائية الحقيقية لأصحاب الأجور وتوفير إسكان جيد وتشجيع الإدخار وتيسير الإقتراض عند الحاجة.

ويمكن إستخدام عضوية النقابات في مثل هذه التعاونيات كوسيلة لإيجاد الإتصال بين الجماعات إلى جانب تحقيق المصلحة الإقتصادية التي يشترك فيها جميع أعضاء الجمعية التعاونية ، وهكذا يمكن أن تقوم جماعات تعاونية على أساس التنظيم النقابي ، كما يمكن إستخدام التنظيم التعاوني في تحصيل المدخرات بإنتظام ورسوم التأمين والإيجار ، والمساهمات الأخرى المنتظمة من أعضاء النقابات من أجل التعاونيات التي ترعاها النقابات.

وهكذا يشترك في النقابات والتعاونيات التي من هذا النوع نفس الأشخاص كأعضاء في التنظيمين معاً وبذلك تتوحد مصالحهما ، بينما لا يصدق هذا في حالة تعاونيات المنتجين والمهنيين المستقلين التي لا ينتمي أعضاؤها للحركة العمالية وينظرون للنقابات أساساً من موقفهم كأصحاب عمل.



أعضـاء التعاونيـات والنقابـات يـدان لجسـد واحـد للتنميـة الإجتماعية والإقتصادية وتمويل مشروعات النفع العام.

الخلاصـــة

تتميز ألمانيا بوجود تنظيم نقابي قوي وضخم ، هذا بالإضافة إلى أن النقابات والتعاونيات تعتبران من بين أقدم الهيئات الشعبية التي أقامت مشروعات لا تسعى إلى الربح ورأى العديد من علماء ألمانيا ، والكتاب والباحثين أن هاتين المؤسستين الشعبيتين أسهمتا في إقامة أفضل أسلوب للقضاء على إستغلال المنظمات الرأسمالية التي تضع في مقدمة إعتباراتها عوامل الربح ، وهذا الأسلوب يتلخص في التعاون في العمل المشترك لإقامة مشروعات النفع العام ، وذلك بدلاً من الجهود المنفردة التي قام بها كل من التنظيمين على حدة ، وقد أثبتت البحوث والدراسات العلمية أن نمط مشروعاتت النفع العام هو النمط الوحيد الناجح على المدى الطويل من بين جميع المشروعات التي أقامتها الحركة العمالية أو الحركة النقابية ، وأُطلق على هذا النمط من المشروعات " مشروع النفع العام الحر " والذي يتوافر فيه أشكال المشروعات الخاصة ، ولضمان تحقيق النفع العام إتفقت النقابات والتعاونيات على تعيين أعضاء اللجان التنفيذية للنقابات وتعاونيات المستهلكين أعضاء في مجالس إدارة هذه المشروعات ، وبذلك أصبحت مشروعات النفع العام أدوات مستقلة لتشجيع سياسة المنافسة والتغيير الهيكلي في إطار الأهداف التي تتبناها رسالة كل من التنظيم النقابي والتنظيم التعاوني وهي تصحيح إنحرافات الإستغلال، وضرب المثل من أجل إيجاد وإستمرار كفاءة الأسواق وفقاً لمبدأ الإعتماد على النفس والتمويل الذاتي والإدارة الذاتية ، وأخذاً في الإعتبار أن هذه المشروعات تنشأ أساساً لتدعيم مفهوم الوظيفة الإجتماعية التي تتلخص في أهمية أن يتتجه النشاط الإقتصادي كله إلى رعاية مصالح المستهلكين ، ولا تتجه إلى رعاية مصالح خاصة ، ومن هذا المنطق ترى النقابات والتعاونيات تحسين ظروف العمل بوجه عام ، والعمل على القضاء على كل الفوارق والمزايا في سوق العمل ، وتبنّي الأساليب العلمية التي تُثَبِّت أقدامها وتُزيدها تقدماً ونمواً ، على أن يتحقق ذلك من خلال بذل أقصى درجات الجهد العلمي لإقامة مشروعات يتوافر فيها قوة التنظيم والبنيان والقدرة على إتخاذ المواقف لصالح المجتمع وتوثيق العلاقات بين الإدارة والموظفين ، خاصة وأن الظروف الإقتصادية المحيطة ساعدت على بروز ظاهرة التركُّز بالنسبة للمنشآت والمشروعات والإحتكارات.

وقد حاول علماء الإقتصاد وضع بعض التعاريف التي ترتبط بمفهوم النفع العام ، ومنها التعريف الذي يرى أن مشروعات النفع العام هي وحدات أعمال تُخصّصْ أرباحها مباشرة ، بل

وإنتاجها نفسه أحياناً ، وبحسب الأغراض التي أُنشئت من أجلها المشروعات لخدمة هيئة أعلى ، أو لدعم فكرة تعتبرها هذه الهيئة هدفاً حتمياً ، ويجب فضلاً عن ذلك أن يتخذ المشروع شكلاً تنظيمياً يتناسب مع الهدف الذي هو مُكَرَّس له ...

ولمزيد من الإيضاح أكَّد علماء الإقتصاد أن مشروعات النفع العام تتميز بأنها نمط من المشروعات الواقعية الصادقة التي تستهدف تنمية المصلحة العامة ، وتحقيق المصلحة أو المنفعة المشتركة إما من خلال أرباحها أحياناً ، أو من خلال أعمالها أحياناً أخرى ، ومراعاة الطابع الإجتماعي من خلال الإهتمام بتعيين قيادات التنظيم النقابي والتعاوني كأعضاء في مجالس الإدارة ، وهذا يكفي لتحديد الملامح الضرورية لصفة المشروع ، أخذاً في الإعتبار أن عِلَّة وجود وكيان مشروع النفع المشترك هي في السعي لتحقيق المنفعة المشتركة ، والمصلحة العامة ، خاصة وأن المجتمع كثيراً ما يستتمع إلى تعبيرات من القيادات السياسية غير مُحَدَّدة المضمون وتحمل معاني مطاطة تَتَّسِعُ لمفاهيم متضاربة ومتناقضة.

والجدير بالذكر أن نوجه النظر إلى أن هناك جهوداً في الآونة الأخيرة نحو الإهتمام بدور النقابات والتعاونيات في النهوض بجماهير الأقطار النامية إقتصادياً وإجتماعياً ، حيث طُرح موضوع إمكانيات ومشكلات التعاون بين النقابات والتعاونيات في كثير من الندوات والمؤتمرات الدولية ، وأصدر الحلف التعاوني الدولي قرارات في مؤتمراته تدعو إلى " العمل الموحَّد للحركتين النقابية والتعاونية " وقد أدى كل هذا إلى إجراء البحوث والدراسات لتقارير الندوات الدولية التي بحثت في العمل المشترك النقابي والتعاوني .. وأكَّدت هذه البحوث أن مثل هذا العمل ضروري ومرغوب فيه ، كما أكَّدَت على ضرورة مناقشة الصلات بين النقابات والتعاونيات والوصول إلى تعريف واضح بأوجه التماثل والإختلاف بينهما ، والتعرُّف على أسباب ضعف العلاقات بينهما في الماضي وإقتصاره على بعض جوانب النشاط فقط ، وهذا بالتالي يتطلب دراسة أساليب النقابات والتعاونيات في تحقيق أهدافهما ، وبنيانهما التنظيمي ، وإتجاهاتهما السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، والخروج من ذلك بالجوانب الإيجابية التي يمكن أن يتحقق من خلالها القيام بالجهد المشترك لتحقيق الصالح العام.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضوع عن طريق قُدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) تناول بالشرح والتعليق التطورات التي حدثت في الجمعيات التعاونية الإستهلاكية الألمانية منذ إنشائها ، موضحاً على وجه الخصوص جانبها التنظيمي والإداري والإقتصادي ، والأسلوب الذي إتبعته للتغلّب على ما واجهته من مشكلات.

*) " ثار الجدل وإحتدم النقاش حول بعض الأساليب التي تَبنتها النقابات والتعاونيات فيما يتعلق بخدمة أعضائها ، ومن بينها قصر الإنتاج أو أداء الخدمة على أعضائها فقط ".
ناقش العبارة السابقة ، موضحاً الجوانب العلمية المختلفة التي تدور حول هذا الرأي ، ثم وضَّح رأيك الخاص في هذا الموضوع.

*) لماذا يرى علماء الإقتصاد في ألمانيا .. أن نمط المشروعات الوحيد الناجح على المدى الطويل من بين كل المشروعات التي أقامتها الحركة التعاونية أو الحركة النقابية هو النمط المُسَمَّى بـ " مشروع النفع العام الحر Free commonweal enterprise " ؟ على أن تتناول في إجابتك لهذا التساؤل مفهوم النفع العام ، والأسس التي ينبغي مراعاتها عند إقامة مشروعات النفع العام ، ومراحل تطورها ، ودورها فيما يتعلق بالمنافسة في الأسواق والتغيرات الهيكلية من أجل النمو كسب الأسواق.

*) " يرى علماء التسويق أن أجهزة السوق في البلاد الصناعية بأوروبا وأمريكا ومن على غرارهما تمر بتطورات جديدة من شأنها فتح إمكانيات جديدة أمام مشروعات النفع العام من ناحية ، ولكنها تضع في نفس الوقت قيوداً على دورها من ناحية أخرى ".
ناقش العبارة السابقة موضحاً أبعادها.

*) ما هو التعريف الذي إختاره المجلس العلمي لجمعية الإقتصاد العام والنفع العام ببرلين لفكرة " مشروع النفع العام " ؟ ... وما هي دلالة هذا التعريف ؟... وما هي الصفات والمفاهيم التي ترى من وجهة نظرك أنها ترتبط بفكرة مشروع النفع العام ؟

*) ما هي العِلَّة وراء الإهتمام بكيان مشروعات النفع العام ؟... وما هو الدور الذي قامت به المؤتمرات الدولية فيما يتعلق بالنهوض بجماهير الأقطار النامية من خلال التعاونيات والنقابات ؟... على أن توضّح رأيك الخاص فيما يتعلق بتطبيق الفكرة في مصر.

الفصل الحادي عشر

بنوك العمال

وبنك النفع العام



بنوك العمال

تعتبر بنوك العمال في ألمانيا رابع أكبر المشروعات التابعة لتعاونيات المستهلكين ونقابات العمال وقد إندمجت هذه البنوك الآن في ما يسمى " بنك النفع العام " Bank Fur Gemeinwirtschaft ، والمعروف أن مجتمعنا الدولي المعاصر يدخل منذ فترة عصر الإندماجات الكبرى القادرة على تحقيق السيطرة والمنافسة الدولية والقدرة على إختراق الأسواق العالمية.

والواقع إن أنشطة النفع العام ليست شيئاً جديداً بالنسبة للقطاع المصرفي الألماني ، فقد وجدت في ألمانيا منذ ١٨٥٠ مؤسسات عديدة تُشبه البنوك منها عدد من البنوك الصغيرة تديرها جماعات عمالية(*). **وكانت تتألف رؤوس أموالها أساساً من مساهمات النقابات وإتحاداتها والمجالس التي تدير الممتلكات النقابية ، ومن هنا كانت تسميتها " ببنوك العمال "** ووجدت أيضاً مؤسسات تشبه البنوك تتبع تعاونيات المستهلكين أو إتحاداتها المركزية أو جمعيات تجارة الجملة.

ويكمن وراء هذا التطور التاريخي أن **أعضاء النقابات الألمانية كانوا يدفعون إشتراكات كبيرة نوعاً تبلغ أجر ساعة في كل أسبوع** ، وأمكن بفضل هذه الإشتراكات التي كانت سارية حتى قبل الحرب العالمية الأولى ، أن **تستخدم النقابات في إدارة مكاتبها موظفين على كفاءة عالية ، وإنشاء وتقسيم المباني** السكنية والمدارس وفقاً للإحتياجات ، ثم يتبقى لها إحتياجات كبيرة يمكن إستخدامها في أحوال الإضرابات.

---

* This historical description follows the latest summary of this chapter of German banking history by Achim von Loesch, about "The History of workers' Banks in Germany untill 1933) in Topical questions on the Credit System), Frankfurt, 1964, p. 179 seq.

ونشأ عن وجود تلك الأموال السائلة الكبيرة القيمة قبل الحرب العالمية الأولى قيام منشآت إئتمانية أو منشآت شبيهة بها ، **ويمكن تقسيم منشآت الإئتمان والإدخار التي قامت قبل الحرب العالمية الأولى إلى خمس فئات حسب أغراضها التي تتحدد ميادين نشاطها وهي :**

١) صناديق الإدخار والإقراض والتأمين على الحياة.
Savings, Loan and life Insurance Funds

٢) بنوك الإدخار للإتحادات المهنية.
Savings banks of professional associations

٣) بنوك الموظفين المدنيين **Civil servants' banks**

٤) بنوك الإدخار لتعاونيات المستهلكين
Consumers' cooperatives' banks

٥) بنوك النقابات العمالية **Trade union banks**

ولم تكن لأي من فئات هذه المنشآت المالية والإئتمانية التابعة للنقابات والإتحادات المهنية أية آثار مستمرة وظاهرة لأنها كانت تتبع في المقام الأول أهداف النقابات والتعاونيات ، بل بدا عليها جميعاً من الناحية الفنية المصرفية مظاهر الضعف ، ولم تتمكن من إحراز بعض النجاح إلا في ظروف تاريخية خاصة ، وإنما نذكرها هنا لأن مثيلاتها ما تزال قائمة في الخارج ، ولأن البعض يقترح من وقت لآخر إنشاء أمثالها رغم تجارب الماضي ، **وإذا كُنا نعيش الآن عصر العلم والتكنولوجيا المتقدمين ، فإن الأمر يتطلب من الشعوب النامية أن تستفيد من تجارب الماضي وأخطائه وتعمل على تفادي هذه الأخطاء في مراجعة شئونها ، وفيما يَسْتجِدّ من خطوات.**

بنوك العمال والموظفين المدنيين :

Workers' And Civil Servants' Banks

ظهرت فيما مضى نوك إدخار وإقراض صغيرة وجمعيات أصدقاء للوفاء بالإحتياجات اليومية للنقابات وكان ظهورها بفضل تراكم الأموال لدى هذه النقابات ، ولم تكن تلك المنشآت تستثمر أموالها بنشاط بل إقتصرت على إقراضها لمنشآت أخرى ، وأصبحت فائضة عن الحاجة بعد إتباع الأساليب العلمية والعملية في إصلاح الخطوات التدريجية التي إتبعوها في بداية نشاطهم ، الأمر الذي أدّى إلى إتساع شبكة بنوك الإدخار(*) ، والواقع أن مهام تلك البنوك إنتقلت اليوم إلى بنوك الإدخار العامة ، وضعفت بنوك الإدخار والإقراض النقابية وجمعيات الأصدقاء عن المنافسة **بنمو شبكة بنوك الإدخار الكبيرة نمواً سريعاً.**

ومن ناحية أخرى أنشأت المنظمات المهنية المماثلة للنقابات بنوك إدخار خاصة بها في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى ، فأنشأ إتحاد رؤساء العمال إدارة **للإدخار تحولت عام ١٩٠٧ إلى بنك إدخار العمال الألماني** ، وعلى نفس المنوال أنشأ الإتحاد الوطني الألماني للكتبة في هامبورج ، وإتحاد المستخدمين والموظفين الفنيين **بنك الإدخار لموظفين المدنيين عام ١٩٢٢.**

وإتضح أن المؤسسات المالية التي تقوم برعاية مصالح الجماعات الميسورة من الموظفين هي التي تستطيع البقاء لأن تلك الجماعات وحدها كانت قادرة على تكوين مدخرات مستمرة وباقية في تلك الفترة ، **ومع ذلك لم تستطع تلك المؤسسات النمو بل ظلت صغيرة وبلا أهمية.**

(*) أرجو التكرُّم بملاحظة أننا ألقينا الأضواء بالتفصيل على الخطوات التدريجية التي إتبعها التعاونيين في كل من إنجلترا وألمانيا وأسلوب الإصلاح القائم على مبدأ الإدارة الذاتية والتمويل الذاتي في العديد من المراجع التي سبق وأصدرناها ومنها خمسة أجزاء عن سلسلة الرواد التي صدرت في عام ١٩٨٥ – الناشر : مكتبة عين شمس ، ومرجع تنظيم وإدارة التعاونيات والشخصية التعاونية الصادر في عام ١٩٩٦.

وظهرت في تلك الفترة شبكة كبيرة من بنوك الموظفين متنكرة في شكل جمعيات تعاونية ، **وكان الدافع على إنشائها أن الموظفين كانوا يلاقون صعوبات كبرى في الحصول على الإئتمان في وقت لم يُعرَفُ فيه الإئتمان بالتقسيط** ، وغالباً ما كانت بنوك الموظفين تتصل بالجمعيات التعاونية الشرائية مما ساعد على إنتشارها سريعاً كي تقدم الإئتمان من ناحية وتتلقى الودائع الإدخارية من ناحية أخرى ، **وساعد أيضاً على قيام هذه البنوك تعديل قانون التعاون في بداية القرن العشرين** ، وإنتهت هذه الحقبة في **العشرينات حين أصبحت بنوك إدخار الموظفين الفرع الثالث لتعاونيات الإئتمان** في بنوك رايفيزن والبنوك الشعبية ، لكنها إحتفظت بشبكة المقاصة الخاصة بها clearing network وجهازها المركزي التابع لإتحاد البنوك التعاونية ، وكان هذا الفرع الثالث مكوناً عام ١٩٣٠ من ٧٧ بنك إئتمان للموظفين بلغت ميزانيتها العمومية ١٥٥ مليون مارك ، **لكنها ما لبثت أن إنهارت فجأة بسبب إفلاس أحد بنوك الموظفين في برلين ، ولم يكن هذا البنك تابعاً لنظام بنوك الموظفين ولا منتمياً إليه لكن إفلاسه خلق أزمة ثقة ذهبت ضحيتها بنوك الموظفين كلها التي عانت حالة من الإعسار الشديد بسبب ذلك.**

غير أن منشآت الإدخار والإقراض النقابية والمهنية والخاصة بالموظفين لم تتمكن من تحقيق مبدأ المعونة المتبادلة وفلسفته الأساسية ، فلم تتمكن من إنجاز الآمال المعقودة عليها وما كان ينتظر منها من **دفع فوائد لصغار المودعين بمعدلات تزيد على البنوك الأخرى وتقديم الإئتمان بمُعدلات فائدة أقَلْ لأعضائها في الوقت نفسه.**

وكيف يتحقق الإئتمان بمعدلات فائدة أقل إذا كانت الودائع الإدخارية أكبر تكلفة ؟... ويلاحظ أن بنوك الإدخار وتعاونيات الإئتمان وجمعيات التأمين كانت موجودة في كل مكان تقريباً في ذلك العهد **وكانت تجاهد في خدمة " الرجل الصغير small man" وتلبية حاجاته** وفي توسيع رقعة نشاطها أيضاً ، **وعلينا أن نتذكر**

أيضاً أن أجور العمال بل وأجور موظفي الحكومة كانت على العموم أقل من المستوى الذي يسمح بتراكم المدخرات.

والحقيقة أن بنوك الإدخار والإقراض التي يقتصر نشاطها على جماعات معينة تظل دائماً في وضع أدنى من المؤسسات الأخرى التي لا ترتبط بأية جماعات معينة ، فلا تستطيع أية منشآت من هذا النوع - لاسيما المنشآت الإئتمانية أن توفر عنصر الأمان اللازم للنجاح مادامت تعمل على أساس إعتبارات إجتماعية ضيقة ، لأن المجال يضيق أمامها في توزيع المخاطر سواء بالنسبة للمدينين أو الدائنين ومن ثمة يتعرض المقترضون لكثير من أنواع المخاطر والأخطار.

بنوك الإدخار التابعة لتعاونيات المستهلكين :

Consumers' Cooperatives' Savings Banks

أنشأت تعاونيات المستهلكين المحلية بنوك إدخار خاصة بها شأنها في ذلك شأن المنظمات العمالية ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن تلك التعاونيات نادراً ما كانت تستطيع التعامل مع بنوك الإدخار وبنوك القطاع الخاص الأخرى التي كانت أساساً موجهة لخدمة الطبقات الوسطى ، وشقت جمعية تجارة الجملة لتعاونيات المستهلكين الألمانية في هامبورج الطريق بإنشائها أول بنك إدخار تعاوني كان يؤدي أيضاً وظيفة إدارة المقاصة المركزية ، وكانت تلك الجمعية تابعة لإتحاد النقابات الحرة (الإشتراكية) ثم تبعتها في هذا السبيل جمعية تجارة الجملة التابعة للنقابات العمالية المسيحية في كولونيا.

ويتمثل الغرض الرئيسي من إنشاء هذه المراكز لتجميع المدخرات في محاولة الحصول من الأعضاء على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التجارية والإنتاجية الخاصة بالحركة ، أما التمويل الخارجي فيأتي طبيعياً للمشروع تبعاً لمبدأ تغطية التكاليف.

وهكذا أنشئت إدارة الإدخار بهدف العمل على أن يَحِلَّ التمويل بالإئتمان من الأعضاء محل مبدأ التمويل الذاتي حيث أن الأعضاء هم في نفس الوقت زبائن المشروع ، ويعتبر ذلك أحد الأسباب الحاسمة للإقدام على إنشاء هذه المراكز التعاونية لتجميع الودائع.

ولم تكن تعاونيات المستهلكين الألمانية فريدة في هذا الميدان ، بل إن تعاونيات المستهلكين في بريطانيا وفرنسا إتجهت نفس الإتجاه من حيث إنشاء مؤسسات الإدخار وإستطاعت تعاونيات المستهلكين البريطانية أن تتصرف في عام ١٩٢٢ في ودائع بلغت ١٤ مليون جنيه إسترليني ، بينما بلغت الودائع الموضوعة تحت تصرف تعاونيات المستهلكين الفرنسية ٦٠ مليون فرنك ، وبلغت الودائع في الإدارات المصرفية بجمعية تتجارة الجملة , (GEPAG) (GEG) ٤٥٠ مليون مارك عام ١٩٣٠.

وكَفَّتْ تعاونيات المستهلكين الألمانية عن فتح فروع إدخار خاصة بها منذ الحرب العالمية الثانية لأن من الصعب القيام بالأعمال المصرفية جنباً إلى جنب مع تجارة القطاعي والمبيعات اليومية ، ولأن المؤسسات المالية من القطاع الخاص أخذت تتعامل مع تعاونيات المستهلكين مما جعل الإعتماد على أموال الأعضاء يفقد أهميته ، ولأن التمويل من الأعضاء لا يمكن أن يحل تماماً محل التمويل الداخلي ، إذ أن رأس المال الذي تحصل عليه الجمعية من أعضائها ليس في الحقيقة سوى تمويل خارجي ، ولابد من تمويل داخلي حقيقي لمعادلة المخاطر.

وبعد إلغاء القيود التقليدية على العائد التعاوني لم تعد هناك حاجة حقيقية تحفز الأعضاء على إيداع مدخراتهم لدى التعاونيات الإستهلاكية ، فقد كان الأعضاء يحصلون قديماً في مناسبة عيد الفصح على ربح يساوي خمسة أو ستة في المائة ، بل أحياناً ثمانية في المائة من قيمة مشترياتهم السنوية ، وكان هذا

العائد المرتفع فرصة طيبة لإقناع الأعضاء بترك هذا المبلغ لدى الجمعية كوديعة إدخارية.

بنوك النقابات العمالية : Trade Union Banks

تأخر إنشاء البنوك النقابية إلى ما بعد قيام بنوك الإدخار التعاونية ، فقد أحست نقابات العمال الألمانية منذ قيامها بالحاجة إلى إدارة أموالها الخاصة ، وأعلنت هذه الفكرة على لسان بعض المتحدثين أمام أول مؤتمر للنقابات الألمانية عقد في أرفورت Erfurt عام ١٨٧٢(*) لكن النقابات كانت مترددة في الإقدام على الفكرة بحيث تأخر إنشاء البنوك النقابية **ولم يظهر أول بنك نقابي حقيقي إلا بعد الحرب العالمية الأولى.**

وكانت نقابات العمال المسيحية أول من أنشأ بنكاً نقابياً بالمعنى الصحيح في عام ١٩٢١ بإسم بنك الشعب الألماني Deutsche Volksbank وإتخذ شكل شركة مساهمة وكان مقره في برلين أول الأمر ثم إنتقل إلى إسن Essen **وإكتتبت تعاونيات المستهلكين المسيحية ، في ٧٠٪ من رأس مال البنك الذي** يعتبر أول بنك عمال يخرج عن الإطار التقليدي لمعظم بنوك الإدخار العمالية **بأن قدم الإئتمان لجمعيات الإسكان** ، ومع ذلك فقد ظل في دائرة الحركة العمالية المسيحية ، وإستطاع البنك أن يتوسع في أعماله حتى أصبح له في نهاية العشرينات ست منشآت تابعة وأكثر من ٤٠٠ مركز لإستلام المدخرات في المكاتب المحلية لنقابات العمال المسيحية ، وبلغ مجموع ميزانيته العمومية ٢٦ مليون مارك عام ١٩٢٩.

وأنشئ عام ١٩٢٣ **بنك هيرش – دنكار Hirsch-Duncker** النقابي في **برلين – زهلندورف** ، وبقى أيضاً في نطاق النقابات وأفكارها ، ثم سُمِيَ البنك

(*) Cf. P. Barthel, (Manual of German Trade Union Congresses), Dresden, 1916, p. 135.

الإقتصادي الألماني وإتخذ شكل شركة مساهمة ، **لكن نظراً لصغر عدد مساهميه لم تكن لديه فرصة كبيرة للنمو والتطور.**

وكانت الإدارة – كما في البنوك الأخرى – مؤلفة من خبراء مصرفيين ، أما مجلس الإشراف supervisory board فكان مكوناً كله تقريباً من شخصيات نقابية وتعاونية يتلقون تعليماتهم من منظماتهم ، **وهكذا فإن هذه البنوك كانت برغم إستقلالها القانوني وثيقة الصلة بالمنظمات النقابية التعاونية مما يضمن إنتهاجها لخطة سليمة في أعمالها** ، ويلاحظ أن النظام الأساسي لهذه البنوك كان في البداية معوقاً لنمو أنشطتها مما جعلها أقرب لشكل " **البنك الداخلي** " House Bank ثم أدى النشاط العملي إلى التوسع في الأعمال المصرفية حتى أصبحت أعمالها لا تفترق عن أعمال البنوك الأخرى.

وفي عام ١٩٢٣ **تأسس بنك النقابات الحرة** Free trade unions **في برلين بإسم بنك العمال والمستخدمين وموظفي الحكومة متخذاً شكل شركة مساهمة** ، ولم يكن مجرد " **بنك داخلي** house bank" فقد إشتركت في إقامته النقابات الألمانية الحرة وإتحادها والمنشآت التابعة له ، وعرف هذا البنك بإسم " **بنك العمل** " Arbeiterbank **بعد ذلك** ، وأصبح من البنوك البارزة عام ١٩٣١ وبلغ عدد توكيلاته ١٣٦ ومنشآته التابعة تسعة ، **فكان من أهم مراكز تجميع الأموال للمنظمات التابعة لإتحاد النقابات الحرة والمتصلة به** ، وواصل البنك قبول الودائع على نطاق واسع من كافة المنشآت التي لها علاقات عمل مع مساهميه ، مثل مؤسسات التأمينات الإجتماعية ، وصندوق التأمينات الإجتماعية ضد المرض ، والمنظمات الثقافية والسياسية ، وصناديق المعاشات بالنقابات والأحزاب السياسية ، **وجمع البنك بهذه الطريقة ودائع ضخمة ذات تقلبات موسمية مختلفة متنوعة مما أدى إلى تحسين إعتبارات السيولة وإستخدم البنك أيضاً شبكة مكاتب الخزينة التابعة للنقابات لتجميع المدخرات من الأفراد.**

أما في ميدان منح الإئتمان فقد إقتصر البنك على إقراض المنشآت المؤسسة له خاصة تعاونيات المستهلكين ، ومشروعات الإنشاءات الإجتماعية ومشروعات الإسكان النقابية ، ودور النشر ، والمكتبات ، والمطابع والصحف اليومية ذات الصلة الوثيقة بالنقابات الحرة ، ولم يغفل البنك عن إقتضاء الضمانات اللازمة التي يُحَتِمْها العمل المصرفي ، حتى ولو كانت المشروعات المقترضة تابعة لمؤسسيه أو على إتصال وثيق بهم.

وواصل البنك حتى نهاية حياته العملية عام ١٩٢٣ نشاطه **مُتَوسِعاً به إلى خارج حدود " البنك الداخلي " House Bank** حيثما كان يقتضي العمل السليم ذلك ، وكانت من أوائل المشروعات والمؤسسات الخارجه عن دائرة المؤسسين والتي عاملها البنك ، المؤسسات العامة والقانونية ، ومؤسسات التأمينات الإجتماعية ، وجمعيات البلديات وصناديق مساعدة المرضى ، وعلى ذلك إنخفضت نسبة الإئتمان الممنوح للمنظمات العمالية بالنسبة لمجموع الإئتمان الذي منحه البنك إلى ٨ر٥٣٪ عام ١٩٣١.

وكان الحال كذلك أيضاً في ميدان الودائع ، فإرتفعت نسبة ودائع المؤسسات العامة والقانونية حتى بلغت ٥ر٥٦٪ تقريباً عام ١٩٢٩ أبان الكساد الكبير وهبطت نسبة ودائع المنظمات العمالية إلى ٣ر٣٩٪.

ومن الأمور الجديرة بالنظر أن الودائع النقدية للبنوك كانت مرتفعة نوعاً حتى بلغت ٣٣٪ تقريباً عام ١٩٣٠ ، **ولا تفسير لإرتفاع نسبة السيولة بهذا الشكل إلا حرص الإدارة ومجلس الإشراف وإتخاذهم الإجراءات السليمة** ، لكن هذه النسبة المرتفعة تشير من ناحية أخرى إلى الصعوبة التي كان يلقاها هذا البنك الحديث الإنشاء في الحصول على مقترضين موثوق بهم ، ولم يكن المناخ الإجتماعي السائد في العشرينات ، ثم أثناء الكساد العالمي الكبير ، **لم يكُن مثل هذا المناخ يُساعد على تشجيع** التوسع في التعامل مع القطاع الصناعي ، **وعندما جاء النازي إلى السلطة إستولى الحزب على كافة المشروعات العمالية بما فيها البنوك والمؤسسات**

الإئتمانية لصالح جبهة العمل الألمانية في أغلب الأحوال وبذلك توقف تطور مشروعات النفع العام لمدة تتراوح بين ١٢ و ١٥ سنة.

وبينما إستطاعت المشروعات الأخرى مثل مؤسسات تعاونيات المستهلكين ونيوهيمات ، وفولكسفورسورج أن تبدأ بمباشرة أعمالها عقب الحرب العالمية مباشرة على مستوى المرحلة التي إنقطعت فيها أنشطتها عام ١٩٣٣ ، فإن بنوك العمال لم تتمكن من ذلك إلا بصفة جزئية ، ولم تعد المؤسسات الصغيرة التابعة للنقابات إلى الحياة مطلقاً بينما بدا "بنك العمال" بداية جديدة **كبنك لأعمال النفع العام ، ولذلك سنُلقي الأضواء على هذا البنك لمتابعة ودراسة خطوات التطور التدريجي الذي نجم عن العمل المشترك للتعاونيات والنقابات.**

بنـــك الجيمنفــرتسشــافــــــت

(بنك النفع العام)

The " Bank Fur Gemeinuirtschaft "
(The Commonweal Bank)

تأسيس البنك ونشأته Foundation and Origin Of The Bank:

يعتبر بنك جيمنفرتسشافت آخر من إنضم إلى مجموعة بنـوك الإئتمـان الكبرى في جمهورية ألمانيا الإتحادية ، ولكن لا يمكن القول بأنه جديد تماماً إذ أن النقابات الألمانية والجمعيات التعاونية الألمانية – أصحاب هـذا البنـك – كـانت تملـك فعلاً بنوكاً في الماضي تبعـاً لفكرة قديمـة تقضـي بإستثمار أموالهـا إستثماراً نافعاً فـي بنـوك تملكها هذه المنظمات ، وإنبثقت هذه الفكرة أصلاً في النصف الثاني من القـرن المـاضي ، لكن مرت عدة عشرات من السنين قبل أن تتجسد ، **ولم تنشأ بنـوك الإدخـار إلا فـي بداية القـرن العشـرين وبالتـالي لـم تظهر بنـوك الإئتمـان إلا فـي العشـرينات** وكـانت غايتها مقصورة على خدمـة إحتياجـات النقابـات التـي أنشـأتها ، وفـي أوائـل العشـرينات أخذ بنـك العمـال والمستخدمين وموظفـي الحكومـة ، ببرلين – **وكـان بنـك العمال أكبر هذه البنوك – يمد نشاطه إلى مـا يجـاوز حـدود البنـوك الأولـى ، ولم تمر سوى سنوات قليلة على إنشائه إلا وإتخذ صفة بنك تجاري عام.**

لكن ما لبث تطـور بنـوك العمـال وغيرهـا مـن المشـروعات النقابيـة والتعاونيـة أن توقف عندمـا قـرر النـازي عـام ١٩٣٣ حـل جميـع منظمـات العمـل ومنهـا النقابـات طبعاً ، وأخضعوا الجمعيات التعاونيـة وهيئـة التـأمين المعروفـة بإسم Volksfursorge وهيئة البناء Bauhullen التي تملكها التعاونيات والنقابات ، **وكان الهـدف مـن هـذا الحل هو ضَمْ إمكانيات هذه المنظمات إلى نفوذهم لتخدم أغراضهـم** ، وأُدْمِجت بنوك النقابات وأهمها بنك العمال في المؤسسة المصرفية التابعة لمـا كـان يُسـمَّى **جبهـة**

العمل الألمانية التي حلت محل النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل في عام ١٩٣٣.

وبعد الحرب العالمية الثانية بقليل نجحت النقابات والتعاونيات الألمانية في رأب الصدع بين النقابات والتعاونيات ذات النزعة السياسية وهي النزعات التي تميزت بها في العشرينات (وإن لم تكن لها آثار واضحة في الحياة العملية)، وأصبحت النقابات وحدة غير حزبية ، وكذلك التعاونيات ، **مما حفز قادتها إلى إنشاء مؤسسات إئتمانية منفصلة لكل منظمة** ، لكن حكومة الحلفاء العسكرية إعترضت على هذه الخطة في المناطق الألمانية الثلاث التي كانت تحت النفوذ العسكري لأمريكا وبريطانيا وفرنسا ، فقد كان إتجاه الحلفاء الغربيين نحو لامركزية النظام المصرفي الألماني في محاولة لإزالة التركيز الشديد الذي كان قائماً في القوة الإقتصادية ، وقُسِّمت الجمهورية الإتحادية إلى مناطق مصرفية (كل إقليم إداري يمثل منطقة مصرفية) **ويُسمح لبنك واحد بالعمل في المنطقة الواحدة** ، وأدى الحظر الذي فرضته قوات الإحتلال العسكرية على إنشاء المؤسسات الإئتمانية المركزية إلى توجيه ضربة شديدة للتعاونيات ،... فمنذ الدراسة التي أُجريت عام ١٩٣٤ عن النظام المصرفي **وإصرار هذه الدراسة على الفصل التام بين الأعمال التجارية والأعمال المصرفية** ، منذ ذلك الوقت **مُنعت النقابات من إنشاء وكالات تتلقى الودائع في المحلات التجارية التابعة لها** ، فأصبح من الصعب إجتذاب مدخرات أعضائها وإستخدامها فيما يفيد مصالح الحركة التعاونية الإستهلاكية.

وأرجو أن أوجِّه الأنظار إلى أن العادة كانت قد جرت في العشرينات على أن يودع أعضاء الجمعيات مدخراتهم (وهي في الواقع عبارة عن العائد الذي يتلقونه من الجمعيات ويودعونه كمدخرات) وكانت تلك المدخرات مصدراً سهلاً للتمويل.

وتوخياً لإعادة إتاحة هذا المصدر رأت تعاونيات الإستهلاك إنشاء بنك خاص بها في شكل مؤسسة مركزية ، **لكن إنشاء هذا البنك دخل تحت الحظر المفروض من قوات الحلفاء العسكرية** ، وهكذا ظل هذا المصدر التمويلي الهام الذي ساهم في الماضي في نجاح التعاونيات الإستهلاكية مغلقاً في وجهها.

وفي السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إهتمت النقابات إهتماماً رئيسياً بإعادة تنظيم نفسها ، واحْتَلَّ إنشاء بنوك النقابات المرتبة الأولى في نطاق الجهود التي بُذلت للتنظيم ، وعمدت النقابات إلى الإستفادة من مطالبات إعادة الإنشاء التي مُنِحَتْ لها في مقابل البنوك التي حُرِمَتْ منها عام ١٩٣٤ ، ولم يكن الحصول على أموال هذه المطالبات ممكناً إلا إذا أستخدمت لغرض إعادة إنشاء مؤسسات إئتمانية ، ولم تكن النقابات راغبة ولا قادرة على إستعادة بنك العمل الألماني وتحويله بحيث يخدم أغراضها ، ورأت أنها لا تستطيع التوافق مع بنك إستخدمه النازي إستخداماً سيئاً لخدمة أغراضهم الخاصة ، ومن ناحية أخرى كان من المستحيل معرفة مقدار المطالبات والديون المستحقة على هذا البنك منذ عهد النازي ، هذا بالإضافة إلى أن خطة إستعادة البنك حتى لو كانت قد تمت فإنها لن تلبث أن تصطدم بالحظر المفروض من جانب قوات الحلفاء على المنشآت المصرفية المركزية.

وفي ضوء الظروف التي كانت قائمة والحقائق التي كشفت عنها البحوث التي أُجريت للتغلب على العقبات إضطُرَّت النقابات والتعاونيات إزاء الحظر الذي تفرضه قوات الحلفاء على المنشآت المصرفية المركزية ، إضطُرَّت إلى أن تقيم منشآت إقليمية ، ولما كانت التعويضات عن المؤسسات المصرفية السابقة لا تكفي كل من المنظمتين لتقيم بنوكها الخاصة في الأقاليم الألمانية الأكثر أهمية، إقترح هنري أفرلينج **Henry Everling** رئيس الجمعيات التعاونية في ذلك الوقت **إنشاء بنوك إقليمية مشتركة للحركتين ولقي الإقتراح ترحيباً** ، لكن

نقص رأس المال وقف عقبة في سبيل تأسيس بنوك تعاونية نقابية في الأقاليم الإحدى عشر كلها (*) **ولم تؤسس إلا ستة بنوك في ستة أقاليم فقط.**

وعندما بدأت الحركتان تشغيل البنوك الجديدة لم تكن لديها فكرة واضحة تماماً عن الشكل الذي يجب أن تكون عليه البنوك التعاونية النقابية ، لكن بمرور الوقت ظهرت فكرة في المؤسسات **بدوسلدورف عاصمة ولاية نوردراين فستفالن** ، وكان يرأسها **فردريش سيمون Friedrick Simon مؤداها إنشاء بنك تجاري عام وروي أن هذه الفكرة تصلح تماماً للنقابات والتعاونيات** ، ثم تطورت الفكرة في المؤسسة المشتركة تحت إدارة ولتر هيسيلباخ **Walter Hesselback إلى بنك تجاري عام يتبع سياسة النفع العام ، فكان هيسيلباخ أول من سجل سياسة النفع العام بصراحة ، ووضع لهذه السياسة نظمها وأساليبها وقواعدها بإعتبارها جانباً ثورياً في الأعمال المصرفية التجارية وقد إتضحت تفاصيل المفاهيم التي تتعلق بذلك فيما كتب من مقالات وألقاه من خطب ثم في كتابه عن هذا الموضوع بعنوان " مشروعات النفع العام – أداة النقابات والتعاونيات : السياسات التنظيمية والتنافسية "** (فرانكفورت ١٩٧١).

وينبغي النظر إلى فكرة البنك التجاري العام ذي سياسات النفع العام في نطاق التجديدات التنظيمية الهامة داخل الجمعيات التعاونية والنقابات ، وهي التجديدات التي تُمثّل الشرط الأساسي الذي بدونه لا تقوم هذه الفكرة ، وكذلك في إطار سنوات إعادة الإنشاء عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، وفي ذلك

(*) **الأقاليم الإحدى عشر كانت قبل الوحدة الألمانية تتمثل في** : بادن فورتمبيرج Baden-Wurttem-berg ، بايرن (بافاريا) (Bavaria) ، بريمن Bremen ، هامبورج Hamburg ، هسن Hessen ، نيدرساكسن Niedersachsen ، نوردراين فستفالن Nordrheinn - Westfalen ، راينلاند بفالس Rheinland-Pfalz ، سارلاند Saarland ، شليزيج هولشتاين Schleswig- Holstein ، برلين (الغربية) Berlin (West) ، جمهورية ألمانيا الإتحادية Federal Republic of Germany.

الوقت عمد مُنشئوا البنوك الجديدة إلى إعادة تنظيم أنفسهم في تعاونيات موحدة ونقابات موحدة ، وتدعم الإتجاه نحو إنشاء البنوك الجديدة كبنوك تجارية عامة غير حزبية ، بفضل قيام التعاونيات والنقابات بالعمل معاً في هذه البنوك وإتجاه الأفكار إلى العمل الكلي الجماعي ، ومن ناحية أخرى لم يعد في الإمكان تشغيل البنوك الجديدة بوصفها بنوكاً " ذات إتجاه سياسي " أو " بنوكاً متخصصة " لفئة معينة حتى لو أريد لها ذلك لأن الإجراءات لم تكن تسمح بمثل هذا الإتجاه ، وكان لا يمكن لفكرة البنوك الجديدة أن تتفق مع الموقف الجديد إلا إذا وافقت على نبذ الإتجاهات السياسية والتخصص.

وإحتفظت البنوك الجديدة بتقاليد الحركة النقابية كاملة ، وكان بنك العمال السابق لهذه البنوك قد أخذ يبتعد عن فكرة الإتجاهات السياسية أو التخصص منذ العشرينات ، غير أن التقاليد القديمة ظهرت في البنوك الجديدة بمظاهر أخرى ، فقد أوضحنا أن رأسمال البنوك الجديدة كانت مؤلفة من التعويضات عن البنوك السابقة ، كما إحتفظت البنوك الجديدة بموظفي البنوك القديمة الذين رغبوا في الإنتقال إليها.

وينبغي في المقام الأول النظر إلى الفكرة التي تحكم البنوك الجديدة في إطار إعادة بناء البلاد عقب الإنهيار الكامل الذي أصاب النظام النازي ، وإجتمعت كافة القوى حينئذ على تحريك الإقتصاد الألماني مرة أخرى وإعادة بناء المدن المُدمرة وإستعادة مستوى المعيشة الذي كان سائداً قبل الحرب ، وإلى هذه الأهداف إتجهت الأولويات العليا ، وساد الشعور بأن منظمات العمال ينبغي أن تُسهم في إعادة بناء الإقتصاد القومي بكل عزم وقوة ، بل إن هذه المنظمات أخذت فعلاً بزمام المبادرة في أحيان كثيرة مما جعل العمال ومنظماتهم يبدأون النشاط مبكراً عن معظم أصحاب الأعمال والمشروعات الخاصة.

وكانت هذه الروح الرائدة هي المسئولة عن قبول أعضاء النقابات والتعاونيات فكرة العمل الواسعة المفاهيم التي تجاوزت حدود الإتجاهات السياسية والتخصصية التي سادت أعمال البنوك السابقة ، وسمح هذا الخط الجديد للبنوك الجديدة بالإشتراك الكامل في التعمير بصفتها بنوكاً تجارية عامة لا تفترق في أعمالها عن المؤسسات المصرفية من القطاعين العام والخاص.

ولم يكن التَحَوُّل إلى فكرة البنوك التجارية ممكناً إلا بسبب أن هذه الفكرة لم تؤثر على وظيفة البنوك الجديدة ذات الإتجاهات النقابية والتعاونية ولم تمنعها من تقديم الخدمات للنقابات وللتعاونيات ولمشروعات النفع العام مع إحتفاظها بصفة البنوك المستقلة التي يُعتمد عليها ، ولعل قليلاً من المراقبين هم الذين فهموا حينئذ بوضوح أن أنشطة البنوك التجارية شرط مُسْبق لكي تعمل البنوك المستقلة عملاً منظماً سليماً ، وهكذا إستطاعت البنوك فيما بعد أن تقوم بواجبات وتخدم أهدافاً من واجبات وأهداف المصلحة العامة.

البنوك الجديدة وتطور نشاطها :

بدأت ستة بنوك أنشطتها عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ وكان رأسمال كل منها مبدئياً مليون مارك ألماني وهي :

*) في ميونيخ Bank fur wirtschaft und arbeit AG
*) في هامبورج Bank fur Gemeinwirtschaft AG,
*) في دوسلدورف Bank fur Gemeinwirtschaft AG,
*) في فرانكفورت Bank fur Gemeinwirtschaft AG,
*) هانوفر Niedersachsische Bank fur Wirtschaft und Arbeit AG,
*) في شتوتجارت Bank fur Arbeit und Wirtschaft AG,

وفي عام ١٩٥٣ أنشئ بنك آخر في برلين بإسم Bank fur Wirtschaft und Arbeit.

وتختلف ملكية هذه البنوك فبعضها تمتلكه التعاونيات ، وبعضها تمتلكه النقابات، فمثلاً كان بنك هامبورج في وقت من الأوقات تغلب عليه التعاونيات بينما كان نصيب التعاونيات قليلاً جداً في بنك دوسلدورف ، كذلك تفاوتت النقابات كثيراً في نفوذها على البنوك ، فكانت أكثرها نفوذاً من يقع مركزها الرئيسي في المدينة التي فيها البنك ، ففي دوسلدورف كان السائد إتحاد نقابات العمال الألماني ، وفي فرانكفورت كان السائد إتحاد عمال المعادن.

وكانت الإختلافات في تركيب الملكية سبباً في إختلاف أسماء البنوك لتعكس إتجاهاتها ، وتبنَّتْ التعاونيات الألمانية حينئذ تحت رئاسة هنري إفرلينج Henry Everling فكرة النفع العام ، وحاولت منظمات العمال وفي طليعتها إتحاد النقابات الألماني في دوسلدورف تحت إدارة هانس بوكلر Hans Bockler وإتحاد عمال المعادن في فرانكفورت إحياء تقاليد العشرينات ، وعلى ذلك سميت بنوك دوسلدورف وهامبورج وفرانكفورت بإسم Bank fur Gemeinwirtschaft بينما سميت البنوك الثلاثة الأخرى Bank fur Wirtschaft وهي عبارة عن بنوك : Bank fur Arbeit und Wirtschaft und Arbeit حسب حيادها السياسي.

وتطورت البنوك الستة في السنوات التالية بطرق مختلفة تماماً ، فنجح بنك دسلدورف نجاحاً كبيراً حتى بلغ مجموع ميزانيته العمومية مجموع ميزانيات البنوك الخمسة الأخرى مجتمعة ، وعندما إندمجت البنوك الستة عام ١٩٥٩ كان نصف مجموع الميزانية العمومية للمنشأة الشاملة راجعاً إلى بنك دوسلدورف ، والواقع أن هذا البنك هو الذي شجع إنشاء البنوك الأخرى وإندماجها وهيأ للمنشأة مقرها في برلين ودخل لأول مرة ميدان عمليات الإئتمان بالتقسيط.

وعندما رفعت سلطات الحلفاء الحظر وصدر قانون رفع القيود عن مؤسسات الإئتمان الإقليمية ، أصبح في الإمكان إدماج البنوك التي كانت منفصلة ولا مركزية من قبل وتجمعت هذه البنوك لتشكل مؤسسات فوق الإقليمية أو أعيد

إنشاؤها لتبلغ القدر الذي كانت عليه قبل الحرب ، وإنتهجت هذا النهج بنوك النقابات وبنوك التعاونيات أيضاً ، **وكانت بنوك النفع العام الستة آخر البنوك الألمانية التي إندمجت في مؤسسة واحدة بإسم "Bank fur Gemeinwirtschaft" ومقرها فرانكفورت.** وإظهاراً للثقة الجماهيرية في الإستقرار السياسي والإقتصادي لمدينة برلين **تقرر تحويل بنك برلين إلى فرع للبنك الجديد في أواخر عام ١٩٦٣.**

ويمثل إندماج بنوك النفع العام إجراءاً إدارياً في المقام الأول ، لكنه يتيح في الوقت نفسه المرونة والسيولة والتسويات على نطاق يعلو النطاق الإقليمي مع تحسين معدل الإئتمان بالنسبة لموارد رأس المال وتشجيع عمليات الإقراض.

بنك جيمنفرتسشافت كبنك نقابي : The BFG as a trade union bank

يرجع الفضل في إنشاء بنك جيمنفرتسشافت إلى بنوك العمل التي كانت قائمة في العشرينات ، ويرجع أيضاً إلى رسوم العضوية المرتفعة نسبياً والتي كان يدفعها النقابيون الألمان مما جعل في إستطاعة النقابات الإحتفاظ بهيئة إدارية مكونة من موظفين متفرغين وإقامة المساكن والمدارس ، **وأهم من ذلك كله أن النقابات أمكنها إنشاء إحتياطيات لمساعدة أعضائها في الأزمات** ، وكان الغرض الأول من هذه الأموال الإحتياطية مواجهة أخطار معينة تتصل أساساً بالإضرابات **الأمر الذي فرض عليها حتماً أن تُستثمر في أصول قابلة للتحويل سريعاً إلى أموال سائلة** ، وهكذا نشأت فكرة إستثمار أموال الإحتياطيات في بنوك تملكها النقابات ، وظهرت هذه الفكرة في وقت مبكر جداً **لأنها بدت أمثل طريقة لضمان توافر الأموال ووجودها فوراً عند الحاجة ، مع ضمان عدم إستخدامها في أغراض**

ضارة بمصالح النقابات وأعضائها ، وضمان الحصول على الأرباح الناتجة عن الإستثمار.

وكانت أعمال البنوك السابقة على هذا البنك في عهد جمهورية فيمار[*] "Weimar Republic" مقتصرة أساساً على قطاع النقابات رغم بعض الجهود التي إستهدفت الدخول إلى عالم الأعمال المصرفية العامة وهو ما حاوله بنك العمال ، لكن بنوك العمال الألمانية الأولى ظلت مع ذلك بنوكاً نقابية لا أكثر ولا أقل ، **ويُعَد هذا الإتجاه من الوجهة المصرفية غير مرغوب فيه نظراً لصفة النقابات السياسية ، وبالتالي لوحِظَ إتجاه أعضائها وجهة سياسية موحدة.**

ولم يكن في وسع بنوك العمال وقتئذٍ إجتذاب أعضاء جدد غير نقابيين ، **ولذا لم تُفتح أمام تلك البنوك إمكانيات الأنشطة المتاحة للبنوك الأخرى** ، ونظراً لأن البنوك العمالية نشأت في رعاية النقابات ذات الإتجاهات السياسية ، فقد أصبحت هذه البنوك بغير قصد بنوكاً ذات إتجاهات سياسية **فواجهت لصفتها هذه شعوراً عدائياً إضافياً إلى جانب المقاومة الطبيعية الناشئة عن الصراع التنافسي بين البنوك** ، وتعلقت الآمال في مبدأ الأمر بإمكانية التغلب على هذه العوائق بفضل مؤازرة المؤيدين وتفضيلهم لهذه البنوك ، لكن لم تتحقق هذه الآمال على المدى الطويل ، **وحتى في ظل جمهورية فيمار والجو السائد المشحون بالسياسة لم يكن الإقبال كبيراً على البنوك العقائدية** فاقتصر نشاطها على حلقة ضيقة ولم تتمكن من التطور لمدى كبير.

---

* **ترجع هذه التسمية إلى** أن الأحزاب الجمهورية الثلاثة وهي الحزب الإشتراكي الديموقراطي ، والحزب الألماني الديموقراطي وحزب الوسط ، وكانت تُمثل وقتئذ الأغلبية في المجلس الوطني الذي أنتُخب في يناير ١٩١٩ ، **وكان مكان عقد هذا الإجتماع في فايمار ، ولذلك أطلق على هذه الفترة وما بعدها " جمهورية فايمار The Weimar Repablic".**

ولمزيد من المعرفة يرجع إلى الصفحات ٦٥-٦٧ من مرجعنا " **إقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام** " ١٩٨٦.

والواقع إن فكرة " البنك المتخصص specialised bank " تتعارض مع المبادئ المصرفية السليمة ، وينطبق ذلك أيضاً على البنوك المتخصصة غير السياسية والبنوك المهنية والبنوك التي يثق العملاء في أمانتها وقدرتها على إستثمار أموال الغير ، ويُطلق " بنوك الضمان – trust banks " **لأن إستقرار البنك وأمنه يعتمد أساساً على تنوع فئات المتعاملين معه وعلى آجال مدفوعاته** ، ويجب على البنك أن يقبل الأموال من متعاملين كثيري العدد ولآجال متنوعة ما أمكن ثم يقرضها لأكبر عدد ممكن ولمواعيد إستحقاق متباينة لأقصى درجة.

المبادئ المصرفية والبنوك المتخصصة :

تتحدى البنوك المتخصصة المبادئ المصرفية السليمة التي تُطَبِّق قاعدة هامة وهي تنوُّع فئات المتعاملين ، ويتمثل هذا التحدي في أن البنوك المتخصصة تخدم نوعاً واحداً من المتعاملين في جانب الأصول ونوعاً واحداً من الدائنين في جانب الخصوم ، **ويؤدي عدم التنوع إلى متاعب جمة من وجهة نظر العمليات المصرفية خاصة وأن سيولة البنك المتخصص تقل كثيراً عنها في البنوك العامة مما تضطر معه البنوك المتخصصة والتي تعمل في مجالات معينة إلى الإحتفاظ بأموال سائلة إضافية لتعويض نقص السيولة الداخلية** ، وهو أمر مُكَلِّف ويقلل الأرباح ويؤدي إلى إنخفاض الربحية وبالتالي إلى تقليل الضمان ، بينما كان الهدف الأساسي من إنشاء البنوك العمالية أن تتوافر للنقابات أموال حاضرة دائماً.

وإذا أرادت البنوك النقابية النجاح والتوسع فعليها أن تجتذب متعاملين جدد من خارج فئة مؤسسيها الأوائل ، وحدث ذلك فعلاً في العشرينات بالنسبة " لبنك العمال " الذي إستطاع التعاون بنجاح مع جماعات أخرى لها أهداف متماثلة تقريباً وأغراض سياسية متقاربة ، أي أن الأعمال المصرفية توسعت بهذه الطريقة **لتشمل حلقة أكثر إتساعاً وإن كانت من فئة متعاملين متخصصة أيضاً.**

وهكذا قويت العلاقة بين النقابات والتعاونيات ، ولم يكن ذلك مظهراً مقصوراً على البنوك العمالية الألمانية ، بل شوهدت أيضاً في عدد من الدول الأوروبية برغم إختلاف الأولويات ، **فظهرت مؤسسات إئتمانية تعاونية تتعاون مع النقابات ومؤسسات إئتمانية نقابية تتعاون مع التعاونيات** ، وسار هذا النوع من التعاون سيراً حسناً من الوجهة المصرفية ، ففي هذه المؤسسات توازن المستثمرون التقليديون مع المدينين التقليدين.

وإنضمت المنظمات المتقاربة الأخرى إلى هذا النظام ، وكانت في معظم الأحوال منظمات لها نفس المبادئ مثل شركات التأمين أو جمعيات الإسكان ذات الصلة بالنقابات أو التعاونيات ، ونتج عن ذلك تكوين مناسب لهيئة المتعاملين يتلاءم مع طبيعة الأعمال المصرفية ، لأن هؤلاء المتعاملين تختلف إحتياجاتهم من حيث السيولة ومواعيد الإستحقاق عن إحتياجات ومواعيد الهيئات المكونة للبنوك ، وبذلك تتحسن نسبة السيولة في المؤسسات المصرفية التي من هذا القبيل.

وكان إختيار هذه المؤسسات والمشروعات من الناحية السياسية وتعاونها لأغراض مشتركة ذات نفع عام غير متعارض في الحقيقة مع إحتياجات البنك برغم ما قد يبدو من النظرة الأولى ، لكن يشترط هنا أن يكون المتعاملون على قدر كاف من التَنَوُّع ، وواضح أن مؤسسي المنشآت المصرفية يجب أن يكون لهم تقديرهم فيما يتعلق بالظروف المحيطة وتحقيق النفع العام ، هذا بالإضافة إلى أن إنتماءاتهم السياسية تتطلب الحذر ، غير أن التعاون المالي بين هذه الجماعات أثبت أنه قاعدة جيدة لإنشاء هذه البنوك في معظم الأحوال التي تخدم فرعاً من فروع الأعمال ، أو حتى قطاعاً كاملاً ، أخذاً في الإعتبار أن الذي يُنشئ هذه البنوك جماعات تتقارب إحتياجاتهم من السيولة والأخطار التي يتعرضون لها.

وتطور بنك جيمنفرتسشافت أيضاً بهذه الطريقة فهو مازال يقدم خدماته المتخصصة مثلاً لجمعية مباني كبيرة " نيوهيمات Neue Heimat " ، ولمنشأة تأمين "Volksfursorge" ، ولمجموعة تعاونية لجمعيات إسكان مثل "Beamtenheimstattenwerk" ولمشروعات أخرى من القطاع التجاري منها نادي

الكتاب "جوتنبرج" Gutenberg ووكالة السياحة Gut-Reisen ، ويقدم البنك المذكور لكل هذه المنشآت الخدمات المصرفية المعتادة ويضمن لها اليُسْر المالي ويدفع لها فوائد بنسبة مثلى ويساعدها على الحصول على القروض.

ويعمل بنك جيمنفرتسشافت بالتعاون الوثيق مع بنك العمل في فيينا "باواج BAWAG " ويرتبطان بمشاركات مالية متبادلة ، ويلاحظ أن بنك باواج في فيينا هو المقابل لبنك جيمنفرتسشافت وتملكه النقابات النمساوية.

ولبنك جيمنفرتسشافت علاقات وثيقة مع بنك النقابات الإسرائيلية في(*) تل أبيب والمسمى بنك هابوعاليم HAPOALIM كما يشترك في بنك النقابات الهولندي المسمى " هولاندس كوبمانز بنك "HOLLANDSE KOOPMANS BANK".

ويمتلك أيضاً حصة في البنك التعاوني الدولي إنجيبا "INGEBA" في بال بسويسرا الذي يخدم التعاون الدولي وتشترك فيه كثير من الجمعيات التعاونية والبنوك التعاونية والنقابية.

وإذا صادفت البنوك النقابية بعض المتاعب فلن يكون سببها الأساسي أنها متخصصة كما يحدث في ظروف البنوك المتخصصة الأخرى والبنوك الصناعية والقطاعية ، حيث تستطيع البنوك النقابية كقاعدة عامة أن تتخلص من هذه المتاعب وتجد لها حلاً عن طريق توسيع نطاق عملياتها المصرفية ، ولكن بشرط أن تكون المؤسسات النقابية التابعة لها تلك البنوك كبيرة وقوية ، أما مخاطر البنوك النقابية فمصدرها الحقيقي أن النقابات قد تدفعها للدخول في عمليات منقطعة الصلة عن الأعمال المصرفية السليمة الحقيقية ، ويعتقد البعض مثلاً أن تلك البنوك مادامت على صلة بالنقابات فالواجب عليها أن تكون في خدمة الحركة

(*) Gerhard Neuenkirch "Collaboration in Commonweal Economy ", Series of publications "Gemeinwirtschaft" of the Bank fur Gemeinwirtschaft-Frankfurt, No. 2, 1970.

العمالية وتؤدي وظيفة المُحَرِّك أو الدافع لتلك الحركة ، بمعنى أن تتدخل البنوك لتساعد العمال في المساومات الجماعية من أجل الأجور أو شروط العمل بأن تشتري أسهمها في المنشآت أو تقدم القروض أو تمتنع عن تقديمها حسبما تريد النقابات !!.. وجربت البنوك العمالية الأمريكية مثل هذه التصرفات في العشرينات ، فعلى مدى عشر سنوات حينئذ أُنشئ ٣٦ بنكاً تشابه البنوك العمالية في غرب أوروبا ، ولم يلبث الكثير منها أن أخفق تماماً خلال مدة قصيرة وما ذلك إلا لأنها أستُخْدِمت لخدمة أغراض النقابات وهو إستخدام سيئ ، ولا يوجد في أمريكا الآن سوى ٤ بنوك تتبع الحركة النقابية.

لكن البنوك الأوروبية كانت على وعي بإستمرار من أن هذا السبيل ينتهي إلى إستخدام الوسيلة الخطأ ، أو إستخدام الأدوات الصحيحة إستخداماً خاطئاً ، وإقتنعت النقابات الأوروبية بوجوب إقامة فاصل ونوع من توزيع العمل فيما بين المؤسسات السياسية ، وأن النقابات لا يمكنها النهوض بأعمال الأحزاب السياسية ، ولن تقوم الأحزاب ولا المشروعات – من ناحية أخرى – بوظائف النقابات ، وعلى هذا الأساس لا ينبغي للأحزاب السياسية والنقابات أن تحاول العمل كمشروعات أو بنوك والعكس صحيح.

وعليه لا يجوز أن يكون البنك " مطرقة " مؤتمر النقابات الألمانية يدق بقوته في السوق من أجل دفع الأهداف النقابية للأمام .

الجيمنفرتسشافت :

وعلى هذا الأساس فإن بنك الجيمنفرتسشافت يدل إسمه على أنه أُنشئ ليراعي أغراض النفع العام ، وحين تلتبس فكرة النفع العام بالعمل السياسي فالسبب في غالب الأحيان هو سوء فهم للموقف وسوء تأويل فهم أن فكرة النفع العام ترتبط بإحتياجات المجتمع والأحوال السائدة فيه ، وهي تُفَسَّر وتُحَدَّدْ طبقاً لهذه

الإحتياجات والأحوال ، لكن ليس معنى ذلك أن تَتَّخِذْ فكرة النفع العام معنى سياسياً بطريقة تَحَكُّمِيَّة بينما ترجع في أساسها إلى قضايا إجتماعية وإقتصادية في المقام الأول ، ويجب أن يُعْهد للمشروعات بمهمة تحقيق هذه الأهداف الإجتماعية والإقتصادية ، كما يجب أن يُترك للأحزاب السياسية تحقيق الأهداف السياسية.

لذلك يساعد بنك جيمنفرتسشافت النقابات من خلال أنشطته المصرفية فحسب وذلك عن طريق أنه يؤدي لها وظيفة البنك المتخصص ، وهو يدير لها صناديق الإضرابات ويمكنها من سيولة معقولة ويضمن لها أقصى سيولة ممكنة مع أقصى ربح ممكن لأموالها ، ولاشك أن البنك حين يفعل ذلك يخدم أيضاً وفي نفس الوقت وبطريقة غير مباشرة المُثُل العليا النقابية سياسياً وإجتماعياً ، لكن البنك لا يسعى في الأساس لأية أهداف سياسية بما يجاوز ذلك ، فلا يحاول ولا هو يستطيع التوفيق بين العمال والنظام الرأسمالي ، ولا يحاول ولا هو يستطيع إلغاء إقتصاد السوق لإفساح المجال لقيام مجتمع من نوع آخر.

بنك جيمنفرتسشافت كبنك مصرفي عام :

The BfG as a general business bank

لابد لجميع البنوك النقابية ، ولاسيما من كان منها عاملاً كبنك متخصص لجماعات متعددة لها إتصالات ببعضها ، أن تجعل أهدافها تتفق مع خطة البنوك العامة ذات أهداف النفع العام إذا أرادت تلك البنوك لنفسها نجاحاً وإستقراراً ، وتدين جميع البنوك النقابية الناجحة بتوفيقها في العمل لهذا المبدأ الأساسي ، وتشمل البنوك التي من هذا النوع حالياً بنوك الحركة العمالية في النمسا ، وإسرائيل ، إلى جانب بنك جيمنفرتسشافت ، فكل هذه البنوك مؤسسات مصرفية تخدم الجمهور العام والنقابات في نفس الوقت ، والواقع أن بنك جيمنفرتسشافت قد إستحوز على نسبة كبيرة من الأعمال المصرفية العامة منذ إنشائه ، وحين حدث

الإدماج عام ١٩٥٨ لم تزد نسبة أعمال النقابات في مجمل أعماله المصرفية عن ٢٥٪ ، ورغم أن الأعمال المصرفية النقابية توسعت كثيراً في البنك إلا أن نسبتها المئوية في مجال عمليات البنك أخذت في التناقص سواء في جانب عمليات الدائن أو جانبها المدين حتى أصبحت أقل من ١٠٪، ويرجع السبب في ذلك إلى نجاح البنك على مستوى الأعمال المصرفية العامة مما جعل الأعمال المصرفية المتخصصة للنقابات تتراجع نسبتها برغم إزديادها هي الأخرى ، وقد أصبحت نسبة هذه العمليات المتخصصة من الصغر بحيث يستطيع البنك أن يُلبي كافة إحتياجات النقابات المصرفية دون أن يكون لهذا أدنى أثر سلبي على عملياته المصرفية العامة ، ويحقق البنك بهذا إستقراراً للنقابات التي ليس من مصلحتها في المدى الطويل أن يكون بنكها على خلاف ذلك.

قاعدة النمو :

لا يستطيع أي بنك متخصص أن يسير في عمله سيراً مرضياً إلا إذا إستند إلى دائرة واسعة بما يكفي من الأعمال المصرفية العامة ، وعلى كل منشأة مصرفية متخصصة أن تعتمد على نسبة كبيرة من المعاملات مع الجمهور العام والصناعة والتجارة والمشروعات العامة وأخيراً – وليس آخراً – مع أفراد المتعاملين ، فهذه العمليات هي قاعدة النمو التي تتيح للبنك إنشاء شبكة فروع له في المدن الكبرى ببلاده ، ولن يستطيع البنك المتخصص أن يخدم مساهميه والمتعاملين معه على الوجه الذي ينشدونه هذه الأيام إلا إذا اتبع هذا السبيل ، ويحتاج البنك إلى دائرة واسعة جداً من العمليات غير المتخصصة حتى يستطيع أن يقدم المساعدة الفعالة للمؤسسات المتصلة به في حالة الضرورة.

وإتضح أكثر فأكثر مع مرور الزمن أن نوع البنوك الذي إختارته النقابات والتعاونيات عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ عندما أعيد إنشاء بنوك النفع العام كان أحسن إختيار لأنه إستمر حتى الآن في تقديم أحسن الخدمات وتوفير أحسن الإمكانيات وضمن للنقابات أفضل قدر من السيولة والإيرادات وإستطاع في نفس الوقت حُسْن إدارة مواردها المالية ، وتستطيع النقابات بفضل السيولة التي يتيحها البنك أن تنعم بالإستقرار وإنفتاح الأفق وحرية التصرف دون أن يتدخل البنك في التأثير على هذا التصرف بالطبع.

ويعمل في بنك جيمنفرتسشافت الآن أكثر من ٧٠٠٠ موظفاً وإستقرت حُسن سمعة وصورة البنك في أذهان الجماهير في ألمانيا وفي الخارج ، ويشهد على ذلك الزيارات الكثيرة التي تنظمها كثيراً من المنظمات إلي البنك للتعَرُّف على أساليبه النظامية والإدارية في مجالات تطبيق أوجه نشاطه المتنوّع ، بالإضافة إلى قدرته على جذب عملاء جدد ، وهو الآن الرابع بالمقارنة بالبنوك التجارية التي تعمل على مستوى أعلى من المستوى الإقليمي ، وإذا أدخلنا البنوك البافارية الإقليمية في الحسبان فهو السادس في النظام المصرفي الألماني ، وتشمل شبكة فروعه ٢٥٠ أو أكثر ولا تكاد مدينة كبيرة في جمهورية ألمانيا الإتحادية تخلو من تمثيل للبنك الذي يساهم في عدد من المؤسسات الإئتمانية الخاصة في داخل ألمانيا وخارجها مما يزيد أعماله المصرفية إتساعاً.

ويلاحظ أن بنك جيمنفرتسشافت قد إستطاع إنجاز كل ذلك بجهده الخاص دون إعتماد على أي عون حكومي ، ولم يكن البنك في أي مرحلة من تاريخه كغيره من البنوك يسير بإستمرار في طريق التركيز منتهجاً سياسة إبتلاع المنشآت الصغيرة بحيث تقل المنافسة تدريجياً ، بل كان نموه " بسيطاً " وهذا الإتجاه في الواقع هو الذي جعل من البنك ما هو عليه الآن حجماً وأهمية ، والمقصود بصفة البساطة أن النمو كان مجرد نتيجة للنجاح في

السياسات والأعمال التي رفعت مجموع ميزانيته العمومية من ١٣٣ مليون مارك ألماني في عام ١٩٥٠ إلى ١ر٢ بليون مارك عند الإندماج عام ١٩٥٨ ثم إلى ٢ر٢٦ بليون مارك عام ١٩٧٦ ، ويرجع كل ذلك إلى الثقة التي إكتسبها في دوائر التجارة والصناعة والجمهور عموماً.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن هذا النجاح قد صادفه أثناء مسيرته العديد من العقبات والمعارضة وسوء الظن والتنبؤ بالفشل ، وإرتفعت بعض الأصوات بتحذير أصحاب المشروعات من التورط في معاونة بنك النقابات والتعامل معه لأن في ذلك دعم وتقوية للحركة النقابية وهي قوية فعلاً بما يكفي ، وذاعت الشائعات حول النوايا السيئة... غير أن الحصرص على التطبيق السليم ، والنمو التدريجي الذي يتناسب مع الجهود العلمية التي تستهدف تلبية حاجة المجتمع(*) وحسن التعامل مع المتعاملين ... كل هذا يؤدي إلى النجاح.

---

* H.P. Dreitzel " The Historical Method in Sociology" in sozialer Wandel "Social Change-Civilization and Progress as Categories of Sociological Theory", Edited by H.D. Dreitzel, Neuwed/Berlin 1967.

كذلك نرجو الرجوع إلى :

- C.F. M. Weber, (Economic History) Berlin, 1958.
- In the context of this work the problematical nature of the profit motive in the framework of modern political economy cannot be examined. This has arisen since the "marginalist revolution" and the advent of the marginal utility school, by whom the principles of profit and utility maximization have been unjustifiably equated , a fact understandable only in terms of ideology. (Compare Hans Albert, "Erwerbsprinzip und Sozialstruktur" ("The Profit Motive and Social Structure"), in Jahrbuch fur Sozialwissenschaft, Vol. 19 (1968), p. 1 et seq.
- K. Oettle, "Die okonomische Bedeutung der Rechtsform offentlicher Betriebe" ("The Economic Importance of the Legal Form of Public Enterprises"), in Archiv fur offentliche und freigemeinnutzige Unternehmen, Vol. 8 (1961), p. 197.

ولعلنا جميعاً نتذكر قول الله سبحانه وتعالى في كتابنا الكريم " إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا " صدق الله العظيم.

وقول الرسول عليه الصلاة والسلام " خير الناس أنفعهم للناس ".

وقوله صلى الله عليه وسلم أيضاً " الناس بخير ما تعاونوا ".

و " كان الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه ".

ولعلنا في هذا المقام نُذَكِّر بدعوة الله سبحانه وتعالى عبيده في الأرض بأن لا يُسرفوا ... لأن الإسراف يقف عقبة أمام قضية الإدخار ... ومن هذا المعنى تضمنت الآية رقم ١٤٩ من سورة الأنعام ... والآية رقم ٣١ من سورة الأعراف الأمر الإلهي القائل : " **... ولا تُسرفوا إنه لا يُحب المسرفين ". صدق الله العظيم**

ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام .. " إعملوا وسدّدوا وقاربوا فكُلٌ مُيسَّر لما خُلِق له ".

- Cf. W. Eucken, Die Grundlagen der Nationalokonomie (The Foundations of Economics), 5th edition, Godesberg, 1947, p. 319 et seq.

وظائف النفع العام التي يؤديها بنك النفع العام
Commonweal Tasks of The BFG

تتلخص هذه الوظائف فيما يلي :

أولاً : إن مهمة البنك الأولى هي أن يحتفظ من أجل النقابات والتعاونيات بدرجة عالية من السيولة ، وعليه أيضاً أن يحافظ على سيولة مشروعات النفع العام الأخرى ، وعليه بالإضافة إلى ذلك أن يتدخل بقوة ونشاط في قطاع المال والإئتمان من وقت لآخر لأسباب تنظيمية.

ونرجو ملاحظة أن النقابات والتعاونيات تحتاج إلى درجة عالية من السيولة فوراً وفي جميع الأوقات ، ولذا تهتم بتوظيف أموالها بحيث تحقق أعلى سعر فائدة ممكن وتظل في نفس الوقت تحت تصرفها دائماً كلما إحتاجت إليها ، وخير وسيلة لذلك أن يكون للنقابات والتعاونيات مؤسساتها المصرفية الخاصة بها لكي **تضمن لها سيولة مستمرة لرأس المال وحرية في التصرف.**

وفي الواقع فإن وظيفة البنك هذه واجب أساسي من وجهة نظر مبادئ النفع العام ، فالنقابات مثلاً مؤسسات ضرورية في الدول الصناعية الديموقراطية الحديثة ولابد لها من أن تتمتع بالسيولة في أموالها حتى تتمكن من تأدية أعمالها والنهوض بواجباتها في أي وقت إذْ أن ذلك شرط أساسي لبقائها ، بالإضافة إلى أنه واجب إجتماعي لابد للبنك من القيام به ، وهو لا يتعارض مطلقاً مع مسئوليته في العمل كبنك عام لكل إنسان ، وعليه أن يتعامل مع مشروعات قد تتعارض معه سياسياً ، **لأن الأساس الضروري لقيام البنك العام هو أن يظل مفتوح الأبواب أمام كافة الجماعات الإقتصادية دون تمييز أو تحفظ.**

ثانياً : إنَّ مهمة البنك الثانية هي المحافظة على سيولة مشروعات النفع العام ، موجهين النظر إلى أن هذه النقطة المتعلقة بضمان الأمن والإستقرار لهذا القطاع لن تبدو واضحة من تلقاء نفسها ، ذلك لأن لمعظم مشروعات النفع العام أصول تختلف مكوناتها عن أصول المشروعات الخاصة ، فلا تستطيع لهذا السبب الحصول على رأس المال بنفس الطريقة التي تتبعها المشروعات الخاصة.

والجدير بالذكر أن بنك النفع العام في ألمانيا إكتسب وما يزال أهمية متزايدة بتقديمه الأساس المالي لمشروعات النفع العام **في وقت أصبح النظام الإقتصادي فيه يستند إلى تكثيف رأس المال مما جعل تعبئة الأموال ضرورة لابد منها تتكرر يوماً بعد يوم.**

وعلى سبيل المثال فإن البنك أسهم(*) في عام ١٩٦٤ **بنسبة قدرها ٢٥٪ من رأس مال جمعية تجارة الجملة لتعاونيات المستهلكين الألمانية ، أما باقي رأس المال فهو مملوك لتعاونيات المستهلكين وصندوق المعاشات لجمعية تجارة الجملة** ، وباعت جمعية تجارة الجملة عام ١٩٦٦ أسهمها في بنك النفع العام إلى نقابات العمال الألمانية وبعض المساهمين الآخرين ، وكانت جمعية تجارة الجملة تملك حتى ذلك الوقت ٢٥٪ من أسهم البنك المذكور ، وإستطاعت الجمعية عن طريق هذه الصفقة المزدوجة الحصول على زيادة كبيرة في رأسمالها.

وقدم بنك النفع العام مساعدة أخرى لتعاونيات المستهلكين بأن فتح أمامها مصدراً آخر للتمويل **يتمثل في الصناديق العقارية التعاونية**

(*) نورد هذه الأمثلة لتوجيه النظر نحو الخطوات العلمية التدريجية لتحقيق الأهداف التي ترتبط بمصالح التعاونيات والنقابات والنفع العام للمواطنين ، هذا بالإضافة إلى حسن إختيار القوى العاملة المتخصصة في وظائف البنوك وأي مشروع من المشروعات.

التي أنشئت بمعونة البنك وتطرح شهاداتها للجمهور عن طريق توكيلات البنك ووحداته التابعة.

وكان هذا التغيير في علاقات المشاركة وتحويل ملكية الأسهم في مشروعات النفع العام من خلال بنك النفع العام عملية وقتية تحدث مرة وتنتهي ، لكن مع التطورات الجديدة أصبح محتملاً أن تجري من وقت لآخر كلما إستدعى الأمر ذلك ، وكلَّما كان مستوى الربحية مناسباً لإجرائها ، **وتُظْهِر تلك العملية بوضوح مدى أهمية التعاون الوثيق مع أحد البنوك التي لها سُمعة طيبة بالإضافة إلى جانب القدرة العلمية والإدارية على إتخاذ القرار من أجل تحقيق عمليات الترشيد والتنمية في مشروعات النفع العام** ، وحتى إذا أمكن الوصول إلى طرق جديدة لتعبئة رأس المال اللازم لتعاونيات المستهلكين ومشروعات النفع العام فلا غنى عن ذلك عن التعاون الوثيق مع بنك كبير ، وهنا أيضاً يجب ألا يكون هذا البنك الكبير " بنكاً داخلياً " يعمل أساساً لخدمة مؤسسة واحدة بل ينبغي أن يكون بنكاً عاماً لا يخضع لأية قيود أو تحفظات.

ثالثاً : **والوظيفة الثالثة لبنك النفع العام هي ما يسمى " الوظيفة التنظيمية regulative function** " ويؤديها بنك النفع العام بتنظيم الأسعار في مجال القروض الصغيرة ، فقد تركزت معظم أنشطة بنوك النفع العام وبشدة على إئتمان التقسيط خاصة عقب الإصلاح النقدي في ألمانيا عام ١٩٤٨ ، وإستطاع بنك النفع العام أن يُقدِّم العون في هذا الصدد حين **كان التقسيط الوسيلة المعتادة التي تُشْبِعُ بها معظم الجماعات المنخفضة الدخل حاجاتها الإستهلاكية وتُعيد بها تأسيس بيوتها وإحتياجاتها الأسرية** ، وإنتقل البنك بعد ذلك إلى قطاع الإقراض الصغير عارضاً شروطاً واضحة وأمينة ، وإتبع البنك مبادئ النفع العام بأمانة وصدق حين شجع الإنشاءات الإسكانية بالتمويل وإيجاد الإتصالات

الصحيحة ، وفيما يختص بمؤسسة New-Heimat " نيوهيمات " (*) كان للبنك شركاء على أكبر جانب من الأهمية مثل جمعيات الإسكان ومشروعات النفع العام وكثير من المنشآت الخاصة ، وكان البنك حلقة الوصل بين هذه المؤسسات جميعاً بمشاركته فيها وفي بنك الرهونات بهانوفر وبنك الرهونات الألماني بفرانكفورت.

وحاول بنك النفع العام أيضاً نشر مفهوم الإدخار عن طريق إقناع العمال بأهمية أن يفتحوا حسابات مصرفية ، كما طور أنواعاً جديدة من سندات الإدخار تناسب صغار المدخرين ، وحين إتجهت الشركات والمنشآت في الستينات إلى دفع أجور عمالها بالشيكات ، حاول البنك إدخال نظام " شيك المشتريات purchasing cheque " ، وكان هذا الشيك يتمتع بقدر كبير من الإحترام والضمان ، وكان الهدف من هذا النظام إعفاء المتعاملين من ضرورة الذهاب إلى البنك مراراً ، لكن النظام لم ينفذ مع الأسف لمعارضة البنك الفيدرالي له ، ثم تحققت الفكرة بصورة أخرى حين إعتمد الجهاز المصرفي الألماني إدخال نظام " بطاقة الشيك Cheque card " عام ١٩٦٦.

وإستطاع البنك عن طريق نظم الإدخار الجديدة والسندات التي إبتكرها أن يسد ثغرة هامة في ميدان الإستثمار ، **وبموجب هذه النظم أمكن لصغار المدخرين أن يستثمروا أموالهم في ودائع إدخارية ذات أجل محدد مع إمكان الحصول عليها بإخطار قبل الصرف بزمن قصير.**

(*) تمثل أنشطة "نيوهيمات New Heimat " والتي تعني " المنزل الجديد " ... يُمثل نشاطها بذل الجهود ضد الإيجارات الباهظة ، ونرجو للراغبين في مزيد من المعرفة الرجوع إلى مرجعنا بعنوان " إقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام الفصل الخامس ص ٢٥١-٢٦٨ - الناشر مكتبة عين شمس ، ١٩٨٦.

وقد لاحظ البنك أن المدخرين لا ينالون عائداً مناسباً على مدخراتهم طويلة الأجل فبدأ البنك في خريف ١٩٦٦ وفي ديسمبر ١٩٦٨ تطبيق شكلين جديدين للإدخار لحل هذه المشكلة ، فأصدر سند إدخار لمدة ١٠ سنوات ، **ثم وضع نظام الودائع الإدخارية المسماه " الوديعة الإدخارية الرأسمالية Capital savings deposit " لمدة خمس سنوات ، ويستفيد المُدَّخِر بكلا النظامين من زيادة سعر الفائدة كلما إحتفظ بوديعته زمناً أطول ، وأصبحت سندات إدخار بنك النفع العام مثالاً اتُّبِعَ عند إصدار أذون الخزانة الفيدرالية الجديدة Federal Treasury Bill ولعل الأشكال الجديدة للإدخار التي طبقها البنك توضح لنا أن البنك أدخل تطورات جديدة هامة على أسواق المال والإئتمان في ألمانيا.**

وقد يكون من بين أهم واجبات أي بنك تحويل الديون وتمويل إعادة بناء المشروعات دون المساس بالثقة في هذه المشروعات وبالنشاط الإقتصادي بوجه عام ، وقام بنك النفع العام بمثل هذا التحويل والتمويل بنجاح عند تصفية ما أطلقوا عليه وكان هدفه الأول وليس الهدف الوحيد المحافظة على مصالح المودعين .

وإستطاع البنك أن يحقق هدفين هامين من أهداف النفع العام : الأول أنه منع تفجير أزمة ثقة عامة بأن حفظ مشروعات هامة كانت سليمة في ذاتها ونافعة للإقتصاد الألماني من ناحية ، والهدف الثاني أنه إحتفظ للموظفين بأعمالهم من ناحية أخرى ، وقدم البنك بعمله هذا برهاناً ساطعاً على أن سلوك النفع العام لا يتنافى مع الحصول على أرباح.

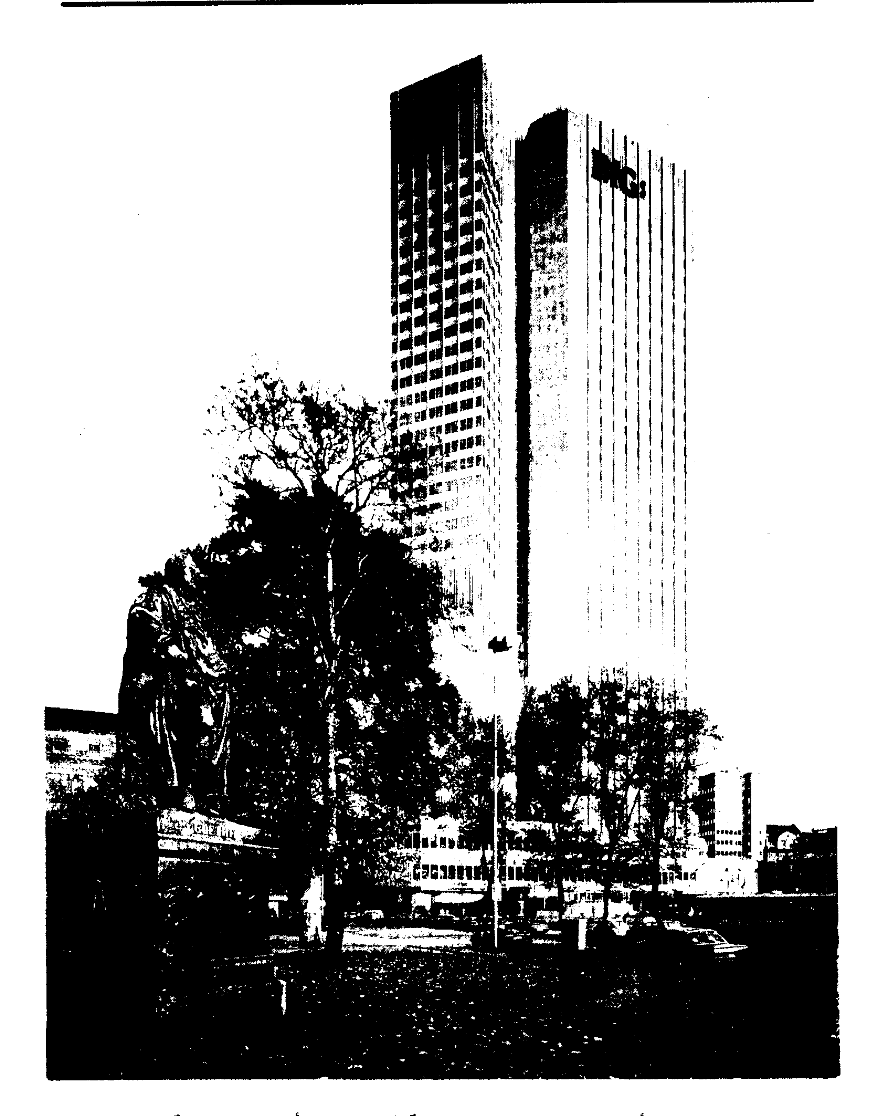
ويتضح إتجاه البنك إلى حماية المصالح العامة في السياسات التي طبقها أثناء دورات نشاطه المختلفة على توالي ومر السنين ، وعلى سبيل المثال فإن البنك إستمر أثناء أزمة الركود عام ١٩٦٧ في تنفيذ سياسة إئتمانية توسعية سعياً للإحتفاظ بأنشطة الإستثمار ، **وبذلك ساعد البنك باتجاهاته وأدائه في نطاق تخصصه ، وتلك السياسة في تخفيف آثار أزمة الركود recession .**

وفي إيجاز شديد يمكننا تلخيص وظائف النفع العام التي يؤديها البنك في أنه تحت شعار مفهوم " البنك الداخلي " للنقابات العمالية ومشروعات النفع العام التي تتطلب " المحافظة على السيولة " في هذا القطاع بأن يعمل كوسيط في تدفقات الأموال money flows **فيما بين الأعضاء والمشروعات وأسواق المال.**

هذا بالإضافة إلى أن البنك إستطاع أن يُهيئ للنقابات جو حرية العمل ، ويعمل على منع أي إحتمال لمقاطعة مشروعات النفع العام ، بينما يواصل في الوقت نفسه القيام بالوظائف العامة فيما يختص بمجالات المال والإئتمان بتشجيع المنافسة فيها ، **ووضع " تقاليد إيجابية setting positive examples " ، والجدير بالملاحظة في هذا المقام أنه كلما نما البنك كلما إضطلع بمهام أخرى جديدة.**



كان للحركة التعاونية الإستهلاكية في ألمانيا شرف دعوة المؤتمر العام للحلف التعاوني الدولي مرات عديدة وكان يتخذ من مدينة هامبورج مكاناً لإنعقاده ، والصورة توضح الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير عضو اللجنة المركزية للحلف تحت علم مصر في دورة إنعقاد الحلف التعاوني الدولي بهامبورج بألمانيا.



الصورة أعلاه لبنك النفع العام بمدينة فرنكفورت بألمانيا الإتحادية

الخلاصـــة

تعتبر بنوك العمال في ألمانيا رابع أكبر المشروعات التابعة لتعاونيات المستهلكين ونقابات العمال وقد إندمجت هذه البنوك الآن في ما يسمى " بنك النفع العام " Bank Fur Gemeinwirtschaft ، والمعروف أن مجتمعنا الدولي المعاصر يدخل منذ فترة عصر الإندماجات الكبرى القادرة على تحقيق السيطرة والمنافسة الدولية والقدرة على إختراق الأسواق العالمية.

ويكمن وراء هذا التطور التاريخي أن أعضاء النقابات الألمانية كانوا يدفعون إشتراكات كبيرة نوعاً تبلغ أجر ساعة في كل أسبوع ، وأمكن بفضل هذه الإشتراكات التي كانت سارية حتى قبل الحرب العالمية الأولى ، أن تستخدم النقابات في إدارة مكاتبها موظفين على كفاءة عالية ، وإنشاء وتقسيم المباني السكنية والمدارس وفقاً للإحتياجات ، ثم يتبقى لها إحتياجات كبيرة يمكن إستخدامها في أحوال الإضرابات.

وأمكن إنشاء منشآت للإئتمان والإدخار قبل الحرب العالمية الأولى ، وهي تنقسم إلى خمس فئات حسب أغراضها التي تتحدد ميادين نشاطها وهي : صناديق الإدخار والإقراض والتأمين على الحياة ، وبنوك الإدخار للإتحادات المهنية ، وبنوك الموظفين المدنيين ، وبنوك الإدخار لتعاونيات المستهلكين ، وبنوك النقابات العمالية

وقد تبيَّن من التجارب العملية أن بنوك الإدخار والإقراض التي يقتصر نشاطها على جماعات معينة تظل دائماً في وضع أدنى من المؤسسات الأخرى التي لا ترتبط بأية جماعات معينة ، فلا تستطيع أية منشآت من هذا النوع – لاسيما المنشآت الإئتمانية أن توفر عنصر الأمان اللازم للنجاح مادامت تعمل على أساس إعتبارات إجتماعية ضيقة ، لأن المجال يضيق أمامها في توزيع المخاطر سواء بالنسبة للمدينين أو الدائنين ومن ثمة يتعرض المقترضون لكثير من أنواع المخاطر والأخطار ، والجدير بالذكر في هذا المقام أن نوضح أن جمعية تجارة الجملة لتعاونيات المستهلكين الألمانية في هامبورج شقت الطريق بإنشائها أول بنك إدخار تعاوني كان يؤدي أيضاً وظيفة إدارة المقاصة المركزية ، تأخر إنشاء البنوك النقابية إلى ما بعد قيام بنوك الإدخار التعاونية ، فقد أحست نقابات

العمال الألمانية منذ قيامها بالحاجة إلى إدارة أموالها الخاصة ، وأعلنت هذه الفكرة على لسان بعض المتحدثين أمام أول مؤتمر للنقابات الألمانية عقد في أرفورت Erfurt عام ١٨٧٢لكن النقابات كانت مترددة في الإقدام على الفكرة بحيث تأخر إنشاء البنوك النقابية ولم يظهر أول بنك نقابي حقيقي إلا بعد الحرب العالمية الأولى. تأسس بنك النقابات الحرة Free trade unions في برلين بإسم بنك العمال والمستخدمين وموظفي الحكومة متخذاً شكل شركة مساهمة ، ولم يكن مجرد " بنك داخلي house bank" فقد إشتركت في إقامته النقابات الألمانية الحرة وإتحادها والمنشآت التابعة له ، وعرف هذا البنك بإسم " بنك العمل " Arbeiterbank بعد ذلك ، وأصبح من البنوك البارزة عام ١٩٣١

وكما أوضحنا من قبل أن بنوك العمال إندمجت في ما يُسمى بنك النفع العام آخر من إنضم إلى مجموعة بنوك الإئتمان الكبرى في جمهورية ألمانيا الإتحادية ، ولكن لا يمكن القول بأنه جديد تماماً إذ أن النقابات الألمانية والجمعيات التعاونية الألمانية – أصحاب هذا البنك – كانت تملك فعلاً بنوكاً في الماضي تبعاً لفكرة قديمة تقضي بإستثمار أموالها إستثماراً نافعاً في بنوك تملكها هذه المنظمات ، وإنبثقت هذه الفكرة أصلاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لكن مرت عدة عشرات من السنين قبل أن تتجسد ، ولم تنشأ بنوك الإدخار إلا في بداية القرن العشرين وبالتالي لم تظهر بنوك الإئتمان إلا في العشرينات وكانت غايتها مقصورة على خدمة إحتياجات النقابات التي أنشأتها ، وفي أوائل العشرينات أخذ بنك العمال والمستخدمين وموظفي الحكومة ببرلين – وكان بنك العمال أكبر هذه البنوك – يمد نشاطه إلى ما يجاوز حدود البنوك الأولى ، ولم تمر سوى سنوات قليلة على إنشائه إلا وإتخذ صفة بنك تجاري عام.

وكان هيسيلباخ Walter Hesselback إلى بنك تجاري عام يتبع سياسة النفع العام ، فكان هيسيلباخ أول من سجل سياسة النفع العام بصراحة ، ووضع لهذه السياسة نظمها وأساليبها وقواعدها بإعتبارها جانباً ثورياً في الأعمال المصرفية التجارية. وقد إتضحت تفاصيل المفاهيم التي تتعلق بذلك وقد إتضحت تفاصيل المفاهيم التي تتعلق بذلك فيما كتب من مقالات وألقاه من خطب ثم في كتابه عن هذا الموضوع بعنوان " مشروعات النفع العام – أداة النقابات والتعاونيات : السياسات التنظيمية والتنافسية " (فرانكفورت ١٩٧١).

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضوع عن طريق قدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) أذكر إسم أحد العلماء الألمان الذين أَرَّخوا لتاريخ بنوك العمال ، وكذلك إسم المرجع الذي أصدره ، وأهم المعلومات التي تضمنها هذا المرجع فيما يتعلق بهذا الموضوع.

*) لماذا يرى علماء الإقتصاد والإدارة المالية أن بنوك الإدخار والإقراض التي يقتصر نشاطها على جماعات معينة تظل دائماً في وضع أدنى من المؤسسات الأخرى ؟...

*) تناول بالشرح والتعليق دور " **بنك النقابات الحرة – "Free trade unions'bank**" ، على أن تتناول في شرحك التطورات التي أدَّت إلى إتساع خدماته ... وما هي الأسباب التي أدَّت إلى إرتفاع السيولة بالنسبة لضخامة إيداعاته؟... وما هي الظروف التي أحاطت به عندما جاء النازي إلى السلطة ؟...

*) أكتب بحثاً توضح فيه النقاط التالية :

من هو العالم الألماني صاحب **فكرة النفع العام** ؟...

وما هي الخطوات التي أدَّت إلى إنشاء بنك النفع العام ؟...

وما هو إسم هذا البنك باللغة الألمانية ؟... وباللغة الإنجليزية ؟...

وما هو الدور الذي قام به هذا البنك كبنك نقابي ؟...

وما هو الدور الذي قام به هذا البنك كبنك مصرفي عام ؟...

وما هي قاعدة النمو بصفة عامة فيما يتعلق بنشاط الأعمال المصرفية ؟...

*) تناول بالشرح والتعليق موضحاً : كيف تَغَلبت التعاونيات والنقابات على الظروف التي أحاطت بهما في ظل الحظر الذي فرضته قوات الحلفاء على المنشآت المصرفية المركزية ؟... وما هو موقف رئيس الجمعيات التعاونية في ذلك الوقت ؟... أُذكرْ إسمه ... وإقتراحاته.

الفصل الثاني عشر

تعاونيات المستهلكين

ومشكلات التمويل

تاريخ الجمعيات الإستهلاكية الألمانية :

نستطيع القول بأن تعاونيات المستهلكين أصبحت بعد مؤتمرات ١٩١٠ ، ١٩١١ **الدعامة الرابعة للحركة العمالية ، وصارت منذ ذلك الحين تخدم مصالح عامة في ميدان الإستهلاك ، ودخلت في نطاق مؤسسات النفع العام.**

وقد كانت مؤسسة حركة التعاون الإستهلاكي البريطانية ، رواد روتشديل ، عمالاً بالمعنى الحديث للكلمة ، وإن كانوا حرفيين من وجهة النظر القانونية ، وإتصفت عضوية التعاونيات الإستهلاكية الألمانية بنفس الصفة ، فنجد أن الجمعية التعاونية المسماة " التشجيع " **Ermunterung** التي يراها المؤرخون أول جمعية تعاونية إستهلاكية في ألمانيا إنما أنشأتها مجموعة من العمال كانوا في الواقع غزالين ونساجين في مدينة شيمنيتز **Chemnitz** عام ١٨٤٥ ، وكان على عمال روتشديل وشيمنيتز أن يكافحوا الأحوال السيئة معارضين النظام الإقتصادي السائد وإتجاه هذا النظام إلى الربح وحده ، وإتجهت مجموعتا الرواد الإنجليز والألمان من رواد التعاون للبحث عن حل للمسألة الإجتماعية من خلال المساعدة المتبادلة بين الذين كانوا يعانون من سوء الأحوال عن طريق مشروعات تتبع قواعد جديدة دون أن يتجهوا كثيراً إلى علاج المشكلات على المستوى السياسي.

دستور تعاونيات المستهلكين :

The constitution of consumers cooperatives

أقام رواد حركة تعاونيات المستهلكين الألمانية مشروعات كان دستورها يتعارض تماماً مع دستور الشركات الخاصة التي كانت في سبيلها هي الأخرى لتتخذ شكلها النهائي في تلك الأيام ، فقد كان يسود دستور تعاونيات المستهلكين فكرة المساعدة المتبادلة في مقابل فكرة الربح التي تتبعها الشركات العادية ، وتضمنت تلك الفكرة مبدأين : الأول " لكل عضو صوت واحد " والثاني توزيع الربح على أساس مشتريات الأعضاء ، وكان لكل عضو صوت واحد فقط في الجمعية العمومية حتى لا تنشأ قوة إقتصادية جديدة من جراء حصول الأعضاء على حصة كبيرة في رأس مال التعاونيات ، وضمن هذا المبدأ إستقرار المساواة بين الأفراد وتساوي أهمية كل فرد في الجمعية التعاونية ، أما مبدأ

العائد التعاوني فمعناه إمكانيـة حصـول جميـع الأعضـاء علـى ربـح حسب مشـاركتهم فـي الأنشطة التعاونية ، حيث أن أي إنسـان يمكنـه الإنضمـام إلـى عضويـة جمعيـة تعاونيـة ، ومن هذه الحقيقة فكل إنسان عضو في الجمعية يستطيع الحصول على ربح إذا تعامل مـع جمعيته.

ويعني هذا ظهور سبيل ثالث لتوزيع الأرباح إلـى جـانب الطريقـة الرأسـمالية التـي تجعل الأرباح لأصحاب المشروع ، والطريقة الإشتراكية التي تجعل العمـال يشـاركون فـي الأربـاح عـن طريـق تعاونيـات المنتجيـن ، ويعتـبر العـائد التعـاوني cooperative dividend حلاً لمشكلة توزيع الفائض على أكبر عدد من الناس وهي مشكلة كانت تبدو عسيرة الحل ، كما يساعد علـى إجتذاب أعضـاء جـدد ومسـاهمين جـدد وبالتـالي زبـائن جدد[*] وساهم العائد التعاوني كثيراً في نجاح تعاونيات المستهلكين بل هو أهم عـامل فـي هذا النجاح the most important factor in securing the success، لكـن لا يغيب عنا أن هذه التعاونيات عالجت أيضاً مشكلات إجتماعية ، ويتضّح هذا مـن سلسـلة الإجراءات العملية التي طبقوها والتي تهدف إلى تحسين أحوال المسـتهلكين وخاصـة فـي مجال التعليم ، وأخذت جمعيـات المسـتهلكين تبيـع السـلع بـالنقد فقـط وبـالوزن الصحيـح وبدون غش ، **وأُعتُـبِرَ هـذا التصـرف فريـداً فـي تلـك الأيـام التـي لـم تكـن تلـك التصرفات فيها تمثل القاعدة العامة**[**].

تعاونيات المستهلكين والتعاونيات الصناعية :

Consumers' Cooperatives And Industrial Cooperatives

ظلت حركة تعاونيات المستهلكين الألمانيـة فـي محيـط الطبقـة الوسـطى middle-class بصفـة خاصـة حتـى أمكنهـا الإفـلات مـن هـذا النطـاق ، ذلـك لأن مُنَظِّـري theoreticians الحركـة العماليـة الأوائـل رفضوهـا ومـن ثمـة لـم تتوسـع كثـيراً فـي نطـاق العمـال ، ولـم تتجـه إليهـا تنظيمـات العمـال إلا بعـد زمـن ، ولمـا أخـذت العلاقـات

---

[*] Cf. W.M. Kirsch, op. cit., p. 6.

[**] لمعرفة المزيد عن المبادئ التي تحكم تنظيم وإدارة الأعمال ، نرجو التكرم بالرجوع إلى المرجع الـذي أصدرنـاه في هذا الموضوع تحت عنوان " فلسفة الرواد ومبادئ التعاون الدولية ".

الوثيقة تنمو بين تعاونيات المستهلكين في التسعينات من القرن التاسع عشر ثار الخلاف disagreement flared up بين تلك التعاونيات وبين تعاونيات الطبقة الوسطى ، وإنتهى الأمر بإنفصال مجموعتي التعاونيات ، **وطردت expelled تعاونيات المستهلكين من الإتحاد العام (شولتز – ديليتش)** عندما عقد الإتحاد العام مؤتمره عام ١٩٠٢ في كروزناخ Kreurnach !... بسبب علاقاتها الوثيقة مع الحزب الإشتراكي الديموقراطي Social-Democratic Party.

وأرجو أن أوجه النظر إلى أنه في عام ١٨٩٤ قامت ٤٧ جمعية تعاونية إستهلاكية بإنشاء جمعية الجملة لتعاونيات المستهلكين الألمانية والتي يُرمز إليها بالحروف الأولى "G.E.G" ، **وبدأت بعض تعاونيات المستهلكين في قبول مدخرات أعضائها ، ويسرت هذه العملية النظام الذي إتُّبع لقيد العائد في حسابات الأعضاء** ، وأثار ذلك صراعاً شديداً بين تعاونيات المستهلكين من ناحية وتعاونيات الإدخار والإئتمان من ناحية أخرى ، وأخذت الدعايات تروج وتؤكد بأن تعاونيات المستهلكين تسعى في خراب الطبقات الوسطى caused the ruin of the middle-class.

وكان على تعاونيات المستهلكين أن تترك الإتحاد العام لأنه كان تنظيماً للتعاونيات الصناعية ويميل إلى صغار تجار التجزئة ويناصرهم ضد التعاونيات المذكورة ، هذا إلى جانب الصراعات السياسية المثارة حينئذ " فعارضت البورجوازية الليبرالية أصحاب الآراء الإشتراكية ، وأراد مندوبو الطبقة الوسطى الإنعزال عن الطبقة العاملة "(*) **وذلك نظراً لأن كلا نوعي التعاونيات كانا يرجعان في أصولهما إلى طبقات إجتماعية مختلفة ، فقد كانت لكل منهما إتجاهات متباينة** " (**).

* H. Faust, (History of Cooperation, Origin and Development of Cooperatives in the German Speaking Area), Frankfurt, 1965.

** H. Faust, op. cit., p. 357.

وأنشأت تعاونيات المستهلكين الألمانية عام ١٩٠٣ إتحادها المركزي فقامت بذلك منظمة ذات مستويات ثلاثة ، فكانت التعاونيات المحلية Local cooperatives في المستوى الأدنى يعلوها جمعيات المركز District associations ثم يأتي الإتحاد المركزي على القمة Central Association ، وأخذ الإتحاد ينظم مؤتمراً سنوياً للحركة.

وضم الإتحاد المركزي ٦٦٦ جمعية إستهلاكية في عام ١٩٠٣ لها ٥٧٣٫٠٠٠ عضو وبقيت ٢٥١ جمعية إستهلاكية ينـدرج في عضويتها ٢٤٨٫٠٠٠ عضواً مندرجة في عضوية الإتحاد العام (شولز - ديليتش) ، **وأنشأت المنظمة الجديدة وكالة مشتريات مركزية ومنظمة مراجعة محاسبة مستقلة وبرامج تعليمية لموظفيها ، وصندوق معاشات ، ثم إشتركت في مجال التأمين في شركتي Eigenfilfe Sachversicherung, Valksfursorge وأقامت على المستوى المحلي وعلى مستوى المراكز منشآت عديدة مثل المخابز ومحلات الجزارة ومصانع اللحوم ، ومصانع السجاير ، ومصانع المشروبات الكحولية ، ومصانع المنظفات ، وأقبية النبيذ ، وأسطول صيد في أعالي البحار.**

وإستمر التوسع في المصانع التعاونية طبقاً لبعض الآراء السائدة في ذلك العصر التي كانت ترمي إلى إنشاء نظام إشتراكي تعاوني أو كومنولث تعاوني(*) ، وظلت هذه الآراء تمثل تياراً في الحركة التعاونية وساهمت بغير شك في الإتجاه إلى إنشاء المصانع التعاونية ، وإذا أمعنا النظر في العواقب المحتملة لتلك الآراء ، لإتضح لنا أن شيئاً واحداً يبدو مؤكداً وهو أن التعاونيات الإستهلاكية لم تكن تستطيع كسب تأييد العمال قبل بداية القرن العشرين وبعدها إذْ لم تكن تلك التعاونيات قد

* Cf. the paragraph "General Cooperative System" Chapter 2.

أعلنت أنها نـواة نظـام إجتمـاعي أكثر عدالـة ، **ولاشـك أن الإنسـان إذا كـان يسـعى لإنجازات عظيمـة فعليه أن يستعد لأحداث تحول في العالم كله**(*).

To achieve great things, one must be ready, after all, to transform an entire world.

تعاونيات المستهلكين المسيحية :

Christian Consumers' Cooperatives

نشـأ إلـى جـانب فرعـي التعـاون الإسـتهلاكي فـي ألمانيـا أي **الفـرع الإشـتراكي وفـرع شـولز-ديليتش** فرع ثالث **وهـو حركـة التعـاون الإسـتهلاكي المسـيحية** ، وكان إنشاء هذا الفرع الثالث نتيجة للصلة الوثيقة بين حزب الوسط والنقابـات المسيحية التي كانت وثيقة الصلة به في ذلك العهد (١٨٩٠) وهذا أدَّى إلى إنشاء تعاونيـات خاصـة هي تعاونيات المستهلكين المسـيحية **Christian consumers' cooperatives** وقد بدأ بإنشاء ما سُمِّيَ " مراكز مشـتريات **"purchasing centres** للفحـم والبطـاطس ثـم تحولت تلك المراكز إلى تعاونيات إستهلاكية حقيقية لها محلات الأغذية الخاصة بها.

ونشأت التعاونيات المسيحية أساساً في الأقاليم وخاصـة - **رينلانـد - وسـتفاليا Rhienland-Westphalia وهيسـي - ناسـاو Hesse-Nassaw** وأنشـئت أول تعاونيـة مسـيحية فـي **مونشـين - جلادبـاخ Monchen-Gladbach** عـام ١٩٠٠ ، وأوصى الإتحاد العام للنقابات المسيحية في مؤتمره المنعقد في عام ١٩٠٢ بمدينة ميونخ **Munich** بإنشـاء تعاونيـات المسـتهلكين بصفتهـا أداة هامـة لتحسـين أحـوال العمـال الإقتصادية.

وإتجه تفكير النقابات المسيحية في مبدأ الأمـر إلـى إنشـاء تعاونيـات نقابيـة بقصد قيام صلة قوية بين أعضاء النقابات ومنظماتها ، ثم توقفت التجربة عام ١٩٠٥ بناء على طلب **بيتر شلاك Peter Schlack** زعيم النقابات المسيحية ، **والواقـع أن المخـازن التي أنشأتها النقابات المسيحية لم تحظ سوى بنجاح محدود جداً** ، ولـم تتسـع

(*) Cf. W.M. Kirsch, op. cit., p. 8.

حركتها التجارية إلاّ بعد تحويلها إلى جمعيات تعاونية عامة دون قيود على العضوية ، **وإنتهى الأمر بقيام إتحاد تعاونيات المستهلكين الألمانية عام ١٩١٣ :** **Reicheverband Deuscher Konsumvereine** ، ورسمت النقابات المسيحية في ذلك الوقت قواعد لجمعياتها الإستهلاكية كان من بين أبرز هذه القواعد ضرورة أن يعمل كل من التنظيمين مستقلاً عن الآخر ، ولا تتعانق المراكز والوظائف في القمة ، ويستغنى عن ذكر كلمة " النقابات " ولا تستخدم أموال النقابات في شراء أسهم التعاونيات(*) **وتحولت الحركة التعاونية بذلك إلى منظمة إستهلاكية بحتة إعترف بها كتكملة ضرورية لأنشطة النقابات المسيحية** ، ووصف شلاك **Schlack** في كلمته أمام مؤتمر النقابات المنعقد في درسدن **Dresden** عام ١٩١٢ فقال " **تهدف النقابات إلى زيادة دخل أعضائها وتهدف الجمعيات الإستهلاكية إلى زيادة قدرتهم الشرائية ، وقد أصبح التوسع في الجمعيات الإستهلاكية ضرورة لا غنى عنها للطبقة العاملة في هذه الأيام التي إرتفعت فيها أثمان الطعام وضرورات الحياة** ، وأوصى مؤتمر نقابات العمال جميع أعضاء النقابات المنضمة له بالإنضمام إلى عضوية تعاونيات المستهلكين.."(**).

وإنتهى مؤتمر النقابات المسحية المنعقد في دورتمند **Dortmund** عام ١٩٢٦ بقيام تضامن وثيق بين النقابات المسيحية والتعاونيات الإستهلاكية ، **وقيل عندئذ أن هذه التعاونيات أصلح وسيلة لتحقيق الملكية المشتركة والمشاركة للعمال مع تدعيم الديموقراطية الإقتصادية.**

وتعتبر الجمعيات التعاونية تنظيماً للمستهلكين في المقام الأول وليست تنظيماً للمنتجين ، ولهذا لا تستطيع الإستجابة ببساطة لمطالب النقابات ، لكن كلاهما شكل

* Cf. V. Totmianz, op. cit., p. 594.

** Cf. V. Totmianz, op. cit., p. 594.

تنظيمي للطبقة العاملة ، ويجب أن تتعاون المنظمتان وتساعد كل منهما الأخرى مع إحتفاظ كل منهما بإستقلاله الذاتي الكامل.

وأنشأ إتحاد التعاونيات الإستهلاكية الألمانية Reichsverband Deutecher Konsumrereine بصفته الإتحاد المركزي للتعاونيات الإستهلاكية المسيحية ، مركزاً للشراء تابعاً له بإسم Crosse inkaufszentrale Deutscher Konsumrereine تم تغير الإسم عام ١٩٢٣ إلى GEPAG ، ولم يكن يتبع الإتحاد العام Allgemeiner Verband الذي إحتفظ بصفته وإنتمائه إلى الطبقة الوسطى.

ومنذ ذلك الحين أخذ الناس يتحدثون عن " الفرعين العقائديين " للتعاونيات الإستهلاكية أي **الفرع " الإستهلاكي "** ومقره مدينة هامبورج Hamburg والذي يطلق عليه "Zantralverband" **والفرع "المسيحي"** ومقره مدينة كولونيا Cologne والذي يسمى "Reichsverband" **وأدى الإنشقاق السياسي بينهما إلى عواقب خطيرة على الحركة التعاونية ، ونشأت جمعيتا شراء منفصلتان لهما مشروعاتهما الصناعية المتنافسة مما عاق السبيل أمام تجمع القوى التعاونية في إتحاد واحد كبير** ، يضاف إلى ذلك قيام العداء بين فرعي التعاونيات الإستهلاكية المذكورتين من ناحية وبين تعاونيات الطبقة المتوسطة التي لم تنضم إلى أي منظمة أو التي بقيت في الإتحاد العام Allgemeiner Verband ، **وجدير بالذكر أن فرع هامبورج كان أقوى الفرعين إذ كان نسبة عضويته إلى عضوية فرع كولونيا كنسبة ٤ : ١ .**

ورغم التعاون الوثيق بين مختلف دعائم الحركتان أي الأحزاب السياسية ، والنقابات والمنظمات الثقافية والتعاونيات الإستهلاكية في الجانب الإشتراكي وهي تشمل " النقابات الحرة " والتعاونيات الإستهلاكية Zantralverband وكذلك في جانب " حزب الوسط وتشمل النقابات المسيحية ، والمنظمات الكنسية المساعدة ، والتعاونيات الإستهلاكية Reichsverband فقد إحتفظت كل من المنظمتين حتى ١٩٣٣ بمبادئها

التعاونية الصحيحة ، أي **المساعدة الذاتية والإدارة الذاتية** ، فقد أُنشئت المنظمتان على أساس المساعدة الذاتية للمستهلكين وإحتفظتا بصفتهما.

حل تعاونيات المستهلكين في الثلاثينات :

The Dissolution of Consumers' Cooperatives In The Thirties

عارض الحزب النازي كافة فروع الحركة التعاونية الإستهلاكية بسبب مبادئها الديموقراطية فقد كان الحزب النازي إلى حد كبير تجمعاً سياسياً لعناصر الطبقة الوسطى المتداعية إقتصادياً والتي تحاول أن تنتزع بصعوبة أسباب معيشتها في تجارة التجزئة. وفضلت تلك العناصر أن تغطي نزعاتها التنافسية برداء العقيدة السياسية ، وإستطاع الإتحاد المكافح التجاري للطبقة الوسطى والذي سُمي فيما بعد **المنظمة الإشتراكية الوطنية للحرف والتجارة** National-Socialist Commerce and Trade Organization ، أن يُدخِل عقائد الطبقة الوسطى وآراءها في برامج النازي مما نتجت عنه شعارات مثل " دمروا العبودية للديون destroy the slavery of debt " و " تسقط متاجر الأقسام والجمعيات الإستهلاكية down with department stores and consumer cooperative " .

وبدأ النازي منذ عام ١٩٣٣ في " تطويع " الجمعيات الإستهلاكية ، فاضطروا هذه الجمعيات إلى أن تقبل مندوبين نازيين في جميع أجهزتها التنفيذية وإتحاداتها المركزية ، وجمعياتها للجملة ، والتعاونيات المحلية ، وفي ضربة واحدة أدمج النازي فرعي التعاونيات الإستهلاكية مع جمعيات الجملة التابعة لها في منظمة واحدة مقرها برلين أطلق عليها اسم Reichsverband der Deutschen verbrauchergenossen كما قرروا حل ٧٣ جمعية إستهلاكية تضم في عضويتها ١ر١ مليون عضو بحجة أنها غير قادرة على ممارسة عملها.

وأمر النازي أيضاً بإغلاق مؤسسات الإدخار التعاونية ، ثم حلوا الجمعيات التعاونية الإستهلاكية كلها عام ١٩٤١ ، ورُدّت قيمة الأسهم لأصحابها على أساس القيمة الأسمية ، أما الأموال الباقية كلها فقد حولت إلى صندوق جبهة العمل الألمانية ، وحُلّتْ أيضاً الجمعيات التعاونية الإستهلاكية النمساوية وجمعية الجملة التابعة لها ، وأُدمِجت مشروعات ومنشآت التعاونيات الإستهلاكية في ١٣٥ " دائرة تموين Supply Rings " وسُميت " سلاسل مخازن محلية للبيع بالتجزئة Local retail chain stores" وكان الغرض النهائي من هذه العملية تحويل هذه المخازن إلى أيدي قدماء المحاربين المستحقين deserving war vetrans، ومن ناحية أخرى كانت هذه " الدوائر " تغل دخلاً طيباً good earningsلإتباع النازي ، وظلت بقية أشلاء التعاونيات الإستهلاكية باقية في ظل هذه الظروف حتى نهاية الحرب.

إعادة بناء التعاونيات الإستهلاكية :

The Rebuilding Of The Consumers' Cooperatives

بعد الحرب العالمية الثانية أقام التعاونيون المؤمنون stalwart cooperators التعاونيات الإستهلاكية من جديد كمنظمات غير حزبية ولا تضع أية قيود على إنتماءات أعضائها الدينية ، ولها إتحاد مركزي واحد وجمعية جملة واحدة كبيرة ، وحتى بعد إعادة بناء العضوية إستلزم الأمر عدة سنوات - حتى بداية الخمسينات - إلى أن أمكن إسترداد الممتلكات الباقية الخاصة بالتعاونيات السابقة لملاكها الجدد الحقيقيين الشرعيين ، وكان صندوق جبهة العمل الألمانية قد إنتهى أمره وآلت ممتلكاته وممتلكات النازي كلها إلى الحكومة العسكرية ، وإستمرت " دوائر التموين " تعمل تحت الوصاية وتحولت أصولها إلى أيدي التعاونيين على مدى بضعة سنوات.

إعادة هيكلة تعاونيات المستهلكين :

Restructuring Consumers' Cooperatives

والجدير بالذكر في هذا المقام أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية في الخمسينات إجتاحت موجة من إجراءات الترشيد تجارة المواد الغذائية بالجملة والتجزئة ، ونتج عنها تركيز شديد وتحولات أساسية في التنظيمات وأحوال السوق الخاصة بهذا القطاع، وتناول **أريش باتزر Erich Batzer** هذه التطورات بوصف دقيق وبديع قائلاً " أقبل تجار الجملة على تدعيم مركزهم ونشأت أشكال من التنظيم الرأسي **vertical forms of organization were built up** ، **وإستُحدثت أساليب فنية جديدة للتسويق new marketing techniques** ، **وتطورت مفاهيم المبيعات في إطار هيكل ضخم يتكون من مجموعة كبيرة من المنظمات** ، ثم كانت النتيجة النهائية زيادة عدد وتنوع البضائع المعروضة(*) . ودفعت هذه الموجة الترشيدية بالجمعيات التعاونية الإستهلاكية إلى تحولات تنظيمية وهيكلية شملت البنيان الإستهلاكي بأسره ، وأدت إلى توجيه الآراء التعاونية وجهة جديدة.

ونستطيع إيجاز وصف التحول في تجارة التجزئة للسلع الغذائية والكمالية بالقول بأن تجارة السلع الغذائية بالتجزئة التي كانت تتميز بمنافسة شديدة بين طائفة لا تعد ولا تحصى من الدكاكين الصغيرة أصبحت مركزة في منشآت أقل عدداً ، ونشأ هذا التطور بسبب قيام المشروعات التجارية الكبرى وإتجاه المحلات الكبيرة ذات الأقسام إلى إضافة أقسام للسلع الغذائية إلى ما لديها من الأقسام الأخرى.

وفي السنوات التي تلت الإصلاح النقدي توسعت تلك المنشآت والمشروعات بأسرع مما توسعت تجارة المواد الغذائية كقطاع كامل ، وإرتفع نصيبها من مبيعات المواد الغذائية بالتجزئة من حوالي ١٠٪ عام ١٩٥٠ إلى ٢٥٪ في النصف الثاني من

---

* Erich Batzer, ("The Transformation of Food Retailing") , in (Business Cycles) Bulletin of the Institute for Business Research Munich, Vol. 17, 1965.

الستينات ، وإستعادت المنشآت الكبيرة مكانتها في سوق المواد الغذائية وعادت إلى مستواها السابق التي كانت عليه في الثلاثينات (٢٢٪ عام ١٩٣٢) قبل أن يوقعها النظام النازي إلى الخلف بتطبيق إجراءاته القمعية ضد محلات التجزئة الكبيرة.

Its repressive measures against large firms retailing

وإستمرت حركة إعادة بناء تجارة المواد الغذائية بالجملة والتجزئة إبتداء من الخمسينات وما بعدها وإتجهت إلى نفس إتجاه تجارة الجملة والتجزئة في السابق حين نظموا أنفسهم في **سلاسل ومجموعات** **Chains and groups**، وقامت هذه التنظيمات بوجه عام على أساس تجارة جملة أو مجموعات تجارة جملة معينة ، وإرتفع نصيب هذه المجموعات من السوق من ٢٪ عام ١٩٥٠ إلى ٥٠٪ في أواسط الستينات ، وفي نفس الوقت إنخفض نصيب تجار الجملة وتجار التجزئة الذين لم يدخلوا في تنظيمات أو مجموعات من ٦٦٪ عام ١٩٥٠ إلى ٢٪ أو ٣٪.

ولم تكن هذه السلاسل والمجموعات الإختيارية **من الوجهة القانونية سوى إتحادات من تجار مستقلين لكنها كانت من وجهة نظر إقتصاديات الصناعة أكثر من ذلك حيث أنها** شكلت في الحقيقة مشروعات تجارية كبرى واقعية ، أو شكل إنتقالي من شأنه أن يتطور إلى أجهزة كبيرة – بل كبيرة جداً أحياناً – تضم محلات كثيرة متنوعة.

والواقع أن الشكل التنظيمي الذي إتخذته تلك السلاسل **Chains** والحلقات **rings** يُماثل شكل المنشآت الكبرى في تجارة القطاعي في شتى المجالات ، كما أنها بُنيت أيضاً على أساس عدة مستويات رأسية لها وكالاتها المركزية الخاصة بتجارة الجملة ومراكزها الشرائية ، وتتمثل قوتها الإقتصادية غالباً في **جانبها الشرائي** ، وقد ينمو هذا التأثير بوجه خاص إذا نال التنظيم المركزي لهذه السلسلة مساعدات مالية ، وتتصف وكالة الجملة المركزية أيضاً بإتجاهها إلى الإنضمام للسلاسل الأخرى ، وهناك من تنبأ فعلاً بيوم تُصبح فيه تجارة المواد الغذائية والسلع الكمالية في يد عدد قليل جداً من المؤسسات الكبرى.

إتحاد الجمعيات التعاونية – الإستهلاكية الألمانية :

The Union Of German Consumers' Cooperatives

والجدير بالذكر هنا أن تعاونيات المستهلكين الألمانية أخذت هذه التطورات في حسبانها عندما أرادت إعادة تشكيل بنيانها ليتناسب مع الظروف الجديدة ، وأصبحت هذه التعاونيات من وجهة نظر إقتصاديات الأعمال التجارية في سبيلها **لتشكيل مشروعاً كبيراً واحداً يقوده إتحاد الجمعيات التعاونية الإستهلاكية الألمانية بصفته منظمة القمة للمجموعة التعاونية.**

وشكل المجلس العام للإتحاد المركزي للجمعيات التعاونية الإستهلاكية **في عام ١٩٦٤ " لجنة إصلاح Reform Commission"** تحت رئاسة البروفسيور دكتور ف.م. كيرش Prof. Dr. W.M. Kirch لوضع توصيات للإرتفاع بربحية النظام كله أي مجموعة التعاونيات الإستهلاكية بأسرها ، فكان على لجنة الإصلاح أن تعيد النظر في كافة أنشطة تعاونيات المستهلكين بشتى المجالات ، وقدمت اللجنة تقريرها النهائي في فبراير ١٩٦٧ ، وعرض التقرير للمناقشة التفصيلية في مؤتمر عقد خصيصاً لذلك ، وتقرر في نهاية المناقشات الموافقة على مقترحات اللجنة **بإنشاء جهاز مركزي جديد للحركة التعاونية الإستهلاكية هو " إتحاد التعاون الإستهلاكي الألماني " The Union of German Consumers' له صلاحية إتخاذ القرارات عن الحركة كلها وقيادة أنشطتها ، وأنشئ الإتحاد فعلاً في المؤتمر التالي الذي عقد في يونيو ١٩٦٧** ، وأصبح منذ ذلك الحين الجهاز القائد لهذه المجموعة من المشروعات بغرض تحسين أداء التعاونيات الإستهلاكية ، وإنحل الإتحاد المركزي السابق الذي كان حتى ذلك الوقت الممثل الوحيد للحركة ، **وإنتقل نشاط المراجعة المحاسبية إلى منظمة خاصة بذلك هي " إتحاد المراجعة المحاسبية للجمعياتت التعاونية الإستهلاكية الألمانية ".**

ويعتبر الإتحاد الجديد محاولة للمركزية عن طريق الإندماج ، وتطـور ملائـم لفكـرة التعاون فقد كان البناء التنظيمي للتعاونيات الإستهلاكية الألمانية حتى قيام الحرب العالمية الثانية **لا يخرج عن كونه أثراً قديماً من عاديات القرن التاسع عشر ، ولم يعد بأشكاله السابقة وافياً بالغرض في ظروف المنافسة الجديدة ، وأصبح لزامـاً أن يعاد بناء الجمعيات التعاونية الإستهلاكية بشكل أكثر كفاءة** ، ولا يتسنى ذلك إلا بالحد من الإستقلال الذاتي الذي تتمتع به التعاونيـات المحليـة ، ونقل بعض السـلطات المتعلقة برسم السياسات إلى الإتحاد الجديد ، **وبذلك يمكـن لمنظمـة القمـة الجديـدة في هامبورج أن تُقْدِمْ على تطوير الأفكار الجديدة وترشيد العمل وتدخـل هـذه التطورات الجديدة على المستوى المحلي.**

ويُعتـبر الإتحـاد مركـز مراقبـة وظيفتـه إقنـاع التعاونيـات بتوحيد سـلوكها والعمـل متضامنـة في السوق ، بحيث يوجد نشاط متواز **parallels** بيـن أنشـطة الجمعيـات وبيـن الأشـكال الجديـدة للتعـاون فـي محيـط التجـارة بالقطـاع الخـاص ، ومـع ذلـك فـإن البنـاء التنظيمي للمجموعة الجديدة فريد في نوعه – فيستطيع الإتحـاد أن يمـارس نفـوذه علـى تخطيـط وإدارة المشـروعات بمـا فـي ذلـك شـئون التمويـل وسياسـة إختيـار السـلع والإستثمارات في كل جمعية تعاونية على حدة ، ولـه أيضـاً كلمـة فـي تعيين المديرين ، **ويُعَد إنشاء الإتحاد مقدمة لتحول الحركة التعاونية الإستهلاكية الألمانيـة إلـى مجموعة كبيرة من المشروعات ذات كفاءة عالية.**

وفي مطلع عام ١٩٦٩ قدمت التعاونيـات الإسـتهلاكية دليـلاً علـى إتجاهها الجديد نحو قيامها كمشروع ينهج النهج الحديث إزاء الزبائن والسوق أيضاً ، فأصبحت تعمل منذ ذلك الحين تحت إسم " تعاون " **Co-op** بدلاً مـن الإسـم القديـم " إسـتهلاكية " **Konsum** لأن لهذا الإسم القديم دلالات في الأذهان لم تعد تتفق مع الظروف الجديدة.

تحول الفكرة التعاونية :

Transformation Of The Cooperative Idea

ومع إعادة بناء أشكال المشروعات ووحدات الأعمال حدث تحول في دوافع تعاونيات المستهلكين خلال الستينات ، وكان وراء هذا التَحَوّل ثلاثة أسباب رئيسية فنظراً للإرتفاع العام في مستوى المعيشة لم يعد المثل الأعلى التعاوني مما يجذب الأعضاء ويؤثر عليهم كما كان سابقاً ، وشعر الناس بأن فكرة المساعدة المتبادلة أصبحت غير متفقة مع الظروف السائدة والواقع الملموس ، فقد زالت الأحوال البائسة التي كانت قديماً ، **وعندما ينشأ مجتمع الوفرة لا يجد الناس تلك الحاجة الماسة للتضامن والدافع إلى التساند معاً ، أي أن الوعي الجماعي يأخذ في التضاؤل مفسحاً الطريق لإعتبارات الأثرة لا الإيثار ، ويعمل التقدم الإقتصادي والإجتماعي على إشاعة العزلة بين الأفراد ، وبذلك تضيق مجالات العمل الجماعي والتضامن والشعور بالإنتماء**(*). ويجب ألا نفترض أن هذا الإتجاه مقصور على الستينات وحدها ، وعلينا أن نتذكر **أن الأهداف الإقتصادية للأفراد كانت دائماً النبع الأساسي لدوافع التعاون في نطاق الحركة التعاونية الإستهلاكية**. وكان لمبدأ ربط العائد التعاوني بمشتريات الأعضاء كما وضعه رواد روتشديل إتصال وثيق جداً بعامل الفردية المشار إليه.

أما السبب الثاني لخفوت فكرة التعاون حسب رأي كثير من المؤلفين فهو تطور الجمعيات التعاونية والمشروعات التعاونية عامة إلى منشآت كبرى مما لا يساعد على تضامن الأعضاء وتضافرهم بنفس الدرجة السابقة ، لكن هذا الرأي مازال في موضع المناقشة ، ومازال الأمر الحاسم هو البحث عن الوسائل والطرائق التي تؤدي إلى توثيق عرى التضامن والتعاون بين الأعضاء برغم نمو حجم المشروعات التعاونية.

* Cf. Hans G. Schachtschabel, ("Cooperation III") , op. cit.

يمثل إتحاد التعاونيات الإستهلاكية الألماني المصالح السياسية للمنظمات التعاونية على المستويين القومي والدولي ، ومقر الإتحاد مدينة بون عاصمة جمهورية ألمانيا الإتحادية ومقر حكومتها ، والصورة توضح إجتماع الجمعية العمومية.

ويقوم الإتحاد بأنشطة أخرى منها المشورة والنصح وتشجيع المناقشة الحرة.

أجهزة الإتحاد الرسمية :

الجمعية العمومية للأعضاء : وتجتمع مرة كل عام وتختص بإعتماد القوائم المالية السنوية والموافقة على التقرير السنوي وإعتماد الموازنة السنوية وإنتخاب المجلس الإستشاري.

المجلس الإستشاري : تنتخبه الجمعية العمومية ومدته خمس سنوات ، ويختص بإنتخاب الرئيس التنفيذي وتعيين كبار الموظفين.

رئيس المجلس الإستشاري : دكتور برند أوتو.

ممثلو رئيس المجلس الإستشاري : جرمان شميت ، دكتور ديزروك ، ريمر فولكرز وينتخب الرئيس التنفيذي بمعرفة المجلس الإستشاري لمدة خمس سنوات.

الرئيس التنفيذي منذ ١٩٨٥ : جرهارد شلون الذي تسلم القيادة من أوزوالد بولينج الرئيس السابق.

ويرجع السبب الثالث في تراجع فكرة التعاون إلى قانون تحديد العائد الصادر في عام ١٩٥٤ الذي يمنع صرف عائد تعاوني أكثر من ثلاثة في المائة ، ونتج عن ذلك أن أصبحت التعاونيات غير قادرة على أداء وظائف النفع العام عن طريق خدمة مصالح أعضائها ووضع مصالحهم في مقدمة الإعتبارات ، بل إقتصرت على خدمة زبائنها بوجه عام ، وهذا ما يسبب القلق لقدماء التعاونيين ، وقد مر وقت طويل قبل أن تستقر الآراء الجديدة في الأذهان ويقبل الأعضاء الأهداف الجديدة... خاصة وأن **التغيير في بنيان سوق تجارة المواد الغذائية بالتجزئة يجعل من الصعب محاولة تحقيق أهداف النفع العام عن طريق مزيد من رعاية مصالح الأعضاء مباشرة** وإضطرت الجمعيات مع هذه

المتغيرات التي حدثت في السوق ، والتي أدت إلى أن تحتكره قلة oligopoly ، إضطرت الجمعيات إزاء ذلك إلى أن تعمل لكي تصبح " قوة توازن Countervailing power" طالما أنها تستشعر أنه ينبغي عليها أن تقوم بواجبها نحو الحفاظ على مصالح أعضائها(*) ... والواقع أن التعاونيات الإستهلاكية إذا فشلت في أغراضها ، فلا شك أن أي حديث بعد ذلك عن أهدافها " فيما وراء عالم الإقتصاد meta-economic" يصبح كلاماً لا معنى له(**).

ولن يتسنى للجمعيات الإستهلاكية ممارسة قوتها التوازنية إذا تمسكت بتنظيماتها السابقة ووالت تطبيق الطرق القديمة ، وعليها أن تندمج في مؤسسات تعاونية كبيرة وتجتهد في ترشيد أعمالها وطرائقها على نفس نهج تجار التجزئة من القطاع الخاص.

ويجب على هذه الجمعيات أيضاً أن تُبَدِّلْ نظامها القديم المكون من عدد كبير من الدكاكين الصغيرة وتقديم شبكة واسعة من محلات الخدمة الذاتية Self-service والمحلات الكبيرة Supermarkets ، وهذا يعني أن عليها التحول إلى طريقة التجارة غير المقيدة وتترك مبدأ العائد التعاوني العالي إلى مبدأ التحكم في السوق عن طريق خفض الأسعار ، وحتى إذا لم يكن العائد التعاوني قد حدده القانون بما لا يزيد عن ٣٪ فإن الجمعيات الإستهلاكية لابد لها من أن تصبح مشروعات نفع عام تتحكم في الأسعار وتحاول خفضها حتى تُمارس قوتها في التوازن.

وإذا فشل الهيكل الجديد لتجارة المواد الغذائية بالتجزئة مع طرقه الجديدة وسلوكه الجديد وأهدافه الجديدة في غزو فكر وضمير الأعضاء ،

(*) Cf. W.M. Kirsch, op. cit. p. 9.

(**) Cf. W.M. Kirsch, op. cit. p. 12.

فسوف يؤدي هذا النوع من إعادة التكيف مع أوضاع السوق إلى إضعاف الروابط بين الأعضاء وجمعياتهم التعاونية.

التركيز في تجارة التجزئة : Business Concentration In Retailing

نشأت حركة التركيز في مجال تجارة التجزئة بسبب إندماج الوحدات التجارية لمواكبة التحول إلى أشكال التسويق ذات التكثيف الرأسمالي ، **وشهدت أوائل الخمسينات تحركاً واسعاً نحو الترشيد على المستوى التنظيمي في تجارة التجزئة** ، مما أدى إلى بدء قيام المحلات الكبرى التي تطبق نظام الخدمة الذاتية **Self-services, Supermarkets** ، وساعد على التوسع السريع في هذه المحلات إرتفاع تكلفة الأجور وتوسع نشاط صناعات التعبئة والتقدم فيها.

وأدى الإرتفاع في القوة الشرائية لفئات كبيرة من الجماهير إلى زيادة التنوع في السلع المعروضة ، وتَحَوُّل التجار تبعاً لذلك من نظام الأقسام في المحلات إلى نظام الخدمة الذاتية الذي يتيح للزبائن حرية واسعة في الإختيار مع تنوع السلع.

ولم يعد إختيار أنواع السلع مرتهناً بقرار التجار في المقام الأول على أساس من إحتياجات التجارة ذاتها (أي على أساس التَخَصُّصْ الذي يميل إلى تشكيلة معينة بسبب ضرورات فنية) **وأصبح الإختيار لرغبات المشترين ، ومن ثمة تعرض أكثر ما يمكن من أنواع السلع التي تغطي جميع الإحتياجات المنزلية في مكان واحد** ، ويضيف تجار التجزئة بإستمرار أنواعاً جديدة **إلى مجموعات السلع التي يعرضونها خاصة أنواع منتجات اللحوم والأسماك التي يتيسر عرضها بفضل التجميد والثلاجات الخاصة وثلاجات العرض.**

وتجرى الآن أمام أعيننا ثورة جديدة لا نستطيع فهم أبعادها إلا إذا تذكرنا حالة الحوانيت القديمة في العشرينات التي كانت تتراوح مساحتها بين ٢٠ ، ٤٠ متراً مربعاً فقط ولا تعرض إلا حوالي ١٠٠٠ سلعة ، **أما الآن فقد إتسعت محلات الخدمة**

الذاتية إلى مساحة كبيرة تقرب عما يزيد من عشرة أمثال مساحة الحوانيت القديمة وتتراوح المساحة المخصصة للبيع في بداية الأخذ بهذه الفكرة بين ٥٠٠ و ٨٠٠ متر مربع وتعرض فيها سلعاً تبلغ نحو ٤٠٠٠ صنف ترتفع في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نحو ٨٠٠٠ صنف.

وأدخلت المحلات الكبيرة الحديثة شكلاً جديداً من المنافسة ، فقد كانت المنافسة التقليدية بين تجار التجزئة في الأسعار تتكامل مع منافسات أخرى في مجال التسويق ، مما تضيق عنه موارد هؤلاء التجار الذين إضطروا إلى الإعتماد على عون مالي من تجار الجملة.

ويعني التَحَوُّل إلى المحلات الكبرى في منطق إقتصاديات الصناعة تحولاً إلى شكل من التسويق يعتمد على تكثيف رأس المال ، وهذا يعني بالتالي أن التكاليف التي ظلت ثابتة في مدى معين أصبحت الآن هي العوامل الحاسمة سواء كانت المحلات تعمل بقدرة عالية المستوى أو في مستوى منخفض ، **وإذا فشلت المنشأة التي تتبع فكرة تكثيف رأس المال في توزيع التكاليف الثابتة على المبيعات إلى أصغر جزء أو كسر ممكن فإن هذه المنشأة لن تتمكن من تحقيق الربح مهما كان حسن تجهيزاتها ومعداتها ومهما كانت خدماتها ومنتجاتها بالغة الجودة** ، ولم يكن الأمر كذلك في العشرينات حين كانت تتفاوت محلات التجزئة الصغيرة تفاوتاً مباشراً بنسبة زيادة أو إنخفاض نشاطها دون إعتبار للإيجار وتكلفة العاملين وكلاهما كان منخفضاً نسبياً ، وكان كثير من تجار التجزئة في تلك الحقبة قادرون على كسب عيش مريح مُتَّبعين الحكمة القديمة القائلة " **دورة إجمالية للمبيعات صغيرة مع ربح كبير Small turnover and big mark-up**".

وقوى هذا الإتجاه أكثر وأكثر تحت حكم النازي بإتباع نظام التراخيص الذي طُبِّقَ على محلات التجزئة الجديدة ، أما الآن فيسود تجارة التجزئة مبدأ جديد هو " **دورة إجمالية للمبيعات كبيرة وربح صغير Large turnover and low mark-up**"

وأصبحت تجارة المواد الغذائية بذلك من أكثر فروع التجارة ترشيداً فلا موضع فيها للمغالاة في هوامش الربح.

وبالنسبة لتجار الجملة الذين يُمولون موجة الترشيد في تجارة التجزئة ، فلابد لهم من ضم تجار التجزئة الذين يتعاملون معهم لتكوين سلسلة طلب لتنظيم أنشطة المبيعات ، إذ بدون ذلك لا سبيل إلى بلوغ أرقام المبيعات الضرورية لإقامة التسويق بتكثيف رأس المال ، ويلتزم تجار التجزئة الذين يدخلون مثل هذه السلسلة بتشكيلة سلعية معينة، ونظام تسعير معين ، وحد أدنى من المشتريات إلى غير ذلك ، وفي مقابل ذلك يتخلصون من بعض الوظائف ليتفرغوا لأنشطة المبيعات وحدها ، وعلى ذلك تعتبر **محلات السلسلة chain-stores نتيجة للتطور الجديد في الأسواق والذي أدَّى إلى إقامة مشروعات متعددة الحوانيت multiple shop enterprises التي تعمل معاً متضامنة في السوق.**

الخدمة الذاتية في تعاونيات المستهلكين :

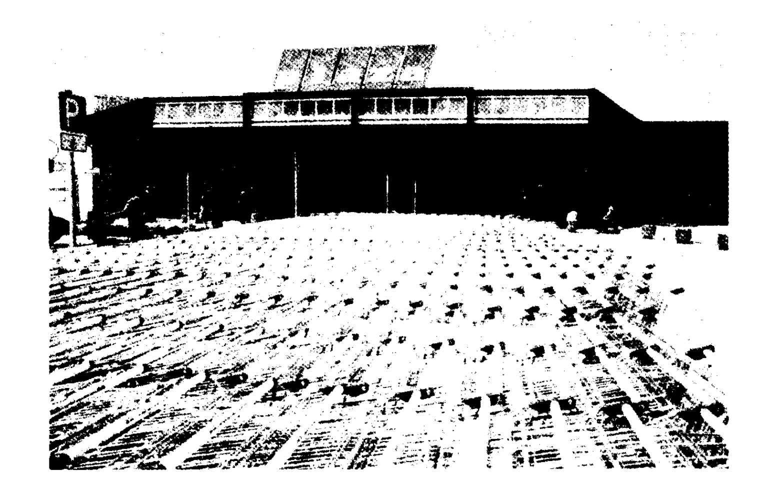
Self-service in consumers' cooperatives

نشأت التعاونيات الإستهلاكية كما يعرف أهل علوم التعاون نتيجة لجُهد رواد الترشيد في تجارة المواد الغذائية بالجملة والتجزئة ، وظهرت النزعة نحو التركيز في القطاع التعاوني قبل الحرب العالمية الأولى ، **وقويت في الخمسينات والستينات وهي فترة هبط فيها عدد التعاونيات الإستهلاكية هبوطاً كبيراً بسبب الإندماج رغبة في خفض النفقات** ، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية كان عدد التعاونيات الإستهلاكية المستقلة حوالي ٣٢٠ جمعية في جمهورية ألمانيا ، وخططت الحركة التعاونية لإدماج الجمعيات بحيث تصبح ١٠٠ جمعية أو أقل من ذلك ، **وظهرت مع حركة التركيز حركة لإعادة التنظيم ، واستدعى التحول إلى نظام الخدمة الذاتية إنقاص عدد المحلات مع تركيز المبيعات في محلات الخدمة الذاتية الكبيرة** ، ومن ناحية أخرى إتجهت التعاونيات الإستهلاكية إلى الأخذ بالنمط العام الذي

بدأ يسود تجارة القطاعي وهو زيادة عرض السلع غير الغذائية ، وبذلك دخلت مجموعة " التعاون " Co-0p سوقاً جديدة هو سوق السلع غير الغذائية التي تغل ربحاً أكبر من السلع الغذائية من ناحية وتستغرق جزءاً متزايداً من ميزانية الأسرة.

ولهذا الغرض شرعت مجموعة " التعاون " في إقامة قسم جديد لمخازن الخدمة الذاتية والأسواق الإستهلاكية Consumers' markets والسوبر ماركت وإختارت كامن Kamen مركزاً رئيسياً لإدارة هذا القسم ومنه تُغذي مجموعة التعاون محلاتها في جميع أنحاء ألمانيا الإتحادية بالسلع المختلفة ، وينتمي مشروع GEG للطلبات بالبريد mail order firm إلى هذا القسم ، ويبيع المشروع عن طريق توزيع كتالوجات Catalogues يمكن الحصول عليها من محلات " التعاون " هذا إلى جانب سلسلة من محلات الأثاث تتألف من ٤٠ محلاً متفرقة في أنحاء البلاد.

وتشمل خطط المستقبل إقامة منشأة رئيسية للسلع chief outlet for commodities تتمكن من إمداد سلسلة المحلات الكبيرة بالمواد الغذائية والسلع الأخرى ، أي لتكون منافذ رئيسية لمجموعة " التعاون " وتتضمن هذه سوبر ماركت محلات للخدمة الذاتية لا تقل المساحة المخصصة للبيع فيها عن ١٠٫٠٠٠ متر مربع ، وتشترك التعاونيات المحلية في تمويل الإستثمارات اللازمة التي تبلغ فيما بين ١٠ و ١٥ مليون مارك ألماني للمحل الواحد ، وحدث ما توقعه الخبراء من زيادة مبيعات السلع الإستهلاكية إلى أكثر من ٦٠٠ مليون مارك ألماني حتى عام ١٩٧٥.



أحد منافذ خدمة النفس التعاونية بألمانيا الإتحادية ، ولعل العدد الكبير من السلات المثبتة على عجلات والتي توجد خارج المبنى ليستخدمها كل عميل ، توضح ضخامة المبنى وتعدد ما به من أقسام تغطي إحتياجات العملاء في سهولة ويسر ، ووفقاً لإحصائيات عام ١٩٨٤ فإنه يعمل في منظمات التجزئة التعاونية قوة عاملة تتألف من ٦٣ ألف شخص ويبلغ مجموع المعاملات أكثر من ١٤ ألف مليون مارك.

مستودعات " التعاون " ومصانعها الإنتاجية :

Co-op Warehouse System And Production Plants

ولا تقتصر خطة مجموعة " التعاون " على تحويل محلات وإقامة شبكة منها والتوسع في بيع السلع الغير غذائية ، بل ستعمل على توسيع مستودعاتها ونظام التوريدات على غرار التعاونيات الإستهلاكية الأجنبية ، وستقيم نظام مستودعات من مستوى إقليمي واحد one-level regional warehouses بدلاً من نظامها الذي يستند إلى مستودعين إقليميين ، وسوف تسند للمستودعات الإقليمية مسئوليات معينة في المشتريات والنقل والمحاسبة تؤديها للجمعيات الملحقة بها.

وتملك مجموعة " التعاون " مصانع إنتاجية عالية المستوى والجودة الإنتاجية high quality production plants ، وقد كانت جمعيات إستهلاكية كثيرة تملك مصانعها الخاصة في مطلع هذا القرن ، وكان معظم هذه المصانع محلية أو إقليمية النطاق ، أما اليوم فتدير مجموعة GEG نحو ٣٠ مصنعاً ، تملك مجموعة " التعاون " ٦ مصانع لحوم ومراكز لتوزيع الأسماك في بريموهافن Bremerhaven وسلسلة من محلات بيع السلع الترفيهية Luxury goods كما لها أيضاً مصانع لحفظ الخضر والفاكهة ومصنع مشروبات كحولية ، وقبو نبيذ ومصنع لتحميص بن القهوة ومصنع للكاكاو والشيكولاته ومصانع سجاير.

مشكلات تعاونيات المستهلكين :

لاشك أن من بين المشكلات التي واجهتها تعاونيات المستهلكين مشكلة إحتياج تجارة القطاعي منذ تحولها إلى المحلات الكبرى وزيادة تشكيلات السلع المعروضة إلى مبالغ كبيرة من رأس المال لسببين :

الأولى : إزدياد المنافسة حدة وإنكماش إمكانيات التمويل الذاتي من الإيرادات عن طريق التسعير المناسب فلم يعد ذلك ممكناً إلا في حدود ضيقة .

والثاني : أن حالة الرخاء والوفرة إستتبعت ضرورة إدخال تحسينات مستمرة على شبكات المحلات وعلى نوعيتها.

مشكلات التمويل : Problems Of Finance

ولاشك أن التطورات التي طرأت والمتغيرات التي حدثت جعلت الأساليب التقليدية الماضية غير قابلة للإستمرار ، حيث أن الأيام التي كانت تجارة التجزئة فيها لا تحتاج إلى رأسمال إلاَّ من وقت لآخر لتمويل المخزونات بإئتمان قصير الأجل في حكم المنتهية، ومنذ تحولت التجارة إلى تكثيف رأس المال في الإنتاج والتسويق ظهرت مشكلة كيفية الحصول على رأس المال طويل الأجل وتكرر ظهورها وأصبح لزاماً إيجاد طرق للحصول بإستمرار على رأس المال.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن الأصول المالية العلمية تتطلب بالضرورة أن يكون أكبر جزء من التمويل اللازم هو رأس المال الذي يقدمه صاحب المشروع أو ملكيته في المشروع لأن هذا الجزء ونسبته إلى رأس المال الكلي يعتبر ضماناً لرأس المال الخارجي ضد الخسارة ، ولن يستطيع المشروع أن يقترض رأس مال جديد إلا بعد تكوين رأس مال المشروع ، وعليه فكلما زادت المخاطر في فرع من فروع التجارة كلما إستوجبت أن يكون رأس مال المالك أكبر قدراً ونسبة إلى رأس المال الكلي ، وإكتسبت هذه القاعدة أهمية كبرى في عالم تجارة التجزئة في ظل الظروف المحيطة بتجارة التجزئة حتى اليوم.

وأثارت إحتياجات التمويل الجديدة التي تواجهها مجموعة " التعاون " Co-op بسبب التمويل للتكثيف الرأسمالي التسويقي capital intensive marketing ، مسألة تعديل قانون التعاون لأن الجمعية التعاونية في شكلها القانوني الحالي لا تملك رأس مال مستقر فهي ملزمة بسداد قيمة الأسهم للأعضاء الذين يتركون عضويتها ، ويتأرجح رأس مال الجمعية بين الزيادة حيث يُقْبِل الجمهور على عضويتها وبين النقص حين يغادرها بعض الأعضاء ، فالجمعية في وضعها القانوني الحالي لا تمثل إطاراً صالحاً " للتكثيف الرأسمالي للمشروعات Capital intensive enterprises.

وهذا هو الدرس المستفاد من فشل كافة المحاولات تقريباً الرامية إلى إدخال التعاونيات الإنتاجية في الحياة الإقتصادية(*) ولهذا السبب أيضاً لم تزدهر جمعيات الإسكان مما حدا بجمعيات الإسكان الكبيرة إلى تفضيل العمل في ظل قانون الشركات مع إحتفاظها بصفة المنفعة العامة ، وإذا كانت الجمعيات التعاونية ذات رأس المال الكثيف قد نجحت برغم شكلها القانوني فما ذلك سوى لأنها كانت تنفذ أعمالاً عهدت بها إليها السلطات العامة ، فنجد مثلاً أن كثيراً من التعاونيات تحتل مكاناً إحتكارياً في بعض مجالات السياسة الزراعية.

معاملات الأعضاء وغير الأعضاء :

Member And Non-Member Business

وزادت الصعوبات بصدور قانون العائد عام ١٩٥٤ لأنه أزال الحوافز التي تدفع الناس إلى الإنضمام للجمعيات التعاونية من أجل الحصول على ربح معقول.

* See chapter 3, Public, Trade Union and Cooperative Enterprise in Germany by Walter Hesselbach - 1976.

ولم تكن فكرة عودة تعاونيات المستهلكين إلى قصر البيع على الأعضاء دون غيرهم حسب المبادئ التعاونية الأصلية في بداية إنشائها حلاً واقعياً ، فقد قامت الفكرة على نظرية قديمة تسمى " **مبدأ الإقتصاد القائم على التناسق والتكامل بين نشاط جميع قطاعاته ، أو بمعنى أوضح مبدأ الإقتصاد الكلي "Principle of organic economy** وهي نظرية فندها دراهيم **Draheim** وتقول بأن جمعيات المستهلكين نشأت لتساعد الأعضاء وأسرهم بتحسين إمدادات السلع(*). ويجب على تلك الجمعيات أن تعمل كمنظمات مساعدة أي أجهزة هدفها مساندة أعضائها ، وينطبق هذا القول الآن على الجمعيات الصغيرة مثل تعاونيات الشراء والتسويق للطبقة الوسطى لكنه لم يعد ينطبق على جمعيات المستهلكين التي تعمل كمشروعات كبرى.

ولا تستطيع الجمعيات بكل تأكيد أن تعود إلى مبدأ التعامل مع الأعضاء وحدهم بسبب التحول الكلي في ظروف الدخل وإزدياد القوى الشرائية مع سيادة الإتجاه إلى المحلات التي تطبق نظام الخدمة الذاتية ، وقد كانت فكرة صرف أرباح تعاونية عالية تبلغ ١٢٪ أحياناً – مرفوضة تماماً في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي **لأنها تفترض تقاضي أثمان عالية** ، وبذلك لا تؤثر الجمعيات على مستوى أسعار التجزئة عامة كما كان مطلوباً منها أو يفترض فيها.

وكانت ناحية التوريد هي السائدة حينئذ ، بينما إنزوت سياسة التسعير بتحديد أسعار مقبولة لكسب ثقة المجتمع ، ونتيجة لذلك في الخلف ، إستطاع عدد كبير من صغار تجار التجزئة من القطاع الخاص أن يمضوا في حياتهم ناعمين مُتَّبعين مبدأ " **حركة تجارية صغيرة وأسعار عالية** " في ظل إرتفاع الأسعار عموماً في ذلك الوقت بسبب إرتفاع الأرباح التي كانت تصرف لأعضاء الجمعيات.

---

* Cf. G. Draheim, ("The Cooperative as a Type of Enterprise"), Gottingen, 1954, ("Thoughts on Cooperative Theory and Co-operative Practice"), Papers presnted on the occasion of the honorary doctorate granted to Prof. Draheim, 10th October, 1968, Published by the Deutsh Genossenschaftskasse (German Cooperative Fund).

ولا يصلح نظام صرف الأرباح التعاونية المرتفعة إلاّ إذا إقتصر التعامل على الأعضاء ، لأن إمتداد التعامل إلى غير الأعضاء ، يلغي وظائف المساعدة والمعاونة ويبرز صفة رجال الأعمال(*) ولا يتلاءم نظام الأسعار العالمية والأرباح التعاونية العالية مع إقتصاد السوق الحديث حيث المستهلكون حسَّاسون بالنسبة للأسعار، وحيث المنافسة شديدة الحدة من جانب المنشآت التي تبيع بالبريد ، وحيث تقوم بيوت الخصم **discount houses** ومحلات السلاسل ، وإستحال الآن على كثير من تعاونيات المستهلكين في ظل إنخفاض الهوامش أن توزع أرباحاً تتجاوز ٣٪ لمدد طويلة.

وحتى إذا إستطاعت تعاونيات المستهلكين توزيع أرباح أكثر من ٣٪ فلن تتمكن من إجتذاب أعضاء جدد بهذه الوسيلة بحيث يتسنى لها تنسيق رأسمالها المملوك مرة بعد مرة لإحتياجات العمل ، **وهكذا فإن الطريقة التعاونية لإكتساب رأس مال مملوك عن طريق إجتذاب الأعضاء الجدد بصرف أرباح تعاونية عالية لم تعد تصلح اليوم لعظم تكلفتها.**

الصندوق العقاري لمجموعة " التعاون " :

The Co-op Real Estate Fund

إستطاعت جمعيات المستهلكين أن تتغلب على مشكلة إحتياجها إلى المال عن طريق لجوئها إلى حلول مؤقتة لمشكلاتها تختلف بإختلاف الأحوال فيما يتعلق بحصولها على رأس المال المملوك ، كما تبيَّن لها أنها لن يتسنى الإستمرار في إتباع تلك الحلول المؤقتة إلاّ إذا إفترضت أن الإحتياجات الرأسمالية مؤقتة هي الأخرى وإنتقالية وأن في وسع التعاونيات الإعتماد كلياً على التمويل الداخلي rely on internal funds.

وقد أمكن إيجاد مصدر تمويلي جديد بإنشاء الصندوق العقاري **foundation of real estate fund** ، والفكرة الكامنة وراء هذا الصندوق هي أن

* Cf. H.G. Schachtschabel, op. cit., p. 387.

المستثمر لا ينبغي أن يقوم بتمويل جميع إستثماراته من مصادر أمواله الداخلية ، **وأنه يُمكن أن يضطلع بالتمويل شركات صديقة أو زميلة أو تابعة ثم يستأجرها المستثمر منها ، وهذا ما يحدث بالنسبة للصندوق العقاري** ، إذ تقوم الشركات التابعة بإصدار أسهم تطرحها للإكتتاب على الجمهور العام لتكوين رأس مال جديد وتستطيع الشركة الأم بهذه الطريقة أن تحصل على أموال إضافية من خلال وحداتها التابعة.

وأسندت مجموعة " التعاون " إلى الصندوق العقاري الذي أنشأته مُهمة الحصول على الأموال اللازمة للإستثمار في إنشاء المباني الجديدة لاسيما المحلات الكبيرة ، **ويقوم الصندوق في نفس الوقت بإتاحة الفرصة للمدخرين كي يسهموا في تعبئة المدخرات للإنشاءات العقارية ويستفيدوا من مزايا الأعمال المربحة ومواقع البناء الممتازة good business and housing sites.**

ويصدر الصندوق للجمهور شهادات تمثل حصصاً في رأس مال الصندوق ، وتحصل هذه الشهادات على فوائد بنسبة ما تُغِلُّه الإستثمارات المتنوعة من أرباح ، كما تستفيد أيضاً من الإرتفاع المستمر في قيمة العقارات ، **وتستخدم الأموال التي يحصل عليها الصندوق بهذه الوسيلة في إنشاء مراكز شراء ومجموعات من الحوانيت والمحلات ومباني أخرى ، وتؤجر كل هذه المنشآت إلى الجمعيات التعاونية المتنوعة وإلى جمعية تجارة الجملة GEG بل وللشركات الأخرى ، ورغبة في توزيع المخاطر ما أمكن لا يقصر الصندوق نشاطه على المشروعات التي تقوم بها التعاونيات الإستهلاكية بَلْ يمتد هذا النشاط إلى مشروعات أخرى** ، ويرى العديد من علماء الإقتصاد أن هذه الوسيلة لتكوين رأس المال المملوك عن طريق غير مباشر بتوسيط الصندوق العقاري تستحق المزيد من النظر بُغية التوسع فيها للوصول إلى نتائج إيجابية مماثلة في ميادين أخرى بعد أن طُبِقَتْ بنجاح في بعض الإتجاهات.

مصادر تمويلية أخرى : Other Sources Of Finance

ومن بين العديد من الوسائل الأخرى التي لجأت إليها الحركة التعاونية الإستهلاكية للحصول على الأموال ، نذكر في هذا الصدد مساهمة جمعية تجارة الجملة في البنك التعاوني الدولي بمدينة بال الذي يساهم فيه ٢٦ جمعية تعاونية إستهلاكية وجمعية تعاونية لتجارة الجملة ، وبنكاً تعاونياً من ١٣ دولة غربية ، ويعمل البنك التعاوني الدولي على توثيق عرى التعاون الدولي بين التعاونيات الإستهلاكية ، ومن أغراضه أيضاً إتاحة السبل أمام التعاونيات الإستهلاكية للإستفادة من سوق رأس المال السويسري.

لكن التعاونيات إستطاعت تغطية إحتياجاتها من رأس المال لمواجهة برامج الترشيد واسعة النطاق عن طريق إسترداد جانب كبير من الأموال التي إستثمرتها خارج قطاع البيع بالتجزئة ، ونذكر على سبيل المثال أنها باعت إلى النقابات عام ١٩٦٤ أسهمها في بنك جيمينفرتشافت **Bank Fur Gemeinwirtschaft وكانت هذه الأسهم قد زادت زيادة كبيرة** ، كما باعت التعاونيات بعض أسهمها أيضاً في مشروعات مجموعة " فلكسفورسورج ".

وسوف تسنح في المستقبل فرص لبيع المنشآت الصناعية كي **تتمكن التعاونيات الإستهلاكية من إستثمار الحصيلة في شبكة المحلات التي تملكها ومستودعاتها ، وتستطيع مجموعة " التعاون " عادة بفضل قوتها الشرائية الضخمة على الحصول على أسعار ملائمة أكثر بكثير مما كانت تطمح إليه منشآتها هي نفسها من قبل** (*).

---

* Cf. W.M. Kirsch, ("Integration of the European Market and Consumers' Cooperatives"), published in the Congress proceedings, and edited by the Institute for Cooperation at the Philipps University, Marburg ; Gottingen, 1962, p. 145.

تعديل الشكل القانوني : Modification Of The Legal Form

إستدعت المشكلات المالية problems of finance التي تواجهها مجموعة " التعاون " اللجوء إلى طرق جديدة للحصول على المال كلما أرادت ذلك ، ولذا إتجه التفكير إلى إدخال تعديلات على قانون التعاون لإزالة العقبات من طريق التعاونيات الإستهلاكية التي تريد الحصول على رأس المال المملوك ، وحتى تتحقق المساواة في ظروف التنافس إزاء القطاع الخاص Vis-a-vis private firms.

وطلب إتحاد الجمعيات الإستهلاكية الألماني " بوند " Bund من الخبراء المختصين إبداء الرأي في إمكانية تعديل قانون الشركات وقانون التعاون ، وتشكلت لجنة إصلاح قانون التعاون وبحثت المسألة في ١٩٧٠/٦٩ ، وقدمت في ربيع ١٩٧٠ إلى الجهات التعاونية المختصة مقترحات لتعديل قانون التعاون ، وقالت في هذه المُقترحات أن المُشَرِّع ليس مضطراً حالياً لمراعاة الطبقة الوسطى لأن المشروعات الكبرى هي التي تسيطر الآن على تجارة التجزئة ، ولذا يُمكن إسقاط كافة القيود القانونية التي تمنع تطور ونمو الجمعيات الإستهلاكية.

The legislator is no longer obliged to heed middle-class difficulties, considering that large enterprises dominate retail trade today in any case. All legal limitations impeding the development of consumers' cooperatives may, therefore be, dropped.

كما أوضحت لجنة إصلاح قانون التعاون أنه ينبغي أيضاً تعديل الشكل القانوني للجمعية التعاونية ليسمح بتلبية الإحتياجات التي تواجهها التعاونيات الإستهلاكية اليوم ، ولن تستطيع مجموعة " التعاون " أن تؤدي عملها كمشروع نفع عام يحمي مصالح المستهلكين إلا إذا أصبحت مشروعاً ذا نطاق واسع ، إذ لا يتسنى لغير المشروعات الكبرى أن تعمل كأداة فعالة لتنفيذ سياسة تستهدف الإصلاح التنظيمي والمنافسة من أجل مصالح

المستهلك ، ومن ناحية أخرى لا يمكن للمجموعة أن تؤدي عملها كاملاً إلا إذا كفَّت عن أن تعمل فقط بإسم أعضائها ولهم في المقام الأول ، بل ينبغي لها أن تتطور وتعمل بنشاط لمصلحة الجمهور عامة.

ويمكنها أن تُحقق ذلك إذا مارست تأثيراً ينظم السوق ويستهدف خفض الأسعار وجودة السلع وكفاءة الخدمات ، بالإضافة إلى عدم تَبَنِي سياسة هوامش ربح مبالغ فيها في قطاع تجارة التجزئة – وخاصة في تجارة المواد الغذائية – وإستطردت اللجنة في تقريرها قائلة أنه يُمكن تحقيق مثل هذه السياسة في ضوء الجهود الكبيرة والنشاط الواضح والملموس الذي تبذله مجموعة " التعاون " كمشروع نفع عام وإستخدامها لقوتها التوازنية ، والحق أن واجبها الرئيسي هو هذا العمل وليس التركيز على خدمة مصالح أعضائها مباشرة ، **فيجب إذن تنسيق الشكل القانوني للجمعية التعاونية كي يتناسب مع التغيير الذي طرأ على دورها كما أسلفنا.**

الشركات المساهمة لمجموعة " التعاون " :

Co-op Joint Stock Companies

والجدير بالذكر في هذا المقام أن نشير إلى أن الرجال المسئولين في إتحاد التعاونيات الإستهلاكية الألماني قد تساءلوا عما إذا كان من المناسب نبذ الشكل التعاوني وتحويل التعاونيات إلى مجموعة من شركات المساهمة.؟..

غير أنهم إقتنعوا بأنه إذا لم يعدل قانون التعاون فلن يتسنى إيجاد حل ميسر ومستديم لمشاكل التمويل سوى بالتحول إلى نطاق قانون الشركات.

If the cooperative law is not modified, a thorough-going and darable solution to the problems of finance can only be found by switching over to company law.

ويجب ألاَّ نغفل الحقيقة الواضحة وهي أن أكثر مشروعات النفع العام حركة وأدقها عملاً هي التي نشأت في شكل شركات مساهمة ، وحين إقترح أدولف فون إيلم Adolf von ELM عام ١٩١٠ أن تختار النقابات والتعاونيات

الإستهلاكية شكل شركة المساهمة لمؤسسة التأمين " فولكسفور سورج " كان دافعه إلى هذه التوصية تجربته في الجمعيات الإنتاجية ذات الشكل التعاوني وما أسفرت عنها من السلبيات ، ولأنه كمؤسس ومدير لجمعية هامبورج التعاونية " **برودكسيون " Produktian** عرف حدود الجمعية التعاونية وقدراتها.

ويقدم قانون الشركات ميزة كبرى وهامة جداً ، لأن **شركة المساهمة يمكنها دائماً الحصول على رأس مال جديد كلما أرادت** ، وتستطيع مجموعة نشطة فعالة من شركات تجارة الجملة والتجزئة تتخذ لنفسها شكل شركة مساهمة أن تجد سوقاً لأسهمها ، ومثل هذه المجموعات مشهورة ومعروفة في ألمانيا ، وأسهم المحلات الكبرى لهذه المجموعات نادرة دائماً في أسواق رأس المال الألمانية ، **كما أن أسهم مجموعة " التعاون " تناسب كل المناسبة السياسة التي يُرَوَّجُ لها بإستمرار والخاصة بملكية رأس المال** ، وعليه فإن تحويل التعاونيات الإستهلاكية إلى شركة مساهمة ترعى المصالح العامة للجمهور سيلاقي ترحيباً كبيراً.

ويمكن تحويل التعاونيات الإستهلاكية إلى شركات مساهمة بدون نبذ أغراض النفع العام التي قامت عليها تلك التعاونيات ، ولا يهم الشكل مادام الهدف لن يتغير ، ومن السهل النص في نظام الشركة على أهداف النفع العام ، وفيما يتعلق بمجلس الإدارة يمكن أن يُعهد لبعض الجماعات بحق إختيار ممثليهم ممن يضمنون فيهم مراعاة أهداف النفع العام ، **ويمكن بإستخدام فكرة الأسهم الممتازة التي لا يصاحبها حق التصويت السيطرة على حقوق التصويت بشكل يستحيل معه إنتقال ملكية الشركة إلى جماعات خارجية.**

ويتيح التَحَوُّل إلى شركة مساهمة ذات نفع عام لمجموعة " التعاون " فرصة لتصبح أكثر فاعلية وتنتهج سياسة نفع عام نيابة عن المستهلكين ، **ويبدو من النجاح الذي حققته مشروعات النفع العام التي إتخذت شكل شركات مساهمة أنه لا ينبغي تضحية سياسة العمل القويمة من أجل الشكل الذي يتخذه المشروع.**

الخلاصـــة

أقام رواد حركة تعاونيات المستهلكين الألمانية مشروعات كـان دستورها يتعـارض تمامـاً مع دستور الشركات الخاصة التي كانت في سبيلها هـي الأخـرى لتتخذ شكلها النهـائي فـي تلك الأيام ، فقد كان يسود دسـتور تعاونيـات المسـتهلكين فكـرة المسـاعدة المتبادلـة فـي مقـابل فكـرة الربح التي تتبعها الشركات العاديـة ، وتضمنـت تلـك الفكـرة مبدأيـن : الأول " لكـل عضـو صـوت واحد " والثاني توزيع الربح على أساس مشتريات الأعضاء ، وكان لكل عضو صوت واحد فقط في الجمعية العمومية حتى لا تنشأ قوة إقتصادية جديدة من جراء حصـول الأعضـاء علـى حصـة كبيرة في رأس مال التعاونيات ، وضمن هذا المبدأ إستقرار المساواة بين الأفراد وتساوي أهميـة كل فرد في الجمعية التعاونية ، أما مبدأ العـائد التعـاوني فمعنـاه إمكانيـة حصـول جميـع الأعضـاء على ربح حسب مشاركتهم فـي الأنشـطة التعاونيـة ، حيث أن أي إنسـان يمكنـه الإنضمـام إلـى عضوية جمعية تعاونية ، ومن هذه الحقيقة فكل إنسان عضو في الجمعية يستطيع الحصول علـى ربح إذا تعامل مع جمعيته.

وأنشأت تعاونيات المستهلكين الألمانية عام ١٩٠٣ إتحادها المركزي فقامت بذلـك منظمـة ذات مستويات ثلاثة ، فكانت التعاونيات المحلية Local cooperatives في المسـتوى الأدنـى يعلوهـا جمعيـات المركـز District associations ثم يـأتي الإتحـاد المركـزي علـى القمـة Central Association ، وأخذ الإتحاد ينظم مؤتمراً سنوياً للحركة.

وقد شهدت التجربـة الألمانيـة إنشـاء " الفرعيـن العقـائديين " للتعاونيـات الإسـتهلاكية أي الفـــرع " الإســـتهلاكي " ومقـــره مدينـــة هـــامبورج Hamburg والـــذي يطلـــق عليـــه "Zantralverband" والفرع "المسيحي" ومقره مدينـة كولونيـا Cologne والـذي يسـمى "Reichsverband" وأدى الإنشـقاق السياسـي بينهمـا إلـى عواقـب خطـيرة علـى الحركـة التعاونية ، ونشأت جمعيتا شـراء منفصلتـان لهمـا مشـروعاتهما الصناعيـة المتنافسـة ممـا عـاق السبيل أمام تجمع القوى التعاونية في إتحاد واحد كبير.

والجدير بالذكر أن نوجه النظر إلى أن النازي بدأ منذ عام ١٩٣٣ في " تطويع " الجمعيات الإستهلاكية ، فاضطروا هذه الجمعيات إلى أن تقبل مندوبين نازيين في جميـع أجهزتهـا التنفيذيـة وإتحاداتها المركزية ، وجمعياتها للجملة ، والتعاونيات المحلية ، وفي ضربة واحدة أدمج النـازي فرعي التعاونيات الإستهلاكية مع جمعيات الجملة التابعة لها في منظمة واحدة مقرها برلين.

وبعد الحرب العالمية الثانية أقام التعاونيون المؤمنون stalwart cooperators التعاونيات الإستهلاكية من جديد كمنظمات غير حزبية ولا تضع أية قيود على إنتماءات أعضائها الدينية ، ولها إتحاد مركزي واحد وجمعية جملة واحدة كبيرة ، وحتى بعد إعادة بناء العضوية إستلزم الأمر عدة سنوات – حتى بداية الخمسينات – إلى أن أمكن إسترداد الممتلكات الباقية الخاصة بالتعاونيات السابقة لملاكها الجدد الحقيقيين الشرعيين ، وكان صندوق جبهة العمل الألمانية قد إنتهى أمره وآلت ممتلكاته وممتلكات النازي كلها إلى الحكومة العسكرية ، وإستمرت " دوائر التموين " تعمل تحت الوصاية وتحولت أصولها إلى أيدي التعاونيين على مدى بضعة سنوات. وإستمرت حركة إعادة بناء تجارة المواد الغذائية بالجملة والتجزئة إبتداء من الخمسينات وما بعدها وإتجهت إلى نفس إتجاه تجارة الجملة والتجزئة في السابق حين نظموا أنفسهم في سلاسل ومجموعات Chains and groups، وقامت هذه التنظيمات بوجه عام على أساس تجارة جملة أو مجموعات تجارة جملة معينة ، وإرتفع نصيب هذه المجموعات من السوق.

وشكل المجلس العام للإتحاد المركزي للجمعيات التعاونية الإستهلاكية في عام ١٩٦٤ " لجنة إصلاح Reform Commission" تحت رئاسة البروفسيور دكتور ف.م. كيرش Prof. Dr. W.M. Kirch لوضع توصيات للإرتفاع بربحية النظام كله أي مجموعة التعاونيات الإستهلاكية بأسرها ، فكان على لجنة الإصلاح أن تعيد النظر في كافة أنشطة تعاونيات المستهلكين بشتى المجالات ، وقدمت اللجنة تقريرها النهائي في فبراير ١٩٦٧.

وفي ضوء تقرير لجنة الإصلاح تَمَّ إنشاء إتحاد التعاون الإستهلاكي الألماني.

لاشك أن من بين المشكلات التي واجهتها تعاونيات المستهلكين مشكلة إحتياج تجارة القطاعي منذ تحولها إلى المحلات الكبرى وزيادة تشكيلات السلع المعروضة إلى مبالغ كبيرة من رأس المال لسببين :

الأولى : إزدياد المنافسة حدة وإنكماش إمكانيات التمويل الذاتي من الإيرادات عن طريق التسعير المناسب فلم يعد ذلك ممكناً إلا في حدود ضيقة .

والثاني : أن حالة الرخاء والوفرة إستتبعت ضرورة إدخال تحسينات مستمرة على شبكات المحلات وعلى نوعيتها.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضوع عن طريق قُدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) تناول بالشرح والتعليق موضحًا ما هي المعاني المُستمدة من إنشاء **جمعية رواد روتشديل في إنجلترا في عام ١٨٤٤ ... وجمعية شيمنيتز الألمانية في عام ١٨٤٥** ؟ ومدى تحقيق الجمعيتين الإستهلاكيتين الإنجليزية والألمانية لأهدافهما.

*) ما هو الدور الذي لعبه النازي منذ عام ١٩٣٣ " **في تطويع** " الجمعيات الإستهلاكية الألمانية ؟... وما هو الأسلوب الذي تم بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بنائها وتنظيمها ؟ وما هو رأيك الخاص فيما يتعلق بالشكل التنظيمي الذي تحقق ؟.

*) في أي عام من الأعوام شكّل المجلس العام للإتحاد المركزي للجمعيات الإستهلاكية الألمانية " لجنة إصلاح **Reform Commission** " ؟ .. وما هي الدروس المستفادة من هذا التقرير وترى إمكانية تطبيقها في الحركة التعاونية المصرية ؟..

*) هناك من العلماء من يرى أن التقدم الإقتصادي والإجتماعي يعمل على إشاعة العزلة بين الأفراد .. أذكر أحد هؤلاء العلماء ومُحلِلاً آراؤه في هذا الموضوع والأسباب التي أدَّتْ إلى هذا الرأي.

*) ما هي الآثار التي ترتبت على إدخال " الخدمة الذاتية " في تعاونيات المستهلكين الألمانية ؟.. ما هو وجه المقارنة مع تجربة الحركة التعاونية الإنجليزية عندما أدخلت مفهوم الخدمة الذاتية في تعاونياتها ؟..

*) واجهت التعاونيات الإستهلاكية في تطورها العديد من المشكلات ... ناقش هذه المشكلات بصفة عامة ، ومشكلات التمويل بصفة خاصة.

*) ما هو مضمون العائد الذي أصدرته ألمانيا في عام ١٩٥٤ ؟.. وما هي الآثار التي ترتبت على صدور هذا القانون ؟... وما هو رأيك الخاص فيما يتعلق بما ينبغي أن تكون عليه سياسة العائد فيما يتعلق بمعاملات الأعضاء وغير الأعضاء ؟...

*) ما هي الفكرة وراء إنشاء الصندوق العقاري لمجموعة " التعاون " الألمانية ؟ وهل تحققت أهداف هذه الفكرة ؟... وما هي الأساليب الأخرى التي أُتبِعَتْ إمتداداً لتحقيق نفس الفكرة ؟.

الفصل الثالث عشر

أضواء على

مؤسسات أخرى للنفع العام



أولاً : مؤسسة مجموعة " فولكسفور سورج " للتأمينات :

The " Volksfursorge " Group

مقدمـــة :

يستهدف كل مجتمـع بشـري فـي إنجازاتـه عنصـر الأمـن aims at security ، **ولـهذا تجمعت التعاونيات معاً منذ وقت مبكر حتى تستطيع مساعدة الجماعات التـي تلاقـي المشـاكل والصعوبـات. وكـانت فكـرة المســاعدة التعاونيــة وراء إنشاء أول شركة تأمين تعاونية حقيقيـة فـي ألمانيـا هـي " صنـدوق الحريـق العام General Fire Fund Generalfeuerkasse" فـي هـامبورج فـي عام ١٨٧٦** ، وأتخذت شكل شركة تأمين عامة في إطار قانون الشركات(*) ، وحدث في نفس الوقت أن قامت الدولة بتوسيع نطاق تشريعاتها لتشمل شركات التأمين وهـو إجـراء يدل على عناية الحكومات بمصلحة الجمهور ، ثم تحركت الجهود لبذل العون وقت الحاجة مما أدى إلى إمتداد التأمين إلى مجالات أخرى مثل التأمين على الحياة.

وتـرى المسـتويات المسئولة والمتخصصـة أن كـلا الشـكلين القـانونيين لشـركات التـأمين الألمانيـة يمكـن أن يتعانقـا ، ففـي جـانب يوجـد مثـلاً صنـاديق التـأمين الصحـي والمعاشات التي ينص القانون على إقامتها ، و ٧٠ مؤسسة تأمين في ظل القانون العام ، و ٢٥ جمعية تأمين تبادلي كبيرة ونحو ٨٠٠٠ جمعية صغيرة ، وفـي جـانب آخـر توجـد ١٦٥ شركة تأمين مساهمة في القطاع الخاص الرأسمالي يعمل أغلبها من أجل الربح.

وتعترف المنظمات العمالية بفكرة التأمين التبادلي mutual assurance بين أعضائها ولهـذا السـبب بـدأت فـي إنشـاء جمعيـات التـأمين ، ولاشـك أن التأمين الجماعي collective insurance يرجـع فـي نشـأته إلـى النقابـات

---

* Cf. Fritz Werner, ("Provision for the Future and Public Fire Insurance an Essay in the History of Law"), (Into the Third Century - 200 years of Hessian, Fire Insurance) Kassel, 1967, p. 25-35.

والجمعيات التعاونية التي تبنت فكرة المعاونة التبادلية ، وتنسجم فكرة تضامن الجماعة بفكرة التأمين التبادلي ويجتمعان لإبعاد الأخطار التي تهدد الجماعة.

أوجه القصور في التأمين العادي :

Shortcomings In Everyday Insurance

فشلت أعمال التأمين التي كانت تجري في السنوات الأولى من القرن العشرين فيما يتعلق بتغطية إحتياجات الرجل العادي فيما يتعلق بالتأمين على حياته حيث أن الحد الأقصى للتأمين كان قدره ٢٠٠٠ مارك ، **ولم تحقق الحاجة الإجتماعية للتأمين التبادلي ، ولا كانت وسيلة لتغطية المخاطر It was no more a means of covering risks، بل على العكس كان عقد التأمين يمثل بالنسبة للطبقات الدنيا مخاطرة في حد ذاته ، ومخاطرة لا يمكن حسابها(*).**

وأنشئت أولى شركات التأمين في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر طبقاً لمبدأ جمعيات الأصدقاء friendly societies القائمة على المساعدة المتبادلة ، وكان من المناسب لها أن تتخذ المبدأ التعاوني ، ولم يبدأ إهتمام الجمهور بالتأمين على الحياة والتأمين العام على نطاق واسع سوى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبدأت شركات المساهمة في دخول الميدان ، وأصبح المناخ مواتياً **لبيع "وثائق التأمين insurance policies"** مع إرتفاع مستوى المعيشة وإنشغال أفكار قطاعات كبيرة من السكان بالمستقبل ، وهكذا إزداد الطلب على التأمين ، فكلما إستطاع الناس أن يكفلوا لأنفسهم إحتياجات الحياة إتجه تفكيرهم أكثر إلى كفالة إحتياجات المستقبل التي صارت أكثر إلحاحاً عليهم كإحتياجات الحياة اليومية سواء بسواء ، وساعد على تلبية إحتياجاتهم صدور التشريعات الإجتماعية **social legislation** بقانون التأمين ضد الأمراض الصادر عام ١٨٨٣ والذي إنطبق على قطاعات كبيرة من السكان.

* Cf. W. Thiele and W. Goring, (Half a Century of "Volksfursorge" - Development and Activity of an Insurance Company), Darmstadt, 1962.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نشير إلى أنه على الرغم من أن شركات التأمين كانت خاضعة في مستهل القرن التاسع عشر لتشريعات كثيرة واسعة المدى إلا أنه **سادت طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظروف غير مرضية خاصة في نطاق أنشطة التأمين التي قصد بها تلبية إحتياجات العمال** ، ثم أصبحت الأحوال سيئة جداً في مجال التأمين العام صغير الحجم إلى الحد الذي أثار المناقشات على المستوى العام والمستوى العلمي أيضاً.

وإتجه النقد الجماهيري إلى مهاجمة بعض طرق العمل المتطرفة بوجه خاص ، فقد كانت أقساط التأمين متضخمة بشكل مبالغ فيه من جراء كثرة النفقات الإدارية ومصروفات التسويق والأرباح الكثيرة التي تُدفع للمساهمين وما يُدفع لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين ، مما دعا إلى إضافة زيادات عالية القيمة على الأقساط الأصلية المحسوبة بالطرق الرياضية وبلغت هذه الزيادات ٧٤٪.

كما إتجه النقد أيضاً إلى الطرق المستخدمة في العمل والتي شابهت طُرق أعمال العصابات real gangster methods لاسيما في التغرير بالمتعاملين الجدد recruiting new clients ، **فكانت الشركات تُلزم وكلائها بأن يجلبوا لها عدداً معيناً من الزبائن ، وفي سبيل الوفاء بهذا الإلتزام لم يبالي هؤلاء الوكلاء بأن يعدوا الزبائن بأي شئ برغم علمهم أن الشركات لا يمكنها الوفاء بهذه الوعود أبداً.**

وأجمع الناقدون على القول بأن عقود التأمين على الحياة الصغيرة أكثر نفقة نسبياً من العقود الكبيرة لأن النفقات تبقى بلا تغيير بالنسبة لكل عقد على حدة ، غير أن هذا السبب لم يكن الوحيد **لأن شركات التأمين كانت تستغل الجماعات الضعيفة** ، وطالب الناقدون بإصلاح نظام التأمين بمبالغ صغيرة بحيث يؤدي إلى خفض الأقساط وتحسين شروط العقود وجعلها أكثر عدالة ، وبحيث لا يسمح بضياع الأقساط السابق دفعها.

وظهرت في تلك الأثناء مقترحات كثيرة تهدف للإصلاح من بينها وأخصها بالذكر إقتراح قدمه دكتور جرونر Dr. Gruner رئيس شركة "Kaiserliches Aufsichtsant" وقال فيه أن الإنحرافات لا تقاوم بالتشريع بل ينبغي مقاومتها بالمنافسة بين شركات التأمين وكان نص قوله " إذا أمكن إنشاء مشروع تأمين في ألمانيا يقدم ضمانات مطلقة ويتمتع بسمعة حسنة تفوق ضمانات وسمعة الشركات الخاصة ، ويتمتع إلى جانب ذلك بالثقة بوصفه منشأة حكومية ، وإذا إستطاع هذا المشروع الجديد أن يستخدم شبكة وكلائه الواسعة في أغراض الدعاية بأحسن الوسائل وبأشرف المعاني مع إحتفاظه بمبادئ وصفات المشروعات الخاصة لأمكن للتأمين بعقود صغيرة أن يزدهر لأقصى حد بل ويصل إلى أعلى درجات الكمال بشرط أن تكون هناك حاجة حقيقية لهذه العقود الصغيرة"(*) ، وقد توجه دكتور جرونر بمقترحاته إلى شركات التأمين على الحياة صغيرة الحجم والتي أراد منها أن تقوم بإنشاء شركة تأمين كبيرة غير أنه لم يستطع إقناعها بذلك لأنها رفضت الإقتراح إذ ظنت أن القصد منه إنقاص أرباحها ، غير أن الجمعيات الإستهلاكية والنقابات أخذت بهذا الإقتراح فيما بعد وأنشأت ذلك المشروع معاً.

إنشاء شركة فولكسفورسورج :

The Foundation Of The "Volksfursorge"

ظلت تعاونيات المستهلكين والنقابات تناقش الموضوع لفترة من الزمن إلى أن قُدّم إقتراح بمؤتمر النقابات المنعقد في كولونيا عام ١٩٠٥ بهدف إزالة سوء الإستغلال في ميدان عقود التأمين الصغيرة. وتقدمت بهذا الإقتراح الجمعية المركزية لمكتب المستخدمين ونقابة عمال الدخان الألمانية Central Association of Office Employees and the German Tobacco Workers' Union وإتجهت رغبة

* Quoted according to W. Thiele and W. Goring, op. cit., p. 35.

نقابات العمال إلى حماية العمال لأنهم كانوا يمثلون غالبية المشتركين في عمليات التأمين الصغيرة ، ودارت المناقشات حول هذا الإقتراح لعدة سنوات حتى تبلورت الآراء وإنفتحت في داخل الحركة العمالية ، ثم عُقِدَ إجتماع مشترك من الإتحاد المركزي لتعاونيات المستهلكين الألمانية واللجنة العامة للنقابات الحرة **فإقترحت اللجنة العامة إنشاء مشروع مشترك يقوم بأعمال عقود التأمين الصغيرة**(*) وأعلن **هنريش كوفمان Heinrich Kaufmann** سكرتير عام الإتحاد المركزي لتعاونيات المستهلكين الألمانية أنه على إستعداد لإعداد مذكرة مبدئية في الموضوع ، وشُكلت مجموعة عمل مشتركة مثَّل فيها النقابات كل من **جوستاف باور Gustav Bauer وتيودور ليبارت Theodor Leipart** ومثل التعاونيات الإستهلاكية **هنريش كوفمان Heinrich Kaufmann**، **وأدولف فون إيلم Adolf Von Elm وهنريش لورينز Heinrich lorenz** ووضعت المجموعة مسودة نظام وافق عليها مندوبو نقابات العمال والتعاونيات الإستهلاكية ، وعقدت المجموعة مباحثات مع رئيس مكتب الرقابة الإمبراطوري **Kaiserliches Aufsichtsamt** الذي قدم التسهيلات لإنشاء شركة فولكسفورسورج عن طريق إتخاذ الخطوات اللازمة من أجل الإسراع في إصدار الترخيص اللازم لها لمزاولة التأمين.

ويحسن بنا في هذا الصدد أن نشير إلى العداء الذي قوبل به أول مشروع نفع عام بالمعنى الحديث تقيمه الطبقة العاملة ، فقد حاولت شركات التأمين التي أثارها الإستعداد لإنشاء شركة فولكسفورسورج أن تمارس كل ما يمكن من ضغوط على مكتب الرقابة الإمبراطوري لإقناعه برفض إصدار ترخيص العمل للشركة الجديدة ، فلما صدر الترخيص فعلاً أعلن القائم بأعمال رئيس إتحاد شركات التأمين الخاضعة للقانون العام ، والمدير العام لشركة لاندشافت

---

* Cf. Handbuch (Manual of German Trade Union Congresses), Prepared by Paul Barthe Dresden, 1916, p. 454.

Landschaft (شركة الرهونات الإقليمية) بشرق بروسيا ، والمجلس المحلي في كاب Kapp **أنهما يتحديان دكتور جرونر ودعيانه للمبارزة بالمسدس** ، ولم تحدث هذه المبارزة طبعاً ، وجدير بالذكر أن مدير عام لاندشافت كان هو ذاته الذي أثار الحركة المسماة كاب بوتش Kapp Putsch ضد الحكومة الجمهورية عام ١٩٢٠ والتي فشلت أمام الإضراب العام الذي أعلنته نقابات العمال.

وإختار مؤسسو **شركة فولكسفورسورج** شكل الشركة المساهمة من أجل تلك الأسباب العملية ، وكان هذا الشكل الجديد حتى ذلك الوقت كثيراً ما يُساء إستخدامه في ميدان التأمين ، **غير أن النقابات العمالية والتعاونيات الإستهلاكية إختارت ذلك الشكل القانوني بإعتباره أصلح الأشكال وإستطاعت أن تنفخ فيه روحاً إجتماعية** ، ولكي يتسنى **لشركة فولكسفورسورج** أن تحقق أهدافها **تقرر منع التعامل في أسهمها بالبورصة** ، وكان يجب الحصول على موافقة المساهمين الآخرين إذا أراد مساهم بيع أسهمه ، كما **تقرر أيضاً تحديد أرباح الأسهم**.

وكان أهم واجبات المنشأة الجديدة وأكثرها شمولاً أن توفر للفقراء تأميناً أرخص وأحسن مما كان متوافراً من قبل وتبتكر أنواعاً جديدة ، وطرق تأمين جديدة ، وكانت وسيلة تحقيق هذه **الأهداف أن تدير أعمالها بطريقة إقتصادية متوخية أقصى التوفير في النفقات** ، وتستخدم الجهاز التنظيمي المكون من النقابات العمالية والتعاونيات الإستهلاكية وقد أخذت المنظمتان المؤسستان للشركة على عاتقهما مسئولية جذب عملاء جدد وتحصيل الأقساط وأمكن بهذا التعاون تنشيط الأعضاء من أجل الأهداف المشتركة ، وضمان التقدم السريع للمنشأة الحديثة وسد الطريق أمام محاولات الخصوم للإضرار بنشاطها.

وجاءت الحرب العالمية الأولى وما تبعها من تضخم فاق التطور المرتقب للشركة الجديدة ، التي ما لبثت أن إنتعشت سريعاً فيما بعد وأصبحت أكبر شركات التأمين الألمانية في ميدان عقود التأمين الصغيرة على الحياة ، وبلغ عدد عقودها في آخر عام ١٩٣٢ أكثر من ٢ مليون تمثل مبلغاً مجموعه ٦٦٠ مليون مارك ألماني.

وأثبتت شركة **فولكسفورسورج** سرعتها الفائقة في الإستجابة للإحتياجات الجديدة ، **ففي أثناء الحرب العالمية الأولى إبتكرت تأميناً على الحياة ضد أخطار الحرب** فكان خير عون لأرامل وأطفال الجنود بشكل لم يُعْهَد ولم يُسمع عنه من قبل ، بل لم تقم به الحكومة ولا المجتمع بشكل واف في تلك الأيام ، ولم تقف فولكسفورسورج مكتوفة اليدين أيام الكساد الكبير في الثلاثينات ، **فقد أدخلت في نشاطها عام ١٩٣١ تأميناً مؤقتاً على عملائها المتعطلين** وبذلك أمكن صرف مبلغ معين عند الوفاة برغم أن المؤمن عليه متوقف عن دفع الأقساط لعدم قدرته على ذلك بسبب التعطل ، مادام يستطيع أن يدفع بنسات قليلة بصفة مؤقتة ، فكان هذا التبرير عوناً كبيراً للناس في تلك الأيام ، وقدمت الشركة خدمات قَيِّمَة لعملائها عقب الإصلاحات النقدية في عام ١٩٢٣ ، ١٩٤٨ ، فرسمت خططاً خاصة من شأنها أن يتمكن هؤلاء من التكيُّف مع الأحوال الجديدة فصاروا في موقف يفضل غيرهم من المتعاملين مع شركات التأمين الأخرى.

وفي عام ١٩٣٣ طبقت على فولكسفورسورج الشروط الجديدة new conditions التي أدخلها النظام النازي فأصبحت منشأة من منشآت " جبهة العمل Arbeitsfront " Labour Front.

مجموعة فولكسفورسورج اليوم :

The "Volksfursorge " Group Today

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ عهد جديد في تطور **فولكسفورسورج** حيث أصدر مجلس الرقابة قانوناً جديداً وفي ظله **أعادت النقابات العمالية وتعاونيات المستهلكين إنشاء فولكسفورسورج في هامبورج عام ١٩٤٧ ، وأرادت الشركة تخليص نفسها من أوزار – فولكسفورسورج العاملة في ظل نظام النازي فأطلقت على نفسها إسم فولكسفورسورج القديمة Alte** Volksfursorge لتُذكِّر الناس بأنها عادت إلى تقاليدها الأولى ، **ولما إستعادت**

سمعتها القديمة مرة أخرى عادت إلى إسمها الأول وهو فولكسفورسورج إبتداء من عام ١٩٦٩.

وإستطاعت فولكسفورسورج رغم الأحوال الصعبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أن تعيد بناءها التنظيمي في أقصر وقت ، **وكانت قد فقدت معظم أصولها العقارية بإنفصال ألمانيا الشرقية** كما هبط عدد توكيلاتها إلى نصف عددها الأول لهذا السبب أيضاً ، ومع ذلك أمكنها أن تفي بإلتزاماتها إزاء عملائها بعد وقت قصير من نكبة الحرب **بفضل التصميم التنظيمي والإداري القوي سريع الحركة والنشاط.**

وحين وقع الإصلاح النقدي **currency reform** في يونيو ١٩٤٨ **كان على فولكسفورسورج أن تعترف بفقد معظم أصولها بسبب الحرب** ، لكنها إستطاعت أن تصل إلى أحسن الحلول الممكنة في مثل هذه الظروف ، فطلبت من السلطات الموافقة على خطة خاصة تضمن لعملائها مزايا أفضل مما تقدمه الشركات الأخرى في ظل الإصلاح النقدي وإستفاد من هذه الخطة نحو ١٫٢٥ مليون شخص هم المُؤَمِنون لدى فولكسفورسورج في ذلك الوقت.

وفي الخمسينات طَوَّرت الشركة إجراءاتها من جديد فَيَسَّرتها وبَسَّطتها وإبتكرت أنواعاً جديدة من المعاملات ، **وكان من أهم التطورات تطبيق نظم الأقساط الموحدة التي إستطاعت بها الشركة إجتذاب المزيد من العملاء وتحقيق النجاح الكبير في ميدان عقود التأمين الصغيرة** وأمكنها أن تمنح العملاء أرباحاً تعادل ٢٠٪ من الأقساط السنوية.

بل إن الشركة منحت عملائها السابقين أصحاب وثائق التأمين على الحياة مكافآت مالية ظلت تدفعها حتى بعد إنقضاء مدة تلك الوثائق ، **وحققت فولكسفورسورج أهداف النفع العام حتى في سياستها الخاصة بإستثمار رأسمالها فخصصت مبالغ كبيرة لإستثمارها في أغراض الإسكان الإجتماعي بشروط مناسبة جداً.**

وواصلت الشركة إزدهارها في فترة الرواج boom phase الذي ساد ألمانيا الإتحادية ، ويعتبر عام ١٩٥٨ من المعالم التاريخية في حياة فولكسفورسورج من أجل تلك العملية التي سميت " **عملية السداد** " Operation Settlement وبموجبها أمكن للشركة سداد ٧٧٠,٠٠٠ عقد تأمين بمبلغ إجمالي ٢٢٠ مليون مارك ألماني وهو **إنجاز ضخم في تاريخ التأمين الألماني من حيث الحجم ومن حيث التنظيم المالي والإداري للعملية.**

وتأتي فولكسفورسورج اليوم في المركز الثالث بين شركات التأمين على الحياة في ألمانيا من حيث وثائق التأمين ، ويتألف جهاز التسويق فيها من أكثر من ٣٠,٠٠٠ شخص يعملون جزءاً من الوقت ويتمتع هذا الجهاز بسمعة طيبة جداً ، ومعظم العاملين فيه من موظفي النقابات العمالية والتعاونيات الإستهلاكية يحدوهم تحقيق الأهداف الإجتماعية وتشكيل المجتمع الحديث على الصورة التي يجب أن يكون عليها ، وهم يرعون مصالح المتعاملين بإخلاص وحماس ، وقد أثبت هذا الجهاز قدرته على إجتذاب العملاء وتوسيع نطاق القطاع التأميني وتسهيل تحصيل الأقساط بأقل نفقة ممكنة.

وقد أعرب كثير من العملاء عن رغبتهم في التأمين على ممتلكاتهم أيضاً لدى فولكسفورسورج ، والسبب في ذلك إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى حسن التنظيم وإستخدام الإمكانيات إلى الدرجة القصوى وإنشاء شبكة من المندوبين ، ، ومن أجل تلبية إحتياجات العملاء ونزولاً على رغبتهم أنشأت فولكسفورسورج عام ١٩٢٥ شركة شقيقة لها هي **شركة التأمين على الممتلكات** Sachversicherungsgesellschaft (Property Insurance Company) **وهذه أيضاً إستولت عليها جبهة العمل في عام ١٩٣٣** ثم أعيد إنشاؤها عام ١٩٤٧ وأطلقت على نفسها إسم Deutsche Sachversicherung Eigenhilfe Hamburg حتى عام ١٩٦٨ ثم تغير الإسم من أول يناير ١٩٦٩ إلى : Volksfursorge Deutsche Sachversicherung وتشمل

أنشطتها التأمينية مجالات عديدة ضد الحوادث ، ولفولكسفورسورج شركتان تابعتان : أحدهما " شركة التأمين للحماية القانونية Insurance for legal Protection" و " شركة هامبورج الدولية لإعادة التأمين Hamburg International Reinsurance".

ثانياً : مؤسسة الإسكان :

مجموعة المنزل الجديد : The " Neue Heimat " Group

تعتبر مجموعة المباني المسماة " المنزل الجديد " ثالثة المنشآت الكبرى من هذا النوع وتتألف في الواقع من مجموعتين :

المجموعة الأولى جمعية أصدقاء أو منشأة مرافق عامة.

والمجموعة الثانية : تنتمي إلى مشروعات النفع العام .

أما الشركة القابضة فتسمى " المنزل الجديد وإنشاء المنازل " وهي شركة مرافق عامة .

وهناك شركة قابضة أخرى ذات صفة نفع عام ولا تخضع لتشريع المرافق العامة وتسمى " جمعية المنزل الجديد ومباني المدينة ".

ونرجو توجيه النظر إلى أن كلتا المجموعتين مركزهما الرئيسي في هامبورج وإدارتهما واحدة ، وتمتلكهما معاً النقابات العمالية الألمانية.

مشكلات سوق الإسكان :

The Problems Of The Housing Market

قبل وصف وتقييم منجزات " المنزل الجديد " أن نشرح أولاً العقبات الواقعية والإطار التنظيمي المفروض على مشروعات الإسكان المنتمية للمرافق العامة ، وحيث **يُعتبر إستقرار العلاقة بين الإيجارات والأجور المشكلة المركزية في الإسكان بمعنى أن مستوى الإيجار يستقر عند حوالي ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من الدخل الصافي للأسر من الطبقة الدنيا والوسطى إلا إذا تدخلت الدولة ، وسادت هذه**

العلاقة حتى قبل الحرب العالمية الأولى سواء في ألمانيا أو في خارجها ، وحدث منذ ذلك الحين بعض التقدم في فنون المباني مما أدى إلى تخفيضات في التكلفة دون أن تؤدي إلى تحسين أساسي في العلاقة بين الدخل والأجور ، واستفاد المتأجرون بوجه عام من تخفيضات التكلفة عن طريق التحسينات في النوعية والجودة ، وما تزال نسبة ٢٠٪ إلى ٤٠٪ السابق ذكرها سائدة حتى الآن في ألمانيا وخارجها.

وإذا أخذنا في الإعتبار أن دخول العمال منخفضة جداً بوجه عام بالقياس إلى إحتياجات الإيجارات ، فإنه في مثل هذه الظروف لا تستتطيع الجماعات منخفضة الدخل أن تحصل على مسكن تتوافر فيه المزايا التتي تغطي إحتياجاتها إلا إذا أنفقت الأسرة في سبيل ذلك ما يزيد عن النسبة المتعارف عليها عن طريق تخصيص جانباً من دخولها في سبيل تحقيق هذا الغرض.

وليست هذه الصعوبة ناشئة عن عوامل إقتصادية بل لظروف فنية ، ذلك لأن الإنتاج اليدوي والفردي هو السائد في أعمال الإنشاءات في معظم الأحوال برغم أن الإنتاج المميكن أصبح الآن منتشراً في معظم المجالات ، ولن تتحسن العلاقة بين الأجور والإيجارات من حيث المبدأ إلا حين تدخل طرق الإنتاج الحديثة صناعة الإسكان ، وحتى ذلك الحين لابد أن تتدخل الدولة بمنح دعم granting subsidies يؤدي إلى جعل الأوضاع أكثر إحتمالاً ، ويسمح للطبقات المنخفضة الدخل بإمكانية المعيشة في شقق تتوافر فيها المستويات الحديثة.

وفي سوق الإسكان ثلاثة أنواع تُطَبَّق بترتيبات متفاوتة :

أ) تشريعات الدولة للإيجار (رقابة الإيجار) :

State Legislation On Rent (Rent Control)

حُدِدَت مستويات الإيجار في معظم الأقطار الأوروبية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى إما عن طريق التشريع وإما بإجراءات إدارية ، وكانت النتيجة تباطؤ إرتفاع الإيجارات بالقياس إلى سائر الأسعار والأجور ، وتناقصت النسبة بين الأجور والإيجارات حتى وصلت في أوائل الخمسينات إلى نسبة تتراوح بين ٥٪ و ٨٪ من الأجور ، وصارت

ملكية المساكن غير مربحة وإنكمشت نشاطات البناء ، **وتعذَّر على الملاك في بعض الأقطار مثل فرنسا إجراء الإصلاحات الضرورية ، وإتضح عقب الحرب العالمية الثانية أن الرقابة على الإيجارات التي إستمرت عشرات السنوات قد أدت إلى فساد المدن وتدهورها وتآكل رأس المال المستثمر في الإسكان.**

ب) دعم بناء المساكن (الدعم السلعي) :

Subsidizing House Building (Subsidizing the Commodity)

رغم رقابة الإيجارات وإرتفاع الأسعار والأجور كان لابد من بناء مساكن جديدة ولا يتتسنى ذلك إلا بوسيلتين :

إما أن تقوم السلطات العامة ببناء المساكن على حسابها وتتحمل العجز.

وإما أن تقدم دعماً لبناء المساكن ، وإنتهجت ألمانيا الإتحادية هذه الخطة في الخمسينات على نطاق واسع.

فكان الملاك يتلقون قروضاً أو إعانات لسعر الفائدة من الإعتمادات الحكومية بشرط أن يكون الإيجار على أساس التكلفة ، وأمكن بهذه الطريقة إبقاء الإيجارات منخفضة نسبياً ، وكانت الإعانة في معظم الأحوال متوقفة على شرط آخر يجب أن يراعيه المالك ، **وهو أن يلتزم المالك بتأجير الشقق الجديدة لجماعات معينة من الناس تنتمي إلى الفئات التي تحددها الدولة ، وأمكن بهذه الطريقة تجديد المدن أو التوسع فيها خاصة ما تَهَدَّم منها أثناء الحرب وذلك برغم الرقابة المفروضة على الإيجارات .**

لكن هذه الطريقة جلبت معها عدة متاعب :

من بين هذه المتاعب الإضطرار إلى إستمرار تقديم الأموال من الموارد الحكومية مما أدى إلى الإقلاع عنها تدريجياً في الستينات، هذا بالإضافة إلى أن مستويات الإيجارات لم تعد متناسبة مع ظروف السوق .

والثاني أن الحالة في سوق الإسكان لم تعد واضحة ، وخلق ذلك عقبات قوية في سبيل حركة الأيدي العاملة ، بل وأدى إلى فقدان العدالة إذ إستطاع من يطيقون دفع الإيجارات المطلوبة في السوق الحرة أن يحصلوا على شقق أُنشئت بدعم كبير من الدولة.

ج) دعم الإيجار (الدعم الشخصي) :

Rent Subsidies (Subsidizing the Person)

وفي محاولة للتغَلُّب على المشكلات والعقبات السابقة إتُخِذت الإجراءات في الستينات لإلغاء القيود على الإيجار من ناحية وتقييد دعم الإسكان رغبة في خلق سوق حرة للإسكان مما أدى بالطبع إلى إرتفاع مستويات الإيجار حتى وصلت إلى النسبة القديمة التي تتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪ بين الأجور والإيجارات ، وأُدخلت في الوقت نفسه طرق لمساعدة الجماعات المنخفضة الدخل ، ويسمح هذا النظام لأصحاب الدخول المنخفضة بحسب المقاييس التي تنص عليها القوانين Scale laid down by the legislator أن يتلقوا إعانة إيجار ، ويتفق هذا النظام الشخصي مع أوضاع السوق ويمتاز بأنه يتجنب الظلم الإجتماعي Social injustice ويسمح لمنخفضي الدخول بالحياة المناسبة المعقولة ، وإن كان لا يقطع الخلاف حول مستوى الدخل الذي يوجب الحصول على الإعانة.

وإلى جانب تلك العقبة الرئيسية في ميدان الإسكان التي لا تستطيع جمعيات الإسكان إزالتها توجد مشكلات أخرى عديدة تستطيع تلك الجمعيات المساعدة في حلها أو تصحيحها أو إيجاد أسلوب مناسب يؤدي إلى موازنتها ، هذا مع العلم بأن هذه المشكلات تختلف عن مشكلة الفرق بين مستوى الإيجار ومستوى الأجر في أنها ذات صفة إقتصادية بينما مشكلة الفرق بين مستوى الإيجار ومستوى الأجر ترجع لأسباب فنية.

والواقع أن المشكلات المشار إليها ترجع أساساً إلى عدم مرونة العرض والطلب في أسواق الإسكان.

ويعتبر الإسكان المثل الممتاز على السوق غير الكامل لأسباب عديدة منها :

أولها أن أسواق الإسكان خاضعة لقيود إقليمية ، فالإسكان سلعة غير قابلة للنقل وزيادة الطلب عليه في مكان ما لا يمكن إشباعها بتوافر العرض في مكان آخر.

وثانيها أن أسواق الإسكان قليلة المرونة جداً فلا يستجيب العرض للطلب إلا في حدود شديدة الضيق بسبب الزمن الذي يستغرقه الإنشاء.

وثالثها أن الهجرة تتخذ إتجاهاً واحداً من الريف إلى المدينة ، فقد كانت نسبة السكان قبل التصنيع ٢٠٪ في المدن ، ٨٠٪ في الريف ثم إنقلبت تقريباً بعد التصنيع ، وتؤدي الهجرة إلى زيادة الطلب على المساكن في الأماكن المزدحمة ، وإن كان هذا الإتجاه أخذ يخف بسبب السيارات التي تهيئ للعمال فرصة الإقامة في أماكن بعيدة نوعاً من مكان العمل.

ويلاحظ أن الحاجة تتزايد للمساكن ووسائل الراحة بزيادة التحسن في مستويات المعيشة.

مشروعات الإسكان ذات المصلحة العامة :

Public Utility Housing Enterprises

تؤدي العوامل الثلاثة السابق الإشارة إليها وهي **قلة مرونة العرض** inelasticity of supply ، **والهجرة من الريف إلى المدن ، وزيادة الطلب لاسيما في الأماكن المزدحمة حيث يقيم المهاجرون** عادة ، تؤدي هذه العوامل الثلاثة إلى زيادة أرباح أصحاب العقارات بمعدلات عالية ليس لها ما يبررها ، **ولذا نشأت مشروعات المصلحة العامة لمعادلة الأضرار الإجتماعية الناجمة عن العوامل الثلاثة** ، وإستطاعت هذه المشروعات أن تنجح في مهمتها ، **وقام أول المشروعات بشكل يماثل الجمعيات التعاونية أي على أساس من التقاليد الأسرية البورجوازية المحافظة ، والشعورالإنساني ، والفهم الإجتماعي والرغبة في الإصلاح** ، وهي الحوافز التي دفعت نفر من ذوي النظرة التقدمية

ليحاولوا محاربة أحوال الإسكان البائسة والإيجارات الباهظة ، التي عمت في أواخر القرن التاسع عشر ، وأدى الإنفجار السكاني إلى مزيد من سوء الحال بالنسبة لهاتين المشكلتين.

ويمكننا أن نميز ثلاث مراحل في نشأة مشروعات الإسكان ذات المصلحة العامة ، ففي منتصف القرن التاسع عشر تحققت إنجازات متناثرة على أيدي بعض الرواد ، ولما حصلت الجمعيات التعاونية على حقوقها وقامت على أساس تشريعي معين أنشئت بعض الجمعيات الإسكانية التي إتخذت شكل جمعيات الأصدقاء والتعاون المتبادل ، وبدأت المرحلة الثالثة عندما دخلت إلىالميدان مؤسسات وجمعيات عامة متأثرة بالقوى الإجتماعية وأخذت تعالج مسألة الإسكان ، **ومن ضمن هذه المؤسسات بعض هيئات التأمينات الإجتماعية** ، ثم إشتركت في الأمر **السلطات المحلية والبلديات** عقب الحرب العالمية الأولى ، كما إشتركت **أيضاً حكومات الولايات في ألمانيا** ، ويلاحظ أن مشروعات الإسكان الأسرية " هيمستاتن **Heimstatten**" ترجع في أصولها إلى جمعيات الإسكان الإقليمية التي نشأت في بروسيا في تلك الحقبة ، **وبدأت النقابات المختلفة تهتم بالأمر أيضاً ثم نشطت الكنائس والشركات الصناعية آخر الأمر.**

وهكذا كانت بداية مشروعات الإسكان ذات المصلحة العامة التي ساندتها الدولة كما ساندت التعاونيات ومنظمات المساعدات المتبادلة .

وفيما يلي الصفات المميزة لهذه المشروعات :

١) الإلتزام ببناء المساكن للجمهور ، فيجب أن تواصل جمعيات الإسكان ذات صفة المصلحة العامة إنشاء المساكن بلا توقف وإلا فقدت صفة المصلحة العامة بمجرد توقفها عن البناء وإتجاهها إلى إدارة مبانيها فقط ، ويجب أيضاً أن تُركِّز نشاطها على إنشاء المساكن الصغيرة للجماعات منخفضة الدخل.

٢) يجب عليها تشجيع الإصلاح الإسكاني والإسهام في تحسين نوعية الإسكان إلى ما يفوق المستوى الذي كان يُقَدَّم عادة لتلك الجماعات ، بحيث يصل إلى المستوى الإسكاني المناسب الحديث.

٣) يجب أن تُطبق مبدأ سعر التكلفة Principle of cost price بمعنى أن جمعيات الإسكان ذات صفة المصلحة العامة عليها أن تراعي دائماً سعر التكلفة عند تحديد مستويات الإيجار ، فلا يُسمح لهذه الجمعيات أن تستغل نُدرة المساكن لتحقيق أرباحها(*).

٤) تراقب الدولة أعمال تلك الجمعيات ونشاطها وتُشرف عليها من خلال إدارات الرقابة الحكومية المختصة وعلى الجمعيات أن تُقَدِّم حساباتها لجهات المراجعة المحاسبية المختصة.

٥) تحدد الأرباح التي تصرف لرأس المال بمالا يزيد عن ٤٪.

٦) يجب على الجمعية تكوين رأس مال إجتماعي يستخدم بصفة دائمة للأغراض الإجتماعية ، فإذا صُفي المشروع أو إنحل لا يحصل المؤسسون إلا على القيمة الإسمية لرأسمالهم – أما رأس المال الذي تراكم وتكون بعد ذلك فيستخدم لأغراض المصلحة العامة وحدها.

وقد ساندت الدولة أغراض مشروعات المصلحة العامة لأول مرة عام ١٨٩٤ بتشريعات خاصة على المستوى القومي ، وإعتمدت كثيراً من التشريعات التي صدرت أولاً على النطاق القومي كتشريعات قومية عامة ، **ونصت التشريعات على حق الحكومة في الرقابة والإشراف لضمان مراعاة الإدارة لقواعد القانون.**

* Cf. G. Wiegand, (Public Utility Housing Enterprises - Their Development, Character, and Adversaries), Hamburg, 1962.

وأنشأت مشروعات الإسكان ذات صفة المصلحة العامة منذ بدايتها وحدات كبيرة ، ونشأ أول مشروع كبير من هذا النوع من خلال هيئة تأمينات إجتماعية ، وأنشئ مشروع آخر بتعاون مشترك بين الحكومة وصناعة تعدين الفحم ، ونشأ مشروع ثالث كنتيجة لتحويل الإسكان الصناعي إلى إسكان مصلحة عامة.

أما المشروع الذي نتناوله هنا أي " نيوهيمات " فيرجع أصله إلى جمعيات الإسكان التابعة للنقابات العمالية ، كما أنشئ مشروع DEWOG وغيره عام ١٩٢٤.

تاريخ " نيوهيمات " : The History Of The " Neue Helmat "

أُنشئت في ستينات القرن التاسع عشر تعاونيات إسكانية بتوصية من أول إجتماع لجمعيات العمال الذي إنعقد في فرانكفورت(*) ، لكن عاق تطورها أن التشريعات التعاونية كانت تنص عندئذ على مسئولية الأعضاء **مسئولية غير محدودة عن ديون الجمعيات ثم أُدخل في عام ١٨٨٩ تعديل على القانون أصبح الأعضاء فيه بموجبه مسئولين بمقدار ملكيتهم من الأسهم التعاونية** ، وأختير شكل الشركة المساهمة لأسباب فنية عندما أنشئت مثل هذه المشروعات فيما بعد في عام ١٩٢٤ عندما إنحسرت موجة التضخم ، فقد أدى النقص الشديد في المساكن عقب الحرب العالمية الأولى إلى موجة نشاط في إنشاء جمعيات الإسكان النقابية ، وأنشئت شركة توفير الإسكان الألمانية : "Deutche Wohnungsfursorge AG" المعروفة بالحروف **DEWOG بإشتراك ثلاثة إتحادات نقابية هي إتحاد العمال ، وإتحاد المستخدمين والموظفين وإتحاد مشروعات الإنشاءات الإجتماعية.**

وفي عام ١٩٢٤ أنشئت في ولاية هيس Hesse **شركة إنشاء المساكن ذات صفة المصلحة العامة بولاية هيس وهيسن – ناساو Gemeinnutzige Wohnungsbau-AG Hessen und Hessen-nassau** المعروفة بحروف

(*) Cf. "Die Entwicklung des gewerkschaftlichen Wohnungsbaues" ("The development of Trade Union House Construction") "Neue Heimat", p. 15.

GEWOBAG مـع شـركتها الزميلـة فـي بريميـن Bremen والمعروفـة بحـروف GEWOBA ، وأُنشئت في إتحـاد الرايـخ الألمـاني شـركات بنـاء أخرى تابعة للنقابات وترأسها شركة قابضة تعرف بالحروف DEWOG التي أقامت خمس وكالات في أنحاء البلاد كانت تعمل كمؤسسات إستشارية **تمد مشروعات الإسكان النقابية بالنصح والإرشاد، خاصة في الشئون المالية والفنية** ثم تحولت هذه الوكالات إلى شركات تابعة لشركة DEWOG التي أخذت تقيم شركات جديدة.

ويلاحظ أنـه لـم تُشَكَّل جمعيـة مركزيـة للإسكان لأن أعمـال الإنشـاءات لا تخضـع بسهولة للأسلوب المركزي ، ولـم يكـن سـوق الإسـكان فـي أي وقـت مـن الأوقـات سـوقاً مركزياً أو موحدة بل كانت وما تزال مؤلفة من أسواق قطاعية كثيرة تسود في كل منها ظروف مختلفة، وعندما ضَمَّتْ حكومة النـازي مجموعـة DEWOG إلـى جبهـة العمـل الألمانية عام ١٩٣٣ كانت المجموعة تملك ٨٠٫٠٠٠ مسكن كانت قد أقيمت في أنحاء البلاد أثناء المدة من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٣.

وفـي عـام ١٩٢٤ أنشـأت إتحـادات المسـتخدمين التـي كـانت منضمـة إلـى إتحـاد النقابات الحرة ، **شركة الإدخار والبناء كشركة تابعة لشركة DEWOG** وفي عام ١٩٢٩ أنشأت النقابات اليمينيـة الشـركة المسـاهمة لإنشـاءات المسـاكن ، وأصبحت في بداية عام ١٩٣٣ تمتلك نحو ١١٫٠٠٠ مسكن و ١٧٥ مبنـى تجـاري أنشـأتها فـي المـدة من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٩ ، وأنشأت GEHAG أكثر من ٩٫٠٠٠ شقة منها ٨٫٠٠٠ شقة مؤجرة وكـانت لمنظمـات المسـتخدمين فـي عهـد حكومـة فيمـار Wimar جمعياتهـا الإسكانية الخاصة ، وأنشأت عام ١٩١٨ شركة هيمات Heimat وشركة مساهمة أخرى عُرفت بـالحروف GAGFAH التـي أنشـأت ٥٣٫٥٠٠ مسـكن حتـى نهايـة عـام ١٩٢٩ منها ٣٢٠٠٠ مسكن كانت تديرها بنفسها.

وتهدمت أكثر المساكن النقابية أثناء الحرب العالمية الثانيـة ، أمـا مـا تبقـى فكـانت تديره السلطات العسكرية ثم أعيدت بالتدريج إلى النقابات.

وكانت أول شركة مباني تخرج من يد سلطات الحلفاء العسكرية شركة نيوهيمات كاسل Neue Heimat Kassel **التي يمكن أن تعتبر نواة مجموعة " نيوهيمات " الحالية.**

وكان هنريش بليت Heinrich Plett الذي أعطى دفعة قوية لبناء المساكن الإجتماعية عقب الحرب يعمل عندئذ في كاسل Kassel، **ثم أنشأ " نيوهيمات " عندما نُقلت إلى هامبورج** ، وفي المدة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠ أخذ المجلس المركزي لإتحاد النقابات العمالية ينقل جميع الأسهم السابقة في جمعيات الإسكان والتي أعيدت له إلى " نيوهيمات " " هامبورج " التي أصبحت اليوم أكبر جمعية بين أكثر من ٢٠٠٠ جمعية إسكان في ألمانيا الإتحادية وتدبير أكثر من ١٪ من جميع المساكن الموجودة في ألمانيا الإتحادية وتبلغ قيمة أصولها أكثر من ٥ ملايين مارك ألماني.

إنجازات نيوهيمات في ميدان النفع العام :

The Commonweal Achievements Of The "Neue Heimat"

تمثل أنشطة نيوهيمات كفاحاً ضد الإيجارات الباهظة التي تضخمت بسبب الهجرة وقلة مرونة عرض المنازل وزيادة الطلب بسبب إرتفاع مستوى المعيشة ، ولا تستطيع منشآت النفع العام إستغلال ظروف السوق لتحقيق الأرباح لأنها ملتزمة بمراعاة مستوى التكاليف ، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب الأملاك يحددون الإيجارات على أساس آخر التكاليف ، أي تكلفة أحدث المباني وأكثرها نفقة مع مراعاة قدم المنازل.

وتحدد جمعيات الإسكان الإيجارات على أساس مستوى التكلفة في سنة الإنشاء زائداً التكاليف الإدارية المعتمدة من الدولة ، **فهي تعمل بهذه المثابة " كقوة تنظيم للسوق "regulative force on the market" بينما تلتزم في الوقت نفسه بمبادئ آليات السوق.**

ولا يقتصر أثر " نيوهيمات " على كونها عامل تنظيم بالصورة المشار إليها فيما يتعلق بأسعار وعدد المساكن ، بل يتجاوز أثرها كل ذلك لتكون عامل تأثير على عرض المساكن من حيث نواحي الجودة والنواحي الإجتماعية ، وهي تُحْدِث هذا الأثر :

أولاً بالإصلاح الإسكاني طبقاً لقانون الإسكان للمصلحة العامة ثم ،

ثانياً بتحسين نوعية المساكن لمستوى يفوق المعتاد والمتوافر عادة للجماعات منخفضة ومتوسطة الدخل.

وساهمت جمعيات الإسكان كثيراً في تحسين مستويات الإسكان إلى درجة أنه لم تعد تُبنى أي شقق الآن بدون حمامات ، **ولا يُقام مبنى سكني مجمع بغير مساحات خضراء وملاعب للأطفال** ، فقد وضعت تلك الجمعيات مستويات أصبح الغير يلتزمون بها.

وفي كثير من المدن تنازلت نيوهيمات عن حقها في إختيار السكان وأخذت تضع شققها الجديدة تحت تصرف البلديات وسلطات الإسكان التي تقوم بتخصيصها ، وتساعد نيوهيمات بذلك على تخفيف النقص في المساكن ، أما أصحاب الأملاك فهم يختارون عادة السكان الذين يمتازون باليُسْر المالي والهدوء ، **ومن ناحية أخرى تؤجر نيوهيمات المساكن للأسر ذات الأطفال الكثيرين ولطوائف كثيرة محرومة من المساكن** ولا يمكن أن تجد مساكن إلا عن طريق نيوهيمات.

ومن التحسينات التي أدخلتها نيوهيمات على شئون الإسكان أنها تمنح المستأجرين في الواقع حقاً دائماً في المسكن ماداموا لا يسيئون إستخدامها ، كما أنها تؤجل تحصيل الإيجار بالنسبة للعمال النقابيين في أحوال الإضراب أو إغلاق المصانع.

التحول إلى إنشاء المدن :

Transition To The Construction Of Towns

إنتهجت نيوهيمات في الخمسينات خطة إعداد مشروعاتها لمواجهة الإحتياجات العاجلة ، غير أن أهدافها منذ إنشائها كانت تحقيق النظريات الحديثة في إنشاء المدن

وتمشياً مع هذا الغرض عملت على إنشاء أعداداً كبيرة من المجمعات السكنية معظمها في ضواحي المدن الكبرى ، وكلها يتخللها المنتزهات ومزودة بكافة مستلزمات المجتمع الحديث ، مثل مراكز للتسويق والملاعب ودور الحضانة ، والمراكز الثقافية المتنوعة والمنشآت العامة كالمدارس والمستشفيات والعيادات الطبية والنوادي ومساكن الطلبة ودور المسنين والمعوقين ، وتلجأ الجمعية في مشروعاتها إلى لفيف من أعظم المعماريين ذوي الشهرة العالمية ، ويكفي في هذا الصدد أن نذكر **البروفيسور أرنست ماي** Ernest may المستشار المعماري الدائم لإنشاء المدن **وفرنر هيبيراند Werner Hebbrand وأبفار التو Abvar Alto**.

وإلتزاماً بمبادئ النفع العام في ميدان الإسكان أخذت نيوهيمات توسع ميدان نشاطها من إنشاء المساكن للوفاء بإحتياجات الجماهير **إلى التطوير الشامل للمدن** ، وهكذا بدأ عهد جديد لمجموعة نيوهيمات كلها التي أتمت إنجازات رائعة منها مساكن **كيزر سلوتين Kaiserslauten وحي هانسا Hansa** ببرلين والحي السكني الجديد " **نيوفار** " Neue Vahr في بريمين ، ومدينة الحدائق **في فيديل Wedel** قرب هامبورج ، **وحي نيوالتونا Neue Altona** الحديث بمدينة هامبورج ذاتها ، وهناك إنشاءات جديدة تحت الإنشاء أو التخطيط في **مدن موشن – بيرلاخ muchen-perlach وهامبورج وبريمن**.

وأصبحت إزالة المباني القديمة والأكواخ مسألة هامة الآن في المدن " ويمكن تسمية الدور الذي تقوم به بـ " **تحقيق التكامل مع نظم المباني في المدينة مستقبلاً** "Integration into city building systems" إذ لابد لنا مستقبلاً من **إنشاء مناطق أحسن تخطيطاً من قبل** بسبب الإسراع المتزايد في الحياة الإقتصادية وفي الإدارة وفي حياة المجتمع"(*).

---

* A. Vietor, in Die Welt, 27th April, 1967.

وتحاول نيوهيمات أيضاً - إلى جانب إزالة الأحياء الفقيرة - **تجديد مراكز المدن في التجمعات الحضرية الكبرى ، وإنشاء المساكن قرب أماكن العمل بدلاً من الإتجاه بعيداً ثم بعيداً في إتجاه الضواحي** ، إذ أن الضواحي السكنية خارج المدن كثيراً ما تتطور إلى مدن للنوم فقط برغم ما يكتنفها من أحزمة خضراء.

" نيوهيمات ستاتيباو " : البيت الجديد ولتعمير المدن

" Neue Heimat Stadtebau" ("New Home Town Construction")

أنشأت نيوهيمات مشروع النفع العام المسمى " نيوهيمات ستاتيباو " أي نيوهيمات لإنشاء المدن - **ويعتبر هذا المشروع الجديد أداة ممتازة لتنفيذ الإلتزامات الجديدة في بناء المدن وأصبح هذا المشروع الجديد أداة المجموعة للقيام بأي مشروع من أي حجم وإزالة الأحياء القديمة وإعادة تنظيم المجتمعات** ، وحدد هذا المشروع لنفسه هذه المسئوليات : **" واجبنا إيجاد الظروف الملائمة في المدن والبلديات والأقاليم بأسرها لنوفر في المستقبل نفس فرص المعيشة والتعليم والمهن لكل إنسان في ألمانيا ، بمعنى توفير فرص متماثلة في أماكن العمل وفي المساكن وفي مقومات التعليم ، والتسلية والترفيه والمنشآت الإجتماعية ... ومن المهم توفير كل هذه المقومات وكل هذه الفرص التي تتولد عنها لكل إنسان ما أمكن ذلك"**(*).

وتتألف نيوهيمات للمدن من ثماني منشآت إقليمية تابعة لإنشاء المدن وبناء المساكن على نطاق واسع ، ولذلك فلا يمكن أن تقوم بعملها إلا بقدر من اللامركزية ، **ولا يدار مركزياً سوى التمويل والتخطيط وإفتتاح المشروعات الكبرى** ، وتشمل نيوهيمات لإنشاء المدن خمس شركات قابضة إلى جانب شركة الإنشاءات

* A Vietor, ("From a House Building Enterprise to an Enterprise Group Constructing Entire Towns"), (Neue Heimat, Review of Modern Dwelling and Town Construction a Monthly) 1970, No. 1, pp. 28/29.

التجارية التي أقيمت عام ١٩٦٢ للقيام بأعمال تخطيط وتمويل وإنشاء المباني التجارية ، ومؤسسة نيوهيمات للبلديات التي أنشئت عام ١٩٦٤ لتخطيط وتمويل وإنشاء مباني الهيئات العامة ، ثم أضيف أخيراً للمجموعة عام ١٩٦٥ شركة إستشارية للإنشاءات التجارية ، ويشمل برنامج شركة الإنشاءات التجارية مجموعات الحوانيت ، ومراكز تسويق ، وفنادق ، وإنشاءات صناعية كاملة(**) وتقيم نيوهيمات للبلديات المستشفيات ورياض الأطفال والمدارس والجامعات ودور المسنين والملاعب للمدن والسلطات المحلية.

وتستطيع الشركة إذا طُلب منها ذلك القيام بكافة الأعمال التجارية والفنية والتنظيمية والتمويلية ، مما يتيح للمدن والسلطات المحلية إقامة هذه المنشآت دون أن يكون لها سابق خبرة ، خاصة وأن الترشيد والمباني سابقة التجهيز تنتج وفورات كبيرة جداً في مثل هذه المشروعات.

ومن المؤسسات التابعة لنيوهيمات لبناء المدن **جمعية الإسكان والتوطين** المعروفة بالحروف GEWOS **وتتولى تخطيط المدن وأبحاث السوق وبحث إحتياجات سوق الإسكان وتحديد وتخطيط أساس هذه الأنشطة.**

ومن توابع نيوهيمات لبناء المدن **منشأة نيوهيمات الدولية** ولها أسهم في عدد من شركات الإسكان في الخارج ، وتعمل على نقل الخبرات العالمية إلى ألمانيا ونقل الخبرة الألمانية للخارج في مجال الإسكان والإنشاءات ،وتتركز معظم أنشطتها الإنشائية في بلاد السوق الأوربية المشتركة لاسيما فرنسا وإيطاليا ولكنها تجتهد في إقامة سوق مشتركة في مجال الإسكان والإنشاء ، **وتُقَدِّم النصح للدول الصغيرة والنقابات في البلاد النامية وبذلك تساعد على النهوض العالمي بطريقتها الخاصة.**

** Ibid., p. 6.

إعادة تنظيم سوق الإنشاءات :

Reorganization Of The Construction Market

من أغراض النفع العام التي تقوم بها نيوهيمات **إعادة تنظيم سوق البناء إذ لا يتسنى سوى بهذه الطريقة إيجاد الظروف اللازمة لحل مشكلة إرتفاع الإيجارات** وتُعتبر نيوهيمات رائدة في المنازل سابقة التجهيز التي تُمَثِّل نحو ٤٠٪ من مجموع إنشاءاتها ، ولهذه الطريقة أثر كبير على خفض التكلفة وسرعة الإنشاء ، كما أن لجوء نيوهيمات إلى المباني سابقة التجهيز والتوسع فيها يقنع شركات البناء الأخرى بفوائدها ومن ثم تَتَّجه إلى إقتباسها.

ولا يعني إعادة تنظيم سوق البناء أن أيام شركات البناء الصغيرة قد إنتهت ، بل معناه أن المستقبل سوف يشهد تقسيماً للعمل أبعد مدى بين المنشآت الكبرى والحرفيين الصغار ، وما يزال أمام هؤلاء الحرفيين فسحة من الوقت للعمل في مجال إزالة المنازل القديمة وتجديدها ، وعلى وجه العموم فإن سياسة نيوهيمات ليست موجهة ضد المقاولين المتوسطين ، غير أن نيوهيمات فريدة من نوعها في أوروبا ، وإستطاعت من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ إقامة ٣٥٠ر٠٠٠ مسكن وحانوت ومنشأة إجتماعية ، وتساهم نيوهيمات لإنشاء المدن في أكبر الشركات بأوروبا الغربية ، وأنشأت مناطق كاملة تستوعب نحو ٤٠ر٠٠٠ شخص في ١٠ر٠٠٠ مسكن مع كافة المنشآت التابعة اللازمة لهم ، وهي بسبيل إعداد مشروعات جديدة كبرى تشمل ١٦ر٠٠٠ مسكن ، **مع قدرتها على تخطيط وتمويل وتنفيذ كافة المشروعات بوسائلها الخاصة.**

الخلاصــــة

كانت فكرة المساعدة التعاونية وراء إنشاء أول شركة تأمين تعاونية حقيقية في ألمانيا وكان إسمها " صندوق الحريق العام " أي أنها تحمل عند إنشائها أغراض النفع العام ثم قامت الدولة بعد ذلك بتوسيع نطاق تشريعاتها لتشمل شركات التأمين مما أدَّى إلى إمتداد التأمين إلى مجالات أخرى مثل التأمين على الحياة ، وقد أوضحت التجارب أن أعمال التأمين التي كانت تجرى في السنوات الأولى من القرن العشرين قد فشلت فيما يتعلق بالرجل العادي وظهرت في تلك الأثناء مقترحات كثيرة تهدف للإصلاح من بينها وأخصها بالذكر إقتراح قدمه دكتور جرونر **Dr. Gruner**رئيس شركة **"Kaiserliches Aufsichtsant"** وقال فيه أن الإنحرافات لا تقاوم بالتشريع بل ينبغي مقاومتها بالمنافسة بين شركات التأمين وكان نص قوله " إذا أمكن إنشاء مشروع تأمين في ألمانيا يقدم ضمانات مطلقة ويتمتع بسمعة حسنة تفوق ضمانات وسمعة الشركات الخاصة ، ويتمتع إلى جانب ذلك بالثقة بوصفه منشأة حكومية ، وإذا إستطاع هذا المشروع الجديد أن يستخدم شبكة وكلائه الواسعة في أغراض الدعاية بأحسن الوسائل وبأشرف المعاني مع إحتفاظه بمبادئ وصفات المشروعات الخاصة لأمكن للتأمين بعقود صغيرة أن يزدهر لأقصى حد بل ويصل إلى أعلى درجات الكمال بشرط أن تكون هناك حاجة حقيقية لهذه العقود الصغيرة " الأمر الذي أدَّ إلى عقد إجتماع مشترك من الإتحاد المركزي لتعاونيات المستهلكين الألمانية واللجنة العامة للنقابات الحرة والإتفاق على إنشاء " شركة فولكسفورج " ، وكان هذا الشكل الجديد حتى ذلك الوقت كثيراً ما يُساء إستخدامه في ميدان التأمين ، غير أن النقابات العمالية والتعاونيات الإستهلاكية إختارت ذلك الشكل القانوني بإعتباره أصلح الأشكال وإستطاعت أن تنفخ فيه روحاً إجتماعية ، ولكي يتسنى لشركة فولكسفورسورج أن تحقق أهدافها تقرر منع التعامل في أسهمها بالبورصة ، وكان يجب الحصول على موافقة المساهمين الآخرين إذا أراد مساهم بيع أسهمه ، كما تقرر أيضاً تحديد أرباح الأسهم. وكان أهم واجبات المنشأة الجديدة وأكثرها شمولاً أن توفر للفقراء تأميناً أرخص وأحسن مما كان متوافراً من قبل وتبتكر أنواعاً جديدة ، وطرق تأمين جديدة ، وكانت وسيلة تحقيق هذه الأهداف أن تدير أعمالها بطريقة إقتصادية متوخية أقصى التوفير في النفقات ، وإستطاعت فولكسفورسورج رغم الأحوال الصعبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أن تعيد بناءها التنظيمي في أقصر وقت ، وكانت قد فقدت معظم أصولها العقارية بإنفصال ألمانيا الشرقية كما هبط عدد توكيلاتها إلى نصف عددها الأول لهذا السبب أيضاً ، ومع ذلك أمكنها أن تفي بإلتزاماتها إزاء عملائها بعد وقت قصير من نكبة الحرب بفضل التصميم التنظيمي والإداري القوي سريع الحركة والنشاط. وتأتي فولكسفورسورج اليوم في المركز الثالث بين شركات التأمين على الحياة في ألمانيا من حيث وثائق التأمين ، ويتألف جهاز التسويق فيها من أكثر من ٣٠٫٠٠٠ شخص يعملون جزءاً من الوقت ويتمتع هذا الجهاز بسمعة طيبة جداً ، ومعظم العاملين فيه من موظفي النقابات العمالية والتعاونيات الإستهلاكية يحدوهم تحقيق الأهداف الإجتماعية وتشكيل المجتمع الحديث على الصورة التي يجب أن يكون عليها ، وهم يرعون مصالح المتعاملين بإخلاص وحماس ، وقد أثبت هذا الجهاز قدرته على إجتذاب العملاء وتوسيع نطاق القطاع التأميني وتسهيل تحصيل الأقساط بأقل نفقة ممكنة.

ومن مؤسسات النفع العام الأخرى ، مؤسسة الإسكان ، وهي التي يُطلق عليها مجموعة المنزل الجديد : The Neue Heimat Group وتعتبر مجموعة المباني المسماة " المنزل الجديد " ثالثة المنشآت الكبرى من هذا النوع وتتألف في الواقع من مجموعتين : المجموعة الأولى جمعية أصدقاء أو منشأة مرافق عامة. والمجموعة الثانية : تنتمي إلى مشروعات النفع العام . أما الشركة القابضة فتسمى " المنزل الجديد وإنشاء المنازل " وهي شركة مرافق عامة ، وهناك شركة قابضة أخرى ذات صفة نفع عام ولا تخضع لتشريع المرافق العامة وتسمى " جمعية المنزل الجديد ومباني المدينة ". وكلتا المجموعتين مركزهما الرئيسي في هامبورج وإدارتهما واحدة ، وتمتلكهما معاً النقابات العمالية الألمانية.

ويوجد في سوق الإسكان بألمانيا ثلاثة أنواع تُطبَّق بترتيبات متفاوتة :

أ) تشريعات الدولة للإيجار (رقابة الإيجار) : حُدِدَت مستويات الإيجار في معظم الأقطار الأوروبية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى إما عن طريق التشريع وإما بإجراءات إدارية ، ب) دعم بناء المساكن (الدعم السلعي) ، حيث وجدت الدولة أنه لابد من بناء مساكن جديدة ولا يتسنى ذلك إلا بوسيلتين : إما أن تقوم السلطات العامة ببناء المساكن على حسابها وتتحمل العجز. وإما أن تقدم دعماً لبناء المساكن ، وإنتهجت ألمانيا الإتحادية هذه الخطة في الخمسينات على نطاق واسع. فكان الملاك يتلقون قروضاً أو إعانات لسعر الفائدة من الإعتمادات الحكومية بشرط أن يكون الإيجار على أساس التكلفة ، ج) دعم الإيجار (الدعم الشخصي) ، وفي محاولة للتغلُّب على المشكلات والعقبات السابقة إتُخِذَت الإجراءات في الستينات لإلغاء القيود على الإيجار من ناحية وتقييد دعم الإسكان رغبة في خلق سوق حرة للإسكان مما أدى بالطبع إلى إرتفاع مستويات الإيجار حتى وصلت إلى النسبة القديمة التي تتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪ بين الأجور والإيجارات ، وأدخلت في الوقت نفسه طرق لمساعدة الجماعات المنخفضة الدخل.

والجدير بالذكر أن نوضِّح أن أنشطة نيوهيمات تُمثِل كفاحاً ضد الإيجارات الباهظة التي تضخمت بسبب الهجرة وقلة مرونة عرض المنازل وزيادة الطلب بسبب إرتفاع مستوى المعيشة ، ولا تستطيع منشآت النفع العام إستغلال ظروف السوق لتحقيق الأرباح لأنها ملتزمة بمراعاة مستوى التكاليف ، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب الأملاك يحددون الإيجارات على أساس آخر التكاليف ، أي تكلفة أحدث المباني وأكثرها نفقة مع مراعاة قدم المنازل.

وفي كثير من المدن تنازلت نيوهيمات عن حقها في إختيار السكان وأخذت تضع شققها الجديدة تحت تصرف البلديات وسلطات الإسكان التي تقوم بتخصيصها ، وتساعد نيوهيمات بذلك على تخفيف النقص في المساكن.

وإلتزاماً بمبادئ النفع العام في ميدان الإسكان أخذت نيوهيمات توسع ميدان نشاطها من إنشاء المساكن للوفاء بإحتياجات الجماهير إلى التطوير الشامل للمدن ، وهكذا بدأ عهد جديد لمجموعة نيوهيمات كلها التي أتمت إنجازات رائعة منها مساكن كيزر سلوتين Kaiserslauten وحي هانسا Hansa ببرلين والحي السكني الجديد " نيوفار " Neue Vahr في بريمين ، ومدينة الحدائق في فيديل Wedel قرب هامبورج ، وحي نيوالتونا Neue Altona الحديث بمدينة هامبورج ذاتها ، وهناك إنشاءات جديدة تحت الإنشاء أو التخطيط في مدن موشن - بيرلاخ muchen-perlach وهامبورج وبريمن.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضوع عن طريق قُدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) تناول بالشرح والتعليق موضحاً أوجه القصور فيما يتعلق بالتأمين على إحتياجات الرجل العادي وذلك على الرغم من أن شركات التأمين كانت خاضعة في مستهل القرن التاسع عشر لتشريعات كثيرة واسعة المدى.

*) ما هي النقابات التي تقدمت بإقتراحات خاصة بإزالة سوء الإستغلال في ميدان عقود التأمين الصغيرة ؟... وما هي الخطوات العلمية التي أُتخذت من أجل تحقيق مشروع يخدم الهدف ؟.. وما هو إسم المشروع الذي تَمَّ الإتفاق على تنفيذه ؟.. وما هي التطورات التي صاحبت المشروع بعد تنفيذه ؟..

*) تناول بالشرح والتعليق نشاط " مجموعة فولكسفورج " بعد الحرب العالمية الثانية ، وما هو موقفها فيما يتعلق بمواجهة الإصلاح النقدي الذي حدث في يونيو ١٩٤٨ ، وما هو موقف هذه المجموعة بين شركات التأمين على الحياة في ألمانيا ، ولماذا تُعتبر " مجموعة فولكسفورج " في نطاق مؤسسات النفع العام ؟..

*) ما هي المشكلات التي واجهت ألمانيا فيما يتعلق بسوق الإسكان ؟.. وما هو الأسلوب الذي أُتبع للتغلب على هذه المشكلة ؟ وما هو رأيك الخاص فيما يتعلق بسوق الإسكان .. هل هو سوق كامل أم غير كامل ؟.. وهل يمكن الإستفادة من تجربة ألمانيا في الإسكان لحل مشكلة الإسكان في مصر ؟.. كيف ؟

*) ما هي مُكونات " مجموعة المنزل الجديد " ؟.. وما هو الدور الذي تؤديه كل مجموعة ؟..

*) وضّح في إيجاز مفهوم تطبيق الأنواع الآتية في سوق الإسكان في ألمانيا :

أ) تشريعات الدولة للإيجار. ب) دعم بناء المساكن. ج) دعم الإيجار.

*) ما هي الصفات المُميِّزة لمشروعات الإسكان ذات المصلحة العامة.

*) تناول بالشرح والتعليق إنجازات نيوهيمات في ميدان النفع العام ... وما هو دورها فيما يتعلق بإعادة تنظيم سوق الإنشاءات ؟..

الفصل الرابع عشر

الإنتشار العالمي

لتطبيق جمعيات الإئتمان



إيضـــاح

توضح البحوث والدراسات الصادرة عن علماء التعاون أن جمعيات الإئتمان في أوروبا إضطرد نموها بقوة خلال فترة ما بعد الحرب ، وأنه يوجد في أوروبا الآن ما يقرب من ١١٫٠٠٠ بنك تعاوني مُنتشر في أرجائها وتعمل على الصعيد المحلي والإقليمي ، ولها ٥٦٫٠٠٠ فرع ، وعضوية واعية مستنيرة قوية عددها ٣٣ مليون عضواً ، ومجموع القوى العاملة فيها يبلغ عددهم ٤٠٠٫٠٠٠ عضواً ومجموع أصولها ١٫١٠٠ بليون وحدة نقد أوروبية(*).

جمعيات الإئتمان والتمويل من أجل التنمية :

وقد لعبت جمعيات الإئتمان والتي يُطلق عليها بنوك في أنحاء العالم دوراً على جانب كبير من الأهمية في تمويل مشروعات التنمية ، وتتراوح أهمية الدور الذي قامت به هذه البنوك من دولة لأخرى ، وعلى سبيل المثال فإنها إستطاعت أن تحظى بثقة الأعضاء التعاونيين وأن تكون مكاناً أميناً لمدخراتهم ، فبنوك المدخرات والإئتمان في ألمانيا تحتل ما يقرب من ٣٠٪ من سوق المدخرات ، وفي النمسا تحتل ٢٢٪ ، وفي هولندا ٢٥٪ ، وهذه البنوك جميعاً تقدم الخدمات البنكية لأعضائها وعملائها ، وهي على إستعداد دائم لمواجهة المتغيرات السريعة في التقنية البنكية **rapidly changing banking technology**.

ولكي نوضّح أفكار رايفيزن والبنوك التي أنشأها على الحركات التعاونية في إجزاء متفرقة من العالم في عديد من القارات تأكيداً على أن الأفكار التي تثبت صلاحيتها للتطبيق العلمي والعملي والمرتبطة بصالح القاعدة العريضة من المواطنين الذين طحنهم الفقر والظروف السيئة ، يسعدنا أن نوضّح كيف أن الأفكار الصالحة تجد حظها من الإنتشار سواء في بيئتها المحلية التي نشأت فيها ، أو في البيئات المجاورة ، أو البيئات البعيدة على الصعيد الدولي ، ومن هذا المنطق فإن أفكار رايفيزن إنتشرت في كثير من دول العالم ، ومن بين هذه الدول **نسوق مثلين أحدهما من النمسا وهي دولة مجاورة لألمانيا وثانيهما من دولة في أمريكا الشمالية وهي كندا... ومن كندا إلى أمريكا...**

(*) The International Co-operative Movement by Johnston Birchall-Published by Manchester University Press, 1997, p. 113.

النمســا
Austria

مقدمة عن التعاون في النمسا :

من الحقائق التي تذكرها المراجع العلمية التي أرَخَّت للحركة التعاونيــة فـي النمسا أن الحركة التعاونية فيها إنبثقت عن طريـق جهـود شـعبية ، ولـم تكـن الحركـة التعاونيـة النمساوية وليدة جهود أحد الرواد التعاونيين النمساويين الذين يُطلق عليهم فـي كـل دولـة " أبو الحركة " أو " مكتشف الحركة " founding father ، ولم تشهد النمسا مـن بيـن أبنائـها عالماً مثل " فلهلم رايفيزن " أو " شولز ديليتش " اللذان قادا الحركـة التعاونيـة فـي ألمانيا.. وقد أثبتت المراجع العلمية التعاونية الذي يؤرخ للرواد الأوائل الذين إستفادوا من فكر عالم التعاون الألماني فلهلـم رايفيزن وطبقـوا أسـلوبه في بلادهـم ، وكـانوا فـي بـلاد خارج الحدود الألمانية **Pioneers And Promoters of the Raiffeisen Idea Beyond The German Frontiers.** ونذكر بعض الأسماء التـي أسست جمعيات إئتمان(*) . **كما تذكر المراجع العلميـة أنـه بعد ثورة الشـعب النمسـاوي التـي قامت في عام ١٨٤٨ ، فإن الطبقات العاملة حاولت إصلاح نفسها عن طريق الشـعار الـذي رفعتـه لنفسـها " علينـا أن نعتمـد علـى أنفسـنا ونتضـامن فـي جمعيات ".**

---

1) Matthaeus Bauchinger : *) 1851 + 1934.
Prelate, founder of the first cooperative warehouse assoiation in Austria, co-founder of the Lower-Austrian Central Credit Union Cooperative,General Manager of the Austrian Raiffeisen Association from 1923 to 1931.
2) Dr. h.c. Rudolf Buchinger : *) 1879 + 1950
Minister of State
General Manager of the Austrian Raiffeisen Association from 1931 to1938.
3) Dr. h.c. Vincenz Schumy : *) 1878 + 1962
Minister of State
General Manager of the Austrian Raiffeisen Association from 1945 to 1962.

Proletariate hoped to improve its situation through self-help inspired by the slogan of "association".

وبعد أن أصدر إمبراطور النمسا في ذلك الوقت ميثاق الحقوق الشرعية للشعب في ٢٦ نوفمبر عام ١٨٥٢ ، صدر "قانون يتعلق بالجمعيات **"law on associations** وعلى أساس هذا القانون تم تأسيس أول جمعية تعاونية ، غير أن هذا القانون كان يوجب الحصول على إذن السلطات المحلية **subject to the approval of the local authorities** ، وقد إتضح من التجربة أن التطبيق العملي الذي يستند إلى مواد هذا القانون قد أسفر عن أن حرية إنشاء الجمعيات كان يعوقها تدخل السلطات الرسمية **hammered by official intervention** ، وكان تدخُّل السلطات يحدث على الرغم من أن المؤسسين كانوا يقررون أنهم سيعتمدون على أنفسهم في ظل الظروف السيئة التي كان يعاني منها الشعب من حيث إنتشار الفقر وإرتفاع تكاليف الحياة **Poverty and the rising costs of living.**

والجدول التالي يوضح سير تأسيس الجمعيات في النمسا فيما بين عام ١٨٥٧(*) إلى ١٩١٣ :

السنة	العدد	السنة	العدد
١٨٥٧	١	١٨٨٣	٢٢٢
١٨٦١	٣	١٨٨٥	٢٣١
١٨٦٥	٢٤	١٨٨٨	٢٣٦
١٨٦٧	٦٣	١٨٩٠	٢٥٧
١٨٦٨	١٥٧	١٨٩٣	٣٠٩
١٨٦٩	٢٧٣	١٨٩٥	٤٥١
١٨٧٠	٤٠٢	١٨٩٨	٧١٣
١٨٧١	٤٩٢	١٩٠٠	٧٥٨
١٨٧٢	٤٥٠	١٩٠٣	؟
١٨٧٣	٥٠٨	١٩٠٥	٩٢١
١٨٧٥	٣٩٤	١٩١٠	١٣٨٥
١٨٧٨	٢٧٦	١٩١٣	١٤٦٩
١٨٨٠	٢٤٨		

(*) Source : F.Baltzarec, Vienna 1986.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن نوضّح أنه حدث في عام ١٨٧٣ أزمة إقتصادية نتيجة لإنهيار البورصة Collapse of the stock market ، وترك هذا الإنهيار بصماته على جميع أنواع التعاونيات التي كانت قائمة وقتئذ ، حيث كان عددها في عام ١٩٧٣ يبلغ ٥٠٨ جمعية ، أصبح في عام ١٨٨٣ عددها ٢٢٢ جمعية ، وهذا يعني خروج ما يقرب من ٥٩٪ من عدد الجمعيات من السوق لإعتبارات الأزمة الإقتصادية ، بالإضافة إلى إعتبارات أخرى تنظيمية وإدارية ، منها عدم وجود الكفاءات القادرة على الإدارة ، أو أنظمة الضبط الداخلي والمراجعة الحسابية ، وعدم الفهم الحقيقي من الأعضاء لمفهوم التعاون والولاء والإنتماء إلى الحركة ، وعدم توافر الخبرة والدراية لأعضاء مجالس الإدارة ... الخ.

جمعيات رايفيزن في النمسا :

غير أنه يمكننا القول أن تأسيس جمعية رايفيزن للإقراض في مدينة مولدورف Muhldorf والتي تقع بالقرب من مدينة سبيتز Spitz يعتبر البدء الحقيقي لنهضة جمعيات رايفيزن النمساوية حيث تعتبر هذه الجمعية هي الجمعية الرائدة الأولى في هذا النشاط ، فبعد أن قامت الجمعية عام ١٨٦٦ ، توالى بعد ذلك إنشاء الجمعيات حتى بلغ عددها ٦٠٠ جمعية بعد ١٠ سنوات.

وقد عرفت جمعيات رايفيزن للإقراض بإسم بنوك رايفيزن ، وإستطاعت تلك البنوك عن طريق قروضها أن تشمل نهضة تعاونية شملت نواحي كثيرة من الحياة الإقتصادية ، ورغبة في تدعيم تلك الحركة ، أنشأت جمعيات رايفيزن في عام ١٨٩٨ مركزاً إتحادياً في مدينة فيينا ، ومراكز إقليمية في شتى أنحاء النمسا ، وهذا هو الأساس الذي نهض عليه البناء التنظيمي الحالي لحركة رايفيزن النمساوية أي **أن الحركة قد نمت نمواً طبيعياً مستندة إلى إقبال الجماهير ورغبتهم في مساعدة أنفسهم والعمل معاً في إطار الإدارة الذاتية ، وقد أسهم هؤلاء جميعاً في تقدم الحركة ونموها حتى أصبح ما يقرب من ٥٠٪ من تعداد السكان لهم حسابات إدخار في تعاونياتهم ، وكذلك تستوعب صوامع هذه الجمعيات ما يقرب من ثلثي**

محاصيل الحبوب في النمسا ، هذا بالإضافة إلى أن جمعيات الألبان والجبن تتلقى ٩٠٪ من إنتاج الألبان في النمسا.

ومن الأمور الجديرة بالإهتمام أيضاً أن منظمة رايفيزن نفسها تلعب دوراً على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بإستخدام القوى العاملة التي تنتمي إلى **إقتصاد القطاع الخاص حيث** تستخدم ٤٥٠٠٠ شخص وكذلك ٣٦٠٠٠ قيادة من القيادات المنتخبة والتي تسهم في تحقيق أهدافها الإجتماعية والإقتصادية ، كما أن هناك إجماع في النمسا على أن إستثمارات هذه المؤسسة التي تعد بالاف الملايين من الشلنات النمساوية ، هذه الإستثمارات تعتبر دعامة أساسية من دعامات تنمية الإقتصاد القومي في هذه البلاد.

كما وأن هناك إجماع في النمسا على أنه لا ينبغي الإتجاه نحو تقييم جمعيات رايفيزن النمساوية بالنتائج التي يوضحها نشاطها الإقتصادي الرائد ، **بل أن البعد الحقيقي الذي ينبغي أن يأخذ في الإعتبار عند تقييمها هو مقارنتها بغيرها من المنشآت التي تعمل معها في سوق النشاط الإقتصادي ، وعندئذ سيتبين بوضوح كامل مثالية هذه الجمعيات وقدرتها على دفع الجماهير على الإرتباط بها وإعتبار هؤلاء الجماهير هم القوى الدافعة المسيرة لهذا النشاط الإقتصادي الكبير وأن قيادات الحركة التعاونية المنتخبة تعمل بصدق وأمانة تعبيراً عن إرادة هذه الجماهير العريضة** ، وأن هذه الجماهير العريضة قد قبلت بحق وصدق أن تعمل بروح من الود والإخاء والتقدير المتبادل في إطار من مبادئ مستقرة في أذهانهم وقلوبهم وهي الإعتماد على النفس **Self help** والإدارة الذاتية المنبثقة من تعاونهم **Co-determination** وكذلك المسئولية التعاونية الذاتية **Co-responsipility**.

وقد أصبح المركز الفيدرالي الذي أنشئ في فيينا الهيئة العليا لكافة التنظيمات التعاونية ، وتعرف هذه الهيئة بإسم " **إتحاد رايفيزن النمساوي** " ويحكم إنشاء

الجمعيات التعاونية في النمسا قانون الجمعيات التعاونية الصادر عام ١٨٧٣ والذي أدخل عليه عدة تعديلات حتى إستقر مستوعباً أحكام التعاون كما رأها رايفيزن ، وجدير بالذكر أن حركة رايفيزن مازالت تنمو بسرعة فائقة والدليل على ذلك تتطور حجم العضوية في السبعينات وكانت كالآتي :

السنة	عدد الأعضاء
١٩٧١	١ر٥٩٢ر٦٠٣
١٩٧٤	١ر٧٢٨ر٢٩٧
١٩٧٧	١ر٨٩١ر٢٠١
١٩٨٠	٢ر٠٢٨ر٢٠٤

إتحاد رايفيزن :

يضم إتحاد رايفيزن حوالي ٢ر٩٠٠ جمعية لها ٢٣٠٠ فرع تقريباً ومجموع عدد أعضائها أكثر من مليوني عضو ، ويحكم البنيان التنظيمي للإتحاد ثلاث مبادئ : تقسيم العمل – التعاون الرأسي – والتعاون الأفقي.

فمن حيث تقسيم العمل أنشأ الإتحاد خمسة قطاعات رئيسية تندرج تحتها مختلف أنشطته الإقتصادية التي تبلغ نحو ٥٠ فرعاً مختلفاً ، وهذه القطاعات هي :

١) قطاع بنوك رايفيزن.
٢) قطاع تعاونيات التسويق (التخزين).
٣) قطاع تعاونيات التصنيع : وتشمل الألبان ، الماشية واللحوم والكروم ، الخضر والفاكهة ، البطاطس ، الأخشاب ، التقاوي والبذور ، التقطير ، النحالة ، الدواجن والبيض وغير ذلك.
٤) قطاع تعاونيات الإستخدام المشترك للميكنة : وهي الجمعيات التي تتيح الإستخدام الجماعي للآلات والتجهيزات وتشمل : تربية الماشية ، المراعي ، الدراس ، المطاحن وغير ذلك.

٥) قطاع التعاونيات الأخرى : الغابات والتشجير ، الطرق الزراعية وطرق الغابات ، الكهرباء ، أصحاب الأراضي ، مستأجري الأراضي ، جمعيات ضمان القروض وغيرها.

أما مبدأ التعاون الأفقي فقد نتج عنه إقامة شبكة من الجمعيات التعاونية والفروع لضمان تنمية مصالح الأعضاء ، ويلاحظ أن هذا المبدأ أدى إلى إنقاص عدد الجمعيات لأنه يشجع إندماج الجمعيات في وحدات أكثر كفاءة ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن حجم العضوية وحجم العمل أخذ يتزايد تزايداً مستمراً.

ويعني مبدأ التعاون الرأسي أن تتحد الجمعيات الأساسية في جمعيات إقليمية ثم في الإتحاد المركزي الفيدرالي الذي يعمل على المستوى القومي . وهذا الإتحاد هو منظمة القمة بالنسبة لجمعيات رايفيزن ، وهو يمثل مصالح الأعضاء ويقوم بمراجعة حسابات الجمعيات ويشرف على إدارة أكاديمية رايفيزن ، وهو حلقة الإتصال بين المنظمات التعاونية النمساوية وبين المنظمات التعاونية في الخارج.

بنوك رايفيزن :

يبلغ عدد بنوك رايفيزن أكثر من ١٢٠٠ بنك لها نحو ١١٠٠ فرع ، وتؤدي كافة الأعمال المصرفية خاصة في خدمة الطبقة الوسطى ، وتؤلف بنوك رايفيزن إتحادات مركزية على المستوى الإقليمي ، وتنتمي إلى مجموعة رايفيزن المصرفية منظمات منها : **هيئة رايفيزن للتمويل ، وهيئة رايفيزن للتأمين ، وهيئة رايفيزن للخدمات السياحية** ، ويبلغ حجم أعمال مجموعة رايفيزن المالية بمستوياتها المختلفة نحو ٣٠٤ر٥٠٠ شلن نمساوي حسب ميزانية عام ١٩٧٩.

ويبلغ عدد أعضاء بنوك رايفيزن النمساوية حوالي مليون ونصف مليون عضو ، أما عدد حسابات التوفير في تلك البنوك فيبلغ ٣ر٤ مليون حساب ، وتمثل الإيداعات في هذه الحسابات نحو ٢٤ر١٪ من مجموع الإيداعات في كافة البنوك النمساوية ، **وتعتبر بنوك رايفيزن من أهم البنوك المُقرضة ويبلغ نصيبها من سوق الإقراض**

نحو ٦٤٪ وهي تسيطر تماماً على الإقراض في قطاعات الزراعة والغابات ، وفيما يلي تطور الإيداعات والقروض في بنوك رايفيزن :

السنة	مجموع الإيداعات	مجموع القروض بالمليون شلن نمساوي
١٩٦٩	٢٧ر٨٦٧	٢٣ر٥٦٦
١٩٧٠	٣٣ر٢٨٦	٢٩ر٢٦٠
١٩٧١	٣٩ر٥٢٩	٣٤ر٨٨٢
١٩٧٢	٤٥ر٤٢٦	٤٢ر٣٣٧
١٩٧٣	٥٢ر٦١٤	٤٥ر٦٦٣
١٩٧٤	٦٠ر٦٢٠	٥٢ر٦١٦
١٩٧٥	٧٢ر٥٤٦	٥٩ر٦٧٨
١٩٧٦	٨٦ر٦٠٠	٧٣ر٤٧٣
١٩٧٧	٩٦ر٩٣٧	٨٥ر٤٥٥
١٩٧٨	١١٤ر١٧١	٩٧ر٤٩٨
١٩٧٩	١٣٠ر٢٩٣	١١٣ر٢٨٦

جمعيات شراء السلع وبيعها :

تضطلع الجمعيات التعاونية لشراء السلع وبيعها بمهمة رئيسية تتلخص في ضمان الحصول على أفضل الشروط وأحسن الأسعار للأعضاء عن طريق شراء ما يلزمهم من سلع جماعياً وبيع منتجاتهم الزراعية جماعياً أيضاً ، وبالنمسا أكثر من ١٧٠ جمعية تمارس الشراء والبيع وتضم حوالي ٢١٠ر٠٠٠ عضواً وهي تتبع مراكز إقليمية سلعية في المقاطعات الكبيرة حيث يمكن إنشاء مثل هذه المراكز ، أما في المقاطعات الأصغر حجماً فتقوم الجمعيات المشتركة بمهمة المراكز السلعية الإقليمية ، وتتبع المراكز السلعية بدورها " مكتب التبادل السلعي لإتحادات الجمعيات التعاونية الزراعية النمساوية " الذي يقوم أيضاً بأعمال الإستيراد والتصدير لحساب المنظمة التعاونية السلعية إلى جانب علاقاته المباشرة مع الشركات المحلية النمساوية والشركات الأجنبية.

وتمارس المنظمة التعاونية السلعية دوراً رائداً ورئيسياً في تجميع وتسويق حبوب الغذاء وحبوب الأعلاف ، **وتتولى جمعيات رايفيزن للشراء والبيع إستلام وتجفيف وتسويق ثلثي مجموع محصول الحبوب في النمسا** ، وتملك صوامع

وسعات تخزينية تسع أكثر من ٠٠٠ر٧٠٠ر١ طن من الحبوب ، كما تقوم هذه الجمعيات بتجهيز محصول البطاطس وتسويق الأخشاب إلى جانب مهمتها الرئيسية سالفة الذكر.

ومن ناحية أخرى تدير منظمة رايفيزن السلعية ثمانية مصانع للأعلاف المخلوطة ، وفيما يلي بيان يوضح **تطورحركة أعمال جمعيات رايفيزن للشراء والبيع والإتحادات** السلعية (بالمليون شلن نمساوي).

السنة	جمعيات رايفيزن التخزينية	الإتحادات السلعية
١٩٦٩	١٧٠ر٨	٤٧٨ر٨
١٩٧٠	٣٦٦ر٩	٨١٠ر٩
١٩٧١	١٠٠ر١٠	٩١٩ر١٠
١٩٧٢	٦٦٨ر١١	٨٦٠ر١٢
١٩٧٣	٩٩٥ر١١	٤٧٤ر١٢
١٩٧٤	٨٨٢ر١٣	٥٨٣ر١٤
١٩٧٥	٨١٢ر١٤	١٣٦ر١٥
١٩٧٦	١١٧ر١٦	٢٣١ر١٧
١٩٧٧	٧٤٥ر١٧	١٤١ر١٩
١٩٧٨	٣١٩ر١٨	٧١٢ر١٩
١٩٧٩	٨٢٧ر١٩	٥٤١ر٢١

ولا يقتصر عمل الجمعيات التعاونية للشراء والبيع على بيع المنتجات الزراعية بل تقوم بدور توريدي هام على النطاق المحلي فتمد أعضائها وغيرهم من المشترين بسلع وخدمات متنوعة وكثيرة ، مثل بيع الأسمدة والبذور ، ومركزات الأعلاف – والأعلاف المخلوطة ، والمبيدات ، والوقود ، والزيوت والشحوم ، والآلات ، ومواد البناء ، والسلع المنزلية الإستهلاكية وأدوات الفلاحة ، والحدائق ، وتقدم أيضاً مساعدات وإستشارات فيما يختص بتكنولوجيا الإنتاج وإدارة المزارع ، وتسميد المحصولات ، وشراء آلات خاصة للإستعمال المشترك.

رايفيزن والتصنيع :

يُطلق إسم جمعيات التصنيع في النمسا على نحو ٢٠ نوعاً مختلفاً من الجمعيات ، لكنها جميعاً تتميز بصفة مشتركة هي أنها تتسلم المنتجات الزراعية من المنتجين وتتولى تجهيزها وتسويقها بأفضل طريقة ممكنة ، ومن أهم أنواع جمعيات التصنيع : جمعيات

الألبان ، وجمعيات تجهيز اللحوم وجمعيات زُراع الكروم ، وجمعيات تجهيز الخضر والفاكهة ، وجمعيات منتجي البذور ، وجمعيات تجهيز الأخشاب ، وجمعيات النحالة وغيرها.

جمعيات الألبان :

يبلغ عدد جمعيات الألبان ومنتجاتها نحو ٧٨ جمعية تضم ١٩٠ر٠٠٠ عضو

تتسلم الجمعيات الألبان وتتولى تجهيزها وتصنيفها وتبيع الألبان المجهزة ومنتجات الألبان في مختلف الأسواق ومنها الجبن النمساوي ذو الشهرة الكبيرة. وتشكل جمعيات الألبان مراكز إقليمية أما " إتحاد منتجات الألبان والجبن النمساوي" فوظيفته رعاية مصالح تلك المراكز الإقليمية على النطاق القومي والقيام بتصدير منتجات الألبان ، واللبن المجفف.

وتتولى جمعيات الألبان تصنيع ٩٠٪ من مجموع إنتاج الألبان في النمسا ، وهي بذلك قادرة على حفظ توازن وإستقرار السوق ، وقد زادت حركة أعمال جمعيات الألبان من ٤٠٠ر٦ مليون شلن نمساوي في عام ١٩٦٩ إلى ٩٠٠ر١٤ مليون شلن نمساوي في عام ١٩٧٩.

جمعيات الماشية وتجهيز اللحوم :

يتكون قطاع الماشية واللحوم التعاونية من ثلاث مستويات : الجمعيات المحلية ، ثم المراكز الإقليمية ، ثم " إتحاد جمعيات الماشية واللحوم النمساوية " على المستوى القومي. وتقوم الجمعيات بإستلام الماشية وتصنيع اللحوم وتسويق الماشية واللحوم ومنتجاتها وتملك مجازر ومصانع تجهيز ، ومن أهم وظائف الجمعيات المشار إليها بيع الماشية الجيدة والسليمة لأغراض التربية والإنتاج ، ويقوم قطاع رايفيزن للماشية واللحوم بتصدير حوالي ٤٥٪ من مجموع صادرات اللحوم و ٤٠٪ من صادرات الماشية النمساوية.

جمعيات الكروم :

عدد جمعيات الكروم ٤٧ جمعية تتولى تصنيع وتسويق محصول العنب وتملك هذه الجمعية أقبية لتخزين النبيذ سعتها أكثر من مليون هكتولتر.

جمعيات الخضر والفاكهة :

تتولى ١٧ جمعية تعاونية تجهيز وتصنيع الخضر والفاكهة بأحسن الطرق ، كما تتولى تسويق المنتجات المصنعة ، وتقديم المساعدة والمشورة الفنية للمنتجين.

جمعيات إنتاج البذور :

تقوم جمعيات إنتاج البذور بتطوير وتحسين إنتاج البذور ذات الإنتاج الغزير والجودة العالية ، وتبيع هذه البذور للزراع بأسعار وشروط مناسبة.

جمعيات الأخشاب :

تمارس نحو ٢٠ جمعية تجهيز الأخشاب وتسويقها ، وتمتلك بعض مصانع لنشر الأخشاب.

جمعيات النحالة :

تتسلم جمعيات النحالة محصول العسل من أعضائها وتقوم بتجهيزه وتعبئته وتسويقه ، ويقوم " إتحاد جمعيات النحالة النمساوية " بالأعمال التجارية لصالح الأعضاء على المستوى القومي.

جمعيات الميكنة :

هدف جمعيات الميكنة إمتلاك الآلات والمعدات ليستخدمها الأعضاء بالإيجار ، وبذلك توفر الكثير من أموالهم وجهودهم وتخدم صغار الأعضاء الذين لا يملكون الموارد المالية التي تمكنهم من شراء الآلات وهناك جمعيات تيسر للأعضاء إستخدام المراعي بطريقة مشتركة.

جمعيات أخرى :

توجد جمعيات تقوم بأنشطة متنوعة أخرى ، مثل إدارة محطات الوقود اللازمة للسيارات والآلات ، وجمعيات للتشجير وإنشاء الغابات وجمعيات لإنشاء الطرق ، وجمعيات لإنتاج الكهرباء ، وجمعيات لضمان القروض ، وجمعيات لتيسير شراء الأراضي وغير ذلك.

التعليم والتدريب :

تولى منظمة رايفيزن التعليم والتدريب التعاوني عناية عظيمة لأنهما أساس التطور في المستقبل ، وتعد برامج تعليمية وتدريبية ذات مستويات ثلاثة تنفذها في المستوى الأول الأساسي الإتحادات الإقليمية بواسطة موظفيها ومدربيها ، وفي المستوى الثاني

تـأخذ البرامج التعليمية شكل ندوات يحضرها موظفي وأعضاء الجمعيات في المراكز الإقليمية ، أما المستوى الثالث فيتضمن برامج إعداد القادة الإداريين في الجمعيات والبنوك. وتعقد في أكاديمية رايفيزن التي تولت تعليم وتدريب نحو ٦٠٠٠ طالب منذ إنشائها في عام ١٩٧٤.

النشر والإعلام والعلاقات العامة :

تتصل منظمة رايفيزن عن طريق جمعياتها المتنوعة والكثيرة العدد بمختلف طبقات وفئات الشعب والسكان ، كما أنها تضم نحو مليونين من الأعضاء وتستخدم نحو ٨١ر٠٠٠ موظفاً متفرغاً ، غير المتطوعين بغير أجر. وتحتاج منظمة بهذه الضخامة إلى جهاز إعلام ونشر قوي وفعَّال ومنظم لتوصيل المعلومات إلى هؤلاء جميعاً ، وشرح أهدافها ومبادئها وخدماتها وحث الناس على التعامل معها وبيان ما يستفيدونه من ذلك

وتصدر منظمة رايفيزن نشرات وكتيبات ومقالات تحريرية في الصحف والمجلات ، وتتصل بمعلمي المدارس ومؤلفي الكتب الدراسية ليضمنوا دروسهم ومؤلفاتهم المبادئ التعاونية - كما تتصل بمراكز الشباب لهذه الأغراض ، وتنشر منظمة رايفيزن جريدة أسبوعية توزع نحو ٧٠ر٠٠٠ نسخة ، وتمثل حلقة الإتصال بين الجمعيات وبعضها وبينها وبين الجمهور ولا تهمل المنظمة العلاقات العامة لأهميتها في أعمال التسويق.

كنـــدا
Canada

مؤتمر الحلف التعاوني الدولي بكندا :

عقد الحلف التعاوني الدولي لأول مرة مؤتمره العام وجمعيته العمومية في مدينة كويبك Quebec City التي تقع في مقاطعة كويبيك Quebec Province وهي إحدى مقاطعات كندا في أواخر شهر أغسطس وأوائل سبتمبر عام ١٩٩٩ وذلك بمناسبة إقتراب موعد الألفية الثالثة ، وكانت الموضوعات الرئيسية في المؤتمر تدور حول التحديات التي تواجه التعاونيات في الألفية القادمة The Co-operative Challenge for the New Millennium.

وقد رحبت المستويات الرسمية والحركة التعاونية والجامعات المتخصصة في كندا بالرغبة التي أبديتها فيما يتعلق بالتعرف على تجربة كندا في التنمية بصفة عامة ، والتنمية التعاونية بصفة خاصة ، وقد أجْرَيتُ الإتصالات اللازمة المُسبقة للإلتقاء بأساتذة الجامعات وعلى وجه الخصوص الأساتذة المتخصصين في شئون التعاون ، وكذلك المستويات المسئولة عن الحركة التعاونية ومختلف مواقع العمل ، وقد كانت تلبيتهم للرغبة التي أبديتها سريعة ، وأثناء لقاءاتي معهم أفاضوا فعلاً في شرح الخطط والأساليب التي إتبعوها ، **مؤكدين على أن لهم ذاتيتهم الخاصة في تحقيق التضامن** Solidarty ، **وتنمية العقول الجَمْعِية ليكون لديها القُدرة على الإبداع والإبتكار فيما أطلقوا عليه** "Collective entrpreneurship" **أي تجعل الجميع يعملون معاً بروح يسودها القدرة على العطاء والإبتكار ، وهم يستهدفون من وراء ذلك بالدرجة الأولى تحقيق التنمية الإجتماعية** Social progress ، **والتنمية الإقتصادية وصولاً إلى النهوض بالإنسان وهو العضو التعاوني** Cooperative member ، حيث أن العضوية المستنيرة هي قوام الحركة التعاونية بأسرها.

وفيما يلي نورد بعض اللمحات عن خلاصة ما دار من لقاءات ، لأن الدراسة التفصيلية لها موضع آخر وترتبط بتجارب الأمم التفصيلية والتطورية فيما يتعلق بدور التعاونيات في النهوض بأقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً ليصبحوا قوة مضافة إلى الكيان الإجتماعي والإقتصادي للشعوب.

ويكفينا هنا أن نقول أن التجربة التعاونية الكندية بصفة عامة ، والتجربة التعاونية في كويبك بصفة خاصة أثبتت للعالم **أن التعاون نموذج مُفضَّل للتنمية الإقتصادية** an advantageous economic.

وفيما يلي نُلقي بعض الأضواء على أهم النقاط التي ترتبط بالتجربة التعاونية الكندية وتطورها.

التعاونيات ومصادر الإئتمان الخاصة :

من الحقائق المعروفة في الحركة التعاونية في شتى أنحاء العالم ، أن الجهد الذي تبذله هذه الحركات من أجل أن تحقق لنفسها مصادرها الإئتمانية الخاصة بها لكي تُقدِم تسهيلات إئتمانية تخدم نشاطها .. **هذه المصادر التعاونية تُفضل غيرها من المصادر الأخرى ، كما تؤكد تجارب الحركة التعاونية أن الإئتمان القائم على أسس تعاونية يُعتبر أكثر فاعلية وأكثر تفهماً للظروف التي تحدث بمختلف أوجه النشاط التعاوني** ، وبالتالي يعتمد على البساطة في تقديم الإئتمان للأعضاء التعاونيين وما يتطلبه هذا الإئتمان من ضمانات ، وأن **هدفه بالدرجة الأولى التيسير على الأعضاء لتحقيق زيادة الإنتاج، ومعاونتهم على تحسين أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية.**

والإئتمان التعاوني يعتمد على التمويل الذاتي من مُدخرات وودائع الأعضاء ويُمكِّن التنظيمات التعاونية من أن تحصل على إحتياجات أعضائها **من مصادر التمويل التعاونية الذي تصحبه رقابة ذاتية تُقلل من المخاطر** ، ويُضفي مزيداً من الثقة ،

حيث أنه من المفترض أن الجمعيات التعاونية بحكم تكوينها ووجودها بين أعضائها تستطيع إشباع الحاجات من الخدمات الإئتمانية دون تباطؤ أو تأخير ،

كما وأن إقترابها من أعضائها يُخَفِّف من تسلط المصادر الربوية ويحد من تحكمها فيهم.

ومن الحقائق المعروفة أيضاً أن الفلاحين في كثير من دول العالم تعرضوا لأبشع أنواع الإستغلال نتيجة لضعفهم وعجزهم عن الحصول على حاجاتهم من المال الذي تحتاج إليه الزراعة ، **وقد ثبت أن المصادر التي يلجأون إليها لتوفير هذا المال ، إما أجهزة تستغل ضعف الزُراع وحاجاتهم وتربطهم بعجلتها وتمتص ناتج زراعاتهم ، أو أجهزة تعزف عن خدمة الزراع وتسعى وراء الخدمات التي يتوفر فيها كفاية الضمان والفائدة العالية التي ينوء بها المزارع الصغير ، وقد أثبتت تجارب الإئتمان التعاوني أن الإئتمان الزراعي الذي يتوافر عن طريق التنظيمات التعاونية يفوق كافة أدوات وأجهزة الإئتمان** ، كما أن سياسة التمويل الزراعي بالذات بالنسبة للدول النامية قد حظيت بكثير من الإهتمام ، ويرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى من الدول النامية تعتمد أساساً على الزراعة ، وأن الزراعة فيها تعاني مشاكل إقتصادية بالغة ، فهناك مشاكل تزايد السكان بنسبة تفوق زيادة الإنتاج ، وهناك إنخفاض مستوى الدخل ، وإنتشار الفقر والمرض ، وتعذر إيجاد فرص العمل للمواطنين ، بل إن بعضها يتعرض لما هو أخطر من ذلك وهو الجوع ... كل هذه المشكلات **دعت المنظمات الدولية المعنية بالتنمية إلى الإتجاه نحو المنظمات الشعبية غير الحكومية وعلى رأسها التنظيمات التعاونية للعمل معاً في الطريق الأقوَم والأسلم وهو طريق الإعتماد على النفس في إطار الإيمان بأهمية أن تأخذ الحركات التعاونية بمفهوم الإدخار من أجل التنمية... وطريق أهمية حسن إستثمار المال المُدَّخر في إطار القواعد العلمية للإدارة المالية.**

ديجاردان أبو حركة الإئتمان التعاوني



من الشخصيات الهامة في تاريخ جمعيات الإئتمان فيما يختص بكندا بصفة عامة ، ثم بمقاطعة كويبيك بصفة خاصة ، ثم بعد ذلك إتساع إنتشار الفكرة إلى أمريكا ... الرائد التعاوني الكندي " الفونس ديجاردان " Alphonse Desjardi وُلِدَ **ألفونس ديجاردان في مدينة ليفيز levis في عام ١٨٥٤ ونشأ وسط أسرة كبيرة يحيط بها مظاهر الفقر وعدم الإستقرار والإطمئنان المالي he grew up in a large family, surrounded by poverty and financial insecurity وحصل على درجة جامعية في إدارة الأعمال** ، وعمل كصحفي فيما بين عام ١٨٧٢ ، ١٨٧٩ ، ثم عمل مُقرراً ومُختزلاً لمناقشات البرلمان ووقائع جلسات المجلس التشريعي في كويبيك فيما بين ١٨٧٩ - ١٨٨٩ **reporter of debates in Quebec's legislative Assembly** ثم أنشأ جريدة خاصة به أصدرها تحت عنوان " الإتحاد الكندي **L'Union Canadieenne**" وأوقف صدورها لتدهور صحته ، ثم عُيِّن

في عام ١٨٩٢ مُختزلاً في " مجلس العموم House of commons" وأستمر في هذه الوظيفة حتى سن تقاعده في عام ١٩١٧ ، وتوفى عام ١٩٢٠.

كان ديجاردان شخص برلماني كندي شارك رايفيزين إهتمامه فيما يتعلق بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية لمواطنيه ومحاربته للإستغلال ، وكانت فكرة رايفيزين قد نالت نجاحاً وإنتشاراً واسعاً وفتحت مجالاً كاملاً لحياة قومه وحياته كرائد لهم ، فَكَرَّسَ رايفيزين بقية عمره لتطوير جمعيات الإئتمان ونشرها في ربوع ألمانيا كلها ، وإعترافاً بفضله أقيم نصب تذكاري في ألمانيا تمجيداً " للأب رايفيزين " لكن ذكراه الحقيقية باقية في أكثر من ٩٠٠٠ بنك رايفيزين تحمل إسمه الآن ... **وأظهر ديجاردان إهتماماً بجمعيات الإئتمان في أواخر سنوات القرن التاسع عشر حين كانت** الأحوال السائدة في بلدته ليفيز Levis بولاية كويبيك Quebecتشبه تلك التي واجهت رايفيزين قبل نحو نصف قرن ، فكان الناس فقراء والأحوال سيئة والفوائد على القروض باهظة بصورة أزعجت ديجاردان ... أمضى ديجاردان عدة سنوات يدرس جمعيات الإئتمان الأوروبية ثم نظم عام ١٩٠١ أول جمعية إئتمان في أمريكا الشمالية وأنشأها في بلدته لخدمة العمال والفقراء ، وكانت بداية جد متواضعة حتى أن أول وديعة إدخارية فيها كانت **دايم واحد** ، والدايم عملة أمريكية تساوي عشرة سنتات ، والدولار يساوي مائة سنت ، وعلى أساس قيمة العملة وقتئذ فإن قيمة الوديعة بالعملة المصرية تساوي ثلاثة قروش ونصف. **وأول مبلغ جُمع من الأعضاء كان نحو ٢٦ دولاراً ولم يَفُتَّ ذلك في عضد ديجاردان** ولم تمض غير فترة قصيرة إلا وإستطاعت جمعيته الصغيرة أن تقدم لأعضائها خدمات هامة وتُحَقِّقْ لهم الإستقلال المالي ، والفضل الكبير لهذا التقدم يعود لتعاون **زوجته "دورمين ديجاردان Dormine Desjardins**" التي قامت بالإدارة وعلى وجه الخصوص أثناء سفر زوجها إلى الخارج.

ديجاردان وأمريكا :

والجدير بالتنويه أن فكرة جمعيات الإئتمان كانت قد إنتشرت في أجزاء أخرى من العالم ، وفيما يتعلق بأمريكا فإنه بالإضافة إلى ديجاردان ، فقد إلتقط أيضاً أول أمريكي

إهتم بجمعيات الإئتمان فكرته عنها أثناء سفرياته إلى الخارج ، وكان هذا الأمريكي هو **إدوارد أ. فيلين ذو الأفكار الليبرالية والمقيم بمدينة بوسطن** ، وكان قد جمع ثروة نتيجة أفكاره التقدمية في التسويق وأخذ يستخدم تلك الثروة في نشر أفكاره التقدمية في مجالات عديدة أخرى من النشاط البشري... ولم يعرف فيلين حدوداً لإهتماماته التي تركزت جميعاً على هدف واحد هو **تحسين حياة النساء والرجال إقتصادياً ومدنياً خاصة أولئك الذين يعانون المشقة في تحصيل القوت** ... وكان فيلين طرازاً فريداً من الرجال الذين يهتمون بشئون مواطنيهم.

وحدث في عام ١٩٠٩ مجموعة من التطورات التي حاكت الشباك التي جرفت فيلين بعد ذلك إلى المشاركة الفعَّالة في نشر فكرة جمعيات الإئتمان ، وأهم هذه الأحداث أن **بيير جاي المُشرِف على البنوك في ولاية ماساشوستس نشر رسالة عن المعاملات المصرفية غير القانونية** ، وقال جاي أنه إكتشف عدة حالات يقرب عددها من ست حالات قام بها موظفون في بعض المنشآت بتنظيم أنفسهم في جمعيات إقراض تتلقى الودائع من أعضائها وتقرضها لأعضائها.

وإعتقد جاي حسب تحليله بأن هذه المنظمات أو الجمعيات تخدم أغراضاً نافعة في ميدان الإقراض الشخصي لكنها تعمل دون ترخيص قانوني ، ولذا كان عليه أن يقرر ما إذا كانت جمعيات الإئتمان هذه ينبغي رقابتها أو ربما تقييدها أم على العكس يجب تشجيعها والإكثار منها ؟

وسعى جاي إلى حل هذه المشكلة ومعرفة الحل الشافي ، وكتب جاي إلى ديجاردان خطاباً أعقبه سيل من المراسلات بينهما ، ونتيجة لهذه المراسلات تقدم جاي عام ١٩٠٨ بتوصية بأن تأذن ولاية ماساشوستس للجمعيات المشار إليها بالعمل بل وتساعدها بأن تُسَهِّل تسجيلها ومنحها الصفة القانونية لتأخذ مكانها بين المؤسسات المالية في ماساشوستس ، وبنى توصيته على إعتقاده بأن هذه الجماعات أو الجمعيات تفتح أمام قسم كبير من السكان تسهيلات فيما يختص بالودائع والإقراض لم تكن لتتاح لهم بدونها.

وخطا جاي خطواته الثانية فأعد مشـروع قـانون يمنـح الـترخيص القـانوني لهذه الجماعات ، **وجاء ديجاردان من كوبيك وأمضى عدة أيام يساعد في إعداد هـذا القانون ، وعَقَدت لجنة البنوك** في المجلس التشريعي بماساشوستس جلسـة إستماع عامـة لمناقشـة مشـروع القـانون ، وتقدم **إدوارد فيلين** عندئذ وألقـى بثقلـه فـي تـأييد القانون وفكرة جمعيات الإئتمان ، وأكسبه عمله هذا **لقب أبو حركة جمعيات الإئتمان في الولايات المتحدة. وحتى اللحظة التـي دخـل فيهـا فيليـن إلـى هذه الحلبـة كانت معظم الأقوال التي إستمعت إليها لجنة البنوك من ديجـاردان الـذي مَثُـلَ أمامها وناقشته مَلِياً ، لكنه كان أجنبياً ولذا لم يكن لشهادته وزن كبـير** ، ومـا أن إنتهى من شهادته حتى تطوع فيلين وجاء أمـام اللجنـة بصفتـه مواطنـاً يهمـه الأمـر ، وأثار عمله هذا إهتماماً شديداً بجمعيات الإئتمان **لأنه رجل بـارز فـي ماساشوسـتس** وقد رأى جمعيات الإئتمان وهي تعمل فعلاً ... **ولا حاجة بنا إلى القـول بـأن شـهادة فيلين مَهَّدَتْ الطريق أمام** القانون الذي أصدرته الهيئة التشريعية بماساشوستس عـام ١٩٠٩.

وذهب ديجـاردان لزيـارة نيـو هامبشـاير وهـي ولايـة تقـع فـي شـمال الولايات المتحدة ، وذلك أثناء زيارته القصيرة لماساشوستس ، وهنـاك نظم أول جمعية إئتمان في الولايات المتحدة ، فـأصبحت جمعيـة الإئتمـان حقيقـة واقعة لكن نموها وتطورها لم يكن مُلْفِتاً للنظر خلال الإثنى عشر عاماً التالية ويرجع ذلك أساساً إلى نقص القوانين الفعَّالة.

تعاونيات الإئتمان وخصوصية مقاطعة كويبك

تعتبر كندا من بين الدول التي تحظى بأن لديها أعلى كثافة highest concentrations من تعاونيات الإئتمان.

ويقول المؤرخ التعاوني الكندي "بيير بولان(*) "Pierre Poulin" من الحقائق التي يعترف بها جميع الكنديين أن رجال الدين الكاثوليك لعبوا دوراً هاماً فيما يتعلق بالتنمية التعاونية ، وتأثيرهم البارز والفعّال على القاطنين في الأماكن التي يُطلقون عليها **كندا الفرنسية** ، ذلك التأثير الذي إمتد إلى تنمية العقل الوجداني في المجتمعات الشعبية. وعلى الرغم من أن أعضاء الهيئة الدينية كانوا مرتبطين بالمشروعات التعاونية في القرن التاسع عشر لمشروع بنك روستيكو **Bank of Rustico** **في جزيرة الأمير إدوارد** **Prince Edward Island** ، إلاَّ أن المشروع الخاص بجمعيات الإئتمان **إقترن برعاية ألفونس ديجاردان ، حيث أنه هو الذي بَلْوَر الخطوط المرشدة التي حَدَّدت إتجاه هذا المشروع.**

وفيما يلي النص باللغة الإنجليزية :

The Catholic clergy exercised a significant influence over co-operative development throughout French Canada. Although members of the clergy were associated with co-operative projects in the 19th century, such as the Bank of Rustico in Prince Edward Island, it was the credit union project sponsored by Alphonse Desjardins that was to crystallize this undertaking.

---

* نرجو التكرم بالرجوع إلى الكتاب الذي أصدرته هيئات التدريس بالجامعتين الكنديتين **تحت عنوان "**

نظرة عامة تاريخية للحركة التعاونية في كندا الفرنسية فيما بين عام ١٨٥٠ وعام ٢٠٠٠

Historical overview of the Cooperative Movement in French Canada : 1850-2000.

*) Universite due Quebec a Montreal.

*) Universite De Sherbrooke : Institut de recherche et d'enseignement pour les cooperatives de L'Universite de sherbrooke (IRECUS).

وتوضّــح الأرقــام أن حركــة الصنـــاديق الشـــعبية "The caisses populairesa movement" تشمل على ما يزيد عن ١٣٠٠ جمعيـة إئتمـان Credit unions ويندرج في عضويتهـا ٥ مليـون عضـو ، وتربـو قيمـة ممتلكاتها عن ٤٨ بليون دولار .. وهذه الإتحادات تمتلك في مقاطعة كويبيك فروع تزيد عن الفروع التي تمتلكها جميع البنوك في هذه المقاطعة ، وتحظى هذه الفـروع بثقـة المواطنين ، **ومما يدل على هذه الثقة أنهم يودعون فيها مدخراتهم التي تزيد عن ثلث مجموعة المدخرات في مقاطعة كويبيك** ، وتقوم هذه الإتحادات الإئتمانيـة بتقديم القروض المناسبة لتنشيط حركة الحياة ، وعلى سبيل المثـال فـإن القـروض الإستهلاكية التي تمنحها تبلغ في قيمتها وحجمها ثلث حجم القروض الإستهلاكية ، وربـع القروض التجارية ، وأكثر من نصف مجموع القروض الزراعية.

ومـن الناحيـة الهيكلية فـإن مجمـوع هـذه الإتحـادات موزعـة إقليميـاً إلـى عشـرة جمعيات إتحادية federations ، وهذه الجمعيات الإتحادية تكـوّن معاً إتحـاد كونفيدراليـاً Confederation يُطلق عليه " الإتحاد الكونفيدرالي للصناديق الشعبية وتنميـة إقتصـاد مقاطعة كويبيك " Confederation des caisses populaires et D'Economie du Quebec. وهذه الإتحـادات تنظم البرامج الخاصـة بالخدمـات الماليـة والإجتماعيـة والمُصممة خصيصاً لمعاونة التجمعات المحلية الناطقة باللغة الفرنسية.

ويرى المحللون الإجتماعيون والإقتصاديون والإداريـون لنشـاط هـذه الإتحـادات أن نجاحها إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى إهتمامها بالتجمعات المحلية ، وقدرتها على تعزيـز الإحساس بالهوية العرقية Sense of ethnic identity.

والجدير بالذكر أن **هناك إجماع من المنظمات التعاونية الدولية على نجاح حركة الإدخار والإئتمان في كندا بصفة عامة ، ومقاطعة كويبيك**[*] بصفة

---

[*] يرجع في ذلك إلى تقرير : Conseil Canadian de la cooperation (1988) : وهو تقرير خاص بتطور التعاونيات الفرنسية Symposium on Francophone Cooperative Development, Report and Summary Report.

خاصة حيث إمتد نشاطها إلى ما تقوم به البنوك من حيث إجراء المقاصة في المعاملات ، وإمتلاك الشركات ، وإصدار **الكارتات البنكية Plastic cards** وتقديم الخدمات التي ترتبط بالمعلومات والجوانب الفنية ، كما تمتلك المؤسسات التابعة التي تقدم خدمات الأمن ، والخدمات التأمينية على إختلاف أنواعها ، **بالإضافة إلى الخدمات التي تتعلق بإقامة مشروعات إستثمارية** ، وقد سارت في عملها معتمدة على نشر الوعي الإدخاري بين المواطنين ، وحسن إستخدام الإئتمان بما يحقق التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، أي توسيع قاعدة الإدخار كأساس لتمويل إنشاء مشروعات يحتاج إليها الأعضاء والمجتمع.

وفي ضوء القاعدة السابقة إهتمت حركة الإدخار والإئتمان في مقاطعة كويبيك بإقامة الشركات التابعة التي تملكها بهدف التنمية الإقتصادية من خلال صناديق الإستثمار الإقليمية ، والوقوف بجانب أصحاب المواهب من المبدعين والمبتكرين المحليين الذين يفضلون العمل في إطار مسئوليات المالك صاحب **المشروع أي المُبدِّع القادر على إدارة فكرة لصالح نفسه والمجتمع** ، ولكن ليس لديه القدرة المالية ، **وفي مثل هذه الأحوال تلعب حركة الإدخار والإئتمان دوراً على جانب كبير من الأهمية في تيسير تحقيق أهداف المبدعين ووضع مهاراتهم وقدراتهم في خدمة النهوض بالمجتمع** ... هذا بالإضافة إلى أن حركة الإدخار والإئتمان تهتم إهتماماً كبيراً بالإسهام في الشركات الكبرى التي ترى الحركة أنها من الضرورات الهامة واللازمة لتدعيم وتنمية إقتصاد مقاطعة كويبيك ، كالشركات الإستثمارية التي تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتصبح شريكة في النشاط الإقتصادي والتجاري المحلي ، وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية في تقديم العون المناسب للحركات التعاونية في الدول التي ترغب في الإستفادة من تجربة الحركة التعاونية في مقاطعة كويبيك.

والجدير بالذكر هنا أن نوضح أن التقييم العلمي لإتحادات الإئتمان في كندا أثبت أن هناك فرقاً كبيراً بين نشاطها في مقاطعة كويبيك وغيرها من المقاطعات الكندية الناطقة باللغة الإنجليزية ، حيث أن المقاطعات الناطقة باللغة الإنجليزية لم تستطع الإتحادات فيها أن يكون لها دور قوي مؤثر وفعَّال مثل الذي حدث في مقاطعة كويبيك ، غير أن هناك إستثناءاً بالنسبة لمقاطعة " ساسكاتشيوان Saskatchewan" حيث أن ٥٧٪ من سكانها ينتمون إلى إتحادات الإئتمان ... وفي عام ١٩٨٩ كان يوجد بها ١٣٠١ إتحاد ، وهذه الإتحادات لها ما يزيد على

٢٠٠٠ فرع ، ويندرج في عضويتها ٣ر٤ مليون عضو ، ومجموع أصولها ٣٠ بليون دولار.

وقد ساعد على نموها العديد من المشجعين لمثل هذا النشاط ، ليس فقط الكنائس churches ، ولكن النقابات trade unions والتجمعات العرقية ethnic والجمعيات المهنية والسياسية professional and political associations.

ويلاحظ أنه أمكن التوسع في المناطق الحضرية في النهوض بالتنمية الإجتماعية عن طريق نشر أسلوب أطلقوا عليه " سندات التكافل المشترك " بحيث يشمل هذا الأسلوب أي إنسان يعيش في منطقة حضرية معينة ، وتحمل هذه السندات عبارة توضح قابليتها للتطبيق على أي شخص يعيش في المدينة ... وأصبح هذا المشروع من أكبر المشروعات في كندا .. وله أصول تبلغ قيمتها ٢ بليون دولار .. وتقبل إتحادات المقاطعات إيداعات الفوائض وتمنح القروض للإتحادات المحلية ، وهذه الإتحادات بدورها عضو في إتحاد الإئتمان المركزي الكندي **Central credit union of Canada.**

جدول يوضح نشاط تعاونيات الإئتمان في مختلف مقاطعات كندا ومن هذا الجدول يتضح تفوق مقاطعة كويبيك.

المجلس الكندي للتعاونيات الناطقة باللغة الفرنسية

Conseil Canadien de la Cooperation Francophone Co-operatives(*)

Province of Co-op إسم المقاطعة	العدد Number	العضوية Membership	قيمة الأصول بالدولار الكندي (بالألف)
Prince Edward Island جزيرة برنس إدوارد	١٥	٧ر٤٠٠	٣٤ر٠٠٠
Nova Scotia نوفاسكوشيا	٢٣	٢٠ر٧٠٠	٨٢ر٠٦٠
New Brunswick نيو برونسويك	١١٨	٢٥٠ر٣٤٧	١ر٥٦٣ر٣٠٠
Quebec كويبيك	٣ر٤٠٢	٦ر٣٣٠ر٠٠٠	٧١ر٠٥١ر٠٠٠
Ontario أونتاريو	١٢٢	٣٤٤ر٠٧٣	٣ر٢٠٠ر٠٠٠
Manitoba مونتتوبا	٢٣	٣٣ر٥٨٨	٤٣٩ر٤٠٠
Saskatchewan ساسكاتشوان	٢١	٢ر٥٢٩	١٦ر٤٧٠
Alberta ألبرتا	٧	١٨ر١٤٠	١٦٨ر١٠٠
British Columbia كلومبيا البريطانية	٢	٨ر٠٠٠	٦٣ر٠٠٠
Total الإجمالي	٣ر٧٣٣	٧ر٠١٤ر٧٧٧	٧٦ر٦١٧ر٣٣٠

مقومة وفقاً للأسعار السارية في ١٩٩٧/١٢/٣١ (On December 31,1997)

* يعتبر المجلس الكندي للتعاون تَجَمُّع لمجالس المقاطعات في كندا ، وهو الراعي لحركة التعاون الفرنسية. أما فيما يتعلق بالحركة التعاونية للمناطق التي تتكلم الإنجليزية فإن مؤسسة القمة يُطلق عليها الإتحاد التعاوني الكندي Cooperative Union of Canada (CUC).



خريطة توضح مقاطعات كندا

أثر المتغيرات على البنيان التعاوني :

أوضح أساتذة التعاون وقيادات الحركة التعاونية في كندا ، أن المجتمع الكندي يتعرض لتغيرات ثقافية متسارعة ومتنامية ، شأنه في ذلك شأن المجتمعات المتقدمة التي تسعى نحو التقدم ، وتشمل تلك التغيرات جوانب متعددة كالمعارف والأفكار والمعلومات والتكنولوجيا والإكتشافات والإختراعات والإبتكارات والعادات والتقاليد والقيم والسلوكيات ، وهذه المتغيرات لابد من مواجهتها وتحليلها ، وإنتقاء الصالح منها ، ويستلزم هذا إهتمام جميع المؤسسات والمنظمات التربوية والإجتماعية والإقتصادية للقيام بهذا العمل ، ومن بين هذه المؤسسات والمنظمات " **البنيان التعاوني** " على تدرج مستوياته ، أي : الإتحاد التعاوني العام ، والإتحادات التعاونية النوعية المركزية ، ووسائل الإعلام المختلفة – المسموعة والمرئية والمقروءة وعلى وجه الخصوص وسائل الإعلام التعاونية ، ودور العبادة ، والجمعيات الأهلية بصفة عامة ، والثقافية المتخصصة في شتى فروع المعرفة بصفة خاصة ، وعلى رأس هؤلاء جميعاً الجامعات ومراكز البحث العلمي والصحافة التعاونية ، **فإن عليها أن تهتم بترسيخ الإستخدام الأمثل للمعرفة في إنتاج معارف جديدة وأفكار مبتكرة في سياج الإطار القيمي للمجتمع ، بما يثري تكوين الشخصية التعاونية القادرة على مواجهة هذه المتغيرات.**

ومما يساعد على إسراع الخطى نحو مواجهة هذه المتغيرات من أجل تحقيق أهداف عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية بصفة عامة ، والتنظيمات التعاونية بصفة خاصة ، إنشاء جمعيات الإئتمان ، ولذلك تبذل الحركات التعاونية في جميع الدول التي أصبحت متقدمة غاية جهدها لحث العاملين معها على بذل كل جهد مكثف **للنهوض علمياً وثقافياً ومهنياً بأنفسهم** ، حتى وإن أدَّى ذلك إلى إعتمادهم على أنفسهم لتحقيق هذا الهدف ، حيث يعتز التعاونيون في كندا أنهم في جهودهم التطورية إعتمدوا على الجهود التطوعية المؤمنة برسالة التعاون لإن موارد الجمعية المحدودة لا تسمح بصرف مكافآت كافية لجذب المتخصصين في عملية التنمية

البشرية ، ولا غرابة في أن الذين يتمسكون بمواقعهم في العمل هم الذين يدركون تماماً أهمية رسالتهم **ولا يسعون وراء الكسب بقدر سعيهم لنجاح العمل وتحقيق الأهداف** وحماسهم لمهمتهم نابع من إيمانهم برسالتهم ، ودافعهم في ذلك عمل الخير والبر مع إنكار الذات والتجرد وكلها أخلاق أصبحت نادرة هذه الأيام ، **رغماً عن أن هذه الصفات من تعاليم القيم الروحية التابعة من الشرائع السماوية** ، إذ يصعب أن نرى ما يدفع أي إنسان لكل هذه التضحيات **غير إيمان الشخص العميق بأدائه لعمل الخير بوصفه خلقاً روحياً مثاليا وسيظل الأمر كذلك لفترة قادمة** ، وسيظل العون معتمداً على مبدأ البر وعمل الخير في إطار الإيمان بمفهوم الإحسان من الناحية الدينية والعلوم الدنيوية المتخصصة في شتى فروع المعرفة ، ولن يستطاع تجنيد المزيد من الموظفين للجمعيات في المستقبل إلا إعتماداً على هذا المبدأ أيضاً ، وعلى وجه الخصوص في الدول الآخذة في النمو ، والباب مفتوح أمام كل من يستطيع تقديم نشاطه وجهده والتوفر على خدمة المحتاجين بكل طاقاته وبلا غرض خاص مكتفياً بالقليل ، **ونأمل أن يستطيع هذا الفهم أن يثير حماس الناس فيزداد عدد من يهتمون بالإنضمام إلى الجهد التعاوني.**

وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن من بين الأساليب التي حققت نجاحاً مذهلاً في إطار مبدأ الإعتماد على النفس والإدارة الذاتية والمسئولية الذاتية ذلك الجهد الذي يبذله التعاونيون من أجل إنشاء جمعيات الإدخار والإئتمان ، حيث تدين جمعيات الإئتمان بمركزها الثابت وتأثيرها العميق الفعَّال إلى المبادئ التي قامت عليها دون غيرها وهي المبادئ التي تثبتها اللوائح النظامية للجمعيات ، ولذا فإن نجاحها رهن بمراعاة المبادئ المعينة التي جاءت في نظام جمعية الإئتمان ، وبذلك تتوحد الروح ويتوحد النشاط المتجه للأهداف المحددة بوضوح في اللوائح النظامية المتماثلة ، وتسود هذه الوحدة من الروح والنشاط أعمال جمعيات الإئتمان في إطار كفاءة الإدارة ، ولابد من مراعاة هذه المبادئ والإلتزام

بها ، إذ بغير ذلك لن تنجح أية جمعية ولن تحقق أهدافها ، بل لن تستمر في الوجود ، لذلك ينبغي الحرص الدائم على توافر هذه المبادئ ليمكن ضمان نجاح الجمعيات ، وينطبق كل ما قيل في هذا الشأن على الجمعيات كل بمفردها كما ينطبق أيضاً وبنفس الدرجة على كل رابطة من روابط جمعيات الإئتمان أو إتحاد لهذه الجمعيات أي مستويات بناء هيكل الإدخار والإئتمان من أجل تمويل المشروعات التعاونية **لأنه إذا سمحنا للجمعيات التي تنضم إلى الروابط التعاونية أو إتحاداتها أو إلى المنظمة الأعلى بأن تعمل كل منها طبقاً لمبادئ مختلفة فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى أن يدب الشقاق بينها ويسود بينها الفرقة بدلاً من روح التوافق والتعاون.**

والجدير بالذكر أن نوضح أن الأسلوب العملي والعلمي لإدارة هذه الجمعيات يقرر أن من حق الجمعيات الأعضاء أن تنشد النصح والعون من المستوى الأعلى في أي وقت ، وهو حق لا شبهة فيه ومفهوم من اللائحة النظامية ، فلا شك أن جمعيات الإئتمان قد أقيمت وتشكلت هيئات مديريها من أجل غرض واحد هو خدمة التعاونيات بوجه عام وجمعيات الإئتمان بوجه خاص ، **فهدفها الوحيد هو تقديم الخدمات لتلك الجمعيات ومساعدتها على بلوغ الإستقرار والمكانة العالية والمحافظة على بقائها والنهوض بها والتوسع فيها** ، وتتاح الفرصة لكل جمعية بأن تعبر عن رأيها وطلباتها عن طريق حقها في إيفاد مندوبيها للتعرُّف على الطريق السليم الذي تنشده من أجل تحقيق أهدافها.

إنني أرجو أن أوجه النظر إلى أن الحلف التعاوني الدولي قد أصدر قراراً لمقابلة تحديات المستقبل ، وطالب فيه بضرورة إجراء الدراسات البحثية اللازمة التي تتعلق بدراسة مستقبل الحركات التعاونية في إطار المتغيرات العالمية ، وأن يكون للتعاون دور في إستراتيجية التنمية العالمية ... ولعل هذا يتطلب بالدرجة الأولى القيام بالبحوث والدراسات التي ترتبط بتقييم أوضاع التنظيمات ، ويساعد مثل هذا التقييم الخبراء عند الإسترشاد بالتجارب التي مرت بها

الدول وبالنتائج التي تمخضت عنها هذه التجارب ، وهذا التقييم يُسهم إلى حد كبير في وضع خطط وسبل التطوير ، حيث أنه يتضمن العديد من التحليلات العلمية ... وهذه التحليلات تتضمن العديد من النقاط التي تعد جوهرية من الناحيتين النظرية والعملية للتخطيط للمستقبل ، **على أن يكون هذا التحليل حراً لا يتأثر بالميل نحو فكرة التمسك بعينة جامدة ، موجهين النظر إلى أنه لا يكفي في تقدير مستقبل وآفاق التعاون أن نُبرز محاسنه ومزاياه ونُغفل الحديث عن نقاط الضعف فيه ، كما أن التحليل العلمي لا يستفيد من الإسترسال في ذكر مساوئ النظم الحالية وإغفال المزايا الإقتصادية التي تحققها هذه النظم من حيث التقدم والتنمية الإقتصادية ، ومن بينها إنشاء جمعيات الإدخار والإئتمان وهذه** الجمعيات تشجع أعضائها على الإدخار بإنتظام ، **وقد توسعت الجمعيات الإئتمانية خلال القرن العشرين في أدوات الإدخار فأدخلت شهادات الإيداع وحسابات الإيداع تحت الطلب تشجيعاً للإدخار ، كما أدخلت أيضاً الحسابات الجارية رغبة في أن تُصبح جمعيات الإئتمان المؤسسة المالية الوحيدة بالنسبة لأعضائها حيث يُطلق عليها في جميع أنحاء العالم لأن " بنوك الإئتمان "... وتمنح الجمعية قروضاً من المدخرات** إلى أعضائها لشراء السلع الإستهلاكية ولمواصلة التعليم ولأغراض أخرى كثيرة ، وتقدم القروض بفائدة أقل من المعدل الجاري في سوق الإقراض ، وتدفع معظم الجمعيات فائدة متفاوتة بالنسبة لأدوات الإدخار المختلفة كما تأخذ فوائد بأسعار متفاوتة حسب أغراض القروض وتفاوت فترات إستخدامها. وتعود أرباح الجمعيات بوجه عام بعد خصم المصروفات والإحتياطيات القانونية إلى الأعضاء إمَّا في صورة ربح على المدخرات أو عائد على الفوائد المدفوعة ، إلى غير ذلك من المزايا السابق إيضاحها ، **وهذا من بين العديد من الأسباب التي دعتنا فيما مضى إلى إتخاذ الخطوات** العلمية والعملية من أجل

تيسير إنشاء مصادر الإئتمان الخاصة بالتنظيمات التعاونية المصرية وذلك أسوة بالتجارب الناجحة التي حدثت في جميع أنحاء العالم.

الديموقراطية السياسية والديموقراطية التعاونية :

إصطحبني مدير عام مؤسسة ديجاردان عند زيارة " جامعة لافال University“ Laval التي خصصت جناحاً كاملاً في الجامعة بإسم(*) ألفونس ديجاردان - **أبو حركة الإئتمان التعاوني في كندا بصفة عامة ، ومقاطعة كويبيك بصفة خاصة** وإستعرضت معه بعض البنوك الشعبية التابعة لحركة ديجاردان الشعبية ، وإستمر الحديث بيننا إمتداداً للحديث السابق داخل أروقة جامعة لافال ، وكان من أهم عناصر الحديث المتبادل بيني وبين أساتذة الجامعات(**) الكندية وقيادات التعاون التطبيقي في مقاطعة كويبيك وعلى رأسهم المنتمين إلى جمعيات الإدخار والإئتمان التعاوني **موضوع الديموقراطية التعاونية في نطاق البنيان التعاوني على إختلاف النشاط الذي تمارسه القطاعات التعاونية أي ممارسة البناء الديموقراطي فيها ، وقد أكد الجميع على أهمية الممارسة الديموقراطية بمفهومها السياسي من حيث تحقيق المناخ الملائم الذي يساعد على بناء الممارسة الديموقراطية التعاونية**

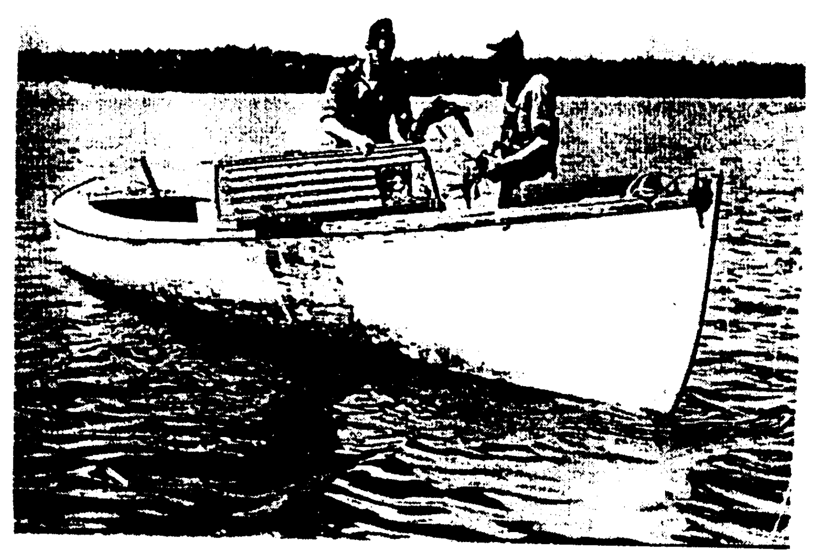
(*) لعل هذه الزيارة توضّح أثر الجامعات في إخراج أجيال قادرة من الناحية العلمية على خدمة الحركات التعاونية بشرط تدعيم الدولة والحركة التعاونية الشعبية ، وهذا يتطلب مرحلة متقدمة من الوعي بالمصالح العليا للوطن بصفة عامة ، والنهوض بالتنمية البشرية للقاعدة العريضة من التعاونيين الذين تخدمهم التعاونيات ، وندعو الله أن يتحقق تعاون هذا الفريق في مصر في المستقبل القريب !!...

(**) أذكر من بين العديد الذين قابلتهم دكتور " بيير بولان Pierre Poulin“ وهو يعتز بأنه حصل على الدكتوراه من جامعة لافال ، وأوكلت الحركة التعاونية إليه مشروع التأريخ لحركة ألفونس ديجاردان التعاونية Movement Dejardins' History Project ومدير التنمية التعاونية في المجلس الكندي التعاوني مسيو " ريجان لافلام Rejean Laflamme“ ومسيو "بيير جوليه Pierre Goul et“ المستشار الإعلامي للبنوك الشعبية لحركة ديجاردان ومس " نادين بلاك بيرن Nadine Blackburn“ مديرة الإتصالات لمؤسسة ديجاردان الدولية للتنمية Development international Desjardins.

التي تنتهجها الحركات التعاونيـة فـي إطـار هذا المنـاخ ، أي منـاخ ممارسـة الديموقراطية السياسية.

وقد أكد الجميع على أن هناك حقيقة على جانب كبير من الأهمية وهي أن الإدخـار والإئتمـان التعـاوني يُتيـح للنـاس فرصـاً عديـدة لإقامـة مشـروعات ولمشـاركة أصحـاب المشروعات التعاونية في الفائض أي الأرباح .. والإدارة .. **فالتعاون يمهد للمواطنين الأعضاء السبيل لإقامة مشروعات خاصة بهم ويحميهم من عواقب الآراء الجماعية المتطرفة** .. ذلك أن إقدام الجماعات المهنية على تطبيق آرائها بلا مرونـة قد يكون سبباً من أسباب إستياء العمال ودفعهم إلى الخروج على قوانين عقد العمـل التـي وضعها المدافعون عن الشركات الرأسمالية .. وحينئذ تهب هـذه القوانيـن لحمايـة رؤوس الأموال ، وتأييد الحالة القائمة ، وتخليد النظام الطبقي في المجتمع .. ولكن التعاون جدير بأن يقضي على هذا الإحتمال .. **وعلى سبيل المثال ذكر كل من أساتذة الجامعات الكندية ، والقيادات التعاونيـة التطبيقيـة بعض الأمثلـة المستمدة مـن تـاريخ تجارب التعاونيات في دولـة ككنـدا وعلـى سبيل المثـال ، فقد حـاولت الدولـة بالتعاون مع الصيادين أن تبحث في مشكلة ما يُعانيه الصيادين مستهدفة مـن وراء ذلـك رفـع مستواهم الإقتصـادي والإجتمـاعي ، وكـان أمـامهم طريقـان لتحقيق هذه الغاية : كان ممكناً تنظيم أولئك الصيادين في نقابة** أو - علـى حد تعبير أصحاب الشركات - في " **إتحاد لأصحاب رؤوس الأموال** " ، وأن يتم تنظيم المشتغلين بصناعة حفظ الأسماك في إتحاد آخر ، ثم يُعْقد إجتماعاً يضم الطرفين لمناقشـة موضوع الأجور ، وأحوال العمل ، وغير ذلك من المسـائل المتعلقـة بهذه الصناعـة .. **ولكنهم لم يسلكوا هذا الطريق .. وإنما فضلوا طريقاً تعاونياً .. فعملـوا علـى تنظيم صيادي جراد البحر أو ما نطلق عليه " الجمبري " في جماعات تعاونية يقـوم أعضاؤهـا بصناعـة الحفظ والتعبئـة لحسـابهم الخـاص .. وقـد أثبتـت النتائج أن الطريقة التعاونية هي أفضل الطرق .. وأنهـا قـادرة بجهودهـا أن**

تستغني عن مصانع الحفظ والتعبئة الخاص .. وأن الصيادين قادرون على أداء جميع العمليات اللازمة بأنفسهم ، وأن من صالحهم وصالح المجتمع أن يقوموا بها .. ويتضح من هذه التجربة **أن التعاون فوق جميع القوى التي تتميز بها الشركات الرأسمالية.**



صورة تقليدية توضح قوارب الصيد المستخدمة في صيد الأسماك في كندا.

وقد لَخَّصت جامعات كندا المهتمة بشئون التعاون قضية الصيادين فيما يأتي :

كانت المقاطعات الساحلية في كندا في عام ١٩٢٠ في ظروف إقتصادية لم تكن الزراعة فيها إلاً بالقدر الذي يفي بالكاد للحالة المعيشية ، وكان الصيادون يعيشون تحت رحمة التُجار الذين يُسيطرون على أسعار الإنتاج بيعاً وشراءاً ، وهذا جعل الصيادون يعيشون في حالة من الفقر الشديد ، ونتيجة للمطالبات الشعبية ، بما في ذلك رجال الدين **وعلى رأسهم الأب تومبكينز الخاص بمقاطعة نوفاسكوشيا**

Father Tompkins of Nova Scotia ، الحكومة الفيدرالية الكندية أوامرها بتشكيل " لجنة ملكية Royal Commission " وكان الهدف من تشكيل هذه اللجنة هو البحث في صناعة الأسماك Fishing Industry ، وعُرِفت هذه اللجنة بإسم رئيسها حيث سُميت " **لجنة ماكلين** Maclean Commission". وقد ظلت هذه اللجنة تعمل لمدة عامين عقدت أثناءها " ٤٩ لجنة إستماع hearings 49" ثم رفعت تقريرها إلى السلطات المختصة في عام ١٩٢٩. وقد تضمن تقرير اللجنة توصيتين إستنبطتهما من " **أفكار أساتذة** " **جامعة سانت فرانسيز إكزافير بأنتيجونيش بنوفاسكوشيا** Professors of St. Francis Xavier University in Antigonish, Nova Scotia.

وهاتان التوصيتان تتلخصان في الآتي :

*) إنشاء مؤسسة تكون مهمتها تقديم الخدمات التي تتعلق بتعليم الكبار.

*) إنشاء تعاونيات تكون مهمتها تسويق منتجات الأسماك.

وقد دعَّمت الحكومة هذه التوصيات وإستفادت منها المقاطعات الساحلية(*) وسكانها سواء أكانوا ناطقين باللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

وفيما يلي النص وفقاً لتقرير أساتذة التعاون المهتمين بشئون التعاون :

In the 1920s, in the Maritime Provinces, agriculture was limited to meeting subsistence needs. Fishermen were at the mercy of a few merchants who controlled both the cost of the products sold and the price paid. This situation kept many fishermen in a state of dire poverty. As a result of popular representations, including those made by Father Tompkins of Nova Scotia, the federal government created a Royal Commission on the Fishing Industry known by the name of its Chairman, the MacLean Commission. Over a period of two years this Commission held 49 hearings and submitted its report in 1929. At the heart of the report were two recommendations drawn from ideas shared by

---

(*) يقصد بالمقاطعات الساحلية :

١) نيوبرونسويك New Brunswick. ٢) نوفاسكوشيا Nova Scotia

٣) جزيرة البرنس إدوارد Prince Edward Island.

professors of St. Francis Xavier University in Antigonish, Nova Scotia :

*) The establishment of an adult education service; and
*) The organization of co-operatives to market fishery products.

The government supported these recommendations.

وهذا الفهم القائم على فكر أساتذة الجامعات والحكومة وأصحاب المصلحة الحقيقية من التعاونيين **كان من بين الأساليب التي كانت في ذهننا عندما إقترحنا البنيان التعاوني المتكامل في مصر عندما كنتت مقرراً للجنة التعاون بلجنة المائة التي تم إختيارها بالإستفتاء الشعبي ووضعت توصيات لإعادة البناء الإجتماعي والإقتصادي لمصر ، ووافق عليها المؤتمر التحضيري للقوى الشعبية عام ١٩٦٨**.. وقد أوضحنا وقتئذ أنه مما لاشك فيه أن هناك بعض الصناعات التي لن تستطيع الجمعيات التعاونية أن تطرقها في المستقبل القريب .. ومنها تلك الصناعات المختصة بإنتاج وسائل الترف .. والصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ، ولا يعني ذلك أن يتقاعس الناس عن الإقدام على النشاط التعاوني في أي ميدان إقتصادي يمكنهم أن يطرقوه ، أخذاً في الإعتبار أن النشاط السياسي القائم على الحكمة والتبصر ، والدخول في المجالات التي يمكن تحقيقها على مبدأ الإعتماد على النفس ، والمسئولية الذاتية ، والتمويل الذاتي ... هذه الأنواع الثلاثة من النشاط الإجتماعي جديرة بأن تُمَكِّنْ الجماعات المتعاونة من أن توفّره لنفسها وسائل الثقافة والنشر التي يتخذها الأفراد الأقوياء أداة لتكييف المجتمع على الوضع الذي يؤمنوا به ، وهذا ما حققته الحركات التعاونية المتقدمة في جميع أنحاء العالم حيث شاركت في تنظيم المجتمع على أُسس سليمة تمنع الإستغلال وإحتكار القلة ، وعلى سبيل المثال فقد تمكنت المنظمات التعاونية في عديد من دول العالم من أن تطرق مجالات الصحافة والإذاعة وغيرها من أجهزة الإعلام وإستعمالها لمصلحة الجماهير بصفة عامة والأعضاء التعاونيين بصفة خاصة ، فضلاً عن منع إستعمالها للإضرار بهم .. أن النفوذ الأدبي الذي يتأتى للجماهير من إمتلاكهم وإدارتهم للمشروعات التعاونية ، لاشك سيكبح جماح أولئك

الذين يوجهون نشاط الصحف والإذاعة للترويج لآرائهم المفروضة .. ويُنمي القوى الإقتصادية للجماهير ، وبإتساع سيطرتهم سيتمكنون من إنشاء وسائلهم الخاصة لإذاعة آرائهم والدعوة إلى منهاجهم .. وبذلك يستطيعون أن يلعبوا دورهم كاملاً في بناء مجتمع ديموقراطي جديد ... والغرض من هذه الوسائل واضح ، والقوى والوسائل الموصلة إلى الغاية معروفة وليس فيها أي إحتمال للأخطاء التي قد تنتج عن الصلابة والجمود .. فهي وسائل مأمونة مرنة تؤدي إلى تطور المجتمع تطوراً طبيعياً ، وإلى تطور آثار المخترعات والمكتشفات العلمية في المستقبل تطوراً يتفق مع مصلحة المجتمع .. أنها تترك لذكاء الجماهير حق تقرير الخطوات التي يلزم إتخاذها على ضوء تطورات المستقبل.. ومن الواجب تحقيقها .. وفي ذات الوقت تؤكد لنا أنه لو تحققت أشياء أخرى لانتهى الأمر بحل جميع المشاكل الإنسانية.. **والوسائل التعاونية إنما هي وسائل ديموقراطية لأنها أثناء تفاعلها تُوَلِّد بنفسها النشاط والقوى المحركة اللازمة لإستمرارها في العمل .. وعلاوة على ذلك فهي تتصف بسهولة الأداء ، وهذا شرط هام لنجاح الوسائل التي تستهدف بناء مجتمع جديد ، إذ يجب أن تكون تلك الوسائل من البساطة والسهولة بحيث يستطيع جميع الناس ، بما فيهم الفقراء وذوو الذكاء الضئيل ، أن يسهموا في بناء ذلك المجتمع الجديد ... ولابد لتلك الوسائل من أن تسمح لكل فرد بأن يسهم بيده ، مهما كانت ضعيفة لبناء المجتمع الجديد .. وسيكون وقع الضربات الضئيلة التي يضربها المتعاونون المتحدون كوقع المطرقة الفولاذية ... أي أداة يستخدمونها من أجل الصالح والنفع العام.**

إجماع على فهم وظيفة جمعيات الإئتمان :

هناك إجماع على أن الجمعية الإئتمانية مؤسسة مالية تعاونية تعبئ مدخرات أعضائها وتقرضها لأعضائها أيضاً ، وأصبحت الجمعية الإئتمانية إلى جانب ذلك مصدراً رئيسياً لمد المستهلك بالمعلومات والثقافة ، وتعتبر كل جمعية كياناً مستقلاً وهي لا تسعى للربح ، وتسجل لدى إحدى الوكالات الحكومية التي تتولى الإشراف على الجمعيات ، لكن

الجمعية تظل مملوكة لأعضائها الذين يتولون إدارتها أيضاً ، وتوظف الجمعيات الكبيرة مديرين محترفين ليساعدوا مجالس الإدارة والمنتخبة ، وتقوم جمعية الإئتمان لتشجيع التوفير ولتقديم قروض مخفضة التكلفة لأغراض سليمة ولا يدخر لدى الجمعية إلا الأعضاء ولا يقترض منها سوى الأعضاء.

وتعمل الجمعية على تحقيق هدف مشترك يربط المشتركين في عضويتها ، أي أن هؤلاء الأعضاء يشتركون في خلفية معينة مشتركة فيما بينهم ، فقد تكون الرابطة أنهم يعملون جميعاً ويقيمون في مجتمع واحد ، أو ينتمون إلى تنظيم أخوي واحد هو نقابة ما وعضوية النقابة مفتوحة للجميع حسب نوع الرابطة المشتركة بينهم بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة ، وتعتبر جمعيات الإئتمان المؤسسات الخاصة الوحيدة المفتوحة عضويتها أمام أعضاء المجتمع وذلك بالنسبة للجمعيات التي تقام لخدمة هذا المجتمع.

وتدار الجمعية إدارة ديموقراطية ، فينتخب أعضاء الجمعية مجلس الإدارة وأعضاء اللجان ويعمل الموظفون المأجورون تحت إشراف مجلس الإدارة أو المدير أو أمين الصندوق ، كل في مجال مسئولياته ، وتشجع الجمعية أعضاءها على الإدخار ، وقد توسعت الجمعيات الإئتمانية خلال نصف القرن الأخير في أدوات الإدخار ، وتمنح الجمعية قروضاً من المدخرات إلى أعضائها لشراء السلع الإستهلاكية ولمواصلة التعليم ولأغراض أخرى كثيرة ، وتقدم القروض بفائدة أقل من المعدل الجاري في سوق الإقراض ، وتدفع معظم الجمعيات فائدة متفاوتة بالنسبة لأدوات الإدخار المختلفة كما تأخذ فوائد بأسعار متفاوتة حسب أغراض القروض ، وتعود أرباح الجمعيات بوجه عام بعد خصم المصروفات والإحتياطيات القانونية إلى الأعضاء إما في صورة ربح على المدخرات أو عائد على الفوائد المدفوعة ، ويعتبر عائد الفوائد المدفوعة ظاهرة فريدة كانت تنفرد بها جمعيات الإئتمان بين مؤسسات الإقراض ، ولم تبدأ البنوك الأمريكية في تجربة تنفيذ تلك الفكرة سوى في السبعينات ، ولجمعية الإئتمان الحق في الإحتفاظ بجزء من الإيرادات كإيرادات غير موزعة ، أو في شكل إحتياطي لأغراض غير متوقعة في المستقبل ، ويساعد هذا الإجراء على تدعيم وإستقرار الجمعية.

والجدير بالذكر أن الأسباب المعتادة للإقراض تتلخص في الرغبة في سداد ديون قديمة أو سداد الضرائب وتغطية نفقات العلاج الطبي ، أو الجنازات ، أو إصلاح المنازل أو شراء أدوات المزرعة أو أدوات المهنة أو السيارات أو دفع مصروفات التعليم ، أو الزواج أو الطوارئ الأسرية ... الخ .. وتتفاوت القوانين من حيث مقدار ما تفرضه الجمعية للعضو الواحد ، والمعتاد أن تقرض الجمعية العضو عدة مئات من الدولارات أو أكثر بناء على توقيعه وحده ويزداد المبلغ كثيراً إذا قدم العضو ضماناً للقرض ، وتقدم الجمعيات أحياناً وفي بعض الجهات قروضاً بضمانات رهن عقاري ، وتصرف مثل هذه القروض من فائض أموال الجمعية ، غير أن المهمة الرئيسية لجمعيات الإئتمان هي تقديم قروض لأعضائها من أجل إحتياجاتهم أو مشروعات صغيرة تعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع العام ، ويندر أن يتجاوز سعر الفائدة على قروض الجمعيات المعدلات المخفضة المقررة ، ولا تتقاضى الجمعيات رسوماً أو مصروفات أخرى ، ويلاحظ أن العائد على الفوائد الذي تصرفه الجمعيات لأعضائها يؤدي إلى خفض سعر الفائدة المشار إليها ويستفيد الأعضاء من إنخفاض سعر الفائدة على قروض الجمعيات وبذلك يوفرون بعض المال الذي يمكنهم إستخدامه في مجالات أخرى.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نؤكد على ما تقوم به هذه الجمعيات من حملات للتوعية من أجل تشجيع الإدخار ، حيث تقوم جمعيات الإئتمان بحملة مستديمة لحث الأعضاء على مداومة الإدخار بإنتظام وزيادة مدخراتهم ، وأثمرت هذه الحملات في إقناع وغرس الإدخار عند آلاف من الناس ، فبدأ الكثيرون ممن لم يكونوا يدخرون من قبل في إقتطاع جانب من أجورهم ولو صغير القيمة وإدخاره ، وبذلك يتعلموا أن القليل الأقل مع الأعداد الكبيرة تحقق وفورات إقتصادية ، وتوجه المكاسب الإقتصادية أساساً ليستفيد منها الأعضاء في المقام الأول ، غير أن كثيراً من الناس يستفيدون أيضاً منها ، ويمكن إستفادة مختلف الجماعات من هذه المكاسب الإقتصادية بترتيبها في شكل قائمة ، وتشمل هذه الجماعات الأعضاء وأسر الأعضاء وأرباب العمل الذين يستخدمون الأعضاء والمجتمع ، فمثلاً المكاسب بالنسبة للعضو تتمثل في أن يجد مكاناً مناسباً للإدخار ويتعلم عادات إقتصادية تنموية ويستفيد من إنخفاض تكلفة الإئتمان والتأمين بالنسبة للقروض والمدخرات وأرباح معقولة وأمان للمدخرات ، أما المكاسب بالنسبة لأسرة العضو ، فإنه

يتعلم سلوكيات تحقق الرخاء ، ويشعر بأنه وسط عائلة واحدة وعضوية مشتركة لأعضائها وزيادة القدرة الشرائية للأسرة والإنتفاع بخدمة تأمين القرض ، وبالنسبة لرب العمل الذي يستخدم العضو فإنه سيلمس فضل هذا الأسلوب في القضاء على المظاهر وزيادة إنتاجية العاملين وسعادتهم وزيادة القدرة الشرائية للجماعة وتيسير الإقراض والإدخار.

وهكذا يمكن بيان المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان ببساطة شديدة عن طريق قوائم قصيرة ، حيث أن جمعية الإئتمان هي في أساسها منظمة بسيطة غير معقدة تهتم بخدمة بعض الحاجات فقط لجماعات معينة من الناس ، وتتجنب مغريات التوسع في الخدمات مما يؤدي بالجمعية في النهاية إلى أن تصبح مؤسسة تجارية صرفة أو أن تبتعد كثيراً عن المبادئ التعاونية الأساسية ، فالمفروض أن الأعضاء هم المستفيدون أساساً وإليهم قبل غيرهم توجه المكاسب مباشرة.

وأرجو أن يكون واضحاً أن الطريق إلى التنمية التعاونية يعتمد على عقولنا نحن التعاونيين ، وسواعدنا ، وإرادتنا ، وتصميمنا فلتترابط أيدينا لكي نخفف الأعباء عن كاهل الكادحين ، والإعتماد على القوة الذاتية هو أساس أي تقدم للحركة التعاونية في أي دولة ، وعلى وجه الخصوص في إطار متغيرات مجتمعنا الدولي المعاصر.

جمعيات الإدخار والتنمية الإنسانية :

تعتبر حركة صناديق الإدخار الشعبية وعلى رأسها " منظمة ديجاردان " أكبر منظمة مالية في مقاطعة كويبيك ، وتحتل المركز السادس بالنسبة لجميع المقاطعات في كندا ، وهي شبكة واسعة من تعاونيات الإدخار التي تقدم خدمات الإدخار وأعلن رئيسها في الإجتماع الخاص الذي حضرناه والذي عقده مع المهتمين بشئون الإئتمان التعاوني أن مجموع أصولها بلغ ٥ر٨٣ بليون دولار كندئ !!..
كما أعلن بأن الهدف الأول لجمعيات الإئتمان هو بناء الإنسان ، **وحين يكتسب الإنسان عادة التوفير بتأثير عضويته في جمعية الإدخار يصبح أكثر حرية وأعلى**

مقاماً مما كان قبل إكتسابه تلك العادة ، وحين يقترض الإنسان مالاً بأقل سعر فائدة ممكنة ويستخدم القرض لغرض إنتاجي أو إستهلاكي فإنه يشعر بحرية أكثر وحكمة أكثر ، فجمعية الإئتمان إذن عبارة عن جماعة تتعاون ليبني كل منها الآخر ليصبحوا أكثر تحرراً وأكثر رسوخاً وأكثر حكمة وكل ذلك نتيجة عضويتهم في جمعية الإئتمان.

وتزود جمعية الإئتمان المجتمع الذي تقوم فيه بأداة ديموقراطية بسيطة ، ولا نعدو الحقيقة حين نقول أن كافة مظاهر الديموقراطية تنبض بالحياة في جمعية الإئتمان وأكبر مثل على ذلك الإجتماع السنوي للجمعية العمومية ، فيقضي القانون بأن تجمع الجمعية الإئتمانية أعضاءها معاً مرة واحدة على الأقل كل سنة لتعرض عليهم تقريراً عن أعمالها في السنة الماضية وليقرروا خطة العمل في السنة المقبلة ، ويتولى الأعضاء إنتخاب المسئولين في الجمعية بطريقة وإجراءات ديموقراطية مبسطة ، **ويخضع هؤلاء المسئولون المنتخبون لنظام من التوازنات والمراجعات يمنحهم حرية العمل من ناحية ويعصمهم من إساءة إستخدام سلطتهم من ناحية أخرى** ، أي أن أعضاء جمعية الإئتمان يمارسون الديموقراطية ويديرون مجتمعهم الديموقراطي الخاص.

وتستطيع جمعيات الإئتمان أن تفخر بأنها قوة تعمل من أجل الإصلاح المعنوي في كل مجتمع فهي تُذَكِّر الإنسان بأن السلع المادية ليست هدفاً في ذاتها وليست من أجل أن يحقق قلة من الأفراد أقصى ربح من ورائها على حساب الآخرين ، بل على العكس يجب أن تتاح للجميع في إطار التضامن المشترك الذي يمثل الرابط بين الأعضاء وتُجَسِّد الجمعية الإئتمانية في نظر أعضائها الفكرة **القائلة بأن خيرات العالم قد إجتمعت لتكون أدوات تحقق للجنس البشري حياة رغدة كريمة.**

وتضرب الجمعية الإئتمانية مثلاً عملياً يتكرر يومياً على تطبيق فكرة الأخاء الإنساني وتدل كل الدلائل على أن أعضاء الجمعية يتأثرون بهذه الفكرة ويطبقونها في مجتمعهم وبيئتهم ويصبح العضو على إستعداد ليقدم في سماحة من نفسه ومن مكسبه

لتحسين أحوال المجتمع. وقال رئيس قسم التعاون بجامعة مونكتون University Moncton Chair of Cooperative Studies : " نلاحظ أن عضو جمعية الإئتمان الذي يتمتع بحالة مالية أيسر من غيره بسبب أو بغيره ، يميل هو الآخر إلى البذل والقيام بدور في أنشطة المجتمع ، فيعمل في إطار الكنيسة أو المدرسة وفي كافة المشروعات ذات النفع ، وسواء ساهم بقليل من المال في الصليب الأحمر ، أو تبرع ببضعة ساعات لأي مشروع أو قدم شيئاً لإنشاء جناح جديد لنادي منطقته ، فهو في كافة تلك الأحوال إنما يعمل ما لم يكن يستطع عمله إلا بمعونة أصدقائه في جمعية الإئتمان حيث أن هؤلاء الأصدقاء هم الذين يمهدون له سبيل ذلك الصنيع الطيب ".

ولا يقتصر نفع جمعية الإئتمان على أنها تقدم للمجتمع الكثير ، بل أيضاً مؤسسة مستقرة من مؤسسات المجتمع وذات فاعلية وكفاءة لأنها مُبَرَّأة من القلق المالي وهو أكبر أسباب الإضطراب في الصناعة ومن ثم فإن العاملين بها يُحِسون بالأمن وبأنهم يستطيعون الإحتفاظ بوظائفهم وأن لهم مورد إقتصادي مستقر. **وتسهم الجمعيات الإئتمانية بقوة في تحسين المجتمعات المحلية من ناحية وفي الرخاء العالمي كله من ناحية أخرى.**

وجمعيات الإئتمان جميعها مؤسسات قانونية تعمل بموجب نظم وإتفاقيات وترتيبات أخرى تصدرها الهيئات الحكومية ، ويعتبر المجلس العالمي لجمعيات الإئتمان جهة تسجيل أو ترخيص للجمعيات ... **وتسجل جمعيات الإئتمان في كندا بموجب القوانين الإقليمية شأنها في ذلك شأن الصناديق الشعبية في كويبيك وهي مؤسسات شبيهة بجمعيات الإئتمان ، وتعمل جمعيات الإئتمان في البلاد الأخرى بموجب قوانين خاصة بها أو قوانين عامة تسري على جميع الجمعيات التعاونية.**

وتنضم جمعيات الإئتمان إلى عضوية الروابط وإتحادات الروابط **ويتولى المجلس العالمي الإشراف على البناء كله** ، وتمثل الفوائد التي تتقاضاها جمعيات

الإئتمان والعائد على الفائض المستثمر الدخل الذي تستند إليه الروابط والإتحادات الإقليمية والمجلس العالمي والهيئات التابعة مثل جمعيات التوريد التعاونية وجمعية التأمين المتبادل التابعة للإتحاد القومي.

وتتميز التعاونيات الإئتمانية بطابعها الديموقراطي ، إذ يقوم الأعضاء ذاتهم بتعيين مجلس الإدارة ، ولجنة المراقبة ولجنة الإئتمان. ويقرر الأعضاء السياسة التي تنتهجها تعاونية الإدخار والإئتمان التي ينتمون إليها ، وذلك خلال الإجتماع السنوي.

ومن الملاحظ أن حركة التعاونيات الإئتمانية قد إنتشرت في العالم بسرعة ، إذ أن ما يربو على ٨٧ بلداً قد سبق له أن أنشأ تعاونيات للإدخار والإئتمان. وتضم هذه الأخيرة مجموع ٦ر٨٨ مليون عضو ... وفي عدة مناطق تمكنت التعاونيات الإئتمانية من رفع ظروف معيشة أعضائها بصورة باهرة. فقبل إقامة التعاونيات الإئتمانية ، لم يكن الأشخاص ذوو الدخل المنخفض يتصوروا أن في إمكانهم إدخار أو إقتراض بعض المال، موفرين بالطريقة تلك ما يملكونه من رؤوس أموال للحصول على قروض أو تلبية إحتياجاتهم الخاصة بهم ، **أي أن لديهم مصادرهم الإئتمانية الخاصة بهم** ، ويرسمون لأنفسهم الطريق الأمثل الذي يمكن من خلاله تحقيق أهدافهم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، ولهذا سنتعرض بإذن الله في الفصل التالي لموضوع المجلس العالمي للإدخار والإئتمان.

ونرجو أن نوضح أن الحركات التعاونية تواجه صعوبات ، غير أنها بما لديها من عزيمة تعمل على التغلب عليها ، وعلى سبيل المثال شهد عام ١٩٤١ طفرة كبيرة في عدد جمعيات الإئتمان التي ترتبط بالمواطنين الناطقين باللغة الفرنسية يُطلق عليها في كندا " **جمعيات الإئتمان الفرنكوفونية** Francophone credit unions".

وقد شهدت هذه الجمعيات صراعات بعد أن تدخلت جمعيات الإئتمان الأمريكية وتحالفت مع " **جمعيات** الإئتمان الإنجليزية Anglophone credit unions ، وقد ترتب على ذلك أن إمتلكت جمعيات الإئتمان الإنجليزية مزيداً من الأصول ، الأمر الذي ترتب عليه أن تسعى جمعيات الإئتمان الفرنسية من أجل الحفاظ على شخصيتها وهويتها وإستمرار نشاطها The question was one of ensuring the survival of their identity

and asserting that identity ، وبين هـذه الصراعات وضرورة التَغَلُّب عليها بـرز أحـد الأشخاص الذين يتميزون بالعلم وروح العطاء وهـو " مـارتن ج. ليجـير .J - Martin " Legere الذي وثقت فيه الحركة وعهدت إليه بإدارة إتحـاد الإئتمـان وظـل يديرهـا لفـترة بلغت ٣٦ عاماً.

He was entrusted with the job and ran the federation for the first 36 years of its existane.

ويذكر علمـاء التعـاون أن حكمـة هـذا الشـخص وقدرتـه الإداريـة ، وإستمراره في إدارة الإتحاد هذه الفترة الطويلة هي التي مكنت تعاونيات الإئتمان الفرنسية من إجتياز هذا الصراع ، والنجاح الذي وصلت إليه ، بالإضافة إلى روح العطاء الذي تميزت به حركة الإئتمان الفرنسية وإمتداد عطائها ، وأمكنها أن تضع الأساس لديناميكية العمل في فترة ما بعد الستينات من القرن العشرين.

الخلاصـــــة

توضح البحوث والدراسات الصادرة عن علماء التعاون أن جمعيات الإئتمان في أوروبا وغيرها من قارات العالم إضطرد نموها بقوة خلال فترة ما بعد الحرب ، وأنه يوجد في أوروبا وحدها الآن ما يقرب من ١١ر٠٠٠ بنك تعاوني مُنتشر في أرجائها وتعمل على الصعيد المحلي والإقليمي ، ولها ٥٦ر٠٠٠ فرع ، وعضوية واعية مستنيرة قوية عددها ٣٣ مليون عضواً ، ومجموع القوى العاملة فيها يبلغ عددهم ٤٠٠ر٠٠٠ عضواً ومجموع أصولها ١ر١٠٠ بليون وحدة نقد أوروبية ، وقد لعبت جمعيات الإئتمان والتي يُطلق عليها بنوك في أنحاء العالم دوراً على جانب كبير من الأهمية في تمويل مشروعات التنمية ، وتتراوح أهمية الدور الذي قامت به هذه البنوك من دولة لأخرى ، وعلى سبيل المثال فإنها إستطاعت أن تحظى بثقة الأعضاء التعاونيين وأن تكون مكاناً أميناً لمدخراتهم ، فبنوك المدخرات والإئتمان في ألمانيا تحتل ما يقرب من ٣٠٪ من سوق المدخرات ، وفي النمسا تحتل ٢٢٪ ، وفي هولندا ٢٥٪ ، وهذه البنوك جميعاً تقدم الخدمات البنكية.

وفيما يتعلق بالحركة التعاونية في النمسا فإن المراجع العلمية التي أرَخَّت للحركة التعاونية في النمسا أن الحركة التعاونية فيها إنبثقت عن طريق جهود شعبية ، ولم تكن الحركة التعاونية النمساوية وليدة جهود أحد الرواد التعاونيين النمساويين الذين يُطلق عليهم في كل دولة " أبو الحركة " أو " مكتشف الحركة " founding father ، ولم تشهد النمسا من بين أبنائها عالماً مثل " فلهلم رايفيزن " أو " شولز ديليتش " اللذان قادا الحركة التعاونية في ألمانيا.. غير أنه يمكننا القول أن تأسيس جمعية رايفيزن للإقراض في مدينة مولُدورف Muhldorf والتي تقع بالقرب من مدينة سبيتر Spitz يعتبر البدء الحقيقي لنهضة جمعيات رايفيزن النمساوية حيث تعتبر هذه الجمعية هي الجمعية الرائدة الأولى في هذا النشاط ، فبعد أن قامت الجمعية عام ١٨٦٦ ، توالى بعد ذلك إنشاء الجمعيات حتى بلغ عددها ٦٠٠ جمعية بعد ١٠ سنوات.

وقد عرفت جمعيات رايفيزن للإقراض بإسم بنوك رايفيزن ، وإستطاعت تلك البنوك عن طريق قروضها أن تشمل نهضة تعاونية شملت نواحي كثيرة من الحياة الإقتصادية ،

ورغبة في تدعيم تلك الحركة ، أنشأت جمعيات رايفيزن في عام ١٨٩٨ مركزاً إتحادياً في مدينة فيينا ، ومراكز إقليمية في شتى أنحاء النمسا ، وهذا هو الأساس الذي نهض عليه البناء التنظيمي الحالي لحركة رايفيزن النمساوية أي أن الحركة قد نمت نمواً طبيعياً مستندة إلى إقبال الجماهير ورغبتهم في مساعدة أنفسهم والعمل معاً في إطار الإدارة الذاتية ، وقد أسهم هؤلاء جميعاً في تقدم الحركة ونموها حتى أصبح ما يقرب من ٥٠٪ من تعداد السكان لهم حسابات إدخار في تعاونياتهم ، وكذلك تستوعب صوامع هذه الجمعيات ما يقرب من ثلثي محاصيل الحبوب في النمسا ، هذا بالإضافة إلى أن جمعيات الألبان والجبن تتلقى ٩٠٪ من إنتاج الألبان في النمسا.. وهناك إجماع في النمسا على أنه لا ينبغي الإتجاه نحو تقييم جمعيات رايفيزن النمساوية بالنتائج التي يوضحها نشاطها الإقتصادي الرائد ، بل أن البعد الحقيقي الذي ينبغي أن يأخذ في الإعتبار عند تقييمها هو مقارنتها بغيرها من المنشآت التي تعمل معها في سوق النشاط الإقتصادي ، وعندئذ سيتبين بوضوح كامل مثالية هذه الجمعيات وقدرتها على دفع الجماهير على الإرتباط بها وإعتبار هؤلاء الجماهير هم القوى الدافعة المسيرة لهذا النشاط الإقتصادي الكبير.

أما فيما يتعلق بكندا ، فإن من الشخصيات الهامة في تاريخ جمعيات الإئتمان فيها " الفونس ديجاردان " وهناك إجماع من المنظمات التعاونية الدولية على نجاح حركة الإدخار والإئتمان في كندا بصفة عامة ، ومقاطعة كويبيك بصفة خاصة حيث إمتد نشاطها إلى ما تقوم به البنوك من حيث إجراء المقاصة في المعاملات ، وإمتلاك الشركات ، وإصدار الكارتات البنكية Plastic cards وتقديم الخدمات التي ترتبط بالمعلومات والجوانب الفنية ، كما تمتلك المؤسسات التابعة التي تقدم خدمات الأمن ، والخدمات التأمينية على إختلاف أنواعها ، بالإضافة إلى الخدمات التي تتعلق بإقامة مشروعات إستثمارية ، وقد سارت في عملها معتمدة على نشر الوعي الإدخاري بين المواطنين ، وحسن إستخدام الإئتمان بما يحقق التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، أي توسيع قاعدة الإدخار كأساس لتمويل إنشاء مشروعات يحتاج إليها الأعضاء والمجتمع.

وفي ضوء القاعدة السابقة إهتمت حركة الإدخار والإئتمان في مقاطعة كويبيك بإقامة الشركات التابعة التي تملكها بهدف التنمية الإقتصادية من خلال صناديق الإستثمار

الإقليمية ، والوقوف بجانب أصحاب المواهب من المبدعين والمبتكرين المحليين الذين يفضلون العمل في إطار مسئوليات المالك صاحب المشروع أي المُبدِّع القادر على إدارة فكرة لصالح نفسه والمجتمع ، ولكن ليس لديه القدرة المالية ، وفي مثل هذه الأحوال تلعب حركة الإدخار والإئتمان دوراً على جانب كبير من الأهمية في تيسير تحقيق أهداف المبدعين ووضع مهاراتهم وقدراتهم في خدمة النهوض بالمجتمع ... هذا بالإضافة إلى أن حركة الإدخار والإئتمان تهتم إهتماماً كبيراً بالإسهام في الشركات الكبرى التي ترى الحركة أنها من الضرورات الهامة واللازمة لتدعيم وتنمية إقتصاد مقاطعة كويبيك.

وقد أوضح أساتذة التعاون وقيادات الحركة التعاونية في كندا ، أن المجتمع الكندي يتعرض لتغيرات ثقافية متسارعة ومتنامية ، شأنه في ذلك شأن المجتمعات المتقدمة التي تسعى نحو التقدم ، وتشمل تلك التغيرات جوانب متعددة كالمعارف والأفكار والمعلومات والتكنولوجيا والإكتشافات والإختراعات والإبتكارات والعادات والتقاليد والقيم والسلوكيات ، وهذه المتغيرات لابد من مواجهتها وتحليلها ، وإنتقاء الصالح منها ، ويستلزم هذا إهتمام جميع المؤسسات والمنظمات التربوية والإجتماعية والإقتصادية للقيام بهذا العمل ، ومن بين هذه المؤسسات والمنظمات والبنيان التعاوني على تدرج مستوياته ، ومما يساعد على إسراع الخطى نحو مواجهة هذه المتغيرات من أجل تحقيق أهداف عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية بصفة عامة ، والتنظيمات التعاونية بصفة خاصة ، إنشاء جمعيات الإئتمان.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضوع عن طريق قُدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) تناول بالشرح والتعليق موضحاً أثر الفكر النظري والتطبيقي فيما يتعلق بتعاونيات الإدخار والإئتمان على التنمية الإجتماعية والإقتصادية في عالمنا المعاصر.

*) في أي عام تَمَّ إنشاء أول جمعية للإدخار والإئتمان في النمسا ؟... وما أثر هذه الجمعية مُقارناً بغيرها من المنشآت التي تعمل في سوق النشاط الإقتصادي ؟...

*) ما هو الدور الذي يقوم به إتحاد رايفيزن النمساوي ؟... وما هي أهم القطاعات الإقتصادية التي تندرج في عضويته ، على أن توضِّح أهمية كل قطاع ، ومدى تطبيق الحركة التعاونية في النمسا لمبدأ التعاون الأفقي ، ومبدأ التعاون الرأسي ؟..

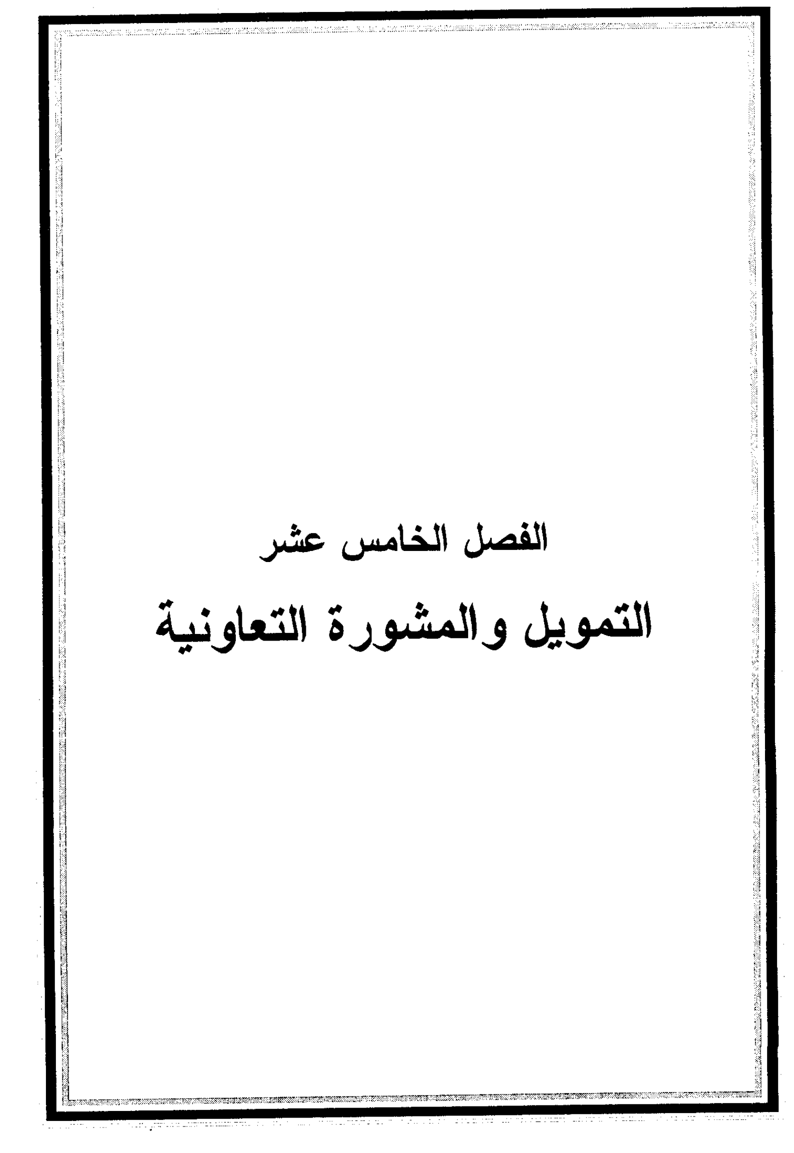
*) تناول بالشرح والتعليق أهم الموضوعات التي تناولها المؤتمر العام للحلف التعاوني الدولي الذي إنعقد في كويبيك بكندا في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر عام ١٩٩٩ ، ثم وضِّح رأيك الخاص فيما يتعلق بالدروس المستفادة للحركة التعاونية المصرية.

*) لماذا تعتبر الحركات التعاونية في الدول الأمريكية " الفونس ديجاردان **"Alphones Desjardin** أبو حركة الإئتمان التعاوني ؟... أكتب نُبذة عن تاريخ حياة هذا الرائد التعاوني ، ثم وضِّح الدروس المُستفادة من حركة كفاحه.

*) تناول بالشرح والتعليق موضحاً ... لماذا يرى علماء التعاون أن تعاونيات الإئتمان في مقاطعة كويبيك بكندا ذات خصوصية ترتبط وتتميز بها ؟... وما هو أثر الفرنكفونية على هذه الخصوصية ؟..

*) أكتب في إيجاز موضحاً الدور الذي يقوم به كل مما يأتي :
   *) المجلس الكندي للتعاونيات الناطقة باللغة الفرنسية.
   *) الإتحاد التعاوني الكندي.
   *) اللجنة الملكية الكندية للبحث في صناعة الأسماك.

*) ما هو مضمون قرار الحلف التعاوني الدولي فيما يتعلق بإجراء البحوث الخاصة بمستقبل الحركات التعاونية في إطار المتغيرات العالمية ؟.. وما هو أثر الديموقراطية السياسية على الديموقراطية التعاونية ؟..



الفصل الخامس عشر

التمويل والمشورة التعاونية

النظام العالمي الجديد والعدالة :

من الحقائق التي أثبتتها الدراسات العلمية المنبثقة عن الهيئات العالمية ، كالمجلس الإقتصادي المنبثق عن هيئة الأمم المتحدة ، والحلف التعاوني الدولي ، والحوار القائم بين الدول الصناعية والدول النامية **وأخيراً الملتقى الإقتصادي الدولي الذي إنعقد في ديفوس بسويسرا في آخر يناير عام ٢٠٠٠ The World Economic Reforms at Davos Forum, Switzerland وكان من بين الموضوعات التي ناقشها هذا المؤتمر الدولي العلمي تحت ضغط رؤساء النقابات في العالم بضرورة أن يُلزم الملتقى نفسه بالعمل على تحقيق العدالة الإجتماعية الدولية إلخ ... أوضحت هذه المنظمات الدولية أن الفوارق تتسع بين الدول الغنية والدول الفقيرة وأن عالمنا المعاصر مهدد بإنهيار نظامه النقدي ، وأنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل إيجاد نظام إجتماعي إقتصادي جديد تتحقق في مُقومات تخطيطه وتنظيمه تكافؤ الفرص ويتم بموجبه إعادة توزيع الثروة ، بحيث تنال فيه الدول النامية حقها العادل من الدخل الذي يُسهم في تحسين شئون مواطنيها الإجتماعية والإقتصادية ، وتُجمع الدراسات على أن النظام الجديد** ينبغي أن يكون للتعاون فيه أو في نصيب حيث أنه يرتبط بالقاعدة العريضة من المواطنين ، **وأن أشكال التعاون ينبغي أن تتطور ، بحيث تأخذ شكل المُرَكَّبات التعاونية العصرية ، وأن تنتشر على هيئة سلسلة متجانسة الصورة ، وتخدم الأعضاء والمواطنين في شتى المجالات التي ترتبط بإحتياجات الإنسان المتزايدة وفقاً للتطورات والمتغيرات المتوقعة مع القرن الحادي والعشرين .**

وفي ضوء هذه المعاني أصدر الحلف التعاوني الدولي القرار الآتي لجميع الحركات التعاونية :

نص قرار الحلف التعاوني الدولي لمقابلة تحديات المستقبل

الأمل .. والعمل.

إن الحلف التعاوني الدولي :

يرحب : بالتقرير الذي وضعه الحلف لما ينبغي أن تكون عليه التعاونيات عام ٢٠٠٠ وما بعدها ، والذي يصف الظروف الإقتصادية المحيطة بالتعاونيات في المستقبل أو التي يُحتمل أن تعمل من خلالها التعاونيات في المستقبل ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالنقص المتزايد في البترول ، وما يُحتمل أن يترتب على ذلك من إستمرار ضغوط التضخم وكذلك الإرتفاع في البطالة ، وإحتمال إستمرار الركود في المعاملات التجارية ،

هذا بالإضافة إلى إحتمال زيادة الحواجز في المعاملات التجارية وإنهيار النظام النقدي العالمي.

ويقبل : وجهات النظر التي يتضمنها التقرير فيما يتعلق **بالتحذير من الهوة المتزايدة بين الدول الصناعية الغنية والدول الفقيرة النامية** بالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لمساعدة الدول النامية ، ويثني على الإقتراحات البناءة التي تضمنها تقرير اللجنة المستقلة عن الموضوعات المرتبطة بالتنمية العالمية.

ويلاحظ : أن التقرير يأخذ في الحسبان الأزمات المحيطة ، والحاجة إلى الحفاظ على المصادر الطبيعية ونقاء البيئة وإرتفاع معدل الهجرة إلى المدن ، وإحتمالات المجاعة المترتبة على نقص الغذاء العالمي نتيجة للنقص في الإنتاج الغذائي وعجزه عن تلبية إحتياجات الأعداد المتزايدة من سكان المدن.

ويؤكد : الحاجة إلى تأمين السلام ، ويُحذر من النكبات التي سيقع فيها الجنس البشري في حالة عدم سيادة السلام ، ومن أجل هذا ينبغي إجراء خفض كبير فيما يصرف على معدات الحروب.

ويعترف : بأن التعاونيات ستُواجه مصاعب متزايدة **في عالم تتركز فيه الثروة في عدد قليل من الأفراد في كثير من الدول** ، وكذلك في مواجهة القوة والثروة المتزايدة للشركات المتعددة الجنسية التي تعود أرباحها على أعداد قليلة.

ويرحب : بنظام إجتماعي وإقتصادي يستند إلى أسس تساعد على إعطاء الأمل للجنس البشري مثل **إيجاد نظام إقتصادي يهتم بما يترتب على إنعدام تكافؤ الفرص في النظام الإقتصادي القائم على دوافع الربح** بغض النظر عن إهتمامه بمقابلة إحتياجات الإنسان ، وكذلك مثل إيجاد نظام يقدم إقتراحات بناءة من أجل إستراتيجية جديدة للتنمية العالمية عن طريق الأمم المتحدة يمكن من خلاله تحقيق عدالة توزيع الثروة ، وتوضيح الفوائد التي تعود على العالم من إقامة نظام إقتصادي جديد تساهم في إقامته القاعدة العريضة من المواطنين في الشعوب بالإشتراك مع المرأة.

ويعلن : أن الإهتمام المتزايد بتدعيم التنمية التعاونية يُعتبر واحداً من الإتجاهات التي ينبغي أن تتضمنها إستراتيجية التنمية في النظام العالمي الجديد ، حيث أن التنمية التعاونية تُسهم في تحقيق إسهامات كبيرة فيما يتعلق بحل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي يشهدها مجتمعنا المعاصر.

ويرى : أنه ينبغي إعطاء أولوية قصوى لما يأتي :

أ) **تنمية التعاونيات الزراعية بين صغار المزارعين** وعلى وجه الخصوص في الدول النامية ، **مع إعطاء أهمية خاصة لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق عائداً أفضل للمنتجين.**

ب) **تشجيع التعاونيات الصناعية** وحفزها على إدارة مشروعاتها بأسلوب تتوافر فيه الحوافز ، وإرتفاع الكفاءة الإنتاجية ، وإنخفاض معدل البطالة ، وكذلك تحسين العلاقات الصناعية ، وإنتهاج سياسات يتحقق فيها مزيداً من العدالة فيما يتعلق بتوزيع الدخل.

ج) **تحقيق مزيداً من الرعاية للتعاونيات** الإستهلاكية بأسلوب من شأنه التأكيد على طبيعة هذه التعاونيات التي تتميز عن غيرها من تجارة القطاع الخاص ، **وبأسلوب يحفظ على هذه التعاونيات إستقلالها** وديموقراطية إدارتها في إطار من رقابة أعضائها.

د) **إنشاء سلسلة من التعاونيات المتخصصة المتعددة النشاط** أو الجمعيات المتعددة الأغراض ، وعلى وجه الخصوص في المناطق الحضارية ، بأسلوب يُمْكِنُ من خلاله تزويد الأعضاء بخدمات إقتصادية وإجتماعية واسعة ، كالإسكان والأقراض والبنوك والتأمين والمطاعم والخدمات الطبية والسياحية والترويحية ، أي إنشاء مركز تعاوني كبير في المناطق الحضارية المجاورة للتجمعات السكانية يستطيع تقديم هذه الخدمات.

ويعتبر : أن هذا التقرير بداية لعملية مستمرة من البحوث والنقد الذاتي عن طريق المنظمة التعاونية الدولية ، ومن أجل ذلك :

يطالب : المنظمات الأعضاء بإيجاد الوسائل إمَّا عن طريق إعتمادها على نفسها أو من خلال ممثليها لدى حكوماتها أو بالإثنين معاً للمساعدة على إمكانية تطبيق الخطوات الأربع التالية من أجل التنمية التعاونية :

أ) **الدراسة الدقيقة** لتقرير الحلف عن التعاونيات عام ٢٠٠٠ وما بعدها.

ب) **المشاركة** في مزيد من النقاش حول ما يتضمنه التقرير من إمكانيات التطبيق.

ج) **إختيار الإقتراحات والحلول التي تتناسب مع ظروف كل دولة والتي** يمكن من خلالها حل ما قد يعترضها من مشكلات.

د) **إجراء الدراسة** اللازمة وإن إقتضى الأمر إجراء برامج بحثية تتعلق بدراسة مستقبل الحركة التعاونية على إختلاف أوجه نشاطها في إطار من النظام التعاوني القائم.

ويطلب :

إستراتيجية للتنمية العالمية من شأنها إيجاد نظام إقتصادي دولي جديد يحقق مزيداً من المشاركة بين المجتمع الدولي وعائداً أفضل لتوزيع الثروة الناجمة عن هذه التنمية ، وفي نفس الوقت يحقق هذا النظام الجديد ظروفاً ملائمة للتنمية التعاونية.

ويرجو : المنظمات الأعضاء أن توالي بصفة منتظمة الحلف بتقارير منتظمة عن نتائج دراساتهم وجهودهم فيما يتعلق بمستقبل الحركة التعاونية في بلادهم.

الدراسات البحثية ومستقبل التعاون :

أوضحنا من قبل نص قرار الحلف التعاوني الدولي لمقابلة تحديات المستقبل ، والذي طالب فيه بضرورة إجراء الدراسات البحثية اللازمة التي تتعلق بدراسة مستقبل الحركات التعاونية في إطار المتغيرات العالمية ، وأن يكون للتعاون دور في إستراتيجية التنمية العالمية ... ولعل هذا يتطلب بالدرجة الأولى القيام بالبحوث والدراسات التي ترتبط بتقييم أوضاع التنظيمات ، ويساعد مثل هذا التقييم الخبراء عند الإسترشاد بالتجارب التي مرت بها الدول وبالنتائج التي تمخضت عنها هذه التجارب ، وهذا التقييم يُسهم إلى حد كبير في وضع خطط وسبل التطوير ، حيث أنه يتضمن العديد من التحليلات العلمية ... وهذه التحليلات تتضمن العديد من النقاط التي تعد جوهرية من الناحيتين النظرية والعلمية للتخطيط للمستقبل ، على أن يكون هذا التحليل حراً لا يتأثر بالميل نحو فكرة التمسك بعينة جامدة ، موجهين النظر إلى أنه لا يكفي في تقدير مستقبل وآفاق التعاون أن نُبرز محاسنه ومزاياه ونُغفل الحديث عن نقاط الضعف فيه ، كما أن التحليل العلمي لا يستفيد من الإسترسال في ذكر مساوئ النظم الحالية وإغفال المزايا الإقتصادية التي تحققها هذه النظم من حيث التقدم والتنمية الإقتصادية ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع ، على أن تقدير النظام التعاوني بإعتبار أنه خطوة سليمة في تطوير المجتمعات يفرض علينا أن نُلِمَّ بالوسائل الفعالة في تحقيق هذا التطوير ، والنتائج المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على ذلك ، فمما لاشك فيه أن المجتمع قد يتعرض لبعض المشكلات إذا لم يكن التَّحَوُّل الذي ينقله من طور إلى طور تدريجياً وعلى أسس إستقرارية ، وإذا لم تُتَّخذ العُدَّة لمواجهة الإحتمالات المختلفة المتوقعة في زمن يقصر أو يطول.

ومن هذا المنطق فإنه ينبغي على الحركات التعاونية أن تهتم إهتماماً كبيراً بالتقييم وبالتخطيط الذي يتناسب مع واقع التعاونيات ، وينتقل بهذا الواقع تدريجياً نحو تحقيق الأهداف المرجوة ، ومن هذا المعنى يؤكد علماء التعاون على أن التقييم المستمر كعنصر من عناصر تصميم الخطط على المستوى القصير أو المتوسط أو البعيد له أهمية كبرى للتعرف على جوانب الضعف والقوة في التعاونيات ، وبالتالي تَتَجَنَّب عوامل الضعف ومعالجة آثارها ...

وهناك إجماع علمي على أن **التقييم يتطلب قدرات ذهنية عالية** وتكاليف ليست بالقليلة بالإضافة إلى الحاجة إلى سلطة وإذن خاص للإطلاع ، وجمع الإحصاءات

من الجمعيات المحلية والمشتركة والمركزية والعامة والإتحادات التعاونية المركزية القطاعية ، بالإضافة إلى الإتحاد العام للتعاونيات ... الخ. وعندما تكون مثل هذه البيانات التفصيلية في متناول القيادات التعاونية فإنها تستطيع عندئذ أن تستعرض الأوضاع القائمة للحركة التعاونية فيها ، وتعالج مشكلاتها ، وتستكمل تنظيم بنيانها في المدى الذي يتناسب مع ظروفها وأوضاعها ، وتكون مُهيأةً لإعادة تنظيم نفسها ، والإستفادة من الأخذ بمفهوم الإئتمان التعاوني الذي يستهدف بالدرجة الأولى تجميع المدخرات تعاونياً ، وإقراض الأموال تعاونياً ، في إطار من مبادئ التعاون المقترنة بأعلى مستوى من الأداء في ضوء الأصول العلمية لإدارة الأعمال.

الإئتمان التعاوني والتمويل الذاتي :

من الحقائق المعروفة في الحركة التعاونية في شتى أنحاء العالم ، أن الجهد الذي تبذله هذه الحركات من أجل أن تحقق لنفسها من خلال مصادرها الخاصة تسهيلات إئتمانية تخدم نشاطها ... هذه المصادر التعاونية تفضل غيرها من المصادر الأخرى ، كما تؤكد تجارب الحركة التعاونية أن الإئتمان القائم على أسس تعاونية يعتبر أكثر فاعلية ، وأكثر تفهماً للظروف التي تحيط بمختلف أوجه النشاط التعاوني ، وبالتالي يعتمد على البساطة في تقديم الإئتمان للأعضاء التعاونيين وما يتطلبه هذا الإئتمان من ضمانات ، وأن هدفه بالدرجة الأولى التيسير على الأعضاء لتحقيق زيادة الإنتاج ، ومعاونتهم على تحسين أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية.

والإئتمان التعاوني يعتمد على التمويل الذاتي من مدخرات وودائع الأعضاء ويُمكّن التنظيمات التعاونية من أن تحصل على إحتياجات أعضائها من مصادر التمويل التعاونية تصحبه رقابة ذاتية تُقلّل من المخاطر ، ويضفي مزيداً من الثقة ، حيث أنه من المفترض أن الجمعيات التعاونية بحكم تكوينها ووجودها بين أعضائها تستطيع إشباع الحاجات من الخدمات الإئتمانية دون تباطؤ ، أو تأخير ، كما وأن إقترابها من أعضائها يخفف من تسلط المصادر الربوية ويحد من تحكمها فيهم.

ومن الحقائق المعروفة أيضاً أن الفلاحين في كثير من دول العالم تعرضوا لأبشع أنواع الإستغلال نتيجة لضعفهم وعجزهم عن الحصول على حاجاتهم من المال الذي تحتاج إليه الزراعة ، وقد ثبت أن المصادر التي يلجأون إليها لتوفير هذا المال ، إما أجهزة تستغل ضعف الزراع وحاجاتهم وتربطهم بعجلتها وتمتص ناتج زراعاتهم ،

أو أجهزة تعزف عن خدمة الزراع وتسعى وراء الخدمات التي يتوفر فيها كفاية الضمان والفائدة العالية التي ينوء بها المزارع الصغير ، وقد أثبتت تجارب الإئتمان التعاوني ، أن الإئتمان الزراعي الذي يتوافر عن طريق التنظيمات التعاونية يفوق كافة أدوات وأجهزة الإئتمان. كما أن سياسة التمويل الزراعي بالذات بالنسبة للدول النامية قد حظيت بكثير من الاهتمام ، ويرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى من الدول النامية تعتمد أساساً على الزراعة ، وأن الزراعة فيها تعاني مشاكل إقتصادية بالغة ، **فهناك مشاكل تزايد السكان بنسبة تفوق زيادة الإنتاج ، وهناك إنخفاض مستوى الدخل ، وإنتشار الفقر والمرض ، وتعذر إيجاد فرص العمل للمواطنين** ، بل إن بعضها يتعرض لما هو أخطر من ذلك وهو **الجوع** ... كل هذه المشكلات دعت المنظمات الدولية المعنية بعقد مؤتمرات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي سعياً وراء معالجة هذه الأوضاع وحلاً لهذه المشاكل.

ويهمنا أن نوضح أنه بدراسة كثير من التقارير التي أسفرت عنها المؤتمرات الدولية فيما يتعلق بموضوع الإئتمان ، نرى أنها **توصي دائماً بالربط بين القروض ومتطلبات التنمية الإقتصادية ، وضرورة الربط بين تشغيل الأيدي العاملة وسياسة الأقراض ، هذا بالإضافة إلى بذل الجهود التي تستهدف الربط بين المدخرات والإستهلاك ، حيث أن سياسة التوسع في تجميع المدخرات تؤدي إلى الإقلال من الإنفاق ، وهذا بالتالي يؤدي إلى الحد من الإستهلاك والسير قدماً في خطة التنمية وبذلك أمكن تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين ، وبالتالي تدعيم الإقتصاد القومي.**

إننا نوجه النظر إلى أن هناك الكثير من المؤتمرات الدولية التي إنعقدت على الصعيد العربي وأسهمت في هذه المؤتمرات تنظيمات دولية ، كمنظمة الأغذية والزراعة ، وجامعة الدول العربية ، ومكتب العمل الدولي ، والبنك الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والصندوق الدولي للإئتمان والتنمية الزراعية .... إلى غير ذلك من الهيئات الدولية المعنية .

لذلك أجمعت المؤتمرات الدولية المهتمة بعملية التنمية على التوصية بأن نظام الجمعيات التعاونية للتسليف هو أفضل أنواع التسليف الزراعي ، حيث يخدم المزارعين الصغار والمتوسطين على أوسع نطاق ممكن ... ونظراً للفوائد الإقتصادية والإجتماعية والتربوية التي تنجم عن مثل هذه الجمعيات **يُفَضَّل إتباع نظام تعاوني للتسليف في مصر وفي جميع البلدان العربية ، هذا لإن بيع المحاصيل عن طريق التعاونيات يزيد في قيمتها كوسيلة لضمان القروض ، ويساعد على تأمين التسديد في حالة التخلف عن الدفع.**

رايفيزن وبذرة رأس المال Seed Capital :

أنشئت جمعيات الإئتمان لأول مرة خلال القرن التاسع عشر في ألمانيا وإيطاليا منبثقة من التطور التعاوني الذي حدث في إنجلترا وفرنسا.

وبدأت التجارب العملية الأولى في هذا الصدد بالجمعيات التعاونية الإئتمانية على يد فردريش فلهلم رايفيزن Friedrick Wilhelm, Raiffeisen وهرمان شولز ديليتش Hermann Schulze-Delitzseh واشتهر هذان الإسمان على وجه الخصوص في أمريكا رغم أنه ظهر في المانيا وإيطاليا تعاونيون قبلهم كانت أعمالهم في ميدان تطوير بنوك الشعب بأوروبا على مستوى الأهمية نفسه.

وحدثت في منتصف القرن التاسع عشر أزمة الكساد والبطالة ، وإنتشرت الفاقة ، وبالتالي أخذت قوى التعاونيات العمالية في النمو ، وكذلك قوى الثورة الصناعية البورجوازية ، **وفي هذا الجو ظهرت جمعيات الإئتمان لأول مرة كوسيلة النجاة والبقاء على قيد الحياة** وثمرة لجهد كبير بذله **الخيرون من الناس مثل شولز ورايفيزن ثم ألفونس ديجاردان بكندا ، وفيلين بالولايات المتحدة الأمريكية** ، وحدثت مؤخراً تطورات مماثلة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

وبدأ رايفيزين تجاربه في ألمانيا **بفكرة بذرة المال** Seed Capital وحصل على رأس المال الإبتدائي من مجموعة من أصدقائه الذين قدموا المال إلى جمعيات الإئتمان الوليدة ، ولكن هذه الفكرة مُنيت بالفشل ، وفي الستينات من القرن التاسع عشر بدأت جمعيات الإئتمان في إيطاليا بقيادة **لويجي لوزّاتي** Luigi Luzzatti **وليون فولمبورج** Leone Wollemborg وهما نظراء شولز ورايفيزين ، عمل أحدهما في المدن والآخر في المناطق الريفية ، وما زال هذان الشكلان من جمعيات الإئتمان الحضرية والريفية باقيين في معظم الأقطار لاسيما التي في مراحل التطور المبكرة.

رايفيزن وأساس النجاح :

ولم تأت سنة ١٨٦٤ وإلا كانت قد تطورت في ضوء تعاليم وأفكار رايفيزين بعض المؤسسات الطليعية التي تشبه جمعيات الإئتمان كما نعرفها الآن ، ووضع رايفيزن ثلاثة شروط أساسية اعتبرها ضرورية ولا غنى عنها لنجاح جمعية الإئتمان وهي :

١) لا يقترض من جمعيات الإئتمان إلا المشتركون فيها دون غيرهم.
٢) تمنح القروض لأغراض الإنتاج والتنمية فقط.
٣) تعتبر صفات الشخص وأخلاقه أهم ضمانات القروض.

ومازالت هذه الشروط تمثل المبادئ الأساسية في حركة جمعيات الإئتمان رغماً عن أن كثيراً من جمعيات الإئتمان الحديثة الكبيرة قد توسعت كثيراً في فكرة " الأغراض الإنتاجية والإقتصادية " وكذلك فيما يعتبر " ضماناً للقروض ".

ونالت فكرة رايفيزين نجاحاً فورياً وفتحت مجالاً جديداً كاملاً لحياة قومه وحياته كرائد لهم ، فكَرَّسَ رايفيزين بقية عمره لتطوير جمعيات الإئتمان ونشرها في ربوع ألمانيا

كلها وإعترافاً بفضله أقيم نصب تذكاري في ألمانيا تمجيداً " للأب رايفيزين " لكن ذكراه الحقيقية باقية في أكثر من ٩٠٠٠ بنك رايفيزين تحمل إسمه الآن.

الفونس ديجاردان Alphonse Desjardins

أما الشخصية الثانية الهامة في تاريخ جمعيات الإئتمان فيما يختص بأمريكا فهو الفونس ديجاردان Alphonse Desjardins وهو شخص برلماني كندي شارك رايفيزين إهتمامه برفاهية جيرانه الإقتصادية ، وأظهر ديجاردان إهتماماً بجمعيات الإئتمان في أواخر سنوات القرن التاسع عشر حين كانت الأحوال السائدة في بلدته **ليفيز Levis** بولاية **كويبيك** تشبه تلك التي واجهت رايفيزين قبل نحو نصف قرن ، فكان الناس فقراء والأحوال سيئة والفوائد على القروض باهظة بصورة أزعجت ديجاردان.

أمضى ديجاردان عدة سنوات يدرس جمعيات الإئتمان الأوروبية ثم نظم عام **١٩٠٠ أول جمعية إئتمان في أمريكا الشمالية وأنشأها في** بلدته للعمال الفقراء ، وكانت بداية جد متواضعة حتى أن **أول وديعة إدخارية فيها كانت دايم** (*) Dime واحد ، وأول مبلغ جُمع من الأعضاء كان نحو ٢٦ دولاراً ولم يَفُتَّ ذلك في عضد ديجاردان ولم تمض غير فترة قصيرة إلا واستطاعت جمعيته الصغيرة أن تقدم لأعضائها خدمات هامة وتحقق لهم الإستقلال المالي.

إدوارد أ. فيلين Edward A. Filene :

وفي غضون ذلك إنتشرت فكرة جمعيات الإئتمان في أجزاء أخرى من العالم والتقط أول أمريكي إهتم بجمعيات الإئتمان إهتماماً شديداً فكرته عنها أثناء رحلة له في الهند ، وكان هذا الأمريكي هو **إدوارد أ . فيلين** Edward A. Filene of Boston ذو الأفكار الليبرالية والمقيم بمدينة **بوسطن** ، وكان قد جمع ثروة نتيجة أفكاره التقدمية في التسويق وأخذ يستخدم تلك الثروة في نشر أفكاره التقدمية في مجالات عديدة أخرى من النشاط البشري.

ولم يعرف فيلين حدوداً لإهتماماته التي تركزت جميعاً على **هدف واحد هو تحسين حياة النساء والرجال إقتصادياً ومدنياً خاصة أولئك الذين يعانون المشقة في تحصيل القوت.**

لقد كان فيلين طرازاً فريداً من الرجال الذين يهتمون بشئون مواطنيهم ، وكان يمكنه أن يعيش ويُحقّق مزيداً من الثراء عن طريق التجارة ، إلا أنه إستنبط أساليب تجارية جديدة تأخذ في إعتبارها الفئات منخفضة الدخل ، فقد إستطاع فيلين كتاجر ومعه شقيقه لنكولن فيلين أن يُحَوِّلا متجر أبيهما الصغير ليصبح " أكبر مخزن متخصص في

(*) الدايم عملة أمريكية تساوي عشرة سنتات ، والدولار يساوي مائة سنت ، وعلى أساس قيمة العملة وقتئذ فإن قيمة الوديعة بالعملة المصرية تساوي ثلاثة قروش ونصف.

العالم " كما سمياه ، وأدخلا كثيراً من المستحدثات التسويقية مثل " فرص الدور الأرضي[*] Bargain Basement حتى أصبح مخزنهما أكبر مخزن من نوعه في العالم.

وإتخذ الأخوان موقفاً كريماً من موظفيهما كما كانا كريمين مع زبائنهما ، وساعدا الموظفين في إنشاء واحدة من أوائل منظمات الموظفين لها سلطة التحكيم في المنازعات . وأنشأ عيادة تعتبر من أوائل العيادات ، ونفذا نظاماً للمشاركة في الأرباح يعتبر من أوائل الأنظمة التي طُبقت في العالم ، وكان مخزنهما من أوائل من طبق نظام الحد الأدنى للأجور بالنسبة للنساء والفتيات ، وإبتكرا فكرة الأجازة يوم السبت في شهور الصيف ، وطبقاً لأول مرة نظام العمل لمدة خمسة أيام في الأسبوع و ٤٠ ساعة أسبوعياً.

وكان نشاط إدوارد فيلين في المجالات الأخرى بارزاً أيضاً ، وإليه يرجع الفضل في إنشاء غرفة التجارة بالولايات المتحدة ، وابتكر الدرجة السياحية في السفريات البحرية وخصص أمكنة بأجور مخفضة للطلبة ومحدودي الدخل ، وابتكر أول جهاز للترجمة الفورية بالمؤتمرات الدولية مما سهل العمل في منظمات مثل الأمم المتحدة.

وإلتقى فيلين لأول مرة بجمعيات الإئتمان في زيارته للهند عام ١٩٠٧ ، فعندما كان في فندقه بكلكتا قابل على غير إنتظار أحد الموظفين الإنجليز الذي كان في طريقه لزيارة القرية الهندية الصغيرة لمساعدتهم في إقامة جمعيات إئتمانية ، فأثار ذلك في فيلين حب الإستطلاع ورافق الإنجليزي في إحدى زياراته ، وكانت تلك الزيارة غير المتوقعة كافية لإثارة حماسه وإهتمامه بجمعيات الإئتمان التي خصص لها جهده لمدة الثلاثين سنة التالية حتى توفى.

فيلين .. أبو التعاون :

حدثت في عام ١٩٠٩ مجموعة من التطورات التي حاكت الشباك التي جرفت فيلين بعد ذلك إلى المشاركة الفعالة في نشر فكرة جمعيات الإئتمان ، وأهم هذه الأحداث أن بيير جاي Pierre Jay المشرف على البنوك في ولاية ماساشوستس نشر رسالة عن المعاملات المصرفية غير القانونية ، وقال جاي أنه إكتشف عدة حالات يقرب عددها من

---

[*] من المظاهر المشاهدة الآن في المحلات الكبرى في الخارج عرض بعض السلع في الدور الأرضي بأثمان مخفضة جداً بالنسبة للأسعار التي تعرض بها في أقسام المحلات الأخرى ، وتسمى " مبيعات الفرص " والهدف من ورائها جذب أكبر عدد من العملاء الى المتاجر ، وزيادة المبيعات بصفة عامة.

ست حالات قام بها موظفون في بعض المنشآت بتنظيم أنفسهم في جمعيات إقراض تتلقى الودائع من أعضائها وتقرضها لأعضائها.

واعتقد جاي حسب تحليله بأن هذه المنظمات أو الجمعيات تخدم أغراضاً نافعة في ميدان الإقراض الشخصي لكنها تعمل دون ترخيص قانوني ، ولذا كان عليه أن يقرر ما إذا كانت جمعيات الإئتمان هذه ينبغي رقابتها أو ربما تقييدها أم على العكس يجب تشجيعها والإكثار منها؟.

وسعى جاي إلى حل هذه المشكلة ومعرفة الحل الشافي لها فلجأ إلى مكتبة بوسطون العامة وهناك عثر على كتاب هنري وولف **Henry Wolff** البنوك الشعبية **People's Bank** ووجد جاي فيه وصفاً لمنظمات تشبه الجمعيات التي يبحث فيها وتؤدي تلك المنظمات أعمالها وتقدم نفس الخدمات في كثير من البلاد الآسيوية والأوروبية وتحمل أسماء متباينة ، كذلك علم جاي بجهود الفونس ديجاردان في كويبيك.

وكتب جاي إلى ديجاردان خطاباً أعقبه سيل من المراسلات بينهما ، ونتيجة لهذه المراسلات تقدم جاي عام ١٩٠٨ بتوصية بأن تأذن ولاية ماساشوستس للجمعيات المشار إليها بالعمل بل وتساعدها بأن تُسَهِّل تسجيلها ومنحها الصفة القانونية لتأخذ مكانها بين المؤسسات المالية في ماساشوستس ، وبنى توصيته على إعتقاده بأن هذه الجماعات أو الجمعيات تفتح أمام قسم كبير من السكان تسهيلات فيما يختص بالودائع والإقراض لم تكن لتتاح لهم بدونها.

وخطا جاي خطواته الثانية فأعد مشروع قانون يمنح الترخيص القانوني لهذه الجماعات ، وجاء ديجاردان من كوبيك وأمضى عدة أيام يساعد في إعداد هذا القانون ، **وعقدت لجنة البنوك في المجلس التشريعي بماساشوستس جلسة إستماع عامة لمناقشة مشروع القانون ، وتقدم إدوارد فيلين عندئذ وألقى بثقله في تأييد القانون وفكرة جمعيات الإئتمان ، وأكسبه عمله هذا لقب أبو حركة جمعيات الإئتمان في الولايات المتحدة.**

وحتى اللحظة التي دخل فيها فيلين إلى هذه الحلبة كانت معظم الأقوال التي إستمعت إليها لجنة البنوك من ديجاردان الذي مَثَلَ أمامها وناقشته مَلِياً ، لكنه كان أجنبياً ولذا لم يكن لشهادته وزن كبير ، وما أن إنتهى من شهادته حتى تطوع فيلين وجاء أمام اللجنة بصفته مواطناً يهمه الأمر ، وأثار عمله هذا إهتماماً شديداً بجمعيات الإئتمان لأنه رجل بارز في ماساشوستس وقد رأى جمعيات الإئتمان وهي تعمل فعلاً.

شهادة فيلين وقانون تعاونيات الإئتمان :

لا حاجة بنا إلى القول بأن شهادة فيلين مهدت الطريق أمام القانون الذي أصدرته الهيئة التشريعية بماساشوستس Massachusetts عام ١٩٠٩.

وذهب ديجاردان لزيارة نيو هامبشاير New Hampshire وهي ولاية تقع في شمال الولايات المتحدة ، وذلك أثناء زيارته القصيرة لماساشوستس ، **وهناك نظم أول**

جمعية إئتمان في الولايات المتحدة ، فأصبحت جمعيات الإئتمان حقيقة واقعة ، لكن نموها وتطورها لم يكن ملفتاً للنظر خلال الإثنى عشر عاماً التالية ويرجع ذلك أساساً إلى نقص القوانين الفعَّالة.

ثم حدثت أحداث ساعدت على تغيير هذا الوضع ، فحين إنعقد المجلس التجاري للجنوب في **ناشفيل عاصمة ولاية تينيسي Nashvill, Capital of Tennessee** وهي أحدى الولايات الجنوبية عام ١٩١٢ ظهر إهتمام كبير بنظام الإئتمان الأوروبي مما حدا **بالرئيس تافت Taft** إلى أن يكتب إلى حُكَّام الولايات المتحدة طالباً منهم تشجيع جمعيات الإئتمان وإصدار القوانين اللازمة متخذين القانون الذي صدر عام ١٩٠٩ في ماساشوستس نموذجاً في هذا الشأن ، ونظراً لما أثاره إجتماع **ناشفيل من إهتمام كبير تقرر إيفاد لجنة أمريكية إلى أوروبا عام ١٩١٣ لدراسة الإئتمان الريفي.**

ونفّذت كثيراً من الولايات المتحدة توجيهات الرئيس تافت ، لكن الأمور لم تتحرك جدياً إلا في عام ١٩٢١ حين ظهر إدوارد فيلين مرة أخرى على مسرح الأحداث مؤيداً جمعيات الإئتمان ، وعندئذ نالت تلك الجمعيات التأييد وقوة الدفع المطلوبين كي تنهض بمساعدة عامة الناس.

وأدرك فيلين أن تطور جمعيات الإئتمان لن يتخلص من الركود إلا بإتخاذ خطوات جادة ومناسبة لوضع القوانين التي تتيح للجمعيات النمو ولتوفير القيادات لها ، وبناء على ذلك أنشأ مكتباً قومياً لتوسيع خدمات جمعيات الإئتمان Credit Union National Extension Bureau.

<u>روي ف . برجنجرين Roy F. Bergengren</u> :

كان الهدف من إنشاء المكتب القومي لتوسيع خدمات جمعيات الإئتمان العمل على إصدار قوانين فعالة لجمعيات الإئتمان في كافة الولايات والتوسع في إنشاء الجمعيات الجديدة في طول الولايات المتحدة وعرضها وتشجيع إنشاء إتحاد لجمعيات الإئتمان على المستوى القومي ، وتحقيقاً لتلك الأهداف إختار فيلين محامياً من مدينة لين Lynn بماساشوستس إسمه روي ف. برجنجرين Roy F. Bergengren وعينه سكرتيراً تنفيذياً للمكتب عام ١٩٢١ ، **وصادر برجنجرين صوت وقلب وعقل حركة جمعيات الإئتمان أثناء فترة تكوينها.**

وعندما بدأ فيلين وبرجنجرين عملهما لم تكن توجد سوى ١٩٩ جمعية إئتمان وأربعة قوانين للجمعيات فقط في كافة أنحاء الولايات المتحدة ، وخلال الثلاث عشرة سنة التالية حتى عام ١٩٣٤ **دفع فيلين أكثر من مليون دولار من ثروته الخاصة لنشر فكرة جمعيات الإئتمان** وكرس برجنجرين طاقته كلها وتفرغ تفرغاً كاملاً لتحقيق هذا الهدف وسافر هنا وهناك ومثل أمام المجالس التشريعية في العديد من الولايات وكافح من أجل إصدار القوانين اللازمة للحركة ، واستجاب الشعب والمشرعون فصدرت

القوانين في ولايات عدة ، وإستطاع برجنجرين ونفر من المتطوعين أن ينشئوا جمعيات إئتمان بالعشرات ثم بالمئات ، وحيثما ذهبوا قوبلوا بترحاب شديد من الجموع المحتشدة التي تبحث عن مصدر إئتمان منخفض التكلفة.

وتُوِّجَتْ جهود الرجلين بأعظم إنجاز عام ١٩٣٤ حين صدر قانون فيدرالي لجمعيات الإئتمان يسمح بإنشاء هذه الجمعيات في أي مكان بالولايات المتحدة وممتلكاتها **وتأسس الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان ليحل محل مكتب الإرشاد القومي لجمعيات الإئتمان الذي كان يموله فيلين ، وهكذا دار الزمان في صالح حركة جمعيات الإئتمان التي تنادى بالمساعدة الذاتية " المتبادلة " والتي إستطاعت أن تقف على قدميها مستقلة ماليا.**

السنوات الأولى من حياة الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان :

لم يكن الإتحاد الوليد مقصوداً به الوفاء بكامل إحتياجات حركة جمعيات الإئتمان ، ولذا لم يمض وقت طويل حتى تأسست منظمتان متخصصتان لخدمة بعض إحتياجات الحركة وأول هاتين المنظمتين التابعتين كانت جمعية التأمين التابعة للإتحاد وتأسست في أغسطس ١٩٣٥ بقرض مقداره ٢٥٫٠٠٠ دولار من صندوق القرن العشرين الذي أنشأه فيلين **وكانت أهدافها الأساسية التأمين الإدخاري على الحياة وضمان القروض المقدمة لأعضاء جمعيات الإئتمان** ، وكانت قلة من الجمعيات قد أبرمت عقود تأمين لهذا الغرض لدى شركات تأمين خاصة لكن التكلفة كانت مرتفعة مما دفع معظم الجمعيات إلى الإستغناء عن إجراء هذا النوع من التأمين.

أما المنظمة التابعة الثانية **فكانت جمعية للطبع وتقديم مستلزمات الخدمات الورقية وفقاً للإحتياجات وتأسست في ربيع عام ١٩٣٦ ، ومن بين ما كانت تقوم بتوريده الإستمارات المحاسبية وغيرها من المطبوعات المتخصصة.**

وفي غضون ذلك كثرت جمعيات الإئتمان بسرعة فائقة بعد إنشاء الإتحاد عام ١٩٣٤ في تلك السنة فكانت هناك ٢٤٨٩ جمعية في الولايات المتحدة زادت إلى ٧٩٦٤ جمعية في الولايات المتحدة ، و٢٠٠ جمعية في كندا زادت إلى ٨٤٤ جمعية عام ١٩٣٩ وهو التاريخ الذي إتحدت فيه حركتا جمعيات الإئتمان في كل من الولايات المتحدة وكندا.

وعاقت الحرب العالمية الثانية تقدم حركة جمعيات الإئتمان في الولايات المتحدة ، كما عاقت تقدم باقي قطاعات الإقتصاد ، وأخذ معدل نمو جمعيات الإئتمان ينحدر تدريجياً في الولايات المتحدة ، فلم تبلغ سوى ٨٦٨٣ جمعية عام ١٩٤٥ ، لكن عدد الجمعيات في كندا إستمر في الزيادة أثناء الحرب فوصل إلى ٢٢١٩ عام ١٩٤٥.

ولما إنتهت الحرب إستأنفت جمعيات الإئتمان نموها تدريجياً في الولايات المتحدة وبدأت بمعدل لا يتجاوز بضع مئات سنوياً ، ثم زاد المعدل بصورة ملحوظة عام ١٩٥٠ واستمر على إرتفاعه في السنوات الأولى من الخمسينات ، وكان عدد الجمعيات الجديدة

في الولايات المتحدة ٦٦٧ عام ١٩٥٠ فقفز إلى ١٠٠٨ عام ١٩٥٢ ثم ١٤١٢ عام ١٩٥٤ و ١١٢٨ عام ١٩٥٥.

ثم نقص عدد الجمعيات الجديدة إلى ٥٦٩ عام ١٩٥٩ لكنه زاد مرة أخرى في الستينات فشهد عام ١٩٦١ نشأة ١٠٠٥ جمعية جديدة ، ١١٠٠ جمعية عام ١٩٦٢ ، ٩٣٧ جمعية عام ١٩٦٣ ثم أصبح معدل الجمعيات الجديدة ٤٣٩ سنوياً في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٩.

في السنتين الأولتين من السبعينات حدث نقص في عدد جمعيات الإئتمان وكان النقص ١٧٨ عام ١٩٧٠ و ٢٣٨ عام ١٩٧١ ، ويُعزي هذا الإتجاه عموماً إلى **تشجيع الإندماج في جمعيات كبيرة الحجم وتصفية بعض الجمعيات بسبب مشكلات الإدارة.**

وبلغ عدد أعضاء جمعيات الإئتمان في الولايات المتحدة ١ر١٨ مليون عضو عام ١٩٦٦ أو نحو ٩٪ من السكان ، وزاد عدد الأعضاء إلى ٦٧٩ر١٧ر٢٤ عضو تقريباً عام ١٩٧١ أي نحو ١٢٪ من السكان.

وشهدت الستينات والسبعينات توسعاً كبيراً للحركة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكان وراء هذا التوسع جهود الهيئات الدينية التبشيرية وإنشاء الإتحاد الدولي لجمعيات الإئتمان ، **وساعد هذا الإتحاد في إنشاء إتحادات لجمعيات الإئتمان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا وكندا.**

ونتيجة لهذا التوسع أصبح عدد جمعيات الإئتمان في العالم ٠٠٠ر٥٧ أو ما يزيد عن ذلك منها ٤١١ر٤ في كندا و ١٠٣٧ في أستراليا ، ٣٩٨٠ في أمريكا اللاتينية ، ٤٣٧٥ في أفريقيا ، ١٨٦٨٦ في آسيا وذلك حتى آخر عام ١٩٧١، وبلغ مجموع المدخرات في جمعيات الإئتمان في ذلك التاريخ أكثر من ٢٤ بليون دولار ، وزادت قيمة أصولها عن ٢٧ بليون دولار وارتفع عدد الأعضاء إلى أكثر من ٤٣ مليون عضو.

وحدث معظم هذا النمو في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٢ ، فلم يكن عدد أعضاء الجمعيات خارج الولايات المتحدة وكندا (المنضمة إلى الإتحاد الدولي) يتجاوز عدة ملايين قليلة عام ١٩٦٦ لكنه أصبح ينتمي إليه وقتئذ نصف عدد مجموع الأعضاء على المستوى الدولي ، وكان ما يزال يوجد نحو ٢٤٠٠٠ جمعية إئتمان تضم ١١ مليون عضو تقريباً خارج المجلس العالمي لجمعيات الإئتمان ولا تربطها به علاقات.

وقد حدث تحول في صفة النمو فيما يختص بالحركة في كندا التي بدأت عام ١٩٠٠ في مدينة ليفيز Levis وبدأ هذا التحول من عام ١٩٦٠ وظهر أيضاً في الولايات المتحدة ، منذ الستينات **فقد قلَّ عدد الجمعيات الجديدة ، لكن عدد الجمعيات القائمة أخذت تكبر تدريجياً ، وأخذت الجمعيات الصغيرة تندمج** أو تتقاسم الخدمات ، فمثلاً لم تظهر عام ١٩٦١ سوي ١٣٧ جمعية جديدة في كندا ثم نقص عددها عام ١٩٧١ بمقدار ١١٠ جمعية.

مثل عن التطورات الأخيرة في المدة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٢ :

في أواخر الستينات وأوائل السبعينات إبتكر المجلس الدولي لجمعيات الإئتمان (الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان سابقاً) فكرة جديدة لتطوير الجمعيات الإئتمانية وهي **" يعتبر تدريب القيادات المحلية أفْضَلُ نفعاً (*) من منح الأموال للجمعيات الوليدة " ، وهي ذات النتيجة التي وصل إليها رايفيزين في ألمانيا قبل هذا الزمن بمائة عام** ، فتحول بناء إتحادات جمعيات الإئتمان تحولاً كبيراً تبعاً لهذه الفكرة التي عادت بالأمور إلى أساسياتها وأخذت الحركة في الولايات المتحدة وكندا تدعم إتحاداتهم القومية وتقويها في أواخر الستينات وشكلت روابط قومية وإتحادات إقليمية في أنحاء أخرى عن العالم.

وساهمت رابطة سسكتشوان Saskatchewan League عام ١٩٦٢ بمبلغ ١٤٫٠٠٠ دولار لتطوير جمعيات الإئتمان فيما يسمى الآن بجمهورية تانزانيا ، وساهمت الجمعيات والروابط والإتحادات في السنوات التالية إلى جانب الحكومة بأموال لدعم المنظمات الناشئة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وشاركت في تلك الجهود أيضاً بعض الوكالات الخاصة مثل بنوك رايفيزن في أوروبا ، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية ، ولجنة أكسفورد لمقاومة المجاعات وغيرها.

وكانت إحدى نتائج هذا الجهد المشترك إنشاء المؤسسة الدولية التابعة للإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان عام ١٩٦٥ ، وما زالت تلك المؤسسة تمثل قناة تتدفق من خلالها المساهمات من أجل البحوث والتثقيف والتطوير والمُوَجَّهة لخدمة الجمعيات في أنحاء العالم.

وتأسس عام ١٩٧٠ المجلس العالمي لجمعيات الإئتمان ومقره مدينة ماديسون وركز جهوده على **" تنمية الموارد البشرية من خلال التثقيف " وشارك المجلس في عقد دورات تدريبية للمستشارين والمديرين والمحاسبين بالجمعيات الإئتمانية حتى يستطيع العاملون المحليون في الإتحادات الأعضاء بالمجلس أن يتولوا القيادة بثقة ، وساعد المجلس أيضاً في رعاية مؤتمرات عن القيادة والحوافز عُقِدَت في مختلف أرجاء العالم.**

ووضع المجلس برامج للمساعدة في تدريب الفلاحين وصغار الحرفيين والذين يعملون بدورهم على تدعيم إقتصاديات أوطانهم ، ونذكر في هذا المجال برنامج الإئتمان الزراعي في أمريكا اللاتينية والبرامج المحاسبية والتثقيفية التي تعتبر رأس الحربة في جهود المجلس العالمي.

(*) Training of local leadership is more valuable than bestowing of funds on infant credit unions.

وعاد نمو الجمعيات الإئتمانية إلى الإنتعاش بالولايات المتحدة في السبعينات **وأصبحت الجمعيات بمقدم عام ١٩٧٢ أكبر مورد للإئتمان الإستهلاكي وفاقت بذلك كل منافذ تجارة التجزئة.**

وأوضحت البحوث العلمية عبر تاريخ جمعيات الإئتمان أن **الأفراد يقترضون في فترات الرخاء ويدخرون أكثر إذا واجههم التهديد** ، وقد أمضت الجمعيات التعاونية فترة الستينات تبحث عن طريق لتحسين السيولة ، وموازنة تذبذب العلاقات بين الإقراض والأسهم ، وشهدت هذه الفترة من السنين رخاء شديد وكساد عميق تتابعاً في فترة خمس سنوات (١٩٦٥-١٩٦٩).

ثم حدث تحول شديد آخر في أواخر الستينات وأوائل السبعينات خاصة في الولايات المتحدة ، **فصدر عام ١٩٦٨ " قانون الصدق في الإقراض " Truth-in-lending-law** وَحَتَّم على جميع المقرضين أن يعلنوا بوضوح عن أسعار الفائدة التي يتقاضونها وأن يبينوا إجراءات الإقراض ، وفي عام ١٩٧٠ أصبحت الوكالة القومية المشرفة على جمعيات الإئتمان وكالة مستقلة بدلاً من أن تستمر كما كانت إدارة صغيرة ، تابعة لوزارة الصحة والتعليم والخدمة الإجتماعية ، **وفتح هذا التغيير كثيراً من المنافذ الجديدة أمام تطور جمعيات الإئتمان المسجلة فدرالياً والتي يعتبر بعضها أكبر جمعيات من نوعها في العالم.**

وتبع هذه التغيرات تغيرات مماثلة على مستوى الإتحادات فأعيد تنظيم الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان والمجلس العالمي لجمعيات الإئتمان وإستطاعت هذه المنظمات وأعضاؤها أن يعملوا طبقاً لحاجاتهم وأن يُطَوِّروا أسعار الفائدة الخاصة بهم ، وإستطاع المجلس العالمي في السنة الأولى من إستقلاله أن يحقق نتائج طيبة فتضاعفت الأصول في أيرلندا وافريقيا واستراليا ونمت معظم القطاعات بمعدل ٢٥٪ أو أكثر.

ودخل الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان في أوائل السبعينات مرحلة إعادة تنظيم كاملة وإن ظل يقدم خدماته التقليدية ، فقد وضع جميع هذه الخدمات تحت إدارة وحدات متخصصة مثل الخدمات الإدارية ، والبحوث ودعم الروابط ، ومكتب واشنطون ، والإتصالات والتمويل ، ويماثل هذا النمط التغييرات المماثلة التي أدخلت الروابط في بعض الولايات بأمريكا والإتحادات القومية في البلاد الأخرى.

ونتيجة لذلك بلغ عدد الجمعيات المنتمية إلى الحركة العالمية أكثر من ٢٧ر٠٠٠ جمعية في عام ١٩٧٢ تضم ما يزيد عن ٤٧ مليون عضو وزادت أصولها في عام واحد بنسبة ٨ر١٨٪ فأصبحت قيمتها أكثر من ٣٢ بليون دولار.

أما مجال التغيير الرئيسي في كندا فكان التطور التشريعي ، وبلغ الإنفاق على التسويق ذروته في كل من الولايات المتحدة وكندا ، وبعض البلدان الأخرى ، غير أن الإتجاه الرئيسي على المستوى العالمي كان نحو تدريب القيادات وحوافز الإدارة.

ويقول مودي وفيت Moody and Fite في كتابهما عن تاريخ حركة جمعيات الإئتمان " **الهدف الرئيسي من حركة جمعيات الإئتمان هو تجميع المدخرات تعاونياً وإقراض الأموال تعاونيا ، وقد إستمر هذا الهدف على حاله منذ نشأة الحركة ... وواجب قيادات الجمعيات التعاونية للإئتمان أن تجمع بين مبادئ الخدمة ومبادئ التعاون مع أعلى مستويات إدارة الأعمال** ".

ما هي الجمعية الإئتمانية ؟

الجمعية الإئتمانية مؤسسة مالية تعاونية تعبئ مدخرات أعضائها وتقرضها لأعضائها أيضاً . وأصبحت الجمعية الإئتمانية إلى جانب ذلك مصدراً رئيسياً لمد المستهلك بالمعلومات والثقافة ، وتعتبر كل جمعية كياناً مستقلاً وهي لا تسعى للربح ، وتُسَجَّل لدى إحدى الوكالات الحكومية التي تتولى الإشراف على الجمعيات ، لكن الجمعية تظل مملوكة لأعضائها الذين يتولون إدارتها أيضاً ، وتوظف الجمعيات الكبيرة مديرين محترفين ليساعدوا مجالس الإدارة والمنتخبة ، وتقوم جمعية الإئتمان لتشجيع التوفير ولتقديم قروض مخفضة التكلفة لأغراض سليمة ، ولا يَدَّخر لدى الجمعية إلا الأعضاء ولا يقترض منها سوى الأعضاء.

وتعمل الجمعية على تحقيق هدف مشترك يربط المشتركين في عضويتها ، أي أن هؤلاء الأعضاء يشتركون في خلفية معينة مشتركة فيما بينهم ، فقد تكون الرابطة أنهم يعملون جميعاً ويقيمون في مجتمع واحد ، أو ينتمون إلى تنظيم أخوي واحد هو نقابة ما وعضوية النقابة مفتوحة للجميع حسب نوع الرابطة المشتركة بينهم **بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة ، وتعتبر جمعيات الإئتمان المؤسسات الخاصة الوحيدة المفتوحة عضويتها أمام أعضاء المجتمع وذلك بالنسبة للجمعيات التي تقام لخدمة هذا المجتمع.**

وتدار الجمعية إدارة ديموقراطية ، فينتخب أعضاء الجمعية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان (قد يجري تعيين بعض اللجان حسب نصوص ولوائح معينة) ويعمل الموظفون المأجورون تحت إشراف مجلس الإدارة أو المدير " أو أمين الصندوق ".

كيف تعمل الجمعية ؟

تشجع الجمعية أعضائها على الإدخار بإنتظام ، وقد توسعت الجمعيات الإئتمانية خلال نصف القرن الأخير في أدوات الإدخار فأدخلت شهادات الايداع وحسابات الإيداع تحت الطلب تشجيعاً للإدخار ، كما أدخلت أيضاً الحسابات الجارية رغبة في أن تصبح الجمعيات المؤسسة المالية الوحيدة بالنسبة لأعضائها .

وتمنح الجمعية قروضاً من المدخرات إلى أعضائها لشراء السلع الإستهلاكية ولمواصلة التعليم ولأغراض أخرى كثيرة ، وتقدم القروض بفائدة أقل من المعدل الجاري

في سوق الإقراض ، وتدفع معظم الجمعيات فائدة متفاوتة بالنسبة لأدوات الإدخار المختلفة كما تأخذ فوائد بأسعار متفاوتة حسب أغراض القروض.

وتعود أرباح الجمعيات بوجه عام بعد خصم المصروفات والإحتياطيات القانونية إلى الأعضاء إمًا في صورة ربح على المدخرات أو عائد على الفوائد المدفوعة ، ويعتبر عائد الفوائد المدفوعة ظاهرة فريدة كانت تنفرد بها جمعيات الإئتمان بين مؤسسات الإقراض ، **ولم تبدأ البنوك الأمريكية في تجربة تنفيذ تلك الفكرة سوى في السبعينات.**

ولجمعية الإئتمان الحق في الإحتفاظ بجزء من الإيرادات كإيرادات غير موزعة ، أو في شكل إحتياطي لأغراض غير متوقعة في المستقبل ، ويساعد هذا الإجراء على تدعيم وإستقرار الجمعية.

القروض لأغراض سليمة :

تتلخص الأسباب المعتادة للإقراض في الرغبة في سداد ديون قديمة أو سداد الضرائب وتغطية نفقات العلاج الطبي ، أو الجنازات ، أو إصلاح المنازل أو شراء أدوات المزرعة أو أدوات المهنة أو السيارات أو دفع مصروفات التعليم ، أو الزواج أو الطوارئ الأسرية.

وتتفاوت القوانين من حيث مقدار ما تقرضه الجمعية للعضو الواحد والمعتاد أن تقرض الجمعية العضو عدة مئات من الدولارات أو أكثر بناء على توقيعه وحده ويزداد المبلغ كثيراً إذا قدم العضو ضماناً للقرض.

وتقدم الجمعيات أحياناً وفي بعض الجهات قروضاً بضمانات رهن عقاري ، وتصرف مثل هذه القروض من فائض أموال الجمعية ، غير أن المهمة الرئيسية لجمعيات الإئتمان هي تقديم قروض لأعضائها من أجل إحتياجاتهم الإستهلاكية.

الإئتمان بتكلفة منخفضة :

يندر أن يتجاوز سعر الفائدة على قروض الجمعيات ١٢٪ سنوياً ولا تتقاضى الجمعيات رسوماً أو مصروفات أخرى ، ويلاحظ أن العائد على الفوائد الذي تصرفه الجمعيات لأعضائها يؤدي إلى خفض سعر الفائدة المشار إليها.

ويستفيد الأعضاء من إنخفاض سعر الفائدة على قروض الجمعيات وبذلك يوفرون بعض المال الذي يمكنهم إستخدامه في مجالات أخرى .

حماية الأموال :

تحمي جمعيات الإئتمان سلامة مركزها المالي بعدة وسائل :

١) تعمل جمعيات الإئتمان بموجب القانون الذي يتطلب أن تفحص السلطات الحكومية وتراجع دفاتر وسجلات الجمعيات دورياً.

٢) في كل جمعية لجنة مراقبة من الأعضاء مهمتها رقابة عمليات الجمعية ومراجعة دفاترها وسجلاتها دورياً بإنتظام.

٣) يجري التأمين ضد خيانة الأمانة على أمين الصندوق وجميع الأشخاص الذين يتعاملون في أموال الجمعية ونقودها.
٤) تُنشئ الجمعية كل عام إحتياطيات لتغطية الديون المتأخرة.
٥) يجري التوسع سريعاً في برامج الدعم والموازنة على مستوى الرابطة والمستوى الدولي.
٦) توجد رابطة مشتركة بين جمعيات الإئتمان.

تشجيع الإدخار :

تقوم جمعيات الإئتمان بحملة مستديمة لحث الأعضاء على مداومة الإدخار بانتظام وزيادة مدخراتهم ، وأثمرت هذه الحملات في إقناع وغرس عادة الإدخار آلاف من الناس ، **فبدأ الكثيرون ممن لم يكونوا يدخرون من قبل في إقتطاع جانب من أجورهم ولو صغير القيمة وإدخاره.**

المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان :

توجه المكاسب الإقتصادية أساساً ليستفيد منها الأعضاء في المقام الأول ، غير أن كثيراً من الناس يستفيدون أيضاً منها ، ويمكن بيان كيفية إستفادة مختلف الجماعات من هذه المكاسب الإقتصادية بترتيبها في شكل قائمة ، وتشمل هذه الجماعات الأعضاء وأسر الأعضاء وأرباب العمل الذين يستخدمون الأعضاء والمجتمع والدائنين الآخرين.

وسنبحث أولاً بعض المكاسب الإقتصادية للأعضاء بالنسبة لكل جماعة ، وقد يكون بينها إزدواج بمعنى أن يستفيد أكثر من جماعة من نفس المكاسب ، وقد تنفرد جماعة واحدة ببعض المكاسب دون غيرها ثم نتحدث عن المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان بصفة عامة.

المكاسب بالنسبة للعضو

مكان مناسب للإدخار	Convenient place to save
يتعلم عادات إقتصادية تنموية	Learn thrift habits
إنخفاض تكلفة الإئتمان	Low Cost credit
تأمين بالنسبة للقروض والمدخرات	Life insurance on loans and savings
أرباح معقولة	Reasonable Dividends
أمان للمدخرات	Safety for savings

المكاسب بالنسبة لأسرة العضو

تعلُّم سلوكيات تحقق الرخاء	Thrift education
عائلة واحدة وعضوية مشتركة لأعضائها	Family and joint memberships

(for example, in case of primary member) (في حالة وفاة العضو الأصلي مثلاً)
Greater buying power زيادة القدرة الشرائية
Loan and share insurance security الإنتفاع بخدمة تأمين القرض

المكاسب بالنسبة لرب العمل الذي يستخدم العضو

Absence of granishments القضاء على المظاهر
Happier, more productive employees زيادة إنتاجية العاملين وسعادتهم
Greater buying power for group زيادة القدرة الشرائية للجماعة
Convenient savings and loans تيسير الإقراض والإدخار
Retention of buying power الإحتفاظ بالقوة الشرائية

المكاسب بالنسبة للمجتمع

Low-cost credit إئتمان منخفض التكاليف
Saving institution مؤسسة إدخار
Greater buying power for group زيادة القوة الشرائية للجماعة
Keen Competitor منافس متحمس ونشط
Safety for savings أمان للمدخرات
Service to people not other wise served خدمة لجمهور لا يجد مصدراً آخر للحصول عليها

المكاسب بالنسبة للدائنين الآخرين

Consolidation loans توحيد القروض
Debt adjustment (pro-rating) تسوية الديون (بمعدلات لصالح العضو)

وهكذا يمكن بيان المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان ببساطة شديدة وعن طريق قوائم قصيرة ، رجع ذلك إلى أن جمعية الإئتمان هي في أساسها منظمة بسيطة غير معقدة تهتم بخدمة بعض الحاجات فقط لجماعات معينة من الناس ،تتجنب مغريات التوسع في الخدمات مما يؤدي بالجمعية في النهاية إلى أن تصبح مؤسسة تجارية صرفة أو أن تبتعد كثيراً عن المبادئ التعاونية الأساسية.

ولا يهم ألا يستطيع الإنسان تحديد المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان بالنسبة لأية جماعة معينة غير أعضاء الجمعية ذاتها ، **فالمفروض أن الأعضاء هم المستفيدون أساساً وإليهم قبل غيرهم توجه المكاسب مباشرة.**

غير أنه ثبت تاريخياً أن الجمعية تفيد جماعات أخرى غير أعضائها ، إذ أن هؤلاء الأعضاء يتصلون بغيرهم من منطق تعميم الفائدة ، حيث أنهم وجدوا أن هذا الأسلوب أفادهم .. وإرادة الخير والنفع العام تدفعهم إلى نشر الوعي عنها لأصحابهم ، وخبرتهم وهكذا تتسع الدائرة ويستفيد المجتمع.

ويمكن القول بصفة عامة أن المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان تنقسم إلى قسمين :

فمنها ما يشجع على إستخدام الموارد الإقتصادية بحكمة.

ومنها ما يساعد على تدفق هذه الموارد بإستمرار.

ويتعرض كل إقتصاد على أي مستوى ، حتى على المستوى الشخصي ، لأن يعاني الركود ثم التدهور ما لم تتدفق موارده من يد لأخرى ومن مؤسسة لأخرى ، وهنا تفيد جمعيات الإئتمان فائدة كبيرة لأنها تعمل على أن تقوم جماعة من الناس بتجميع موارد إقتصادية معينة هي بالنسبة للجمعية عبارة عن مدخرات أو مساهمة في شراء الأسهم.

وتختنق الجمعية إذا لم تنتقل فيها الأموال من يد المدخرين إلى يد المقترضين ، ولابد من تَدَفُّق الأموال على هذا النمط ، كما لابد من أن تجري الدماء من الشرايين إلى الأوردة في الجسم البشري ، ويتطلب الإنتقال حرية الحركة ، وهي سمة أخرى مميزة لجمعيات الإئتمان إذ فيها يتيسر الإدخار ويتيسر الإقتراض بأقل قدر ممكن من الإجراءات الإدارية أو القانونية.

فتراكم الأموال وتداولها أو التراكم والتداول هما كلمتي السر ومفتاح الأمور في وصف المكاسب الإقتصادية المستمدة من جمعيات الإئتمان . ويضاف إليها أيضاً كلمات أخرى مثل التيسير والتعاون والمنافسة والرعاية ، وخلاصة القول أن أكثر المكاسب الإقتصادية أصالة بالنسبة لجمعيات الإئتمان هي تشجيع الإدخار وتقديم الإئتمان بمبالغ معقولة وبفوائد معقولة.

المكاسب الإجتماعية من جمعيات الإئتمان :

يستطيع كل إنسان سواء كان عضواً في جمعية إئتمان أو مصرفياً أو صاحب عمل أن يعرف المكاسب الإقتصادية المستفادة من الجمعيات لأنها واضحة ومستمرة.

لكن تحديد المكاسب الإجتماعية من جمعيات الإئتمان ومعرفتها يحتاج إلى نظرة أكثر عمقاً ، وكيفما كان الحال فهذه المكاسب مستمرة أيضاً لأنها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالمكاسب الإقتصادية لا تنفك عنها.

وخير طريقة لبيان المكاسب الإقتصادية هي أن نرتبها أيضاً في قائمة بالنسبة لمختلف طوائف الناس الذين يتأثرون بها مباشرة وتقدم هذه القائمة فيما يلي وهي قائمة لا يمكن أن تكون كاملة وشاملة وبعدها سنتناول هذه المكاسب الإجتماعية بنظرة عامة.

بالنسبة لعضو الجمعية

الكرامة في إدارة الأموال Dignity in money Management – فرصة للتقدم Opportunity to advance – بوتقة للديموقراطية Laboratory for democracy – تمويل بالمساعدة الذاتية Self-help finance.

بالنسبة لأسرة العضو

المشاركة الطوعية Volunteer participation – إتصالات إجتماعية Social-Contacts عضوية عائلية Family memberships.

بالنسبة لرب العمل الذي يستخدم العضو

شعور بالمسئولية من جانب العاملين والأعضاء والجيران Responsible employees, members, neightbors – إئتمان وإدخار تعاوني Cooperative credit and savings.

بالنسبة للمجتمع

مؤسسة ديموقراطية Democratic institution – قادة للمجتمع Community leaders – منافسة أخلاقية Ethical competition.

ونتناول الآن بصفة عامة هذه المكاسب دون محاولة تخصيصها بجماعة أو جماعات معينة ، موجهين النظر إلى ما تُعلنه مؤسسات الإئتمان بأن الهدف الأول لجمعيات الإئتمان هو بناء الإنسان، وحين يكتسب الإنسان عادة التوفير بتأثير عضويته في جمعية الإدخار يصبح أكثر حرية وأعلى مقاماً مما كان قبل إكتسابه تلك العادة ، وحين يقترض الإنسان مالاً بأقل سعر فائدة ممكنة ويستخدم القرض لغرض إنتاجي أو إستهلاكي فإنه يشعر بحرية أكثر وحكمة أكثر ، **فالجمعية إذن عبارة عن جماعة تتعاون ليبني كل منها الآخر ليصبحوا أكثر تحرراً وأكثر رسوخاً وأكثر حكمة وكل ذلك نتيجة عضويتهم في جمعية الإئتمان.**

وتزود جمعية الإئتمان المجتمع الذي تقوم فيه بأداة ديموقراطية بسيطة ، ولا نعدو الحقيقة حين نقول أن كافة مظاهر الديموقراطية تنبض بالحياة في جمعية الإئتمان وأكبر مثل على ذلك الإجتماع السنوي للجمعية العمومية ، فيقضي القانون بأن تجمع الجمعية

الإئتمانية أعضاءها معاً مرة واحدة على الأقل كل سنة لتعرض عليهم تقريراً عن أعمالها في السنة الماضية وليقرروا خطة العمل في السنة المقبلة ، ويتولى الأعضاء إنتخاب المسئولين في الجمعية بطريقة وإجراءات ديموقراطية مبسطة ، ويخضع هؤلاء المسئولون المنتخبون لنظام من التوازنات والمراجعات يمنحهم حرية العمل من ناحية ويعصمهم من إساءة إستخدام سلطتهم من ناحية أخرى ، أي أن أعضاء جمعية الإئتمان يمارسون الديموقراطية ويديرون مجتمعهم الديموقراطي الخاص.

وتستطيع جمعيات الإئتمان أن تفخر بأنها قوة تعمل من أجل الإصلاح المعنوي في كل مجتمع فهي تُذكر الإنسان بأن السلع المادية ليست هدفاً في ذاتها وليست من أجل أن يحقق قلة من الأفراد أقصى ربح من ورائها على حساب الآخرين ، بل على العكس يجب أن تتاح للجميع في إطار التضامن المشترك الذي يمثل الرابط بين الأعضاء ، وتُجَسِّد الجمعية الإئتمانية في نظر أعضائها الفكرة القائلة **بأن خيرات العالم قد إجتمعت لتكون أدوات تحقق للجنس البشري حياة رغدة كريمة.**

The goods of this earth are here to serve as instruments for the decent living of mankind.

وتضرب الجمعية الإئتمانية مثلاً عملياً يتكرر يومياً على تطبيق فكرة الأخاء الإنساني ، وتدل كل الدلائل على أن أعضاء الجمعية يتأثرون بهذه الفكرة ويطبقونها في مجتمعهم وبيئتهم ويصبح العضو على إستعداد ليقدم في سماحة من نفسه ومن مكسبه لتحسين أحوال المجتمع. **وقال سيناتور سباركمان عضو الكونجرس الأمريكي بالولايات المتحدة في هذا الصدد أمام ندوة عقدت تحت رعاية جمعية التأمين المتبادل :**

" نلاحظ أن عضو جمعية الإئتمان الذي يتمتع بحالة مالية أيسر من غيره بسبب أو بغيره، يميل هو الآخر إلى البذل والقيام بدور في أنشطة المجتمع ، فيعمل في إطار الكنيسة أو المدرسة وفي كافة المشروعات ذات النفع ، وسواء ساهم بقليل من المال في الصليب الأحمر ، أو تبرع ببضعة ساعات لأي مشروع أو قدم شيئاً لإنشاء جناح جديد لنادي منطقته ، فهو في كافة تلك الأحوال إنما يعمل ما لم يكن يستطع عمله إلا بمعونة أصدقائه في جمعية الإئتمان الذين يمهدون له سبيل ذلك الصنيع الطيب ".

ولا يقتصر نفع جمعية الإئتمان على أنها تقدم للمجتمع الكثير ، بل أيضاً مؤسسة مستقرة من مؤسسات المجتمع وذات فاعلية وكفاءة لأنها مُبَرَّأة من القلق المالي وهو أكبر أسباب الإضطراب في الصناعة ومن ثم فإن العاملين بها يُحِسون بالأمن وبأنهم يستطيعون الإحتفاظ بوظائفهم وأن لهم مورد إقتصادي مستقر.

وتسهم الجمعيات الإئتمانية بقوة في تحسين المجتمعات المحلية من ناحية وفي الرخاء العالمي كله من ناحية أخرى.

بنيان جمعية الإئتمان :

تقوم حركة جمعيات الإئتمان على عمل الآلاف من المتطوعين سواء على مستوى الجمعية أو الرابطة أو المجلس العالمي ، ويؤدي كافة المسئولين المنتخبين في تلك المنظمات أعمالهم بلا أجر ، ولا ينال أجوراً سوى المديرين الماليين أو أمناء الصندوق في حالات إستثنائية خاصة وحين يقومون بالإدارة اليومية في الجمعيات الصغيرة ، أما الجمعيات الكبيرة فهي تستخدم موظفين بأجر.

وتدفع جمعيات الإئتمان رسوماً مقابل الخدمات التي تؤديها لها الإتحادات أو هيئات الإشراف ، وتعتبر الجمعيات الإئتمانية من المؤسسات القليلة التي تدفع للحكومة في بعض الجهات رسوماً مقابل الإشراف الحكومي عليها.

جمعيات الإئتمان

الجمعيات الإئتمانية كلها مؤسسات قانونية تعمل بموجب نظم وإتفاقيات وترتيبات أخرى تصدرها الهيئات الحكومية ، ولا يعتبر المجلس العالمي لجمعيات الإئتمان جهة تسجيل أو ترخيص للجمعيات.

وتسجل جمعيات الإئتمان في كندا بموجب القوانين الإقليمية شأنها في ذلك شأن الصناديق الشعبية في كويبيك وهي مؤسسات شبيهة بجمعيات الإئتمان ، وتسجيل جمعيات الإئتمان في الولايات المتحدة بموجب قوانين الولايات أو القوانين الفيدرالية (سجلت نسبة ٦٠٪ تقريباً بموجب القوانين الفيدرالية و ٤٠٪ بموجب قوانين الولايات) ، وتعمل جمعيات الإئتمان في البلاد الأخرى بموجب قوانين خاصة بها أو قوانين عامة تسري على جميع الجمعيات التعاونية.

وتنضم جمعيات الإئتمان إلى عضوية الروابط وإتحادات الروابط ويتولى المجلس العالمي الإشراف على البناء كله ، وتمثل الفوائد التي تتقاضاها جمعيات الإئتمان والعائد على الفائض المستثمر الدخل الذي تستند إليه الروابط والإتحادات الإقليمية والمجلس العالمي والهيئات التابعة مثل جمعيات التوريد التعاونية وجمعية التأمين المتبادل التابعة للإتحاد القومي.

الروابــــط

تعتبر الرابطة المركز والرئاسة الرسمية لجميع أنشطة الجمعيات الإئتمانية في الولاية أو القطر ، ويبلغ عدد الروابط وإتحادات الروابط أكثر من مائة وهي منضمة لعضوية المجلس[*] العالمي لجمعيات الإئتمان.

* أنظر اخر كتاب سنوي لجمعيات الإئتمان لمعرفة اخر البيانات.

ووظيفة الرابطة إنشاء وخدمة وقيادة وإرشاد الجمعيات التعاونية في منطقتها والدفاع عنها وتقديم خدمات التعليم والتثقيف لها ، وتقدم الخدمات والمواد التي تحتاجها الجمعيات مما لا تستطيع هذه الجمعيات توفيره بنفسها.

تكوين الرابطة :

الرابطة منظمة طوعية لا تسعى للربح ومواردها المالي من الرسوم التي تدفعها لها جمعيات الإئتمان الأعضاء فيها ، وتشترك جميع هذه الجمعيات الأعضاء في ملكية الرابطة والإشراف الديموقراطي عليها ولها حق التصويت في الجمعية العمومية السنوية.

الإدارة :

يدير أنشطة الرابطة مدير يعمل تحت إشراف مجلس الإدارة المنتخب للرابطة ، وتكتفي بعض الروابط بشخص واحد يعمل نصف الوقت أو بعض الوقت بينما تستخدم الروابط الكبيرة عدداً من الموظفين قد يبلغ ٥٠ موظفاً.

الخدمات :

تقوم الروابط بثلاث أنواع رئيسية من المسئوليات :

١) الدفاع عن قانون جمعيات الإئتمان والعمل على إدخال التحسينات عليه.
٢) إنشاء جمعيات إئتمان جديدة وتشجيع الآخرين على إنشائها.
٣) عقد المؤتمرات والإجتماعات التثقيفية الأخرى النافعة لجمعيات الإئتمان.
٤) العمل كمركز للمعلومات عن الجمعيات الإئتمانية العاملة في منطقتها.
٥) تقديم المعلومات لجمعيات الإئتمان وأعضائها عن التأمين.
٦) العمل كحلقة إتصال مع المجلس العالمي ، والإتحادات القومية والجمعية التعاونية للتوريد والجمعية التعاونية للتأمين والعمل على توفير خدمات هذه المنظمات لجمعيات الإئتمان وأعضائها.

الخدمات الإضافية :

وتقدم كل رابطة إلى جانب الخدمات الأساسية خدمات خاصة لأعضائها من الجمعيات الإئتمانية في منطقتها في إطار برنامجها وحاجة الجمعيات وتشمل هذه الخدمات :

١) مندوبون ميدانيون يقومون بتوصيل خدمات الرابطة مباشرة للجمعيات ولمن يعملون مع الجماعات لإنشاء جمعيات إئتمان جديدة.
٢) تقدم جمعيات الإئتمان المركزية إلى الجمعيات التعاونية الخدمات الإدخارية والإقراض ، وكذلك للمسئولين في الجمعيات الإئتمانية الذين لا تقدم لهم جمعياتهم بسبب مراكزهم سوى مبالغ محددة كقروض.
٣) إرسال المطبوعات والنشرات للجمعيات الإئتمانية الأعضاء لإبلاغهم بإستمرار عن أنباء الرابطة وبرامجها وأنباء جمعيات الإئتمان الأخرى.
٤) يقدم المندوبون الميدانيون أو المندوبون المتخصصون المعونة الفنية والخدمات الإدارية والمساعدات فيما يختص بمشكلات المحاسبة والمراجعة.

وتقدم الرابطة خدماتها من خلال موظفيها أو من خلال منظمات خاصة تابعة لها ، تقدم خدمات مثل الطباعة والتوريدات والتأمين ، وتسويات الموازنات ، والتحصيل ، والميكروفيلم وتجهيز البيانات وغيرها كثير ، والغرض من كل هذه الخدمات سواء المقدمة من الرابطة مباشرة أو من منظمات تابعة هو تمكين الجمعيات من خدمة أعضائها وزيادة مقدرتها على ذلك مع تيسير تلك الخدمات وخفض تكلفتها.

الإتحاد الدولي للمديرين :

الإتحاد الدولي للمديرين جمعية مهنية تجمع مديري الروابط وتقدم بهذه الصفة خدمات لأعضائها كأفراد ، وتشترك كمنظمة في تخطيط بعض برامج الإتحاد القومي.

إتحادات المناطق :

يجوز أن تنضم الجمعيات الإئتمانية في مجتمع ما أو في منطقة جغرافية معينة في إتحاد منطقة ، وتعمل إتحادات للمناطق عادة في مجال تشجيع البرامج التثقيفية والتدريب لموظفي الجمعيات الإئتمانية ، وتقدم العون للجمعيات في منطقتها وتقوم بمشروعات مشتركة للعلاقات العامة.

الإتحاد العالمي لجمعيات الإئتمان
International Cooperative Credit Union

يعتبر الإتحاد العالمي إتحاداً لروابط جمعيات الإئتمان على النطاق الدولي ، ويضم في عضويته حالياً إتحادات إقليمية في كل من كندا وأستراليا والولايات المتحدة وإتحادات إقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما يضم بعض روابط مستقلة ، وتتلقى الروابط من الإتحاد العالمي الخدمات والمواد التي يحسن أن تتولى توريدها منظمة مركزية – وهكذا فإن **المجلس العالمي هو القوة الموحدة لحركة جمعيات الإئتمان في أنحاء العالم ، وقد أنشئ الإتحاد عام ١٩٧٠.**

البناء التنظيمي للإتحاد :

الإتحاد العالمي منظمة لا تهدف إلى الربح شأنه في ذلك شأن الإتحادات القومية الإقليمية ويغطي نفقاته من الرسوم التي يدفعها الأعضاء فيه ، وعضوية الإتحاد مفتوحة تلقائيا للإتحادات وأعضائها من الروابط وكذلك أمام الإتحاد القومي الأمريكي وغيره من الإتحادات القومية (الإقليمية) ، ويجوز أن تنضم الروابط مباشرة لعضوية الإتحاد الدولي في بعض الأحوال.

أهداف المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان :

توفير المعونة لتعاونيات الإدخار والإئتمان في جميع أنحاء العالم ، وذلك بواسطة المنظمات الإقليمية الأعضاء في المجلس في شكل إتحادات . وتقع على كاهل هذه الإتحادات مهمة تعزيز وتوجيه تطور تعاونيات الإدخار والإئتمان للشركات التابعة لها.

القيام في المقام الأول بتطبيق برامجه في البلدان النامية.
تشجيع تبادل مستمر للمعلومات وتوفير مساعدة فنية لجميع أعضائه.
مساعدة أعضائه على بلوغ مرحلة الإستقلال الإقتصادي في أقرب الآجال الممكنة.
تنظيم مؤتمرات دولية عن حركة التعاون الإئتماني على شتى المستويات.
توفير المساعدة من أجل إقامة وتوسيع التعاونيات وتعاونيات الإدخار والإئتمان في العالم بأسره.

دعم برنامج دولي للمبادلات ، **فهناك فعلاً بعض التعاونيات توفر رؤوس أموال لصالح تعاونيات الإدخار والإئتمان التابعة للبلدان النامية.**

الإشراف على إدارة المؤسسة العالمية لتعاونيات الإدخار والإئتمان . وتتولى هذه المؤسسة التي لا تستهدف الربح ، تحصيل مساهمات جميع تعاونيات الإدخار والإئتمان .
ومن بين ما تزاوله من نشاط ، **الإهتمام الخاص الذي توليه للتعليم وتوفير المساعدة الفنية لكل من الرابطات والإتحادات الكونفيدرالية confederations ، وإقامة تعاونيات جديدة وإغاثة ضحايا الحوادث.**

توحيد الحركات التعاونية في جميع أنحاء العالم.

الهيئات الإدارية :

يشرف على إدارة المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان مجلس مفوضين يجتمع مرة كل ثلاث سنوات ومجلس إدارة يعقد جلسته سنوياً ومجلس تنفيذي يعقد إجتماعاته بصورة فعلية (كل ثلاثة أشهر) ، ويتم تمثيل الأعضاء داخل الهيئات الإدارية حسب نسبة طردية بعدد أعضاء تعاونيات الإدخار والإئتمان المنتسبة إلى المجلس.

موارد التمويل – يتم تمويل المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان عن طريق إشتراكات أعضائه.

المقار والمكاتب - يقع مقر المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار ، بماديسون ، ويسكنسن Madison, Wisconsin ، الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقع المكاتب الرئيسية الأخرى في وشنطن Washington , D.C. الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك في جنيف عاصمة سويسرا.

تعاونيات الإدخار والإئتمان ومدى إنتشارها في العالم :

إن تعاونية الإدخار والإئتمان هي عبارة عن مؤسسة مالية تعاونية ، إذ أنها تتكون من مجموعة من الأشخاص عقدوا العزم على أن يدخروا معاً وأن يمنحوا لبعضهم البعض قروضاً بأسعار فائدة منخفضة. ويتم تأسيس تعاونية إئتمانية من قبل أشخاص يجمعهم رباط واحد ، الأمر الذي يعني أنه يتعين على أعضاء التعاونية الإنتماء إلى مجموعة محددة ، كأن يكونوا مثلاً من العاملين في إحدى المشاريع التجارية ، أو أعضاء في إحدى الجمعيات أو النقابات أو الطوائف الدينية ، أو أن يكونوا من سكان حي واحد أو قرية

واحدة. فلكل واحد منهم الحق في الإنضمام إلى التعاونية دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة.

وتتميز التعاونيات الإئتمانية بطابعها الديموقراطي ، إذ يتولى الأعضاء ذاتهم بتعيين مجلس الإدارة ، ولجنة المراقبة ولجنة الإئتمان . ويقرر الأعضاء السياسة التي تنتهجها تعاونية الإدخار والإئتمان التي ينتمون إليها ، وذلك خلال الإجتماع السنوي.

ومن الملاحظ أن حركة التعاونيات الإئتمانية قد إنتشرت في العالم بسرعة ، إذ أن ما يربو على ٨٧ بلداً قد سبق له أن أنشأ تعاونيات للإدخار والإئتمان . وتضم هذه الأخيرة مجموع ٦ر٨٨ مليون عضو ... وفي عدة مناطق تمكنت التعاونيات الإئتمانية من رفع ظروف معيشة أعضائها بصورة باهرة. فقبل إقامة التعاونيات الإئتمانية ، لم يكن الأشخاص ذوو الدخل المنخفض ليتصوروا أن في إمكانهم إدخار أو إقتراض بعض المال ، موفرين بالطريقة تلك ما يملكونه من رؤوس أموال للحصول على قروض أو تلبية إحتياجاتهم الخاصة بهم.

هيكل المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان وعلاقاته الخارجية :

إن العضو المشارك في كل تعاونية للإدخار والإئتمان هو القاعدة الأساسية للنظام ، فكل شئ ملك العضو ومسخر لصالحه. هذا فضلاً عن أن الأعضاء في " صندوق " التعاونية الإئتمانية هم الذين يشرفون على إدارة هيكل المنظمة بكامله بواسطة ممثليهم المنتخبين ديموقراطياً.

الإطار العام لنظام الإتحاد العالمي للإئتمان في عام ١٩٩١
The International Credit Union System In 1991

نورد فيما يلي جدولاً يوضح أعضاء مجلس إدارة الإتحاد العالمي للإئتمان ويُطلق عليهم " **مجلس الإئتمان العالمي** " وهو يتكون من الإتحادات الإقليمية في دول العالم المختلفة ، ويُمكن التعَرُّف عليها بالنظر إلى الجدول المنشور باللغة الإنجليزية في سياق هذا الموضوع تحت نفس العنوان.

الإتحاد العام الأفريقي لتعاونيات الإئتمان والإدخار ويخدم ٢٧ دولة أفريقية ولا يشمل الأعداد نيجريا.	ACCOSCA/ACECA (African Confederation of Cooperative Savings and Credit Associations) (b)
الإتحاد العام الأسيوي لإتحادات تعاونيات الإئتمان والإدخار ويخدم الإتحاد العام ١٤ دولة.	ACCU (Asian Confederation of Credit Unions)
الإتحاد العام الكاريبي لإتحادات تعاونيات الإئتمان والإدخار ، ويخدم ١٩ دولة.	CCCU ((Caribbean Confederation of Credit Unions)
الإتحاد العام للإئتمان لإتحادات أمريكا اللاتينية	COLAC (Latin-American Confederation of Credit Unions)
الإتحاد المركزي الكندي للإئتمان ويخدم ٨ مقاطعات.	CUCC (Credit Union Central of Canada)
الإتحاد القومي الأمريكي للإئتمان ويخدم ٥٠ ولاية ، بالإضافة إلى منطقتي كولومبيا ، وبورتريكو	CUNA (Credit Union National Association) (USA)
المنظمة الأسترالية المحدودة لخدمات إتحاد الإئتمان ولها خمس مكاتب إقليمية تخدم إتحادات الإئتمان في ٨ ولايات ، والأراضي التابعة لها.	CUSCAL (Credit Union Services Corporation “Australia” Limited) (c)
الروابط الحرة في كل من فيجي ، وبريطانيا ، وأيرلندا ونيوزيلاند	Free Standing Leagues
عضوية زميلة في الإتحاد العالمي ، وهي إتحاد رايفيزن بالنمسا ، وديجاردان بكندا ، والإتحاد الفيدرالي للإئتمان التعاوني بفرنسا	Associate Members (d)

(b) For data comparability reasons, all ACCOSCA/ACECA figures exclude Nigeria.

الأرقام لا تشمل نيجيريا

(c) Previously known as Australian Federation of Credit Unions. Ltd. (AFCUL).

كانت تُعرف من قبل بإسم التَجَمُّع الفيدرالي لإتحادات الإئتمان

(D) See reverse for a complete listing of WOCCU Associate Members.

نرجو النظر إلى الهيكل الإنجليزي المعروض ووضع في عام ١٩٩١.

حقائق وأرقام :

وبالإطلاع على الجدول الذي يوضح الإطار العام لنظام الإتحاد العالمي للإئتمان في عام ١٩٩١ يتضح لنا أنه تشترك في عضوية الإتحاد العالمي ٨٧ دولة ، ومجموع

إتحادات الإئتمان في هذه الدول يبلغ ٤١٧٧٧ إتحاداً . ومجموع الأعضاء المنتمون إليها ٦ر٨٨ مليون عضواً ... وتبلغ قيمة مدخراتهم ٨ر٨٠٥ر٣٥٨ مليون دولار أمريكي ، وقيمة الأصول الإجمالية ١ر٦٣٢ر٤٣٣ مليون دولار أمريكي.

وتتوزع الأرقام الإجمالية كما يلي :

الإتحاد العام الأفريقي لتعاونيات الإدخار والإئتمان :

تندرج في عضويته إتحادات من ٢٧ دولة أفريقية عددها ٥١٣٣ إتحاداً ... عدد أعضائها ٥ر٢ مليون عضو ومجموع قيمة مدخراتها ٢ر٤٩١ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٥١٦ مليون دولار أمريكي.

الإتحاد العام الأسيوي لإتحادات تعاونيات الإئتمان والإدخار :

تندرج في عضويته إتحادات من ١٤ دولة آسيوية عددها ١٣٨٧٨ إتحاداً ، عدد أعضائها ٦ر٥ مليون عضواً ، ومجموع قيمة مدخراتها ٤ر٦٥٨٠ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ١ر٧٢٧٤ مليون دولار أمريكي.

الإتحاد العام الكاريبي لإتحاد تعاونيات الإئتمان والإدخار :

ويندرج في عضويته ٤٦٠ إتحاداً ، عدد أعضائها ٩ر٠ مليون عضواً ، ومجموع قيمة مدخراتها ٨ر٥٦٥ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٦ر٥٨٩ مليون دولار أمريكي.

الإتحاد العام لإتحادات أمريكا اللاتينية للإئتمان والإدخار :

ويندرج في عضويته ٢٩٧٠ إتحاداً ، عدد أعضائها ٥ر٣ مليون عضواً ، وتبلغ مجموع قيمة مدخراتها ٥ر٩٤٦ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٧ر١٤٠٥ مليون دولار أمريكي.

الإتحاد المركزي الكندي للإئتمان :

ويندرج في عضويته ١١١٥ إتحاداً عدد أعضائها ٤ مليون عضواً ، وتبلغ مجموع قيمة مدخراتها ٣ر٢٦٠٨٤ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٧ر٢٨٦٧١ مليون دولار أمريكي.

الإتحاد القومي الأمريكي للإئتمان :

ويندرج في عضويته ١٢٥٨٣ إتحاداً ، عدد أعضائها ٥ر٥٦ مليون عضواً ، ومجموع قيمة مدخراتها ٥ر١٩٧٦٦٣ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٥ر٢١٨٢٥٤ مليون دولار أمريكي.

المنظمة الأسترالية لخدمات إتحاد الإئتمان :

ويندرج في عضويتها ٣١٤ إتحاداً وعدد أعضائها ٤ر٢ مليون عضواً ، ومجموع قيمة مدخراتها ٤ر٥٣٠٠ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٤ر٥٥٧١ مليون دولار أمريكي.

الروابط الحرة في كل من فيجي وبريطانيا وأيرلندا ونيوزيلندا :
ويندرج في عضويتها ١٠١٢ إتحاداً ، وعدد أعضائها ٤ر١ مليون عضواً ، ومجموع قيمة مدخراتها ١ر١٧٢٣ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٤ر٢٠٠٧ مليون دولار أمريكي.

الإتحادات الزميلة وهي إتحاد رايفيزن بالنمسا ، ومجموعة ديجاران بكندا ، والإتحاد الفيدرالي للإئتمان التبادلي بفرنسا :
ويندرج في عضويتها ٤٣١٢ إتحاداً ، عدد أعضائها ٨ر١١ مليون عضواً ، وتبلغ مجموع قيمة مدخراتها ٦ر١١٩٤٥٠ مليون دولار أمريكي ، وتبلغ مجموع قيمة أصولها ٨ر١٦٩٣٤١ مليون دولار أمريكي.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن هذه الإتحادات المندرجة في عضوية الإتحادات الإئتمانية القومية في بلادها ، قد تتجمع تحت مُسميات مختلفة ولكن الهدف هو صالح أعضائها ، فقد تُعرف أساساً بـ " رابطات " و " إتحادات فيدرالية " (Federations) والغرض من وراء هذه الهياكل هو السهر في المقام الأول على خدمة المشروعات التي تُنشئها وفقاً للأشكال القانونية المتاحة ، حيث تبيح القوانين التعاونية المُنشئة لها حق إنشاء الشركات وحينئذ تخضع مثل هذه المنشآت للقانون التجاري.

غير أننا يمكننا القول بأن تجمع تعاونيات الإدخار والإئتمان الأوسع نطاقاً هو الإتحاد الكونفدرالي (Confederation) الذي يتكون أعضاؤه من إتحادات رابطات منضمة إليه ، والإتحاد الكونفدرالي ، شأنه شأن الرابطات والإتحادات الفيدرالية ، يستمد موارده المالية في المقام الأول من إشتراكات مؤسساته الفرعية. وتقع كذلك مهمة إدارة الإتحاد الكونفيدرالي على كاهل مديرين يتم إنتخابهم بصور ديموقراطية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان هو الجمعية الدولية للإتحادات الكونفيدرالية والرابطات الحرة.

ويدير المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان World Council Of Credit Unions(WOCCU) مدراء قامت بإنتخابهم الإتحادات الكونفيدرالية ، ويتم تمويل المجلس بفضل إشتراكات أعضائه.

والمجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان هو بدوره عضو في المؤسسات التالية :

COPAC اللجنة المعنية بتقديم المساعدة إلى التعاونيات وأعضاؤها وتشجيعهم على الإعتماد على أنفسهم (كوباك)(*)، وتتشكل اللجنة الدولية من :

(*) أُنشئت هذه الهيئة في عام ١٩٧١ ، وهي هيئة إتصال مكونة من وكالات هيئة الأمم المتحدة ، ومؤسسات دولية غير حكومية قامت من أجل تنشيط وتنسيق المساعدة التي تُقدم للتعاونيات في البلدان النامية ، ويمكن الرجوع إلى تفصيلات أخرى عن هذه اللجنة في مرجعنا : " تطور التنظيم التعاوني " ، الناشر : مكتبة عين شمس.

الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب العمل الدولي والرابطة التعاونية الدولية ، والإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ، والإتحاد الدولي للعمال المتحدين في مجال الغرس والزراعة.

CIL لجنة الإتصال الدولية (التابعة لتعاونية الإئتمان العمالية) التي تتكون من الأعضاء التاليين :

المصرف المركزي لتعاونيات الزراعة والغابات اليابانية ، والإتحاد القومي للقرض التعاوني بفرنسا ، والإتحاد الإئتماني التعاوني بفرنسا ، وإتحاد كيبيك للصناديق الشعبية (دي جردان) بكندا ، إتحاد صناديق الإدخار بكويبيك بكندا ، ولجنة مصارف الرابطة التعاونية الدولية بلندن ، والإتحاد التعاوني القومي بالهند.

ICVA المجلس الدولي للوكالات الخيرية الذي يضم ٨٧ عضواً من الوكالات الدولية التطوعية.

FIIC إتحاد المؤسسات الدولية القائمة بجنيف ويضم مائة عضو.

INCEBA المصرف الدولي التعاوني المحدود ويضم أكثر من ٦٠ عضواً من المصارف التعاونية القومية والدولية.

ACI الرابطة التعاونية الدولية.

الوضع الإستشاري – للمجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان وضع إستشاري لدى كل من المجلس الإقتصادي والإجتماعي ومنظمة الأغذية والزراعة.

مثل من العضوية المندرجة في المجلس العالمي للإئتمان
الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان
Credit Union National Association

يعتبر الإتحاد القومي الأمريكي للإئتمان هو الإتحاد الأصلي لجمعيات الإئتمان على النطاق القومي ، وقد بدأ عام ١٩٣٤ واستمر في النمو حتى أصبح يضم ٥٠ رابطة بالولايات المتحدة الأمريكية ثم إنضم في عام ١٩٧٠ إلى المجلس العالمي ، ويوضح لنا عمل الإتحاد القومي مثالاً لأعمال الإتحادات المنضمة إلى المجلس العالمي ، برغم تفرد كل منها بصفات معينة.

عمل الإتحاد القومي :

تسهم جمعيات الإئتمان في ملكية الإتحاد القومي والإشراف عليه ديمقراطياً ويحق لكل رابطة أن تنتخب أعضاء مجلس الإدارة ويرتبط مدى هذا الحق بعدد جمعيات الإئتمان المشتركة في كل رابطة ، وللإتحاد القومي الآن أكثر من ٤٠٠ عضو مجلس إدارة.

ويعقد الإتحاد القومي إجتماعاً سنوياً ويتلقى قرارات وإقتراحات أعضائه من إتحادات جمعيات الإئتمان في المناطق والأقاليم ، ويجتمع مجلس الإدارة لمناقشة هذه المقترحات والقرارات لإقرارها أو رفضها ويرسم السياسة ويضع البرامج والموازنة وجدول الرسوم وينتخب مجلس الإدارة الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق.

وفيما بين الإجتماعات السنوية تؤدي اللجنة التنفيذية للإتحاد القومي وظيفة مجلس الإدارة وتضم هذه اللجنة ممثلين لجميع مناطق الإتحاد القومي وكذلك أصحاب المناصب في مجلس الإدارة (الرئيس ، السكرتير ، أمين الصندوق) وتعين اللجنة التنفيذية مدير الإتحاد الإقليمي الذي يختار موظفي الإتحاد القومي المحترفين في واشنطون.

لجان الإتحاد القومي :

يعين رئيس الإتحاد لجاناً تتولى التخطيط والمهام الإدارية ومناقشة الموضوعات التي تهم الحركة وكذلك للمساعدة في أنشطة الإتحاد أو إدارتها مباشرة ، وتوجد حالياً نحو ٢٠ لجنة تجتمع ثلاث مرات أو أكثر سنوياً.

خدمات الإتحاد :

قد تكون بعض خدمات الإتحاد تكراراً للخدمات على مستوى الروابط وهو أمر طبيعي لإن **الإتحاد يعمل كمنسق لخدمات الروابط** ، أما الخدمات الأخرى التي يقدمها الإتحاد فهي خدمات لا يمكن إجراؤها إلا بمعرفة منظمة مركزية حقيقية ، ونظراً لإن الروابط الأعضاء تشرف على الإتحاد القومي فإن الإتحاد يقدم فقط الخدمات التي تُفوّضُها له الروابط مثل :

١) الدفاع عن قوانين جمعيات الإئتمان وإدخال تحسينات عليها.
٢) القيام ببرنامج إعلامي دائم موجه للجمهور.

٣) المساعدة في تدريب موظفي الروابط وإمدادهم بأحدث المعلومات.
٤) إصدار المجلات والدوريات اللازمة لمختلف الجمعيات داخل حركة جمعيات الإئتمان بما فيهم مسئولو الجمعيات وأعضاؤها والتنفيذيون الكبار في الجمعيات الكبيرة.
٥) العمل مع الجهات الحكومية المختصة على النهوض بجمعيات الإئتمان.

كيفية أداء خدمات الإتحاد القومي :

تدخل بعض خدمات الإتحاد القومي مباشرة ضمن أنشطة إتحادات المناطق " اليوم العالمي لجمعيات الإئتمان " وبعضها يتطلب إشتراك موظفي الروابط مثل مؤتمرات التدريب السنوية التي تعقد على المستوى الإقليمي وعلى مستوى عدد من الروابط من أجل المندوبين الميدانيين.

وتقدم الخدمات والمواد رأساً إلى الروابط في العادة وأحياناً إلى جمعيات الإئتمان وقد أنشئت في عام ١٩٧١ مجالات عمل حلت محل إدارات الخدمات السابقة ويشرف على كل مسئول تنفيذي كبير يدير التخطيط والتطوير في المجالات التي كانت خاضعة فيما سبق لعدة إدارات ويرأس مدير الإتحاد هذه المجالات الجديدة.

وتعين اللجنة التنفيذية مدير الإتحاد ، وتعمل اللجان مع المدير والموظفين في النظر باستمرار في أنشطة الإتحاد الذي له مكاتب في ماديسون ، وسكونسن ، وفي واشنطون.

الجمعية التعاونية للتوريد التابعة للإتحاد القومي :

الجمعية التعاونية للتوريد منظمة لا تسعى للربح ويملكها الأعضاء وتتمثل العضوية في الروابط والإتحاد القومي وجمعية التأمين المتبادل ، ويوزع صافي الإيراد إن وجد كعائد على المتعاملين مع الجمعية.

البناء التنظيمي لجمعية التوريد :

الجمعية التعاونية للتوريد هي " مركز التسويق لإحتياجات جمعيات الإئتمان " وهي منظمة مستقلة تملكها الروابط الأعضاء ، وتخدم الجمعية جمعيات الإئتمان من خلال إدارات التوريدات في الروابط ، أو تخدمها مباشرة من ماديسون ووسكونسن إذا لم توجد مثل هذه الإدارات.

عمل الجمعية :

للجمعية مجلس إدارة ينتخب لمدة ٣ سنوات أثناء الإجتماع السنوي في مايو ويحق لكل عضو في الجمعية أن ينتخب مندوباً واحداً له ولكل عضو صوت واحد.

ويجب أن يكون أعضاء مجلس إدارة جمعية التوريدات من أعضاء مجلس إدارة الإتحاد القومي ، فإذا فشل أحد أعضاء مجلس إدارة الإتحاد في الإنتخاب ولم يعاد إنتخابه كعضو في مجلس إدارة الإتحاد القومي فإنه يفقد أيضاً مركزه في عضوية مجلس إدارة الجمعية تلقائياً.

وينتخب مجلس إدارة الجمعية سنوياً من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس وسكرتيراً وأميناً للصندوق كما يختارون أيضاً مديراً ومراقب حسابات ويجوز أن يكون مدير الجمعية ومراقب حساباتها هما من يشغلان المنصبين المماثلين في الإتحاد القومي ويكونان مسئولين أمام مجلس الإدارة.

الخدمات :

تقوم جمعية التوريدات بإمداد جمعيات الإئتمان بالأفكار والمواد والطرائق الفنية التي تجعلها أكثر كفاءة في أعمالها الداخلية وفي جهودها لإجتذاب أعضاء جدد وزيادة المدخرات والقروض وتقدم الجمعية خدماتها في أربعة مجالات :

١) أدوات التشغيل ، أدوات وتوريدات المكاتب ، والنماذج والإستمارات.
٢) التسويق ، أدوات التسويق ، الإعلان ، خدمات الإشتراكات وغيرها.
٣) أدوات التثقيف ، مكتبات التثقيف ، الإعلام ، برامج التدريب.
٤) إحتياجات الإجتماعات السنوية ، الخطط ، المطبوعات ، أدوات الإعلام وتشمل الخدمات الخاصة التي تقدمها جمعية التوريد.

التوريدات المكتبية :

النماذج والإستمارات المحاسبية المعتمدة لإستعمال جمعيات الإئتمان وخاصة الإستمارات التي تحتوي على بيانات ضرورية كشرط لإعتمادها من إدارة جمعيات الإئتمان ، وبطاقات التوقيعات ، ودفاتر الإدخار ، والدفاتر الحسابية والسجلات والإستمارات من كافة الأنواع والإستمارات المحاسبية المستخدمة في الآلات المحاسبية وغير ذلك.

نشرات للأعضاء :

نشرة المظلة Umbrella وهي نشرة شهرية يمكن الحصول عليها عن طريق الإشتراك أو شراء النسخ المفردة منها ، ونشرة " رجل الأفكار " وهي نشرة صغيرة بالرسوم الكاريكاتيرية وتصدر شهرياً أيضاً ، وتصدر الصفحة الأخيرة خالية حتى تستطيع جمعيات الإئتمان أن تطبع عليها الفقرات ذات الأهمية المحلية.

مطبوعات أخرى :

نشرات إعلامية تصدر شهرياً عن الأنشطة الموسمية لجمعيات الإئتمان وأعضائها وتهتم بالنهوض بشئون الإدخار والإقراض ، وإعلانات كبيرة Posters من أربعة ألوان وتقاويم للحائط والجيب ، وأمشاط كبريت وهدايا ... الخ.

أدوات تدريب :

كتب ومراجع لأعضاء اللجان والموظفين ، كتالوج ، يبين قائمة كاملة بالإستمارات والنماذج التي تصدر دورياً ، وقوائم أسعار.

شركة التأمين المتبادل التابعة للإتحاد القومي :

تقدم شركة التأمين المتبادل التابعة للإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان خدماتها لتلك الجمعيات الأعضاء في الإتحاد فيما يتعلق ببرامج التأمين التي تتفق مع أغراض وأهداف

وفلسفة حركة جمعيات الإئتمان ، وأنشئت الجمعية عام ١٩٣٥ ، أنشأها الرواد الذين شكلوا أول لجنة تنفيذية للإتحاد القومي ، **وتعتبر بهذه المثابة رافد التأمين على الحياة لحركة جمعيات الإئتمان بعد تنظيمها ، وقد أثبتت أنها أعظم جمعيات التأمين على الحياة وأسرعها نمواً في العالم وتأتي الرابعة عشر في ترتيب هيئات التأمين على الحياة الكبرى في أمريكا الشمالية (والثالثة عشر في الولايات المتحدة) وذلك على أساس عقود التأمين السارية.**

وتَرُدْ الجمعية بصفتها شركة تأمين متبادل جميع دخلها إلى أصحاب الوثائق في شكل عائد بعد سداد المُطالبات ونفقات التشغيل العادية وترحيل جزء لتكوين إحتياطيات كافية.

كيفية عمل الجمعية والإشراف عليها :

يملك أصحاب الوثائق الجمعية ويشرفون عليها ، ولكل صاحب وثيقة سواء كان جمعية إئتمان أو عضو فرد صوت واحد في الإنتخاب العام نصف السنوي بصرف النظر عن قيمة الوثيقة ، ويجري عندئذ إنتخاب مجلس الإدارة المكون من ١٥ شخصاً والذي يُعقد في ماديسون بولاية وسكونسن حيث مقر حركة جمعيات الإئتمان الدولية ، ومدة العضوية ست سنوات وتسقط عضوية خمسة أعضاء كل سنتين ، **ويجوز لأصحاب الوثائق أن يدلوا بأصواتهم في الإجتماع السنوي بشخصهم أو بالبريد** ، ويختار مجلس الإدارة رئيس الجمعية الذي يعمل أيضاً مسئولاً إدارياً رئيسياً لها.

التأمين من أجل جمعيات الإئتمان :

يتمثل معظم غطاء تأمين جمعية التأمين المتبادل التابعة للإتحاد القومي في شكل ضمان للقروض وتأمين حياة إدخاري ، وتسدد جمعيات الإئتمان أقساط التأمين ويسري غطاء التأمين إلى الأعضاء على أساس جماعاتهم كخدمة تقدمها جمعيات الإئتمان.

تأمين ضمان القروض :

تقوم جمعيات الإئتمان بموجب هذا النوع من التأمين بعمل تأمين على الحياة ضماناً للإئتمان وذلك بالنسبة لأعضائها مقابل القروض القائمة ويقف التأمين عند سن السبعين ، وقد أوضح التطبيق العملي أنه في معظم الأحوال يُفرض تأمين ضمان القروض على العضو بصفة دائمة وكاملة قبل سن السبعين.

تأمين الحياة الإدخاري :

وهو تأمين نسبي على كل عضو مؤمن عليه لغاية أقصى قيمة العقد وهو ٢٠٠٠ دولار لمعظم العقود و ١٠٠٠ دولار لبعضها الآخر ، وقد تتغيَّر النسبة مع تغيُّر الظروف والأحوال، ويحتوي كل عقد تأمين إدخاري على قيود على الودائع التي تودع في أعمار معينة.

التأمين الفردي لأعضاء جمعيات الإئتمان :

تقدم جمعية التأمين التبادلي مجموعة كاملة من عقود التأمين الفردية على الحياة لأعضاء جمعيات الإئتمان ، منها التأمين العادي على الحياة ويدفع التأمين في سن ٦٥ سنة والتأمين المتجدد المدة ، والدفعات السنوية للتقاعد ، وتأمين الأسرة ، وضمان الرهون ، والتأمين الطبي.

جمعية التأمين التابعة لحركة جمعيات الإئتمان الدولية :

أقام الإتحاد القومي عام ١٩٦٠ جمعية ثانية للتأمين على الممتلكات وضد الحوادث وهي جمعية التأمين لحركة جمعيات الإئتمان الدولية ، وهي شركة مساهمة تملك أسهمها جمعيات الإئتمان ومنظماتها وأعضاؤها كأفراد.

ولا تُؤَمِّن هذه الجمعية إلا على جمعيات الإئتمان وأعضائها فقط ، وتُؤمِّن الجمعية على الممتلكات وضد الحوادث للجمعيات وأعضائها ، وتؤمن على المنازل والسيارات لأعضاء الجمعيات.

الأساس القانوني لعمل جمعيات الإئتمان – القوانين واللوائح :

جمعيات الإئتمان أشخاص قانونية تعمل بموجب أحكام قوانين خاصة أصدرها كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية والمجالس التشريعية بالولايات وحكومات الولايات في كندا وعندما تسجل جمعية إئتمان بموجب قانون ما من هذه القوانين يصبح لها حقوق وإمتيازات معينة وتتمتع بحماية القانون ، كما تتحمل أيضاً إلتزامات ومسئوليات.

وتعمل الجمعية بموجب مجموعة من اللوائح التي توافق عليها الحكومة ، إلى جانب الأحكام المنصوص عليها في القوانين ، وتعتبر نصوص اللوائح أكثر أهمية من الوجهة العملية بالنسبة للمسئولين والموظفين فيما يتعلق بشئون العمل اليومي في الجمعية.

وتُعِد الحكومة مجموعة من اللوائح " النمطية " لكن قد تختلف بعض التفاصيل لتناسب الإحتياجات لجمعيات الإئتمان ، فمثلاً قد يترك للجمعيات تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الإئتمان ، وتختلف نصوص اللوائح في بعض الأحيان فيما يختص بالتصرف في النقدية والتوقيع على الشيكات ، ويجب أن توافق الجهة الحكومية المختصة بالرقابة على الجمعيات على اللائحة وتعديلاتها.

لمحة تاريخية عن الحركة التعاونية الإئتمانية :

١٨٤٩ أسس رايفيزن (RAIFFEISEN) أول شركة إئتمانية في ألمانيا.

١٩٠٠ أسس دي جردان (DESJARDINS) أول تعاونية للإدخار والإئتمان بأمريكا. على أن الحركة التعاونية قد عرفت في ذلك التاريخ تطوراً ملحوظاً في كل من أوروبا والهند.

١٩٠٩ تم إنشاء أول تعاونية أمريكية للإدخار والإئتمان بولاية نيو همشاير.

١٩٢٠ أول تعاونية إئتمانية في أفريقيا ، غير أن " إيسوسو " (ESUSU) شركة أفريقية ذات طابع تعاوني كانت قائمة بالفعل منذ مائتي سنة.

١٩٣٤ تم تأسيس جمعية تعاونية وطنية في الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى مساعدة التعاونيات الإئتمانية الأمريكية.

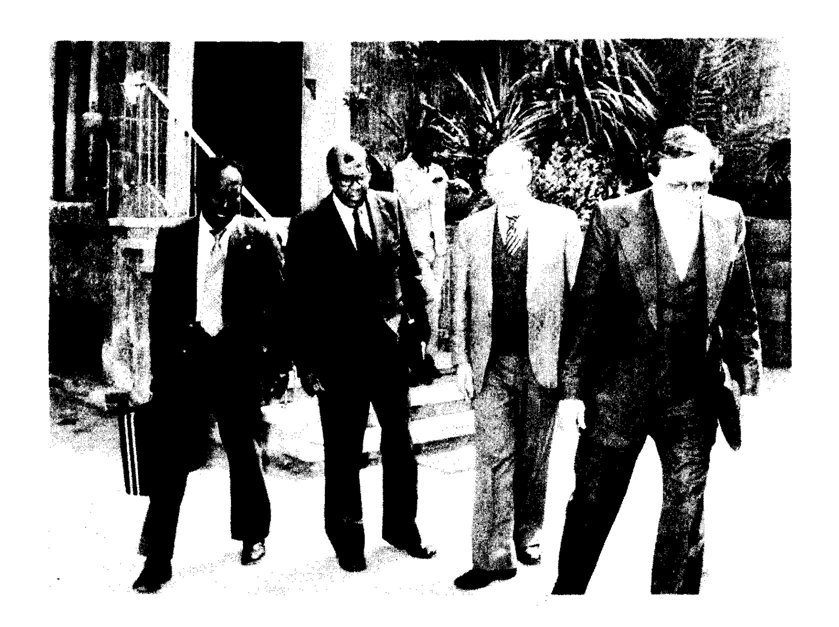
١٩٣٨ تم إنشاء أول تعاونية للإدخار والإئتمان لجزر الكاريبي بجامايكا.

١٩٤٣ تمت إقامة أول تعاونية للإدخار والإئتمان في أمريكا اللاتينية ، بهندوراس البريطانية (تعرف الآن باسم بياميز).

١٩٤٥ تم إنشاء أول تعاونية للإدخار والإئتمان في أستراليا وفي نيو ويلز الجنوبية.

١٩٥٨ أصبحت جمعية " كونا " (CUNA) " كونا الدولية " (CUNA INTER) بوصفها جمعية عالمية لإتحادات التعاونيات الإئتمانية.

١٩٧٠ تم تأسيس المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان ، فحل محل " كونا الدولية " التي أصبحت بدورها من جديد جمعية وطنية إنضمت إلى المجلس.



توضح هذه الصورة جانباً من وفد المجلس العالمي لإتحادات الإئتمان التعاوني فـي زيـارة لمصر بناءاً على دعوة من الجمعية المصرية للدراسات التعاونية وتبين الصورة :

١) مستر أ . أ بيلي – المدير الإداري للمجلس العالمي لإتحادات الإئتمان التعاوني.

٢) مستر بول هيبرت – مدير المشروعات الدولية لإتحادات الإئتمان التعاوني.

ما هي المشورة ؟

حسب تعريف القاموس تعني بذلك النصيحة لدى الإستشارة في أمد معين ... أو بمعنى آخر أنها تبادل الرأي أو التداول سوياً أو الإشارة بتصرف أو مسلك محدود في الموضوع أو المشكلة المعروضة.

والمشورة قديمة قدم الإنسان ذاته فمن منا لم يسبق له تقديم نصيحة ما إلى صديق أو جار أو قريب له ؟ ومن منا لم يشر بإتخاذ موقف محدد مستنداً في ذلك إلى ما لديه من خبرة ومعرفة ؟ ومن هذا المنطق قلما نجد عضواً من أعضاء حركة إتحاد التمويل التعاوني في أمريكا لم يحاول بذل العون إلى زميل له في العضوية عن طريق النصيحة ؟ ...هكذا كانت المشورة تسير منذ زمن طويل بهذا المفهوم في حركة التمويل التعاوني Using Financial Counsellin وهي محور الإرتكاز الذي دارت حوله جميع خدمات التمويل التعاوني في الماضي . لقد تولى هذا العمل الكثير من المسئولين فيما مضى وسيقوم المزيد منهم بهذه المهمة في المستقبل. وكانت هذه المشورة تقدم فيما مضى على أساس شخصي غالباً وبأسلوب ودي بعيد عن الإجراءات الرسمية وكانت المواهب اللازمة للمستشار الكفء غير متوفرة داخل حركة إتحاد التمويل التعاوني وليس هناك أدنى شك أن كل شخص في حركة التمويل التعاوني يقدم المشورة أو يعتمد للعمل كمستشار في إستطاعته أن يؤدي مهمته في يسر أكثر لو توفرت له الأدوات والأساليب العلمية لخدمة الأعضاء بشكل أفضل.

لماذا يلزم توافر المشورة المالية في إتحادات التمويل التعاوني ؟

إن أحد الأهداف ذات الأولوية للجنة الإئتمان Credit Committee هي مساعدة الأعضاء على حل مشكلاتهم المالية ، فإذا أريد لهذه اللجنة النجاح في تحقيق هذا الهدف فلابد من أن يتعلم أعضاء إتحاد الإئتمان التعاوني الإستخدام الأمثل للنقود.

إن أصحاب الدخول المحدودة كثيراً ما يقعوا في مصاعب قانونية ولا يعرفوا أين يحصلون على العون . إنهم يقعون فريسة للقروض السهلة Easy Credit وضغط الإعلانات Bait ads والبائعين الغلاظ ، وسرعان ما تسترد البضائع التي تملكوها عندما يتخلفون عن سداد أثمانها كما أن الحجز على المرتب يتسبب أحياناً في فقدان الوظيفة. إن الطريقة المفككة أو العشوائية التي يتصرف بها الناس في نقودهم عادة تؤدي إلى مشاكل عديدة يترتب عليها في النهاية مواجهتهم للمصاعب المالية . إن أتحادات الإئتمان التعاوني تستطيع المعاونة على إصلاح هذا الأمر.

والمشورة المالية هي الأداة التي تستخدم في إرشاد الأعضاء إلى الإتجاه الصحيح لتخطي مصاعبهم المالية.

من هو المختص بتقديم المشورة ؟

إن الجماعة التي تختص مباشرة بتقديم المشورة المالية هي لجنة الإئتمان ، ولو أن أي شخص له صلة مباشرة بالأعضاء قد يقوم بدور في المشورة المالية وفي أغلب الحالات يكون هذا الشخص إما أمين الصندوق أو لجنة التمويل أو مدير القروض. وقد

يكون للجنة التعليمية أيضاً دور في تقديم المشورة المالية أو يدخل ضمن برنامجها التعليمي إصدار نشرات إعلامية عن موضوعات مثل برامج أو ميزانيات الإنفاق spending plans or budgets وذلك فيما يتعلق بالمشتروات الإستهلاكية Consumer buying (الطعام – الملبس – المسكن – المواصلات) ، ومثل مقارنة أعباء الإئتمان Comparative credit costs وهيئات حماية المستهلك Consumer Protection agencies والضمان الإجتماعي ومشروعات التقاعد retirement plans ومصروفات الدفن burial expenses وتأمين البطالة والعجز والمطالبات القضائية الصغيرة small claims court وغير ذلك من النشرات الإعلامية التي تمس الجانب العملي من الناحية المالية للعضو مثل إرشاده إلى مكاتب الحصول على عمل أفضل Better business bureaus وبرامج الرعاية welfare Benefits ، كما تقوم اللجنة التعليمية فضلاً عن ذلك بإصدار مجلات ورسائل وغير ذلك من النشرات الدورية التي تقوم بتوزيعها على أعضائها في صورة مستمرة.

نطاق المشورة المالية للأسرة :

إن المشورة المالية في مجال الأسرة توفر لأعضاء إتحاد الإئتمان التعاوني المعلومات والتوجيهات اللازمة للخروج بقرارات ومخططات ذكية في كافة وجوه الإدارة النقدية للأسرة Family money management بمعنى أن المشورة خدمة تقدم بموجبها الوسائل التي تمكن الأعضاء من مساعدة أنفسهم بشكل أفضل، فلدى عرض أية مشكلة يجرى جمع بيانات كاملة ودقيقة عنها وتعريف المشكلة بالضبط ثم يُدرس الحل سوياً فيما بين **المستشار المختص بالحالة** interviewer counsellor **وعضو الإتحاد.**

إن خدمات إتحاد الإئتمان التعاوني في مجال المشورة المالية للأسرة يتضمن ثلاثة آفاق عامة : مشورة علاجية medical ومشورة وقائية Preventive ومشورة إنتاجية Productive ، والموقف المالي للأسرة يمكن وصفه بصورة عامة : مستقر Stable أو أقل إستقراراً less stable – أو عديم الإستقرار بشكل خطير Critically unstable، ويقدم إتحاد الإئتمان التعاوني للأسرة المستقرة خدمات للمشورة الإنتاجية ، وللأسرة الأقل إستقراراً من الناحية المالية يقدم الإتحاد مشورة وقائية ، أما الأسرة التي تعاني من حالة عدم إستقرار مالي خطير فإن الإتحاد يوفر لها المشورة العلاجية.

(١) المشورة العلاجية : Medical Counselling

أن الغاية التي تسعى إليها خدمات المشورة المالية للأسرة هي معاونة الأسرة التي تعاني من حالة عدم إستقرار مالي خطير على القيام بتقدير واقعي لأزمتها المالية ومواجهتها بنجاح وأن تتابع أنماء التصرف الرشيد في النقود من خلال إستمرار عملية المشورة.

ويقوم إتحاد الإئتمان التعاوني بمساعدة أعضائه عن طريق الخدمات النوعية الآتية :

الخدمات التي ترتبط بتعدد المديونية – Debt distribution Service ،
الخدمات التي تربط بتوجيه المديونية إلى الجهة المختصة – Referential - Service –

هيئة مختلطة للمشورة Joint Counselling ، على أن تستمر المشورة المطلوبة حتى يصل العضو إلى بداية طريقه نحو الإستقرار المالي.

فإذا عرضت مشكلة شخصية أو عائلية تحتاج إلى حل ولا تقع في إختصاص مستشار إتحاد التمويل وهذا غير نادر الحدوث فعليه القيام بإحالة (توجيه) صاحب القضية إلى الهيئة المعنية وهو تعاون محمود تقدره الهيئات كثيراً.

وقد يكون من الأنسب بالنسبة لبعض الحالات أن تتناولها هيئة مشورة مختلطة ، وعلى سبيل المثال تعالج هيئة للخدمات الأسرية حل خلاف بين زوجين بينما يتولى إتحاد الإئتمان التعاوني معاونة تلك الأسرة في تخطي الصعوبات المالية التي يتضمنها الخلاف.

(٢) **المشورة الوقائية** Preventive Counselling

أن هدف المشورة المالية للأسرة في هذا الميدان هو معاونة أسر الأعضاء التي تعاني من عدم إستقرار مالي شديد أو أشد عن طريق المشورة أو التوعية وتقدير أحوال الأسرة المالية بشكل واقعي كي تتمكن من حل مشكلاتها المالية بنجاح وتتلافي مثل هذه المشاكل في المستقبل.

ويقوم الإتحاد بتحقيق هذه الغايات عن طريق منح قروض لسداد الديون التي تبدو أنها ضخمة وغير واضحة ، وذلك عن طريق توحيدها ، وذلك في إطار ما يُطلقون عليه Debt-consolidation Looms وتقديم المشورة في شأن تخطيط ميزانية الأسرة Budget Counselling وتحويل الحالات إلى الجهات المختصة Referral Service وعن طريق المشورة المختلطة وتوفير سلسلة عريضة من البيانات اللازمة للمستهلكين في متناول يد الأعضاء . ويلاحظ أنه في إمكان نسبة كبيرة من الأعضاء الإستفادة من هذا النوع من الخدمة فإنهم ليسوا على شفا الإفلاس ، وإنما هم يواجهون مصاعب متفاوتة الشدة في تحقيق آمالهم. وربما كان ما عندهم من مشكلات ناجماً عن **محاولتهم مسايرة المظاهر الإجتماعية للبيئة** التي يعيشون فيها ، كمحاولتهم العيش في مستوى دخل أصدقائهم ... أو بسبب **عدم كبح نزواتهم في الشراء** ... أو ربما يكون ناشئاً بكل بساطة من أنهم **لا يحتفظون بقائمة أو خطة لمصروفاتهم.**

إن مثل هؤلاء قد يحتاجون إلى تحويلهم إلى الجهة المختصة بحل مشكلتهم أو إلى المشورة المختلطة ومن المحتمل أن يكونوا في وضع يحتاجون فيه إلى مزيد من التوعية في بعض الجوانب المالية من معيشتهم.

(٣) **المشورة الإنتاجية** : Productive Counselling

إن الهدف في هذا الميدان هو معاونة الأعضاء المستقرين مالياً بالدرجة الأولى عن طريق توفير معلومات لهم من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية لأسرهم.

هناك كثير من إتحادات الإئتمان التعاوني ذات غنى نسبي تدبر أحوالها المالية جيداً وليست معرضة لأي ضائقة مالية في القريب وتتقن فن الإقناع ببرامجها Buymanship.

إن بعض هؤلاء الأعضاء المستقرين مالياً يعرفون القليل عن الإستثمارات والوصايا والودائع والتخطيط العقاري Estate Planning ومزايا الضمان الإجتماعي

Social Security Benefits الخ.. وهؤلاء الأعضاء لديهم الرغبة في معرفة المزيد عن هذه الأشياء ... وليس هناك أفضل من إتحادات الإئتمان التعاوني لكي تقوم بتوفير المعلومات عن كافة الوجوه المالية للأسرة مجاناً وبصورة موضوعية ؟.

إن البرنامج الدراسي عن مبادئ الإئتمان وتقديم المشورة في هذا المجال credit principales and Counselling الذي يتضمنه برنامج تخريج القادة للنشاط الإئتماني Credit Union Leadership Certificate Program والذي تنظمه الهيئة القومية للإئتمان National Credit Union برنامج مفيد في هذا الميدان.

إن المستشار المالي في شئون الأسرة أو أي شخص مكلف بهذا العمل قادر على تقديم الحقائق الأساسية وأن يرشح المصادر التي يمكن الحصول منها على مزيد من المعلومات . إن هذا المسئول باتحاد الإئتمان يؤدي عمله دون تحيز لفكرة معينة فإن طبيعة عمله لا تسمح له بذلك.

أهداف المشورة في ميدان الإئتمان :

تتركز أهداف المشورة في رفع مستوى معيشة أعضاء حركة إتحاد الإئتمان التعاوني وأسرهم ... وهنا نتساءل هل يتسنى تحقيق هذا الهدف عن طريق تجميع الناس لمدخراتهم فقط ؟

وهل يتم التوصل إلى ذلك عن طريق إقراض كل ما يحتاجه الأعضاء من مال أو يريدون إقتراضه ؟

إن الكيفية التي يستثمر بها الشخص مدخراته هامة بالنسبة له ولأسرته ... فإن قيام العضو بتجميع مدخراته لتركها لوريث له بعد موته سيوفر لهذا الوريث بعض التأمين عند إصابته بالشيخوخة أو إذا أصابه سوء الحظ في حياته ، لكن ذلك لن يرفع من مستوى معيشة العضو ... كما أن إقتراض النقود لن يؤدي وحده إلى رفع مستوى معيشة العضو المقترض فهناك بطبيعة الحال إحتمال قائم هو إصابته بنزوة جامحة في الإنفاق من المال المقترض ويصبح شديد الإسراف Spending spree مثقلاً بالدين إلى درجة تضطره إلى الهبوط بمستوى معيشته هبوطاً شديداً حتى يوازن بين دخله وإنفاقه.

إن كثيراً من قادة إتحادات الإئتمان يؤمنون بأنه إذا كان على الإتحادات أن تحقق هدفها الجوهري فعليها أن تلم بالوسائل التي تمكنها من الإجادة في مهمتها نحو تقديم المشورة لأعضائها وبذا لا تقتصر مهمتها فقط على تعليم أعضائها أن يخططوا ويمارسون شئونهم المالية بصورة أكثر فعالية وإنما تتضمن إستثارة الرغبة عندهم في أداء ذلك طواعية.

عمل المستشار الإختصاصي في الإئتمان التعاوني :

١) مقابلة العضو وجمع الحقائق المتصلة بالحالة في أقصر وقت ممكن.
٢) تصنيف وتحليل وتقييم أهمية الحقائق المرتبطة بالحالة وتقرير لب المشكلة والدافع الأساسي الذي يتصرف العضو في أمواله إستجابة له.

٣) إستناداً إلى معرفته وخبرته ومهاراته الفنية يحدد طرق التصرف البديلة ويقدم المشورة للعضو خلال تبادل الآراء ويعاون العضو على أن يتخذ بنفسه القرار في تحديد أنسب خطة ممكنة للسداد وهو في ذلك لا يلجأ إلى الجدل أو فرض رأي معين عليه.

التفاهم والتعاون Understanding and Cooperation

إن قيام التفاهم والتعاون الكامل بين العضو والمستشار ضرورة حتمية . ففي بعض الحالات يواجه العضو بضغط كبير من دائنيه يهدد إستمراره في وظيفته وسمعته وأمن أسرته بحيث يكون أكثر من سعيد في الإفضاء الكامل الأمين بكافة المعلومات المطلوبة ومتعاوناً إلى أقصى الحدود.

قد يكون من الصعب على المقترض وأسرته أن يُدْخلوا تغيراً على عاداتهم في الإنفاق spending habits غير أن هناك ضرورة في التوصيل إلى فهم متبادل إذا ما أريد للخطة التي اتفق عليها الجانبان أن تنجح.

كيفية تنفيذ الخطة :

إذا ما إقتنع المستشار بوجود تعاون وفهم من العضو وقد تحدد موقفه المالي يمكن الشروع في تنفيذ الخطة والخطوات الآتية يمكن الإهتداء بها في تنفيذ الخطة :

(١) قبول العضو لخطة سداد الديون :

إن المشورة العلاجية هي عرض يتضمن النزول إلى أرض الواقع down to earth أو هي بمثابة كشف كل أوراق اللعب ، أن من حق العضو أن يعرف ماذا تتطلبه من خطة سداد الديون وما هي المزايا التي ستقدمها الخطة له ولأسرته ، يجب أن تُذكر له ماهية الخطوات التي ستسير فيها الخطة ، ما أن يتم شرح كافة الحقائق يجب أن يلمس مستشار التمويل التعاوني إخلاص العضو وإستعداده للقيام بدوره في إنجاح الخطة.

(٢) قبول الدائنين للخطة :

هناك عقبة رئيسية واحدة باقية قبل الخطة موضع التنفيذ وهي التوصل إلى إتفاق مع الدائنين عن قبولهم للخطة وهنا ترتكز الخطة بأكملها على مهارة المستشار في إقناع الدائنين بقيمة وجدوى الخطة . إن الخطوة التمهيدية لكسب موافقة الدائنين تتحدد بمكالمة هاتفية أو رسالة توضح ما يأتي :

أ) عدد الدائنين للعضو.
ب) مجموع المبالغ المدين بها.
ج) مبلغ المال الذي وافق العضو أن يعطيه لإتحاد الإئتمان التعاوني بشكل منتظم (أسبوعياً أو شهريا الخ) لسداد هذه القروض.
د) إيضاح نية العضو سداد جميع دائنيه بالكامل.
هـ) شرح موجز لبرنامج إتحاد الإئتمان التعاوني في المشورة المالية.
و) وصف موجز للكيفية التي تم بها تحديد جدول سداد الديون.
ز) طلب تبليغ رد الدائنين بالقبول عن طريق المكالمة هاتفياً أو رسالة مكتوبة.

(٣) الخطوات التنفيذية للخطة The Plan in Operation

هناك ثلاثة خطوات أساسية يجرى إتباعها بمجرد قبول العضو ودائنيه للخطة وهي :

أ) المراجعة Review

ينبغي على المستشار أن يوالي متابعة الخطة بدقة كبيرة فعليه أن يتأكد من تسلم المدفوعات من العضو وأنه يتم صرفها للدائنين في مواعيدها وفي إحاطة الدائنين دوراً بما حققته الخطة ... أي أن جميع الخطط التي من هذه الطبيعة تتطلب المراجعة الدائمة.

ب) التعديلات Adjustments

ينبغي علينا أن نفترض فرضاً عاماً وهو أنه ستحدث طوارئ تتطلب بعض التعديلات في مصاريف المعيشة وفي خطة السداد بالتبعية ومن جهة أخرى قد يستقبل العضو بعض الدخل الإضافي الذي يمكن إستخدامه لمصلحته. والخلاصة هي أن المستشار يجب أن يكون مستعداً لإجراء تغييرات في الخطة ... إذ يندر وجود حالة فريدة لا تحتاج إلى إدخال تعديلات في الخطة الخاصة بها.

ج) الفائض Surplus

إن تخصيص فائض لمواجهة الطوارئ هو المفتاح لقيام خطة مرنة مطواعة بما مؤداه ضرورة إحتجاز مبلغ صغير جنيهان أو ثلاثة جنيهات فقط شهرياً لتغطية الإحتياجات الطارئة أو الديون التي لم تسدد في مواعيدها ، إن هذا يغرس في العضو التعود بشكل منتظم تلقائي على الإدخار.

إن الأشهر الأولى في الخطة ستمثل تحدياً ومرحلة حاسمة بالنسبة للعضو فإذا تمكن العضو من معايشة هذه الشهور الأولى أتيحت للخطة فرصة كبيرة في النجاح.

وإذا أوضح العضو بصورة عملية قدرته في مراعاة الخطة وأن مجموع ديونه قد إنخفض إنخفاضاً ملموساً فقد يرى المستشار الحاجة إلى التقدم بإقتراح محاولة الحصول على قرض من إتحاد الإئتمان التعاوني لتوحيد كافة ديونه المتبقية. ويمكن النظر في هذا الأمر دورياً طالما كان ذلك أفضل لمصلحة العضو.

تقدير عبء الديون على العضو :

لقد إتخذ رجال التمويل الإختصاصيون بضعة قياسات يستخدمونها أحياناً لتقدير عبء ديون العميل ويمكن لأي شخص أن يستخدم هذه القياسات لتقدير مقدرته الشخصية أو ملاءمة المبلغ الذي يدين به حالياً.

غير أننا نوجه الأنظار إلى أنه ينبغي مراعاة الحذر عند تطبيق هذه المقاييس فهي لا تعدو أن تكون مجرد قاعدة عشوائية Rule of Thumb أو معدل تقريبي Rough Average ينتظر حدوث إنحرافات كثيرة عنه.

ومثال لذلك إلتجاء أسرة صغيرة لديها إحتياجات ملحة مع توقع كسب عمل أعلى مستقبلاً إلى رفع المعدل قليلاً وهذا تصرف لا غبار عليه في حين أن أسرة تدفع إيجاراً غير عادي للسكن أو لسداد رهونات قد تتصرف بصورة يغلب عليها الإعتدال . إن

إستخدام معدل معين لنسبة الدين إلى الدخل قد يكون هيناً لأسرة ذات دخل مرتفع بينما إذا إتبعته أسرة ذات دخل منخفض لكانت حياتها عسيرة.

ينبغي التعامل مع الأرقام على أنها تقريبية في كل الأحوال ، فقد يكون مدعاة للحنق عندما تدرك أن المعادلات المختلفة تعطي إجابات مختلفة. إن المقصود بهذه المعادلات هي أن توضح مدى الدين الذي يعتبره رجال التمويل مأموناً في الأحوال العادية ، ومن ثم يمكن أن تقرر في ضوء الظروف الشخصية ما إذا كنت تأخذ بالحد الأعلى أو الأدنى لهذا المدى.

الطريقة الأولى للقياس Yardstick One

ويطلقون عليها العصا الأولى للقياس .. وتعني أن لا يتجاوز مجموع ديونك كثيراً ما قيمته ٢٠٪ من دخلك السنوي.

مثال : أسرة صافي دخلها الشهري ٨٠٠ ثمانمائة دولار شهرياً أو ٩٦٠٠ دولار سنوياً هذه الأسرة يكون الحد الأقصى لديونها حوالي ٢٠٠٠ ألفين دولار.

الطريقة الثانية للقياس :

أن لا يتجاوز مجموع ديونك المبلغ الذي تستطيع سداده بتخصيص ١٠٪ من دخلك خلال مدة تتراوح ما بين ١٢ إلى ٢٤ شهراً أو ١٨ شهراً على الأفضل.

مثال : أسرة صافي دخلها الشهري ٨٠٠ ثمانمائة دولار أي أن ١٠٪ من دخلها هو ٨٠ ثمانين دولار . بتخصيص هذا المبلغ شهرياً يمكن للأسرة سداد ١٤٤٠ (ألف وأربعمائة وأربعين) دولاراً خلال ١٨ شهراً وبذا يكون الحد الأقصى لديونها بهذا القياس هو حوالي ١٤٠٠ دولار أو ١٥٠٠ دولار.

الطريقة الثالثة للقياس :

إنك تكون في جانب الأمان إذا لم يتجاوز مجموع ديونك ثلث دخلك السنوي تحت التصرف Discretionary Income ربما كان هذا مبهماً يحتاج إلى شرح ، أن هذا الإختيار في الواقع ابتدع لقياس نسبة مجموع قروض المستهلكين إلى إجمالي الإنتاج القومي ولكن يمكن إستخدامها بالنسبة لحالتك أيضاً. وفيما يلي فكرة عامة عن القياس المشار إليه.

إن جانباً من دخلك يصرف في توفير ثلاثة حاجات أساسية : الطعام - الملبس - المسكن . أما الجانب الباقي من الدخل فهو " دخل تحت التصرف Discretionary Income ولو أنك قد لا تدرك ذلك ، هذا الدخل الحر يمكنك أن تدخره أو أن تصرفه على الترفيه أو شراء الأثاثات والأجهزة المنزلية أو ربما تصرفه في رفع مستوى مأكلك أو مسكنك ، إن دراسة أرقام الدخل والديون عن السنوات الماضية يبدو أنها توضح أن مجموع التمويل للإستهلاك معتدل إذا ما نقص عن ثلث مجموع الدخول الحرة.

وباتباع هذا الإختبار أطرح من دخلك مجموع مصاريفك السنوية على الطعام والملبس والمسكن (بما في ذلك تكاليف الخدمات العامة) وربما تقوم برفع هذا المجموع

قليلاً إذا كنت تعيش في مستوى أقل مما ترضى عنه على أن لا تجاوز ديونك في مجموعها ما يربو على ثلث ما تبقى من دخلك.

مثال : نفس الأسرة البالغ دخلها السنوي الصافي ٩٦٠٠ دولار يكون متوسط مصروفاتها الشهرية على الحاجات الأساسية هي :

دولار
٢٠٠ للسكن
١٧٠ للطعام
٥٠ للملبس
---

٤٢٠ دولار مجموع المصروف الشهري على الحاجات الأساسية أو ٥٠٤٠ دولار لمجموع هذا المصروف سنويا. فيكون الدخل الحر هو المبلغ المتبقى من الدخل وهو ٤٥٦٠ دولار ويكون الحد الأقصى للديون حسب الطريقة الثالثة للقياس هو الثلث أي ١٥٢٠ دولار.

راجع ما أسفرت عنه طرق القياس الثلاثة في المثال المتخذ أنها أعطت مدى تقريبياً من ١٤٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠ دولار لقيمة الديون يسيرة السداد أو بدين ما بين ١٠٠٠ دولار كعبء متحفظ Conservative Load و ٢٠٠٠ دولار كنهاية في أحوال الضرورة القصوى . كما أنها أعطت حوالي ١٥٠٠ دولاراً كتسوية في منتصف الطريق بين الحدين الأدنى والأقصى.

دليل بالقاعدة التجريبية (الإختيارية) بالنسبة المنوية للمصروفات من الدخل الصافي :

١) الطعام ٢٠ - ٣٠٪ إجمالاً.
٢) السكن ١٥ - ٢٥٪.
٣) الملبس ٩ - ١٥٪.
٤) الإنتقال (بما في ذلك إستعمال سيارة) ٧ - ١٢٪.
٥) الضرائب ١٢ - ١٥٪.
٦) الرعاية الصحية والتأمين الإجتماعي ٧ - ١٢٪.
٧) مدخرات صفر - ١٠٪.
٨) أقساط ديون ٥-١٠٪ (غالبية الأشخاص يتجاوزون ذلك).
٩) رفع مستوى المعيشة ٥-١٠٪.
١٠) معونة للأسرة صفر - ١٠٪.

من أجل الإرتفاع بالمشورة المالية :

إن الحركة التعاونية في أمريكا تشجع الأعضاء ، والأسرة المحدودة الدخل على أن تشترك في معاهد التدريب وفصول الدراسة العملية التي يقيمها الإتحاد الإقليمي للتمويل التعاوني أو تحالفه العام في مجال المشورة المالية.

إتبع طرق تقديم المشورة الناجحة.

إن الهيئة القومية لإتحاد التمويل التعاوني CUNA بها قسم للإعانة يتولى عقد برامج دراسية في مجال المشورة لهيئات التحالف العام للتمويل التعاوني والإتحادات الإقليمية. إتصل بالهيئة المذكورة CUNA أو هيئة التحالف الإقليمي لمزيد من المعلومات عن الكلية الخاصة بالمشورة المالية التابعة للهيئة القومية لإتحاد التمويل التعاوني.

الإرشاد والإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع

نبذة تاريخية :

بدأ إهتمام الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان بتنمية جمعيات الإئتمان في الخارج منذ أكثر من أربعين عاماً عندما أنشئت إدارة الإرشاد العالمية عام ١٩٥٤ ، وأفتتحت تلك الإدارة أعمالها بالعمل في المناطق الحضرية بأمريكا اللاتينية فلما جاء عام ١٩٥٩ إلا وقد كانت قد ساعدت في إنشاء وتنظيم ٤٣٢ جمعية إئتمان في ست دول بأمريكا اللاتينية ، **وأتاح تعديل همفري الذي أدخل على قانون المعونة الخارجية الأمريكية عام ١٩٦١ الفرصة بأن جعل سياسة أمريكا الرسمية تشجيع تنمية وإستخدام جمعيات الإئتمان ، والجمعيات التعاونية وجمعيات الإدخار والإقراض في المناطق النامية من العالم** كذلك أدى التعديل المذكور إلى إبرام إتفاقية تعاقدية بين الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان وبين وكالة التنمية الدولية تمكن الإتحاد من خلالها من توسيع نطاق المساعدات لتنمية منظمات الجمعيات الإئتمانية على المستويات المحلية والقومية والإقليمية وأنشئ لهذا الغرض مكتب المشروعات العالمي عام ١٩٦٢ ومقره واشنطون العاصمة.

وفي أواسط الستينات بدا الإتحاد وقيادة حركة جمعيات الإئتمان في أمريكا اللاتينية في بحث مأساة صغار الزراع في أمريكا اللاتينية وإتضح من هذا البحث الدقيق أن المصادر النظامية التقليدية للإئتمان كانت تنظر إلى هؤلاء الزراع بإعتبار أن إقراضهم مخاطرة غير مأمونة العواقب نظراً لإنخفاض دخلهم ، وإنعدام الضمانات والمدخرات ، فإضطر صغار الزراع للإلتجاء إلى مصادر الإئتمان غير النظامية مثل مقرضي النقود في القرى ، ولم يكن مستغرباً في تلك الأوقات أن يطلب من الفلاح الصغير الذي يريد الإقتراض لتمويل شراء البذور أن يرهن نصف محصوله لمقرض النقود بالقرية ، وعليه فقد إتجه الرأي إلى أن من الضرورات الأساسية إنشاء شكل ما من الإئتمان النظامي الذي يقرض الزراع بفوائد معقولة ، غير أن الإئتمان المتوافر بشروط معقولة وفي الوقت المطلوب ليس هو الوسيلة الوحيدة التي تساعد صغار الزراع على زيادة إنتاجهم وتحسين مستوى معيشتهم ، بل يحتاج هؤلاء أيضاً إلى من يعلمهم طرق الزراعة المتقدمة ، وإلى معلومات عن البذور المحسنة وإعداد الأرض للزراعة وتنويع المحصولات والإستخدام السليم للأسمدة والمبيدات ورعاية الماشية بالطريقة الصحيحة

وغير ذلك من نواحي الزراعة الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ، ويحتاج الأمر أيضاً إلى خدمات جيدة لتوريد مستلزمات الإنتاج والتسويق فطالما عانى صغار الزراع من نظم التسويق غير النظامية التي كانت تشترى محصولاتهم بأثمان منخفضة ثم تبيعها لهم بأسعار مرتفعة وتحقق من وراء ذلك أرباحاً باهظة ، أما مستلزمات الزراعة كالأسمدة والمبيدات فلم تكن متوافرة وإن توافرت فبأسعار بالغة الإرتفاع.

فكيف يمكن إستخدام جمعيات الإئتمان لمساعدة الزراع ذوي الدخل المنخفض على حل بعض مشكلاتهم ؟ حاول الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان ووكالة التنمية الدولية وحكومة إكوادور الرد على هذه المسألة بوضع البرنامج الأول للإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع الذي نفذ أولاً في قلة من الجمعيات بشمال إكوادور عام ١٩٦٤ ويتألف هذا المشروع الرائد من ثلاث مكونات أساسية :

الأول : تعبئة المدخرات مع تقديم الإئتمان الإنتاجي بتكلفة معقولة.

الثاني: إدخال طرق الزراعة المتقدمة.

الثالث: معونة فنية لموظفي وأعضاء جمعيات الإئتمان في أمور مثل إدارة الإئتمان وإدارة الجمعيات.

وتوسع المشروع الرائد تدريجياً كلما تعلم الزراع إستخدام القروض المتاحة من جمعياتهم واستطاعوا زيادة الغلة في بعض الجهات أكثر من ثلاثة أضعاف ، وخلافاً للإعتقاد السائد استطاع هؤلاء الزراع أن يدخروا ويسددوا القروض في مواعيدها ، وأمكن تحقيق أهداف البرنامج الأولية بل أمكن تجاوز الأهداف في كثير من الأحيان ، ثم إمتد البرنامج عام ١٩٦٩ إلى بوليفيا ، وكوستاريكا ، والسلفادور ، وبنما ، وبيرو ، والدومنيكان ، وبلغت المدخرات في الدول الست في ٣١ ديسمبر عام ١٩٦٩ أكثر من نصف مليون دولار ومثلها من القروض القائمة ونتجت كل هذه المبالغ من مشروع الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع ، وفي نهاية ١٩٧٠ إنضمت كل من كولومبيا وباراجواي إلى هذه الدول في إدخال برامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع.

وبينما تحل مشكلات الإئتمان والمعونة الفنية أخذت تظهر مشكلات توافر التوريدات الزراعية في مواعيدها المناسبة ومقومات التسويق الكافية مما حتم التصدي لها ، ولذا تقرر في عام ١٩٧١ توسيع نطاق برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع ليشمل تقديم المساعدات لصغار الزراع طوال العملية الزراعية بتوفير الإئتمان ، والمساعدة في الإنتاج والمساعدة في توريد مستلزمات الإنتاج وفي التسويق.

وأصدق وصف لموقف برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع بأمريكا اللاتينية حالياً هو ما قاله برناندو أورتز رئيس إتحاد جمعيات الإئتمان بأمريكا اللاتينية : يهدف إتحاد جمعيات الإئتمان بأمريكا اللاتينية إلى زيادة الدخول الحقيقية والأنشطة الإنتاجية للجماهير من الطبقات الإقتصادية الدنيا في أمريكا اللاتينية لاسيما من يعيش منهم في المناطق الريفية ، وهذا هدف نبيل لاسيما إذا تذكرنا أن الإئتمان في أمريكا اللاتينية كان

من المزايا التي لا يتمتع بها سوى الأغنياء وخاصة أصحاب الأعمال الذين ورثوا الثروة أو أصحاب الأراضي الزراعية الواسعة أو الطبقات العليا.

إمتداد البرنامج إلى أجزاء أخرى من العالم :

وبدأ الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان المساعدة في تنمية برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع في لاوس عام ١٩٧١ بتقديم خدمات إثنين من الفنيين ليعملا في جمعية الإدخار والإقراض هناك ، وإنتهي البرنامج عام ١٩٧٥ لكنه حقق نجاحاً متصلاً في جذب المزيد من المساهمة في رأس المال ومدخرات الأعضاء وفي صرف القروض الزراعية الإنتاجية والإشراف عليها ، وحققت جمعية الإدخار والإقراض في لاوس طول مدة البرنامج معدل نمو سنوي في رأسمالها يقرب من عشرة في المائة.

وبدأ التعاون الوثيق بين الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان ومنظمة ACOSCA من أجل تنمية جمعيات الإئتمان الأفريقية في عام ١٩٧٠ ببرنامج مساعدة ACOSCA في زيادة الإعتماد على النفس في الإدارة وإدخال طائفة من الخدمات غير المالية للمنظمات التابعة والنهوض بالمساعدات لأعضائها من الموارد الدولية والحكومية والخاصة ، واستمر هذا البرنامج الأولى حتى يونيو ١٩٧٤ ، وفي أوائل عام ١٩٧٤ وبناء على طلب ACOSCA بدأ الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان ووكالة التنمية الدولية الأمريكية دراسة جدوى من أجل تطبيق برنامج للإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع في أفريقيا ، وأجريت الدراسة في ثلاثة أقطار هي ليسوتو والكاميرون ، وزامبيا ، واتفق على تعيين مندوب فني إقليمي لإدارة البرنامج يعمل بالتعاون الوثيق مع المركز الرئيسي لمنظمة ACOSCA وقدم المشروع إلى وكالة التنمية الدولية في إبريل ١٩٧٤ وبدا المشروع في سبتمبر من نفس السنة في ليسوتو ، أما الآن فالمشروع مطبق في ست جمعيات بالكاميرون وليسوتو ، وفي مايو ١٩٧٦ كان عدد أعضاء الجمعيات الذين يشاركون بنشاط في البرامج ١٢٢ عضواً ، وإقترض الأعضاء ما مجموعه ١٢٢٠٩ دولار وإدخروا ١٥٨١ دولار كمدخرات جديدة نتجت مباشرة من المشروع وهي بداية متواضعة لكنها بداية لها نتائجها ، وبدأت في يناير من هذا العام دراسة جدوى بناء على طلب إتحاد تعاونيات الإئتمان في غانا ومنظمة ACOSCA من أجل إدخال البرنامج في غانا.

برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع اليوم :

يمكن تعريف هذا البرنامج بأنه نظام لتعبئة مدخرات الزراع ذوي الدخل المنخفض وتوجيهها كقروض للأغراض الإنتاجية ، ويهدف المشروع أيضاً إلى تكامل المساعدات الفنية الزراعية وتوريدات مستلزمات الإنتاج وخدمات التسويق مما لابد منه لزيادة الدخل الصافي والإرتفاع بمستوى معيشة الزراع ذوي الدخل المنخفض.

أولا : زيادة الدخل الصافي لصغار الزراع المشاركين خلال مدة متصلة حتى يتمكنوا من الإرتفاع عن حد الكفاف.

ثانيا : مساعدة الجمعيات المشاركة في توفير الخدمات المساعدة الضرورية حتى تصل إلى حد الكفاية الذاتية الداخلية.

ثالثا : مساعدة منظمات جمعيات الإئتمان القومية لتصبح مؤسسات ذات كفاية ذاتية مملوكة لأعضائها وقادرة على تخطيط وتنفيذ وتمويل وتقييم مشروعات التنمية.

رابعا : زيادة تعبئة المدخرات.

ويمكن تقسيم عملية تطبيق برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع في أي قطر إلى ثلاث خطوات : دراسة جدوى ، تنفيذ البرنامج ، تقييم البرنامج . وأود أن نفحص كل خطوة من هذه الخطوات الثلاث.

دراسة الجدوى :

تجرى دراسة الجدوى بناء على طلب منظمة جمعيات الإئتمان القومية بالبلاد التي تريد تطبيق المشروع ، والهدف من الدراسة معرفة إمكانية تنفيذ المشروع بنجاح ، وتحديد المستوى الحالي لتنمية جمعيات الإئتمان في البلاد والتوصية بإتخاذ وجهة معينة في تصميم وتنفيذ البرنامج.

وتركز دراسة الجدوى على عدة مسائل فأولاً يدرس عدد من جمعيات الإئتمان المحلية دراسة عميقة ، مع تحليل سياسات الإدارة المتبعة فيها ، وسياسات الإقراض ، وتكوين رأس المال ، والعضوية والقدرات المالية بوجه عام بغية تحديد إستعداد كل جمعية للمشاركة في المشروع الرائد.

وتدرس المنظمة القومية من حيث إدارتها ، وتكوين رأسمالها ، وقدرتها على الإقراض وخدماتها للجمعيات الأعضاء وعلاقاتها بمؤسسات التنمية الأخرى وقدراتها التنظيمية عامة وتستخدم هذه المعلومات لمعرفة إمكانيات المنظمة وقدرتها على تقديم العون والمساندة لبرنامج الإئتمان الإنتاجي.

وتدرس أيضاً خدمات توريد مستلزمات الإنتاج الزراعي والتسويق القائمة فعلاً بما فيها هياكلها التنظيمية القائمة بإدارة وتوزيع مستلزمات وأدوات الزراعة ، والأقراض الإنتاجي ، وتسويق المنتجات الزراعية ، ويجري تحليل دقيق لنوعية هذه الخدمات ومقدار توافرها لصغار الزراع لمعرفة أثرها على البرنامج المقترح.

ويجري أيضاً تحليل الأحوال الإقتصادية العامة وحالة البنية الأساسية في البلاد لمعرفة مقدار ونوع المساعدة المنتظرة من جانب حكومة البلاد ومن القطاع الخاص ومن الوكالات الخارجية المعنية وتتناول الدراسة الأولويات المطلوبة من جمعيات الإئتمان والمستوى الحالي للمساعدة المالية والفنية التي تتلقاها من الحكومة والدعم الذي يمكن للحكومة تقديمه للمشروع.

فإذا تمت دراسة الجدوى أمكن معرفة مدى توقعات نجاح مشروع الإئتمان الإنتاجي فإن تقررت جدوى القيام به فإن الدراسة التي أجريت تفيد أيضاً في تحديد النقاط الأساسية المؤدية إلى نجاح المشروع وهي : وصف وتصميم البرنامج ، والمشكلات أو الظروف التي يجب إيجاد حل لها قبل بدء البرنامج ، والخطوات الإدارية التي يجب إتخاذها ، والجهات التي يجب الحصول على موافقتها ومصادر رأس المال والمنح اللازمة التي

ينبغي الحصول عليها من مختلف وكالات التنمية ، والمعونات الفنية التي يحتاج إليها البرنامج.

تنفيذ برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع :

أما الخطوة الثانية في عملية تطبيق برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع فهو التنفيذ الواقعي ، ويقدم الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان من خلال مكتب المشروعات العالمية لديه المعونة لمنظمة الصحة القومية في عدة موضوعات :

التدريب :

يقدم الإتحاد القومي لتعاونيات الإئتمان المساعدة للرابطة League في تصميم برنامج تدريب للقيادات المتطوعة ولموظفي الجمعيات الإئتمانية المشاركة ، وتعد خطط العمل أحياناً عند هذه المرحلة كما تعد برامج التبادل الدولي لأعضاء هيئة موظفي الرابطة وتصمم برامج التعليم لمجمعات الإئتمان المشاركة.

تعبئة الموارد المالية :

يمكن تقديم المساعدة للرابطة لتحديد الموارد اللازمة ومعرفة الموارد المتوقعة لتغطية الإحتياجات ، وتنظيم حملات لزيادة عدد الأعضاء والمدخرات ويمكن أيضاً تقديم المساعدة في إعداد طلبات الإقتراض لضمان إستخدام الموارد إستخداماً صحيحاً وحتى تكون تعبئة الموارد مفيدة وفعالة ، وكذلك يقدم العون في وضع سياسات التنمية وإجراءاتها وقواعد الإقراض التي تقدم بموجتها المنظمة القومية قروضاً إنتاجية للمنظمات التابعة لها.

الإستشارة المالية :

يمكن تقديم المعونة للرابطة في تصميم برامج المشورة المالية لأعضاء جمعيات الإئتمان ، وهدف هذه البرامج تزويد الأعضاء بالمعلومات وفهم أفضل لمسئولياتهم إزاء جمعياتهم وبرامج الإئتمان الإنتاجي.

المعونة الفنية الزراعية :

تقدم المساعدات للروابط لتحديد مختلف الموضوعات التي تحتاج إلى خبرة فنية زراعية ولمعرفة المصادر المختصة التي يمكن الحصول منها على المعونة الفنية.

توزيع مستلزمات الإنتاج :

يمكن تقديم المساعدة للرابطة في تنسيق أو إقتباس النظم الخاصة بتوفير كميات كافية من مستلزمات الإنتاج بأسعار معقولة ، وتشمل هذه النظم التوزيع خلال منشآت توريد تعاونية ، أو عقد الإتفاقات مع الوكالات الحكومية أو القطاع الخاص ، أو المساعدة في إنشاء إدارات توريد خاصة داخل الرابطة نفسها أو تنظيم خدمات توريد في جمعيات الإئتمان أو إنشاء مراكز توريد تملكها الرابطة أو جمعيات الإئتمان.

تسويق المنتجات :

تستخدم طرق فنية عديدة لمعرفة أفضل الطرق لتحسين نظام التسويق ويشمل ذلك : إنشاء نظم لتوزيع معلومات عن الأسعار على الزراع في مناطق معينة ، وعقد

إتفاقات لبيع منتجات الزراع للجماعات التعاونية والصناعة والجهات الحكومية ، وصرف قروض إضافية بعد الحصاد للزراع حتى يتمكنوا من الإحتفاظ بمنتجاتهم حتى تتحسن الأسعار ، وإيجاد إتصالات مع صناعات القطاع الخاص ذات السمعة الحسنة أو الإدارات الحكومية لتصدير المنتجات.

تقييم برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع :

تجرى عملية قياس فاعلية وسير برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع بصفة دائمة حتى يمكن تحديد المشكلات في مرحلتها المبكرة وإدخال التحسينات(*) بإستمرار على البرنامج ، ويساعد مكتب المشروعات العالمي التابع للإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان في تصميم وتخطيط التقييم على أسعار مستمر طبقاً لجداول موضوعة.

---

* يرجع إهتمام الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان بصغار الزراع في الدول النامية إلى سنوات عديدة ماضية ، ويشمل برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع تقديم المساعدة للفلاح من وقت أن يشتري البذور إلى أن يحصد المحصول ويخطط للمحصول التالي ، وقد أثبت البرنامج على هذه الصورة أنه وسيلة فعالة لمساعدة صغار الزراع في مناطق كثيرة من العالم والنهوض بمستواهم المعيشي.



تهتم الحركات التعاونية بتنمية الإنسان في إطار مبدأ الإعتماد على النفس والإشتراك في عمليات التنمية عن طريق تكوين رؤوس الأموال المنتجة وحُسن إستثمارها في مشروعات النفع العام وكذلك حُسن إدارتها بما يُزيد من الدخل والإرتفاع بمستويات المعيشة ، وهذا يتطلب أن يتحقق التمويل عن طريق الإدخار الذاتي وحُسن إستثماره وإدارته وفقاً للقواعد العلمية المالية للإدارة.

الخلاصــــــة

من الحقائق التي أثبتتها الدراسات العلمية المنبثقة عن الهيئات العالمية ، كالمجلس الإقتصادي المنبثق عن هيئة الأمم المتحدة ، والحلف التعاوني الدولي ، والحوار القائم بين الدول الصناعية والدول النامية وأخيراً الملتقى الإقتصادي الدولي الذي إنعقد في ديفوس بسويسرا في آخر يناير عام ٢٠٠٠ The World Economic Reforms at Davos Forum, Switzerland وكان من بين الموضوعات التي ناقشها هذا المؤتمر الدولي العلمي تحت ضغط رؤساء النقابات في العالم بضرورة أن يُلزم الملتقى نفسه بالعمل على تحقيق العدالة الإجتماعية الدولية إلخ ... أوضحت هذه المنظمات الدولية أن الفوارق تتسع بين الدول الغنية والدول الفقيرة وأن عالمنا المعاصر مهدد بإنهيار نظامه النقدي ، وأنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل إيجاد نظام إجتماعي إقتصادي جديد تتحقق في مُقومات تخطيطه وتنظيمه تكافؤ الفرص ويتم بموجبه إعادة توزيع الثروة ، بحيث تنال فيه الدول النامية حقها العادل من الدخل الذي يُسهم في تحسين شئون مواطنيها الإجتماعية والإقتصادية ، وتُجمع الدراسات على أن النظام الجديد ينبغي أن يكون للتعاون فيه أو في نصيب حيث أنه يرتبط بالقاعدة العريضة من المواطنين ، وأن أشكال التعاون ينبغي أن تتطور ، بحيث تأخذ شكل المُرَكَّبات التعاونية العصرية ، وأن تنتشر على هيئة سلسلة متجانسة الصورة ، وتخدم الأعضاء والمواطنين في شتى المجالات التي ترتبط بإحتياجات الإنسان المتزايدة وفقاً للتطورات والمتغيرات المتوقعة مع القرن الحادي والعشرين .

من الحقائق المعروفة في الحركة التعاونية في شتى أنحاء العالم ، أن الجهد الذي تبذله هذه الحركات من أجل أن تحقق لنفسها من خلال مصادرها الخاصة تسهيلات إئتمانية تخدم نشاطها ... هذه المصادر التعاونية تفضل غيرها من المصادر الأخرى ، كما تؤكد تجارب الحركة التعاونية أن الإئتمان القائم على أسس تعاونية يعتبر أكثر فاعلية ، وأكثر تفهماً للظروف التي تحيط بمختلف أوجه النشاط التعاوني ، وبالتالي يعتمد على البساطة في تقديم الإئتمان للأعضاء التعاونيين وما يتطلبه هذا الإئتمان من ضمانات ، وأن هدفه بالدرجة الأولى التيسير على الأعضاء لتحقيق زيادة الإنتاج ، ومعاونتهم على تحسين أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية.

والإئتمان التعاوني يعتمد على التمويل الذاتي من مدخرات وودائع الأعضاء ويُمكّن التنظيمات التعاونية من أن تحصل على إحتياجات أعضائها من مصادر التمويل التعاونية تصحبه رقابة ذاتية تُقلّل من المخاطر ، ويضفي مزيداً من الثقة ، حيث أنه من المفترض أن الجمعيات التعاونية بحكم تكوينها ووجودها بين أعضائها تستطيع إشباع الحاجات من الخدمات الإئتمانية دون تباطؤ ، أو تأخير ، كما وأن إقترابها من أعضائها يخفف من تسلط المصادر الربوية ويحد من تحكمها فيهم.

ويهمنا أن نوضح أنه بدراسة كثير من التقارير التي أسفرت عنها المؤتمرات الدولية فيما يتعلق بموضوع الإئتمان ، نرى أنها توصي دائماً بالربط بين القروض ومتطلبات التنمية الإقتصادية ، وضرورة الربط بين تشغيل الأيدي العاملة وسياسة الأقراض ، هذا بالإضافة إلى بذل الجهود التي تستهدف الربط بين المدخرات والإستهلاك ، حيث أن سياسة التوسع في تجميع المدخرات تؤدي إلى الإقلال من الإنفاق ، وهذا بالتالي يؤدي إلى الحد من الإستهلاك والسير قدماً

في خطة التنمية وبذلك أمكن تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين ، وبالتالي تدعيم الإقتصاد القومي.

وقد أوضحت البحوث العلمية عبر تاريخ جمعيات الإئتمان أن الأفراد يقترضون في فترات الرخاء ويدخرون أكثر إذا واجههم التهديد ، وقد أمضت الجمعيات التعاونية فترة الستينات تبحث عن طريق لتحسين السيولة ، وموازنة تذبذب العلاقات بين الإقراض والأسهم ، وشهدت هذه الفترة من السنين رخاءاً شديداً وكساداً عميق تتابعاً في فترة خمس سنوات (١٩٦٥-١٩٦٩) ، ثم حدث تحول شديد آخر في أواخر الستينات وأوائل السبعينات خاصة في الولايات المتحدة ، فصدر عام ١٩٦٨ " قانون الصدق في الإقراض " Truth-in-lending-law وَحَتَّم على جميع المقرضين أن يعلنوا بوضوح عن أسعار الفائدة التي يتقاضونها وأن يبينوا إجراءات الإقراض ، وفي عام ١٩٧٠ أصبحت الوكالة القومية المشرفة على جمعيات الإئتمان وكالة مستقلة بدلاً من أن تستمر كما كانت إدارة صغيرة ، تابعة لوزارة الصحة والتعليم والخدمة الإجتماعية ، وفتح هذا التغيير كثيراً من المنافذ الجديدة أمام تطور جمعيات الإئتمان المسجلة فدرالياً والتي يعتبر بعضها أكبر جمعيات من نوعها في العالم.

وتستطيع جمعيات الإئتمان أن تفخر بأنها قوة تعمل من أجل الإصلاح المعنوي في كل مجتمع فهي تُذكر الإنسان بأن السلع المادية ليست هدفاً في ذاتها وليست من أجل أن يحقق قلة من الأفراد أقصى ربح من ورائها على حساب الآخرين ، بل على العكس يجب أن تتاح للجميع في إطار التضامن المشترك الذي يمثل الرابط بين الأعضاء ، وتُجَسِّد الجمعية الإئتمانية في نظر أعضائها الفكرة القائلة بأن خيرات العالم قد إجتمعت لتكون أدوات تحقق للجنس البشري حياة رغدة كريمة.

وقد أمكن لجمعيات الإئتمان أن تكوّن روابط مستوى أعلى لها ، حيث تعتبر الرابطة المركز والرئاسة الرسمية لجميع أنشطة الجمعيات الإئتمانية في الولاية أو القطر ، ويبلغ عدد الروابط وإتحادات الروابط أكثر من مائة وهي منضمة لعضوية المجلس العالمي لجمعيات الإئتمان. ووظيفة الرابطة إنشاء وخدمة وقيادة وإرشاد الجمعيات التعاونية في منطقتها والدفاع عنها وتقديم خدمات التعليم والتثقيف لها ، وتقدم الخدمات والمواد التي تحتاجها الجمعيات مما لا تستطيع هذه الجمعيات توفيره بنفسها ، هذا بالإضافة إلى أن تقوم الروابط بثلاث أنواع رئيسية من المسئوليات : الدفاع عن قانون جمعيات الإئتمان والعمل على إدخال التحسينات عليه ، وإنشاء جمعيات إئتمان جديدة وتشجيع الآخرين على إنشائها. وعقد المؤتمرات والإجتماعات التثقيفية الأخرى النافعة لجمعيات الإئتمان ، والعمل كمركز للمعلومات عن الجمعيات الإئتمانية العاملة في منطقتها ، وتقديم المعلومات لجمعيات الإئتمان وأعضائها عن التأمين ، والعمل كحلقة إتصال مع المجلس العالمي ، والإتحادات القومية والجمعية التعاونية للتوريد والجمعية التعاونية للتأمين والعمل على توفير خدمات هذه المنظمات لجمعيات الإئتمان وأعضائها.

كما تم إنشاء الإتحاد العالمي لجمعيات الإئتمان كمستوى أعلى ويعتبر الإتحاد العالمي إتحاداً لروابط جمعيات الإئتمان على النطاق الدولي ، ويضم في عضويته حالياً إتحادات إقليمية في كل من كندا وأستراليا والولايات المتحدة وإتحادات إقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما يضم بعض روابط مستقلة ، وتتلقى الروابط من الإتحاد العالمي الخدمات والمواد التي يحسن أن تتولى توريدها منظمة مركزية – وهكذا فإن المجلس العالمي هو القوة الموحدة لحركة جمعيات الإئتمان في أنحاء العالم ، وقد أنشئ الإتحاد عام ١٩٧٠.

قضايا للمناقشة

عليك أن تُراجع نفسك وتتأكد من فهمك لدقائق الموضع عن طريق قُدرتك على إجابة ومناقشة القضايا الآتية :

*) " ناقش الملتقى الإقتصادي الدولي الذي إنعقد في ديفوس بسويسرا في آخر يناير عام ٢٠٠٠ الفوارق التي تتسع بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وطالب العديد من أعضائه بضرورة العمل على تحقيق العدالة الإجتماعية الدولية ".
علّق على العبارة السابقة ، موضّحاً كيف أن الإهتمام المتزايد بتدعيم التنمية التعاونية تعتبر واحداً من الإتجاهات التي ينبغي أن تتضمنها إستراتيجية التنمية في النظام العالمي الجديد.

*) تناول بالشرح والتعليق موضّحاً : ... لماذا يرى علماء التعاون أن الجهد الذي تبذله الحركات التعاونية في شتى أنحاء العالم من أجل أن تحقق لنفسها مصادرها الإئتمانية الخاصة بها ، يعتبر هذا الجهد أكثر فاعلية وأقدر على تَفَهُم الظروف التي تحيط بالنشاط التعاوني ؟...

*) ما هي الأساليب العلمية والعملية من أجل حماية إدراك جمعيات الإئتمان ؟.. وما هي أساليبها العلمية والعملية من أجل حث الأعضاء على مداومة الإدخار ؟... وما هي المكاسب التي تعود على أعضاء جمعيات الإئتمان نتيجة لمشكلتها ولمبادئها فيما يتعلق بالإدخار وتوفير رؤوس الأموال ؟...

*) " إن من البديهيات العلمية فيما يتعلق بدور المؤسسات التي تقدم الخدمة التمويلية ، أن يتوافر لديها المال الكافي ... وأن تُخطّطْ لإستمرار التدفقات النقدية وتحقيق الفائض ".
أكتب بحثاً تُعلّق فيه على العبارة السابقة ، ثم وضّح أهم المبادئ والأسس التي إعتمد عليها رواد الإئتمان التعاوني لتوفير المال اللازم ، على أن يتضمن بحثك رأيك الخاص في أهم الأفكار التي أوردوها ... وما قابله بعض هؤلاء الرواد من التشكيك في رسالة الإئتمان التعاوني ، وكيف تغلبوا على ذلك ؟... ومُبيّناً على وجه الخصوص مدى إمكانية الإستفادة من هذه الأفكار في التطبيق التعاوني المصري.

*) " يرى علماء التمويل التعاوني أن مصداقية الحركة التعاونية ، ومصداقية الحكومة في التعاون معها ، لهما آثارهما في إنشاء ونمو الجمعيات التعاونية للإدخار والإئتمان ، وبالتالي نمو الإستثمار والناتج المحلي الإجمالي ".
أكتب بحثاً تُلّق فيه على العبارة السابقة ، ثم تناول بالشرح والتعليق موضّحاً دور جمعيات الإئتمان ، في تعبئة الموارد ، وتأمين وصول منافع المشروعات إلى الفقراء ، على أن يتضمن بحثك عناصر الإستراتيجية الخاصة التي ينبغي توافرها للتغلب على العلاقة بين الفقر وتدهور البيئة ، ذاكراً بعض الأمثلة المستمدة من تجارب رواد الإئتمان التعاوني ، وأثر هذه التجارب في تطوير أساليب التنمية بما يتناسب مع المتغيرات العصرية.

*) تناول بالشرح والتعليق دور جمعيات الإئتمان التعاوني في إستثمار رأس المال الإجتماعي ، وضمان مشاركة الأعضاء وتعاونهم ، ورأيك الخاص فيما تضمنه الكتاب الذي صدر بعنوان " جمعية الإئتمان كوسيلة لعلاج أزمة سكان الريف والحرفيين والعمال في الحضر " ، وكذلك مُبيناً لماذا يرى علماء التنمية والتعاون أن أساس رُقي الزراعة يتطلب أن يكون الزُراع أقوياء مادياً وغير غارقين في الديون ؟.. وضّح بعض التجارب التي تؤيد هذا الرأي.

*) تناول بالشرح والتعليق نظام الرافعة المالية كأحد الأساليب المعروفة التي تُطبقها بعض الحركات التعاونية في الدول المتقدمة والنامية ، ومدى إمكانية إستخدام هذا الأسلوب في إنشاء وتوسيع قاعدة ملكية الأعضاء ، وبعض النتائج التي يُحتمل تحقيقها في إطار ما أتاحته الحكومة الأمريكية للحركة التعاونية.

*) تناول بالشرح هيكل المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان ، ثم وضّح نشاطه في مجال إستخدام المشورة المالية.

*) إشرح مُدَعّماً شرحك بالهياكل التنظيمية والإدارية ، كلّما أمكن ذلك ما يأتي :
  *) الإطار العام لنظام الإتحاد العالمي للإئتمان.
  *) ما هو موقف الحركة التعاونية المصرية من عضوية الإتحاد العالمي للإئتمان ؟..

الفصل السادس عشر

نظرة على البنوك وسياساتها

نُبذة عن البنوك المركزية :

إنبثقت النظرة التقليدية للأعمال البنكية المركزية في كافة المجالات والإجراءات التي يُمكن أن تُطبق في أعمالها عن الإحتياجات والخبرات التي مرت بها البلدان المتقدمة خلال فترة طويلة ، وبخاصة أهداف وسياسات وأساليب عمل بنك إنجلترا ، ثم تطورت الفكرة من أجل تسهيل الثبات النقدي العالمي بشكل واسع **منذ أوصى مؤتمر بروكسل عام ١٩٢٠ بإقامة بنوك مركزية في البلدان التي لا تتوفر فيها مثل هذه البنوك**. وقد كان الحافز وراء ذلك هو السيطرة على حركة النقود والإقراض في فترة التضخم التي سادت بعد الحرب العالمية الأولى. ويوضح الأستاذ " سييرز "(*) R.S. Sayers في عبارة ممتازة **ومختصرة الأعمال التي تقوم بها بنوك الإحتياطي المركزية في البلدان المتخلفة** بقوله " **لقد كان المدخل بصورة رئيسية هو مدخل كمّي** " ، وهذا يعني أن يقوم المَصْرَفِيْ المركزي بعمله الهام إذا نظم الكميات " على ضوء التشخيص الناجح " وقد أُقيم في العشرينات وأوائل الثلاثينات عدد كبير من البنوك المركزية **وكانت أهدافها الرئيسية هي السيطرة الكمية على الإقراض وثبات التبادلات**. وتشمل الطرق المعنية بتحقيق الأهداف في بنك إنجلترا الذي كان يُتَّخذ مثلاً يحتذى به عند إنشاء البنوك المركزية : **تنظيم إصدار النقد والعمل كبنك حكومي وكمستشار في الشؤون المالية ، والإحتفاظ بإحتياطيات البنوك الأخرى ، وتنظيم حجم الإقراض من خلال سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة في بيع وشراء السندات ، والعمل كآخر ملجأ للإقراض من خلال إعادة خصم الكمبيالات الموافق عليها ، أو تقديم سُلف مقابل ضمانات ، أو سندات موافق عليها** ، وبذلك أصبح هناك بعض التحرر حول عمل البنوك المركزية ،

*
- Central Banking in Underdeveloped Countries by R.S. Sayers - National Bank of Egypt 1956.
- Banking and Financial Institutions in Egypt, By Aly El-Gritly, International Monetary Fund, 1949.

ثم أوضحت التجارب العملية وجود بنوك تجارية في بعض البلدان أقوى من البنك الإحتياطي نفسه ، وكان هناك بعض النقد لهذه البنوك خلال الركود الإقتصادي وخاصة في الحالات التي يمكن للبنوك المركزية أن تمارس فيها هذه السلطات ، خاصة عندما تبين أن السياسات التي إتبعتها بدت وكأنها تُعيق عملية الإنتعاش الإقتصادي حيث أن سلطة هذه البنوك للسيطرة على الوضع كانت تتعلق جزئياً بالطرق التي تتبعها ، فمثلاً كانت سلطتها في تغيير نسب الإحتياطي للبنوك الأعضاء التي تزايد تَبَنّها ، تجعل من **سيطرة بنك الإحتياطي على الوضع في الغالب فعالة ، شريطة أن تكون السياسة المالية للحكومة منسجمة بعضها مع بعض.**

ولكن الأكثر إشكالاً في الأمر هو مفهوم العمل المناسب للبنوك المركزية ، لقد أُنشئت البنوك المركزية غالباً في العشرينات وأوائل الثلاثينات بناءاً على نصيحة أولئك الذين يحملون الآراء التقليدية حتى بعد أن حدثت تغييرات تتطلب نظرة جديدة ، وطالما أن هذه البنوك بقيت بدون تعديل فإن أثرها في تشجيع التطوير الإقتصادي سيكون قليلاً ، وحتى ربما تُعرّض الإستقرار الداخلي للخطر بدلاً من تشجيعه.

ولاشك أن من بين وظائف البنوك المركزية السيطرة على التضخم ويعتبر تحقيق هذا الهدف من بين أهم رغبات السياسة النقدية وكذلك من بين مهامه تشجيع النمو الإقتصادي ، وهذان الهدفان يعتبران من الأعمال التي لها أولوية فيما يتعلق بالمسئوليات التي تقع على عاتق البنوك المركزية ، وكنتيجة ملازمة لذلك ، بشكل جزئي وليس ضرورياً ، قيام معظم البنوك المركزية بإدارة المراقبات المتبادلة. **كما أصبحت ممارسة السيطرة النوعية على الإقراض كشئ مميز عن السيطرة الكمية في تزايد مستمر.**

ولعل من الطبيعي في مثل هذه الظروف ، أن تعتبر التشريعات المبكرة مقيدة على نحو غير ملائم ، **وأن يتم إدخال تعديلات كبيرة في عمليات وقوانين البنوك المركزية التي أُقيمت قبل عام ١٩٣٩** ، وفي البنوك الأكثر حداثة كما في الفلبين على سبيل المثال ، وكنتيجة جزئية للتغيرات في المفهوم ، **أصبح من الطبيعي إعتبار**

البنوك المركزية هيئات لسياسة الحكومة ، وأصبحت مؤسسات حكومية تعمل غالباً في خدمة الخزينة على مدى واسع. ويرى العديد من علماء المال والإقتصاد أن كل من " كيش وإلكن "(*) W.A. Elkin & C.H. Kisch قد يعتمدا كثيراً عن الوضع عندما كتبا " **" لقد أصبح يُنظر إلى البنوك المركزية أكثر فأكثر على أنها مؤسسات مالية عامة واسعة ، بينما ينظر إليها أقل فأقل على أنها دوائر حكومية".**

وكتوضيح لأهمية المفهوم المناسب للبنوك المركزية نستشهد بالفقرة التالية عن البنك المركزي في تشيلي كتبها **ديل كانتو** Del Canto (**) عام ١٩٤٩ " لم تكن البنوك في الواقع قبل إنشاء البنك المركزي أكثر من مكاتب بسيطة للتبادل ، تنقل أثر الدوائر التجارية خارج البلاد إلى الإقتصاد القومي ، **لقد ساهمت سلبيتها في وجه الركود الإقتصادي الحاد في أوائل الثلاثينات إلى إجراء إصلاح شامل للتشريع الذي أوجد هذه البنوك** ، لقد كانت هذه البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية بإستمرار عرضة إلى تأثيرات حَدَّتْ كثيراً من مسؤولياتها في مجال السياسة النقدية والبنكية. وكان الدور الذي لعبته الحكومة ومجلس الأمة في الحياة النقدية والمالية للبلدان ، مثل تشيلي ، كبيراً جداً بحيث لم يسمح للبنوك المركزية بأن تأخذ على عاتقها منفردة مسؤولية تنفيذ السياسة النقدية ، ولكن تحقق تقدم كبير على كل حال في تشيلي بوجود البنك المركزي في السنوات الأخيرة بالمقارنة مع الوضع المُشَوَّشْ الذي ساد قبل إقامة البنك المركزي بسلطاته ومهامه الواضحة التي تضمنها قانون إنشائه " ، لقد حدثت هناك تغييرات كبيرة من ضمنها **الطلب من البنك لكي يُموِّل العجز في الموازنات وفي تزويد رأس المال العامل للمؤسسات التنموية** ... وهكذا أدَّى تطور الصرافة المركزية في كثير من دول العالم إلى إنشاء بنوك مركزية ، كما حدث مثلاً في الهند **فقد أدَّى إنشاء بنك**

---

* Central Banks By C.H.Kisch and W.A. Elkin, Macmillan, London 1928.

** Economic Development and Financial Institutions in Chile, By Jorge Del Canto, International Monetary Fund Washington, D.C. 1949.

الإحتياطي(*) الهندي عام ١٩٣٥ إلى تغييرات كبيرة في المفهوم والسلطات أيضاً.

وفي إيجاز شديد فإن لكل بلد ظروفه الخاصة ، **وجوهر المسألة يتلخص في ضرورة قيام الحكومات بممارسة دور قيادي في التنمية الإقتصادية ، ومن أجل الوفاء بالمتطلبات المالية للتنمية الإقتصادية فإن البنك المركزي هو غالباً أفضل جهة تقوم بذلك** ، ونرجو أن نوجه النظر إلى ما أورده الأستاذ سييرز Sayers ، في بحثه السابق(*) الإشارة إليه **يجب على البنك المركزي أن يكافح بكل وسيلة تتناسب مع الضمانات المعقولة لتشجيع البنوك المستقلة**. ولكن إذا كان من غير الممكن تطوير صيرفة تجارية جيدة بالسرعة الكافية لإتخاذ الإحتياطيات اللازمة من أجل تنمية الإمكانات الإقتصادية للبلاد ، بعد توفير كل الظروف التشجيعية ، **فإن على البنك المركزي أن يكون جاهزاً ليتقدم لملء هذه الفجوة** ، ويجب أن تكون هذه هي الروح التي تسود مسألة تقديم البنك المركزي لخدماته إلى الجمهور العام ، **كما يجب أن يفكر بمفرده لملء الفجوات غير المملوءة بالآخرين** ، وإذا لم يكن هناك فجوات والأمور تسير سيراً حسناً فيتوجب عليه أن يقف راصداً ومراقباً. وكذلك عندما تكون هناك بنوك تجارية عادية على أهبة الإستعداد لتَحمُّلْ عبء العمل عن الفروع المحلية للبنك المركزي ، فيجب على الأخيرة أن تنسحب بكرامة وفخر ، والمُعْتَقد أن هناك وقتاً طويلاً قبل أن يتم سد كل الفجوات.

لقد إستشهدنا بهذه الفقرة من أجل إستخلاص الإستنتاجات العامة منها ، فبالإضافة إلى وضع البنك المركزي كامل قوته في تعزيز المؤسسات الموجودة ، فيجب عليه أيضاً أن يكون في وضع المراقب بإستمرار لكي يملأ الفجوات ، وليس في مجال الصيرفة التجارية فحسب ، ولكن في مجال المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للتطوير الإقتصادي.

* Reserve Bank of India, 1952, Report of the Central Board of Directors.

* مرجع سبق الإشارة إليه صفحة رقم ١٠.

فقد يقوم بسد هذه الفجوات بنفسه ، أو يساعد المؤسسات الموجودة لسدها ، أو يأخذ زمام القيادة لإقامة المؤسسات القادرة على ذلك.

البنوك المركزية والإقراض الزراعي :

تختلف سياسات الدول فيما يتعلق بتطوير الإمكانيات المالية اللازمة للإقراض الزراعي ، وما يترتب على ذلك من خدمات وتيسيرات تمتد لكي تشمل التسويق ، والتخزين ، والخدمات الإرشادية ، وإجراء البحوث العلمية اللازمة لإستمرار تحسين العملية الإنتاجية ، بالإضافة إلى جهود أخرى ترتبط بالتنمية البشرية والتنمية الريفية ... الخ .. **فإذا لم تُنشئ الدولة مؤسسات بنكية متخصصة قادرة على أداء الوظائف اللازمة لهذا الغرض في إطار سياسة الدولة للتنمية الزراعية ، فإن البنوك المركزية تأخذ زمام المبادرة في إنشاء الوسائل المناسبة للقيام بهذه المهمة** ، وذلك في نطاق مهمة البنوك المركزية في أداء قيادتها الفعَّالة في الأمور المالية وإرتباطها بأهداف التنمية.

وهناك من يرى أن مثل هذا العمل يُثقِل كاهل البنوك المركزية ، ويُشكِّكْ في فعالية البنوك المركزية كأدوات للتنمية الإقتصادية في المجال الزراعي ، وربما تُؤدي متطلبات تمويل النشاط التنموي بواسطة البنوك المركزية إلى الضغط التضخُمي[*].

كما ويوجه علماء الإئتمان الزراعي نظر المسئولين إلى أن الطلب الرئيسي على الإقراض هو عادة طلب على القروض قصيرة الأجل من أجل المصاريف التشغيلية ، ولكن يجب أن تكون مؤسسات الإقراض مهيأة لتشجيع توازن مناسب لعدة أغراض تتطلب

---

[*] نرجو التكرم بالرجوع إلى المراجع الآتية :

- The Finance of the Additional Capital Required for Technical Change, and discussions; Proceedings of the International Conference of Agriculture Economics, Oxford University Press 1956.
- Rural Progress through Co-operatives; the place of cooperatives *in* Agricultural Development, United Nations Department of Economic Affairs, New York, 1954.
- Selected Readings in Agricultural credit, International Conference on Agricultural and Cooperative Credit, University of California, Berkeley, California, 1952.

التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل ، وكذلك من أجل التسويق والتصنيع بالإضافة إلى العمليات الزراعية ، وهذه العمليات تتطلب توافر العديد من العناصر.

العناصر الواجب توافرها في عمليات الإقراض الزراعي :

يجب أن يتوفر الإقراض بصورة عادلة وبشروط متشابهة في المناطق المختلفة ولجميع أصناف المقترضين أخذاً في الإعتبار أنه ليس من السهل تطبيق ذلك عملياً بصورة سريعة وخاصة في المناطق النائية ، **إلا أن ذلك يجب أن يكون هدف سياسة الإقراض** ، وتتطلب مثل هذه السياسة **تشجيع الإقراض المؤسسي** وإعطاء إنتباه خاص إلى حاجات صغار المقترضين الذين يتمتعون أو يُساعدون على التمتع بجدارة الإقتراض.

يجب أن تكون كُلْفة الإقراض عند أقل حد ممكن مع العلم بأن هذا يقود أيضاً إلى ضرورة تشجيع المؤسسات الإقراضية إما لتحل محل أو لكي تنافس المقرضين الآخرين ، حيث يمكن من خلالها زيادة عرض النقد وتقليل إحتكار المقرضين الخاصين وتقليل كلفة الإدارة وتخفيض المخاطر. ويجب أن لا تكون الخدمات العامة مثل الإرشاد الزراعي عبئاً على مؤسسة الإقراض ، ففي حين أن الهدف هو مساعدة الزراعة للوقوف على قدميها بدون معونات ، **إلا أنه من الضروري توفير الأموال العامة بشروط خاصة في المراحل الأولى وكذلك المساهمة في تكاليف إقامة المؤسسات الجديدة وتكاليف تشغيلها.**

ويجب تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن بالنسبة للمقترض ومؤسسة الإقراض وهذا يتطلب تقليل المخاطر التي تؤثر في العمليات الزراعية كالإهتمام بالتكنولوجيا الزراعية المُحَسَّنة وبالتخزين والتصنيع والتأكيد على أهمية الإرشاد الزراعي والمراقبة ، بالإضافة إلى المخاطر التجارية التي قد تنجم بصورة خاصة عن التقلبات السعرية. وقد يُخفِّض التنويع المحصولي المخاطر بالنسبة للمزارع ، ولكن قد تكون هناك عيوب إذا قل التخصص الفني وحجم التصنيع والتسويق. ويمكن أخذ الحيطة ضد المخاطر التي لا يمكن تجنبها من قبل المزارع وذلك **بواسطة صناديق خاصة لمواجهة**

الخسائر التي قد تحدث نتيجة الجفاف والفيضانات أو أسباب طبيعية أخرى ، وكذلك بواسطة التأمين المحصولي وتأمين المواشي. كما قد تُسَهّل المرونة في تسديد القروض عودة المزارع إلى وضعه بعد تعرضه للخسائر نتيجة لهذه الأسباب. وإذا أمكن تخفيض المخاطر بالنسبة للمزارع أو إتخاذ الإحتياطيات ضدها ، فإنه تبعاً لذلك يمكن أيضاً تخفيض المخاطر بالنسبة لمؤسسة الإقراض. **ولكن يجب على المؤسسة أن تعير الإنتباه إلى تقليل المخاطرة في عملياتها الإقراضية نفسها.** ويُعَرِّضْ الإقراض السخي جداً عمليات المؤسسة للخطر.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضّح أن **الحكومات تلعب دوراً سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، تلعب دوراً قيادياً في توفير مناخ كلي ملائم من أجل الإستثمار الخاص وتشجيع وإقامة هيئات إقراض مناسبة وتزويد المؤسسات بالتمويل والإشراف على المؤسسات المالية ، وتشجيع وإجراء الدراسات ، وتطوير الخدمات مثل الإرشاد الزراعي والتسويق والتعليم والتدريب ، وبطرق أخرى ، كما قد توفر التمويل بواسطة القروض المباشرة للمقترضين من خلال الدوائر الحكومية ،** وخلق صناديق خاصة لمساعدة فئات معينة من المنتجين أو لمواجهة مخاطر إستثنائية ، والإستثمار المباشر في رأس المال الأسهمي أو في السندات الدائنة لمؤسسات الإقراض ، وتقديم القروض لمؤسسات الإقراض وإستخدام مؤسسات الإقراض من أجل المعاملات المالية الحكومية. **وتسن الحكومة القوانين التي تحكم عمليات المؤسسات المالية وتضع التدابير اللازمة لتنفيذه.**

أسعار الفائدة :

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن هناك العديد من علماء الإقتصاد **يُحَـذِرون من أن تكون أسعار فائدة الإقراض منخفضة على نحو غير واقعي ، كتلك الأسعار التي تتقاضاها معظم جهات التسليف الزراعي في البلدان النامية ،** تشجع على

ضعف(*) السداد. فالمقترض لا يشعر بضرورة الإسراع بالسداد إذا حصل على المال بشروط ميسرة. **وأسعار الفائدة الإسمية التي تقل عن معدلات التضخم تمثل في الواقع مكافأة للمقترضين الذين يتأخرون في السداد.** فالتضخم يجعل من الأيسر السداد في وقت متأخر ، ولا يستطيع المقترض أن يجد مقرضين آخرين في القطاع الرسمي على إستعداد لتقديم الأموال بمثل هذه التكلفة المنخفضة إلى حد غير معقول ، بل والتكلفة السلبية في بعض الحالات. **ويلجأ كثير من المقترضين إلى تأجيل السداد لأنهم يستطيعون أن يحققوا ربحاً بإستخدام تلك الأموال الرخيصة بمعدلات عائد أعلى في مزارعهم أو إستخدامات بديلة** ، وإذا كانت هناك أسباب " عملية " تجعل من " المستحيل " رفع أسعار الفائدة على القروض الزراعية إلى نسبة قريبة من معدلات الخصم التي يستخدمها المزارعون في حساباتهم الخاصة ، **فماذا يمنع من رفع المعدلات على المتأخرات بدرجة واقعية إن لم نقل بدرجة تنطوي على جزاء للمتأخرين ؟... فالمقترضون المتأخرون في السداد يرتكبون في نهاية المطاف عملاً مضاداً للمصلحة الإجتماعية بحبسهم موارد المجتمع ، مخالفين نص العقود التي وَقَّعُوها عند الحصول على القرض فيما يتعلق بالسداد في المواعيد المقررة.**

ونرجو أن نوجه النظر إلى حقيقة مستمدة من التجارب العملية في عملية الإقراض الزراعي ، فقد وضح تماماً أنه قد يؤدي إنخفاض مستوى الخدمات إلى تشجيع المزارعين على تأجيل السداد بمجرد حصولهم على القرض. ويتمثل إنخفاض مستوى الخدمات فيما يُفْرض على المتقدمين

---

* نرجو التكرم بالرجوع إلى سلسلة " الإدخار والتنمية Savings and Development " وعلى وجه الخصوص ، العدد الثاني من سلسلة الإصدارات لعام ١٩٨٤. الناشر :

Centre for Financial Assistance to African Countries - Cariplo, Milan Italy, a quarterly review published since 1977.

للحصول على القرض من تكاليف مرتفعة للمعاملات . وقد تتخذ تلك التكاليف صورة إجراءات مُطَوَّلة أو مهينة في بعض الأحيان كأن تتطلب الإنتظار في مكاتب جهة التسليف ساعات طويلة لمجرد إتمام إجراء بسيط أو للتشاور مع موظف مسؤول ، أو كأن يكون المقترض مُلزماً بأن يدفع لموظفي جهة التسليف أو غيرهم ممن يسيطرون على فرصة حصوله على القرض مبالغ ليست لها صفة رسمية !!... أو كأن يكون المقترض مضطراً إلى متابعة الطلب المقدم متابعة حثيثة حتى يتم التصرف فيه ، أو كأن يمضي وقت طويل قبل الموافقة على القرض ، أو كأن تقرر ترتيبات غير ملائمة للصرف (مثل إصدار شيك لمزارعين لا يملكون حسابات إيداع). ففي مثل هذه الحالات يستطيع المقترض أن يوفر على نفسه مشقة تكرار هذه الإجراءات المطولة للحصول على قرض جديد ، وذلك بمجرد الإمتناع عن سداد القرض القائم وإعادة إستثمار المبلغ المستحق في أعماله الجديدة وذلك بدلاً من أن يسدد قرضه ثم يتقدم بطلب قرض جديد في المستقبل.

نظرة على سياسة الأسعار : Price Policy

من السياسات التي جرت عليها الحكومات الإتحادية المتعاقبة في دولة ألمانيا الإتحادية أنه لا يمكن ممارسة سياسة أسعار ناجحة إلا بالإجراءات التي لا تضر بسير عمل الأسواق ، حيث أن الحكومات المتعاقبة ترى أن إجراءات القيادة والتوجيه والتدخل تؤدي إلى عرقلة نظام التوجيه الذاتي للإقتصاد الذي أثبت نجاحه وفاعليته عن غيره من الأنظمة. وبغض النظر عن بعض المجالات المحددة التي تمارس فيها الدولة نفوذاً مباشراً ، وخاصة في الزراعة والمواصلات ، فإن الأسعار تتكون في الأسواق بحرية كاملة ، وتمارس الدولة سياستها الخاصة بالأسعار بأدوات التوجيه العام

للعملية الإقتصادية ككل عن طريق سياسة القروض والتمويل والضرائب ، وكذلك بسياسة التنافس.

وكما هو الحال بالنسبة للدول التي تؤمن بآليات السوق ، **فإن العرض والطلب هما القوتان المتحكمتان في إقتصاد السوق الحرة** ، فكل من العارض والمستهلك يقف في تساوٍ أمام الآخر. وللمُنتِجُ الحرية الكاملة في أن يُنْتِج ويعرض ما يشاء من بضائع ، وللمستهلك الحرية الكاملة في شراء أو رفض ما يشاء منها.

ويرى العديد من علماء المال والإقتصاد في ألمانيا أن هذا التناسق والتناظر إنما يتفق نظرياً مع التَصَوُّرْ النموذجي والمثالي للأسواق لا مع الحقيقة والواقع ، حيث يرون أن **المُستهلِك يقف** في الواقع العملي في موقف أضعف من المنتج والعارض ، ويرجع هذا من وجهة نظرهم بشكل خاص **إلى نقص المعلومات اللازمة لدى المُستهلِك** ، ويُدللون على وجهة نظرهم بقولهم أنَّ الأسواق يتدفق عليها كل يوم كميات هائلة من البضائع ، ولا يستطيع المستهلك بمعلوماته التي يحصلها من البيت أو المدرسة أن يُمَيِّز بدقة نوعياتها ، وأن يُقَيِّم حقاً التناسب بين هذه النوعيات والأسعار المطلوبة ، وعلى هذا الأساس يرون أن السوق قد فقد " **شفافيته** " transparacy. كما يعترفون بأن الإعلان يستطيع أن يُطْلع المستهلك وأن يُعَرِّفه ويمده بمساعدات هامة ، غير أن الوضع في صناعة الإعلان الآن قد تطور في الآونة الأخيرة بحيث أصبحت لديه أساليبه الإيحائية بتعريف المستهلك بإنتاج معين ، وأن تُغري المستهلك بأن يميل في نفس الوقت إلى شراء هذا الإنتاج ، وهكذا يزداد موقف المستهلك ضعفاً بوقوفه وحيداً أمام العارض ، وبإستثناء بعض الحملات التي نظمتها ربات البيوت فإنه لا يوجد بعد شكل تنظيمي كامل يمكن أن يؤثر في موقف العارض القوي ، وذلك على الرغم من وجود جمعيات " **حماية المستهلك** ".

ولكل هذه الأسباب أصبحت حماية المستهلك من بين الواجبات العامة الهامة. كما أن حماية المستهلك تتفق أيضاً مع النظام الإقتصادي الحُرة الذي هو في جوهره نظام سوق حرة ، غير أنه يتضمن أيضاً عناصر ومكونات إجتماعية أساسية.

وتوجد في جمهورية ألمانيا الإتحادية منذ وقت طويل إجراءات عديدة لحماية المستهلك ، فقد أُسِّسَتْ ببرلين (الغربية وقتئذ) عام ١٩٦٤ مؤسسة **" إختبار البضائع Comparative Testing Foundation التي تقوم بفحص البضائع من جميع الأنواع ، من القلم إلى المنزل الجاهز ، وإختبار نوعياتها وتقييمها وفقاً للتناسب بين الجودة والأسعار. وتصدر المؤسسة كل شهر مجلة " الإختبار " التي تنشر فيها نتائج هذه الفحوص والإختبارات التي تهم المستهلك.**

وبالإضافة إلى ما سبق فقد قررت ألمانيا الإتحادية في السبعينات عدة إجراءات قانونية هامة تتضمن عدداً هائلاً من قواعد حماية المستهلك ، نذكر بعضاً منها :

كثيراً ما كان المستهلك يتورط فيما مضى في الشروط المعقدة لنظام الدفع بالتقسيط. وقد عمل قانون التقسيط الصادر عام ١٩٧٠ - والذي أُدخلت عليه تحسينات جديدة بعد ذلك بأربع سنوات - على توضيح الإلتزامات الخاصة التي يلتزم بها المستهلك عند توقيعه على عقد شراء أي شئ بالأقساط ، وإذا ما حدث خلاف حول هذه الموضوعات فإنه **لا يمكن مقاضاة المستهلك إلا في منطقة سكنه** حيث يملك الفرصة للدفاع عن نفسه ، فكثيراً ما كان الرجل العادي البسيط يتورط بحُسن نية في التوقيع في الطريق أو أمام باب منزله على صفقات وشراء بضائع يتعهد بتسديد ثمنها بالتقسيط ، ولا يستطيع التراجع في عقده. **وقد منحه القانون الآن مهلة أسبوع لإلغاء ما وقع عليه بدون تَرَوٍ** وإدراك للإلتزامات الطويلة المدى المرتبطة بتوقيعه (مثل الإشتراك في مجلة أو طلب دائرة معارف ضخمة عديدة الأجزاء .. الخ).

وقد أُلغي منذ عام ١٩٧٤ ما يسمى بسعر البيع الثابت الذي كانت تحدده وتفرضه الشركات المنتجة أو تجار الجملة على تجار التجزئة. ولا يستثنى من هذا المنع الآن إلا منتجات دور النشر التقليدية مثل الكتب والجرائد والمجلات والخرائط.

وفي عـام ١٩٧٧ بدأ تنفيذ تنظيم قانون جديد لـ " **شروط الإتفاق العامة** " General C onditions of Sale **يتعلق بالإستمارات الجاهزة تتضمن شروطاً جزائية ، وتتم صياغة الألفاظ وفقاً للأسلوب الذي تضعه الشركات أو المحال التجارية** (البائع أو صاحب ورشة إصلاح السيارات أو تنظيف الملابس إلخ). **ويلتزم المستهلك بهذه الشروط الجزائية تلقائياً بمجرد تكليف هذه الجهة بعمل ما ، وغالباً ما يكون لكل فرع صناعي بأكمله نوع من هذه " الشروط العامة "**. وكان الحق الساري في هذا المجال منذ عشرات السنين السابقة على صدور القانون سالف الذكر هو **حق الجانب الأقوى إقتصادياً** وقد أُلغيت عن طريق التنظيم الجديد لعام ١٩٧٧ أكثر أنواع سوء إستخدام مثل هذه الشروط التي تفرضها الأطراف الأقوى إقتصادياً والتي كانت سائدة حتى ذلك الوقت. **ويجعل تطبيق هذا القانون من المستحيل الآن إخضاع العميل أو المستهلك لشروط إتفاق عامة في إستمارة الطلب أو التكليف دون الإشارة بوضوح إليها** ، ودون تمكين العميل من الإطلاع عليها في مكان ووقت عقد الإتفاق.

وإمتد الإلزام الساري منذ وقت طويل على التجار بوضع الأسعار على البضائع في نوافذ العرض وأماكن البيع عام ١٩٧٣ ليشمل الخدمات المختلفة أيضاً (كالحلاق على سبيل المثال).

وتَمَّ إصدار قانون جديد يحمي المشتركين في الرحلات الجماعية (الرحلات المنظمة التي تتضمن كل الخدمات بما في ذلك السفر والفنادق والرعاية) من بعض تصرفات منظمي الرحلات ، بعد أن حدث في هذا المجال – **وخاصة في مجال السياحة والسفر بالطائرات** – بعض الإستغلال الذي وقع على المواطنين الذين يُقبلون على مثل هذا النوع من الخدمات.

ويقوم قانون المواد الغذائية الذي يسري منذ عام ١٩٧٥ ، وقانون الأدوية الذي يسري منذ عام ١٩٧٨ بحماية المستهلك من المواد الغذائية

غير النظيفة أو المزيفة أو المضافة إليها مواد ضارة ، والأدوية الخطيرة (التي لم تختبر وتجرب بقدر كاف). ويتعلق الأمر في المجال الأخير بالآثار الجانبية المحتملة التي قد تنتج عن الأدوية. **كما أصبح ممنوعاً منذ عام ١٩٧٥ الإعلان عن السجائر في الإذاعة والتليفزيون** ، إذ يمكن إعتبار أضرار التدخين بالصحة أمراً ثابتاً. وتهدف كل هذه التنظيمات في قوانين المواد الغذائية والأدوية إلى حماية صحة المستهلك.

وتقوم الإتحادات الخاصة لحماية المستهلك – والتي نشأ بعضها منذ الخمسينات – بمساندة وإتمام النظم الشاملة والمُحَسَّنة التي تطبقها الدولة لحماية المستهلك: وعلى سبيل المثال فإن لإتحاد المستهلكين الخاص مثلاً أكثر من ١٥٠ مركزاً لإرشاد المستهلكين ، يتلقى فيها المستهلكون إجابات بالمجان على جميع الأسئلة المتعلقة بنوعية البضائع وأسعارها. وتتمتع إتحادات حماية المستهلك بمساعدة الدولة. كما تُفسح لها وسائل الإعلام المزيد من المجال والأهمية بإستمرار. **ويهتم البرلمان عند إعداد القوانين المتعلقة بتحسين حماية المستهلك بسماع كلمة الإتحادات ورأيها.** وهناك عدة قوانين لحماية المستهلك تمنح هذه الجمعيات حق الشكوى وإقامة القضايا.

وبالرغم من كل هذا التقدم الذي تَحقق في ميدان حماية(*) المستهلك بجمهورية ألمانيا الإتحادية إلاّ أن هناك العديد من قادة القانون وحقوق الإنسان وحقوق المستهلك يرون أن هذه الحماية ليست شاملة بما فيه الكفاية. ويُعَد حل هذه المشكلة الجديدة في السياسة الإجتماعية بصورة مرضية واحداً من أهم واجبات الأطراف المعنية بهذا الموضوع سواء أكانت هذه الأطراف سياسية ، أو حكومية ، أو منظمات غير حكومية ، وعلى وجه الخصوص منظمات حقوق الإنسان ، وحقوق المستهلكين ، والهيئات

(*) للراغبين في مزيد من التَعَرُّف على نشاط إتحاد المستهلكين في ألمانيا يمكنهم الإتصال بالإتحاد على العنوان التالي:

Arbeitsgemeinschaft der Verbraucher
Heilsbachstrasse 20
5300 Bonn 1.

النسائية ، هذا بالإضافة إلى المؤسسات العلمية التي تتضمن مناهجها جوانب ترتبط بالتنظيم الأمثل للمعاملات.

نمو الإنتاجية وأسعار تنافسية :

High growth in productivity and competitive prices

وتوضّح الدراسات التحليلية لعلماء الإقتصاد في ألمانيا إلى أن نجاح الصادرات الألمانية يرجع حتى بداية السبعينات إلى **القدرة على تقديم منتجات ذات درجة تكنولوجية عالية بأسعار منافسة في السوق العالمية ، وأصبحت عبارة " صنع في ألمانيا " رمزاً على دقة مواعيد التسليم ، والمستوى التكنولوجي العالي والجودة المعترف بها** ، أي توافر عناصر لعوامل المنافسة غير السعرية بعبارة أخرة ، **وساعدت القوة العاملة الماهرة وجيدة التدريب على تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاجية أدت إلى زيادة في تحقيق العمالة وفي مدى توزيع الدخل داخليا ، وأهم من ذلك أنها أدت إلى دعم قدرة ألمانيا على منافسة الدول الأخرى.**

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن جمهورية ألمانيا الإتحادية ظلت تحقق فوائض تجارية منذ عام ١٩٥٢ تراوحت في منتصف الستينيات بين ١٪ و ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي محسوباً بالقيمة الأسمية ثم تراوحت بعد ذلك بين ٣٪ و ٤٪ وكانت صفقات الخدمات مع الأقطار الأجنبية والدفعات المحولة - أو ما يسمى " الواردات والصادرات غير المنظورة " "invisible imports qnd exports" قليلة الأهمية في الخمسينيات ، ثم تضاءلت فوائض المعاملات الخدمية مع الأقطار الأجنبية في الستينيات بسبب كثرة سفرالألمان إلى الخارج ، ثُمَّ أظهر ميزان المعاملات الخدمية عجزاً مستمراً إبتداءاً من عام ١٩٧٠ ، ويرجع النمو السريع في نمو المدفوعات المحولة من ألمانيا إلى الخارج منذ الخمسينيات إلى المدفوعات للسوق الأوروبية المشتركة وتحويلات العمال الأجانب الموجودين في ألمانيا ، وظلت التجارة الخارجية العامل المرجع لرصيد الحساب الجاري للبلاد الذي حقق فائضاً مستمراً حتى عام ١٩٧٨ بإستثناء عام ١٩٦٢ و ١٩٦٥.

الإعتماد الشديد على الصادرات : Heavy dependence on exports

إعتمد النمو الإقتصادي في ألمانيا إلى حد كبير على تصدير السلع والخدمات ، ويؤيد ذلك القول الإنتعاش المُلاحظ في النشاط الإقتصادي خلال السنوات الماضية ، فعلى سبيل المثال توضّح الأرقام أنه بعد أن هبط الناتج القومي الإجمالي الحقيقي لسنتين متواليتين **كانت الصادرات رأس الحرية التي دفعت الإنتعاش عام ١٩٨٢ وقامت بدور بارز في إستدامته حتى عام ١٩٨٥** ، ويُقرر علماء الإقتصاد الألمان أنه لم ينشأ أي أثر مُنَشّطْ عن برامج الأنفاق الرأسمالي سوى في عام ١٩٨٤ وعن الإستهلاك الخاص إلا في الشهور القليلة الأخيرة من عام ١٩٨٥ ، ويلاحظ هذا التتابع أيضاً في الدورات الإقتصادية السابقة ، ونعني به تتابع إنبعاث النشاط بتأثير الصادرات في الطلب على السلع الرأسمالية أولاً ، ثم على إتجاهات السلع الإستهلاكية بعد ذلك.

وإذا كان إتجاه الصناعة الألمانية إلى التصدير وإعتمادها عليه بدرجة كبيرة هو الذي يُمَكّنها غالباً من تعويض أوجه الضعف في الإقتصاد المحلي ، فإن الثمن الذي تدفعه الصناعة لكي تستطيع التَحَوّل إلى الأسواق الخارجية هو تزايد إعتمادها بدرجة عظيمة على الأطراف الخارجية التي تتاجر معها.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضّح أن ألمانيا تستخدم إيرادات التصدير في الإنفاق الرأسمالي.

وتعتبر نجاحات التصدير الألماني نتيجة لسياسات التَكَيُّفْ الناجح من ناحية ، كما أن تزايد قدرة المصدرين الألمان على التنافس سعرياً أعانت كثيراً على تنمية المبيعات من ناحية أخرى ، ويرى المتخصصون في ألمانيا أنه سوف يسهل على الشركات المشتغلة بالتصدير إحداث التعديلات الهيكلية الضرورية بفضل ما تجمع لديها من زيادات في الإيرادات أثناء السنوات الأخيرة ، ويرون وجوب زيادة الإستثمار في المنتجات والتكنولوجيات الجديدة لمواجهة المطالب المتزايدة في هذا المجال والتي **برز بعضها في أوائل الثمانينيات ، ثم أخذ يتسارع تطورها منذ ذلك التاريخ.**

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى جانب هام إهتمت بـه ألمانيا **وهو أنـه إلـى جـانب التوسع في الأصول الرأسمالية وتحديثها إهتمت أيضـاً بالإستثمار فـي رأس المال البشرى "Human Capital"** أي في قدرات ومهارات ومعارف الأفراد ، لأن تزايد المنافسة العالمية يتطلب تحسيناً في مستويات المؤهلات الحالية ، بمعنـى الإسـتثمار في تدريب العاملين علـى العمل وعلى الخدمـة ، **وقـد سـاعد كثيراً التدريـب العـالي المستوى الـذي تَلَقَّاه العمـال الألمـان فـي المـاضي علـى نجـاح الصـادرات الألمانية.**

ويرى علماء الإقتصاد في ألمانيا أن وجود سوق أوروبية موحدة بدون قيود علـى المعاملات في السلع والخدمات ورأس المال مـن شـأنه تخفيض مخـاطر الإسـتثمار فـي مجالات التكنولوجيا المتقدمة في وقت أصبحت مراحل إستغلال السـوق قصيرة ومـا تـزال تقصر ، ونظراً للتحسن الواضـح فـي إحتمـالات المبيعـات **تمتلـك " السـوق الأوروبيـة الداخلية " الحافز على تناول مشكلة إبتكار وتحديث المنتجات وما يتبعهـا مـن تكلفة الإبتداء والتطوير** ، وتصبح منطلقاً سليماً لإنتاج عدد متزايد من المنتجات يصلح لإجتذاب السوق الحقيقية الداخلية ، وهي دول السوق الأوروبيـة المشـتركة ، وفـي نفـس الوقت فإن كسب هذه السوق الداخلية سيُساعد حتماً على إختراق الأسواق الأخرى والتـي هي السوق العالمية.

نظرة على بعض البنوك التعاونية

البنك المركزي الإتحادي : **Deutsche Bundesbank**

يُعتبر البنك الإتحـادي هـو بنـك النقـد المركـزي فـي ألمانيـا ومركـزه يقـع بمدينة فرانكفورت. ويُطلق على إداراته الرئيسية بالولايات إسم " بنك الولاية المركزي " ، وأجهزة البنك الإتحادي هي : مجلس البنك المركزي ، ومجلس الإدارة ، ومجـالس بنـوك

الولايات ، ويتكون المجلس المركزي من أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء بنوك الولايات المركزية ، وهو يقرر سياسة العملة بإستقلال عن تعليمات الحكومة الإتحادية. **ويقوم مجلس الإدارة بتنفيذ قرارات المجلس المركزي.**

وللبنك الإتحادي واجبات عديدة بالإضافة إلى حقه كجهة وحيدة في إصدار أوراق النقد ، **ومن أهم أعماله تدعيم السياسة الإقتصادية العامة للحكومة الإتحادية ، والمحافظة على إستقرار المارك الألماني ، وتنظيم كمية النقد المتداولة في جمهورية ألمانيا الإتحادية** ، وهو يستخدم لتحقيق هذا عدة وسائل ، منها شراء الأوراق المالية حتى تتدفق النقود في المجرى الإقتصادي ، أو سحب النقود من الإقتصاد ببيع الأوراق المالية ، ويستطيع البنك الإتحادي علاوة على هذا التأثير في كمية الأموال المتداولة بتحديد نسبة الأموال الإحتياطية التي يتحتم على البنوك التجارية خزنها عنده. كما يستطيع البنك الإتحادي التأثير في الطلب على القروض برفع سعر الخصم أو خفضه.

وإستطاع البنك الإتحادي منذ تطبيق نظام التعويم عام ١٩٧٣ (الذي ألغى الإلتزام بشراء كميات غير محدودة من الدولارات) أن يُنَفِّذ نظاماً محدداً لتنظيم كمية النقود المتداولة. ويقوم البنك منذ عام ١٩٧٤ بإعلان هدف محدد لكمية النقود المتداولة لمدة عام ، لمساعدة الإقتصاد والمالية العامة على تحديد إتجاههما في عملها خلال العام.

وتوضِّح الإحصائيات إزدياد إحتياطي العملة بالبنك الإلماني - أي مجموع الموجودات الإجمالية من الذهب والطلبات من العالم الخارجي - منذ نهاية عام ١٩٦٠ حتى نهاية عام ١٩٧٨ من ٣٢ر٧ مليار مارك إلى ١٠٧ر٢ مليار مارك. وكان نصيب الذهب من إحتياطي العملة في ديسمبر ١٩٧٨ يبلغ ١٧ مليار مارك ، والعملات ٧٤ر٦ مليار مارك ، والمفردات الإحتياطية بصندوق النقد الدولي ١١ر١ مليار مارك.

مؤسسات التسليف : Credit institutions

كان هناك في جمهورية ألمانيا الإتحادية في أوائل عام ١٩٧٩ عدد ٢١٥ بنك تسليف ، و ١٢ مركز تحويل ، و ٦١٩ بنك إدخار و ١٠ بنوك تعاون مر كزي ، و

٢٣١٣ بنك كبير ، و ٣٩ بنك رهونات عقارية ، و ١٧ بنك تسليف بمهام خاصة ، و ١٤٨ بنك تمويل للشراء بالأقساط.

ومن بين بنوك التسليف الكبيرة أكبر ثلاثة بنوك بجمهورية المانيا الإتحادية وهي : البنك المركزي (دويتش بنك) وديزدنر بنك ، وكوميرس بنك. أما مراكز التحويل فهي بنوك التسليف المركزية لبنوك الإدخار في كل ولاية على حدة. وتدار بنوك الإدخار عادة من قبل البلديات أو إتحادات البلديات. وهي من ناحية الشكل القانوني مؤسسات عامة ذات إدارة ذاتية وضمان من جانب واحد **(أي أن البلديات تضمن بنوك الإدخار لا العكس). والصناديق المركزية هي المؤسسات المحلية العليا للتعاونيات المصرفية الزراعية والصناعية**. والبنوك العقارية هي بنوك تسليف خاصة تقدم القروض العقارية وتحصل على الأموال اللازمة بإصدار السندات المحلية. ومن البنوك ذات المهام الخاصة مؤسسة قروض الإعمار ، وبنك موازنة الأعباء (بنك المشردين من ديارهم والمتضررين من الحرب) وبنك الإسكان الألماني وبنك الريع الزراعي. وتقوم بنوك تمويل الشراء بالأقساط بتقديم قروض للشراء سواء عن طريق وساطة الشركة البائعة أو بدونها.

وينتظم عمل جميع مؤسسات التسليف في جمهورية ألمانيا الإتحادية وفقاً لقانون نظام القروض لعام ١٩٦١ (الذي جُدِّدَ عام ١٩٧٦) ، وتشرف على مراقبة العمل إدارة مراقبة نظام القروض الإتحادية ببرلين (الغربية) التي **تعمل في المقام الأول على حماية المدخرين من الخسارة ، وإذا ما إضطر أحد بنوك التسليف إلى إعلان إفلاسه فإنه يتقدم في الحال إلى الصندوق الخاص الذي كَوَّنَتْه البنوك معاً بإسم " صندوق إطفاء الحرائق " لتعويض الخسارة.**

وتتضمن صناديق توفير البريد التابعة لهيئة البر يد الإتحادية أكثر من ١٨ مليون دفتر إدخار أودع بها بحوالي ٢٣ مليار مارك.

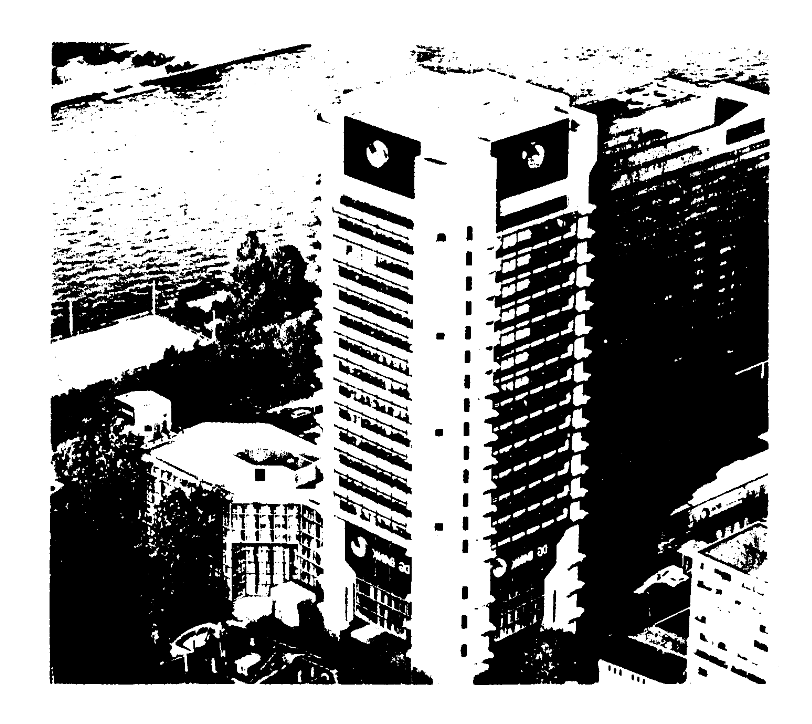
البنك التعاوني : The DG Bank

يُمارس البنك التعاوني كل أعمال البنوك ، ومقره في فرانكفورت ، وله حق إصدار السندات ، وقد إنتشر نشاطه في كافة أنحاء ألمانيا ، وكذلك في

كثير من أنحاء العالم ، والبنك التعاوني يقف على رأس مجموعة من هيئة مصرفية تعاونية مؤلفة من ثلاثة مجموعات ، ولذا فهو مُكلف بتنمية التعاون بأسره ، وله أن يمارس الأعمال المصرفية المتصلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الوظيفة المصرفية ، ومن أهم أعماله في هذا الإطار أنه يقوم بأعمال الوكالة فيما يتعلق بدعم وتحقيق السيولة النقدية في النظام التعاوني الألماني ، ويؤدي هذا النظام المصرفي أعمالاً هامة في الأسواق النقدية والإئتمانية والرأسمالية في ألمانيا والخارج.

وللبنك التعاوني شبكة هامة من الفروع والمكاتب ، والهيئات التابعة ، كما يمتلك أسهماً في مؤسسات مصرفية أخرى ، ومن خلال هذه المنافذ يؤدي خدمات كبرى للمتعاملين معه وللمنظمات التعاونية في أهم المراكز المالية مثل لوكسمبورج ، ولندن ، وزيوريخ ، ونيويورك ، ولوس أنجيلوس ، وريو دي جانيرو ، وطوكيو ، وهونج كونج ، وسنغافورة ، ويتعاون البنك التعاوني مع البنوك التعاونية المركزية والإقليمية فيما يختص بالإئتمان والإقتراض الخارجي ، ويعمل البنك التعاوني كمركز لإعادة الخصم ، وله في هذا الصدد أن يصدر سندات وأذونات بغطاء وبغير غطاء لمبلغ يعادل تعداد موارده المعلنة بخمسة عشرة مرة ، وهو يمثل المجموعة المصرفية التعاونية الألمانية في أي كونسورتيوم قومي أو دولي بصفة مدير أو مدير مناوب أو عضو.

ومن خلال ملكية البنك التعاوني لأسهم في المؤسسات المصرفية ذات الطابع الخاص فإنه يوسع دائرة نشاطه الذي يمتد بهذه الطريقة إلى مجالات الإئتمان العقاري وتمويل المصانع ، والتعامل في الأسهم والسندات والإستثمارات والقيم المنقولة وغيرها.



يحتل المركز الرئيسي لبنك التعاون مبنيين شامخين في مدينة فرانكفورت بألمانيا الإتحادية ، كل من المبنيين يرتفع ٤٠ طابقاً !!... والصورة أعلاه توضح أحد هذين المبنيين.

الهيئات الإدارية :

وينص قانون التعاون الألماني على تشكيل ثلاث مجالس منتخبة تتمثل في مجلس الأشراف ، ومجلس الإدارة ، والجمعية العمومية.

وفيما يتعلق بمجلس الأشراف فإنه يتكون من ٣٢ عضواً يمثلون كافة الأطراف المعنية على أن يكون من بينهم ٣ أعضاء يمثلون الحكومة الإتحادية ، و ٣ أعضاء من البرلمان الإتحادي ويمثلون مختلف الوزارات ، و١٥ عضواً يمثلون جمعيات الإئتمان والمنشآت التعاونية التابعة لهذه الجمعيات وعضوان يمثلان جمعيات التسويق الزراعية ، وعضوان يمثلان جمعيات التسويق الصناعية ، وعضو واحد لكل من البنك المركزي ، ومؤسسة الرهن العقاري والإقراض العقاري ، والإسكاني ، والإستهلاكي ، وإتحاد الفلاحين.

أما فيما يتعلق بمجلس الإدارة فإن الذي يعنيه فهو مجلس الإشراف ، وفيما يتعلق بالجمعية العمومية فإنها تجتمع مرة واحدة كل سنة ، وتكون قوة التصويت بقدر الحد الأدنى للمعاملات وهو ٥٠٠٠ مارك ألماني للصوت الواحد.

البنك التعاوني الدولي " إنجيبا " ، بازل :

INGEBA International Cooperative Bank Co. Limited Basle

الغرض والمساهمون :

يمارس البنك التعاوني الدولي أساساً عمليات الإقراض الدولية مع الإهتمام بوجه خاص بالقروض الأوروبية قصيرة ومتوسطة الأجل ويواصل البنك التوسع في نشاطه بمجال الإستشارات الإستثمارية وإدارة محافظ الأوراق المالية.

وتمتلك مع بنك النقابات بلكسمبورج أغلبية رأسمال بنك التعاون البالغ ١٤٠ مليون فرنك سويسري (٣ر١٦٦ مليون مارك ألماني) ، ومنها ٢٥ مليون فرنك سويسري (٧ر٢٩ مليون مارك ألماني) في شكل سندات مشاركة ، ويملك الجزء الباقي من رأس المال ٥٦ مساهماً في ٢١ قطراً ، من بينهم بنوك معروفة ومنشآت تجارية ومنظمات أخرى معظمها موجود في أوروبا وبعضها في أنحاء أخرى من العالم ، وكلها تنتمي إلى القطاع التعاوني أو الإقتصادي الإجتماعي أو وثيقة الإتصال به.

أعمال البنك :

إنخفض مجموع أصول البنك التعاوني بمقدار ١٧٠ مليون مارك ألماني في عام ١٩٨٥ فأصبح ٢٢٧ر٢ مليون مارك الماني ويرجع السبب الرئيسي لهذا الإنخفاض إلى تقلبات سعر الصرف ، وحقق البنك نمواً قدره ٧٦ مليون مارك ألماني في أعمال الأوراق المالية والتوسع في إدارة محفظة الأوراق المالية وخطابات الإعتماد والتحصيل فبلغت هذه الأنشطة ٢٠٨ مليون مارك ألماني ، ويقابل هذا النمو إنخفاضاً بمقدار ٢١٣ مليون مارك في مجموع الإقراض الذي أصبح ٨٨٥ر١ مليون مارك الماني بسبب إستمرار البنك في إتباع سياسة الإنتقاء في الإقراض ويمول البنك نشاطه بأموال مستقاة من البنوك الأخرى.

وينضم البنك إلى عضوية نقابة مالية من البنوك السويسرية تتخصص في قروض السندات الأجنبية ، ولذا شارك في العديد من الإصدارات الجديدة أثناء العام.

نظرة على مقتطفات من تقرير مجلس إدارة بنك النفع العام عن عام ١٩٨٥

The "Bank Fur Gemeinwirtschaft" The Commonweal Bank

كان من بين ما تضمنه تقرير عام ١٩٨٥ العديد من الموضوعات التي توضّح أن هذا العام كان مليئاً بالأحداث ، على العكس من عام ١٩٨٤ الذي مر هادئاً ، فتميز بتعديل قانون العمال المصرفية وتحرير سوق رأس المال في ألمانيا ، وأشار بالتفصيل إلى الحركات التي حدثت في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي العالمية ، وتأثير أسواق المال ورأس المال ، وكذلك سياسة البنك المركزي **Bundesbank** فيما يتعلق بالإتجاهات الخارجية بقدر أكبر.

وبلغ النمو في التدفق النقدي من البنك المركزي عند سعر ٤ر٦٪ وتزايد النمو في تدفق النقود خلال النصف الثاني من العام بالتوازي مع إتجاهات النشاط الإقتصادي ، وإنخفضت أسعار سوق المال رغم أن حركة هبوطها لم تكن مستمرة.

وفي الربيع رأى البنك المركزي(*) أن يرفع سعر الإقراض للبنوك التجارية من ٥ر٥٪ إلى ٦٪ على أثر زيادة تدفق رأس المال خارجاً إلى منطقة الدولار، وكان الهدف

* أرجو أن أحيط القارئ علماً أننا أوردنا هنا بعض المقتطفات المختصرة لإلقاء الأضواء على أهمية تقارير البنوك المركزية والبنوك الأخرى لأهميتها عند القيام بالدراسات المالية التحليلية التي يمكن من خلالها التعرُّف على حقيقة رأس المال الحقيقي المستثمر وما يحيط بالنشاط المالي من ظروف إجتماعية وإقتصادية وسياسية سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي ، حيث أن هذه الظروف يكون لها دورها وتأثيرها على السياسات المالية ، ولمن يرغب في التعرُّف على مزيد من الدراسة التحليلية عن البنوك في ألمانيا. يرجع إلى مرجعنا الذي أصدرناه عام ١٩٨٦ تحت عنوان " إقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام. وفيما يتعلق ببنيان الجهاز المصرفي المصري ، فإن على رأسه البنك المركزي ، والذي يتولى من خلال السياسة النقدية التي ينتهجها توجيه البنوك نحو تحقيق أهداف التنمية ، ومن بينها معالجة الإختلالات الهيكلية والمالية ، والتوجيه أو التخصص الكفء للإئتمان المحلي بما يتوافق مع مقتضيات الإستقرار النقدي ودعم الإنتاجية التصديرية. وأرجو أن أوجه النظر إلى أن عدد البنوك التي يُشرف عليها البنك المركزي في مصر تتمثل في ٤٤ بنكاً تجارياً يدخل في نطاق هذا العدد من البنوك التجارية الأربعة التابعة للدولة ، و ٣٣ بنكاً من بنوك الإستثمار والأعمال ويدخل في نطاقها فروع البنوك الأجنبية ، و ٢١ بنكاً متخصصاً تخدم أنواع محددة من النشاط الإقتصادي كالزراعي أوالصناعي أو العقاري .. الخ وهي تابعة للدولة.



الصـــورة أعـــلاه لبنـــك النفـــع العـــام بمدينـــة فرانكفـــورت بألمانيـــا الإتحاديـــة

من هذا الإجراء – الذي صاحبه حقن سيولة جديدة لمساعدة الصناعة المصرفية – إبعاد سعر فائدة الودائع تحت الطلب عن سعر فائدة الإقراض للبنوك التجارية ، وفي نفس الوقت قدمت للبنوك أذونات خزانة – وهي أدوات تعبئة قصيرة الأجل مدتها في العادة ثلاثة أيام ، وشكل سعر البيع الحد الأدنى لسعر الودائع تحت الطلب ، وحقق البنك المركزي هدفه في شهر أبريل تقريباً ، وإتجه في الفترة التالية إلى أن ينقص خطوة خطوة أسعار الفائدة على معاملاته في الأوراق المالية بموجب إتفاقيات الشراء وكذلك بالنسبة لأذونات الخزانة ، وكانت هذه السياسة ضرورية للتمهيد لتخفيض سعر الخصم وسعر الإقراض للبنوك التجارية إلى ٤٪ و ٥ر٥٪ على التوالي إبتداء من ١٦ أغسطس وتَمَّت الجهود لتنشيط المعاملات في الأوراق المالية بموجب إتفاقات إعادة الشراء.

وكانت الإتجاهات في سوق السندات الحكومية مماثلة لإتجاهات سوق المال ، وتراجعت أسعار الفائدة في سوق رأس المال من ٩٦ر٦٪ في بداية العام إلى ٢٣٠ر٦٪ في نهايتها ، وقطعت هذه الحركة النزولية حركتان صعوديتان صغيرتان لأسباب خارجية فاقت في أثرها العوامل المحلية ، وتسبب صعود سعر صرف الدولار أوائل العام من صعود إيرادات السندات الحكومية مؤقتاً إلى ٧٨ر٧٪ ، ثم جاء تبدل سعر صرف الدولار في فبراير وهبوط الإيراد من سوق رأس المال في الولايات المتحدة فكانت عوامل دفعت الأسعار للصعود ، ثم تراجعت السندات العامة كلها قليلاً إلى ٢١ر٦٪ ووصلت إلى أدنى حد لها أثناء العام في آخر سبتمبر.

ونَسَّقت البنوك المركزية في الدول الصناعية الغربية تدخلها في أسواق النقد الأجنبي ، ومهد ذلك الطريق للإرتفاع الثاني في سعر الفائدة أثناء الخريف ، وإنخفضت قيمة الدولار الأمريكي مقابل المارك الألماني بنسبة ١٠٪ فتوقفت مؤقتاً في أوائل أكتوبر التكهنات حول زيادة قيمة المارك الألماني ، وقل الحافز لدى الأجانب – بسبب ذلك – لشراء السندات الألمانية الحكومية أملاً في الإنتفاع من رفع قيمة المارك ، وإرتفعت أسعار الفائدة في سوق رأس المال بعد ذلك لكنه أيضاً إرتفاع ذو صفة مؤقتة.

وأدَّت الإجراءات الجديدة التي سُمِح بها في سوق رأس المال من أول مايو ١٩٨٥ إلى الإعتماد الأوثق على الإتجاهات العالمية في أسعار الفائدة والصرف الأجنبي ، وزاد من جاذبية ألمانيا كمركز مالي السماح بإصدار سندات حكومية مزدوجة العملة وأذونات

ذات سعر فائدة قابلة للإحتفاظ بقيمتها رغم الظروف التي تحيط بسوق المال ، وتواجه صناعة البنوك الألمانية الآن منافسة أقوى نتيجة السماح للبنوك الأجنبية بإدارة إصدارات سندات قروض بالمارك الألماني ، ولم تتكون حتى الآن سوق ثانوية لهذه الأنواع الجيدة من السندات التي إستحوذت على جزء كبير من السوق بعد أن تغلبت على المصاعب التي ظهرت في البداية ، **وإتضح أن الضريبة على حجم الأعمال في البورصة أصبحت عائقاً لاسيما فيما يتعلق بالأوراق الرائجة في التعامل.**

ونتج عن إرتفاع اسعار الفائدة في ربيع عام ١٩٨٥ تضييق مساحة إختلاف الفوائد من البنوك ، ولم تعتدل الأمور إلا ببطء أثناء السنة لأن **المنافسة الحادة بين البنوك أدت بها إلى تطبيق تكلفة مخفضة للإقتراض بغية تمويل إقراضها.**

ولم تُحْدِثْ الحركة المستمرة المتوسطة نحو الزيادة في النشاط الإقتصادي القدر من النمو المرغوب في أعمال الإقراض ، **ونشأ عن نسبة البطالة العالية والمستمرة أثر محسوس في الإقراض للإستهلاك** ، وحدث إرتفاع تدريجي في الإستهلاك الخاص حتى النصف الثاني من العام **وإستطاعت الشركات بفضل زيادة الأرباح مجدداً القيام في حالات كثيرة بتمويل مشروعات الإنفاق الرأسمالي من مواردها الخاصة المتولدة لديها ، وتمتعت الشركة الألمانية الكبرى التي تعتمد على التصدير بوجه خاص بدرجة عالية من السيولة** ، ولهذه الأسباب لم ينشأ عن الزيادة القوية في الطلب على السلع الرأسمالية طلب مقابل وبنفس المستوى على الإقتراض.

ولم يستمر في السنة الماضية التحسن الذي لوحظ في المديونية الدولية وخاصة مديونيات أقطار أمريكا اللاتينية ، وإستطاعت الأدوات المستخدمة في السنوات الأخيرة - لاسيما إتفاقيات جدولة الديون - أن تساعد على إلتقاط الأنفاس لكنها لم تحل مشكلة المديونية الدولية كما إتضح بجلاء في نتائج عام ١٩٨٥ ، والعامل المُشَجِّع هنا أن هذه الحقيقة أصبحت معترفاً بها بدرجة متزايدة.

ويمكن القول – مع بعض التحفظ – أن عام ١٩٨٥ المصرفي كان مُرضياً ، **ينطبق ذلك القول أيضاً على الطريقة التي تطورت بها عمليات بنك النفع العام.**

وفيما يتعلق بأعمال وأداء بنك النفع العام .

تضمن التقرير ما يأتي :

زيادة مجموع أصول بنك النفع العام بنسبة ٢٪ من ١ر٤٨ بليون مارك إلى ٤٩ بليون مارك ، وترجع الزيادة الصغيرة نسبياً بالقياس إلى العام الماضي الذي شهد نمواً بمقدار ١ر٥٪ إلى **صعوبة الموقف الشديد فيما يختص بأعمال الإقراض** ، ومن ناحية أخرى فقد إتخذنا خطوات لإعادة تصوير الميزانية العمومية بحيث تُخَفَّض بعض بنودها ، وقد أدَّتْ هذه التخفيضات في تلك البنود التي تآكل النمو في مجالات أخرى من أعمال المصرف ، وزاد مجموع أصول مجموعة بنك العمال من ٧ر٦٢ بليون مارك ألماني إلى ٧ر٦٣ بليون مارك ألماني بواقع ٥ر١٪ ، ويقل هذا النمو عن العام الماضي أيضاً ، **ويرجع السبب أساساً إلى هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل المارك الألماني.**

<u>تحسن آخر في هيكل الودائع :</u>

كما أوضح التقرير أن أعمال الودائع تمَيَّزَتْ مرة أخرى في العام الماضي بجذب ودائع طويلة الأجل أقل تأثراً بتقلبات سعر الفائدة ، ويعني ذلك أن قل اللجوء إلى سوق المال للحصول على الأموال اللازمة لتمويل الإقراض ونجاح البنك عام ١٩٨٥ في مواصلة تحسين هيكل الودائع.

وبلغت ودائع المتعاملين في مجموعها ٧ر٢٦ بليون مارك ألماني في تاريخ الميزانية العمومية ، وإذا أضيف إلى هذا الرقم السندات لحاملها **وسندات الإدخار التي زادت في العام الماضي بنحو ٨٠٠ مليون مارك ألماني بنسبة ٧ر١٨٪ تصبح الزيادة الكلية في ودائع المتعاملين ٩ر٣٪.**

وزادت ودائع المدخرات بواقع ٤ر٧٪ ويرجع هذا النمو أساساً إلى زيادة الطلب على دفاترنا الخاصة بالمدخرات الرأسمالية فزادت بمقدار ٢٣٠ مليون مارك أي بنسبة ٣ر١٦٪.

وبلغ مجموع المدخرات في يونيو من العام الماضي أكثر من ١٠ بليون مارك ألماني ثم زادت إلى ٩ر١٠ بليون مارك في نهاية العام بزيادة قدرها بليون مارك تقريباً بنسبة ٢ر١٢٪ ويجاوز هذا الرقم النمو الذي ينتظر أن يترتب على الفائدة التي تغلها هذه المدخرات ، ورغم أن الميل للإدخار تناقص قليلاً فمازال المدخرون يعهدون إلينا بالمزيد من أموالهم.

ويستطرد التقرير موضحاً : يرجع الإتجاه الذي نرحب به في مجال أعمال المدخرات **إلى أوعيتنا الإدخارية الخاصة وهي شهادات الإدخار الرأسمالية ، ودفاتر الإدخار الرأسمالية ، والسندات الإدخارية**. وقد زادت المُدخرات في تلك الأوعية في العام الماضي من ٦ر٤ بليون مارك ألماني إلى ٣ر٥ بليون مارك ألماني أي بنسبة ٢ر١٥٪ ، وتعتبر هذه المعدلات في النمو المكونة من رقمين منذ تطبيق أنظمتنا الإدخارية الخاصة ، **دليلاً واضحاً على الإتجاهات الحركية الديناميكية التي تتمتع بها هذه الأوعية الإدخارية ، وتؤكد سلامة تقديرنا لإحتياجات المتعاملين معنا** ، وقد أصبح المدخرون في هذه الأيام أكثر عناية بمقدار الفوائد رغبة منهم في الحصول على أكبر غلة ، كما يريدون من ناحية أخرى أن يتمكنوا من إسترداد أموالهم حالاً ، **ولذا يشتد الطلب على نظم الإدخار التي تقدم للمدخرين أسعار فائدة متزايدة ، وإمكانية إسترداد الأموال قبل موعد الإستحقاق ، والحصانة ضد مخاطر الإئتمان.**

وزادت سندات الإدخار إلى ٥ر٢ بليون مارك بنسبة ١ر٢٢٪ ، ويشتد الإقبال على السندات التي لا يمكن إسترداد قيمتها قبل ٤ سنوات ، وساعد على هذا الإقبال ما يؤديه موظفونا من نصح وإرشاد للمتعاملين بالإضافة إلى أسعار الفائدة المغرية.

وزادت أرصدة مدخرات المتعاملين لدينا بمقدار ٤ بليون مارك تقريباً على مدى الخمس سنوات الماضية ، وأصبحت تمثل ٢٢٪ من مجموع الأصول مقابل ١٥٪ في بداية الخمس سنوات المشار إليها ، ويدل ذلك على أننا إستطعنا برغم المنافسة المتزايدة أن نقوي مركزنا في سوق مدخرات الأفراد والأسر.

إتجاهات مختلفة في نشاط الإقراض :

Differing trends in lending business

إنكمش نمو نشاط الإقراض عما توقعناه ، فبينما زادت القروض إلى المؤسسات الإئتمانية إلى ٩ر١٤ بليون مارك بنسبة ٩ر٤٪ **لم يزد الإقراض للجهات غير المصرفية سوى بنسبة ٥ر٢٪** ويرجع ذلك - ضمن أسباب أخرى - إلى أن الشركات الكبرى التي تتعامل معنا مازالت لديها أموال كافية من مصادرها الخاصة بها ، وكما حدث عام ١٩٨٤ لم تستخدم هذه الشركات سوى جزء من التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لها ، وعلى العكس من ذلك حدث توسع في مجالات الإقراض الأخرى.

تعامل نشط مع صغار ومتوسطي المتعاملين :

Brisk business with small and medium-sized customers

زادت القروض إلى المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم زيادة طيبة ، وينطبق ذلك بوجه خاص على القروض طويلة الأجل الممنوحة لتلك المنشآت ، **وإشتد الطلب على القروض بسبب نشاط الإستثمار وأسعار الفائدة المواتية** ، بالإضافة إلى أن إمكانيات التمويل الذاتي في المنشآت المتوسطة الحجم لا تُمَكِّنها من تمويل مشروعات الإنفاق الرأسمالي من مصادر ذاتية إذ أن هذه المصادر لم تكن في حجم ما لدى الشركات الكبرى.

توالي نجاح برنامج قروض المشروعات :

Continued success of project loan programme

واصل برنامجنا لقروض المشروعات نجاحه العظيم في عام ١٩٨٥ ، وقد أظهر هذا البرنامج منذ تطبيقه معدلات نمو من رقمين ، وقد نما برنامج قروض المشروعات عام ١٩٨٥ بمعدل ٥ر١٤٪ وبلغ مجموعه ٧ر٣ بليون مارك في العام السابق.

وكانت قروضنا للمشروعات المقدمة للمنشآت متوسطة الحجم والمهنيين وأصحاب العقارات سواء شخصية أو تجارية أو صناعية ، مسئولة إلى حد كبير عن نمو القروض الأطول أمداً فزادت إلى ١١ بليون مارك بنسبة ٢ر٦٪ ، وتوسعنا في برنامج قروض المشروعات وخصصنا أموالاً لتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لتستخدم في تمويل الإنفاق الرأسمالي تلبية لطلب المتعاملين معنا الذين رغبوا في الحصول على قروض بفائدة ثابتة لتمويل مشروعات الإنفاق الرأسمالي **الكبيرة وإستطعنا بفضل التحسن في هيكل تمويلنا أن نقدم قروضاً طويلة الأجل بأسعار فائدة ثابتة على نطاق متزايد.**

وإستطعنا أيضاً أن نرتب لأرباب الصناعة المتعاملين معنا عدداً كبيراً من القروض الأوروبية وشملت خدماتنا أيضاً الحصول على ضمانات من السلطات العامة ، وترتيب تمويل بديل عن رأس المال لمن يريدون البدء بإقامة مشروعات خاصة بهم ، وحصلنا للمتعاملين معنا أيضاً على قروض مخفضة الفائدة مما تمنحه السلطات العامة بموجب مختلف برامج الإقراض الخاصة.

تقرير مجلس الإشراف
REPORT OF THE SUPERVISORY BOARD

قام مجلس الإشراف بواجبه المفروض قانوناً بممارسة رقابة دائمة على عمليات البنك ، وبحث المجلس جميع المعاملات الهامة إما مباشرة أو عن طريق لجانه الخاصة وحصل على البيانات التي يطلبها أثناء الإجتماعات مع مجلس الإدارة أو من التقارير الصادرة عن المجلس ، كما حصل على الإستفسارات التي ينشدها سواء شفوية أو مكتوبة عن جميع الشئون الهامة المتعلقة بأعمال البنك وربحيته وموقفه ، وناقش المجلس مسائل المبادئ التي تحكم سير شئون البنك ، **وفحص المجلس أيضاً الحسابات السنوية والتقرير السنوي للبنك.**

وتولى مراجعة الحسابات السنوية كل من ATH بفرانكفورت TREVARBEII بفرانكفورت ويوافق المجلس على تقريرها.

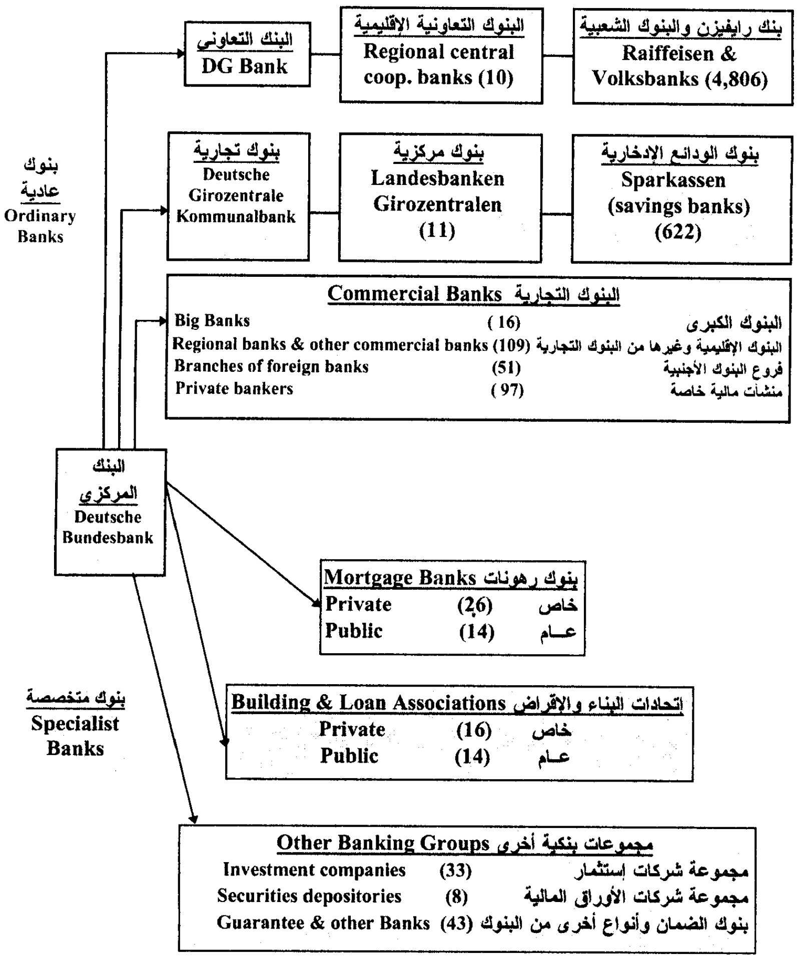
وبعد الفحص النهائي لم يجد مجلس الإشراف أي سبب للمعارضة ووافق على الحسابات السنوية التي أعدها مجلس الإدارة وتبين الموقف في ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ ، وبذلك أصبحت مقبولة.

كلمة لابُدَّ منها :

لعل من الأهمية بمكان بعد أن إستعرضنا جهود إتحاد النقابات وإتحاد التعاونيات في ألمانيا الغربية ، ودور هذان الإتحادان في إنشاء شركات قابضة تنشئ البنوك والمشروعات لصالح المجتمع الألماني بصفة عامة ، والعمال والتعاونيين بصفة خاصة ، ثم تضافر البنوك العمالية والتعاونية وإلتقائها عن طريق إنشاء " بنك النفع العام " نجد لزاماً علينا أن نوضح أن هذا الجهد الذي نجح ، وهذه المشاريع التي تحققت لم تكن وليدة يوم وليلة ... **بل كانت وليدة أفكار سبقتها حيث سادت منذ القرن التاسع عشر فكرة تقول أن النقابات والتعاونيات كمنظمات للعمال تمثلان جزءاً متمماً لا يتجزأ من الحركة العمالية ، فهما يدان لجسد واحد ، ودعامتان من ثلاثة تقوم عليها الإشتراكية** ، لكن الواقع الملموس في كثير من الأقطار ، وعلى وجه الخصوص الدول النامية ، يوضح لنا هذا الواقع أن النقابات والتعاونيات أنشأت كل منها منظمات لها مستقلة عن الأخرى ، وأن التعاون الوثيق بينهما كحركتين ظل في الماضي إستثناء وليس قاعدة النقابات والتعاونيات في النهوض بجماهير الأقطار النامية إقتصادياً وإجتماعياً ، وطُرح موضوع إمكانيات ومشكلات التعاون بين النقابات والتعاونيات في كثير من الندوات والمؤتمرات الدولية التي نُظِّمت في السنوات الماضية ، وقد ألقينا الأضواء فيما سبق على بعض هذه الجهود تعبيراً عن الأهمية الحقيقية من وراء تضافر جهود الحركة العمالية والحركة التعاونية في التنمية البشرية بصفة عامة ، وما يتحقق من خلال هذه الجهود في التنمية الإقتصادية بصفة خاصة ، الأمر الذي يفرض نفسه من حيث أهمية البحوث والدراسات التي تُبرز دور النقابات والتعاونيات وبحث علاقاتهما والإجراءات التي يمكن من خلالها زيادة التعاون بينهما لتحقيق التنمية البشرية والإقتصادية لصالح قاعدة عريضة من المواطنين الذين يُعتبرون من الدعامات الأساسية لتحقيق المواطنة السليمة والمسئولة القادرة على تدعيم الكيان الإجتماعي والإقتصادي للوطن.

خريطة توضح وضع الإئتمان التعاوني الزراعي في ألمانيا في إطار هيكل البنيان المصرفي العام

The Position of Agricultural Credit Cooperatives Within The Banking Structure



Source : Monthly report of Deutsche Bundesbank and other statistics as at 31st 1977.

المصدر : التقرير الشهري للبنك المركزي وإحصائيات أخرى عن الوضع في ١٩٧٧/١٢/٣١.

الخلاصـــــة

يقوم الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم يدور على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بالتنمية الإقتصادية ، ويُشرف البنك المركزي في أي دولة من الدول على الجهاز المصرفي فيها ، وقد أوصى مؤتمر بروكسل عام ١٩٢٠ بإقامة بنوك مركزية في البلدان التي لا تتوفر فيها مثل هذه البنوك ، وكان الحافز وراء ذلك هو السيطرة على تزويد النقود والإقراض في فترة التضخُم التي سادت بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان من بين أهدافها تنظيم إصدار النقد والعمل كبنك حكومي ومستشار لها في الشئون المالية ، والإحتفاظ بإحتياطيات البنوك الأخرى ، وتنظيم حجم الإقراض من خلال سعر الفائدة ، وعمليات السوق المفتوحة في بيع وشراء السندات ، وعند الضرورة إعادة خصم الكمبيالات الموافق عليها ، أو تقديم سلف مقابل ضمانات ، ثم تطوَّر عمل البنوك التجارية وأصبح البعض منها أقوى من البنك المركزي في بلدانها ، وفي ضوئها تم إتخاذ الإجراءات التي من شأنها سيطرة البنوك المركزية على التضخم وتشجيع النمو الإقتصادي ، وتمويل العجز في الموازنات ، وأصبح لكل دولة الحق في موازنة أمورها في ضوء جوهر المسألة التي تتلخص في ضرورة قيام الحكومات بممارسة دور قيادي في التنمية الإقتصادية والوفاء بالمتطلبات المالية لهذه التنمية بما في ذلك الإقراض الزراعي ، وتشجيع للبنوك الأخرى سواء أكانت تجارية أو متخصصة ، وصولاً إلى توفير مناخ كلّي ملائم من أجل الإستثمار والإرتفاع بمعدلات الإدخار وحُسن إدارتها بما يحقق إنشاء مشروعات تُسهم في تدعيم الإقتصاد القومي.

كما أوضحنا أن التعاون بين الحكومة والبنك المركزي وغيره من البنوك يسهم في تحقيق العديد من السياسات الناجحة التي لا تضر بسير عمل الأسواق ، منها سياسة الأسعار ، حيث تحاول الدولة على قدر إمكانياتها أن تمارس سياستها الخاصة بالأسعار بأدوات التوجيه العام للعملية الإقتصادية ككل عن طريق سياسة القروض والتمويل والضرائب ، وذلك دون إخلال بالمفاهيم والقواعد والإجراءات المرتبطة بتطبيق آليات السوق ، حيث أن العرض والطلب هما القوتان المتحكمتان في إقتصاديات الأسواق الحرة.

وفي إطار هذه المفاهيم ألقينا الأضواء على تجربة سياسة البنوك التعاونية في ألمانيا الإتحادية ، وجميع البنوك فيها تعمل تحت إشراف البنك الإتحادي الألماني ، ورغم حرص هذه البنوك على إتباع السياسات السليمة من أجل التنمية الإقتصادية ، إلا أن هناك جهوداً أخرى إضافية تُبذل من أجل حماية المستهلك الذي أصبح الإهتمام به من الواجبات العامة الهامة ، وأصدرت السلطات الألمانية منذ السبعينات عدة إجراءات قانونية تضمنت عدداً هائلاً من قواعد حماية المستهلك.

كما أوضحت الدراسات التحليلية أن الخدمات المصرفية ساعدت على النمو الإقتصادي وقدرة ألمانيا على تنويع إنتاجها وقدرة هذا الإنتاج على جذب المشترين ، ونجح المصدرون الألمان في إحراز ثقة العديد من الأسواق ويتضح هذا من توسع الطلب العالمي على الإنتاج الألماني ، وأصبحت عبارة " صنع في ألمانيا " رمزاً على دقة مواعيد التسليم والمستوى التكنولوجي العالي والجودة المعترف بها ، وإعتمد بذلك النمو الإقتصادي في ألمانيا إلى حد كبير على تصدير السلع والخدمات لما تمتاز به هذه السلع والخدمات من جودة ذات درجة تكنولوجية عالية بأسعار منافسة في السوق العالمية.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن البنك التعاوني يقف على رأس مجموعة من هيئة مصرفية تعاونية مؤلفة من ثلاثة مجموعات ، ولذا فهو مُكلف بتنمية التعاون بأسره ، وله أن يمارس الأعمال المصرفية المتصلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الوظيفة المصرفية ، ومن أهم أعماله في هذا الإطار أنه يقوم بأعمال الوكالة فيما يتعلق بدعم وتحقيق السيولة النقدية في النظام التعاوني الألماني ، ويؤدي هذا النظام المصرفي أعمالاً هامة في الأسواق النقدية والإئتمانية والرأسمالية في ألمانيا والخارج.

وللبنك التعاوني شبكة هامة من الفروع والمكاتب ، والهيئات التابعة ، كما يمتلك أسهماً في مؤسسات مصرفية أخرى ، ومن خلال هذه المنافذ يؤدي خدمات كبرى للمتعاملين معه وللمنظمات التعاونية في أهم المراكز المالية مثل لوكسمبورج ، ولندن ، وزيوريخ ، ونيويورك ، ولوس أنجيلوس ، وريو دي جانيرو ، وطوكيو ، وهونج كونج ، وسنغافورة ، ويتعاون البنك التعاوني مع البنوك التعاونية المركزية والإقليمية فيما يختص بالإئتمان والإقتراض الخارجي.

وقد ألقينا الأضواء في أجزاء متفرقة من المرجع عن بنك النفع العام الذي أسسته النقابات والتعاونيات ، وأوردنا مقتطفات من تقرير مجلس إدارة هذا البنك توضح أعماله وأدائه ، والدور الذي يقوم به مجلس الإشراف كهيئة منتخبة إختارها أصحاب المصلحة الحقيقية والذي يقوم بواجبه المفروض قانوناً من حيث ممارسة رقابة دائمة على عمليات البنك ، وبحث جميع معاملاته وأنه لا يتم إقرار ميزانية البنك إلاَّ بعد فحص مجلس الإشراف للحسابات السنوية والتقرير السنوي للبنك.

وفي الختام أكدنا على أهمية الدور الذي تلعبه النقابات والتعاونيات في النهوض بجماهير الأقطار النامية إقتصادياً وإجتماعياً.

قضايا للمناقشة

*) تناول بالشرح والتعليق الظروف التي أحاطت بإنشاء البنوك المركزية مُلقياً الأضواء على وظائفها ، ودورها في التنمية بصفة عامة ، والإقراض الزراعي بصفة خاصة.

*) وضّح رأيك الخاص فيما يتعلق بالأصول العلمية المالية التي ينبغي توافرها في عمليات الإقراض الزراعي لكي يتوافر عنصر العدالة فيها .

*) " وجَّه العديد من علماء الإقتصاد تحذيراً من أن تكون أسعار فائدة الإقراض منخفضة على نحو غير واقعي ".

علّق على العبارة السابقة ، موضحاً الأسباب التي من أجلها يرى بعض العلماء توجيه مثل هذا التحذير ، ورأيك الخاص في هذا الموضوع.

*) إشرح الأصول العلمية التي ينبغي مراعاتها فيما يتعلق بسياسة الأسعار بصفة عامة ، وسياسات الأسعار التي حرصت عليها حكومات ألمانيا المتعاقبة بصفة خاصة ، ورأيك الخاص فيما يتعلق بوضع المستهلك في ظل هذه السياسات.

*) " إحتدم النقاش في الآونة الأخيرة حول صناعة الإعلان وأساليبها الإيحائية للترويج وزيادة المبيعات ".

ناقش العبارة السابقة متناولاً بالشرح والتعليق مختلف الجوانب التي ترتبط بها.

*) أكتب في إيجاز موضحاً الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية التالية :

أ) مؤسسات التسليف في جمهورية ألمانيا.

ب) بنك التعاون في ألمانيا.

ج) بنك التعاون الدولي.

*) أكتب دراسة علمية تحليلية من واقع قراءتك لتقرير مجلس إدارة النفع العام في ألمانيا ، وما هي الدروس المستفادة من هذه القراءة ؟...

*) ما هو الدور الذي يقوم به " مجلس الإشراف " كأحد الهيئات الإدارية المنتخبة التي ينص عليها القانون الألماني ، ثم أذكر ... ممن يتكون مجلس الإشراف في البنك التعاوني الألماني ؟..

الفصل الأول
مدخل إلى الفكر التعاوني ومشروعات النفع العام (١٧-٨٧)

الفصل الثاني
مدخل إلى مفهوم الإئتمان التعاوني (٨٩- ١٢٠)

الفصل الثالث
جمعيات الإئتمان التعاوني وأغراضها (١٢١ - ١٣٤)

الفصل الرابع
العضوية .. المزايا والمسئولية التضامنية (١٣٥ - ١٦٥)

الفصل الخامس
الإدارة ومفهوم الإدارة الذاتية (١٦٧ - ١٩٥)

الفصل السادس
مصادر تمويل وفعالية جمعيات الإئتمان التعاوني (١٩٧-٢٤٠)

الفصل الثامن

تبعية جمعيات الإئتمان التعاوني بعضها لبعض (٢٥٩-٣١٠)

الفصل التاسع

نُبذة عن نشأة التعاون وتطوره في ألمانيا (٣١١- ٣٣٨)

الفصل العاشر

الفكر النقابي والتعاوني والنفع العام (٣٣٩- ٣٩٠)

الفصل الحادي عشر

بنوك العمال وبنك النفع العام (٣٩١ – ٤٣١)

الفصل الثاني عشر

تعاونيات المستهلكين ومشكلات التمويل (٤٣٣– ٤٦٨)

الفصل الثالث عشر

أضواء على مؤسسات أخرى للنفع العام (٤٦٩ - ٤٩٤)

الفصل الرابع عشر

الإنتشار العالمي لتطبيق جمعيات الإئتمان (٤٩٩-٥٤٥)

الفصل الخامس عشر

التمويل والمشورة التعاونية (٥٤٧ - ٦٠٥)

الفصل السادس عشر

تم بحمد الله

رقم الإيداع ٤٠٩٥/٢٠٠٠
الترقيم الدولي I.S.B.N.
977-204-558-3